



الدراسات الأفريقية وحوض النيل

فصلية دولية علمية محكمة تصدر عن "المركز الديمقراطي العربي - برلين"

المجلد 1 . العدد الأول . مارس 2018



Registration No. VR3373 - 6325 B

رئيس المركز الديمقراطي العربي أ.عمار شرعان

الهيئة التحريرية للمجلة

رئيس التحرير:

دينا العشري

مدير التحرير:

عبيد إميغن (موريتانيا)

محمد عز الدين (مصر)

سكرتير تحرير:

أ. خالدة سالم بابكر (السودان)

أ. رشا العشري (مصر)

التنسيق والمراجعة:

أ. مصطفى فؤاد

تصميم الغلاف:

أ. كمال سند

الهيئة العلمية الاستشارية للمجلة

أ.د جمال السيد الضلع

أستاذ العلوم السياسية ورئيس قسم السياسة والاقتصاد
الأسبق بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية - جامعة
القاهرة (مصر).

أ.د بلهول نسيم

أستاذ محاضر بقسم العلوم السياسية/ جامعة البليدة
02 (الجزائر)

أ.د. ديم موسى .

استاذ العلوم السياسية وعميد كلية الدراسات

الاجتماعية والاقتصادية جامعة بحري (السودان)

أ. د. مهدي ذهب حسن ذهب

استاذ العلوم السياسية - رئيس قسم العلوم السياسية

المشارك بجامعة افريقيا العالمية (السودان)

أ. د. عبد الفتاح نعيم

باحث في العلوم السياسية

جامعة محمد الخامس (الرباط)

أ. د. عيسى عبد الحميد عبد الله صالح الخضري

استاذ العلوم السياسية المساعد بكلية الاقتصاد والعلوم

الاجتماعية - جامعة البحر الاحمر - (السودان)

أ. د. محمد فاضل نعمة

استاذ العلاقات الدولية - جامعة بابل (العراق)

أ. د. محمد أدريس عبد العزيز

رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة طبرق (ليبيا)

أ. د. رامي عاشور/

دكتوراه العلوم السياسية والأمن القومي وزميل أكاديمية

ناصر العسكرية العليا (مصر)

أ. د. عبد السلام بشير خليفة

دكتوراه في العلاقات الدولية - جامعة الزاوية (ليبيا)

أ. د. محسن الندوي

علوم سياسية وعلاقات دولية

رئيس المركز المغربي للابحاث والدراسات

الاستراتيجية (المغرب)

شروط النشر بالمجلة

- أن يكون البحث أصيلاً معداً خصيصاً للمجلة، وألا يكون قد نشر جزئياً أو كلياً أو نشر ما يشبهه في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.
- أن يرفق الباحث بالسيرة العلمية للباحث باللغتين العربية والإنكليزية.
- أن يقوم الباحث بإرسال البحث المنسق على شكل ملف مايكروسفت وورد، إلى البريد الإلكتروني: africa@democraticac.de
- يجب أن يكون البحث مكتوباً بلغة سليمة، مع العناية بما يلحق به من خصوصيات الضبط والرسم والأشكال.
- لا يجوز للباحث أن يطلب عدم نشر بحثه بعد عرضه على هيئة التحرير، إلا لأسباب تقتنع بها هيئة التحرير، على أن يكون خلال مدة أسبوعين من تاريخ تسلّم بحثه.
- يحق للمجلة ترجمة البحوث المنشورة في أعداد المجلة إلى اللغات الأخرى، من غير الرجوع إلى الباحث.
- تخضع الأبحاث لتقويم سرّي لبيان صلاحيتها للنشر، ولا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبِلت للنشر أم لم تقبل، وعلى وفق الآلية الآتية:
- يبلغ الباحث بتسلّم المادة المرسلة للنشر خلال مدّة أقصاها أسبوعان من تاريخ التسلّم.
- يخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشر موافقة هيئة التحرير على نشرها وموعد نشرها المتوقع.
- الأبحاث التي يرى المقومون وجوب إجراء تعديلات أو إضافات عليها قبل نشرها تعاد إلى أصحابها، مع الملاحظات المحددة، كي يعملوا على إعدادها نهائياً للنشر.
- الأبحاث المرفوضة يبلغ أصحابها من دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.
- يمنح كل باحث نسخة واحدة من العدد الذي نشر فيه بحثه.
- يراعى في أسبقية النشر:
- أ- الأبحاث المشاركة في المؤتمرات التي تقيمها جهة الإصدار.
- ب- تاريخ تسلّم رئيس التحرير للبحث.
- ج- تاريخ تقديم الأبحاث التي يتم تعديلها.

د- تنوع مجالات الأبحاث كلما أمكن ذلك.

- تعبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء كاتبها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر جهة الإصدار، ويخضع ترتيب الأبحاث المنشورة لموجبات فنية.

كيفية إعداد البحث للنشر:

يكتب عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي إليها.

عنوان جهة الباحث:

- الملخص التنفيذي باللغة العربية- الإنكليزية، ثم الكلمات المفتاحية في نحو خمس كلمات، كما يقدم الملخص بجمل قصيرة، دقيقة وواضحة، إلى جانب إشكالية البحث الرئيسية، والطرق المستخدمة في بحثها والنتائج التي توصل إليها البحث.

- تحديد مشكلة البحث، أهداف الدراسة وأهميتها، وذكر الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الدراسة، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، وضع التصور المفاهيمي، تحديد مؤشراتته الرئيسية، وصف منهجية البحث، وتحليل النتائج والإستنتاجات.

- كما يجب أن يكون البحث مديلا بقائمة ببليوغرافية، تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث، إضافة إلى المراجع الأساسية التي استفاد منها ولم يشر إليها في الهوامش، وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الاصلية (الأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.

- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده "المركز الديمقراطي العربي" في أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع.

- تستخدم الأرقام المرتفعة عن النص للتوثيق في متن البحث، ويذكر الرقم والمرجع المتعلق به في قائمة المراجع.

- ترتب أرقام المراجع في قائمة المراجع بالتسلسل، وذلك بعد مراعاة ترتيب المراجع هجائيا

في القائمة حسب اسم المؤلف وفقا للاتني:

أ- إذا كان المرجع بحثا في دورية: إسم الباحث (الباحثين) عنوان البحث وإسم الدورية، رقم المجلد، رقم العدد، أرقام الصفحات، سنة النشر.

ب- إذا كان المرجع كتابا، اسم المؤلف (المؤلفين)، عنوان الكتاب، اسم الناشر وبلد النشر، سنة النشر.

ج- إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه: يكتب اسم صاحب البحث، العنوان، يذكر رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه بخط مائل، إسم الجامعة، السنة.

د- إذا كان المرجع نشرة أو إحصائية صادرة عن جهة رسمية: يكتب إسم الجهة، عنوان التقرير، أرقام الصفحات، سنة النشر.

يراوح عدد كلمات البحث بين 2000 و 7000 كلمة، وللمجلة أن تنشر بحسب تقديراتها، وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.

يتم تنسيق الورقة على قياس (A4)، بحيث يكون حجم ونوع الخط كالتالي:

- نوع الخط في الأبحاث باللغة العربية هو Simplified Arabic

- حجم 16 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، 14 غامق بالنسبة للعناوين الفرعية، و 14 عادي بالنسبة لحجم المتن.

- حجم 11 عادي للجداول والأشكال، وحجم 9 عادي بالنسبة للملخص والهوامش.

- نوع الخط في الأبحاث باللغة الانجليزية Times New Roman، حجم 14 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، حجم 12 غامق للعناوين الفرعية، 12 عادي لمتن البحث وترقيم الصفحات،

11 عادي للجداول والأشكال، 9 عادي للملخص والهوامش.

- يراعي عند تقديم المادة البحثية، التباعد المفرد مع ترك هوامش مناسبة (2.5) من جميع الجهات.

وتعتمد "مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل" في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة.

والمجلة تصدر بشكل ربع دوري "كل ثلاث أشهر" ولها هيئة تحرير اختصاصية وهيئة استشارية دولية فاعلة تشرف على عملها. وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها والعلاقة بينها وبين الباحثين. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في الاختصاصات كافة.

وتشمل الهيئة الاستشارية الخاصة بالمجلة مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من الدول العربية، والأفريقية حيث يتوجب على الاستشاريين المشاركة في تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة.

حيث أن "المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية" جهة اصدار "مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل"

Berlin 10315 Gensinger Str: 112Tel: 0049-Code Germany

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

mobiltelefon : 00491742783717

تقرأ في هذا العدد

*الافتتاحية:

بقلم: رئيس التحرير 9

* علاقات الكيان الصهيوني الأفريقية تنمو والنظام العربي مُنهار

السفير بلال المصري (مصر) 11

*مشكلة سد النهضة.. وإعادة صياغة توجهات السياسة الخارجية المصرية في الدائرة الأفريقية

د. صلاح سمير البنداري (مصر) 34

*الصراع على المياه: دراسة حالة التفاعل النزاعي في حوض النيل

الباحثة: ليلي كرفاح (الجزائر) 90

*«الموقف السوداني من أزمة مياه النيل وتأثيره على الأمن القومي المصري»

صفاء محمد محمد (مصر) 117

*نحو تعزيز التعاون حول الأنهار الدولية في أفريقيا

د. محمد فؤاد إبراهيم رشوان (مصر) 131

*التدخل الفرنسي في مالي والسيناريوهات المستقبلية للأزمة الترقية: بين الأمنة والأفغة

أ. بويبة نبيل (الجزائر) 147

*مصالح الصين النفطية في القارة الأفريقية

د. حارث قحطان عبدالله (العراق) 164

*ثنائية الأمن والاستبداد: قراءة في الوضع (الآن)مني لدول المغرب العربي.

أ. عيساوة آمنة (الجزائر) 181

*أزمة التعديلات الدستورية في الكونغو الديمقراطية.. الأبعاد والسيناريوهات

أ. نهى الدسوقي / أ. هبة الحسيني (مصر) 193

*استراتيجية دول الميدان في مواجهة التحديات الأمنية في الساحل

أ. قط سمير (الجزائر) 214

*احتمالات فشل الدول في شمال إفريقيا: بين مخاطر الفشل وفرص إعادة البناء دراسة في الحالة الليبية

د. جمال منصر (الجزائر) 229

*النوع الاجتماعي في ضوء مسار تجربة العدالة الانتقالية التونسية: النموذج الرائد في شمال أفريقيا

أ. بوجعوب المصطفى (المغرب) 243

*الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على منطقة شمال إفريقيا «الجزائر انموذجا»

د. بخوش صبيحة (الجزائر) 290

*الديمقراطية التشاركية وواقع الحوكمة المحلية في الجزائر

أ. محمد سنوسي (الجزائر) 267

*«مشروع الدولة الأزوادية بشمال مالي وأبعادها الأمنية على المنطقة المغاربية»

أ. مبروك كاهي (الجزائر) 308

*العلاقات الصينية مع دول شرق إفريقيا كما صورها الأدب السواحلي

د. وائل نبيل إبراهيم عثمان (مصر) 329

*«التسويق السياسي في الجزائر» (أثر الانترنت في التفاعل السياسي بين الشباب الجزائري والقضايا السياسية)

أ. أحلام صارة مقدم / د. مصطفى الزاوي (الجزائر) 350

* العمل الطوعي في السودان: المفاهيم والممارسات

د. خالد عبدالرحمن محمد الحاج (السودان) 362

*رابطة الباحث العلمي العربي ... نافذة علمية جديدة لتطوير البحث العلمي العربي

بقلم: د. أمنية سالم (الإمارات) 372

افتتاحية العدد

اتسمت القارة الأفريقية بخصائص ومقدرات وموارد طبيعية لم تبلغها عدد من القارات، وشكلت حضوراً ومكانة مهمة على الساحة والمساحة الإقليمية والدولية، وبالرغم من أن القارة الأفريقية لما تتمتع بها من امكانيات، فإنها لم تبلغ نهضتها وتطورها نظراً لما شهدتها من تأمر وتكالب دولي منذ فترة ليست بالقريبة، وأن الاطماع والتكالب الدولي لأفريقيا متعددة الاتجاهات والاهداف وكان في تراتيبه الاولويات الحصول على مواردها الهامة، وجني مقدراتها، ونهب ثرواتها التي يفتقر إليها العديد من الدول الغربية، فلم يتوقف الأمر عند الدول الغربية فحسب، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية، فبدأت الدول الآسيوية كالصين والهند واليابان تسع لنفسها المجال للمنافسة وبكل قوة وإمكانيات، حتى استطاعت أن تجد لنفسها موطئ قدم داخل القارة، بمدخل أفريقية (شبه بالاحتلال الاقتصادي في كل عام يشهد اقطابه التحالفات)، ونجد كذلك أن من بين الدول التي تحظى بمكانة بارزة في القارة الأفريقية: هي دول النيل، والتي تشكل عمق أفريقيا، ولها اتجاهاتها الاستراتيجية من شأنها تلبية متطلبات الأمن الإقليمي لدول الحوض كافة، لما يتصمنه هذا الاتجاه في أحد ابعاده الرئيسية، الأمن المائي، بالإضافة إلى الاهتمامات الأمنية ذات الأهمية الأخرى التي تهم هذه الدول وتحقق احتياجاتها الفعلية، ثم ترسيم الحدود والمصالح المشتركة والمتبادلة، بالإضافة إلى مواقفها من الصراعات والقضايا الإقليمية.

ومع ندرة الدراسات والابحاث في هذا الشأن سنح المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، وفتح مجالاً لتنطلق ضمن إصداراته المتميزة «مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل»، لتسهم وتكون منبراً لطرح الرؤى والأفكار والابحاث والدراسات الأكاديمية بعلمية ومهنية عالية تساهم بقدر عالٍ، وفاعلية حقيقية في تعزيز واقع القارة الأفريقية بالمعرفة، بل ويسعى المركز ليتبوأ مكانه الطبيعي والطليعي ليكون صرحاً علمياً لخدمة البحث والباحثين، وملاً آمناً لتعزيز جهد الأكاديميين، وهذا ما ستجده بين مضامين محتوى هذا العدد الذي تناول العديد من الأبحاث والدراسات والرؤى المختلفة لقضايا القارة الأفريقية.

أن مسيرة المعرفة لن تتوقف، وأن خدمة البحث العلمي والباحثين سيظل مستمرًا، فهناك من بدأ بمبادرات عديدة نذكر بعض منها كالجمعية العلمية للشؤون الأفريقية بمصر، وكذلك رابطة الباحث العلمي العربي بالإمارات، وهي رابطة لتشجع الباحثين والمتخصصين والأكاديميين في كافة المجالات على إجراء وتطوير البحوث العلمية المتخصصة.

سيجدنا الأمل في أن تُحظى المجلة برعايتكم الفائقة ودعمكم اللامحدود، وذلك من خلال طرح المزيد من أفكاركم النيرة الصائبة الثاقبة، لتطويرها وصولاً ثم بلوغاً لنشر المعرفة.

أ.دينا العشري

رئيس التحرير

علاقات الكيان الصهيوني الأفريقية تنمو والنظام العربي مُنهار

بقلم: السفير بلال المصري

سفير مصر السابق في أنجولا وساوتومي والنيجر

مقدمة:

يستند الإيمان اليهودي في تقديري علي حقيقة رئيسية هي أن اليهود هم شعب الله المختار، وانبثاقاً من هذا فهناك مفهومين توراتي مكتوب وآخر شفاهي لتصنيف البشرية، بناء عليهما فإن لدي اليهود استعداد ذهني وأخلاقي لتقبل حقيقة اصطنعوها اصطناعاً مفادها أن العالم خلقه الله تعالى لهم فحسب، وأن باقي الأسرة البشرية وهم «الأغيار» لم يخلقهم الله تعالى إلا لخدمتهم، وعلي هذا الأساس الشاذ يمكن أن نفهم السياسة التوسعية لإسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة وجوارها (الضفة الغربية وسيناء) باعتبارها جميعاً أرض الميعاد أو Eertz- Israel التي تمثل والحالة هذه النقطة المركزية أو Focal Point للوجود اليهودي علي ظهر الأرض، أما ما هو خارجها فهو امتداد «لأرض إسرائيل» يمتد فيه الوجود اليهودي علي أساس من هذا المفهوم، ومن ثم فهناك ثمة حيز توراتي في «نسق استراتيجية التحرك السياسي والاقتصادي الإسرائيلي في أفريقيا»، وهو ما يُفسر جزئياً - من بين عوامل أخرى - إصرار الكيان منذ نشأته للتحرك صوب القارة الأفريقية، إذ بالرغم من حداثة الكيان الصهيوني كدولة مازالت بعد ناشئة آنئذ نجد بن جوريون رئيس وزراء الكيان في خطاب ألقاه في بئر السبع بتاريخ 2 نوفمبر 1960 يقول «إن كيان «إسرائيل» يتوقف علي النقب ولا كيان لها بدونه، وأن مستقبلنا منوط بعلاقاتنا الاقتصادية مع دول أفريقيا وآسيا». * (رياض القنطار . التغلغل الإسرائيلي في أفريقيه وطرق مُجابهته. مُنظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث. بيروت نوفمبر 1968. صفحة 10)

تطور العلاقات الإسرائيلية / الأفريقية:

إعتمد الكيان الصهيوني في إرساء وتطوير هذه العلاقات بصفة رئيسية علي 3 وسائل هي: (1) الإمكانات الذاتية مُتمثلة في القدرات التخطيطية العالية لتوفر الموارد البشرية المؤهلة التي كان بعضها مُتسبباً بالمولد أو الحياة لفترة لبعض الدول الأفريقية مثل Abba Eban المولود في 2 فبراير

1915 بمدينة Cape Town بإتحاد جنوب أفريقيا والذي تبوأ منصب وزير خارجية الكيان، كذلك إستغلال الموقع الجغرافي فإستراتيجية وصول الكيان لأفريقيا كانت بدايتها لوجيستكية عندما أقامت محلية (ميناء فيما بعد) Eilat أو Elath جنوبي صحراء النقب علي خليج العقبة عام 1951 وكان عدد سكانها وفقاً للتعديد الرسمي الإسرائيلي في 31 ديسمبر 1971 نحو 15900 نسمة * (ISRAEL 1973 .Page 197 .POCKET LIBRARY . Geography . KETER BOOKS) وهو المنفذ الوحيد لإسرائيل علي البحر الأحمر الذي كان - وما زال - بمثابة المنصة التي انطلقت منها في ستينات القرن الماضي شركة Zim (ZIM Integrated Shipping Services) باتجاه موانئ دول شرقي أفريقيا، ولأن بناء الكيان أُقيم علي الأساس العقائدي، ولأنها لا تنتمي للعالم العربي ولا الإسلامي ولا هي كذلك مرتبطة بالقارة الأوروبية ارتباطاً جغرافياً فكان لابد للكيان الصهيوني وهو محاصر بفكرته عن نفسه كدولة يهودية عبرية محاصرة بالمحيط العربي المُلاصق لها وما وراءه والمختلف عنه، أن يقفز قفزاً فوق هذين النطاقين من الحصار، لذلك لم يكن ميناء إيلات مجرد أداة وصول لوجيستكي لأفريقيا فقط بل أيضاً مساحة لتطبيق الخطة الاستراتيجية الصهيونية لتأسيس تدريجي للعلاقات مع أفريقيا بدأ في خمسينات القرن الماضي، واتسمت هذه الخطة بتضافر متين للوسائل الدبلوماسية والمخابراتية التي بدأت انطلاقها بسبب ميناء إيلات لتنفذ أولاً إلي شرقي أثم غربي أفريقيا في مرحلة تالية، وهو بالضبط ما عبر عنه Ben Gurion بكتابه أسياذ الصحراء Masters of the Desert بما نصه « إذا - لا سمح الله - دُعيت مرة أخرى لرئاسة الوزراء، ويظهر أن هناك خطراً من هذا النوع فإني سأحضر المياه من الأردن والعوجا والشباب من المدن إلي النقب، يجب تطوير ميناء إيلات لأنه أهم للدولة من حيفا، فحيفا تربطنا بأوروبا، وأما إيلات فإنها تربطنا بأفريقيا وآسيا ودول هاتين القارتين يمكن التصدير إليهما والتعامل معهما، وربما إستطعنا أن نفتح طريقنا بالجيش والقوة، ولكن الأهم هو وجود مُستعمرات علي طول الخط من بئر السبع إلي إيلات، إن سلامة الدولة تتلخص في عبارة واحدة هي: كل شيء يجب أن يكون نحو الجنوب» * (تهاني هلسة . دافيد بن جوريون . دراسات فلسطينية رقم 44 . منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث - بيروت نوفمبر 1968 . صفحة 158).

(2) فعالية يهود الشتات ومنهم اليهود المُقيمين بالدول الأفريقية والذين كان عددهم بالدول الأفريقية المختلفة حتي عام 1965 يربو علي 501، 680 ألف يهودي معظمهم في جنوبي أفريقيا وروديسيا ونياسالاند (مالاوي لاحقاً) ولسوتو وبتسوانا وزامبيا وهذه الفترة 1961 - 1967 تمثل المرحلة الثانية من مراحل بناء العلاقة بأفريقيا، أما في الدول الأفريقية الأخرى حيث تقل أو تنعدم

الجاليات اليهودية فكان الكيان الصهيوني يعتمد حتي هذه المرحلة وبقوة علي الخبراء والفنيين المؤفدين للعمل بهذه الدول وكان عددهم 209 خبير يعملون بعشرين بلد أفريقي كلها في غربي وشرقي أفريقيا (المرجع السابق .صفحة 34)، و كمثال علي فعالية إستخدام يهود الشتات فقد كان لأحد اليهود المقيمين بتوجو دور مهم في الترتيبات السابقة علي إعلان الرئيس التوجولي في ختام زيارته للكيان الصهيوني في الفترة من 7 إلي 11 أغسطس 2016 عن استضافة عاصمة بلاده Lomé في الفترة من 23 حتي 27 أكتوبر 2017 لقمة إسرائيل - أفريقيا تحت عنوان « الأمن والتنمية »، فقد أشارت صحيفة THE JERUSALEM POST في 24 يناير 2017 إشارة خاطفة إلي أن وراء الترتيبات السابقة للإعلان عن إنعقاد هذه القمة شخصية يهودية تربطها بالحكومة التوجولية روابط وثيقة، هذه الشخصية هي Bruno Finel اليهودي الصهيوني والذي وصفته هذه الصحيفة بأنه القوة الدافعة Driving Force التي حولت فكرة جمع القادة الأفارقة في قمة مع الكيان لتقوية العلاقات السياسية وعلاقات الأعمال إلي واقع، وأوضحت أن جهود السيد Bruno استمرت لتحقيق هذا الهدف علي مدار 18 شهر إلي أن تكللت بالنجاح حين أعلنت توجو عن استضافتها للقمة، والسيد Bruno Finel هو ابن Lucien Finel المساعد السابق للرئيس الفرنسي Jacques Chirac، وهو حاليًا نائب رئيس Asura Development Group Inc ومدير العمليات الدولية ومقر هذه المجموعة المتخصصة في البناء وتكنولوجيا النظافة في Scottsdale بولاية Arizona الأمريكية، وقد عمل Bruno أيضًا لحساب عدة حكومات شرق أوسطية وأفريقية علي مدار أكثر من 30 عامًا في مجال الدبلوماسية العامة وإدارة العلاقات العامة الدولية .

(3) الدعم والمُساندة الغربية وخاصة الأمريكية هناك مواقف أمريكية لا تُحصى بشأن دعم نفاذ الكيان الصهيوني لأفريقيا فتأسيسًا علي الهوية اليهودية دعمت الولايات المتحدة ذلك إلي دول بعينها في القارة الأفريقية من خلال تعيين اليهود الأمريكيين (الإسرائيليين الجنسية) في بعثات وكالة التنمية الدولية الأمريكية USAID ببعض الدول الأفريقية ولم يكن الأمر سرّيًا بل معلنًا ولم يقتصر علي USAID فقط، فهناك تعاون ثلاثي بين MASHAV وكالة التعاون الإنمائي الدولي الصهيونية والتي بلغت قيمة مساعداتها الفنية والتنمية للدول الأفريقية عام 2010 حوالي 150 مليون دولار وذلك في إطار ثنائي أو في إطار ثلاثي باشتراك طرف ثالث مثل وكالة التنمية الدولية الأمريكية أو USAID ومع فرنسا ووكالة GIZ الألمانية وغيرهم، وهو تعاون متنوع وطويل زمنيًا، ففي 14 أكتوبر 1969 أعلنت السفارة الأمريكية في تل أبيب أن الأمريكيين الذين أصبحوا « إسرائيليون » يمكنهم الاحتفاظ بالجنسية الأمريكية بما في ذلك الذين يخدمون في القوات المسلحة الصهيونية،

وبالرغم من أن رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة (مصر) في الأمم المتحدة قدم في 16 أكتوبر 1969 مذكرة لرئيس مجلس الأمن بشأن مضمون بيان السفارة الأمريكية المُشار إليه، وأشارت إلى أن مصر تعتبر هذا الأمر موقفًا عدائيًا ضدها، إلا أن المذكرة المصرية لم تكن سوى تسجيلًا لموقف إذ لم أنها تغير شيئًا في الموقف الأمريكي الداعم بكل قوة وبلا تحفظ للكيان، أما الأوروبيون فقد كان منهم من قدم دعمًا للكيان الصهيوني مثل سويسرا الدولة التي تدعي الحياد والتي قدمت للكيان دعمًا من نوع آخر لكنه مفعم بالمعاني، ففي عهد الرئيس أحمد سيكوتوري أول رئيس لغينيا / كوناكري قررت بلاده قطع علاقاتها بدولة الكيان الصهيوني بمجرد وقوع العدوان الإسرائيلي على الدول العربية في 5 يونيو 1967 ففي مساء هذا اليوم أبلغت الخارجية الغينية السفير الإسرائيلي في كوناكري Shlomo Hillel (شغل لاحقًا منصب رئيس الكنيست الإسرائيلي وكان سفيرًا للكيان في عدد من الدول الأفريقية) بمغادرة الأراضي الغينية في مدي 48 ساعة ومعه أعضاء سفارته وكان من بينهم سكرتير ثان يدعي Haim Harare، وما حدث أنه بعد وفاة الرئيس سيكوتوري في أبريل -1984 وكنت آنئذ سكرتير ثالث بالسفارة المصرية - بدأت اتصالات الكيان الصهيوني ببعض العسكريين الغينيين الذين قادوا إنقلابًا عسكريًا في 3 أبريل 1984 أطاح بالحكومة المدنية التي كان يرأسها Lansana Beavogui وقد إكتشفت ذلك من خلال أحداث ساقنتني في النهاية إلى الحصول من دبلوماسي غيني بإدارة مراسم الخارجية علي خطاب مؤرخ في 6 أغسطس 1984 مُرسل من Benal Avital القائم بأعمال دولة الكيان في Abiddjan عاصمة ساحل العاج مختوم في صفحة منه بالخاتم الرسمي ومُوجه إلي Facinet Touré وزير خارجية حكومة الإنقلاب الغيني وكان يتضمن تفاصيل الاتفاق علي قيام وفد رسمي غيني بزيارة لإسرائيل يلزم الحفاظ علي سريتها وأن صديقًا مخلصًا «إسرائيليًا» سيكون في صحبة هذا الوفد وأن تذاكر السفر للوفد سترسل للوزير قبل الجمعة 10 أغسطس 1984 علي أن تكون عودة الوفد لغينيا في 13 أغسطس 1984، وأبلغني صديقي الغيني أنه بالرجوع لملف الكيان بمراسم الخارجية الغينية وجد أن السفارة الإسرائيلية بكوناكري قبل قطع العلاقات كانت مكونة من السفير Shlomo Hillel وسكرتير ثان يدعي Haim Harare وقال لي أنه يعرفه، وبعد يومين فوجئت به يبلغني أن Haim Harare هذا هو بنفسه القائم آنئذ بأعمال السفارة السويسرية بكوناكري وأنه رآه أكثر من مرة قبل الانقلاب علي حكومة L. Beavogui ويعرفه حق المعرفة لكنه الآن جاوز الخمسين من عمره، وبالتالي كان من المنطقي أن تكون العلاقات الإسرائيلية الغينية مُستمرة حتي قبل وفاة الرئيس سيكوتوري بمدة من خلال موقع Haim Harare بالسفارة

(1) أحمد عطية الله . حوليات العالم المعاصر . السجل التاريخي لعام 1969 . دار النهضة العربية . صفحة 237 .

السويسرية بكوناكري، ومن المؤكد أن الكيان الصهيوني اختاره لهذه المهمة الدقيقة المحفوفة ببعض المخاطر لمعرفته المسبقة بغينيا وبعض الشخصيات الغينية المفتاحية للكيان في غينيا وقد يكون قد شارك مع Benal Avital في الاتصالات التي جرت مع وزير الخارجية بحكومة الانقلاب، أبلغت السفير بكل ذلك وسلمته صورة هذا الخطاب وتملكه فزع من سرعة التحرك الصهيوني وكلفني بمزيد من المتابعة وبالفعل رجعت للملف الكيان بالسفارة وكان آخر تقرير به عن مغادرة السفير الإسرائيلي بأوامر من الخارجية الغينية في مدي 48 ساعة، لكنني وجدت تفاصيل اعتبرتها هامة لأني تحققت من المعلومات القليلة التي أسرها إلي الدبلوماسي الغيني فوجدت تقريراً وضعه مستشار سابق بالسفارة عن قطع العلاقات الغينية بالكيان أشار إلي أن السكرتير الثاني بسفارة الكيان قبل قطع العلاقات كان اسمه Haim Harare وأنه شوهد في بنك غينيا وهو يرسل حوالة مالية إلى سيدة يهودية بالقاهرة إي أنه يهودي مصري، وعندما أكدت ذلك لزميلي الغيني قال لي بالفعل هذا صحيح، وفي النهاية أدي الكشف عن هذه الاتصالات إلي مفاتحة الجانب الغيني في مدي ضرورتها مع وجود إطار مثمر لعلاقات غينيا فمصر دعمت غينيا بمجرد حصولها علي الاستقلال فأقرضتها قرضاً بمبلغ ستة ملايين دولار عام 1960 لتعميق ميناء كوناكري ولم تسترد مصر لتعثر الحكومة الغينية (في عام 2006 أصدر الرئيس المخلوع مبارك قراراً بشطب ديون مصر قبل سنة دول أفريقية منهم الكونجو كينشاسا وغينيا دون إي استشارة أو إبلاغ مسبق بالسفارة المصرية بهذه الدول ودون حصول مصر علي أي مقابل)، كما أن السعودية والكويت كانتا تقدمان بالإضافة للبنك الإسلامي في جدة وكذلك المغرب والجزائر كلهم قدموا مساعدات مالية لغينيا دعمت كثيراً مشروعات الحكومة، وفضل الانقلابيين وقتئذ تجميد اتصالاتهم بإسرائيل حتي الإعلان في 20 يوليو 2016 عن توقيع Dore Gold سكرتير عام الخارجية الإسرائيلية و Ibrahim Khalil Kaba مسئول مكتب الرئيس الغيني Alpha Condé علي اتفاق مشترك في باريس باستعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، ومن المهم الإشارة إلي ما أوردته وكالات الأنباء نقلاً عن Dore Gold في هذه المناسبة فقد قال «إن عدد البلاد الأفريقية التي مازالت لم تستعد أو تؤسس علاقاتها بالكيان في تناقص مُنتظم وأنا نأمل في ألا يكون هناك بلد مازال في قطيعة معنا، وأن الكيان يدعو البلاد التي لم تجدد (استخدم كلمة Renewed وليس Restore) بعد علاقاتها الدبلوماسية بأن تحذو حذو غينيا حتي يمكننا العمل معاً لمصلحة شعوب المنطقة»، وقال Dore Gold مبرراً تلك المدة الطويلة التي ظلت علاقات بلاده بغينيا مقطوعة منذ الانقلاب العسكري بغينيا في 3 أبريل 1983 وإختفاء الرئيس سيكوتوري بالوفاة وهو الذي كان لا يمكن في عهده إستعادة هذه العلاقات بقوله أن «روابط بلاده بغينيا كانت مُستمرة حتي عندما لم تكن هناك

ثمة علاقات رسمية « وهو ما يؤكد حالة عمل Haim Harare تحت غطاء السفارة السويسرية في كوناكري، أما فرنسا فقد أمدت مفاعل الكيان الصهيوني في نهاية خمسينات القرن الماضي بكمية من الكعكة الصفراء Yallow Cack أو مُستخلص اليورانيوم من مناجم النيجر التي كانت ومازالت فرنسا تقوم علي استغلالها، ومن يعتقد أن هذه المُساندة الغربية للكيان ستتناقص أو ستنتهي بسبب عمليات التسوية «السلمية» بينه وبين العرب فإنه يتجاهل الحافز الطبيعي والغير قابل للإنتهاء الذي تتأسس عليه المُساندة الغربية لإسرائيل وهو العامل الديني وهو عامل غالباً ما يتم تجاهله لأنه يتطلب من النظم العربية -علي الأقل- أن تعيد شحن الذهنية العربية بمزيج مُقدر من الأسس الإسلامية التي تكافئ الأسس اليهودية / الصهيونية المعمول به فعلاً في الصراع العقائدي مع هؤلاء وغيرهم، والأسس الإسلامية معروفة للكافة وأهمها فريضة الجهاد التي تحاول أجهزة الإعلام الغربية والعربية المسطحة تجريمها فيما هي السلاح الماضي الوحيد .

تاريخ التمثيل الدبلوماسي للكيان الصهيوني مع أفريقيا:

إن تطور التمثيل الدبلوماسي للكيان الصهيوني في أفريقيا يُعبر بصورة مبدئية عن الأهمية الاستراتيجية لأفريقيا للاقتصاد والوزن السياسي للكيان الصهيوني وقدرته علي إقامة علاقات مع دول القارة مع وضع الاعتبار المالية للكيان ورغبة واستعداد الدول الأفريقية المستقلة إبان المرحلة الأولى من تاريخ العلاقات بين الكيان وأفريقيا والتي تبدأ من مايو 1948 وحتى 1960 / 1961، وهي مرحلة ذات ذات شقين الأول منهما كان في صورة علاقات تجارية بحتة فقد استغل الكيان الصهيوني تأسيس ميناء إيلات للتحرك صوب منطقة القرن الأفريقي لتحقيق أهداف اقتصادية فتواجدت بعض شركاته أو فروع لها في بعض عواصم هذه المنطقة وفي دول أخرى مثل ملاوي وغينيا كوناكري وسيراليون والسنغال وليبيريا وساحل العاج والكونغوليتين وكينيا برعاية القوي الاستعمارية التقليدية أي فرنسا وبريطانيا والبرتغال قبل أن تحصل هذه الدول علي استقلالها، وكان التمثيل الدبلوماسي للكيان في هذه المرحلة محدوداً واقتصر علي إثيوبيا واتحاد جنوب أفريقيا (كان السفير الإسرائيلي المقيم والمُعتمد في Pretoria هو Yitzhak Bavly) وليبيريا وغانا (كان السفير الإسرائيلي المقيم في أكرا والمُعتمد وغير مقيم في ليبيريا عام 1958 هو Ehud Avriel)، أما المرحلة الثانية والتي تبدأ من 1960 / 1961 وحتى هزيمة يونيو 1967 فقد زاد فيها التمثيل الدبلوماسي، إذ تبادل الكيان التمثيل الدبلوماسي مع جمهورية الكونغو بعد استقلالها عن بلجيكا ومثل الكيان في كينشاسا (ليولدفيل آنثذ) عام 1961 السفير Ehud Avriel نقلاً من أكرا التي عين الكيان

فيها السفير Moshe Bitan وعين عام 1961 Yervham Cohen سفيراً له لدى ليبيريا وفي جمهورية Malagasy (مدغشقر) كان Eytan Rupin سفيراً لإسرائيل مُعتمداً ومُقيماً في عاصمتها Tananarive عام 1961، وفي نفس هذه الفترة كان Katriel P. Salmon سفيراً للكيان لدى جمهورية اتحاد جنوب أفريقيا، وفي الفترة اللاحقة لحصول كثير من الدول الأفريقية علي استقلالها كان للجمهورية العربية المتحدة (مصر) عام 1961 سفراء لدى حكومات الكونجو Leopoldville وإثيوبيا وغانا وغينيا وليبيريا واتحاد جنوب أفريقيا، ولم يكن التمثيل الدبلوماسي للكيان أو لمصر منتشرًا في دول القارة الأفريقية لأن معظمها إما لم يكن قد حصل علي الاستقلال التام أو أنها كانت بعد حديثة عهد بالاستقلال، أما المرحلة الثالثة والتي تبدأ عقب هزيمة 5 يونيو 1967 وإلي ما قبل حرب أكتوبر 1973 فقد شهدت تسارعاً نسبياً في عملية بناء الكيان الصهيوني لعلاقاته الأفريقية، إذ وصل التمثيل الدبلوماسي لمستوي غير مسبوق ، وهو ما ترجمه خريطة التمثيل الدبلوماسي المقيم والمعتمد بالدول الأفريقية عامي 1971-1972، وذلك كالآتي» * THE MIDDLE EAST AND (NORTH AFRICA 1971-1972 . EUROPA PUBLICATIONS LIMITED

التمثيل الدبلوماسي للكيان الصهيوني بأفريقيا عامي 1971 / 1972	
الدولة	اسم السفير
الكاميرون وتولاه السفير	SHAUL LEVIN
جمهورية أفريقيا الوسطي وتولاه	IJZHAK MICHAELS
تشاد	OVADIA SOFFER
الكونجو برازافيل	NAHUM GUERSHOME
الكونجو كينشاسا	SHIMON MORATT
داهومي (بنين حالياً)	MORDECHAI DRORY
إثيوبيا	URIEL LURANI
الجابون	DAVID EPHRATI
غانا	AVRAHAM COHEN
غينيا / كوناكري	SHLOMO HILIL
ساحل العاج	ITZHAK MINERBI

REUVEN DAFNI	كينيا
PINCHAS RODAN	ليبيريا
HAIM RAPHAEL	مدغشقر
SHAUL BEN- HAIM	مالاوي
MEIR SHAMIR	مالي
YEHOSHUA RAS	النيجر
YISSAKHAR BEN- YAACOV	نيجيريا
MOSHE LIBA	السنغال
MORDECHAI LADOR	سيراليون
M .T. MICHAEL	جنوب أفريقيا
(المنصب شاغر)	تنزانيا
YOEL SHER	توجو
YAACOV DECKEL	فولتا العليا (بوركينافاسو حالياً)

تبادلت الدول الأفريقية التمثيل الدبلوماسي مع الكيان الصهيوني في هذه المرحلة علي نحو أكبر، ففتحت 11 دولة أفريقية سفارات لها في تل أبيب، وفي مقابل هذا التمثيل الدبلوماسي الصهيوني الذي يعد كبيراً وضعاً في الاعتبار أن هناك دولاً أفريقية كانت رازحه وقتذاك تحت سطوة الاستعمار مثل أنجولا وغينيا بيساو وموزمبيق والرأس الأخضر وساوتومي وبرنسيب وناميبيا وأرتيريا وغيرهم، وفي المقابل نجد أن التمثيل الدبلوماسي المصري المعتمد والمقيم شمل 22 دولة أفريقية فيما كانت بالقاهرة 16 سفارة لدول أفريقية، أما التمثيل الدبلوماسي العربي بأفريقيا في هذا الوقت فقد كان أقل بالقياس لمصر والكيان الصهيوني فالمملكة العربية السعودية شمل تمثيلها الدبلوماسي عشر دول أفريقية، والجزائر كان لها 9 سفارات بدول أفريقية، والمغرب كان له 8 سفارات بدول أفريقية، أما دول الخليج العربي فلم يكن لها في ذلك الوقت تمثيلاً دبلوماسياً، فيما كان للعراق 5 سفارات بدول أفريقية، أما الأردن فلم يكن له إلا سفارة واحدة وهي تلك التي لدي إثيوبيا، وكان للبنان 11 سفارة لدي دول أفريقية وكان للسودان 11 سفارة بدول أفريقية، وكان لتونس 10 سفارات لدي دول أفريقية،

أما اليمن الشمالي فكانت له سفارتان في أفريقيا، فيما لم يكن لليمن الجنوبي إلا سفارة واحدة هي تلك التي كانت بالصومال فقط وكذلك كان للكويت سفارة واحدة فقط بأفريقيا كانت بالصومال، ولم يكن لسلطنة عُمان أي تمثيل دبلوماسي بأفريقيا، لكن هذا الوضع ما لبث أن تغير فبعد حرب رمضان / أكتوبر 1973 قطعت عدة دول أفريقية علاقاتها الدبلوماسية بالكيان (ظلت علاقات الكيان بما لاوي إبان عهد الرئيس Kamuzu Banda مُستمرة منذ إنشاءها عام 1964 وحتى بعد حرب 1973 بالإضافة إلى مملكة ليسوتو وسوازيلاند) .

كان لتطورات الصراع العربي / الصهيوني صلة مباشرة بتنامي قدرات الكيان الصهيوني علي اختراق أفريقيا في فترة السبعينات ومن أهم هذه التطورات أنه بعد انتهاء حرب أكتوبر 1973 وقبول كل من مصر وسوريا والكيان قرار مجلس الأمن الدولي رقم 338 الصادر في 22 أكتوبر 1973 الذي تبنته كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي علي وقف إطلاق النار والذي نص علي التسوية السلمية للصراع من خلال مفاوضات، وقعت سوريا والكيان علي اتفاقية لفك الارتباط بين قواتهما في 31 مايو 1974 ثم وقعت مصر والكيان في الأول من سبتمبر 1975 علي الاتفاق الثاني للفصل بين قواتهما علي خط الجبهة المصرية، وبالرغم من الطبيعة العسكرية البحتة لهاتين الاتفاقيتين الأخيرتين إلا أنها بدون شك مثلاً لاتصالاً مباشراً بين الأعداء وفتحاً الباب قليلاً لدخول رغبة أي من الأطراف المخترطة في الصراع العربي الصهيوني للتفاوض السياسي، وهو ما كان بالفعل فقد بدأت مصر السعي في طريق التفاوض من أجل التسوية ووقعت بعد مفاوضات مضنية معاهدة السلام المصرية الصهيونية في 26 مارس 1979، ثم عُقد مؤتمر مدريد للسلام في نوفمبر 1991 بمبادرة من الرئيس Bush الأب برعاية أمريكية سوفيتية وفي إطار تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي أرقام 242 و338 و425 تحت عنوان “الأرض مقابل السلام”، والذي شارك فيه الكيان الصهيوني وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين وجرت مباحثات ثنائية بين الجانبين العربي والكيان الصهيوني بالتوازي مع مباحثات متعددة الأطراف جري فيها مناقشة موضوعات مثل التسليح والمياه وغيرهما، وبالرغم من أن المؤتمر لم يحقق الهدف المأمول منه لمراوغة وتعتك الكيان وتفتت الإجماع العربي بعد التسوية علي الجبهة المصرية وللخصومات الكامنة بين الأنظمة العربية وهي طبيعة أصيلة في هذه الأنظمة المتهاكمة، إلا أن الكيان روج في العالم وفي أفريقيا بأن التسوية في سبيلها للاكتمال خاصة وأنه بعد مؤتمر مدريد كانت تتم تحركات واتصالات دبلوماسية بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان منذ عام 1991 في أوسلو تمخضت في النهاية عن توقيع الطرفين في واشنطن في 13 سبتمبر 1993 برعاية

نرويجية (مؤيدة من الولايات المتحدة) علي ما سُمي باتفاقات أوسلو أو “إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي الفلسطيني” وبموجب هذا الاتفاق اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بحق الكيان الصهيوني في العيش في سلام والتوصل لحلول تفاوضية بشأن القضايا موضوع النزاع، كما اعترف الكيان الصهيوني بمنظمة التحرير الفلسطينية، وبعد ذلك وقع الكيان والأردن علي معاهدة سلام في وادي عربة في 26 أكتوبر 1994، وبناء علي ذلك كله بدت منطقة الشرق الأوسط للرأي العام العالمي والأفريقي منطقة يخوض فيها أعداء الأمم جولات تفاوضية من أجل تسوية الصراع الدائر منذ صدور وعد بلفور في 2 نوفمبر 1917، وبطبيعة الحال كان من الطبيعي أن تعمل هذه التطورات التفاوضية المتعلقة بالصراع في الشرق الأوسط علي طي دول المواجهة العربية للصفحة العسكرية للصراع، وبغض النظر عن الأداء التفاوضي للجانب العربي وتفكك الجبهة التفاوضية العربية ما أدي لتوقيع معاهدات أو اتفاقات لم تلب إلا بعض من الاهتمامات العربية إلا أن هذا الوضع كان مؤاتيا للكيان الذي حقق كل ما طمح إلي تحقيقه، ومن بين ما حققته الكيان الصهيوني الظهور أمام الرأي العام العالمي والأفريقي بمظهر سلمي إيجابي وهو ما لم تترجمه حربيًا النتائج التفاوضية التي وُضعت في مواد الاتفاقات المشار إليها، ومع أن بعض الدول الأفريقية قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع الكيان في أعقاب حرب أكتوبر 73، إلا أن ذلك يبدو أن له علاقة ما بخشية هذه الدول من انقطاع الدعم العربي خاصة في ظل أزمة أسعار البترول عقب هذه الحرب، وعلي أي الأحوال فمن بين أهم النتائج العرضية لاتفاقات التسوية تقبل الدول الأفريقية واستجابتها لتحركات الكيان من أجل استعادة العلاقات الاقتصادية علي المستويات الثنائية في مستهل التسعينات من القرن الماضي، وأعقب ذلك عملية استعادة الكيان لعلاقاته الدبلوماسية مع بعض الدول الأفريقية بدءًا من فترة التسعينات إلي وقتنا هذا، ومع اندفاع الكيان الصهيوني إلي أفريقيا شهدت الثلاثين عامًا الأخيرة انسحابًا مصريًا من أفريقيا فلقد اقتصر علي تواجد التمثيل الدبلوماسي المصري الذي يغطي 42 دولة أفريقية من مجموع 53 دولة عضو بالاتحاد الأفريقي (منهم 6 دول عربية) ولم تكن هناك مثلاً زيارات علي مستوى وزاري أو استثمارات مصرية بأفريقيا (استنفذت في عمليات النهب المُنتظم لموارد مصر ذاتها) وبالرغم من كفاءة الدبلوماسي المصري إلا أن الدولة المصرية لم تستفد من ثمار جهود بذها بعض السفراء المصريين بأفريقيا لأسباب لا يحمل بي إيضاحها، هذا مع العلم بأن التطورات المشار إليها لم يستفد منها الكيان الصهيوني في القارة الأفريقية فقط بل تعداها إلي العالم كله فللكيان اليوم تمددًا دبلوماسيًا غير مسبوق فتمثيلها الدبلوماسي علي مستوى العالم ككل قوامه 107 بعثة دبلوماسية منها 79 سفارة مُقيمة و 22 قنصلية عامة و 5 بعثات خاصة .

مضي الكيان الصهيوني قدماً برغم بعض الصعاب التي كان أكثرها إضراراً باستراتيجيته لاختراق أفريقيا فيما بين خمسينات إلى سبعينات القرن الماضي حضور مصر الدبلوماسية الكثيف بالقارة سواء أكان ذلك تمثيلاً دبلوماسياً أم تحركات وزيارات متبادلة وتعاوناً فنياً من خلال الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا وهو أحد إدارات الخارجية المصرية ويقابله على الجانب الصهيوني MASHAV أو الوكالة الدولية للتعاون الإنمائي التابعة لخارجية الكيان الصهيوني أيضاً، لكن وبالرغم من بقاء التمثيل الدبلوماسي المصري كما هو عددياً إلا أنه لا سياسة مصرية فعالة من المركز أعني من الخارجية المصرية فقد بدأت هذه السياسة تذوي وتتناقص وزناً وكفاءة تدريجياً في عهد الرئيس الأسبق مبارك وهذه حقيقة حاول البعض إخفاءها وراء عبارات تحذيرية مثل « دور مصر المحوري » و« الدور الرائد لمصر في أفريقيا » وهي عبارات تنطبق وبدرجة عالية نسبياً على الفترة السابقة على تولي مبارك الذي اكتفى بقاء الرؤساء الأفارقة في مؤتمرات دولية ليس من بينها القمم الأفريقية إذ امتنع عن حضورها وأصاب عنه وزير الخارجية بعد محاولة اغتياله الفاشلة في أديس أبابا في يونيو 1995 وكان ذلك أحد عوامل متعددة لانزواء وتضاؤل الدور الأفريقي لمصر للدرجة التي شجعت الكيان الصهيوني - من بين عوامل أخرى - في النهاية على ترتيب عقد قمة أفريقيا - إسرائيل في توجو في أكتوبر 2017 والتي أعلن عن إلغاؤها، كما أن هناك دول أفريقية مفتاحية أصبح لها دور ملحوظ وربما بديل للدور المصري بأفريقيا مثل الجزائر وجنوب أفريقيا ونيجيريا والسنغال كل في منطقة نفوذه الأفريقية، فمصر أصبحت اهتماماتها مرتبطة بدوائر أخرى مثل الولايات المتحدة والخليج العربي والبحر الأحمر والاتحاد الأوروبي بل وإسرائيل نفسها، ولذلك يمكن القول بأن أزمتي سد النهضة والعلاقات المصرية مع أهم دوائر أمنها القومي وهي السودان أظهرتا بجلاء الضعف الهيكلي للدور المصري، فالأزمتين كانتا وما زالتا اختباراً حقيقياً لما تبقى لمصر من قدرات سياسية، ومن ثم فاختراق الكيان الصهيوني لأفريقيا لا ينبغي النظر له على أنه نجاح لاستراتيجية الكيان فقط بل أيضاً على أنه فشل ذريع للقدرات العربية المختزلة في شخص القادة العرب المنسحبين والمنكفئين على صراعاتهم المتبادلة المبنية على رؤي شخصية في منتهى الضحالة لواقع دولهم وللأوضاع الجيوستراتيجية الإقليمية والدولية المحيطة، ومن أسف أن مصر لأنها كانت الوحيدة القادرة على تحقيق نجاح ملموس من شأنه جعل مساحات تقدم الكيان الصهيوني محدودة حتي وإن تبادل التمثيل الدبلوماسي مع كل دول القارة، إلا أنها وقعت أسيرة في أيادي حكام عسكريين متتالين خبراتهم محدودة يتحرون المركزية في صناعة واتخاذ القرارات، فماذا يجدي أقوى وأكفأ تمثيل دبلوماسي والحالة هذه، إذ أن التمثيل الدبلوماسي حتي لا يتصور أحد أننا نبالغ في استخدامه ليس إلا دالة أو مؤشر قوة أو ضعف، وعدم وجوده أو محدوديته أو كثافته لم تكن

لتؤثر على قدرات الكيان الصهيوني في التمدد نحو أفريقيا في ضوء العوامل الثلاث السابق الإشارة إليها، وللتدليل على ذلك، ففي رده علي استجواب قدمه عضو الكنيست ر. آرزي يوم 22 ديسمبر 1966 لوزير خارجية الكيان Abba Eban بشأن حجم التعاون الفعلي بين الكيان والدول النامية حالياً رد الوزير Eban فقال « أنه في سنة 1966 شمل التعاون الدولي «لإسرائيل» نحو 70 دولة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وفي حوض البحر المتوسط »¹، وكان التمثيل الدبلوماسي للكيان محدوداً.

في ضوء ما تقدم امتدت المرحلة الرابعة في اختراق الكيان الصهيوني للقارة الأفريقية بين حركتي جزر ومد خلال الفترة الطويلة الواقعة ما بين نهاية حرب أكتوبر 1973 حتي يومنا هذا، والمحصلة أن شبكة التمثيل الدبلوماسي للكيان الصهيوني أصبحت كما يلي :

التمثيل الدبلوماسي الحالي للكيان الصهيوني بأفريقيا

أنجولا*: التمثيل بها مُقيم على مستوى سفير وقد تم تأسيس العلاقات على هذا المستوي في أبريل 1992

بنين: التمثيل بها غير مُقيم ويتولاه سفير الكيان في ساحل العاج وقد تم استعادة العلاقات في يوليو 1992 وللكيان قنصل فخري بكونونو.

بوركينافاسو: تمثيل غير مُقيم يُغطي بواسطة سفير الكيان في ساحل العاج وقد تمت استعادة العلاقات معها في أكتوبر 1993.

بوروندي: تمثيل غير مُقيم ويتولى تغطية العلاقات سفارة الكيان في إثيوبيا، وقد استعاد الكيان العلاقات معها في مارس 1995.

الكاميرون*: التمثيل مُقيم وعلى مستوى السفارة وقد استعاد الكيان العلاقات في أغسطس 1991.

الرأس الأخضر: تمثيل الكيان غير مُقيم وتم تأسيسه في يوليو 1994.

أفريقيا الوسطي: تمثيل غير مُقيم وتغطيه سفارة الكيان في الكاميرون، وتمت استعادة العلاقات في يناير 1991.

(1) *محاضر الكنيست 1966 / 1967 . مركز الدراسات الفلسطينية والصهيونية بالأهرام. القاهرة ومؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت. صفحة 273

- الكونجو: تمثيل غير مُقيم ويُعطي من تل أبيب وتمت استعادة العلاقات في يوليو 1991.
- ساحل العاج*: علي مستوي السفير والتمثيل مُقيم وتمت استعادة العلاقات في فبراير 1986.
- الكونجو الديموقراطية (زائير سابقاً): تمثيل غير مُقيم وأستعاد الكيان العلاقات معها في يناير 1993 وتُغطي السفارة والعلاقات من خارجية الكيان الصهيوني.
- أرتريا*: تمثيل مُقيم بأسمرأ وتأسست العلاقات على مستوي السفير في مايو 1993.
- إثيوبيا*: تمثيل مُقيم على مستوي السفير، وتمت استعادة العلاقات في نوفمبر 1989.
- الجابون: تمثيل غير مُقيم وتُغطي العلاقات الثنائية التي تم استعادتها في سبتمبر 1993 من خارجية الكيان.
- جامبيا: تمثيل غير مُقيم وتُدار العلاقات الدبلوماسية التي استعيدت في سبتمبر 1993 من سفارة الكيان بالسنگال.
- زامبيا: التمثيل غير مُقيم وقد استعاد الكيان العلاقات معها في ديسمبر 1991 وتُدار العلاقات الثنائية من خارجية الكيان.
- زيمبابوي: التمثيل الدبلوماسي غير مُقيم وقد تأسست العلاقات الدبلوماسية معها في نوفمبر 1993 ويديرها سفير من مقر خارجية الكيان.
- غانا*: علي مستوي السفارة المُقيمة باكرا وقد أُعيدت العلاقات في أغسطس 1994.
- غينيا: سبقت الإشارة إليها عليه.
- كينيا*: تمثيل مُقيم على مستوي السفارة وأستعاد الكيان علاقاته معها في ديسمبر 1988.
- ليبيريا: التمثيل غير مُقيم وتُدار العلاقات عبر سفارة الكيان في ساحل العاج، وأستعاد الكيان العلاقات معها في أغسطس 1993.
- مدغشقر: التمثيل غير مُقيم، وأستعاد الكيان العلاقات معها في في يناير 1994، وتُدار العلاقات معها من خارجية الكيان.
- مالاوي: التمثيل غير مُقيم وتأسست العلاقات بين البلدين في يوليو 1964 وتُدار العلاقات عبر سفارة الكيان في نيروبي.

- موريتانيا: قُطعت العلاقات في مارس 2009 وكانت مؤسسة في سبتمبر 1999.
- موريشيوس: تمثيل غير مُقيم وأستعاد العلاقات معها في سبتمبر 1993، وتُدار العلاقات الثنائية من خارجية الكيان، الذي عين قنصل فخري في Port Louis.
- ناميبيا: تمثيل غير مُقيم وقد تأسست العلاقات بينهما في فبراير 1994، وتُدار العلاقات بواسطة الخارجية الصهيونية
- نيجيريا*: تمثيل مُقيم علي مستوي السفارة وقد تمت استعادة العلاقات في مايو 1992.
- رواندا: تمثيل غير مُقيم وقد تمت استعادة العلاقات في أكتوبر 1994.
- ساوتومي وبرنسيب: تمثيل غير مُقيم وقد تأسست العلاقات بين البلدين في نوفمبر 1993، وتُدار العلاقات من سفارة الكيان بأنجولا.
- السنغال*: تمثيل مُقيم علي مستوي السفير وقد تمت استعادت العلاقات في أغسطس 1994.
- سيشل: تمثيل غير مُقيم وقد تأسست العلاقات بين البلدين في سبتمبر 1992.
- سيراليون: تمثيل غير مُقيم وقد تمت استعادة العلاقات في مايو 1992 وتُدار العلاقات بواسطة سفارة الكيان بداكار.
- جنوب أفريقيا*: العلاقات علي مستوي السفير وقد تأسست في يناير 1975.
- جنوب السودان: التمثيل غير مُقيم وقد تأسست العلاقات في يوليو 2011، وتُدار العلاقات من مقر خارجية الكيان.
- سوازيلاند: التمثيل غير مُقيم وقد تأسست العلاقات في سبتمبر 1968 وتُدار العلاقات الثنائية بواسطة سفارة الكيان في Pretoria.
- تنزانيا: التمثيل غير مُقيم وتُدار العلاقات بعد استعادتها في فبراير 1995 من سفارة الكيان بنairobi.
- توجو: التمثيل غير مُقيم وتُدار العلاقات الثنائية بعد استعادتها في يونيو 1987 من سفارة الكيان في ساحل العاج.
- أوغندا: التمثيل غير مُقيم وقد إستعاده الكيان في يوليو 1994 وتُدار العلاقات من كينيا.
- * للكيان الصهيوني حتي يناير 2018 تمثيل دبلوماسي مُقيم في 11 دولة أفريقية.

مازال الكيان الصهيوني يسعى إلى تحقيق مُكتمل لاستراتيجية تحقيق النفوذ السياسي والاقتصادي بأفريقيا التي تبناها وبإصرار حكومة الليكود برئاسة Benjamin Netanyahu التي من بين أهم تحركاتها في إطارها تدشين وزير خارجية الكيان السابق Avigdor Liberman لمرحلة الاندفاع الأولى لها بزيارته التي قام بها في سبتمبر 2009 وشملت إثيوبيا وكينيا وغانا ونيجيريا وأوغندا، ثم قيامه بزيارة أخرى في بداية يونيو 2014 استغرقت عشرة أيام تضمنت رواندا وساحل العاج وغانا وإثيوبيا وكينيا واستهدفت الترويج لمسعي الكيان للحصول علي صفة «مراقب» بالاتحاد الأفريقي، وأعقبها في 26 يونيو إرسال الكيان لوفد إلى قمة الاتحاد الإفريقي في مالابو (غينيا الاستوائية) ليكون ممثله في هذا الاجتماع القارّي بصفته مراقب، لكن هذا الوفد وُوجه بالرفض من قِبَل رئيس الدولة الموريتانية محمد ولد عبد العزيز، ثم من رئيس الاتحاد الإفريقي نفسه ووفود أخرى لدول أعضاء طالبوا جميعهم بخروج الوفد الصهيوني من مركز المؤتمرات، وفي يوليو 2016 وقبل عقد قمة الاتحاد الإفريقي في كيجالي في الفترة من 10 إلى 18 يوليو 2016 قام رئيس الوزراء الصهيوني بزيارة لبعض دول شرق أفريقيا، عقب ذلك قام Dore Gold مدير عام الخارجية الصهيونية بزيارة لغينيا (أحد أهم الدول الأفريقية في نظر الكيان وفرنسا والولايات المتحدة) إلتقي فيها الرئيس الغيني Alpha Conde في إطار الإعلان عن استعادة العلاقات الغينية / الصهيونية في 20 يوليو 2016 وقد توقف خلال توجهه إلى كوناكري في نجامينا حيث إلتقي هناك بالرئيس التشادي إدريس دي رجم عدم وجود علاقات دبلوماسية (قُطعت عام 1972) وأشارت صحيفة The Jerusalem Post في يوليو 2016 بشأنها «أن العلاقات الإسرائيلية / التشادية من المتوقع استئنافها»، وفي 23 سبتمبر 2016 استغل رئيس الوزراء الصهيوني Benjamin Netanyahu مشاركته في الدورة العادية للأمم المتحدة ليلتقي بنحو 12 رئيس ووزير خارجية أفريقي ليقول لهم من بين ما قاله «إن أفريقيا تثير خيالنا، وإننا نود اقتراح الصداقة والشراكة مع كل بلد من بلادكم»، فيما لم يفعل ذلك أو يعبأ بهم أي من الرؤساء أو وزراء الخارجية العرب المشاركين في هذا الحدث السنوي، لكن وبالرغم من تمزق العلاقات السياسية بين الدول العربية التي إنقسمت وتشردمت وتحولت إلى شظايا لا قيمة ولاقوه لها ثم كونت ما تتصور أنه محاور وأحلاف بين ضعفاء لا حول لهم ولا قوة، إلا أن ذلك لا يمنع من محاولة استنتاج الأهداف التي يتوخاها الكيان الصهيوني من استراتيجيته لاختراق أفريقيا، وهي غالبًا كما يلي :

(1) استعادة وتنمية الكتلة التصويتية الأفريقية لاستخدامها في دعم مكانة الكيان الصهيوني الدولية:

يعتبر الكيان الصهيوني دول أفريقيا جنوب الصحراء بمثابة كتلة تصويتية تتكون مما لا يقل عن 48 صوت يتمكن بواسطتها من وقف التصويت التلقائي للدول الأفريقية ضده في الأمم المتحدة

وكسر التوجيه التصويتي العربي خاصة وأنه أصبح توجيهًا مائعًا بعد قيام بعض النظم العربية بدور الوكيل الحصري لما يُسمى « بصفقة القرن »، وهو ما أكدّه رئيس وزراء الكيان للرؤساء الأفارقة لدي اجتماعه بنحو 15 منهم بالأمم المتحدة في يوليو 2016، ولهذا لم يكن بعيد عن الحقيقة عندما قال في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها العادية في سبتمبر 2016 إن لإسرائيل مستقبل مشرق في الأمم المتحدة "Israel has a bright future at the UN"، وقد تأكد ذلك عمليًا مثلاً عندما صوتت توجو وكينيا ورواندا وبوروندي ودول أفريقية أخرى لصالح الكيان في سبتمبر 2015 في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما فاز الكيان برئاسة اللجنة القانونية بالأمم المتحدة وهي أحد 6 لجان دائمة بالمنظمة الدولية، وفي 29 أكتوبر 2015 جري التصويت علي عضوية اللجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة وفاز الكيان بعضوية لجنة الأمم المتحدة للاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي ومن بين الدول التي صوتت لصالح الكيان أيضًا مصر التي بررت موقفها بأنها كانت مُضطرة لذلك إذ أن مقترحها بأن يكون التصويت علي أساس ترشيح منفرد لكل دولة رُفض فوضع الكيان علي لائحة 4 دول أخرى منهم 3 دول عربية وكان ما كان، ولهذا فإن الكيان يسعى حثيثًا طبقًا لموقع ALMONITOR الصهيوني في 22 أكتوبر 2013 للحصول علي صفة « المراقب » بالاتحاد الأفريقي (التي تحظى بها دولة فلسطين) وهي المحاولة التي سبق للكيان المبادرة بها عام 1976 وكررها عام 2003 وفي عام 2014 بدعم من إثيوبيا وكينيا و(نيجيريا)، وبالتوازي مع استهداف الحصول علي وضعية المراقب بالاتحاد الأفريقية، فإن الكيان يستهدف كذلك بناء علاقة مع واحد من أهم التجمعات الأفريقية التجمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا ECWAS فقد صرح Gil Haskel رئيس وكالة التنمية الدولية الإسرائيلية للتعاون لصحيفة Jerusalem Post أنه قال لرئيس التجمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا Marcel Alain De Souza «أنهم في إسرائيل يجعلون من المستحيل ممكنًا»، وتأكيدًا لهذا المسار عُقدت في 5 ديسمبر 2016 علي مدار ثلاثة أيام بمركز تدريب MASHAV بمنطقة Kibbutz Shefayim قرب المنطقة الساحلية مؤتمر (الندوة) زراعي أفريقي / صهيوني شارك فيه 7 وزراء خارجية نيجيريا وتوجو وليبيريا وغينيا والرأس الأخضر وجامبيا وسيراليون ووفود يرأسها كبار المسؤولين من بنين وبوركينا فاسو وساحل العاج وغانا وغينيا بيساو والسنغال، كما شارك رئيس وزراء الكيان الصهيوني Benyamin Netanyahu في 4 يونيو 2017 في القمة 51 للتجمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا ECWAS ما أدي لانسحاب الملك محمد الخامس من المشاركة فيها، وكانت القوة الدافعة لتحقيق مشاركة الكيان في هذه القمة Marcel Alain de Souza رئيس هذا التجمع الآن .

(2) الانفتاح علي سوق نشطة لاستهلاك السلاح:

تعد القارة الأفريقية سوقًا شرهًا في استهلاكه للسلاح باعتبار أنها من القارات شديدة الاضطراب والتوتر بها كثير من الصراعات والنزاعات المختلفة، ولدي الكيان الصهيوني ترسانة ضخمة نسبيًا لصناعة السلاح والمركبات المختلفة، وهناك أمثلة كثيرة ومتنوعة عن تجارة الكيان في السلاح بالقارة، أسوق آخرها وربما أوضحها في بيان قدرة الكيان علي القفز من فوق بعض الموانع الاستراتيجية وأهمها العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة التي أتاحت للكيان الصهيوني التوسع في هذه الصناعة ففي زيارة لرئيس الوزراء الكيان Shamir لواشنطن في نوفمبر 1983 حصل خلالها علي موافقة إدارة الرئيس Regan علي تحويل قروض عسكرية مبلغها 850 مليون دولار إلي منح، ووافقت الإدارة أيضًا في نفس الزيارة علي أمور أخرى منها السماح لإسرائيل باستخدام ما نسبته 15٪ من تمويلات الولايات المتحدة إليها في الإنتاج العسكري الإسرائيلي وإعفاء الكيان من إنفاق كل تمويلات العون العسكري الأمريكي علي الأسلحة والإمدادات العسكرية الأمريكية . Mohamed El-Khawas . AMANA Books 1984 . American Aid to Israel .*(Samir Abd-Rabbo \ Page 93 - 94)، وهو مع عوامل أخرى ما مكن الكيان من دخول أسواق سلاح رائجة وقد رصد المعهد الدولي مبيعات سلاح من الكيان تمت بين عامي 2006 و 2012 لكل من الكاميرون وتشاد وغينيا الاستوائية وليسوتو ونيجيريا وسيشل وجنوب أفريقيا، لكن تظل حالة توريد الكيان الصهيوني للسلاح لجنوب السودان الأكثر تعقيدًا فمنذ بداية الحرب الأهلية هناك في ديسمبر 2013 بسبب إنبهار حكومة الوحدة الوطنية التي قضيها رئيس الجمهورية Salva kiir ونائبه Riek Machar والكيان الصهيوني يمد نظام الرئيس kiir بالسلاح بالرغم من أن الولايات المتحدة قادت بالأمم المتحدة في الأسبوع الأول من أبريل 2016 جهودًا لحظر السلاح لجنوب السودان، إلا أن الأمم المتحدة ارتأت تأجيل الأمر حتي يونيو 2016 بزعم أن هناك تحسّنًا في سلوك الأطراف المتحاربة في الجنوب، ومع ذلك فحتي مايو 2016 فإنه إلي جانب الولايات المتحدة تدعم الدول الآتية فرض حظر سلاح علي جنوب السودان : السنغال - أسبانيا - فرنسا - نيوزيلاند - المملكة المتحدة - أنجولا » التي يتأرجح موقفها « بالإضافة لدول أفريقية أخرى كإثيوبيا، كما يدعم كلا من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي هذا الاتجاه)، وقد وجهت 30 شخصية من جنوب السودان والمنظمات الدولية خطابًا للرئيس Obama في يناير 2015 يدعونه فيه إلي دعم قرار من الأمم المتحدة لفرض حظر علي السلاح لجنوب السودان، إلا أن الكيان ودول أخرى مُستمرة في التوريد، رغم أن الولايات المتحدة أوقفت صيف عام 2014 صفقة بيع طائرات هليكوبتر من طراز Cobra خرجت من

الخدمة من الكيان لنيجيريا، وفي تقديري أن الكيان لديه القليل من القيم الأخلاقية فيما يتعلق بتصدير السلاح وبصفة خاصة لمناطق الصراعات المُخدمة، وربما استند منطق الصهاينة في هذا إلى نظرية وفورات الإنتاج فأنت لا تستطيع أن تُنشأ صناعة سلاح بغرض الاكتفاء الذاتي والتصدير معاً ثم تقيد أسواقك بقيود أخلاقية فذلك من شأنه أن ينزل بأرقام الإنتاج عند نقطة تحقق لك خسائر متنوعة ومن المعروف أن أعلى نقاط الربحية التجارية تكون مع الإنتاج الكمي، وللكيان سوابق في استمرار تدفق مبيعاته من الأسلحة في صراعات سابقة مثل جنوب أفريقيا إبان فترة الفصل العنصري Apartheid ولجواتيما لا علي طول فترة الحرب الأهلية بها التي دامت لست و ثلاثين عاماً وكانت عسكريتها ترتكب مذابح للسكان من عرقية Mayan، أدلي Dubi Lavi رئيس وكالة الكيان للرقابة علي الصادرات العسكرية بتصريح لصحيفة Haaretz نُشر في 20 يونيو 2016 أشار فيه إلي ما نصه “إننا وبشكل لا لبس فيه لا نصدر (السلاح) للبلاد التي تُطبق عليها عقوبات من الأمم المتحدة بسبب المذابح”، مُوضحاً «أن صادرات السلاح تُوقف في الحالات التي ترفض فيها الخارجية والدفاع توريد السلاح إليها، ويمكنني أن أشهد بأنه في بعض البلاد الأفريقية غيرنا سياستنا بعد تحديد البداية لانتهاكات حقوق الإنسان، ونحن نوجه أنفسنا بأنفسنا وفقاً للموقف وفحصه في حالة كل بلد، ونحن نتناول مسألة حقوق الإنسان بجدية تامة»، لكن الصحيفة أشارت إلي «أنه رفض تحديد البلاد المعروف عنها تلقيها لسلاح «إسرائيلي» مثل حالة جنوب السودان في الحرب الاهلية»، كما أشارت «إلي أن الأرقام الحالية لوزارة الدفاع الإسرائيلية تشير إلي أن عدد المتعاملين المسجلين يبلغ 1,395، متعامل وأن عدد إجمالي التصاريح التي أُعطيت لشركات وأفراد تبلغ 198,000 تصريح ينتمون لنحو 130 بلد حول العالم وأن عدد البلاد التي يُعتقد أن بها نظام ديموقراطي أقل من الدول غير الديموقراطية» وأشارت إلي قول رئيس الرقابة علي الصناعات العسكرية من «أن هناك دول ملكية من بين الدول التي لا يُعتقد أن نظامها ديموقراطي»، وكل ما أورده Haaretz علي لسان رئيس وكالة الرقابة علي الصادرات العسكرية يؤكد أن استراتيجية المبيعات الإسرائيلية من السلاح تعتمد سياسات كمية سوقية بحته بها القليل من المعايير الوصفية وهي في نفس الوقت في خدمة تنمية مكانة «إسرائيل» الدولية والإقليمية بالإضافة إلي أنها تأتي كأحد تطبيقات الاتفاقيات المُوقعة مع الولايات المتحدة في إطار ما يُعرف بأنه “تحالف استراتيجي”.

عموماً فوفقاً لصحيفة HAARETZ في 4 يوليو 2015 فقد بلغت قيمة صادرات السلاح الصهيوني لأفريقيا عام 2010 حوالي 107 مليون دولار ارتفعت إلي 318 مليون دولار عام 2014، ووفقاً لبيانات الأمم المتحدة فإن مشتريات الدول الأفريقية لعام 2014 من الأسلحة التقليدية من

الصواريخ ورجمات الصواريخ وللكيان تفوق فيها ارتفعت بدرجة ملحوظة، فيما أوردت صحيفة THE TIMES OF ISRAEL في 20 أغسطس 2015 أن مجمل قيمة مبيعات السلاح الصهيوني لأفريقيا بلغ 71 مليون دولار عام 2009 وفي عام 2013 وصل الرقم إلى 223 مليون دولار ثم ارتفع إلى 318 مليون دولار عام 2014، لكن صحيفة LE MONDE diplomatique أشارت في عدد ديسمبر 2017 إلى أن صادرات السلاح الصهيوني تجاوزت قيمتها منذ 2015 حتى الآن مليار دولار.

(3) التوسع الزراعي:

يعاني الكيان الصهيوني من شح مائي ومحدودية في موارده المائية وفي اعتقادي أن أحد أهم أهدافه هي الاستثمار الزراعي بأفريقيا حيث يتميز هذا الاستثمار بإمكانية الزراعة الواسعة Vast Agriculture والإنتاج الكمي بالتالي مع الرخص النسبي للعمالة ووفرة الأسواق المتنوعة من مختلف المنتجات، وسيطبق الكيان الصهيوني استراتيجية « إن لم يأت إليك الماء فأذهب إليه »، وهو ما طبقته دول كثيرة حتى وإن توفر لدي بعضها الموارد المائية إذ وفقاً للمعلومات المنشورة بشبكة GRAIN في 14/1/2010 بناء على منظمة الأغذية والزراعة FAO فقد اشترت الصين 2,900,000 هكتار بدول أفريقية منها الكاميرون والكونجو الديمقراطية وزيمبابوي والنيجر، واشترت المملكة السعودية 710,117 هكتار بهالي والسودان والسنغال واشترت كوريا الجنوبية 690.000 هكتار بالسودان واشترت الهند 602 ألف هكتار بإثيوبيا ومدغشقر واشترت الإمارات 408 ألف هكتار بالسودان واشترت الولايات المتحدة الأمريكية (400,000) JARCH CAPITAL هكتار بالسودان واشترت ليبيا 117,000 هكتار بهالي وليبيريا واشترت المملكة المتحدة (80,000) LONRHO, TRANS4MATION AGRIC-TECH CAMS GROUP هكتار بأنجولا وتنزانيا ونيجيريا واشترت قطر 40,000 هكتار كينيا وأشتري الأردن 25 ألف هكتار بالسودان واشترت ألمانيا (13) FLORA ECO POWER ألف هكتار بإثيوبيا، كذلك فقد اشترت كوريا الجنوبية والسويد (ALPCOT AGRO, BLACK EARTH) CAPITAL والإمارات (ABRAAJ CAPITAL) وليبيا وسويسرا (CREDIT SUISSE) والمملكة المتحدة (LANDKOM) والدانمرك (TRIGON) والصين والولايات المتحدة (MORGAN STANLEY) وفرنسا (AGROGENERATION) مساحات من المزارع بآسيا معظمها في روسيا وأوكرانيا وباكستان وأندونيسيا والفلبين ولاوس وأستراليا أما في أمريكا اللاتينية فقد اشترت إيطاليا (BENETTON) والهند وألمانيا (DEUTSCHE BANK) واليابان

وفرنسا (LOUISDREYFUS COMMODITIES) وكوريا الجنوبية (CELLTRION) والصين (SUNTIME) مزارع في الأرجنتين وباراجواي والأوروغواي والبرازيل وكوبا .

(4) إنهاء التمدد الفلسطيني بأفريقيا:

إفريقيا كما تقدم كتلة تصويتية وشديدة التعاطف مع القضية الفلسطينية وأقل تأثراً بالخلفية الصهيوني/ مسيحية المجيئة، وكانت قمة أفريقيا - إسرائيل التي حُدد لانعقادها في توجو في الفترة من 23 إلى 27 أكتوبر 2017 المرحلة قبل النهائية في مخطط إنهاء التمدد الفلسطيني بأفريقيا (لدولة فلسطين تمثيل دبلوماسي بنحو 22 دولة أفريقية)، لكن الكيان الصهيوني مُني بهزيمة حين أعلن عن تأجيلها (إلغاؤها) في 12 سبتمبر 2017، ومع ذلك فالكيان لم ييأس فقد نشرت موقع صحيفة Lusakatimes.com في 16 ديسمبر 2017 أن هناك تقارير نُشرت في أوائل ديسمبر أشارت إلى أن الرئيس الزامبي Edgar Lungu وافق علي استضافة هذه القمة، وفي الواقع هناك حائط صد من بعض الدول الأفريقية يواجه التمدد الصهيوني وهو حائط لا تشارك فيه بفاعلية الدول العربية للأسف، إذ أن قمة Togo لم تُلغ فقط بسبب الاضطرابات في Togo بل أيضاً لأن دول أفريقية بغرب أفريقيا أعلنت الواحدة تلو الأخرى أنها لن تحضرها، كما أن جنوب أفريقيا ذات الثقل والتأثير السياسي علي دول تجمع SADC لم تكثف فقط برفض الحضور بل أعلنت في سبتمبر 2017 عن خفضها لتمثيلها الدبلوماسي في تل أبيب، ويدرك الأفارقة أن الكيان الصهيوني الذي دعم النظام العنصري في جنوب أفريقيا لزمّن طويل ودعم وساند الاستعمار البرتغالي طويلاً حتي في إطار لجنة تصفية الاستعمار الأمية، نظام بأكثر من وجه فهو اليوم يريد من الأفارقة بجنوب أفريقيا وأنجولا وغيرهما نسيان هذا الماضي لكنك عندما تري الأفارقة والعرب يدينون الكيان في مؤتمر الأمم المتحدة في Duban عام 2001 ثم يدعمون عام 2009 لجنة التحقيق الأمية برئاسة Richard Goldstone والتي اهتمت الكيان بارتكاب جرائم حرب بغزة ثم تصويت معظم الدول الأفريقية لصالح انضمام فلسطين لمنظمة UNESCO، وبالرغم من النكسة التي واجهت السياسة الإسرائيلية إثر إصدار المجلس التنفيذي لمنظمة اليونسكو Unesco التي تضم 58 دولة عضو لقرار ينكر وجود رابطة تاريخية بين اليهود والقدس إلا أن الدبلوماسية الإسرائيلية (وتشاركها توجو ورواندا وغيرهما في هذا الجهد) تعمل بمختلف الوسائل علي إحباط مشروع القرار الفلسطيني المطروح علي UNESCO وينكر أي علاقة بين اليهود وجبل الهيكل وقد أعلن الرئيس التنفيذي لليونسكو Michael Worbs في 18 يونيو 2017 « أن هذا القرار علي كل حال لم يُطرح بعد علي التصويت الرسمي في جلسة

مُوسعة يوم الثلاثاء 19 يونيو كما كان مُقررًا وأنه تم تأجيله حتي الربع لإتاحة الفرصة للتداول بشأنه «، وجاء قرار الرئيس Trump بنقل السفارة الأمريكية للقدس المحتلة كاختبار إضافي للاستراتيجية الصهيونية في أفريقيا إذ لم تحذو الدول الأفريقية حتي الآن حذو واشنطن، وهذا الموقف الأفريقي كاشف لبعض حدود الكيان الصهيوني في التعامل مع القارة، لكنه ليس بالمرّة مانعًا للتحرك الصهيوني الحر الطليق في مساحات الانسحاب العربي / المصري من هذه القارة التي كان لمصر تعيينًا بها تراث ربما لم يكن اقتصاديا كحالة الكيان لكنه كان سياسيًا ذاخرًا بمعاني التضامن، لكن علي كل حال فالاستراتيجية الصهيونية رغم ما يواجهها من صعاب مصدرها أفريقي بحث وليس عربيًا ماضية قدمًا في ضوء كون « ما كان يُعرف « بالنظام العربي مُنهار» وبأيد عربية، مما يجعل أفق علاقات الكيان الصهيوني بأفريقيا مفتوحًا بل ومُعبّدًا، وقد انتقلت تداعيات انهيار النظام العربي وتشرذمه لأفريقيا وسأشير إلي القليل من مظاهره العديدة :

1 - تناقص الدور المصري بأفريقيا لأكثر من 35 عامًا مضت وللآن، إضافة إلي استهلاك أزمة سد النهضة الإثيوبي لما تبقي من قدرة السياسة المصرية، واستهلاك ما يُسمي بالإرهاب في الصحراء الكبرى جنوب الجزائر والساحل لنسبة مُعتبرة من جهود الجزائر الدبلوماسية وانخراط المغرب بدلًا من الاستفادة من ذخيرتها الدبلوماسية ذات الخلفية الإسلامية التراثية بغرب أفريقيا في علاج عرقلة الجزائر لدورها الأفريقي باستخدام قضية الصحراء الغربية، وهذه الدول الثلاث إضافة لليبيا وتونس كان يمكن لو هناك نظام عربي وجامعة عربية حقيقية لا جمعية لهواة جمع طوابع البريد، أن تتحرك في أفريقيا لتملأ تلك المساحات التي انسحبوا منها بلا مبرر معقول، وفي الحقيقة فإن فلسطين تكاد وأن تكون هي الوحيدة التي تحارب معركة الحفاظ علي وجودها الدبلوماسي بأفريقيا وهي المعركة التي كان الكيان فيما مضي معنيًا بها وإذ بها تتحول لمصلحته لدرجة أن أصبح لدي الكيان تطلع لجمع الأفرقة في قمة في Togo حتي وإن أخفق عقدها فهي دالة علي ما وصل إليه التمدد الدبلوماسي الصهيوني .

2 - فشلت القمة العربية / الأفريقية الرابعة التي عُقدت في Malabo عاصمة غينيا الاستوائية في الفترة من 17 إلي 23 نوفمبر 2016 فشلًا ذريعًا بسبب الخلافات العربية الناشئة عن إصرار سكرتارية الاتحاد الأفريقي علي مشاركة وفد للجمهورية العربية الصحراوية RASD (البوليساريو) دعوة وفد ما يُسمي بالجمهورية الصحراوية ما أدي إلي انسحاب وفود المغرب، السعودية، الإمارات، البحرين، قطر، الأردن، اليمن .

3 - سحب مصر المفاجئ لمشروع قرار وزعت مسودته في مساء 21 ديسمبر 2016 علي أعضاء

مجلس الأمن للتصويت عليه يتضمن إدانة ومطالبة الكيان الصهيوني «بتعليق الأنشطة الإستيطانية في الضفة الغربية من أجل إنقاذ «حل الدولتين»، وهو ما أشادت به الكيان، وهو ما دمر مصداقية مصر وموقعها الفريد من القضية الفلسطينية برمتها، وقد تقدمت بمشروع القرار دول أخرى غير عربية هي فينوزيلا وماليزيا والسنگال ونيوزيلاند (التي لها تاريخ غير إيجابي في التصويت علي قرارات تخص القضية الفلسطينية) وحاز علي إجماع أعضاء مجلس الأمن فيما امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت مما يعتبر موافقة ضمنية منها عليه في أول سابقة من نوعها في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية.

4 - عندما أعلن في نهاية زيارة رئيس توجو للكيان الصهيوني في 11 أغسطس 2016 عن استضافة توجو لقمة أفريقيا - إسرائيل في أكتوبر 2017 لم يدع أي من مندوبي الدول العربية الدائمين بالجامعة العربية لاجتماع لمناقشة هذا الحدث المؤثر إلا مندوب فلسطين السفير جمال الشوبكي.

5 - نشرت وكالة Anadolu التركية في 13 مارس 2017 أن هناك حديث عن أن الرئيس الأمريكي D. Trump يبحث عن تكوين تحالف بين دول عربية وإسرائيل لمواجهة جماعة داعش الإرهابية وإيران وأنه سيشمل مصر والأردن والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وأحالت الوكالة علي الإعلام الأجنبي إشارته إلي أن هذا التحالف سيكون علي نمط منظمة حلف شمال الأطلسي NATO وسيؤكز علي تقاسم مُنتظم للمعلومات الاستخباراتية والسماح للشركات العسكرية الإسرائيلية بالعمل في العالم العربي، وأن محللين يعتقدون أن التحالف المُقترح ما هو إلا مناورة من الكيان لتحويل التركيز من علي الصراع الفلسطيني / الصهيوني وإغراء الشركاء الخليجيون، ويمكن أيضًا أن يكون إيدانًا لتدخل أمريكي أكبر في الشرق الأوسط يخدم بالتالي مصالح الكيان، وأحالت الوكالة علي صحيفة الأهرام القاهرية قولها أن ورقة بحثية أعدها مركز أبحاث أمريكي عن تشكيل تحالف عسكري بالشرق الأوسط قُدمت إلي عواصم عربية، وأن هذا المُقترح سيشمل مصر والسعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان والأردن فيما ستكون وضعية “المراقب” لإسرائيل، وبناء علي هذا أعتقد أنه لا يمكن لدول بمثل هذه الدرجة من التبعية أن يكون باستطاعتها وضع استراتيجية تحرك مُستقل بأفريقيا.

6 - من بين أهداف توقيع مصر والسعودية في 8 أبريل 2016 علي اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بينهما تحويل مضائق جزيرة تيران المصرية بمدخل خليج العقبة الواقع في نهايته ميناء إيلات الصهيوني إلي مضيق بحري دولي بعد تنازل مصر الطوعي عن هذه الجزيرة الاستراتيجية للسعودية، وهو ما يجعل المرء يعتقد أن القواعد العسكرية للسعودية والإمارات في الصومال وجيبوتي وأرتيريا وربما

المصرية بجزيرة NORA الإرترية وكلها علي البحر الأحمر وخليج عدن مُرتبطة بنوع من أنواع التنسيق مع العسكرية الصهيونية اتساقا مع نتائج تنازل مصر عن تيران، وهو أمر يعني أن العرب اختزلوا تواجدهم السياسي والعسكري المشروط كدول شرق أوسطية فقط لا تطلع لديها لدور أفريقي الآن ومستقبلاً.

7 - إدي ما يُوصف بالأزمة الخليجية الناتجة عن فرض السعودية والإمارات والبحرين ومصر حصارًا ومقاطعة علي قطر في 5 يونيو 2017 بزعم تمويلها « للإرهاب » وتحرك هذا الرباعي لدي الدول الأفريقية لإغرائها بقطع علاقاتها الدبلوماسية وكان من بين الدول التي استجابت جيوتي وأرتريا، فما كان من قطر إلا أن اتخذت قرارًا بسحب كتيبته البالغ قوامها 450 من منطقتي رأس جزيرة Dumeira القاحلتين الواقعتين علي ساحل جيوتي المتنازع عليهما بين جيوتي وأرتريا التي سارعت يومي 12 و 13 يونيو 2017 باحتلالهما، وبذلك خسر العرب موقعًا مؤرس فيه دور إيجابي كابع لأزمة أفريقية، والسؤال هل لدي رباعي حصار قطر دافع لمطاردة الكيان الصهيوني في أفريقيا كما فعل في حالة العلاقات القطرية بالقليل من الدول الأفريقية ؟ نحن أمام حالة من فقد التمييز والإدراك السياسي.

النظام العربي يُواجه خطرًا ماحقًا ومزدوجًا: خطر الكيان الصهيوني وبقاء هذه النظم المنهارة قائمة علي مصير العالم العربي.

« مشكلة سد النهضة .. وإعادة صياغة توجهات السياسة الخارجية

المصرية في الدائرة الأفريقية

The Problem of Renaissance Dam (GERD) & Reformulation The ”
” Egyptian Foreign Policy Trends In The African Area

د. صلاح سمير البنداري⁽¹⁾

ملخص :

تناول هذه الدراسة بالتحليل طبيعة العلاقات المصرية بدول حوض النيل بصفة عامة وإثيوبيا بوجه خاص، وذلك بهدف استكشاف جوانب الاختلاف والاتفاق على ضوء التطورات السياسية الراهنة، ثم الأبعاد والجوانب المختلفة لمشكلة سد النهضة الإثيوبي، مع تبيان الآثار السياسية والاقتصادية المحتملة لهذا السد على كافة مناحي الحياة في مصر، من خلال الوقوف على طبيعة المشكلة وأدوار القوى الخارجية المرتبطة بها، مع بحث البدائل والحلول، وصولاً إلى تصور أو رؤية مستقبلية للملامح توجه جديد للسياسة الخارجية المصرية في الدائرة الأفريقية، يركز على قاعدة توازن المصالح ويتلافى أخطاء الماضي، ويدشن لعلاقات جديدة تتسم بقدر أكبر من القوة والمتانة والشراكة، وهو ما خلصت إليه الدراسة من ضرورة بل وحتمية تبنى مصر لذلك التوجه الذي سيشكل ملامح وأبعاد الحركة السياسية في الفترة القادمة .

الكلمات المفتاحية :

سد النهضة - حوض النيل - مصر - إثيوبيا - السياسة الخارجية - الدائرة الأفريقية .

Abstract -

This Study Analyzes The Nature Of The Egyptian Relations With The Nile Basin Countries In General And With Ethiopia In Particular, In Order To Explore The Aspects Of Differences & Agreement In Light Of Recent Political Developments, And The Problem Of The Ethiopian Renaissance Dam (GERD), By Identifying The Nature Of These Problem And The Roles Of The Foreign Powers Associated With It, Searching For

(1) أستاذ العلوم السياسية المشارك، جامعة بورسعيد، مصر .

The Alternatives And Solutions، Monitoring The Potential Political & Economic Implications Of This Dam On Egypt، Then Reaching A Vision For The Future Features Of A New Trends For The Egyptian Foreign Policy In The African Area. Based On The Balance Of Interests، Avoiding Mistakes Of The Past And Establishing A New Powerful & Partnership Relationships، Which The Study Already Concluded .

مقدمة :

في تسعينات القرن الماضي شدد المؤرخ الكبير د. جمال حمدان علي حتمية أن يكون للقارة الأفريقية مكاناً هاماً ومتقدماً علي سلم أولويات السياسة المصرية وذلك انطلاقاً من أسباب ثلاثة، وهي : أولاً. مصلحة الاقتصاد والتنمية نظراً لثراء القارة بالموارد النادرة والأسواق والامكانات المتزايدة، وثانياً. ضمان الأمن القومي المصري، حيث لا ينبغي أن تترك مصر فناءها الخلفي فراغاً يمكن للقوى العظمي أن تحاصر بها من الخلف، وثالثاً. مواجهة التوغل الاسرائيلي في القارة ومحاصرة خطره الداهم^(١) .

ولقد تجاهلت ذلك السياسة المصرية علي مدار عقود، لاسيما في مرحلة ما بعد محاولة اغتيال الرئيس السابق حسني مبارك في أديس أبابا 1995، حتى أفاقت في الثاني من أبريل 2011، علي إعلان إثيوبيا وبصورة منفردة الشروع في إنشاء "سد النهضة"، مستغلة تلك الفترة الحرجة التي كانت مصر فيها منشغلة كلية في إعادة بناء نظامها السياسي عقب الثورة، ونظراً لحجم وضخامة الأضرار المحتملة لهذا السد علي حصة مصر المائية وبالتالي علي كافة مناحي النشاط الاقتصادي، فقد شكل ذلك أزمة كبيرة سرعان ما تحولت إلي مشكلة متعددة الجوانب والأبعاد والأطراف، فضلاً عما أعلنه د. محمد عبد العاطي - وزير الموارد المائية والري في سبتمبر 2017، من تحديات تواجه مصر تتمحور حول ازدياد الطلب على المياه مع ثبات الحصة من مياه النيل، وهو ما أدخل مصر بالفعل في مرحلة الفقر المائي⁽²⁾، ومن ثم ظهر وبجلاء مدى الحاجة إلي إعادة النظر وبصورة جدية ومعمقة في ذلك التوجه الذي يحكم السياسة الخارجية المصرية في الدائرة الأفريقية .

إشكالية الدراسة :

تنبع إشكالية هذه الدراسة من طبيعة وحجم الآثار السياسية والاقتصادية السلبية المحتملة على

(1) د. جمال حمدان، نحن وأبعادنا الأربعة، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1993، ص 64 .

(2) متولي سالم، وزير الري يعلن دخول مصر مرحلة "الفقر المائي"، المصري اليوم، 29 سبتمبر 2017 .

مصر، وبخاصة على الأمن المائي وبالتالي الأمن القومي، من جراء بناء سد النهضة الإثيوبي، وهو ما استوجب البحث والدراسة بهدف الوصول إلى حلول ناجعة لتلك الإشكالية .

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى رصد وتحليل طبيعة العلاقات المصرية بدول حوض النيل بصفة عامة وإثيوبيا بوجه خاص، ثم تبيان الآثار السياسية والاقتصادية المحتملة لسد النهضة علي كافة مناحي الحياة في مصر، من خلال الوقوف علي طبيعة المشكلة وأبعادها المختلفة، وتوضيح طبيعة أدوار القوى الخارجية المرتبطة بتلك المشكلة، مع عرض البدائل والحلول، وصولاً إلي وضع تصور أو رؤية مستقبلية للمامح توجه جديد للسياسة الخارجية المصرية في الدائرة الأفريقية، يتلافى أخطاء الماضي ويدشن لعلاقات جديدة تتسم بقدر أكبر من القوة والمتانة والشراكة.

فروض وتساؤلات الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرض أساسي مفاده: أن التغير السياسي الذي فرضته مشكلة سد النهضة الإثيوبي، والذي يرجح أنه سيطال التوجهات الأساسية للسياسة الخارجية المصرية في الدائرة الأفريقية، سيقود خلال المرحلة القادمة نحو درجة من التطور مآلها الاستقرار على قاعدة من التعاون والشراكة على أساس توازن المصالح فيما مصر ودول حوض النيل.

وفي اطار تحقيق هذا الفرض علمياً ستحاول الدراسة الإجابة على عدة تساؤلات، منها:

1. لماذا تتخذ العلاقات المصرية مع دول حوض النيل منحى سلبياً وأشكالاً صراعية ؟
2. ما هي تأثيرات سد النهضة علي الجوانب المختلفة للحياة في مصر ؟
3. ما طبيعة ودور المتغيرات الخارجية لاسيما تدخل بعض القوى الدولية والاقليمية ؟
4. ما هو الإطار القانوني للمشكلة وفقاً للقانون الدولي والاتفاقيات ؟
5. كيف تعاملت الحكومة المصرية مع هذه المشكلة ؟
6. هل شكل تراجع الدور المصري إقليمياً عاملاً لإضعاف موقف مصر تجاه تلك المشكلة ؟
7. هل يمكن أن تساهم العوامل الاقتصادية في تحسين مناخ العلاقات السياسية مع دول الحوض ؟
8. هل يحمل المستقبل لتلك العلاقات اتجاهاً نحو التعاون وتلاقى المصالح أم استمرارية للصراع ؟
9. ما مدى الحاجة إلي صياغة توجه جديد للسياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا بصفة عامة وتجاه دول الحوض علي وجه الخصوص ؟.

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي للتعامل مع الظاهرة محل الدراسة لتحديد علاقاتها

المتداخلة ووصفها وتحليل أدوار الأطراف الفاعلة والمتغيرات المؤثرة فيها، وذلك انطلاقاً من التحليل الموضوعي المرتكز على المراجع العلمية والدراسات ذات الصلة، فضلاً عن استقراء المواقف علي كلا الجانبين، إلى جانب الاعتماد علي المنهج التاريخي ومدخل المصلحة الوطنية، بصورة متكاملة وصولاً إلى تحليل علمي تغلب عليه الدقة والموضوعية .

الإطار النظري للدراسة:

قسمت الدراسة إلى ستة مباحث فضلاً عن مقدمة وخاتمة، وذلك كالتالي:

المبحث الأول

السياسة الخارجية المصرية تجاه دول حوض النيل

إن نهر النيل هو أطول أنهار العالم، اذ يبلغ طوله ما يقرب من 6700 كيلو متر، ومساحة حوضه حوالي 2.900.000 كيلو متر مربع بما يعادل عشر مساحة القارة الأفريقية⁽¹⁾، ويعد من أهم الأنهار علي الإطلاق، حيث تعتمد علي مياهه أحد عشر دولة هي : مصر، السودان، إثيوبيا، إريتريا، كينيا، بوروندي، الكونغو الديمقراطية، رواندا، تنزانيا، وأوغندا⁽²⁾، ورغم أن هذا النهر يحمل الحياة والنماء، إلا أنه أيضًا يحمل بذور الخلاف والشقاق بين هذه الدول⁽³⁾، حيث تتباين فيما بينها تباينًا كبيرًا في عدد السكان، ودرجة اعتمادهم على مياهه، ما بين دول يمثل فيها هذا النهر المورد الرئيس للمياه وللحياة كمصر، وأخرى كغالبية دول الحوض لا تعاني ندرة المياه بل من كثرتها، إلى الحد الذي يجعل نهرًا واحدًا في دولة واحدة من هذه الدول يلقي في المحيط سنويًا ما يزيد على عشرين ضعفًا لحصة مصر من هذه المياه⁽⁴⁾.

ولا جدال في أن هناك علاقة ارتباطية تتسم بالقوة فيما بين مصر وذلك النهر العظيم، منذ العصور القديمة وحتى وقتنا الحاضر، حيث كان له دورًا بارزًا في التاريخ والثقافة المصرية، وساهم بشكل كبير ومباشر في تشكيل الهوية المصرية⁽⁵⁾، وهو ما يتجلى بصورة واضحة عبر ترنيات مسجلة علي أوراق

(1) محمود محمد محمد خليل، أزمة المياه في الشرق الأوسط والأمن القومي العربي والمصري، ط 1، المكتبة الأكاديمية، 1998، ص 17 .

2 () Walaa Y. El-Nashar & Ahmed H. Elyamany, Managing Risks Of The Grand Ethiopian Renaissance Dam On Egypt, Ain Shams Engineering Journal, July 12, 2017, PP 2-6 .

3 () Yohannes Yihdego (et. al), Nile River's Basin Dispute: Perspectives Of The Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD), Global Journal Of Human Social Science, Vol. 17, Issue 2, Year 2017, PP 1-21 .

(4) د. أحمد الرشدي، مصر ومياه النيل : تحليل لبعض التوجهات المصرية إزاء العلاقات مع دول حوض النيل، في: د. أحمد يوسف أحمد (تحرير)، المشكلات المائية في الوطن العربي، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1994، ص ص 154 - 155 .

5 (Daniel-Abebe, Egypt, Ethiopia, And The Nile: The Economics Of International Water Law, University Of Chicago Law School Chicago Unbound, Public Law And Legal Theory Working Paper, No. 484, Aug. 2014, P 30 .

البردي تردد أن النيل هو واهب الحياة لمصر⁽¹⁾. ولقد كان ارتباط الحضارة المصرية القديمة بالنيل باعثاً على الاهتمام ومحرّكاً نحو مد جسور العلاقات السياسية والتجارية مع دول المنابع، كما حرصت مصر الحديثة على تأمين تدفق تلك المياه عبر العديد من الوسائل، كان من بينها الغزو العسكري الذي وصل إبان حكم الخديوي إسماعيل إلى أوغندا وغرب إثيوبيا⁽²⁾.

ويستمد هذا النهر أهميته من كونه يمثل المصدر الرئيس للمياه العذبة، حيث تعتمد مصر عليه اعتماداً يكاد يكون كلياً في الاستخدامات الزراعية والصناعية وكذا المنزلية، حيث يؤمن نحو 96.5٪ من الاحتياجات المائية السنوية للبلاد، في حين لا تزيد نسبة الاعتماد على المصادر الأخرى كالأمطار والمياه الجوفية وتحلية المياه عن 3.5 - 5 ٪، ومن ثم فإن أي نقص في كمية هذه المياه الواردة إلى مصر عبر النيل يؤثر تأثيراً سلبياً ومباشراً على كافة مناحي الحياة، حيث تعتبر حصة مصر من هذه المياه الحد الأدنى المطلوب لسد تلك الاحتياجات، وذلك على عكس جميع دول الحوض، التي تسقط عليها الأمطار بغزارة وتتوافر لديها كميات هائلة من المياه الجوفية وأنهاراً أخرى عديدة⁽³⁾، كما أن منطقة الوادي المحيطة بالنهر يستوطن بها ما يقرب من 98 ٪ من سكان مصر، ويوفر النيل ما يقرب من 86 ٪ من المياه العذبة للزراعة، التي هي المكون الرئيس للاقتصاد، وبذلك يشكل بحق شريان الحياة الاقتصادية للدولة⁽⁴⁾.

ومن الناحية القانونية يحكم العلاقة المائية بين مصر ودول الحوض اتفاقيتين: الأولى - وقعت عام 1929 والثانية عام 1959، خلال فترة الحكم الاستعماري⁽⁵⁾، ووفقاً لهاتين الاتفاقيتين تحصل مصر سنوياً على 55.5 مليار م³، بينما السودان على 18.5 مليار م³ من إجمالي يقدر بـ 84 مليار م³ من مياه النيل

1 Andrew Carlson, Who Owns The Nile? Egypt, Sudan, And Ethiopia's History-Changing Dam, ORIGINS Current Events In Historical Perspective, Published By The History Departments At The Ohio State University And Miami University, Vol. 6, Issue 6, March 2013 .

<http://origins.osu.edu/article/who-owns-nile-egypt-sudan-and-ethiopia-s-history-changing-dam>

(2) د. راوية توفيق، أزمة سد النهضة، هل تهيمن إثيوبيا على مياه النيل! (وجهة نظر مصرية)، قراءات أفريقية، 21 ديسمبر 2016 . <http://www.qiraatafrican.com>

(3) د. محمد سالم طابع، العجز القادم: رؤية تحليلية لمؤشرات الأمن المائي المصري، السياسة الدولية، العدد 191، يناير 2013، ص 58 .

(4) Daniel Abebe Op. Cit., P 31

(5) Sierra Hicks, The Grand Ethiopian Renaissance Dam: Power Dynamics In The Nile River Basin. American Security Project (ASP), Oct 12, 2017.

<https://www.americansecurityproject.org/the-grand-ethiopian-renaissance-dam-power-dynamics-in-the-nile-river-basin>

المنتجة سنوياً⁽¹⁾، والتي تأتي معظمها من الهضبة الأثيوبية عبر النيل الأزرق وعطبرة⁽²⁾. ولما كانت مصر الدولة الأكثر اعتماداً على مياه النيل بين كل دول الحوض، فكان طبيعياً أن يمتد مفهوم الأمن المائي إلى منابع هذا النهر، ليعتبر أي عمل يجري في هذا الحوض ويهدف للتأثير على حصة مصر، عملاً يمس صميم الأمن القومي المصري بشكل مباشر، نظراً لأن مصر الدولة الوحيدة في الحوض التي تستخدم كل إيراداتها المائي، وهي الأكثر معاناة بين دول القارة، حيث تتباعد فترات هطول الأمطار وتزايد احتياجاتها من مياه الشرب والغذاء باطراد لتزايد أعداد سكانها⁽³⁾، ويتوجب عليها كي تحافظ على نصيب الفرد من المياه أن تحصل على نحو 77 مليار م³، وهو ما يعني وجود عجز حالي يتجاوز 22 مليار م³⁽⁴⁾.

ولقد تجاوزت أهمية النيل كل ما سبق ليصبح أحد الثوابت الأساسية في سياسة مصر الخارجية، فأمن مياهه لا يقل أهمية عن الأمن القومي المصري، حيث أن التفسير المصري لمفهوم الأمن القومي لم يعد قائماً فقط على الجانب الاستراتيجي، بل يمتد ليشمل الأمن المائي، الذي كان محلاً للصراعات منذ أمد بعيد⁽⁵⁾. فنهر النيل بلا جدال أمناً قومياً مائياً لمصر، بل يعد أحد أهم الملفات الأكثر خطورة للأمن القومي المصري⁽⁶⁾، فضمان استمرارية تدفقه، هو أحد الاهتمامات الرئيسة للمصالح الوطنية المصرية⁽⁷⁾، ومن هنا فالاعتبار الأول لأي حكومة مصرية هو ضمان هذه الاستمرارية وعدم تهديدها، أو سيطرة أي قوى معادية على المنابع⁽⁸⁾. ومن ثم، فسياسة مصر الخارجية تجاه دول الحوض تهدف

1 Ethiopian Dam Crisis: Agreement Reached Between Egypt, Ethiopia And Sudan, Egyptian Streets, Dec. 29, 2015.

<https://egyptianstreets.com/2015/12/29/ethiopian-dam-crisis-agreement-reached-between-egypt-ethiopia-and-sudan>

2 Walaa Y. El-Nashar & Ahmed H. Elyamany, Op. Cit., PP 2-6.

3 صفا شاكر إبراهيم محمد، الصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل: دراسة في التدخلات الخارجية "1990-2010". <http://www.waterexpert.se/Al Nile.htm>

4 (2) السفير/ إبراهيم يسري، النيل وسد النهضة: تطورات الأزمة الجزء الثالث، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 20 فبراير 2016 <http://www.eipss-eg.com>.

5 (3) أيمن السيد عبد الوهاب، النيل ودوره في سياسة مصر الخارجية، الشرق الأوسط، 17 مارس 2005. <http://archive.aawsat.com/details.asp?issueno=9532&article=288452>

6 State Information Service, Egypt's Regional And International Approaches. <http://www.sis.gov.eg/Newvr/revelution/ehtml/rev4.html>

Issaka K. Souare, Egypt's Evolving Role In Africa: A Sub-Saharan Perspective, A Presentation At The Institute Of Diplomatic Studies, Cairo, 7th April 2008, PP 1-7.

80 Mohamed Hassanein Heikal, Egyptian Foreign Policy, Foreign Affairs, Vol. 56, No. 4, Jul. 1978, PP 714 -727

بالدرجة الأولى إلى تأمين تلك المصادر والحفاظ على حقوق مصر المائية وحصتها ومحاولة زيادتها مستقبلاً، وهو الهدف الرئيس الذي يتبلور منه عددًا من الأهداف الفرعية والآليات لتحقيق ذلك^(١). ورغم أن لمصر علاقات تاريخية مع دول القارة الأفريقية تمتد إلى آلاف السنين، إلا أن التواجد المصري القوي في الكثير من تلك الدول، ثقافيًا واقتصاديًا وسياسيًا، كان بارزًا علي وجه التحديد في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، حيث كان لمصر دورًا كبيرًا في دعم حركات التحرر، وانطلقت من القاهرة أكثر من 16 إذاعة موجهة لمساندة الحركات الثورية، إلا أن هذا الدور قد بدأ في التراجع والانسحاب بصورة تدريجية في عهد الرئيس أنور السادات، ثم أقل بصورة تكاد تكون كلية في عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك^(٢)، وذلك بسبب عناده وتحكم عاطفته في إدارته للشئون السياسية، وكذلك بطانته التي أهملت - عن عمد - هذه العلاقات، خاصة بعد تعرضه لمحاولة اغتيال 1995 في إثيوبيا، حيث تغير موقف مصر كلية تجاه القارة، فغابت عن المشاركة في المؤتمرات الأفريقية، وصارت شبه قطيعة، وبذا ارتكبت الخارجية المصرية خطأً جسيمًا لا زالت تداعياته ممتدة حتي الآن، ثم تأرجحت تلك العلاقات ما بين التحسن والتوتر من فترة لأخرى نتيجة لسوء إدارة هذه العلاقات، التي كان يتوجب بل يتحتم الاهتمام بها منذ وقت مبكر^(٣).

وفي عام 1998 بدأ قدر من التحسن يصيب هذه العلاقات، حيث انضمت مصر إلى السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا، وفي 2001 انضمت إلى اتحاد الساحل والصحراء، وهما منظمتان اقتصاديتان رئيسيتان تسعيان إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية للبلدان الأفريقية، كما كانت مصر عضوًا مؤسسًا في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا «نيبادا»، والتي ينصب اهتمامها علي ملف الزراعة في القارة^(٤). كما طورت مصر من رؤيتها تجاه دول الحوض، حيث وضعت عام 1998 استراتيجية متكاملة للسياسة المائية، وفقًا لمبدأ الإدارة المتكاملة للموارد المائية، متضمنة ثلاثة محاور أساسية، وهي: تعظيم الاستفادة من المياه، والقضاء علي التلوث ومشكلاته، والتعاون للحفاظ عليها وتنميتها. وفي إطار هذا المبدأ الأخير قدمت مصر اقتراحًا بتأسيس منظومة للتعاون الإقليمي عرفت بمبادرة دول الحوض، تتضمن مشروعات مشتركة لحسن استغلال موارد النهر لأغراض التنمية الشاملة

1 أيمن السيد عبد الوهاب، مرجع سابق.

(2) محمد رجب، مصر وإفريقيا.. وحدة المصير المشترك والدبلوماسية الغائبة، أخبار الخليج، العدد 13237، 20 يونيو 2014.

3 الأستاذ سعيد السبكي، عضو منتدى الصحفيين بمجلس المياه العالمي، في: أسامة الهتمي، في عيون الخبراء: مصر ومستقبل العلاقة مع دول حوض النيل، رسالة الإسلام، 27 مارس 2011.

?http://main.islammessage.com/newspage.aspx?id=8037

. Issaka-K-Souare, Op. Cit., PP 1-7 4

والمستدامة، مع ممارسة مصر لدور تنموي فاعل لدعم دول الحوض، كالمساعدة في إدارة الموارد المائية وإعطاء المنح لبناء السدود والقناطر وتوليد الكهرباء وإنشاء المزارع وفتح مركز للتدريب وإعداد كوادر بشرية عبر معهد التدريب الاقليمي بالقاهرة، وتعميق العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية وغيرها⁽¹⁾. ومع ذلك فقد كان ظهور الرئيس الأسبق مبارك نادراً في مؤتمرات القمة الأفريقية والاتحاد الأفريقي، مقارنة بزعماء دول شمال أفريقيا كليبيا والجزائر، والتي كانت تحرص على التواجد القوي في كل تلك المحافل⁽²⁾. ولقد وافقت دول الحوض في اجتماع لوزراء الموارد المائية عقد في بوجمبورا مايو 2006 على اتفاقية الإطار الجديد، وذلك عدا إثيوبيا التي أبدت اعتراضها على ثلاثة نقاط، وهي: الإخطار المسبق الذي يلزم كل دولة من دول الحوض قبل أي مشروع تقوم بتنفيذه، والأمن المائي أي ضمان حصة كل دولة من المياه، ومسألة المصطلحات الفنية مثل حوض النهر ومنظومة المياه وغيرها ومتى يتم استخدام كل مصطلح وسياقه⁽³⁾.

وعند هذه اللحظة تحديداً بدأت تبرز أزمة مصر مع دول الحوض، والتي كانت نتاج تراكم العديد من الأخطاء في السياسة الخارجية المصرية، وتراجع الدور المصري في القارة⁽⁴⁾، وممارسة مصر لسياسة تحمل قدرًا من التعالي والتجاهل والإهمال تجاه هذه الدول⁽⁵⁾، وهو ما دفع عددًا منها للتوقيع على ما عرف بمبادرة «عنتبي» عام 2010، والتي وقعت عليها كل من: إثيوبيا وكينيا وأوغندا ورواندا وتنزانيا وبوروندي، وصادقت عليها هذه الدول عبر برلماناتها عدا بوروندي، وعبرت جنوب السودان عن رغبتها في التوقيع، ورفضتها كل من مصر والسودان والكونغو، وكانت حجة مصر أن الاتفاقية لم تقر لها بحقها في مياه النيل وفقًا لاتفاقيتي 1929 و 1959. وتحدثت هذه الاتفاقية عن «الاستخدام المنصف والمعقول للدول» في مياه النيل، وأن من حق دول المبادرة استخدام المياه داخل حدودها، كما اعتمدت مبدأ الأمن المائي لكل دول حوض النيل. إلا أن الاتفاقية لم تدخل حيز التنفيذ نظرًا لأن القانون الدولي يربط ذلك بمصادقة ثلثي دول الحوض عليها⁽⁶⁾. مع ملاحظة أن إقرار هذه الاتفاقية يلغي فعليًا معاهدة 1929، التي تعطي لمصر حق النقض على أية مشروعات تقام على النيل،

1د. حسن أبوطالب، مصر والتكامل مع دول حوض النيل "بعد خراب مالطا"، الشروق، 23 يونيو 2017.

2 Issaka-K-Souare، Op. Cit، PP 1-7.

3د. حسن أبوطالب، مرجع سابق.

4السفيرة / منى عمر مساعد وزير الخارجية للشئون الأفريقية سابقًا، في: محمد رجب، مصر وأفريقيا.. وحدة المصير المشترك والدبلوماسية الغائبة، أخبار الخليج، العدد 13237، 20 يونيو 2014.

5 أسامة الهتمي، في عيون الخبراء: مصر ومستقبل العلاقة مع دول حوض النيل، رسالة الإسلام، 27 مارس 2011 .
?http://main.islammessage.com/newspage.aspx?id=8037

6د. الطيب زين العابدين، مصر في حسابات السياسة الخارجية السودانية، مركز الجزيرة للدراسات، 30 مايو 2017.

وكانت حجة دول الحوض لذلك هو أنها لم تكن دولاً مستقلة عندما تم التوقيع على اتفاقية 1929 وكانت تحت الاحتلال⁽¹⁾.

ولم يكد يمر عام على هذا التوتر الذي ساد العلاقة بين مصر وهذه الدول إثر التوقيع على هذه الاتفاقية، حتى وقعت الثورة المصرية في 25 يناير 2011، والتي أسفرت عن إسقاط نظام مبارك، الذي فرط عبر سياسات خاطئة في واحدة من أهم الأولويات الخارجية⁽²⁾، ثم تفجرت أزمة «سد النهضة» الذي شرعت إثيوبيا في بنائه في أبريل 2011، وهو الاجراء الذي أيدته دول الحوض وخاصة تلك الموقعة على اتفاقية «عنتيبي»، بل وانضمت لها دولة جنوب السودان، وهو ما شكل خطراً كبيراً يهدد الوجود والكيان المصري.

ولقد بذل المجلس العسكري، الذي أدار مصر في مرحلة ما بعد مبارك، وكذا الرئيس الأسبق محمد مرسي العديد من المحاولات لعودة مصر إلى أفريقيا، حيث زاد الاهتمام بالعلاقات مع دول القارة، وحدث نوع من التقارب خلال المشاركة في القمة الإفريقية بأديس أبابا مايو 2013⁽³⁾، إلا أن النبوءات السيئة التي أبداها بعض المراقبين حول انعكاس حكم الإخوان على تلك العلاقات قد تحققت، حيث فجرها الاجتماع الشهير لمرسي مع عدد من الشخصيات السياسية، وغضبه الطرف عما بدر من بعضهم من نوايا عدائية وتحريض على القيام بعمليات تخريبية ضد بعض دول الحوض، فكان بمثابة المفجر الذي دمر أية إمكانية لتحسين هذه العلاقات خلال تلك الفترة⁽⁴⁾. ثم سرعان ما نشبت الأزمة مجدداً مع الاتحاد الأفريقي، وذلك لموقفه المتشدد مما حدث في 30 يونيو 2013، واعتباره ما حدث انقلاباً عسكرياً على رئيس شرعي منتخب، وما زاد الأمر تعقيداً قيام مفوضية الاتحاد بتجميد عضوية مصر⁽⁵⁾، فمنعت من حضور القمة السنوية، كما منعت من حضور القمة الأمريكية الأفريقية الأولى بواشنطن يناير 2014.

وبذلك يمكن القول، أن العلاقات المصرية الأفريقية قد شهدت مرحلة غلب عليها مناخ من

1 Aladin-Abdel-Naby, Egypt In The World, Feb. 23, 2001.

http://www.aucegypt.edu/gapp/cairoreview/pages/articleDetails.aspx?aid=222

(1) 2 أسامة الهتمي، مرجع سابق.

(2) 3 محمد رجب، مصر وإفريقيا.. وحدة المصير المشترك والدبلوماسية الغائبة، أخبار الخليج، العدد 13237، 20 يونيو 2014

(3) 4 بلال عبد الله، الثورة والسياسة الخارجية المصرية.. الواقع والمُحتمل!، معهد العربية للدراسات، 11 مارس 2014.

/http://studies.alarabiya.net/future-scenarios

5 تم تجميد مشاركة مصر في أنشطة الاتحاد الإفريقي يوم 5 يوليو 2013 عقب عزل الرئيس السابق محمد مرسي، وبعد عام ونيف تم إعادة مشاركة مصر في أنشطة الاتحاد يوم 17 يونيو 2014 عقب حلف الرئيس السيسي لليمن الدستورية.

الحياذية والترقب، ثم سارت وفق منحني هابط بلغ أدنى مستوياته مع نهاية حكم مرسي عقب 30 يونيو 2013 .

ومن ثم، يرى العديد من الخبراء أن هذه المرحلة قد اتسمت بالغموض والضبابية، حيث شكل تراجع حجم ودرجة التأثير المصري ضمن منظومة الجامعة العربية، وكذلك تعاملها غير الموفق مع دول القارة، فضلاً عن الوضع الاقتصادي المتردي، عوامل هامة أدت إلى تراجع دور ومكانة مصر من حيث المنظور الاستراتيجي⁽¹⁾.

وعلى الجانب الاقتصادي، فلقد اندفع غالبية المستثمرين المصريين صوب الدول الأوروبية وأهملوا القارة الأفريقية، وذلك بفعل التوجه السياسي للدولة، حيث كان إهمال التعاون الاقتصادي وخاصة مع دول الحوض في إطار مجاملة الرئيس مبارك .

أما علي الجانب العسكري، فيصعب القول أن هناك علاقات عسكرية تجمع بين مصر وأي من دول القارة أو حوض النيل باستثناء السودان، التي وقعت معها مصر اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون في مجال التدريب والتسليح في 15 يوليو 1976، ولم توقع اتفاقية مشابهة مع أي من دول الحوض⁽²⁾، ومن ثم كانت المحصلة الطبيعية لكل تلك العوامل مزيد من التجاهل من قبل هذه الدول لمصر وقيامها باستدراجنا لتوقيع اتفاقية إطارية دون النظر للاعتراضات المصرية، لتدخل بذلك السياسة الخارجية المصرية في أزمة كبيرة تحمل الكثير من التداعيات شديدة السلبية⁽³⁾، وهو ما سنعرض له لاحقاً .

1 محمود محمد حسن عبدی، قضية سد النهضة في ظل الواقع والعلاقات الصومالية المصرية/ الإثيوبية، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، 3 أبريل، 2016 .

/http://mogadishucenter.com/2016/04/

2 أيمن السيد عبد الوهاب، مرجع سابق .

3 السفير/ ابراهيم يسري، مرجع سابق .

المبحث الثاني

تطور العلاقات المصرية الإثيوبية

اتسمت العلاقات المصرية الإثيوبية عبر تاريخها وبصورة متناقضة بقدر متداخل من الوثام والخلاف معًا، حيث كان لمياه النيل وللقضايا الدينية دورًا كبيرًا في ذلك إلى جانب عوامل أخرى . ولقد تم إضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات الثنائية، عندما تحول الملك «أكسوميت إزانا» إلى المسيحية عام 330 م، وتم تعيين أسقف الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية من قبل البطريك المصري وبرعاية الحكومة المصرية⁽¹⁾، وهو الأمر الذي امتد حتى مع الفتح الإسلامي لمصر عام 640 م، حيث ظلت الكنيسة الإثيوبية تابعة للكنيسة المصرية، والتي كان لها دورًا فاعلاً في حل الكثير من الأزمات التي حدثت فيما بين البلدين⁽²⁾.

ولقد شهدت هذه العلاقات قدرًا من التوتر عام 1820 إبان حكم محمد علي، حيث برزت نيته وقتئذ لغزو الحبشة، إلا أنه أحجم عن ذلك خشية تحمل توضيحات كبيرة، وهو ما استشعره الأحباش فأقاموا دولة حاضرة بين نهر ستيت - أحد فروع عطبرة - والقلابات وذلك للحيلولة دون وصول المصريين إلى بلادهم⁽³⁾. وظل الصراع فيما بين البلدين قائمًا، وكثيرًا ما تخللته حروبًا بالوكالة على الحدود الشمالية أو الجنوبية الشرقية من إثيوبيا، حيث رفض الأحباش أن يكون لمصر نفوذًا وسيطرة على الساحل الغربي للبحر الأحمر، وبلغ الصراع ذروته عام 1876، في معركة «جورا» بإريتريا، حيث هزم الإثيوبيون الجيش المصري هزيمة منكرة، كما ازدادت العلاقات سوءًا بسبب التوسعات المصرية في عهد الخديوي اسماعيل، والتي أعقبها بداية إغارة الأحباش على الحدود المصرية⁽⁴⁾.

إلا أنه حدث قدر من التحسن للعلاقات في عهد الامبراطور «ميلنك الثاني»، عقب مساهمة مصر في إقامة أول نظام مصرفي حديث في الحبشة بإنشاء بنك الحبشة 1905، الذي قام بسك العملة وطبع الأوراق المالية والتبادل الحر للذهب، كما استجلب المدرسين من مصر للقيام بالعملية التعليمية، وأتبع ذلك إنشاء قنصلية مصرية في اثيوبيا عام 1927⁽⁵⁾، وفي أعقاب ثورة 23 يوليو 1952 توثقت

1 ظل هذا الوضع قائمًا على مدار أكثر من 16 قرنًا حتى عام 1959 .

2 Andrew Carlson، Op. Cit .

3 علي ابراهيم عبده، مصر وأفريقيا في العصر الحديث، القاهرة، دار القلم، 1962، ص 131 .

4 Andrew Carlson، Op. Cit .

5 انتوني سوريال عبد السيد، العلاقات المصرية الأثيوبية (1855 - 1935)، ج 1، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب،

2003، ص 314

العلاقات بدرجة كبيرة، خاصة عقب زيارة الامبراطور «هילה سيلاسي» للقاهرة 1959 ، حيث صرح الرئيس عبد الناصر: «إننا اليوم وقد صارت أمورنا بأيدينا، فقد وجب علينا أن نلقي أضواء علي الحبشة، وأن نوثق علاقات الإخاء والمودة بيننا وبين الشعب الذي تربطنا به أوثق الصلات من أبعد أعماق التاريخ⁽¹⁾ .

وفيما يخص قضية مياه النيل تحديداً، يمكن القول أن التوتر الحادث بين البلدين يرجع تحديداً إلى تلك الفترة، حيث انعكست العلاقات القوية وقتئذ بين إثيوبيا والولايات المتحدة الأمريكية سلباً على العلاقات الإثيوبية المصرية، نظراً لعداء الإدارة الأمريكية للسياسات القومية والاشتراكية التي كان يتبناها الرئيس عبد الناصر، فشرعت الولايات المتحدة في عمل دراسات مائية لحوض النيل لحساب إثيوبيا امتدت ما بين 1958 - 1965، وضعتها تحت تصرف الخبراء الإسرائيليين، الذين قاموا بعملية مسح جيولوجي للهضبة الإثيوبية لاقتراح إقامة عددًا من السدود على منابع النيل .

واستمرت إثيوبيا على ذات النهج المعادي لمصر خلال هذه الفترة، مع استمرارية التشكيك في الاتفاقيات السارية⁽²⁾، فساءت العلاقات بدرجة كبيرة وهو ما استوجبت تدخل البابا كيرلس، والذي كان لتدخله أثراً واضحاً في عودة العلاقات الطبيعية⁽³⁾، بل وتحسنها عام 1963 في أعقاب تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية، ومشاركة مصر الفاعلة فيها، وترحيبها بأن تكون أديس أبابا مقراً لها . إلا أن ذلك لم يستمر طويلاً حيث ساءت وتوترت العلاقات في عهد الرئيس أنور السادات، عقب وقوف مصر إلى جانب السودان في خلافه الحدودي مع إثيوبيا، وتوقيع معاهدة الدفاع المشترك معها، وازدادت الأمور سوءاً مع رفض الرئيس السادات الحوار مع الوفد الإثيوبي الذي زار مصر في فبراير 1976، وتأكيده علي ضرورة استقلال الشعب الإريتري، الذي كانت مصر تناصر قضيته، فضلاً عن وقوف مصر إلى جانب الصومال في حرب الأوجادين 1977، والذي أعقبه تهديد إثيوبيا بإقامة مشروعات تعوق وصول مياه النيل إلى مصر، وهو ما رفضه السادات وهدد بإعلان الحرب علي إثيوبيا حال حدوث ذلك⁽⁴⁾ .

1 نورهان أشرف، العلاقات المصرية الإثيوبية بدأت بشراكة في عهد عبدالناصر .. وتوترت بعدما هدد السادات باستخدام القوة المسلحة للحفاظ على حقوق مصر المائية .. ومبارك أهملها بعد محاولة اغتياله .. ومرسى يبحث عن المصالح المشتركة، 28 مايو 2013 .

<http://www.youm7.com/story/2013/5/28>

2 صفا شاكرا إبراهيم محمد، مرجع سابق .

3 د. منى حسين عبيد، العلاقات المصرية الإثيوبية بعد التغيير، جامعة بغداد، مجلة كلية التربية للبنات، مج 26 (3)، 2015، ص ص 690 - 702، ص 693 .

4 سهام عز الدين جبريل، قراءة في تاريخ العلاقات المصرية الإثيوبية .
<http://almoqawma1.tripod.com/sehamgebreil.htm>

ومع وصول الرئيس مبارك للسلطة 1981، شهدت العلاقات مرحلة جديدة خفت فيها الحدة، وبداية إنفراجة حملت قدرًا من التعاون والتفاهم في مختلف المجالات، حيث أعلن الدكتور عصمت عبد المجيد وزير الخارجية وقتئذ، في مؤتمر القمة الإفريقية العشرين بأديس أبابا حرص مصر على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لإثيوبيا واحترام اختيارها السياسي، مؤكدًا على أن إثيوبيا الموحدة القوية تعتبر أحد عوامل الاستقرار الرئيسة في القرن الأفريقي، كما قامت الدبلوماسية المصرية عام 1984 بجهود مكثفة بين السودان وإثيوبيا لإنهاء الخلافات المتعلقة بالمشكلة الإريتيرية، ثم في عام 1995 اتبعت سياسة أقرب إلى الحياد، فيما يخص الخلافات بين إثيوبيا والصومال حول إقليم أوجادين⁽¹⁾. إلا أن محاولة اغتيال الرئيس مبارك 1995 في أديس أبابا، أثناء مشاركته في مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية، على يد مجموعة من المتطرفين الهاريين من مصر، كانت سببًا في تغير العلاقة بين البلدين وتدهورها، حيث تصاعدت عقب ذلك لهجة التصريحات الرسمية والإعلامية المتبادلة، ثم توقفت أعمال المجلس المصري الإثيوبي لفترة تجاوزت 17 عامًا، إلا أن العلاقات ظلت قائمة ومتطورة على مستويات أخرى، بخلاف المستوي السياسي والدبلوماسي، فقد ارتبطت مصر بعلاقات اقتصادية جيدة مع إثيوبيا، حيث بلغ عدد المشروعات الاستثمارية المصرية في إثيوبيا 72 مشروعًا برأس مال مصري وشراكة إثيوبية، وتنوعت هذه المشروعات في المجالات الاقتصادية والصناعية والعقارية⁽²⁾. كما حدثت عدة تطورات إيجابية هامة فيما بين البلدين، كان أبرزها توقيع الإطار العام للتعاون عام 1993 - خلال زيارة «ميليس زيناوي» للقاهرة وقتئذ - ودعا هذا الإطار إلى عدم قصر أوجه التعاون بين الجانبين على النيل فقط، بل يتم توسيعها لتشمل عدة مجالات اقتصادية واجتماعية أخرى، ثم توالى الزيارة والأنشطة الثنائية⁽³⁾.

إلا أن المطالبات والدعاوي الإثيوبية بشأن رفض الاتفاقيات السابقة لمياه النيل قد تجددت منذ بداية عقد التسعينات، ومن ثم شهدت العلاقات تصعيدًا جديدًا للخلافات، والتي بلغت ذروتها مع بداية القرن الـ 21 بفعل تدخل بعض القوى الخارجية⁽⁴⁾. كما كان للتطورات المتعاقبة في الملفين الصومالي والسوداني، دورًا كبيرًا في إحداث المزيد من التباعد، خاصة بعد التدخل الإثيوبي في الصومال بشكل غير مبرر، وعدم انسحاب القوات الإثيوبية فيما بعد، وهو ما دفع مصر إلى مطالبتها بالانسحاب

1 نورهان أشرف، مرجع سابق.

2 الهيئة العامة للاستعلامات، العلاقات المصرية الإثيوبية، أكتوبر 2017.

<http://www.sis.gov.eg/section/1882/1212?lang=ar>.

3 عادل إبراهيم، العلاقات المصرية - الإثيوبية .. تحليل لأبعادها المختلفة، الحلقة الثانية، 4 نوفمبر 2014.

<http://www.adelamer.com/vb/showthread.php?16915>

4 صفا شاكر إبراهيم محمد، مرجع سابق.

والإصرار عليه، مع إظهار الإعلام والنخبة المصرية لقدر كبير من عدم الارتياح تجاه السياسة الإثيوبية في الصومال .

وفي أعقاب ثورة 25 يناير 2011، شهدت فترة حكم المجلس العسكري درجة من التسكين لهذه الخلافات عبر مجموعة من الخطوات الناعمة، كان أبرزها قيام عدد من وفود الدبلوماسية الشعبية بعدة رحلات في القارة الأفريقية، كان من أهمها زيارة إثيوبيا خلال الفترة من 29 أبريل - 2 مايو، والتي ضمت قيادات سياسية وحزبية وشباب ائتلاف الثورة وبعض مرشحي الرئاسة، والتقى الوفد مع رئيس مجلس النواب «أبادولا جيميدا»، والبطريك الإثيوبي «باولس»، والرئيس الإثيوبي «جرما ولد جورجيس»، ثم رئيس الوزراء «ميليس زيناوى»، وصدرت العديد من التصريحات الإيجابية من المسؤولين الإثيوبيين، لعل أهمها كان لوزير الخارجية «هילה مريام ديسالين»، الذي أكد في 4 مايو، أن بلاده قد وافقت على طلب الوفد بتأجيل تصديق البرلمان الإثيوبي على الاتفاقية الإطارية، حتى يتم انتخاب حكومة جديدة ورئيس جديد في مصر لإتاحة الوقت لدراسة الاتفاقية، وأيضًا وافقت على طلب السماح لفريق من الخبراء بفحص تأثيرات مشروع سد النهضة، حتى يطمئن المصريون أن المشروع لن يضرهم . كما أكد رئيس الوزراء الإثيوبي أيضًا خلال اجتماعه مع ذات الوفد، علي أنه إذا ثبت أن مشروع السد سيلحق أضرارًا بمصر والسودان سيجري تعديله، مشددًا على أن المشروع يهدف إلى توليد الطاقة الكهربائية فقط، ولن تستخدم المياه المحتجزة خلف السد في الزراعة⁽¹⁾ .

ونظرًا لتفكك وعدم استقرار الوضع الداخلي في مصر فترة حكم الإخوان، ونتيجة لغياب وضعف الدور المصري إفريقيًا، كانت الفرصة سانحة لإثيوبيا لاستغلال تلك الأوضاع لصالحها، ثم ازدادت العلاقات سوءًا لاسيما بعد الاجتماع الشهير للرئيس محمد مرسي، والذي أذيع علي الهواء بما يحمل من مقترحات عدائية صريحة ضد إثيوبيا ودول الحوض⁽²⁾ . ومن ثم شهد هذا العام من حكم الإخوان تدهورًا للعلاقات، سرعان ما أعقبه قدر من التحسن في الإطار التفاوضي وبروز لهجة التعاون بشكل ملحوظ مع تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي مقاليد الحكم 2014 ، حيث نجحت السياسة المصرية في تحويل العلاقات المتوترة إلى علاقات تحمل قدرًا من التعاون والانتفاع . وتمثلت أولى الخطوات على هذا الطريق في «إعلان مالابو»، الذي وقع على هامش القمة الأفريقية المنعقدة في غينيا الاستوائية 28 يونيو 2014⁽³⁾، والذي أرسى مجموعة من التعهدات، كان أبرزها :

1 عادل ابراهيم، مرجع سابق .

2 عقد هذا الاجتماع يوم 3 يونيو 2013 .

3 السعيد عاطف احمد خضر، أثر بناء سد النهضة على السياسة الخارجية المصرية تجاه اثيوبيا، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية، قسم الدراسات السودانية وحوض وادي النيل، مشاريع بحثية، 9 أكتوبر 2016 .

<http://democraticac.de/?p=38316>

1. احترام مبادئ الحوار والتعاون كأساس لتحقيق المكاسب المشتركة وتجنب الأضرار .
2. أولوية إقامة مشروعات إقليمية لتنمية الموارد المالية لسد الطلب المتزايد على المياه .
3. احترام مبادئ القانون الدولي .
4. الاستئناف الفوري لعمل اللجنة الثلاثية حول سد النهضة، بهدف تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية واحترام نتائج الدراسات المزمع إجراؤها خلال مختلف مراحل المشروع .
5. تلتزم الحكومة الإثيوبية بتجنب أي ضرر محتمل من سد النهضة على مصر .
6. تلتزم الحكومة المصرية بالحوار البناء مع إثيوبيا، والذي يأخذ احتياجاتها التنموية وتطلعات شعبها بعين الاعتبار .
7. تلتزم الدولتان بالعمل في إطار اللجنة الثلاثية بحسن النية وفي إطار التوافق .
8. البدء الفوري في تنفيذ هذا البيان بروح من التعاون والنوايا الصادقة^(١).

وقد أكد الرئيس السيسي في كلمته أمام البرلمان الإثيوبي على هذه المبادئ بقوله : « فكما أن لبلدكم الشقيق الحق في التنمية وفي استغلال موارده لرفع مستوى معيشة أبنائه، فإن لإخوتكم المصريين أيضًا الحق ليس فقط في التنمية ولكن في الحياة ذاتها وفي العيش بأمان على ضفاف نهر النيل، الذي أسسوا حوله حضارة امتدت منذ آلاف السنين ودون انقطاع»^(٢).

كما أسفر اجتماع الخرطوم في أغسطس 2014، عن التوصل إلى اقرار كل من: مصر والسودان وإثيوبيا لخريطة طريق لتنفيذ توصيات اللجنة الدولية لتقييم سد النهضة يبدأ تنفيذها في الأسبوع الأول من سبتمبر وتنتهى في مارس 2015، والتي بموجبها يتم إنشاء لجنة ثلاثية تحت اسم « اللجنة الوطنية للدول الثلاث» تقوم بالإشراف على الدراسات الفنية الخاصة بالسد، والتي حددتها توصيات اللجنة الدولية في مايو 2013 . وفي تطور يعد الأقوى والأخطر على الإطلاق، تم في 23 مارس 2015 التوقيع الثلاثي لمصر والسودان وإثيوبيا على «وثيقة إعلان مبادئ سد النهضة»، والذي ساهم في تلك الآونة في تنقية كثير من أجواء العلاقات المصرية الإثيوبية، رغم تباين الآراء والتصورات حول تقييمه ما بين مؤيد ومعارض . حيث تناول المعارضون الكثير من المخاوف، كان أبرزها : أن الإعلان تضمن اعترافاً صريحاً بالسد من جانب دول المصب، وهو ما يكفل لإثيوبيا عدم الالتزام بشرط الإخطار المسبق، ويزيل الحرج عن مؤسسات التمويل لتدفق التمويل للسد،

1 عماد حمدي، الموقف التفاوضي المصري في أزمة سد النهضة .. التحديات والخيارات، السياسة الدولية، 10 يناير 2016 .

<http://www.siyassa.org.eg/News/7635.aspx>

2 علاء ثابت ، مصر وإفريقيا : اكتمال تصحيح المسار، شبكة فراس الإعلامية، 24 يونيو 2017 .

<http://www.fnpn.net/ar/?Action=PrintNews&ID=93478>

فضلاً عن التأكيد على الهدف التنموي للسد وعدم الاقتصار على توليد الكهرباء فقط كما أعلنت من قبل، واستغلال مياه البحيرة المتكونة أمام السد في الزراعة، بالإضافة إلى أن تأكيد مبدأ سيادة الدول سيكون ذريعة من قبل أثيوبيا لممارسة حريتها المطلقة في هذا الشأن، وخاصة أن النص على «الالتزام بعدم التسبب في ضرر ذي شأن» جاء غامضاً، وفضلاً على كل ما تقدم، فإن غياب آلية للتحكيم والاقتصار على الآليات السياسية لتسوية المنازعات سيكون بالفعل في صالح إثيوبيا، التي أصرت على عدم تضمين الوثيقة كلمة «إلزام»، واستبدالها بكلمة «احترام»، يكشف عن النوايا الأثيوبية غير الإيجابية⁽¹⁾. وبينما رأى الخبراء والسياسيون المؤيدون للإعلان، أنه خطوة نحو خلق بيئة يمكن أن تتفهم فيها الدول الثلاث احتياجات بعضها البعض، رأى الآخرون أنها «خطوة فاشلة في وقت غير مريح»، ليس فقط لكونه يضر بحصة مصر ولكن أيضاً لأنه يشتمل على معظم ما سبق رفضه في اتفاق «عنتيبي»، فضلاً عن كون التوقيع على هذا الإعلان يعد قبولاً فعلياً ببناء السد⁽²⁾.

ورغم أية خلافات، فإن الواقع يشير إلى أن التوقيع على هذا الاتفاق شكل مخرجاً مهماً من تلك الحالة الخطيرة التي كانت ستدخلها المنطقة حال تصاعد الخلاف وقتئذ، بما كان سيؤدي إليه من تأجيج للصراعات في منطقة القرن الأفريقي⁽³⁾. إلا أنه وفي 20 فبراير 2016، فجرت إثيوبيا أزمة جديدة وخطيرة لم تكن متوقعة، حيث بدأت بالتلويح بعدم الالتزام باتفاق الخرطوم، وخاصة قرارات اللجنة الفنية التي شكلت لدراسة أثر السد على مصر، حيث صرح «موتوما مكاسا» وزير الري والمياه والكهرباء الإثيوبي: «أن قرارات اللجنة الفنية ليست ملزمة لإثيوبيا، وأن العمل مستمر للانتهاء من بناء السد، وأنه من حق إثيوبيا بناء السد على أراضيها»، وهو ما أشعل النزاع من جديد بين البلدين، والذي قد يتطور ويتجه صوب العمل العسكري⁽⁴⁾.

وعلى جانب آخر وفيما يخص التعاون الاقتصادي، وقعت مصر وإثيوبيا بالفعل أكثر من 30 مذكرة

1 د. محمد سلمان طابع، إعلان مبادئ سد النهضة ودبلوماسية المياه المصرية، السياسة الدولية، 5 أبريل 2015 .

<http://www.siyassa.org.eg/News/5251.aspx>

2 Federica Ibrahim, Egyptian Diplomacy And The Ethiopian Renaissance Dam, 2

23rd March 2015

https://www.academia.edu/27716965/Egyptian_Diplomacy_and_The_Ethiopian_Renaissance_dam

3 Salman M. Salman, The Declaration Of Principles On The Grand Ethiopian Renaissance Dam: An Analytical Overview, In: Z. Yihdego (et. al) (eds.), Ethiopian Yearbook Of International Law, 2016, PP 203-221

4 السفير/ إبراهيم يسري، مؤشرات آفاق الحل العسكري مع إثيوبيا: 4 سيناريوهات لحل أزمة السد وطائرات رافال الفرنسية قد تغير المعادلات، 1 فبراير 2017 .

<http://www.raialyoun.com/?p=613927>

تفاهم واتفاقية منذ بدء العلاقات، كان في مقدمتها: تسيير خطوط جوية منتظمة عام 1952، واتفاق التجارة عام 1959، واتفاق التعاون الاقتصادي والعلمي والثقافي والفني عام 1976، واتفاق بين البنك المركزي المصري والبنك الأهلي الإثيوبي عام 1976، ومعاهدة لتسوية المنازعات عام 1986، فضلاً عن العشرات من اتفاقات التعاون في مجالات الثقافة والفنون والتعليم والصحة والسياحة وغيرها. كما بلغ إجمالي المشروعات المصرية في إثيوبيا منذ عام 1992 وحتى الآن نحو 58 مشروعاً، باستثمارات بلغت 35 مليار دولار، كان أبرزها مشروعات صناعة كابلات الكهرباء وموتورات الري ومواسير المياه، كما بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو المليار دولار سنوياً، حيث ارتفعت الصادرات الإثيوبية لمصر إلى نحو 400 مليون دولار، والتي تمثلت في اللحوم المبردة، والأبقار الحية، وبلغت واردات إثيوبيا من مصر نحو 200 مليون دولار. ولقد أعلن خلال اجتماعات مجلس الأعمال المصري الإثيوبي عن أن البلدين يعملان معاً على تنمية وزيادة تلك العلاقات لتصل إلى 500 مليون دولار خلال السنوات الثلاث القادمة⁽¹⁾.

وختاماً يمكن القول، أن تراكم النزاعات الصغيرة والتوترات السياسية التي لم تكن محلاً للحل منذ محاولة اغتيال مبارك، فضلاً عن انعدام الثقة المتبادلة فيما بين النظامين والشعبيين أدى إلى فشل كافة الآليات الدبلوماسية في ضبط العلاقات واستعادة التفاهم المشترك⁽²⁾، حتى وصلت إلى مرحلة صعبة تستوجب بل وتحتّم ضرورة دعم وتقوية هذه العلاقات بجوانبها المختلفة، لما ينطوي على ذلك من منافع متبادلة ستسكون أساساً صلباً لإقامة شبكة كبيرة من المصالح في جميع المجالات⁽³⁾.

1 إحسان مرسي محمد، التعاون الاقتصادي مع إثيوبيا يحمي حصتنا المائية، مجلة الاقتصاد والمحاسبة، العدد 649، مايو 2013.

2 Federica Ibrahim، Op. Cit.

3 د. محمود أبو العينين أستاذ العلوم السياسية بمعهد الدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة، في: محمد رجب، مرجع سابق.

المبحث الثالث

مشكلة سد النهضة وأبعادها المختلفة

أقدمت إثيوبيا ممثلة في رئيس وزراءها الراحل «ميليس زيناوي» على الشروع في بناء سد النهضة في الثاني من أبريل 2011، وذلك بإعلان أحادي الجانب ودون التشاور، مستغلة تلك الفترة الحرجة التي كانت فيها مصر منشغلة بإعادة بناء نظامها السياسي عقب الثورة، فاعتزضت مصر على ذلك منذ اللحظة الأولى⁽¹⁾، فتشكلت لجنة ثلاثية ضمت مصر والسودان وإثيوبيا وبعض الخبراء الدوليين، للنظر في الأضرار المحتملة للسد على مصر والسودان، لكن إثيوبيا استمرت في أعمال البنية التحتية، وقامت بتحويل مجري النيل الأزرق للبدء الإنشاء دون انتظار لتقرير تلك اللجنة، وهو ما أثار قلق الرأي العام المصري من أن يحجب هذا السد عن المصريين مياه النهر الذي قامت عليه حضارتهم منذ فجر التاريخ، والتي تعد حقًا تاريخيًا مكتسبًا وفقًا لقواعد القانون الدولي⁽²⁾.

ويعتبر هذا السد الذي يبعد نحو 20 ميلًا عن الحدود السودانية الأكبر والأضخم، مقارنة بكافة مشروعات السدود الأخرى التي كانت مطروحة للدراسة والتنفيذ منذ ستينات القرن الماضي، حيث يتم بناؤه وفقًا للموقع المقترح من قبل أحد المكاتب الأمريكية، ويصل ارتفاعه إلى 145 مترًا، ويستوعب خزانته 74 مليار م³ (وهو ما يعادل مرة ونصف حجم الإيراد السنوي للنيل الأزرق)، بطاقة إنتاجية تقدر بحوالي 6000 ميجا وات، وبتكلفة تقدر بحوالي 4.8 مليار دولار⁽³⁾. ولقد صاحب بناء هذا السد زخمًا سياسيًا وردود فعل إعلامية وشعبية واسعة، كما تباينت مواقف الدول الأطراف حوله، وتعددت الرؤى والتحليلات حول فائده وأضراره من دولة لأخرى⁽⁴⁾، حيث رأت إثيوبيا أنها صاحبة حق في تطوير أية مشروعات لتخزين المياه عبر خطط لبناء عددًا من السدود على

1 فيصل حسن الشيخ، مستقبل العلاقات البينية لدول حوض النيل الشرقي على ضوء الواقع المائي لمرحلة ما بعد قيام سد النهضة الإثيوبي، دراسات أفريقية، العدد 56، 2016، ص ص 7-49، ص 31.

2 دينا شيرين محمد شفيق إبراهيم، السياسة الخارجية المصرية تجاه سد النهضة الإثيوبي، المركز الديمقراطي العربي .
<http://democraticac.de/?p=25121>

3 للمزيد عن مواصفات السد أنظر:

حيدر يوسف، سد النهضة: إثيوبيا - السودان - مصر، المجلة السودانية لدراسات الرأي العام، العدد 5، 2016، ص ص 171-200.

4 (4) د. عمر عبد الفتاح، أزمة سد النهضة الرؤية الإثيوبية، قراءات ثقافية، العدد 19، يناير-مارس 2014، ص ص 98-109، ص 98.

النيل الأزرق⁽¹⁾، كما وصفت حكومتها السد بكونه «مبادرة استراتيجية هامة»، وأن الهدف الرئيس منه هو توليد الكهرباء، حتى تتمكن من تغطية الاحتياجات الداخلية من الطاقة بشكل كامل، فضلاً على أن الاقتصاد الوطني سوف يزيد معدل نموه بنسبة إضافية 4 ٪، وهو ما سيوفر حافزاً للتنمية المتبادلة والترابط والمساعدة على إيجاد سلام دائم بين بلدان المنطقة، كما أنه سيعمل على تنظيم وضمان استمرارية تدفق المياه طوال العام، ومنع حدوث الفيضانات في دولتي المصب، وسيعيد جزء كبير من الطمي والترسب للتربة، ويحد من فقدان التبخر بما يصل إلى 4 مليارات م³ سنوياً بما يعود بالنفع على دولتي المصب⁽²⁾.

ومن ثم تنصلت إثيوبيا من كل الاتفاقيات التاريخية المثبتة للحق المصري ولحصة مصر من النهر، بدعوى أن قوى الاستعمار - بريطانيا وإيطاليا - هي التي أبرمتها خلال فترة الاستعمار أو الوصاية⁽³⁾، كما جرى حشد الشعب الإثيوبي من جانب وسائل الإعلام وإقناعه بأن مشروع السد يعد مشروعاً قومياً سوف ينقل بلدهم الفقير إلى مصاف الدول النامية، في إطار حملة تعبئة غير مسبقة، تروج لارتفاع معدلات التنمية حال اكتمال البناء، وهو ما شكل تحدياً كبيراً أمام المفاوض المصري في مواجهة مفاوض يحظى بدعم شعبي كبير⁽⁴⁾.

وعلى الجانب المصري، أدانت مصر هذا العمل وشددت على أن إثيوبيا قد شرعت في البناء دون إخطار الدول الأخرى التي قد يتأثر أمنها المائي من جراء ذلك، كما أظهرت قلقها البالغ لتأثير السد على موارد مصر من المياه، وآثاره على البيئة والأمن (حال وقوع زلزال أو هجوم إرهابي)، فضلاً عن تأثيره على توليد الكهرباء بواسطة السد العالي⁽⁵⁾. إلا أنه تحت ضغط الواقع وتحدياته اضطرت

1 Simon Mason. From Conflict To Cooperation In The Nile Basin. Zurich: Swiss Federal Institute For Technology, 2004. PP 190 - 191 .

2 Ventures Africa. The Grand Ethiopian Renaissance Dam – A Symbol Of Regional Integration. March 4, 2014

<http://venturesafrica.com/the-grand-ethiopian-renaissance-dam-a-symbol-of-regional-integration/>

3 د. عادل عامر، حلم الدور الاقليمي والزعامة الافريقية وسد النهضة، وكالة أنباء العمال العرب، 20 ديسمبر 2015 .

<http://www.omalarab.org/index.php/2012-06-10-02-28-41/10597>

4 محمد محسن أبو النور، الدبلوماسية المائية: سد النهضة نموذجاً، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 1 فبراير 2016 .

[/http://www.eipss-eg.org](http://www.eipss-eg.org)

5 Ethiopian Dam Crisis: Agreement Reached Between Egypt, Ethiopia And Sudan. Op. Cit. .

مصر في مارس 2015 إلى توقيع إعلان المبادئ الخاص بالسد مع إثيوبيا والسودان⁽¹⁾، رغم أنه لم يرد به النص علي كلمة «حقوق مصر المكتسبة»، ثم قبلت كل من إثيوبيا والسودان تلك التقارير الفنية الصادرة عن مكتبين استشاريين فرنسيين ورفضتها مصر، والتي تقول بأنه لا ضرر على مصر أو السودان حال انهيار السد .

ولقد كانت حجة إثيوبيا في بناء السد منفردة أن مصر لم تستشر أي دولة عندما قامت ببناء السد العالي، وأنها وفقاً لاتفاقية 1959 تسيطر مع السودان على 90٪ من مياه النيل، وهي قسمة غير عادلة⁽²⁾، إلا أن مصر استندت في تمسكها بحصتها المائية المقررة في الاتفاقيات التاريخية، إلى كونها الأكثر اعتماداً على مياه النيل، وأن دول المنبع هي دول تتميز بالوفرة المائية، كما أن ما يسقط من مياه الأمطار على دول الحوض يزيد على 1600 مليار م³ سنوياً، لا يصل منها إلى خزان أسوان في المتوسط سوى 84 ملياراً م³ فقط، يتم تقاسمها بين مصر والسودان، في حين تفقد باقي الكمية عبر البحر أو في منطقة المستنقعات جنوب السودان⁽³⁾.

ولقد عملت مصر وفق استراتيجية علمية لمواجهة ذلك، فاقترحت عددًا من الاستراتيجيات والجراءات والسياسات للإدارة المائية، للتخفيف من حدة المخاطر المتوقعة من هذا السد، إلا أن الخبراء يتوقعون أن يصل العجز المتوقع أثناء فترة ملء خزان السد إلى ما بين 15 و 19 مليار م³، كما أوضحوا أثر ذلك بالقول كمثال: أن النقص في المياه بمعدل 4 مليار م³، من شأنه تبوير نحو مليون فدان من الأراضي الزراعية، وتشريد مليوني أسرة ريفية، ونقص في إنتاج الطاقة الكهربائية من السد العالي في حدود 40 ٪، فضلاً عن نقص الإنتاج الزراعي بمعدل 12 ٪، وتكبد الدولة للمليارات من الدولارات لتوفير مواد غذائية، وتحلية مياه البحر، وزيادة ملوحة التربة، والعجز في تشغيل محطات مياه الشرب نتيجة انخفاض المناسيب، فضلاً عن مجموعة كبيرة من الأضرار السياسية والاقتصادية والاجتماعية⁽⁴⁾. ولعل الأمر الأهم والأكثر خطورة يتمثل في غرق أجزاء كبيرة من دولتي المصب حال انهيار السد، حيث أكد بعض الخبراء على عدم ملائمة الأراضي الإثيوبية لمثل هذا المشروع العملاق، من حيث الحجم والمساحة التخزينية⁽⁵⁾.

1 وافق السودان علي مشروع السد وقبل به مخالفة للموقف المصري وبصورة شكلت طعنة لمصر .. وللإطلاع علي النص الكامل للإعلان أنظر: مجلة المستقبل العربي، مج 38، العدد 435، مايو 2015، ص ص 193 - 196 .

2 د. الطيب زين العابدين، مصر في حسابات السياسة الخارجية السودانية، مركز الجزيرة للدراسات، 30 مايو 2017 .
3 د. راوية توفيق، مرجع سابق .

4 Walaa Y. El-Nashar & Ahmed H. Elyamany, Op. Cit., PP 2-6

5 السعيد عاطف أحمد خضر، مرجع سابق .. وللمزيد حول أخطار السد علي مصر أنظر : عمر عبد البديع، سد النهضة بين سيناريو المؤامرة وجدوى التنمية، البيان، عدد 313، 2013، ص ص 69 - 71 .

في الوقت الذي أوضح فيه تقرير صادر عن خبراء مجموعة حوض النيل بجامعة القاهرة، أن سد النهضة مبالغ في حجمه وارتفاعه، كما أن كفاءته في توليد الكهرباء متدنية ولا تبرر هذا الحجم، وإيراداته المالية من بيع الكهرباء قد لا تغطي تكاليفه، بما يشير إلى أن الهدف من وراء بناء السد هو تحكم إثيوبيا في مياه النيل، وتدعيم قدرتها على تنفيذ سلسلة السدود الأخرى المزمع إنشاؤها على النيل الأزرق ونهري السوبات وعطبرة^(١)، كما أضاف د. سلامة عبد الهادي الخبير المائي، أن النيل الأزرق الذي تقيم عليه إثيوبيا السدود الأربعة هو مصدر 90٪ من المياه الواردة لمصر، وأن إثيوبيا لا تحتاج إلى مياه فنصبيها من المياه يبلغ 950 مليار م³ سنوياً، ونصيب الفرد فيها يعادل 20 ضعفاً لنصيب المواطن المصري، كما أنها لا تعاني من أزمة طاقة، ومن ثم فهدفها الرئيس من بناء هذا السد هو تنفيذ مخططات إسرائيلية لتجوع مصر وتركيعها اقتصادياً وإشاعة الفوضى داخلها، كما تساءل طالما أن إثيوبيا بها 12 نهراً فلماذا تصر على إقامة سد النهضة على النيل الأزرق تحديداً^(٢).

وعلى الجانب المصري، وصلت مصر إلى مرحلة حرجية تفرض فيها كمية المياه محددات على نموها الاقتصادي، فحصة الفرد من المياه تنخفض بصورة مستمرة، فالنسبة الحالية تقدر بأقل من 800 م³ للفرد/ العام، وهو رقم يوازي حد الفقر المائي للدولة وفقاً للمعايير الدولية، ومرشح أن ينخفض إلى 500 م³ للفرد/ العام بحلول عام 2025^(٣). ووفقاً لخطة تنمية استخدامات الموارد المائية، فإن حاجة مصر من المياه يبلغ 63 مليار م³ لتلبية الاحتياجات المتصاعدة للاستخدام الصناعي والزراعي، بينما ترى بعض التقارير الأقل تفاؤلاً أن تلك الاحتياجات تتراوح ما بين 70 و75 مليار م³، إذا ما استمرت مصر في خططها لاستصلاح الأراضي، وهو ما دفع بعض المسؤولين المصريين إلى القول: إن بناء هذا السد هو بمثابة «إعلان حرب»^(٤)، حيث أصبح الخوف أو الهاجس المصري من أية تغيرات في مسار نهر النيل حقيقة واقعة من خلال بناء هذا السد، الذي لا تعرف علي وجه الدقة آثاره الكاملة على دولتي المصب، باستثناء فقدان ما يقرب من 19 مليار م³ من المياه سنوياً خلال فترة ملء الخزان^(٥).

ومن الناحية القانونية، حدد القانون الدولي موقفه من ذلك وفقاً لمعاهدة «فيينا 1969»، التي تنص على أن: «المعاهدات الدولية يجب أن تحترم، ولا يمكن تعديلها أو إلغائها إلا بموافقة الطرفين»، كما

1 عماد حمدي، مرجع سابق.

2 السفير/ إبراهيم يسري، مؤشرات آفاق الحل العسكري مع إثيوبيا: 4 سيناريوهات لحل أزمة السد وطائرات رافال الفرنسية قد تغير المعادلات، مرجع سابق.

3 د. محمد سلمان طابع، العجز القادم: رؤية تحليلية لمؤشرات الأمن المائي المصري، مرجع سابق، ص 58.

4 Philip Rossetti, Water Security And The Nile Basin, Mar 18, 2015.

/https://www.americansecurityproject.org/water-security-and-the-nile-basin

5 Dalia Abdelhady (et. al), Op. Cit., P 75.

ينص القانون الدولي على أن : «الاتفاقيات دائمة مستمرة، إلا إذا كانت مؤقتة»، والاتفاقيات المصرية الإثيوبية كلها دائمة وغير محددة بمدة زمنية، ومن ثم فإن الحقوق التاريخية المكتسبة لمصر في مياه النيل، يعززها ويدعمها القانون الدولي والمبادئ القانونية المستقرة، التي لا جدال عليها ولا يحصى عنها، وفي مقدمتها ثلاثة مبادئ أساسية، وهي :

1 . مبدأ عدم الإضرار .

2 . مبدأ الاستخدام العادل والمعقول لمياه الأنهار .

3 . مبدأ الطبيعة العينية للمعاهدات الخاصة بالأنهار الدولية .

وفي ضوء هذه المبادئ القانونية المستقرة فإن مصر تتمتع بحقوق تاريخية مكتسبة ثابتة ومؤكدة بقواعد قانونية وفقهية ومدعمة بأحكام القضاء الدولي، مورست بصورة مستمرة ومستقرة علي مدار آلاف السنين دون مانع أو حائل أو اعتراض، وبالتالي تتوافر الشروط المؤكدة على تلك الحقوق⁽¹⁾ . ولعل تلك القواعد والمبادئ هي التي تجاهلتها إثيوبيا كلية، خاصة قاعدتي عدم الضرر والإضرار المسبق، فضلاً عن إنكارها لكافة الاتفاقيات الدولية التي أقرت هذه الحقوق لمصر، بحجة أن هذه الاتفاقيات تمت في ظل الاستعمار، وأنها غير ملتزمة باتفاقيات لم تشارك فيها، وبذلك تهدم القواعد القانونية التي قام عليها

المجتمع الدولي، ومنها قاعدة التوارث الدولي للحدود والأوضاع الإقليمية⁽²⁾ .

ولقد لجأت مصر حيال ذلك إلي الخيار التفاوضي، وتم تشكيل لجنة ثلاثية دولية لتقييم الدراسات الإثيوبية للسد، انتهت بتقرير نهائي في مايو 2013 أوصى بإعادة واستكمال الدراسات الإنشائية والهيدرولوجية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية . ثم توقفت أعمال تلك اللجنة عقب المؤتمر الإعلامي للرئيس الأسبق مرسى ونخبته السياسية، غير أنها عندما استؤنفت مرة ثانية، لم تلبث أن توقفت مجدداً في يناير 2014 بسبب عدم موافقة إثيوبيا علي طلب مصر بضرورة وجود خبراء دوليين ضمن اللجنة المشرفة علي الدراسات لضمان الحيادية . عندئذ تصاعدت حدة وتحدي رد الفعل الإثيوبي، بالإعلان الصريح : «أن بناء السد لن يتوقف تحت أي ظرف، وأن المشروع بدأ ليكتمل»، ثم تصعيد الموقف بالإعلان عن تصديق البرلمان الإثيوبي بالإجماع على اتفاقية «عنتيبي» وذلك في 13 يونيو 2013⁽³⁾ .

1 بسمه عبداللطيف، بدائل الخروج من أزمة المياه : رؤية قانونية وسياسية، النهضة، مج 15، العدد الثاني، ابريل 2014، ص ص 101 - 106، ص 101 .

2 عمر عبد الفتاح، أزمة سد النهضة .. الرؤية الإثيوبية، قراءات أفريقية، العدد 19، أغسطس 2014، ص ص 98 - 109 .

3 سمر إبراهيم محمد، السياسة المصرية تجاه سد النهضة الإثيوبي، مجلة الاستقلال، العدد 3، 4، يوليو 2016، ص ص 108 - 160

ومن ثم، وصلت المحادثات حول سد النهضة إلى مرحلة حرجية بإصرار الحكومة الإثيوبية على مواصلة البناء دون انتظار لنتائج الدراسات الفنية، وبطريقة بدت لكثير من مراكز البحوث وبيوت الخبرة أنها تعبر عن رغبة إثيوبيا في التحكم بمياه النيل كمدخل لإشعال الصراعات بين دول الحوض^(١)، وهو ما حذر منه د. هاني رسلان^(٢) من استمرار إثيوبيا في بناء السد لفرضه كحقيقة وأمر واقع، ثم يستخدم فيما بعد لمنح الشرعية لكافة السدود التي تعتمز بناءها على النيل الأزرق، مؤكداً على أن التوجه المصري كان ضعيفاً منذ بدء المفاوضات، وظل يركز طوال الوقت على عامل وحيد وهو المجاملات والأحاديث الودية عن النفع المشترك والمصالح التاريخية، وهو أمر لا قيمة له في العلاقات الدولية ما لم يكن مصحوباً بحوافز أو أوراق للضغط، كما رأى أن مصر قد حرقت كل فرص التحرك في منطقة القرن الأفريقي سعياً وراء إرضاء الجانب الإثيوبي، وهو ما يعبر - من منظوره - عن سياسة ساذجة تقود إلى نتائج سلبية، لأن إثيوبيا تستغل مثل هذه الاجتماعات لإظهار أنها دولة متعاونة وأن مصر على علم بكافة التفاصيل، وهو ما يضيف على السد الشرعية المطلوبة في المحافل الإقليمية والدولية، ويمكن توظيفه لصالح السدود التالية^(٣).

1 (4) ضياء الدين القوصي، معادلة مراوغة : دوافع إثيوبيا لبناء السدود على نهر النيل، السياسة الدولية، العدد 191، يناير 2013 .

2 () رئيس وحدة دراسات السودان بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .

3 (1) أساء نصار، هاني رسلان : مصر حرقت فرص الضغط في ملف سد النهضة وتطبيب الخاطر لن يجدي، اليوم السابع، 9 نوفمبر 2015 .

المبحث الرابع

دور بعض القوى الدولية والإقليمية في مشكلة سد النهضة

لا جدال أن القوى الخارجية، لاسيما الكبرى منها تلعب دوراً فاعلاً ومؤثراً في تفاعلات النظم الإقليمية المختلفة، وذلك عبر التأثير علي طبيعة وأنماط التفاعلات الداخلية لتلك النظم، ويتجلى مثل هذا الدور في جوانب ثلاث : إما لعب دور منشأ للتفاعلات (صراعات أم تعاون)، أو دور مخفز للتفاعلات، أو لعب الدورين معاً⁽¹⁾.

ولعل المحلل للخريطة الجيوستراتيجية لمنطقة حوض النيل يتبين بوضوح وجود مجموعة من العوامل المؤثرة في بيئة الصراعات التي تواج بها هذه المنطقة، الجاذبة للتدخل الدولي عبر قوى عديدة⁽²⁾، حيث تتكالب القوى الدولية والإقليمية على منطقتي القرن الأفريقي والبحيرات العظمى : كالولايات المتحدة، وأوروبا، والصين، وتركيا، وإيران، والسعودية، والإمارات، وقطر وغيرها، وتعدد أهداف كل منها ما بين رغبة في السيطرة على الموارد الطبيعية، أو تعزيزاً لوجودها السياسي والاستراتيجي، أو تعظيماً لفرصها الاستثمارية خاصة في مجالي الزراعة والطاقة والتعدين، فضلاً عن ارتباط ذلك في كثير من الأحيان ارتباطاً وثيقاً بالأهداف الحيوية للسياسة الخارجية لتلك الدول⁽³⁾. ومع إضافة خريطة الوجود العسكري المباشر وغير المباشر في هذه المنطقة، كتأجير القواعد العسكرية والتجارية، يظهر جلياً حجم التحدي أمام السياسة المصرية، حيث توجد في جيوتي قاعدة عسكرية أمريكية وأخرى فرنسية، وقواعد تجارية يابانية وصينية، بالإضافة إلى السعودية، وفي إريتريا توجد قاعدة إماراتية وفي الصومال، فضلاً عن القاعدة التركية في الصومال والأخرى المزمع بناءها في جزيرة سواكن السودانية⁽⁴⁾.

1 (2) صفا شاكر إبراهيم محمد، مرجع سابق .

2 (3) د. جوزيف رامز أمين، المحددات الدولية والإقليمية لقضية مياه نهر النيل، آفاق أفريقية، المجلد العاشر، العدد 36، 2012، ص ص 11 - 18، ص 16 .

3 Claudia J. Carr، At Stake With River Basin Development In Eastern Africa () A Policy Crossroads. In: River Basin Development And Human Rights In Eastern Africa – A Policy Crossroads. University Of California. Berkeley Berkeley، CA، USA، . 2017، PP 1-21

4 (1) د. أيمن السيد عبد الوهاب، السياسة الخارجية المصرية .. بين الثوابت والممانعات الإقليمية والدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 27 مارس 2017 .
<http://acpss.ahram.org.eg/News/16265.aspx>

ونستعرض هنا لأهم القوي الاقليمية والدولية، وفقاً لدرجة انخراطها وتأثيرها على مشكلة سد النهضة، وذلك كالتالي :

1. إسرائيل :

إن الأطماع الإسرائيلية في مياه النيل قديمة وممتدة، حيث ترجع جذورها إلى تلك الفكرة التي تقدم بها «تيودور هيرتزل»، مؤسس الصهيونية عام 1903، إلى الحكومة البريطانية للحصول على جزء من مياه النيل وتحويلها إلى صحراء النقب عبر سيناء⁽¹⁾، وهو ما أكد عليه «ديفيد بن جوريون»⁽²⁾ بقوله : «إن اليهود يخوضون معركة المياه، وعلى نتيجة هذه المعركة يتوقف مصير إسرائيل، فإذا لم ننجح في هذه المعركة فإننا لن نبقى في فلسطين»⁽³⁾.

كما برز الطموح الإسرائيلي في مياه النيل كأحد نتائج معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية 1979، حيث تبلورت عدد من المطالب والمشروعات الإسرائيلية الرامية إلى سحب مياه النيل وتوصيلها للنقب، وكان الرفض المصري⁽⁴⁾

⁽⁵⁾ لذلك دافعاً لإسرائيل لممارسة عدة أشكال من الضغوط الدولية والدعائية، كاتهام مصر بتبديد جزء كبير من حصتها من المياه ما بين 8 - 10 مليار م³، وإبراز أن هناك موقفاً شاذاً يتمثل في تحكم وسيطرة دولة المصب وليس دولة المنبع⁽⁶⁾، ولقد زاد من أهمية عامل المياه في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي بروز حالة متصاعدة من الشح المائي تعاني منها إسرائيل منذ عام 2000، وهو ما دفعها إلى العمل نحو تطوير السياسة المصرية في دائرتها النيلية، بهدف الحصول على نصيب من تلك المياه، أو استخدام المياه كورقة ضغط ضد مصر والسودان⁽⁷⁾.

وتتعدد أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية في القارة الأفريقية، والتي يمكن حصرها في الآتي :

1 د. طارق فهمي، الوجود الإسرائيلي في دول حوض النيل وتداعياته على علاقات مصر المائية، 21 مارس 2013 .
https://www.facebook.com/notes/A9/386128178161671

2 أول رئيس لوزراء اسرائيل بعد 1948 .

3 ازدهار معتوق، الرؤية الصهيونية للسيطرة على المصادر المائية، الوحدة الإسلامية، السنة الثالثة عشر - العدد 147، مارس 2014 .

http://www.wahdaislamyia.org/issues/147/izmaatook.htm

4 استند الرفض المصري لتلك المشروعات الاسرائيلية إلى أسباب عملية تتعلق بتزايد الاحتياجات المصرية المستمرة من المياه، وكون مياه النيل هي لدول حوض النيل ولا يجوز توصيلها لأي بلد خارج الحوض، كما أن إسرائيل ليس لديها عجز في المياه، ونصيب الفرد بها من المياه يساوي، إن لم يكن يزيد، نصيب الفرد في مصر .
5 للمزيد أنظر : نائل عيسى جودة شقلىة، السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه منطقة القرن الأفريقي وأثرها على الأمن القومي العربي 1991 - 2011، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر فرع غزة، 2013 .

6 د. محمد سلمان طابع، الصراع الدولي على المياه: بيئة حوض النيل، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 2007، ص 372

1. كسر العزلة الدولية وكسب قواعد للتأييد والمساندة لاكتساب نوعاً من الشرعية السياسية دولياً .
 2. كسب تأييد الدول الأفريقية من أجل تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وهو ما سيجعلها وسيطاً مقبولاً لإيجاد حل سلمي للصراع .
 3. تحقيق أهداف عقيدية توراتية بتقديم إسرائيل على أنها دولة نموذج لـ «شعب الله المختار» .
 4. السعي لتحقيق متطلبات الأمن الإسرائيلي عبر تأمين كيان الدولة العبرية وضمان هجرة اليهود الأفارقة إليها، وتأمين موارد المياه والحيلولة دون أن يصبح البحر الأحمر بحيرة عربية خالصة.
 5. بناء قاعدة استراتيجية لتحقيق الهيمنة الإقليمية الإسرائيلية، عبر مبدأ « شد الأطراف»، بالتركيز على دول بعينها كالسنغال، وإثيوبيا، والكونغو الديمقراطية⁽¹⁾ .
 - ولتحقيق هذه الأهداف فإن إسرائيل تتبع استراتيجيتين مستمرتين ومتزامنتين، وهما :
 1. استراتيجية الدور المباشر، عبر المشروعات الإسرائيلية .
 2. استراتيجية الدور غير المباشر، عبر «محاصرة» السياسة المصرية وتطويقها إقليمياً وشد أطرافها سياسياً واستراتيجياً لإضعافها جيوبوليتيكياً⁽²⁾ .
 - حيث تعتبر إسرائيل تلك القارة مسرحاً استراتيجياً لإدارة صراعاتها مع الدول العربية وخاصة مصر، وهو ما عبر عنه «دان أفني»⁽³⁾، في ستينيات القرن الماضي، بأن الصراع في أفريقيا «معركة حياة أو موت بالنسبة لنا»⁽⁴⁾ . ومن ثم وظفت إسرائيل عدداً من الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية لتقوية علاقاتها بالدول الأفريقية وفي مقدمتها إثيوبيا، فقامت بإرسال المبعوثين والخبراء في كافة المجالات وخاصة المجال الأمني والعسكري⁽⁵⁾، فضلاً عن الأنشطة الاستخباراتية، كما وقعت معها على العديد من صفقات السلاح بشروط ميسرة، وقدمت لها الخدمات في مجال التدريب عبر
- ١ (2) د. حمدي عبد الرحمن، الاختراق الإسرائيلي لأفريقيا، مجلة السياسة الدولية، 13 ديسمبر 2015 .
<http://www.siyassa.org.eg/News/7590.aspx>
- 2 Ezzat Molouk Kenawy, Potential Economic Impacts Of Ethiopian Renaissance Dam On Egypt, International Journal Of Economics, Commerce And Research (IJECR), Vol. 3, Issue 3, Aug. 2013, PP 12-14 .
- 3 نائب مدير دائرة إفريقيا في وزارة الخارجية الإسرائيلية .
- 4 د. إبراهيم أحمد عرفات، البديل الإقليمي: دلالات التحرك الإسرائيلي في إفريقيا بعد اتفاق الأمن الغذائي، 2 أبريل 2013 .
- <http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/105/2537>
- 5 محمد عادل عثمان، العلاقات المائتة بين إسرائيل وإثيوبيا "الأهداف" والمياه في الفكر الاستراتيجي الصهيوني، المركز الديمقراطي العربي في قسم الدراسات السودانية وحوض وادي النيل، 27 نوفمبر 2016 .
<http://democraticac.de/?p=40456>

مجموعة من المدربين العسكريين، وهو ما كان له أثرًا واضحًا في تحقيق إثيوبيا لانتصارات على أرتيريا في المواجهات التي دارت بينهما⁽¹⁾، أيضا وقعت إسرائيل على اتفاق استراتيجي مع إثيوبيا 1998، يمنحها تسهيلات عسكرية واستخباراتية في الأراضي الإثيوبية، ثم جرى تأكيد ذلك عبر اتفاق استراتيجي آخر عام 1999⁽²⁾.

وعلى الجانب الاقتصادي، ساعدت إسرائيل إثيوبيا بعدد من المشروعات التنموية تجاوزت الـ 30 مشروعًا، وتقوم بإقامة أربعة سدود على النيل لتوليد الكهرباء وضبط حركة المياه، كما قدمت شركات استثمارية يمتلكها جنرالات سابقون بالموساد مساهمات في مشروعات زراعية وبناء سدود⁽³⁾، وهو ما دفع أحد كبار المحللين السياسيين المصريين إلى القول: «إن إسرائيل طرف مباشر فيما يحدث في أعالي النيل، وإن سد النهضة هو تأليف وإخراج وسيناريو إسرائيلي»⁽⁴⁾، وهو ما أثبتته العديد من الدراسات من قيام إسرائيل بلعب دور فعال في الصراع الذي شهدته منطقة البحيرات العظمى خلال عام 1994، سواء في روندا وبوروندي أو الكونغو، حيث كانت الأسلحة الإسرائيلية تصل إلى تلك الدول عبر قنوات رسمية وغير رسمية، فضلاً عن الاستشاريين العسكريين، فالكونغو وحدها بها أكثر من 150 مستشارًا عسكريًا إسرائيليًا، كما تشير التقديرات إلى أن قيمة الأسلحة المصدرة إلى الدول والمليشيات في هذه المنطقة بلغت أكثر من 600 مليون دولار خلال عام 2002. كما كشف العديد من الخبراء بأن إسرائيل، من خلال مكتبها الاستخباراتي في نيروبي وتعاونها في مختلف المجالات السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية، كانت المحرض الرئيس في توتر العلاقات المائية بين مصر وكينيا أواخر عام 2003، وقيام كينيا بالإعلان عن انسحابها من معاهدة 1929، وهو ما دفع وزيرة الري الأوغندية للقول: «بأنه يجب التفاوض بين دول الحوض لمراجعة القضايا الخلافية والتوصل إلى حل يرضي جميع الأطراف، وفي حالة عدم التوصل إلى اتفاق فإن بلادها سوف تتخذ نفس الموقف الذي اتخذته كينيا»⁽⁵⁾. ومؤخرًا جاءت جولة «بنيامين نتניהو» في يوليو 2016 لدول شرق أفريقيا، والتي تعد الأولى لرئيس وزراء إسرائيلي لأفريقيا منذ 30 عامًا، التقى خلالها برؤساء كل من: أوغندا وكينيا ورواندا وجنوب السودان وإثيوبيا وتنزانيا وزامبيا، وهو ما صب في ذات الاتجاه وأكد ذات التوجه⁽⁶⁾.

- 1 مختار شعيب، أنشطة اسرائيلية مريبة في منطقة الشرق الأفريقي، جريدة الأهرام، 21 سبتمبر 2013.
- 2 د. طارق فهمي، مرجع سابق.
- 3 أسامة الهتمي، مرجع سابق.
- 4 د. مصطفى الفقي المفكر السياسي والدبلوماسي، في: السعيد عاطف احمد خضر، مرجع سابق.
- 5 صفا شاكرا إبراهيم محمد، مرجع سابق.
- 6 خيرى عمر، إسرائيل والاختراق الواسع لأفريقيا، الخليج الجديد، 13 يوليو 2016.

ولقد توصل بالفعل أحد أبرز المتخصصين في هذا الشأن، إلى إثبات التحقق من فرضية مؤداها : أنه كلما زاد التغلغل الإسرائيلي اقتصادياً وسياسياً ومائياً في حوض النيل، زاد الصراع المائي الدولي في هذه المنطقة، وذلك عبر مجموعة من الأدلة والأسانيد والمقابلات⁽¹⁾، كما أجمع الباحثون في ذات الشأن علي أن مثل هذا الدور الذي تلعبه إسرائيل في القارة الأفريقية وخاصة داخل دول حوض النيل، جاء كنتيجة طبيعية لذلك الفراغ الذي حدث عقب تراجع الدور المصري في تلك المنطقة⁽²⁾.

2. الولايات المتحدة الأمريكية :

ارتبطت أهداف السياسة الأمريكية في القارة الأفريقية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بتحقيق مجموعة من المصالح السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، إلا أن الأهداف الاقتصادية كانت في المقدمة خاصة بعد تزايد الاكتشافات النفطية بها، فضلاً عن هدف فتح أسواق جديدة لتصريف منتجاتها الصناعية في دول القارة، التي تضم أكثر من 850 مليون نسمة⁽³⁾.

ويأتي الاهتمام الأمريكي بمنطقة حوض النيل تحديداً نظراً لكونها أحد أبرز المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية من المنظور الأمريكي، ومن ثم تتمثل الأهداف الأمريكية في هذه المنطقة في الآتي :

1. أهداف اقتصادية: كفتح أسواق جديدة في القارة التي تمتاز بوجود فرص هائلة للاستثمار والتجارة .

2. أهداف سياسية: كالحد من النفوذ الأوروبي في القارة، والحفاظ علي مصالحها الاستراتيجية وتوظيف عددًا من دول هذه المنطقة لاستخدامها كأداة ضغط على مصر، ودعم إسرائيل وضمان استمرارها في القيام بدورها في السيطرة علي المنطقة، وإعاقة أية اتجاهات راديكالية قد تحدث تغييراً يؤثر على المصالح الأمريكية .

3. أهداف عسكرية: كتحسين قدرة القارة على التعامل مع المشكلات الأمنية كالإرهاب والنزاعات المسلحة، والتي تؤثر علي الأمن العالمي والأمن الأمريكي بصفة خاصة⁽⁴⁾.

ويرى الكثير من الباحثين أن الولايات المتحدة تلعب دورين أساسيين في منطقة حوض النيل : الأول - دور عام تسعى من خلاله إلى محاصرة السياسة المصرية والسودانية في محيطها الإقليمي، بما يخدم النفوذ الأمريكي سياسياً واستراتيجياً في ذلك الإقليم، والتمهيد لدور إسرائيلي مؤثر وفاعل عبر إعادة رسم خريطة التوازنات الإقليمية بهذه المنطقة .

1 د. محمد سلمان طابع، الصراع الدولي على المياه: بيئة حوض النيل، مرجع سابق، ص 372 .

2 السفير / محمد عباس المشرف على قطاع التعاون العربي الإفريقي، في : محمد رجب، مرجع سابق .

3 التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2006-2007، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، 2007، ص 78.

4 د. عادل عامر، مرجع سابق .

والثاني - العمل على إعادة رسم الخريطة الجيوبوليتيكية للسودان، لخلق سودان جديد موال للولايات المتحدة⁽¹⁾، ولا جدال في أن ممارسة مثل هذا الدور يؤثر بدرجة كبيرة على الصراع المائي وعلى عملية تشكيل التحالفات الإقليمية في القرن الأفريقي، التي تعكس طبيعة التنافس الدولي، فمثلاً: محور (أوغندا، إثيوبيا، كينيا، جيبوتي) يحظى بدعم أمريكي كبير لاحتواء السودان ومشروعها الإسلامي، وعزل إريتريا من ناحية أخرى⁽²⁾.

ولقد تصاعدت التحركات الأمريكية خلال المرحلة الراهنة، والتي جاءت على محورين :
الأول - تقويض التواجد المصري في المحافل الإقليمية وإضعاف تأثيرها وخاصة في الاتحاد الإفريقي، والثاني - عقاب القاهرة عبر عدد من الإجراءات، كدعم أديس أبابا سياسياً واقتصادياً وزيادة قدرات الجيش الإثيوبي، ودعم مكانتها في المنطقة باعتبارها الوكيل الغربي المعتمد لمحاربة الإرهاب في القرن الإفريقي، وإكمال منظومة الخصم من مصر وتحجيم خياراتها في التعاملات مع تحديات هذه المنطقة وفي مقدمتها أزمة علاقاتها مع إثيوبيا حول سد النهضة⁽³⁾، والذي تقوم الولايات المتحدة بالمشاركة مع الأطراف الأخرى في تمويله⁽⁴⁾.

ومن ثم، بات التأثير المتنامي والمتصاعد للولايات المتحدة علي دول منطقة حوض النيل، سواء من خلال العلاقات الثنائية أو من خلال مبادرات إنشاء التحالفات والكتل معلوم الهدف والاتجاه، لإضعاف التعاون بين مصر وهذه الدول⁽⁵⁾، حيث لوحظ أن السلوك الإثيوبي، خاصة بعد زيارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما لأديس أبابا في يوليو 2015، أصبح أكثر تشدداً مع مصر ويعبر عن واقع تغير ميزان القوى لصالح إثيوبيا، كما أثبت الباحثون وجود علاقة ارتباطية فيما بين تزايد الدور الأمريكي في منطقة الحوض وبين الصراع المائي الدولي في هذه المنطقة بصورة قوية وواضحة⁽⁶⁾.

3. الصين وإيطاليا :

تنامي الطموح والنفوذ الصيني في منطقة شرق القارة الأفريقية منذ مطلع القرن الحالي، وتجلي في عدد من مجالات البنية التحتية والمشروعات المائية، حيث استهدفت الصين من خلال تواجدها في هذه المنطقة خلق بوابة لها إلى القارة، تكون بمثابة ساحة أخرى للتنافس مع الولايات المتحدة خارج منطقة

1 صفا شاكور إبراهيم محمد، مرجع سابق .

2 د. حمدي عبد الرحمن حسن، التنافس الدولي في القرن الأفريقي، ملف السياسة الدولية، المحيط الهندي .. هلال

جديد من الأزمات، القاهرة، مؤسسة، الأهرام، العدد 177، يوليو 2009، ص ص 172 - 179 .

3 السفير/ إبراهيم يسري، النيل ومصر وسد النهضة وحروب القرن الإفريقي، ط 1، المكتبة الأكاديمية بالقاهرة، 2014، ص 150.

4 . Federica Ibrahim، Op. Cit

5 . Ezzat Molouk Kenawy، Op. Cit.، P 14

6 د. محمد سلمان طايح، الصراع الدولي على المياه : بيئة حوض النيل، مرجع سابق، ص 426 .

جنوب شرق آسيا، فضلاً عن هدف خلق المزيد من الأسواق لمنتجاتها رخيصة الثمن، ومن هنا جاءت مساهمتها في تمويل سد النهضة⁽¹⁾، حيث تعد الصين شريكاً أساسياً في بنائه منذ أبريل 2013، حين وقعت شركة المعدات والتكنولوجيا المحدودة الصينية اتفاقية مع شركة الطاقة الكهربائية الإثيوبية، لإقراض أديس أبابا ما يعادل مليار دولار؛ من أجل بناء مشروع خط نقل الطاقة الكهربائية للسد، كما قام بنك الصين الصناعي من قبل في مايو 2010 بإقراض إثيوبيا 500 مليون دولار؛ من أجل إعداد الدراسات الخاصة بالسد، لتصبح بذلك الصين أكبر دولة مشاركة في بناء هذا السد⁽²⁾.

أما إيطاليا فتشارك في تمويل بناء السد⁽³⁾، عبر شركة إيطالية عريقة في بناء السدود وهي شركة «ساليني إمبراليو»، والتي أعلنت عبر موقعها الرسمي أن تكلفة المشروع 3.3 مليار يورو، وبدأ التنفيذ من ديسمبر 2010 ليتتهي في مدة زمنية قدرها 78 شهراً⁽⁴⁾. ويلاحظ في هذا الصدد، أن سد النهضة لم يكن السد الأول الذي تم بنائه بمساعدة الصين وإيطاليا، حيث ساعدت الدولتان إثيوبيا في إنشاء كل من: (سد كوكا عام 1960، وسد فينشا عام 1973، وسد جيبي 1 عام 1997، وسد جيبي 2 عام 2010، وسد جيبي 3 عام 2006، وسد تاكيزي عام 2009)⁽⁵⁾.

4. منظمات التمويل الدولية :

كان لمنظمات المعونة الدولية ومصارف التنمية المتعددة الأطراف والوكالات الرئيسية دوراً بارزاً في المساهمة في تمويل العديد من مشروعات السدود في القارة الأفريقية، حيث أعلن البنك الدولي للإنشاء والتعمير عام 2013 عن عزمه زيادة التركيز على دعم مشروعات السدود الكبيرة في البلدان النامية، بعد استيفاء الضمانات البيئية⁽⁶⁾.

وبالفعل قدم البنك الدولي إلى جانب كل من: مصرف الاستثمار الأوروبي، والمصرف الصيني للاستيراد والتصدير، ومصرف التنمية الأفريقي تمويلاً للكثير من السدود الأخرى. ورغم

1 وحدة البحوث بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، الوجود الصيني في دول حوض النيل، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد 61، أكتوبر 2013.

2 عبدالرحمن عباس، بالأسماء .. ممولو مشروع سد النهضة الإثيوبي .. الصين وإيطاليا أول الدول الداعمة. والمشروعات الزراعية طريق تركيا وقطر للمساندة .. السفير إدريس يكشف دور البنك الدولي والعمودي أول سعودي يساند بناء السد، فيتو، 20 ديسمبر 2015.

<http://www.vetogate.com/1960382>

3 Federica Ibrahim، Op. Cit.

4 عبدالرحمن عباس، مرجع سابق.

5 محمد إبراهيم، إيطاليا والصين أكبر الداعمين لإثيوبيا في بناء السدود، دوت أخبار، 30 يناير 2015.

[/http://www.dotmsr.com/details/194122](http://www.dotmsr.com/details/194122)

6 Claudia J. Carr، Op. Cit.، PP 1 – 21.

المخاوف حول الأثر البيئي والسياسي لسد النهضة، إلا أن ذلك لم يثبط تلك المؤسسات عن منح الاقراض والمشاركة في التمويل، باستثناء صندوق النقد الدولي الذي كان أكثر موضوعية من غيره، حين اقترح أن تسير إثيوبيا في بناء السد وفقاً لبرنامج زمني بطيء، مبرراً ذلك بأن المشروع سوف يستهلك 10% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة، وهو ما سيؤثر على مشروعات البنية التحتية الأخرى الضرورية⁽¹⁾.

ورغم نفى البنك الدولي أكثر من مرة دعمه لهذا السد، إلا أن السفير محمد إدريس سفير مصر في إثيوبيا أكد عام 2013، أن البنك الدولي هو الممول الرئيس للسد⁽²⁾. ورغم مساهمة البنك الواضحة في الكثير من عمليات التنمية في دول الحوض، إلا أن البنك الدولي وبسبب هيمنة القوى الكبرى على سياساته، قد وضع عدداً من المفاهيم الجديدة حول المياه مثل: الخصخصة وسياسات تسعير المياه، وتبادل المياه، وأسواق المياه، وهي مفاهيم تؤدي إلى تحفيز الصراع على المياه بين دول الحوض وتعرقل أية أطر للتعاون فيما بينهم⁽³⁾.

5. قطر وتركيا :

أكد «جمادا سوتي» المتحدث باسم جبهة تحرير «الأورومو» الإثيوبية، أن قطر وتركيا يدعمان بناء سد النهضة من خلال مشروع استثماري وزراعي ضخم، تموله الدوحة وأنقرة لزراعة مليون ومائتي ألف فدان في منطقة السد، وأضاف أن الدولتين قد سددتا الدفعة الأولى من هذا المشروع، وهو ما أسهم في زيادة وتيرة العمل لإنشاء السد، فضلاً عن عدد من المشروعات الأخرى كتطوير السكك الحديدية الإثيوبية. وعلى جانب آخر، أكد أيضاً د. «هانى رسلان»، أن كل من قطر وتركيا قد عرضتا تمويل السد بـ 5 مليارات دولار، بالإضافة إلى الاتفاق مع إثيوبيا على عدد من الصفقات العسكرية، تشمل مضادات للصواريخ لحماية السد⁽⁴⁾.

6. بعض دول الخليج العربي :

تقوم بالفعل بعض دول الخليج العربي بتمويل مشروع السد⁽⁵⁾، ومن هذه الدول : السعودية والإمارات والكويت، والتي طرحت رؤوس أموال ضخمة للاستثمار الزراعي في الأراضي المحيطة بالسد، وفي ذات الاطار جاء إعلان رجل الأعمال السعودي محمد العامودي عن تمويله لمشروع السد، وتبرعه بما يعادل 88 مليون دولار لصالح بنائه، فضلاً عن أن شركاته تعد الأكبر من بين استثمارات

1 . Andrew Carlson، Op. Cit .

2 عبد الرحمن عباس، مرجع سابق .

3 . Ezzat Molouk Kenawy، Op. Cit.، PP 14-15 .

4 عبد الرحمن عباس، مرجع سابق .

5 . Federica Ibrahim، Op. Cit .

القطاع الخاص في إثيوبيا، بعد بناء مصنعين لإنتاج الإسمنت وإقامة عددًا من المشروعات في مجال التعدين والتنقيب عن الذهب وزراعات وإنتاج البن والأرز⁽¹⁾. ولعل ذلك يشكل وبصورة حقيقية تحديًا كبيرًا أمام السياسة المصرية، نظرًا لقوة ومتانة التحالف المصري مع هذه الدول وتحديدًا منذ 3 يوليو 2013، والذي يركز حاليًا على قاعدتي التحالف العربي في عاصفة الحزم باليمن، والتحالف الإسلامي ضد الإرهاب⁽²⁾.

وبصورة إجمالية، فإنه من غير المرجح أن تسمح كل تلك الأطراف - سواء الدولية أو الإقليمية - بالتراجع عن هذا المشروع، بعد هذا الحجم الضخم من الأموال التي أنفقت عليه، ومن ثم ستعمل هذه القوى صوب الدفع باتجاه عرقلة أية فرصة حقيقية للتسوية لتلك الأزمة، ومن هنا يرى الباحث متفقدًا في ذلك مع كثير من الباحثين، أن مطالبات إثيوبيا بإعادة تقسيم مياه النيل وعدم الاعتراف بالاتفاقيات التاريخية، كان مدفوعًا بقوة من قبل هذه القوى الخارجية وغيرها، وهو ما يفسر طبيعة وحدة التصرفات الإثيوبية منذ تسعينات القرن الماضي.

1 عبد الرحمن عباس، مرجع سابق .
2 محمد محسن أبو النور، مرجع سابق .

المبحث الخامس

الحلول والبدائل لمشكلة سد النهضة

قدم عدد من الباحثين الكثير من الحلول والمقترحات لمشكلة سد النهضة، وذلك بغية تجنب أضراره، ولقد تراوحت هذه الحلول ما بين الشدة لدرجة المطالبة بوقف البناء نهائياً حتى لو استلزم الأمر تدخلاً عسكرياً، في حيت تعامل البعض الآخر مع الأزمة كأمر واقع، فطرح الرؤى المختلفة لمحاولة تقليل الأضرار قدر الإمكان⁽¹⁾. وأين كان التوجه فإنه من الثابت أن أدوات وآليات تعامل مصر مع هذه المشكلة سوف تؤثر على كافة علاقاتها على مستوى الدائرة الإفريقية، فضلاً عن المجالين الإقليمي والدولي، ولعل أبرز الخيارات وبدائل الحركة أمام صانع القرار المصري تتمثل في الآتي:

أولاً. الخيار السياسي:

ويتضمن هذا الخيار عدداً من الجوانب، أبرزها:

1. مواصلة التفاوض، ويراه البعض الخيار الأكثر ترجيحاً نظراً لأن العلاقات بين مصر وإثيوبيا لم تصل بعد إلى حد الصراع الكامل، فرغم توقف المفاوضات خلال الفترة السابقة إلا أن باب الحوار والتفاوض لم يغلق، ولعل تشكيل اللجنة الثلاثية لتقييم آثار السد يمثل دعماً لمسار التفاوض يمكن البناء عليه للتوفيق فيما بين أهداف كلا الطرفين، شريطة استخدام واستثمار الأساس العلمي السليم في هذه المفاوضات⁽²⁾، والتي تعد الوسيلة الناجعة من منظور دبلوماسيون سابقون، لكونها الطريق الأمثل الذي يتوقع أن يتفهمه الجانب الإثيوبي، ويتم التوصل من خلاله إلى حل قبل الحديث عن أي سيناريو آخر⁽³⁾.

2. طرح مبادرة يقودها السيد رئيس الجمهورية، يدعو خلالها كلا من رئيس الوزراء الإثيوبي والرئيس السوداني إلى قمة ثلاثية بغرض وضع حد للخلافات، وإعطاء دفعة للمفاوضات على المسار الفني، وتكليف الخبراء الدوليين وأعضاء اللجنة الثلاثية باستكمال الدراسات الخاصة بالسد، ثم عرض النتائج على وزراء الخارجية والري في الدول الثلاث للتوافق حولها وصولاً إلى حل نهائي للمشكلة⁽⁴⁾.

1 جمال سعد حاتم، سد النهضة بين التخاذل والتأمر، التوحيد، العدد 500، 2013، ص 8، 9.

2 Federica Ibrahim، Op. Cit ().

3 (2) السفارة/ منى عمر، مساعد وزير الخارجية الأسبق للشؤون الأفريقية، في: دي برس المصري، سيناريوهات مصرية لمواجهة أزمة سد النهضة الأثيوبي.

http://www.dp-news.com/dpmasri/detail.aspx?id=5812

4 (3) عماد حمدي، مرجع سابق.

3. استخدام وسائل الترغيب والترهيب، مع تسخير كافة امكانات الدولة المصرية وأدوات قوتها، بما في ذلك أدوات الضغط الدبلوماسي والاستخباراتي، لدعم قوتها التفاوضية في ادارة هذا الملف، وذلك مع عدم إغفال القناعة بأن المصالح الوطنية في هذا الشأن، والتي تتحقق عبر التعاون تتجاوز بمراحل ما يمكن التوصل إليه عبر أي وسيلة أخرى⁽¹⁾.

4. تبني استراتيجية هادفة إلى بناء عدد من التحالفات الدولية لتقوية الموقف المصري، وتشكيل لوبي مصري للضغط على إثيوبيا لحملها على مواصلة التفاوض، بما يخدم مصالح الطرفين دون إضرار لأي منهما، مع تحرك دبلوماسي فاعل علي مسارات متوازية لإثبات الأضرار المدمرة للسد علي كافة أوجه الحياة في مصر، بيئيًا وزراعيًا وأمنيًا واقتصاديًا، مع الاستعانة بآراء الجمعيات المدافعة عن البيئة، وعن السلام وحقوق الإنسان، والتدليل بتقارير منظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو) لخلق رأي عام عالمي داعم للموقف المصري⁽²⁾.

5. تفعيل الاهتمام بالعلاقة مع السودان واعطاءها أولوية أكبر وأوضح في السياسة الخارجية المصرية خلال الفترة القادمة، وذلك كإجراء مضاد لما نجحت فيه إثيوبيا من استمالة الموقف السوداني ودعمه لها، وهو ما بدا واضحًا من سعي السودان إلى استغلال حصته المائية التي لم يكن يستغلها كاملة من قبل، فضلًا عن تعالي الأصوات السودانية المطالبة بزيادة حصتهم من المياه وإعادة التفكير في اتفاقية عام 1959، فبات جليًا أن موقف السودان أصبح أكثر قربًا من إثيوبيا وبعيدًا عن مصر، حيث تري أن بناء السد سيكون في مصلحتها، لأنه يحد من تراكم الطمي ويحسن من قدرتها علي التحكم في الفيضانات، إلي جانب شراءها للكهرباء المتولدة عنه لتغطية احتياجاتها من الطاقة⁽³⁾.

6. الضغط على الدول المانحة لإثيوبيا ولاسيما الصين وإيطاليا، لوقف التمويل لاستكمال السد، فالصين لها علاقات تجارية مع مصر تقدر بـ 7 مليارات دولار سنويًا واستثمارات بقيمة 500 مليون دولار، كما توجد أكثر من 1000 شركة صينية تعمل داخل مصر، أيضًا فإن إيطاليا لها علاقات تجارية مع مصر تقدر بنحو 5.7 مليار دولار سنويًا، ولعل الضغط على هاتين الدولتين يمكن أن يتم من خلال تقديم المزيد من التسهيلات والمزايا لحملها على وقف مثل هذا التمويل.

7. الضغط على إسرائيل لوقف دعمها لمشروع السد، وهو ما يمكن أن يتحقق عبر أكثر من ورقة : كالمصالحة الفلسطينية، ومراجعة التعاون في مجال الغاز الطبيعي، أو التلويح بإمكانية

1 () 73 PP، Op. Cit.، Dalia Abdelhady (et. al)، 82.

2 (5) د. أيمن شبانة، نائب مدير مركز الدراسات السودانية بجامعة القاهرة، في : السعيد عاطف أحمد خضر، مرجع سابق.

3 (1) د. راوية توفيق، مرجع سابق.

مراجعة معاهدة السلام وغيرها من الأدوات، كما ذهب البعض بعيداً بطرح فكرة التفاوض مع إسرائيل - بحسبانها أحد المفاتيح القوية لدول الحوض وإثيوبيا تحديداً - للسماح بوصول المياه لإسرائيل مقابل الحفاظ على الحقوق التاريخية لمصر في مياه النيل^(١).

8. السعي لاستخلاص مواقف خليجية حقيقية داعمة لمصر، بل واستغلال النفوذ المالي الخليجي لحث إثيوبيا على الاعتراف بحصة مصر المائية، بما يعد أحد العوامل الهامة الداعمة للمفاوض المصري^(٢).

9. التحرك الفاعل تجاه دول القرن الأفريقي والسعي لتحقيق توازن قوى معها، بما يخدم المصالح والنفوذ المصري هناك، وتقوية العلاقات وخاصة مع إريتريا وجيبوتي والصومال، وهو ما يشكل ضغطاً نفسياً وسياسياً على إثيوبيا .

10. التواصل القوي والفاعل مع مؤسسات التمويل الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين وبنك التنمية الأفريقي وكافة المؤسسات المالية الدولية الأخرى، وذلك لتقديم صورة تفصيلية عن الوضع المائي لمصر، وذلك لإقناعها بإيقاف تمويل السد^(٣).

11. استخدام كافة أدوات القوة الناعمة لمصر في التعامل مع دول المنبع، مع سرعة التحرك المصري في اطار من تكامل مسارات الحركة، كي تشكل فيما بينها أدوات ضاغطة فعلية وفرصاً للتعاون، من أجل الوصول إلى اتفاق نهائي لحل المشكلة^(٤).

ثانياً. الخيار القانوني:

ويشتمل هذا الخيار على الآتي :

1. اللجوء إلى أدوات القانون الدولي المتعارف عليها لحل النزاعات الدولية، كالمساعي الحميدة، والوساطة، والتوفيق، والتحكيم أو تقصى الحقائق. ورغم أن هذه الأدوات تستلزم موافقة الطرفين، ولما كان متوقعاً رفض إثيوبيا لأي منها مع عدم وجود اتفاق أو معاهدة تنص علي ذلك، فإن سعي مصر الجاد لاستخدام هذه الأدوات يظهرها أمام العالم كدولة ساعية للسلام وحريصة عليه، وهو ما يفضح النوايا الإثيوبية ويضع المفاوض الإثيوبي تحت ضغط وحرَج كبير، وفي هذا الشأن يمكن أن تقوم كل من السعودية والإمارات بالوساطة لما لهما من نفوذ قوي علي إثيوبيا نظراً لوجود استثمارات لهما بمليارات الدولارات علي الأراضي الإثيوبية^(٥).

1 (2) د. مصطفى الفقي المفكر السياسي والدبلوماسي، في : السعيد عاطف احمد خضر، مرجع سابق .

2 (3) محمد محسن أبو النور، مرجع سابق .

3 (4) عماد حمدي، مرجع سابق .

4 (1) د. عادل عامر، مرجع سابق .

5 (2) محمد شوقي عبدالعال، الخيارات القانونية والسياسية للتعامل مع أزمة سد النهضة، آفاق سياسية، العدد 5،

2. رفع قضية مستقلة أمام المحكمة الدولية - وليس تحكيم - تطلب فيها مصر إدانة بناء السد لمخالفة ذلك لقانون الأمم المتحدة لمياه الأنهار لعام 1997، والذي يحتم أن تكون سدود دول المنابع صغيرة ولا تعوق وصول المياه إلى دول المصب، وسد النهضة يصنف بكونه أكبر سدود أفريقيا على الإطلاق، فضلاً عن أن القانون الدولي يحتم مبدأ الإخطار المسبق، ويحتم على أي دولة منبع عمل جميع الدراسات اللازمة وخاصة البيئية والاقتصادية والاجتماعية والتدفقات المائية وتسليمها إلى دولة المصب، مع إمهالها ستة أشهر قابلة للتمديد لستة أخرى للموافقة على البناء، وفي حالة الرفض يتم اللجوء للأمم المتحدة للتحكيم والفصل في الأمر، وهو ما لم تفعله أو تلتزم به إثيوبيا، حيث أقامت السد بإرادة منفردة ودون دراسة أو إخطار مصر أو إمهالها المدة القانونية، وهو ما أدانته اللجنة الدولية التي سلمت تقريرها في 31 مايو 2013، حيث قالت: "إنه سد بلا دراسات، وأن إثيوبيا وعدت بإقامة الدراسات لاحقاً، بما يتناقض ومبادئ القانون الدولي"⁽¹⁾. وفي هذا الصدد أيضاً يمكن لمصر الاعتداد بالمادة 7 من "اتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية"، التي تفرض على الدول واجب اتخاذ تدابير لمنع التسبب في أضرار كبيرة للدول الأخرى التي تتقاسم مجرى مائي دولي، بالإضافة إلى نصوص معاهدة 1902 التي تحظر على إثيوبيا فعل ذلك⁽²⁾.

3. محاولة استخلاص مواقف إثيوبية للذهاب إلى محكمة العدل الدولية، حال عدم التوصل إلى اتفاق نهائي لحل الخلاف، خاصة حول المسائل الثلاث الرئيسية المتعلقة بعدد الفتحات التي تتخلل السد في حالات الطوارئ، وآلية ملء الخزان وسعته، ولعل إقناع الإثيوبيين بذلك سوف يعطي انطباعاً بالجدية وعدالة القضية ونزاهة المواقف، فضلاً عن إمكانية طلب الفتوى بأحقية مصر في حصتها التاريخية من مياه النيل، من أي من المؤسسات الدولية المعترف بها، كجامعة الدول العربية أو الاتحاد الإفريقي أو منظمة «الفاو»⁽³⁾.

4. اللجوء إلى مجلس السلم والأمن الأفريقي للبحث عن تسوية أفريقية للمشكلة، لكونها تهدد الأمن والسلم الإقليمي في منطقة حوض النيل، وتسهم في إشعال الصراعات على المياه، إذا ما لجأت باقي دول المنابع لتقليد إثيوبيا في بناء سدود مشابهة⁽⁴⁾.

5. اللجوء إلى مجلس الأمن الدولي للاعتراض على إقامة السد، وأن تطلب مصر من المجلس

مايو 2014، ص ص 94 - 102.

١ (3) د. عادل عامر، مرجع سابق.

2 () 36 P، Op. Cit.، Daniel Abebe.

3 (2) محمد محسن أبو النور، مرجع سابق.

4 (3) عماد حمدي، مرجع سابق.

بحث النزاع تحت الفصل السابع من الميثاق، الذي يختص بمجالات تهديد السلم والأمن الدولي أو الاخلال به أو وقوع عمل من أعمال العدوان، والقرارات التي تصدر من المجلس عندئذ تكون قرارات ملزمة لجميع الأطراف، كما يمكن للمجلس أيضا تشكيل لجنة تقصي حقائق لبحث المشكلة علي أرض الواقع، يمكن أن تحل القضية أو توصي بعرضها علي محكمة العدل الدولية حال قبول إثيوبيا التحكيم، ووقتئذ سيكون الأمر في صالح مصر لما تمتلكه من حجج وأسانيد قانونية قوية⁽¹⁾.

ثالثاً. الخيار العسكري :

روج العديد من الخبراء في مجالات المياه والشئون الأفريقية والعسكرية خلال الفترة الماضية للخيار العسكري، رغم الصعوبة البالغة لهذا الخيار وكون ضرره يتجاوز كثيراً نفعه، وذلك انطلاقاً من أن هذا الخيار كان مطروحاً وبصورة واضحة علي مدار الحقب والمراحل السابقة، حيث كان يتم التلويح به في حالات الضرورة القصوى، وفي إطار رد الفعل علي مواقف معادية من جانب بعض دول الحوض، ولعل أشهر هذه الحالات كان عام 1979 عقب قيام "منجستو هيلامريام" باستجلاب الخبراء السوفييت لدراسة امكان بناء السدود علي منابع النيل⁽²⁾، فأعلن الرئيس الراحل أنور السادات : «أن الأمر الوحيد الذي يمكن أن يأخذ مصر للحرب مرة أخرى هو المياه»، وصرح بأن مصر ستستخدم القوة العسكرية وتدخل الحرب وتهدم أي سد تقيمه إثيوبيا علي منابع النهر⁽³⁾، وهو ما أكد عليه وزير خارجيته وقتئذ «بطرس غالي» بقوله : «الحرب القادمة في منطقتنا ستكون فوق مياه النيل». وفيما بعد ومع توليه السلطة عام 1981 شدد الرئيس الأسبق حسني مبارك في بيان له : "أنه إذا انخفضت مياه مصر، فإن ردنا سيكون أبعد من أي شيء يمكن تخيله"، كما أن عددًا من التسيريات الدبلوماسية أفادت وقتئذ أن مبارك طلب إقامة قاعدة عسكرية جنوب الخرطوم لتمكين القوات المصرية من ضرب الأهداف المائية الإثيوبية علي النيل الأزرق⁽⁴⁾. وفي ذات الاتجاه أعلن الرئيس الأسبق محمد مرسي عام 2013 وبشكل علني : "أن جميع الخيارات مطروحة علي الطاولة إذا استمر بناء السد، بما في ذلك العمل العسكري"⁽⁵⁾.

1 (4) د. أيمن شبانة، نائب مدير مركز الدراسات السودانية بجامعة القاهرة، في : السعيد عاطف أحمد خضر، مرجع سابق .

2 (1) عمرو أبو الفضل، حزمة شاملة : خيارات مصر أمام السد الإثيوبي، مجلة السياسة الدولية، العدد 193، يوليو 2013، ص 114 .

3 () Daniel Abebe, Op. Cit., P 42 .

4 () Jenny R. Kehl, Op. Cit., PP 39-66 .

5 () Sierra Hicks, Op. Cit 0 .

ومن ثم يبدو جلياً أن هذا الخيار ظل دوماً مطروحاً من قبل الرؤساء المتعاقبين، إلا أن المشكلة حول تنفيذ هذا الخيار تمثلت في بعد المسافة بين مصر وإثيوبيا ؛ بما يحول دون تنفيذ أية ضربة جوية أو إنزال قوات خاصة إلى موقع السد، وهو ما عبر عنه وزير الدفاع الإثيوبي عبر تصريحات نقلتها عنه صحيفة «واشنطن بوست» بالقول : «إن كل ما نتحدث به مصر عن إمكانية شن هجوم عسكري علينا هراء، فنحن والجميع يعلمون أنهم لا يمتلكون طائرات يمكنها أن توجه ضربات مباشرة إلينا»، وهو ما وصفته الصحيفة بأنه يعد سبباً جوهرياً لتعنت إثيوبيا في أية محادثات ؛ لاعتقادها أنها في موقف أقوى، وهو الأمر الذي تعاملت معه مصر في عهد الرئيس السيسي بدرجة عالية من الجدية، فأبرمت صفقات طائرات الرفال وحاملات الطائرات «ميسترال» مع فرنسا - رغم انتقاد البعض ذلك لغلو الثمن - نظراً للحاجة الماسة لتلك الأسلحة حال اتجاه مصر صوب هذا الخيار، ونظراً لأن جميع الطائرات المصرية أقصى مدى لها 2400 كم، لكن «الرافال» يصل مداها إلى أكثر من 3700 كم، ولما كانت المسافة ما بين أقرب نقطة في مصر وبين إثيوبيا عبر البحر الأحمر تبلغ 1560 كم، فإن طائرات «الرافال» تستطيع الذهاب لقصف أهدافاً في إثيوبيا والعودة، ونفس الأمر ينطبق على الـ «ميسترال»، التي يمكن أن تسير في المياه الدولية للبحر الأحمر، وتقوم بعمليات إنزال قرب الأراضي الإثيوبية، وتعود دون أن تسبب حرجاً لأي دول صديقة أو جارة لا ترغب في إحداث عداء صريح ومباشر مع إثيوبيا⁽¹⁾.

ويرجح الكثير من المحللين أن يكون العمل العسكري هو الحل الأخير لتلك المشكلة، لأنه إذا كان الخيار بين الموت عطشاً أو الموت حرباً، فإن الاختيار لن يكون صعباً وقتئذ⁽²⁾، فإذا ما وصلت حالة التهديد إلى المستوى المصري، أي التهديد الشديد والمباشر للوجود والبقاء، واصررت إثيوبيا مدفوعة بمزيدات داخلية أو مؤامرات خارجية على الإضرار الكامل بحقوق مصر الثابتة، فإن الأمر حينئذ سيشكل حالة من حالات الدفاع المشروع عن النفس، التي يقرها القانون الدولي عند الاقتضاء⁽³⁾. ولعل تنفيذ ذلك الخيار يرجح أن يكون من خلال خطة متكاملة، عن طريق قيادة موحدة للأمن القومي المائي، تكون لها صلاحيات تشكيل وحدات نوعية للتعامل بفاعلية مع السد حال صدور القرار بذلك، سواء بصورة جزئية أم شاملة⁽⁴⁾. إلا أنه من الناحية العملية والواقعية، فإن أي عمل

١ ⁽⁵⁾ السفير/ إبراهيم يسري، مؤشرات آفاق الحل العسكري مع إثيوبيا: 4 سيناريوهات لحل أزمة السد وطائرات رافال الفرنسية قد تغير المعادلات، مرجع سابق .

٢ ⁽¹⁾ اللواء متقاعد / طلعت مسلم الخبير العسكري والاستراتيجي، في : دي برس المصري، مرجع سابق .

٣ ⁽²⁾ عمرو أبو الفضل، مرجع سابق، ص 114 .

٤ ⁽³⁾ محمد محسن أبو النور، مرجع سابق .

عسكري مباشر تجاه سد النهضة قد يؤدي إلى فيضانات وإغراق للأراضي، سيكون لها عواقب وخيمة علي الدول الثلاث إثيوبيا ومصر والسودان، ويكاد يكون من الصعب التنبؤ أو تقدير حجم الخراب المتوقع من جراء ذلك، فضلاً عن عدد من النتائج غير المحسوبة التي تضر بالعلاقات المصرية الإثيوبية خاصة، والعلاقات المصرية الأفريقية بوجه عام، وهو ما يجب أن يكون دوماً في حسابان صانع القرار المصري^(١).

رابعاً. الحلول الفنية:

وتمثل في الآتي:

1. القيام بعدد من الإصلاحات والمشروعات التي تزيد من الموارد المائية، وإقامة هيئة خاصة للإشراف والرقابة والتنسيق في مجالات استخدامات مياه النيل، بما يحقق المنفعة المتبادلة وعدم الإضرار لأي طرف، وذلك بالتشاور مع دول الحوض وفقاً لنصوص قواعد هلسنكي وقواعد القانون الدولي^(٢).

2. إقامة مشروعات وبنية تحتية أكثر كفاءة في مجال توزيع المياه، وتطوير مصادر مياه بديلة مثل تحلية المياه ومعالجة مياه الصرف^(٣).

3. تقديم عدد من البدائل المغربية لإثيوبيا، كالاتفاق معها على تخصيص أحد الموانئ المصرية علي البحر المتوسط لنقل بضائعها إلى لعالم الخارجي من خلال اتفاقيات محددة، مقابل التوقف بصورة نهائية عن كل ما يضر مصر في مياه النيل^(٤).

4. الاستفادة من المساقط المائية الطبيعية في دولة الكونغو، وقيام مصر بإنشاء توربينات لتوليد الكهرباء هناك، ستكون تكلفتها نحو 40 ٪ من تكلفة إقامة سد النهضة، تنافس من خلالها إثيوبيا في بيع الكهرباء للدول الأفريقية بأسعار أقل مما ستبيعه إثيوبيا، وبالتالي يفقد سد النهضة أهميته^(٥).

خامساً. السيناريوهات المقترحة :

على الجانب المصري طرح المحللين عدداً من السيناريوهات، يمكن اجمالها في ثلاثة: الأول- يرجح استمرار التعاون فيما بين دول الحوض وتجاوز الخلافات الحالية، وتغليب المصلحة

١ Walaa Y. El-Nashar & Ahmed H. Elyamany، Op. Cit.، PP 2-6 ٠

٢ عماد حمدي، مرجع سابق .

٣ Philip Rossetti، Op. Cit ٠

٤ د. مصطفى الفقي المفكر السياسي والدبلوماسي، في: السعيد عاطف أحمد خضر، مرجع

سابق .

٥ اللواء / سامح سيف اليزل الخبير العسكري، في: السعيد عاطف أحمد خضر، مرجع سابق .

الجماعية على الصراع والمصالح الفردية، مع تحييد الخلافات السياسية وإيجاد آلية للتفاوض يمكن من خلالها رَأب الصدع .

أما السيناريو الثاني - ويراه البعض الأقرب إلى التحقق، فيدور حول موافقة الأطراف على تأسيس مفوضية عليا، يتم من خلالها تنسيق المواقف وبدء إدارة المشروعات والاستثمارات المتفق عليها برعاية الأطراف المانحة. والسيناريو الثالث: يتمثل في احتدام الصراع بين دول الحوض مدعومًا من بعض القوى الخارجية^(١).

وعلى الجانب الإثيوبي طرح بعض الخبراء العسكريين عددًا من السيناريوهات، عبرت عنها صحيفة «تاديس» في تقرير موسع، ويمكن إجمالها في ثلاثة :
الأول - أن يتقبل المصريون تقرير اللجنة الثلاثية وتنتهي المشكلة .
والثاني - أن يتم التفاوض على مائدة حوار دولية تشترك فيها كل دول حوض النيل .
والسيناريو الثالث - يتمثل في إقدام مصر على استخدام الخيار العسكري، من خلال تفجير السد بالطائرات أو إرسال فرق الصاعقة، وفي هذه الحالة سيكون رد إثيوبيا مماثلًا، بإرسال طائراتها الحربية لقصف السد العالي وغيره من الأماكن الحيوية المصرية^(٢) .

(٢) صبي

غيث، أزمة سد النهضة والأمن المائي المصري، المركز العربي للبحوث والدراسات، 29 ديسمبر 2013 .
<http://www.acrseg.org/2240/bcrawl>

(٣) السفير/ إبراهيم يسري، مؤشرات آفاق الحل العسكري مع إثيوبيا: 4 سيناريوهات لحل أزمة السد وطائرات رافال الفرنسية قد تغير المعادلات، مرجع سابق .

المبحث السادس

نحو صياغة سياسة خارجية مصرية جديدة تجاه دول حوض النيل

أولاً. الدوافع علي ضوء معطيات الواقع :

إن السياسة الخارجية لأية دولة تتحدد انطلاقاً من مجمل معطيات الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتاريخية لهذه الدولة، فضلاً عن المعطيات المتعلقة بالبيئة الإقليمية والدولية المحيطة بها^(١)، كما أن تلك السياسة تكون انعكاساً لخصائص وطموحات شعب هذه الدولة وفقاً لإدراك السلطة الحاكمة لهذه الخصائص والطموحات ولفهوم المصلحة الوطنية، الذي بدوره يتكون من : إدراك صانع القرار، والدور الرئيس للدولة، والقدرة على الربط بين المصلحة الوطنية والإقليمية بصورة منطقية ومتسقة^(٢).

ولا جدال أن الأبعاد الإقليمية لسياسة مصر الخارجية تستوجب النظر بعين الاهتمام إلى الجيران وخاصة دول الحوض ومنطقة القرن الأفريقي، لما لهذه الدول من أهمية بالغة علي ضوء الاعتبارات الجيوسياسية، فضلاً عن قضية مياه النيل التي تعد الأكثر ديناميكية واستفزازاً للسياسة الخارجية المصرية^(٣)، حيث تعتبر هذه المنطقة مكاناً تتقاطع فيه التحديات والمخاطر ويموج بأنماط من إعادة الهندسة والتشكيل علي ضوء الصراعات والتنافس على الموارد، مع رفض النفوذ المصري^(٤).

ولقد عانت السياسة الخارجية المصرية خلال السنوات القليلة الماضية قدرًا من التدهور والتخبط والضعف أدى إلى تراجع الدور المصري في كثير من المناطق الهامة للأمن القومي المصري، وكانت القارة الأفريقية إحدى هذه المناطق^(٥)، حيث وصلت فاعلية السياسة المصرية فيها إلي أدنى مستوى لها عشية ثورة 25 يناير 2011، ويمكن القول أن الفشل المصري في إدارة ملف مياه النيل، كان أحد

١ Nile Richardson، Economic Dependence And Foreign Policy Compliance، In: ٠
C. Kegley (ed.)، The Political Economy Of Foreign Policy Behaviour، London: Sag Pub.،
1981، PP 89-94

٢ عمرو عبد الكريم ، القواعد العشر في الدور الإقليمي لمصر، 24 سبتمبر 2012 .
<http://www.masress.com/almesryoon/138478>

٣ Mustafa Al-Faki، Egypt Is Poised To Resume Role In Regional And World ٠
Affairs، Al-Monitor، Oct. 6، 2012

٤ (٤) د.

أيمن السيد عبد الوهاب، السياسة الخارجية المصرية .. بين الثوابت والممانعات الإقليمية والدولية، مرجع سابق .

٥ Beatrice Makar، Egypt's Foreign Policy And Its Role As A Regional Power، ٠
Master Thesis، Webster University، St. Louis، Missouri، USA، Oct. 2007، P 31

أسباب الثورة على حكم مبارك ؛ حيث شكل ذلك الفشل القضية الأكثر حضوراً من بين قضايا الشأن الخارجي وقتئذ، وساد شعور لدى الرأي العام والنخب السياسية عقب الثورة أن الالتفات جنوباً

هو «الفريضة الغائبة» في السياسة الخارجية المصرية⁽¹⁾.

ووفقاً لآراء كثير من المحللين، فإن الأمر بات يستوجب إحداث تغييراً يستهدف إعادة تشكيل هذه السياسة في الدائرة الأفريقية اعتماداً على مفاهيم التكامل والشرابة، مع نبذ الاعتماد على مفهوم «التكلفة والعائد»، الذي يعد مدخلاً خطيراً في تحديد الدور المصري في القارة، أغفلت في ظله الكثير من المصالح المصرية التي كانت تتحقق عبر النفوذ المصري، فالواقع يؤكد أن مصر لن تتمكن من تحقيق مصالحها إلا في ظل دور إقليمي نشط ومتفاعل مع جوارها الإقليمي⁽²⁾.

ومن ثم تبرز ضرورة بل وحتمية إعادة النظر في سياسة مصر الخارجية تجاه أفريقيا، وقيام مصر بدور أكثر فاعلية في مجال تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في دول الحوض، حتي تتمكن من التصدي لكافة التدخلات الخارجية التي تهدف إلي تهيش دورها في تلك المنطقة الهامة والحيوية . فكل المتغيرات، بما فيها تلك الناجمة عن أزمة سد النهضة، تحتم ضرورة عودة مصر لأفريقيا ومنحها الأولوية في استراتيجية العمل الخارجي وإعادة صياغة العلاقات المصرية الأفريقية، فمصر لا تمتلك خلال هذه المرحلة ترف الابتعاد عن القارة، وهو ما يلقي عبئاً ثقيلاً على كاهل الرئيس السيسي، الذي يتوجب عليه العمل جاهداً على معالجة ذلك الخلل وإعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية، بما يعيد التوازن للدبلوماسية المصرية تجاه أفريقيا وعودة الدور المصري القوي لها . ولعل ذلك ما بدأ في التحقق بالفعل، حيث حدد الرئيس السيسي وبشكل مباشر رؤيته لثوابت السياسة المصرية، في حوار أجراه مع رؤساء تحرير الصحف القومية في ديسمبر 2016، حيث أكد نصاً فيما يخص الدائرة الأفريقية علي : « وجوب إعادة انخراط الدور المصري في القضايا الأفريقية، خاصة دول حوض النيل وإثيوبيا⁽³⁾ ».

١ (1) إسلام حجازي، ثورة 25 يناير ومستقبل السياسة الخارجية تجاه دول حوض النيل، آفاق أفريقية، مج 10، عدد 36، 2012، ص ص 19 . 34، ص 19 .

أيضاً أنظر: أحمد محمد أبو زيد، محددات السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة 25 يناير، المستقبل العربي، العدد 391، سبتمبر 2011، ص ص 129-146 .

٢ (2) السفير/ محمد عباس المشرف على قطاع التعاون العربي الأفريقي، في : محمد رجب، مرجع سابق .

٣ (3) سمير رمزي، كيف نفهم التوجهات الخارجية المصرية في عهد السيسي؟ تحول الدور الإقليمي المصري في عهد السيسي، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، 1 مايو 2017 .

<https://elbadil-pss.org/2017/05/01/>

ويمكن في هذا الاطار وبهدف إحداث مثل هذا التغيير المنشود الاستعانة بالنموذج الذي قدمه «تشارلز هرمان» لأشكال التغير في السياسة الخارجية، والتي تتمثل في أربع:

1. التغير التكيفي: أي التغيير في مستوى الاهتمام بقضية معينة مع بقاء الأهداف والأدوات كما هي.

2. التغير البرنامجي: أي التغيير في أدوات السياسة الخارجية، كتحقيق الأهداف عن طريق التفاوض كبديل عن القوة العسكرية مع استمرار الأهداف.

3. التغير في الأهداف: أي تغيير أهداف السياسة الخارجية، وليس مجرد تغيير الأدوات.

4. التغير في توجهات السياسة الخارجية: والذي يعد أكثر أشكال التغير تطرفاً، إذ ينصرف إلى تغيير التوجه العام للسياسة الخارجية، بما في ذلك تغيير الأدوات والاستراتيجيات والأهداف^(١).
ثانياً. ملامح وجوانب هذه السياسة الجديدة:

يري الباحث أنه علي ضوء حجم وطبيعة التحديات الآنية، فإن التوجه الجديد للسياسة الخارجية المصرية في الدائرة الأفريقية ولاسيما تجاه دول حوض النيل يجب أن يتسم بالملامح والجوانب الآتية:

1. إنشاء مجلس حكومي مصغر للأمن القومي المائي يرأسه السيد رئيس الجمهورية، يضم في عضويته كل من: وزير الخارجية ومستشار له للشئون القانونية، وزير الموارد المائية ومستشار له للشئون المائية، وزير المالية، رئيس المخابرات العامة ومستشار له للشئون الإثيوبية، وزير الدفاع، رئيس الأركان، وقائداً عسكرياً لقوات موحدة تكون مهمتها القيام بالأعمال العسكرية عند الضرورة^(٢).

2. تفعيل ما يعرف بـ «دبلوماسية القمة»، وإعطاء السيد الرئيس دفعة قوية للعمل الدبلوماسي التقليدي لإعادة صياغة العلاقات المصرية الأفريقية، والعمل بقدر كبير من الجدية لتغيير تلك الصورة الذهنية السيئة عن مصر بكونها دولة تبحث فقط عن مصالحها، مع الاتجاه نحو تغليب لغة المصالح والتعاون المشترك على لغة التجاهل والتعالي^(٣).

3. خلق علاقة صحية وسليمة مع دول الحوض تستند دعائمها ليس فقط علي التمسك بالحقوق التاريخية، وإنما علي إيجاد حلول تكون مقبولة ومرحبة للجانبين، وتنمية الشعور لدي الطرف الآخر أن له مصلحة تكمن في الوصول إلي حلول مشتركة، وهو الأمر الذي يفرض علي

١ (١) يدير عبد العاطي، أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول: دراسة حالة للسياسة اليابانية تجاه اسرائيل 1973. 2003، السياسة الدولية، عدد 153، 2003، ص 11.

٢ (٢) محمد محسن أبو النور، مرجع سابق.

٣ (٣) د. جمال ضلع أستاذ السياسة الخارجية بجامعة القاهرة، في: محمد رجب، مرجع سابق.

مصر الاستثمار سياسياً واقتصادياً في تلك العلاقات⁽¹⁾، واتباع نهج تفاوضي مختلف يعتمد على المصالح المشتركة، دون نبرة التعالي أو التهديد باستخدام القوة، مع بقاءها كخيار متاح⁽²⁾.

4. اعتماد أسلوب "دبلوماسية التنمية"، عبر إقامة عددًا من المشروعات الكبرى في أفريقيا وإثيوبيا تحديدًا، وزيادة الروابط الاقتصادية والتجارية، حيث تشير الأرقام الرسمية إلى أن حجم التبادل التجاري بين مصر ودول القارة بلغ العام الماضي 5.46 مليار دولار (3.254 مليار صادرات، و 1.792 مليار دولار واردات)، وبلغت الاستثمارات المصرية في الدول الأفريقية نحو 8 مليارات دولار⁽³⁾، ومن ثم يستلزم الأمر وجوب صياغة استراتيجية جديدة تركز بالأساس على مفاهيم جديدة، وتنطلق من قناعة أنه آن الأوان لجعل لغة مشروعات التنمية بديلاً عن لغة الحقوق التاريخية المكتسبة⁽⁴⁾.

5. تفعيل دور المؤسسات الجديدة، مثل "الوكالة المصرية من أجل التنمية ووحدة أفريقيا" التابعة لمجلس الوزراء، وهي أدوات تحتاج إلى الاستدامة والتقييم المستمر وقياس النتائج، كي تكون فاعلة لتحقيق الهدف الاستراتيجي وهو التوجه الحقيقي نحو أفريقيا، وليس مجرد الاهتمام الموسمي الذي يخجوع مع تراجع أية أزمة في العلاقات.

6. إنشاء إطار قانوني مؤسسي جديد يتضمن في عضويته كل دول الحوض، وذلك من أجل التغلب على الخلافات القائمة انطلاقاً من الالتزام بالاتفاقيات القانونية السابقة، مع عقد اتفاقيات أمنية واقتصادية وسياسية جديدة لمواجهة أي تدخل خارجي في هذا الشأن⁽⁵⁾.

7. تنمية وتطوير عناصر القوة الصلبة والناعمة التي تملكها مصر، فالقوة الصلبة والتي أبرز عناصرها القوة العسكرية والقوة الاقتصادية يمكن استخدامها لإقناع الآخرين بتغيير مواقفهم عبر محاولات الإقناع «الجزرة» وحتى «العصا»⁽⁶⁾، وعناصر القوة الناعمة أو القوة غير الملموسة كالثقافة والعقيدة والمؤسسات ذات الجاذبية والإغراء وغيرها من الأدوات يمكن أن تتكامل

١ (4) سفير / نبيل فهمي، السياسة الخارجية المصرية عقب ثورة 25 يناير، أبريل 2013.
<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/132/1700>

٢ (5) د. محمود أبو العينين الأستاذ بمعهد الدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة، في: محمد رجب،

مرجع سابق.

٣ (1) أشأ، مؤتمر "أفريقيا 2017" تحول في مسيرة القارة السمراء نحو تعزيز التنمية والاندماج الاقتصادي والتجاري، الأهرام الزراعي، 6 ديسمبر 2017.

٤ (2) صافيناز محمد أحمد، استعادة مصر لدورها العربي بعد الثورة .. الآفاق والاحتمالات، 5 أبريل 2011.
<http://www.alamatonline.net/13.php?id=1046>

٥ Ezzat Molouk Kenawy، Op. Cit.، P 170.

٦ (4) جوزيف ناى، مفارقة القوة الأمريكية، ط1، ترجمة: محمد توفيق البجيرمى، الرياض: مكتبة العبيكان، 2003، ص 38.

معاً لتمكن مصر من التفاعل مع محيطها الإقليمي، وقيامها بدور خارجي فاعل ومؤثر في القارة الأفريقية خلال المرحلة القادمة^(١).

8. تنمية وتطوير الدور المصري أفريقياً عبر عدد من التحركات، كالمساهمة السياسية والمالية في الاتحاد الأفريقي، واستعادة المشاركة المسلحة في الشئون الأفريقية والتي كانت بارزة في عهد الرئيس عبد الناصر، والقيام بدور نشط في احتواء الأزمات الأفريقية والمساعدة في حلها، وفي عمليات حفظ السلام في القارة عبر الأمم المتحدة، والإسهام الجدي في عملية الاتحاد الأفريقي في الصومال والقيام بدور رائد في التسوية السياسية للصراع هناك، ولعب دور قيادي في قضية الصحراء الغربية عبر التفاعل الدبلوماسي مع كل من: جبهة البوليساريو والمغرب والجزائر، وأيضاً الصراع في دارفور الذي يشكل تحدياً وفرصة لمصر للعب دور قيادي كبير، مع تفعيل وتقوية الجهود المصرية لمكافحة الإرهاب في ليبيا وتعزيز الأمن والسلم، والذي يعد من المداخل الهامة لتعزيز الدور والمكانة المصرية في القارة الأفريقية^(٢).

9. رسم استراتيجية تحرك فاعلة لتحديد العديد من الأطراف الدولية والإقليمية ذات التأثير السلبي على المصالح المصرية الحيوية في القارة، وهو ما ينعكس بالتبعية على زيادة هامش المناورة والتحرك إقليمياً ودولياً، فعلي سبيل المثال تدشين خطة تحرك للتعامل مع الطموح والنفوذ الصيني في أفريقيا، مع العمل على إشراك الحلفاء الخليجيين في أية مباحثات، لما للعامل الخليجي من تأثير كبير على القرار الإثيوبي لاعتبارات اقتصادية^(٣).

10. خلق دوائر للتوافق والتقارب فيما بين الموقف المصري والسوداني، والعمل على الاستفادة من قدرات السودان في التأثير على مواقف دول النيل الأخرى^(٤).

11. التركيز على المحور (الإريتري، الصومالي، الجيبوتي)، عبر دعم العلاقات مع تلك الدول واستخلاص مواقفها المؤيدة للسياسات المصرية والرافضة للمراوغة الإثيوبية، حيث تمثل هذه الدول خطوطاً للتجارة الإثيوبية، ومن خلالها يمكن إحكام الخناق على الجانب الإثيوبي، مع فتح قنوات اتصال فعالة مع كل الدول الأفريقية الأخرى لتطويق إثيوبيا وحصر خياراتها السياسية، والتواصل الفاعل مع الدول الأربع الموقعة على اتفاقية عنتيبي (أوغندا،

١ ^(٥) السفير/ محمد عباس المشرف على قطاع التعاون العربي الأفريقي، في: محمد رجب، مرجع سابق.

٢ Issaka K. Souare, Op. Cit., PP 1-7 0

٣ د. أيمن السيد عبد الوهاب، السياسة الخارجية المصرية .. بين الثوابت والممانعات الإقليمية والدولية، مرجع سابق.

٤ Ezzat Molouk Kenawy, Op. Cit., P 17 0

رواندا، تنزانيا، كينيا) وذلك بهدف الرجوع عن الاتفاقية وإعلان اعترافها بحق مصر في حصتها المائية، مقابل استثمارات ومنح تقدمها لهم مصر بالتعاون مع شركاءها الخليجيين^(١).

12. تفعيل الدور الثقافي المصري في إثيوبيا من خلال إقامة فروع لجامعة الأزهر وجامعة القاهرة في أديس أبابا لزيادة التعاون الثقافي والتعليمي فيما بين البلدين، وتفعيل الدور الديني لمصر في إثيوبيا من خلال الكنيسة والأزهر، وتقوية الروابط بين الشعبين المصري والإثيوبي عبر تحقيق مزيد من التعاون في جميع المجالات الثقافية والرياضية وتبادل البعثات الطلابية، التي سيكون لها مردود كبير على المدى البعيد⁽²⁾.

13. إنشاء قناة فضائية مصرية ناطقة باللغتين الأمهرية والسواحلية، وهما اللغتان الأكثر شيوعاً في معظم دول القارة وحوض النيل، وذلك بهدف دعم التواصل والترابط مع شعوب هذه الدول، ودعم أواصر التعاون من خلال إعلام واع وهادف يخاطب هذه الدول بلغتها.

14. تفعيل دور الدبلوماسية الشعبية لكونها تؤسس لعلاقات قوية بين الشعوب، وتعتبر القاعدة الحقيقية التي يمكن أن تبنى عليها العلاقات الرسمية، حيث أن الجهود الرسمية رغم أهميتها لم تعد كافية وباتت بحاجة إلى أن يصاحبها جهود شعبية وبرلمانية في ذات الهدف والاتجاه⁽³⁾.

الخاتمة

من خلال التحليل العلمي للدراسة أمكن التوصل إلي الآتي :

1. إن العلاقات بين مصر ودول القارة الأفريقية عامة ودول حوض النيل بصفة خاصة، قد عانت من الإهمال والتجاهل علي مدار العقود الماضية، وهو ما جعلها تتخذ منحني سلبياً وأشكالاً صراعية، انعكست بالسلب علي الوضع الراهن بتداعياته المختلفة .
2. أصبح من الضروري إعادة تصويب مسار هذه العلاقات، وهو ما يستوجب وضع استراتيجيات للتحرك الفاعل لحل كافة أسباب الخلاف والتوتر وتدشين إطار قانوني مؤسسي جديد يشمل كافة دول الحوض لهذا الهدف، مع الالتزام بالاتفاقيات القانونية السابقة التي ضمنت حقوق مصر التاريخية في مياه النيل .
3. لا جدال في أن مشكلة سد النهضة الإثيوبي تحمل لمصر قدرًا كبيرًا من المخاطر علي كافة الأصعدة، وهو ما يستوجب التعامل معها بأقصى قدر من الجدية والدقة، وذلك عبر المفاضلة الدقيقة والعلمية بين البدائل والخيارات التي طرحتها الدراسة .
4. إن هناك دورًا كبيرًا وخطيرًا تلعبه عددًا من القوى الدولية والإقليمية، أدي إلي تفاقم حدة هذه المشكلة وتحولها إلي تحدى كبير أمام السياسة المصرية، وهو ما يستدعي التحرك الفاعل لمواجهة، وخاصة الوجود الإسرائيلي الهادف إلي محاصرة مصر ومشاركتها مياه النيل، والدور الأمريكي المتزايد في دول الحوض وإنشاء كتل تهدف إلي إضعاف التعاون بين مصر وهذه الدول .
5. إن تعامل الحكومة المصرية مع هذه المشكلة لم يكن صائبًا في كثير من الأحيان، واتسم بالضعف والتراجع، وهو ما جعل الجانب الإثيوبي في مركز أقوى تمكن من خلاله من فرض شروطه علي الجانب المصري .
6. لقد شكل بالفعل تراجع الدور المصري بصفة عامة علي المستوى الإقليمي محدداً رئيساً وعاملاً هاماً في إضعاف موقف مصر تجاه تلك المشكلة .
7. أظهرت مشكلة سد النهضة بجلاء ضرورة بل حتمية صياغة توجهات جديدة للسياسة الخارجية المصرية تجاه الدائرة الأفريقية، تركز علي قاعدة توازن المصالح وتتلافى أخطاء الماضي، وتدشن لعلاقات تتسم بقدر أكبر من القوة والمتانة والشراكة .

8. يرجح الباحث أن مستقبل تلك العلاقات سوف يشهد اتجاهاً نحو التعاون حال تفعيل تلك التوجهات الجديدة المقترحة بأبعادها وجوانبها المختلفة .
* ومن ثم، فإن التحديات التي فرضتها مشكلة سد النهضة علي مصر، والتي رجح الباحث أنها ستحدث تغييراً يطل التوجهات الأساسية للسياسة الخارجية المصرية في الدائرة الأفريقية، ستقود إلى علاقات صحية تتسم بالتعاون والشرابة وتبادل المنافع فيما بين مصر ودول هذه الدائرة، لاسيما دول حوض النيل .

قائمة المراجع

أولاً. العربية :

أ. الكتب :

1. إبراهيم يسري، النيل ومصر وسد النهضة وحروب القرن الإفريقي، ط 1، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 2014 .

2. التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2007-2006، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، 2007 .

3. انتوني سوريال عبد السيد، العلاقات المصرية الأثيوبية (1855 - 1935)، ج 1، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 2003 .

4. جمال حمدان، نحن وأبعدنا الأربعة، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1993 .

5. جوزيف ناى، مفارقة القوة الأمريكية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمى، ط 1، الرياض، مكتبة العبيكان، 2003 .

6. محمد سلمان طابع، الصراع الدولي على المياه: بيئة حوض النيل، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 2007 .

7. محمود محمد خليل، أزمة المياه في الشرق الأوسط والأمن القومي العربي والمصري، ط 1، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1998 .

ب. الدراسات :

1. إبراهيم أحمد عرفات، البديل الإقليمي: دلالات التحرك الإسرائيلي في إفريقيا بعد اتفاق الأمن الغذائي، 2 أبريل 2013 .

<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/105/2537>

2. إبراهيم يسري، النيل وسد النهضة: تطورات الأزمة الجزء الثالث، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 20 فبراير 2016 .

[/http://www.eipss-eg.com](http://www.eipss-eg.com)

3. إحسان مرسي محمد، التعاون الاقتصادي مع إثيوبيا يحمي حصتنا المائية، مجلة الاقتصاد والمحاسبة، العدد 649، مايو 2013 .

4. أحمد الرشيد، مصر ومياه النيل : تحليل لبعض التوجهات المصرية إزاء العلاقات مع دول حوض النيل، في: د. أحمد يوسف أحمد (تحرير)، المشكلات المائية في الوطن العربي، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1994 .

5. أحمد محمد أبو زيد، محددات السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة 25 يناير، المستقبل العربي، العدد 391، سبتمبر 2011 .

6. ازدهار معتوق، الرؤية الصهيونية للسيطرة على المصادر المائية، الوحدة الإسلامية، السنة الثالثة عشر - العدد 147، مارس 2014 .

<http://www.wahdaislamia.org/issues/147/izmaatook.htm>

7. أسامة الهتمي، في عيون الخبراء: مصر ومستقبل العلاقة مع دول حوض النيل، رسالة الإسلام، 27 مارس 2011 .

8. إسلام حجازي، ثورة 25 يناير ومستقبل السياسة الخارجية تجاه دول حوض النيل، آفاق أفريقية، مج 10، عدد 36، 2012 .

9. السعيد عاطف أحمد خضر، أثر بناء سد النهضة على السياسة الخارجية المصرية تجاه إثيوبيا، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية، قسم الدراسات السودانية وحوض وادي النيل، مشاريع بحثية، 9 أكتوبر 2016 .

<http://democraticac.de/?p=38316>

10. الطيب زين العابدين، مصر في حسابات السياسة الخارجية السودانية، مركز الجزيرة للدراسات، 30 مايو 2017 .

11. أيمن السيد عبد الوهاب، النيل ودوره في سياسة مصر الخارجية، الشرق الأوسط، 17 مارس 2005 .

12. أيمن السيد عبد الوهاب، السياسة الخارجية المصرية.. بين الثوابت والممانعات الإقليمية والدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 27 مارس 2017 .

<http://acpss.ahram.org.eg/News/16265.aspx>

13. بدر عبد العاطي، أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول : دراسة حالة للسياسة اليابانية تجاه إسرائيل 1973-2003، السياسة الدولية، عدد 153، 2003 .

14. بسمة عبد اللطيف، بدائل الخروج من أزمة المياه : رؤية قانونية وسياسية، النهضة، مج 15، العدد الثاني، إبريل 2014 .

15. بلال عبد الله، الثورة والسياسة الخارجية المصرية .. الواقع والمُحتمل!، معهد العربية للدراسات، 11 مارس 2014 .
[/http://studies.alarabiya.net/future-scenarios](http://studies.alarabiya.net/future-scenarios)
16. جوزيف رامز أمين، المحددات الدولية والإقليمية لقضية مياه نهر النيل، آفاق أفريقية، المجلد العاشر، العدد 36، 2012 .
17. حمدي عبد الرحمن، التنافس الدولي في القرن الأفريقي، السياسة الدولية، العدد 177، يوليو 2009 .
18. حمدي عبد الرحمن، الاختراق الإسرائيلي لأفريقيا، مجلة السياسة الدولية، 13 ديسمبر 2015 .
<http://www.siyassa.org.eg/News/7590.aspx>
19. حيدر يوسف، سد النهضة : إثيوبيا - السودان - مصر، المجلة السودانية لدراسات الرأي العام، العدد 5، 2016 .
20. دينا شيرين محمد شفيق إبراهيم، السياسة الخارجية المصرية تجاه سد النهضة الأثيوبي، المركز الديمقراطي العربي .
<http://democraticac.de/?p=25121>
21. راوية توفيق، أزمة سد النهضة، هل تهيمن إثيوبيا على مياه النيل! (وجهة نظر مصرية)، قراءات أفريقية، 21 ديسمبر 2016 .
22. سمير إبراهيم محمد، السياسة المصرية تجاه سد النهضة الإثيوبي، مجلة الاستقلال، العدد 3، 4، يوليو 2016 .
23. سمير رمزي، كيف نفهم التوجهات الخارجية المصرية في عهد السيسي؟ تحول الدور الإقليمي المصري في عهد السيسي، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، 1 مايو 2017 .
24. سهام عز الدين جبريل، قراءة في تاريخ العلاقات المصرية الأثيوبية .
<http://almoqawma1.tripod.com/sehamgebreil.htm>
25. صفا شاكر إبراهيم محمد، الصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل: دراسة في التدخلات الخارجية "1990-2010" .
<http://www.watersexpert.se/Al Nile.htm>
26. ضياء الدين القوصي، معادلة مراوغة : دوافع إثيوبيا لبناء السدود على نهر النيل، السياسة الدولية، العدد 191، يناير 2013 .
27. طارق فهمي، الوجود الإسرائيلي في دول حوض النيل وتداعياته علي علاقات مصر المائية، 21 مارس 2013 .
<https://www.facebook.com/notes/A9/386128178161671>

28. عادل ابراهيم، العلاقات المصرية- الاثيوبية .. تحليل لأبعادها المختلفة، الحلقة الثانية، 4 نوفمبر 2014 .
<http://www.adelamer.com/vb/showthread.php?16915>

29. عادل عامر، حلم الدور الاقليمي والزعامة الافريقية وسد النهضة، وكالة أنباء العمال العرب،
20 ديسمبر 2015 .

<http://www.omalarab.org/index.php/2012-06-10-02-28-41/10597>
30. عماد حمدي، الموقف التفاوضي المصري في أزمة سد النهضة .. التحديات والخيارات، السياسة
الدولية، 10 يناير 2016 .

<http://www.siyassa.org.eg/News/7635.aspx>
31. عمر عبد الفتاح، أزمة سد النهضة .. الرؤية الإثيوبية، قراءات أفريقية، العدد 19، أغسطس 2014 .
32. عمرو أبو الفضل، حزمة شاملة : خيارات مصر أمام السد الإثيوبي، مجلة السياسة الدولية،
العدد 193، يوليو 2013 .

33. فيصل حسن الشيخ، مستقبل العلاقات البينية لدول حوض النيل الشرقي علي ضوء الواقع
المائي لمرحلة ما بعد قيام سد النهضة الإثيوبي، دراسات أفريقية، العدد 56، 2016 .
34. محمد سالمان طابع، العجز القادم : رؤية تحليلية لمؤشرات الأمن المائي المصري، السياسة
الدولية، العدد 191، يناير 2013 .
35. محمد سالمان طابع، إعلان مبادئ سد النهضة ودبلوماسية المياه المصرية، السياسة الدولية، 5 أبريل 2015

<http://www.siyassa.org.eg/News/5251.aspx>
36. محمد شوقي عبدالعال، الخيارات القانونية والسياسية للتعامل مع أزمة سد النهضة، آفاق
سياسية، العدد 5، مايو 2014 .
37. محمد محسن أبو النور، الدبلوماسية المائية: سد النهضة نموذجاً، المعهد المصري للدراسات
السياسية والاستراتيجية، 1 فبراير 2016 .

<http://www.eipss-eg.org>
38. محمود محمد حسن عبدی، قضية سد النهضة في ظل الواقع والعلاقات الصومالية المصرية/
الإثيوبية، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، 3 أبريل، 2016 .
<http://mogadishucenter.com/2016/04>

39. منى حسين عبید، العلاقات المصرية الأثيوبية بعد التغير، جامعة بغداد، مجلة كلية التربية
للبنات، مج 26 (3)، 2015 .
40. مي غيث، أزمة سد النهضة والأمن المائي المصري، المركز العربي للبحوث والدراسات، 29 ديسمبر
2013 .

<http://www.acrseg.org/2240/bcrawl>

41. نورهان أشرف، العلاقات المصرية الإثيوبية بدأت بشراكة في عهد عبدالناصر.. وتوترت بعدما هدد السادات باستخدام القوة المسلحة للحفاظ على حقوق مصر المائية.. ومبارك أهملها بعد محاولة اغتياله.. ومرسى يبحث عن المصالح المشتركة، اليوم السابع، 28 مايو 2013 .
[/http://www.youm7.com/story/2013/5/28](http://www.youm7.com/story/2013/5/28)
42. وحدة البحوث بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، الوجود الصيني في دول حوض النيل، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد 61، أكتوبر 2013 .

ج. المقالات :

1. إبراهيم يسري، مؤشرات آفاق الحل العسكري مع إثيوبيا: 4 سيناريوهات لحل أزمة السد وطائرات رافال الفرنسية قد تغير المعادلات، 1 فبراير 2017 .
<http://www.raialyoum.com/?p=613927>
2. أسماء نصار، هاني رسلان : مصر حرقت فرص الضغط في ملف سد النهضة وتطييب الخاطر لن يجدى، اليوم السابع، 9 نوفمبر 2015 .
3. جمال سعد حاتم، سد النهضة بين التخاذل والتأمر، التوحيد، العدد 500، 2013 .
4. حسن أبوطالب، مصر والتكامل مع دول حوض النيل ”بعد خراب مالطا“، الشروق، 23 يونيو 2017 .
5. خيرى عمر، إسرائيل والاختراق الواسع لأفريقيا، الخليج الجديد، 13 يوليو 2016 .
6. صافيناز محمد أحمد، استعادة مصر لدورها العربي بعد الثورة .. الآفاق والاحتمالات، 5 أبريل 2011 .
<http://www.alamatonline.net/l3.php?id=1046>
7. علاء ثابت ، مصر وإفريقيا: اكتمال تصحيح المسار، شبكة فراس الإعلامية، 24 يونيو 2017 .
<http://www.fnpn.net/ar/?Action=PrintNews&ID=93478>
8. عمر عبد البديع ، سد النهضة بين سيناريو المؤامرة وجدوى التنمية، البيان، عدد 313، 2013، ص ص 69 - 71 .
9. عمرو عبد الكريم ، القواعد العشر في الدور الإقليمي لمصر، 24 سبتمبر 2012 .
<http://www.masress.com/almesryoon/138478>
10. متولي سالم، وزير الري يعلن دخول مصر مرحلة ”الفقر المائي“، المصري اليوم، 29 سبتمبر 2017 .
11. محمد ابراهيم، إيطاليا والصين أكبر الداعمين لإثيوبيا في بناء السدود، دوت أخبار، 30 يناير 2015 .
[/http://www.dotmsr.com/details/194122](http://www.dotmsr.com/details/194122)
12. محمد رجب، مصر وإفريقيا.. وحدة المصير المشترك والدبلوماسية الغائبة، أخبار الخليج، العدد 13237، 20 يونيو 2014 .
13. مختار شعيب، أنشطة اسرائيلية مريبة في منطقة الشرق الأفريقي، جريدة الأهرام، 21 سبتمبر 2013 .

14. نبيل فهمي، السياسة الخارجية المصرية عقب ثورة 25 يناير، أبريل 2013 .
<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/132/1700>

ثانيًا. الأجنبية :

1. Aladin Abdel Naby, Egypt In The World, Feb. 23, 2001 .
<http://www.aucegypt.edu/gapp/cairoreview/pages/articleDetails.aspx?aid=222>
2. Andrew Carlson, Who Owns The Nile? Egypt, Sudan, And Ethiopia's History-Changing Dam, ORIGINS Current Events In Historical Perspective, Published By The History Departments At The Ohio State University And Miami University, Vol. 6, Issue 6, March 2013 .
<http://origins.osu.edu/article/who-owns-nile-egypt-sudan-and-ethiopia-s-history-changing-dam>
3. Claudia J. Carr, At Stake With River Basin Development In Eastern Africa A Policy Crossroads. In: River Basin Development And Human Rights In Eastern Africa – A Policy Crossroads, University Of California, Berkeley Berkeley, CA, USA, 2017 .
4. Daniel Abebe, Egypt, Ethiopia, And The Nile: The Economics Of International Water Law, University Of Chicago Law School Chicago Unbound, Public Law And Legal Theory Working Paper, No. 484, Aug. 2014 .
5. Ezzat Molouk Kenawy, Potential Economic Impacts Of Ethiopian Renaissance Dam On Egypt, International Journal Of Economics, Commerce And Research (IJECR), Vol. 3, Issue 3, Aug. 2013 .
<http://thenewkhalij.org/node/41762>
6. Federica Ibrahim, Egyptian Diplomacy And The Ethiopian Renaissance Dam, 23rd March 2015 .
https://www.academia.edu/27716965/Egyptian_Diplomacy_and_The_Ethiopian_Renaissance_dam

7. Issaka K. Souare, Egypt's Evolving Role In Africa: A Sub-Saharan Perspective, A Presentation At The Institute Of Diplomatic Studies, Cairo, 7th April 2008 .

8. Mohamed Hassanein Heikal, Egyptian Foreign Policy, Foreign Affairs, Vol. 56, No. 4, Jul. 1978 .

<http://www.jstor.org/stable/20039987>

9. Mustafa Al-Faki, Egypt Is Poised To Resume Role In Regional And World Affairs, Al-Monitor, Oct. 6, 2012.

<http://www.al-monitor.com/pulse/ar/contents/articles/politics/2012/10/notes-on-egyptian-foreign-policy.html>

10. Nile Richardson, Economic Dependence And Foreign Policy Compliance, In: C. Kegley (ed.), The Political Economy Of Foreign Policy Behaviour, London: Sag Pub., 1981 .

11. Philip Rossetti, Water Security And The Nile Basin, Mar 18, 2015 .

<https://www.americansecurityproject.org/water-security-and-the-nile-basin/>

12. Salman M. Salman, The Declaration Of Principles On The Grand Ethiopian Renaissance Dam: An Analytical Overview, In: Z. Yihdego (et. al) (eds.), Ethiopian Yearbook Of International Law, 2016 .

13. Sierra Hicks, The Grand Ethiopian Renaissance Dam: Power Dynamics In The Nile River Basin, American Security Project (ASP), Oct 12, 2017.

<https://www.americansecurityproject.org/the-grand-ethiopian-renaissance-dam-power-dynamics-in-the-nile-river-basin>

14. State Information Service, Egypt's Regional And International Approaches .

<http://www.sis.gov.eg/Newvr/reveulotion/ehtml/rev4.html>

15. Ventures Africa, The Grand Ethiopian Renaissance Dam – A Symbol Of Regional Integration, March 4, 2014 .

<http://venturesafrica.com/the-grand-ethiopian-renaissance-dam-a-symbol-of-regional-integration/>

16. Walaa Y. El-Nashar & Ahmed H. Elyamany. Managing Risks Of The Grand Ethiopian Renaissance Dam On Egypt. Ain Shams Engineering Journal. July 12, 2017 .

17. Yohannes Yihdego (et. al). Nile River's Basin Dispute: Perspectives Of The Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD). Global Journal Of Human Social Science. Vol. 17, Issue 2, Year 2017 .

الصراع على المياه: دراسة حالة التفاعل النزاعي في حوض النيل

Water Conflict : a case study of the Nile vally interaction
.conflict

الباحثة: ليلي كرفاح

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية-الجزائر-

lily-star2011@live.fr

ملخص:

ترى العديد من الدراسات أن التنافس على الموارد المائية سيكون سببا في اندلاع الحروب المستقبلية، خاصة في ظل ظروف الندرة النسبية للمياه، بسبب التغيرات المناخية والزيادة السكانية. وتعد منطقة حوض النيل بيئة لهذا النوع من الصراعات، إذ بدأت تظهر بوادر النزاع بين كل من مصر، أثيوبيا والسودان حول رفض اتفاقيات تقاسم مياه النهر، التي تضمن لمصر حوالي 55.5 مليار متر مكعب وللشودان حوالي 18.5 مليار متر مكعب، أما أثيوبيا التي تساهم ب 85٪ فتحصل على ما قدره 1٪. إن التناقض بين مصالح وتوجهات هذه الدول من شأنه أن يتجه نحو التصعيد كخيار وارد نحو حسم النزاع، خاصة أن جهود التعاون تبقى حييسة التعارض السياسي والمساومات الدولية.

الكلمات المفتاحية: المياه، النزاع، الحروب المائية، حوض النيل، دول المصب، دول المنبع.

:ABSTRACT

Many studies consider that competition about water resources will be the cause of the outbreak of future wars, especially under conditions of relative scarcity of water, which is due to the climate changes and population growth. The Nile Basin is an area known for this type of conflict. The signs of the conflict between Egypt, Ethiopia and Sudan began to appear by the rejection of Nile's water sharing agreements, which ensure to Egypt approximately 55.5 billion cubic meters, and to Sudan

18.5 billion cubic meters, in which concerns Ethiopia, its contribution has reached 85% but it receives only the rate of 1%. The contradiction between the interests and orientations of these States had to lead to solve the conflict, particularly with the fact that the cooperation efforts remain prisoner of the political contradictions and the international plots.

This topic would be drive towards sublimations as an option to resolve the conflict; particularly the efforts of cooperation remain trapped in the political conflicts and international bargaining.

Key Word : water, conflict, water War, Nil bassin.

مقدمة: تشكّل مصادر المياه التي تشترك فيها العديد من الدول، عاملاً أساسياً في تحفيز عملية التعاون والتكامل من جانب الاستغلال المشترك لهذه الموارد المائية لتحقيق المصلحة الجماعية لهذه الوحدات السياسية، ومن جانب آخر قد تكون هذه المصادر المائية المشتركة عاملاً محرّكاً لنشوب الخلافات والنزاعات؛ خاصة أمام التحدّيات البيئية الجادة التي تؤثر على كمّ ونوع المياه، والتي تتزايد تعقيداً مع التطور الهائل في عدد السكان.

تتصاعد حدّة الصراع على المياه في هذا العصر بسبب الاستخدام المتزايد لها وسوء استغلالها من ناحية ولتحكم البلدان المسيطرة على مصادر المياه كالأنهار والروافد ومنع تدفقها إلى دول المصبّ بالقدر الذي تحتاجه أو الذي اعتادت الحصول عليه. يعتبر الوضع المائي في العالم حرج بسبب حدّة الخلافات حول تقسيم المياه مما أثار جدلاً دولياً حيال هذه المسألة، باعتبار أنّ موضوع المياه ذو طبيعة جغرافية وسياسية واقتصادية وقانونية، مما جعل هذه المسألة تحتل حيزاً كبيراً في العلاقات الدولية بحيث يتمّ تخصيص اجتماعات وندوات دولية تختص بقضية المياه على المستوى العالمي.

في هذا الصدد يعدّ نهر النيل من أهم الأنهار في العالم؛ من حيث عمره الجيولوجي أو بالنظر إلى طوله زيادة على امتداده عبر القومي، بحيث يخترق العديد من الوحدات السياسية الإفريقية ليتّهي به المطاف في البحر الأبيض المتوسط. وفي رحلته هذه يعدّ المصدر الأساسي لمصر ثم السودان بدرجة أقل، مع العلم أن أثيوبيا أكبر مساهم في مياهه بنسبة تقدر ب 85%. إن هذه المعادلة غير المتوازنة جعلت من نهر النيل مصدراً في توتير العلاقات بين دول الحوض - أي بين دول المصب ودول المنبع - خاصة

في ظل تضافر مجموعة من العوامل على المستوى المحلي، الإقليمي والدولي في صياغة التفاعل النزاعي بين هذه الدول، زيادة على طبيعة الدولة الإفريقية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحليل إشكالية المياه في العلاقات الدولية من خلال التطرق إلى منطلقات الصراع على هذا المورد الإنساني. كما تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أسباب ومظاهر وأطراف إدارة الصراع في حوض النيل، وأهمية الموارد المائية في إثارة النزاعات وإمكانية التسبب في الحروب بين الدول.

أهمية البحث:

مع تضاعف الاحتياج المائي بحكم عوامل التنمية الصناعية والتكنولوجية، أصبحت المياه ذات أهمية بالغة لخطورة يمكن أن تتحول إلى عامل أساسي في إشعال الأزمات والحروب. وهذه الدراسة هي محاولة لفهم المسألة المائية التي لا يمكن الوصول إلى حلّها بالتركيز على المعطيات الاقتصادية والتقنية، بل الأمر يستوجب الإلمام بالفواعل السياسية والاجتماعية التي تتفاعل في صياغة الوضع المائي في المنطقة. كما أنّ الدراسة تنطلق من حقيقة أنّ قضية المياه في حوض النيل، ليست قضية كمية أو ندرة فقط، وإنّما هي بالدرجة الأولى مشكل توزيع ومشكل تعاون خاصة في ظل وجود إسرائيل في المنطقة التي تعمل على استغلال المياه دون مراعاة حقوق الآخرين.

إشكالية الدراسة:

انطلاقاً من الدراسات العلمية المتخصصة التي تشير إلى أنّ الحروب المستقبلية ستكون حروب على المياه، أمام الضغوط البيئية وانحسار المدد المائي؛ وهذا الضغط الناتج من قلة الماء يزيد من حدة التنافس عليه، وهذه التحديات المتعلقة بالمياه في القرن الحادي والعشرون يمكن أن تكون سببا في إشعال فتيل الحروب والنزاعات المسلحة، وأمام كون المياه عنصرا سياسيا في تحديد المسار الأمني للدول بأبعاده المختلفة، وعليه فإنّه واستنادا إلى هذه الدراسات التي تشير إلى أنّ أخطر صراع يمكن أن يشهده العالم في القرن الحالي هو الصراع على المياه، و بالفعل بدأت تظهر بوادر هذا النوع من النزاعات في منطقة حوض النيل بين كل من مصر، أثيوبيا والسودان، حيث تعتمد دولتا المصب على مياه النيل بصورة كلية، في حين أن أثيوبيا بلد المنبع و أكبر مساهم في جريان النهر تتوفر على موارد

مائية كثيرة داخل حدودها، وعليه لابد من طرح السؤال التالي:

هل تؤدي ندرة المياه والمنافسة على موارد المياه في منطقة حوض النيل إلى نشوب حروب وصراعات أم إلى تحقيق السلم والتعاون؟

فرضية الدراسة:

- عدم تكافؤ توزيع المياه زيادة إلى اختلال النظام البيئي يعدّ السبب الرئيسي في تفعيل النزاع.

منهج البحث:

المنهج الوصفي التحليلي: يستخدم المنهج الوصفي في دراسة الأوضاع الراهنة من حيث خصائصها، أشكالها، علاقاتها والعوامل المؤثرة في ذلك، كما أنّ المنهج الوصفي يشمل في كثير من الأحيان على عمليات التنبؤ لمستقبل الظواهر التي يدرسها الباحث، لذلك فإنّ المنهج يساعد الدراسة على رصد ومتابعة دقيقة للظاهرة من أجل التعرّف على مضمونها وطبيعتها وكذلك يساعد الدراسة على الوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد على فهم الواقع وتطويره.

ووظفت الدراسة الاقتراب الجيوبوليتيكي الذي جاء به ماكيندر، سبيكمان وألفرد ماهان، لأن موضوع الدراسة يهتم بتفسير العلاقة بتأثير المعطيات الجغرافية المشتركة في السلوك السياسي للدول وخياراتها نحو السلم أو الحرب، كما أنّ التحليل الجيوبوليتيكي يدرس عامل الموارد الطبيعية. بالإضافة لوظيفة الأنهار داخل الدول وأهميتها في نمو وتوسع الدول، ومن جهة أخرى إلى وظيفتها في دعم السلام أو في تحفيز الحرب.

تم تقسيم الدراسة إلى:

1/ منطلقات الصراع على المياه.

□ - المنطلقات الجيوبوليتيكية

□ - المنطلقات الاجتماعية والثقافية

□ - المنطلقات السياسية

2/ البعد الجيوسياسي للنزاع في حوض النيل

□ المكانة الجيو استراتيجية لنهر النيل

□ أثر المياه على العلاقات بين دول حوض النيل.

□ ديناميكية النزاع في حوض النيل.

1/ منطلقات الصراع على المياه:

لقد ازدادت أهمية المياه وخصوصا منذ بداية منتصف القرن العشرين، فالصراع الذي حدث على المياه في الماضي كان بين قبيلة وأخرى، جماعة أو أخرى، لكن طبيعة هذا الصراع قد ارتقت من المستوى الشخصي القبلي إلى المستوى الدولي، بحيث باتت مصادر المياه نقطة تجاذب بين مختلف الدول وخلقت وضعا أطلقت عليه تسمية «حرب المياه»¹. لذلك أصبحت المياه سلعة استراتيجية رئيسية تؤثر على اقتصاد الشعوب بل على وجودها، ولذلك احتلت المياه طبقا لأهميتها الأولوية في سلم مصالح الدول، الذي تزامن ذلك مع تطور مناحي الحياة.

نجد أن هناك مجموعة من المحللين يرون أن المياه ما هي إلا عامل نزاع ونجد في هذا الصدد معهد دراسات التنمية، البيئة والأمن* والذي يرأسه «بيتر غليك»*، بحيث يستحضر مجموع النزاعات التي حصلت منذ 3000 سنة أي الفترة التي تمتد إلى ما قبل الميلاد، وهذه القائمة مستحدثة إلى تاريخ جويلية 2010م أين وقعت مظاهرات عنيفة في الهند بسبب قطع المياه، وبهذا نجد أن المعهد قام بتصنيف من ست فئات يمكن إدراج هذه النزاعات وفقا لطبيعتها تتمثل أساسا:²

1/ إرادة مراقبة الموارد المائية.

2/ إرادة جعل المياه سلاح عسكري.

3/ المياه كسلاح سياسي بمعنى استعماله لتحقيق أغراض سياسية.

١ Collins Robert.D: **the water of the Nile- Hydropolitics and the jonglei-canal 1900-1991**، clarendo press .Oxford، 1990

٢ M.Lionnel: **la géopolitique de l'eau**، rapport d'information des affaires - étrangères، les travaux d'une mission d'information constitué le 5/ octobre .2010،p 66
pour plus d'information consulter le site suivant: <http://worldwater.org/conflict.html>

4/ الإرهاب.

5/ المياه كهدف عسكري.

6/ المياه كهدف للتنمية أي من خلال طريقة استغلال المياه في نسق التنمية السوسيواقتصادية.

ونجد أن «أنابيل اودريت»¹ يقترح تصنيف للنزاعات بحيث يرى أن هناك نزاعات:

✓ تكون على التوزيع المطلق للموارد وذلك لاحتياجات الريّ المتزايدة؛

✓ نزاعات ترتبط بالتوزيع النسبي للموارد والتي تخصّ الاستعمالات الأخرى غير الاستهلاك الزراعي؛

✓ بالإضافة الى النزاعات التي ترتبط بتلوث المياه؛

✓ والنزاعات التي ترتبط بالموارد العابرة للحدود.

لذلك ماهي أهم منطلقات الصراع على المياه؟

تعتبر المياه مادة حيوية لكل كائن في كل مكان وزمان، لذلك تتزايد الحاجة إليها وازدياد الوعي بأهميتها، ولم تعد المنطلقات الجغرافية التي تتعلق بالمناطق الجافة والتغير المناخي الوحيدة التي تدفع بالصراع على المياه؛ بل إنّ المسألة تتعدى هذا الإطار نحو أبعاد أخرى كالأبعاد الاستراتيجية والجيواستراتيجية.

١- المنطلقات الجيوبوليتيكية للصراع على المياه:

لقد جاء في القاموس الفرنسي la Rousse أن ما يقصد الجيوبوليتيك، هو دراسة العلاقات الموجودة بين الدول وسياساتها والمعطيات التي تحدد هذه العلاقات. ويعني الجيوبوليتيك رسم السياسة القومية طبقاً للحقائق الجغرافية.²

إنّ الدولة المعاصرة ملزمة بشكل أو بآخر بتنسيق واستعمال ثرواتها الطبيعية وقواها السياسية

1-Annabelle Houdret, la-goutte d'eau qui fait déborder... la pénurie d'eau : donnée naturelle ou question sociale ? Géo carrefour, numéro de vol 80 /4, 2005.

2 محمد أزهر السالك، الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق: ط1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص38.

الاقتصادية، الاجتماعية والعسكرية ضمن مخطط منظمّ هادف إلى تحقيق المصلحة القومية. وبهذا المعنى فإنّ الثروة المائية هي إحدى أهم الشرائين في جسم الدولة وبالتالي هي جزء جوهري من مصلحتها القومية.¹

وباعتبار أنّ مصلحة الدولة متغيّرة وفقا لعوامل التاريخ والجغرافيا، فهي تتأثر بمجموع الأفكار السياسية السائدة والتي يعتنقها القادة السياسيين، ونجد أنّ هذه الفكرة تتجسد في نظرية المجال الموحد التي تعود إلى العالم الجغرافي «جونز» ويمكن أن تعرّف هذه النظرية بنظرية الحلقات أو المراحل بمعنى أن تكون الدولة حسب هذه النظرية نتيجة سلسلة من مراحل مترابطة تبدأ بفكرة في ذهن أو أذهان بعض الساسة والمفكرين ثم تتطور الفكرة إلى قرار سياسي تتمخض عنه حركة أو تنظيم أو منظمة أو جماعة تقوم بالتأثير على توجهات مجموعات من السكان داخل منطقة معينة.²

باعتبار أنّ مصلحة الدولة هي غير ثابتة، وباعتبار أن العامل الجغرافي كان دوما حاضرا في صناعة الأحداث السياسية والتاريخية، أصبح الحديث عن العلاقة التي تربط السياسة والجغرافيا حاضرة في الفلسفات المعاصرة والتي لم تكتفي بتحديد العلاقة بينهما بل ذهبت أبعد من ذلك من خلال توظيف الجغرافيا في صناعة القرار السياسي؛ نجد في هذا الصدد «راتزل»، وإنّ الحديث عن هذا الأخير لا يعني بالضرورة الحديث عن نظرية في العلاقات الدولية بل عن «القوانين السبعة للدولة» التي تحكم حركة هذا الكيان السياسي، وترتبط هذه النظرية بما يعرف بالمجال الحيوي بحيث يرى راتزل أنّ حدود الدولة هي حدود غير ثابتة وإنّما هي حدود متحركة، وبذلك فهي تنمو على حساب ما حوله، حيث يتوسع مجالها الجغرافي، وبالتالي تزيد الدولة من حجم مواردها وذلك لضمان أمنها.

وانطلاقا من فكرة المجال الحيوي فإنّ الدولة تسعى إلى تحقيق مصلحتها القومية على حساب مصالح الدول الأخرى، لذلك فإنّ مصلحة الدولة قد تتخطى ما تملكه من الثروات والقدرات الذاتية بل تسعى إلى السيطرة على موارد الدول الأخرى ولو كان ذلك باستعمال القوة، من خلال ضمّ والسيطرة على الأراضي والموارد التي تعود للدول الأخرى.

ونظرية المجال الحيوي تعتبر أكثر النظريات التي وجدت تطبيقا واسعا؛ ولها ارتباط مباشر بموضوع المياه، ذلك أنّ القانون الخامس من قوانين «راتزل» السبعة المتعلقة بنمو الدولة خارج حدودها السياسية يشير إلى أنّ الأنهار والسواحل والأقاليم الغنيّة بالموارد الطبيعية على اختلاف

1 بيان العساف، انعكاسات الأمن المائي على الأمن القومي العربي: دراسة حالة حوضي الأردن والرافدين، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2005.

2 محمد عبد المجيد عامر، الجغرافيا السياسية والدولية، دار المعارف الجامعية، الاسكندرية، 1993، ص 69.

أنواعها هي الأبعاد الجيوسياسية للمشاكل التي تعترض الدول ومنها على سبيل المثال مشكلة المياه في الشرق الأوسط.¹

كما أنّ الدولة التي تتحكم في المنافذ البحرية تحظى بفرصة التحكم في التجارة العالمية، وهذا ما يفسر سعي الدول للوصول إلى السيطرة على البحار، لتحقيق القدرة البحرية والتي تتمثل في جميع السفن التجارية وتسهيلات البحرية كالموانئ البحرية ومنشأها الأخرى.² وهذا ما أدى بتطور الملاحة البحرية، ولقد سعت العديد من الإمبراطوريات والدول إلى التوسع خارج نطاقها الإقليمي فنجد مثالا على ذلك استيلاء الولايات المتحدة الأمريكية على جزيرة بورتوريكو عام 1898.

كانت المياه دوما ترتبط بالقوة التي تترجم في أشكال عديدة كالثقافة والعادات، بحيث نجد أن «كارل ويتفوجل Karl Wittfogel» الذي أوجد مصطلح المجتمعات المائية وهنا يعرض نظرية تطور المجتمعات التي تأسست على الخوف والذي يجبر الناس على قبول إرادة الأقوى من الناحية التقنية في استعمال الأنهار والتحكم في المياه. كما يظهر لنا توجه كل من الولايات الأمريكية والاتحاد السوفياتي إلى تبني مشاريع مائية للتحكم في مصادر المياه، وهذا ما جعل الولايات المتحدة مخزنا عالميا للقمح.³ ومن هنا يظهر لنا أنّ الدولة التي تتحكم في مصادر المياه يعطي لها قدرة التحكم، وهذه القدرة تتدعم بالخبرة التقنية والإمكانات المادية قد تكون ذاتية أو خارجية. ويبدأ التوتر في حالة ما إذا حاولت أي دولة منافسة تقليص هذا التحكم الذي تتمتع به تلك الدولة للمصادر المائية من خلال إقامة المشاريع المائية ومن هنا يظهر بوضوح مصطلح الهيمنة المائية التي تظهر رغبة الدول في السيطرة على أكبر قدر ممكن من الموارد المائية والتحكم فيها. إذا المياه ثروة استراتيجية لها أهمية جيوبوليتكية يستطيع من يمتلكها أن يؤثر بالوسط المحيط وأن يوسع دائرة نفوذه وهذا أصبح إدراك ثابت لدى الدول.

2- المنطلقات الاجتماعية والثقافية؛

المياه ليست مثل باقي الموارد الأخرى، لأنّها اتجاهات اجتماعية وثقافية، فالقيمة الرمزية للمياه أو النهر مثلا يلعب دورا محددًا في سياسة تقاسم المياه. فبعض الأنهار هي أنهار مقدسة مثل نهر الكانج، وهناك أنهار تتمازج مع تاريخ الدول مثل نهر النيل بالنسبة لمصر، فمحاولة المساس بها هو ضرب لأسس الوجود لأي دولة أو أي مجتمع ولو بطريقة غير مباشرة. بالنسبة لبعض الثقافات وبعض

1 - محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافيا السياسية، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، 1973، ص 390-396.

2 - محمد أزهر السناك، مرجع سابق الذكر، ص 324.

3 - M.Lionnel، la géopolitique de l'eau، Op.cit. p 67 -

الديانات المياه هي مورد مشترك وبالتأكيد هي مورد مجاني، وبالتالي يجب الأخذ بمثل هذه الاعتبارات لأنها تحمل خصائص نزاعية فيما يتعلق بموضوع المياه.¹ لذلك غالبا ما كانت المياه مصدرا للنزاعات الداخلية في كثير من البلدان، وأسباب ذلك ترجع مثلا إلى النقص والتوزيع، والتكلفة، والمؤثرات الاجتماعية المختلفة، والهجرات الداخلية نحو المناطق الأقل تضررا. الخ وحدوث احتجاجات بسبب توجه الحكومات إلى إنشاء أسواق وبنوك الماء وإلغاء التوفير المجاني،² والذي يشكل أولى التوجهات إلى اعتبار المياه سلعة لها قيمة نقدية والذي يعتبر في الأصل حق طبيعي لكل إنسان.

ومن جهة أخرى نجد أن بعض الدول تبني شعورها القومي على التحكم في المياه أو تملك الأرض، ونجد في هذا الصدد مثال إسرائيل، بحيث أن إسرائيل تفسر توجهاتها المائية من خلال السعي لتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي في بيئة عدائية، ويبدو هذا واضحا من خلال العقيدة الإسرائيلية التي تبني على الدافع الزراعي المائي بمعنى أن ذهنية الإنسان اليهودي هي ذهنية تقوم على هذا المنطلق.

بالإضافة إلى ذلك فإن المياه تعتبر كعامل لتوحيد الإقليم وتحقيق المراقبة الاجتماعية، فالقدرة على تحقيق ضمان الشعوب الوصول إلى المياه الكافية يعتبر شرط لتحقيق التطور الاقتصادي،³ فتركيا عندما اتجهت إلى استغلال مياه دجلة والفرات من خلال إنجاز مشاريع مائية لتوليد الطاقة الكهربائية وبناء السدود لتخزين المياه لتطوير الزراعة، وذلك من أجل تحقيق التنمية في منطقة جنوب شرق الأناضول وبذلك تحقيق إدماج الأكراد في الدولة التركية والتخلي عن مطالبهم بالانفصال، إلا أن هذه السياسة المائية التركية أثارت استفزاز العراق التي قامت بتهديد تركيا بضرب منشآتها المائية على رأسها سد أتاتورك. والنظر في حقيقة النزاعات يوصلنا إلى أن هذه الأخيرة هي آلية للتغيير الاجتماعي أو للتعبير عن المشاكل البنوية التي يعرفها المجتمع، وإذا حاولنا أن نربط فكرة تحويل النزاعات يمكن أن نصل إلى أنه يمكن القول أن النزاع على المياه يأخذ شكلا اجتماعيا في إطار ديناميكية أو حركية راغبة في التغيير؛ تعود للعديد من الأسباب كالتوزيع غير العادل، وبذلك يمكن اعتبار أن النزاعات المائية ما هي إلا ظاهرة اجتماعية، تتحدد بجزء أكبر في الطبيعة البنوية للكيانات الاجتماعية.

3- المنطلقات السياسية:

إن التحكم في مصادر المياه، يمنح للدول عامل قوة لممارسة الضغوطات السياسية، بحيث يتم

1- Ibid., p 72-

2- زميس.م دومينيجيز كورتينا، الماء مورد حيوي، ومصدر للنزاعات في مطلع الألفية الجديدة (الصراع على المياه: الإرث المشترك للإنسانية): ترجمة سعد الطويل، مركز البحوث العربية والإفريقية، 2002، ص 85.

3- M.Lionnel, la géopolitique de l'eau. Op.cit., p 72 -

توظيف المياه لتحقيق أهداف سياسية كتوجيه دول المنبع تهديدات لدول المصب بقطع المياه كما فعلت تركيا حين قامت بتوظيف مسألة المياه ضد سوريا والعراق لحل مشكلة الأكراد.

وبالمقابل من ذلك قد تتحول المياه إلى عامل لتحقيق الانتقام، وذلك عندما تتوجه الدول إلى ضرب المنشآت المائية للدولة الأخرى كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية في حربها مع الفيتنام حيث استهدفت ضرب السدود وتدميرها في فترة ما بين 1966م¹ و1973. من أجل جلب الثورة وإجبارها على الجلوس إلى طاولة المفاوضات. كذلك تعرض المنشآت المائية العراقية خلال حربي الخليج الأولى والثانية للتدمير، حيث أنّ فكرة المياه عرضت كسلاح ضد العراق من قبل الباحث «بيتر شوايرز».

كما أنّ الصراع على المياه تعود مبرراته إلى أنّ حدود موارد المياه الطبيعية، السطحية والجوفية لا تتطابق مع الحدود السياسية مما يؤدي إلى تحفيز عنصري التنافس والتّزاع، بحيث أنّ استنزاف المياه على جانب الحدود من قبل دولة من الدول التي تشترك موردا مائيا يمكن أن يؤدي إلى إحداث تأثير خطير في إمدادات المياه للدول الأخرى التي تشترك نفس المورد.

إنّ ترسيم الحدود من طرف الاستعمار وإقامة كيانات سياسية بعد الحرب العالمية الأولى، جعلت من النهر الواحد يمرّ بأكثر من دولة واحدة مثل نهر الأردن، دجلة والفرات والنيل، بحيث أنّ مسالك هذه الأنهار واتجاهات مجاري روافدها أضيفت إلى المشكلات الأخرى التي تعاني منها العلاقات الدولية في المنطقة.² كما أنّ العلاقة الكائنة بين الموارد المائية والتّزاعات الإقليمية والدولية، والطريقة التي يمكن أن تفضي بها التوترات بسبب استخدام الماء والسيطرة عليه إلى انفجارات عنيفة، وذلك عندما تختلط فيها الخصومات التاريخية بين الأطراف، بمعنى أنّ التناقضات والتباينات التاريخية بين الدول التي تتقاسم جغرافيا بعض الموارد الرئيسية، حتى أنّه في كثير من الحالات يعني مكسب أحد هذه الدول إجحافا بالنسبة للدول الأخرى، ويشكل عنصرا من شأنه أن يؤدي إلى تفجّرات.³ وأبرز مثال على ذلك أنّ الصراع على المياه في الشرق الأوسط يندرج في تاريخ طويل من التفاعل والتّزاعات، وبالتالي يتبين بوضوح تداخل ملف المياه بالمسائل السياسية.

بالإضافة إلى كل هذا يجب التذكير بأنّ هناك مجموعة من المنطلقات الأساسية التي تلعب دورا مهما في تفعيل الصراع على المياه أهمها المنطلقات الأمنية، بحيث تستند إلى تبريرات تحقيق الأمن القومي

1 - M.Lionnel, Op.cit, p 73

2 - عبد العزيز بوكفة، واقع المشهد المائي ومؤثراته الجيوسياسية والأمنية على الصراع العربي الإسرائيلي، المدرسة الوطنية العليا للحرية، الجزائر، 2011، ص 3.

3 - أميكان نشاني، هياج عصبي بسبب الماء في الشرق الأوسط، دراسات أمنية وسياسية: رقم 32، 1997.

كما ترتبط هذه المنطلقات الأمنية بأخرى ذات طابع اقتصادي من خلال تحقيق الأمن الغذائي وتحقيق التطور السوسيواقتصادي كما سيتم تناوله فيما بعد. لذلك أصبح التحدي الاستراتيجي للدول هو كيف تحصل هذه الدول على حقوقها وحصصها من المياه بحسب حاجتها، وأمام تحديات تنامي الزيادة السكانية والحاجة إلى توفير الغذاء ومتطلبات الزراعة والري والصناعة والعمران، فإن ذلك أدى ببعض الدول التي لديها الإمكانيات والقوة للسيطرة على مصادر المياه ثم استخدامها كسلاح سياسي.¹

لذلك نجد أن هناك علاقة وثيقة للمياه بالاستراتيجية الأمنية للدول وبالتالي فإن التحكم في موارد المياه أصبح غنيمة استراتيجية وأداة مساومة وسلاحاً سياسياً ذا تأثير قوي على توازن القوى، فعلى سبيل المثال نجد أن إسرائيل تربط بين مسألة المياه دوماً والأمن القومي الإسرائيلي بحيث تعتبر أن المياه تمثل قضية وجود لا يمكن التلاعب بها بأي شكل من الأشكال، لذلك تقيم علاقاتها الإقليمية على مبدأ التوازن بين الاعتماد على المياه وبين الأمن كعلاقة حيوية، فالمياه من هذا المنظور من المسائل الاستراتيجية التي يشكّل فيها أي مكسب لأحد الأطراف خسارة الطرف الآخر، لا سيما حيث يتنافس على منابع المياه أكثر من طرف، وفي هذا الاتجاه تضع إسرائيل خط أحمر لمسألة المياه وتعتبر أي تهديد لأمنها المائي يؤدي إلى استنفار الجيش.² ومن ناحية أخرى التي تتضمن البعد الجيو- استراتيجي، أصبح الحديث عن الاحتياطي المائي لضمان المستقبل بعدما كان الحديث عن الاحتياطي في النفط والغاز مثلاً، باعتبارها طاقات ناضبة، الأمر الذي يختلف عند الحديث عن المياه باعتباره طاقة متجددة في الأصل؟ وبما أن الجيواستراتيجية هي التخطيط السياسي والاقتصادي والعسكري الذي يهتم بالبيئة الطبيعية من ناحية استخدامها في تحليل أو فهم المشكلات الاقتصادية أو السياسية ذات الصلة الدولية، كما تبحث في المركز الاستراتيجي للدولة أو الوحدة السياسية آخذة بعين الاعتبار العوامل الجغرافية العشرة: الموقع، الحجم، الشكل، الاتصال بالبحر، الحدود، العلاقة بالمحيط، الطبوغرافيا المناخ، الموارد والسكان.³ وباعتبار المياه مورداً هاماً فقد دخل في إدراكات الدول الجيواستراتيجية.

2/ البعد الجيوسياسي للنزاع في حوض النيل.

1- المكانة الجيواستراتيجية لنهر النيل.

وصف «ونستون تشرشل» نهر النيل في كتابه (حرب النهر) «the War River» الذي صدر عام

- 1 - عبد العزيز بوكفة، نفس المرجع، ص 6.
- 2 - عصام كمال خليفة، أزمة المياه وقضية السلام في الشرق الأوسط، مجلة الحياة: بيروت، 1994، ص 18.
- 3 - ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية: ط 1، بيروت، دار النهضة العربية، 2008، ص 242-243.

1902 بأته عبارة عن « شجرة نخيل طويلة تمتد جذورها في منطقة بحيرة فيكتوريا وألبرت وكيوجا حيث يستمد النهر روافده ومياهه، أما ساق وجذع النخلة فتمتد عبر السودان، وأما فروع النخلة التي تحمل ثمارها فتوجد في دلتا النهر في مصر.¹»

وهذا يظهر أهمية نهر النيل، بحيث يعتبر أطول نهر في العالم بعد نهر الأمازون، حيث يبلغ طوله ما يقارب 6671 كم وتبلغ مساحة حوضه نحو 280000 كلم مربع.²

يصنف نهر النيل ضمن الأنهار الدولية بحيث ينبع من أواسط إفريقيا، ويصب في البحر الأبيض المتوسط، تشترك في مياهه تسع دول افريقية هي: أثيوبيا، وكينيا، وأوغندا، وتنزانيا، ورواندا، وبورندي وزائير والسودان، وجنوب السودان حاليا باعتبارها وحدة سياسية مستقلة، ومصر.

ولمياه النيل أهمية خاصة واستراتيجية بالنسبة لهذه الدول؛ إلا أنه يشكل شريان الحياة بالنسبة لمصر اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، فهو يعتبر المورد المائي الوحيد لتوفير المياه لمصر فهو يوفر ما يقارب نسبة 95%. إن نهر النيل يمثل الحياة بالنسبة لمصر وقد عبّر عن ذلك هيرودوت بقوله «مصر هبة النيل» لدرجة أن أي محاولة للبحث عن الأمن المائي المصري يعني عمليا البحث في أمن النيل الذي يعتبر ركيزة أساسية للأمن القومي للدولة المصرية.

تشترك في مياه النيل العديد من المنابع أو المصادر التي تشكل ثلاثة أحواض رئيسية، تتمثل فيما يلي:

1/ حوض الهضبة الاستوائية:

تقع هذه الهضبة في الجزء الجنوبي من الحوض؛ تقع داخل حدود كينيا، وأوغندا، وتنزانيا، والكونغو الديمقراطية ورواندا، وتتكون من مجموعة من البحيرات والأنهار والروافد هي بحيرة فيكتوريا وبحيرة ألبرت وبحيرة ادوارد وبحيرة تنزانيا وبحيرة كيفوا يمثل حوض الهضبة الاستوائية أكثر المصادر انتظاما في إمداد النيل بالمياه على مدار العام، خاصة في فصل الجفاف ويبلغ المتوسط السنوي للمياه الواردة منه عند سد أسوان نحو 13 مليار متر مكعب سنويا³.

2/ حوض بحر الغزال.

1 -عادل محمد العضيلة، "الصراع على المياه في الشرق الأوسط، الحرب والسلام": ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع: الأردن، 2005، ص 31.

2 -Abou AKcim Dellal ; «des conflits de l'eau au moyen orient», la revue des sciences commerciales ;institut national du commerce ;N07, juillet 2007, p 225.

3 - رمزي سلامة، مرجع سابق الذكر، ص 37.

يقع في الجزء الغربي من السودان، يبلغ إيراده 15 مليار متر مكعب، تفقد بأكملها في منطقة المستنقعات ولا تمتد حوض النيل سوى ب 0.5 م³ ويتكون من البحار الصغيرة هي: بحر الزراف، بحر العرب، بحر لول، بحر سويد، بحر تونج، بحر بونجو¹.

3/ حوض الهضبة الأثيوبية:

تمثل أهم منابع النيل إذ تمد النيل عند أسوان بنحو 75٪ من متوسط الإيراد السنوي للمياه، لذلك فإن إثيوبيا تشكل أهمية كبيرة للأمن المائي المصري، وهذه الهضبة تتكون بدورها من ثلاثة أحواض صغرى رئيسية هي حوض نهر السوبات، حوض النيل الأزرق، حوض نهر عطبرة².

2- أثر المياه على العلاقات بين دول حوض النيل.

في وقت أصبح ينظر إلى المياه كأحد العوامل الرئيسية التي يمكن أن تهدد علاقات حسن الجوار والتعاون الإقليمي فيما بين الدول المشاطئة لأحواض الأنهار الدولية؛ وذلك في ضوء الدور المتزايد لمتغير المياه في السياسة الدولية المعاصرة لا بد أن نقف على طبيعة العلاقات الدولية في إطار حوض النيل.

تنظم العلاقة بين دول الحوض مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية أو الدولية يرجع أغلبها إلى وقت السيطرة البريطانية على مصر وسائر دول حوض النيل. كما أن أغلب المعاهدات وقعت بين بريطانيا وبين الدول المستعمرة الأخرى بغية تعيين حدودها؛ وتعتبر الاتفاقية الموقعة في 1959 بين مصر والسودان والتي حلت محل اتفاقية 1929 (ولقد وقعت بين مصر وبريطانيا نائبة عن السودان وتنزانيا وأوغندا وكينيا، تقضي بأنه بغير الاتفاق مع الحكومة المصرية لا يمكن القيام بأي أعمال ري أو توليد الطاقة الهيدروكهربائية سواء على النيل وروافده أو على البحيرات، من شأنها إنقاص كمية المياه التي تصل إلى مصر أو تعديل تواريخ وصولها أو تخفيض منسوبها)³ مرجعية تاريخية ولقد نظمت استفادة الدولتين من مياه النيل. وهذه الاتفاقية جسدت ما يعرف في القانون الدولي بالحق المكتسب، حيث أخذت هذه الاتفاقية مسمى «الاستفادة الكاملة من مياه النيل» بعدما كانت تحت اسم «الاستخدام الجزئي للنهر الطبيعي».

1 - نفس المرجع، ص 37.

2 - نفس المرجع، ص 38.

3 - سامر نخيمر وخالد حجازي، مرجع سابق الذكر، ص 83.

هذه الاتفاقية تضمنت العديد من النقاط تمثلت أهمها:¹

- تقسيم المياه بواقع 55،5 مليار م³ لمصر، و 18،5 مليار م³ للسودان سنوياً.

- موافقة السودان على قيام مصر ببناء السد العالي في أسوان.

- موافقة مصر على إقامة سدين سودانيين في الرصيرص على النيل الأزرق، وفي خشم القربة على نهر عطبرة.

- الاشتراك في تحسين مجرى النيل الأعلى عن طريق شق قناة جونقلي.²

وطبقاً لما ورد في هذه الاتفاقية تؤكد مصر في سياستها الخارجية على حقوقها المكتسبة في مياه النيل، وتؤكد على ضرورة التشاور بين دول حوض النيل قبل إقامة أي مشاريع من شأنها تهديد الأمن المائي لها.

وتعتمد مصر آليتان للتحرك الديبلوماسي للحفاظ على حقوقها التاريخية في مياه نهر النيل، حيث تتمثل الأداة الأولى في «الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل» التي نجحت في إقرار مشروع مشترك مع تنزانيا، وأوغندا وكينيا في 1967 يدعى مشروع «الدراسات الهيدرولوجية لحوض البحيرات الاستوائية» ويحظى هذا المشروع بدعم كل من برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) ومنظمة الأرصاد العالمية.³

أما الأداة الثانية فهي منظمة «الأندوجو»* عام 1983 أنشأت باقتراح من مصر والسودان والتي أكدت أن الأنهار الإفريقية تعدّ بمنزلة جزء من البنية الأساسية الضرورية للتعاون الإقليمي. بالإضافة إلى دعم القضايا الإقليمية ودعم التعاون بين دول المجموعة في مجال التنمية.⁴

اتصفت العلاقات الخارجية لمصر مع دول حوض النيل بالمرونة والضعف حيناً واللين والحياد حيناً آخر، بحيث تميزت سياستها على أنها سياسة دفاعية وليست سياسة توسعية لتأمين العمق

1 - عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية: التحدي والاستجابة: ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2008، ص 154.

2 - حبيب عائب، المياه في الشرق الأوسط: الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1996)، ص 127.

3 - سامر نخيمر وخالد حجازي، مرج سابق الذكر، ص 85.

* الأندوجو كلمة سواحلية تعني الإخاء.

4 - ممدوح الولي، اقتصاديات دول حوض النيل: ط 1، القاهرة، 2010، ص 242.

الاستراتيجي الجنوبي لمياه النيل.¹ ولقد أصبحت مسألة مياه النيل إحدى الثوابت المحورية لاتخاذ مصر قرار سياستها مع دول حوض النيل عبر فترات تاريخية ممتدة، وسوف تبقى دائما مياه النيل الهدف الاستراتيجي القومي لبناء خطط مصر المستقبلية، باعتباره المورد المائي الوحيد والأساسي الذي تعتمد عليه مصر.

لذلك كانت مياه النيل متغيرا هاما يؤثر على العلاقات بين الدول المشاطئة خاصة فيما يتعلق بإمكانية تحقيق التعايش السلمي في هذه الوحدة المائية المشتركة.

وبما أن دول حوض النيل كلها دول نامية وتعاني من ارتفاع ديموغرافي كان لابد من إتباع نهج تعاوني لتحقيق التنمية. وفي هذا الصدد يطرح الباحث «أنس مصطفى كامل» اجتهدا يستند الى المقرب الوظيفي الحديث يهدف الى خلق نظام إقليمي متعدد الوظائف للتنمية الشاملة.²

وفي هذا الصدد نجد مبادرة حوض النيل (NBI) التي تمّ انطلاقتها بتاريخ 22 / 2 / 1999 تهدف الى تنمية العلاقات بين الدول العشرة المشاطئة للنيل وهي: جمهورية الكونغو، بوروندي، السودان، أوغندا، كينيا، رواندا، أثيوبيا، مصر، تنزانيا، واريتريا بصفتها عضوا مراقبا، وتعدّ المبادرة بمثابة رؤية مشتركة لدول إقليم حوض النيل، تهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، من خلال التوزيع المنصف والمشاركة العادلة في المنفعة من الموارد المائية لحوض نهر النيل، كما أنّ المبادرة تعدّ آلية للتحوّل تهدف الى تنمية أسلوب المشاركة في المنافع المشتركة، متخطية بذلك الحدود السياسية لدول الإقليم لدعم السلام والأمن على مستوى الإقليم.³

وتعتبر هذه المبادرة عن إرادة في تحقيق سبل للانتفاع المشترك بموارد حوض النيل؛ ورغم هذه الجهود الساعية الى تحقيق التعاون والتكامل إلا أنّ دول حوض النيل تفترق الى هيكل تنظيمي.

بالإضافة إلى إنشاء منظمات إقليمية تختص بحوض النيل من بينها منظمة «تكنونايل»⁴، والتي سبقت مبادرة حوض النيل بستين أي في 1997 م، ولقد كلفت هذه المنظمة بمتابعة تنفيذ المشروعات الفنية النيلية.

1 - احمد يوسف التني، العلاقات السودانية المصرية، ص 35.

2 Mohamed Aly Ayuh et Uerich Kulfer; "water management in the Maghreb - finance et development, June 1994, pp28, 29.

3 - مجموعة من الباحثين، التقرير الاستراتيجي الإفريقي، 2007 / 2008، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2008، ص 393.

4 - منذر خدام، مرجع سابق الذكر، ص 124.

كما أنّ المياه أصبحت سلاحا سياسيا تستخدمه أثيوبيا ضد السودان ومصر كنوع من الضغط الإيديولوجي والسياسي لإجبار السودان عن التخلي عن مساندة أريتيريا وكرّد فعل للتعامل المصري مع الأقباط تضامنا معهم من طرف الكنيسة القبطية في أثيوبيا، كما يرى العديد من المحللين.

والمحلّل للأحداث في منطقة حوض النيل يستخلص أنّ استخدام مياه النيل كسلاح سياسي أصبح إحدى أدوات الصراع الإقليمي في هذه المنطقة بفعل من القوى الاستعمارية بالإضافة الى تغلغل إسرائيل لتنفيذ استراتيجيتها المائية؛ مما أدّى الى تحوّل منطقة حوض النيل الى منطقة توتر. ولقد شهدت المنطقة خلافات حول المياه وكان أبرزها رفض العديد من الدول وعلى رأسها تنزانيا للاتفاقيات الدولية على أساس أنّها من عهد الاحتلال، والمشروعات الأثيوبية على النيل الأزرق والنزاع المسلح في جنوب السودان، ويقابل ذلك تحدّد أكبر للمنتفعين الرئيسيين من ماء النيل مصر والسودان، هو الاستمرار في تلبية احتياجاتها المائية والتوفيق بين هذه الاحتياجات المحتملة فيما بعد لدول أعالي النيل¹.

والمؤكّد أنّ المشاريع الأثيوبية ستلحق ضررا كبيرا بالحياة البشرية والاقتصادية بمصر، وقد أعلن وزير الحربية المصري الأسبق أبو غزالة «إنّ أيّ مساس بجريان النيل معناه الحرب» وقال كذلك في هذا الصدد «بسيوني» السفير المصري السابق معلقا على المشاريع الأثيوبية: «إنّ أثيوبيا تقع في حزام الأمن الاستراتيجي لمصر، إنّ قيام أية دولة من دول حوض النيل بعمل من شأنه تهديد حصّة مصر من المياه، هذا سيفرض على العسكرية المصرية أن توسع تعريفها للأمن القومي المصري، بحيث يشمل دولا أخرى يمكنها من خلال التأثير على مياه النيل، التأثير على المصالح الحيوية لمصر»².

ومنه يتضح أنّ العلاقات بين دول حوض النيل هي علاقات غير ثابتة على متغير واحد فأحيانا كانت تتجه إلى التعاون وأحيانا تعرف اضطرابات خطيرة حسب ما يمليه النسق الإقليمي والدولي وكذلك حسب ما تمليه الدوافع السياسية وفقا لطبيعة الأنظمة السياسية والنخب السياسية الحاكمة في المنطقة.

3- ديناميكية النزاع في حوض النيل.

المتبّع للمسار الذي عرفته دول حوض النيل والأساس القانوني الذي انتهجته لضمان أمن النيل وتنمية موارده، لا يغيب عليه أيضا أنّ حوض النيل يعتبر بؤرة توتر تشهد العديد من المحاولات

1 - رشدي سعيد، أزمة مياه النيل إلى أين: ط 1، مركز البحوث العربية، 1988، ص 25.

2 - محمد عوض الهزايمة، قضايا دولية: تركة قرن مضى وحولة قرن أتى: ط 1، عمان، 2005، ص 93.

لتهديد استقراره. بالإضافة إلى أنّ طبيعة العلاقات السياسية غير المستقرة والمتوترة غالب الأحيان حالت دون تثبيت نظام تعاوني تنموي في هذه المنطقة، وإنّما كل هذا جعل من مياه النيل مورد يؤجج صراعات بين الدول النيلية عوض السعي لتحقيق إدارة متكاملة لتنمية الموارد المائية وتطويرها للاستجابة للطلب المتزايد عليها.

لذلك لابد من عرض أهم المحطات التي تقرب السلوك الصراع في منطقة حوض النيل، ومن المهم إذا رصد الأسباب التي تؤدي إلى توتر العلاقات بين دول حوض النيل الثلاث مصر، والسودان وأثيوبيا باعتبار أنّ البلدين الأولين ينتميان إلى المنطقة العربية وتدخلان في دائرة الأمن المائي العربي وأنّ أثيوبيا تمثل تهديدا له باعتبارها من أكثر دول الحوض الراغبة في تغيير الواقع القائم دون أن ننسى دور دولة جنوب السودان باعتبارها وحدة سياسية وليدة في المنطقة سيكون لها تأثير على الأمن المائي في حوض النيل بالنسبة كذلك لمصر و السودان (الخرطوم) وذلك من خلال مطالبتها بحصتها في نهر النيل. دون أن ننسى التركيز على دور الأطراف الخارجية في تفعيل الصراع على المياه في المنطقة النيلية.

الصراع على المياه في حوض النيل له امتدادات تاريخية لا يمكن حصرها في هذا الموضع، لذلك ترى العديد من الدراسات أنّ المياه في منطقة حوض النيل ستصبح مفتاح السلام أو الحرب خصوصا مع عدم وجود مقاربة قانونية ملزمة بتنظيم استغلال مياه الأنهار، حيث اقتصر الأمر على المعاهدات المبرمة بين الدول المعنية والتي أصبحت فيما بعد -أي الاتفاقيات مصدرا للنزاع كما حدث مع دول حوض النيل، بحيث أنّ هناك من يتمسك بها ومن يرغب في تغييرها.

والمعروف أنّ الصراع على المياه في حوض النيل يرتبط بالخلافات القائمة حول كيفية تقاسم المياه بالإضافة الى تأثيرات تغيّر المناخ العالمي.¹ ومنه يأخذ هذا النزاع منطلقه الأساسي حول مدى شرعية الاتفاقيات المبرمة التي تهدف إلى تنظيم استغلال مياه النيل بحيث يدخل النزاع على مياه حوض النيل في دائرة سياق الجدل السياسي والقانوني بين الدول المصب والمنبع.

إلا أنّ الفترة بين 1990-1999 تميّزت بكون العلاقات بين دول الحوض بالهدوء النسبي بحيث كانت أثيوبيا مشلولة بفعل الصراع المستمر مع القوى الانفصالية في إريتريا، والغارات التي تشنها الصومال، وفيما بعد بفعل الحرب مع إريتريا المستقلة. وكان السودان ممزقا بفعل الانقسام الداخلي والصراع الانفصالي في الجنوب؛ وكانت دول الهضبة الاستوائية محطمة بفعل النزاع الاثني والسياسي.²

١ - مايكل كليبر، مرجع سابق الذكر، ص 178.

2 - نفس المرجع، ص 174.

والاستثناء كان سنة 1994 عندما أرسلت مصر قواتها إلى منطقة حلايب، وهي منطقة حدودية متنازع عليها تقع على البحر الأحمر، لو أنّ الخرطوم كانت بصدد أن تلغي اتفاقية 1959 م وتتجاوز سحباتها السنوية البالغة 18.5 بليون متر مكعب التي يسمح بها هذا الاتفاق.¹

ترجع بدايات التوتر بين مصر وأثيوبيا على النيل إلى الخمسينيات، واتضحت عندما قامت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بالضغط على الرئيس المصري آنذاك جمال عبد الناصر وذلك عندما قامت بتشجيع أثيوبيا وذلك من خلال إعداد دراسات حول إمكانية تنفيذ أربعين مشروع حول روافد النيل إلا أنّ المشاريع تلك معلقة.

إلا أنّ سنة 2004 عرفت نوعاً من التصعيد، عندما رفعت كل من كينيا، أوغندا، أثيوبيا، وتنزانيا دعوتها بالتعديل في الاتفاقيات وعدم الاعتراف بالاتفاقيات السابقة. كما أظهرت المفاوضات الخاصة بمبادرة حوض النيل على مدى السنوات العشر الماضية وجود ثنائية حادة بين دول النهر، ودول المصب. وتعتبر دول المصب أنّ مياه النيل هي المورد الأساسي للحياة، وترفض تغيير الاتفاقيات فمياه النيل تمثل لها قضية تمس أمنها القومي بالأساس. لذا تحاول الحفاظ على حقوقها التاريخية المكتسبة، وفي المقابل تعتبر دول المنبع أنّ هذه المياه تنبع من أراضيها وملك لها، ويجب أن تستفيد منها بشكل أكبر.²

وفي منتصف شهر أبريل 2010 فشلت دول حوض النيل في اجتماعها بالقاهرة في التوصل لاتفاق على حصص كل منها في مياه النهر، فكان الخلاف بين دول المنبع الثمانية من جهة ودولتي المصب مصر والسودان حيث تمسكت دولتي المصب بحقوقها التاريخية الموثقة في اتفاقيتي 1929 و1959 م. ولقد جرى توقيع اتفاقية جديدة من أجل تقاسم أكثر عدالة لمياه النيل في مدينة عنتيبي بأوغندا. ولم تشارك مصر والسودان وأعلنّا معارضتهما لمشروع هذا الاتفاق الإطاري الجديد. بحيث أنّ هذا النص الجديد يلغي اتفاقيتي 1929 و1959 م ويسمح لدول الحوض باستخدام المياه التي تراها ضرورية مع الحرص على عدم الإضرار بالدول الأخرى.³

والنزاع في حوض النيل لم يقتصر على النقاش حول شرعية المعاهدات التاريخية المبرمة لتقسيم مياه النيل وإنّما وقفت وراء مجموعة من المؤثرات والأطراف التي كانت حريصة على تفعيل هذا النزاع

1 - نفس المرجع، ص 178.

2 - عاصم فتح الرحمن، لأبعاد والمصالح الإقليمية والدولية في إقليم حوض نهر النيل // <http://sudanais.com> في 19/05/2008.

3 - محمد مصطفى، أزمة مياه النيل بين مطرقة المستعمرين وسندان حكام حوض النيل، مجلة الوعي: عدد 274 لبنان، 2010، ص 23.

وفق ما تقتضيه لعبة المصالح وبالتالي:

ما هو دور الأطراف الخارجية في تفعيل النزاع في منطقة حوض النيل وماهي انعكاسات المستجدات الإقليمية الراهنة مع انفصال جنوب السودان على مستقبل المياه في حوض النيل؟

لطالما كانت المياه تشكّل حيزاً كبيراً في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي وهذا ما ترجمه شعارها التقليدي «أرضك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل» وهذا يفسر أنّ حدود إسرائيل هي حدود أمنها المائي، ولقد خصص شمعون بيرز جزءاً كبيراً من كتابه الصادر عام 1993 م بعنوان «الشرق الأوسط الجديد» لموضوع المياه، حيث قال «أنّ المياه كانت ولا تزال عاملاً رئيسياً في السياسة المعاصرة، كما أنّ العلاقات بين دول المنطقة كانت وستظل تتشكّل عموماً بفعل السياسة المائية» من كل ما سبق يتضح أنّ المياه تحتل مرتبة متقدمة في أولويات العقيدة الاستراتيجية الإسرائيلية وتمثل قيمة عليا في سلم القيم الإسرائيلية¹

إنّ أهمية المياه بالنسبة لإسرائيل ظهر فيها يسمى باستراتيجية «عسكرة المياه» Water militarisation stratégie بحيث أنّ إسرائيل سيطرت على معظم مصادر المياه بالقوة مثلما حدث في عدوانها على لبنان في 2006 م حيث استهدفت جنوب لبنان لاستنزاف المياه بسبب أزمة المياه التي كان يعاني منها القطاع الصناعي في تل أبيب.

لذلك لا بد من الإشارة إلى الأطماع الإسرائيلية في مياه النيل والتي تعتبر ذات أبعاد تاريخية، ظهرت بوضوح في القرن العشرين مع مطالب «ثيودر هرتزل» التي قدّمها لبريطانيا والمتمثلة في توطين اليهود في سيناء واستغلال ما فيها من مياه جوفية وبعض مياه النيل، ولقد رفضت بريطانيا ذلك نظراً لطبيعة الظروف السياسية والاقتصادية التي تتعلق بالظروف الدولية.²

يقول الدكتور أحمد فوزي خير المياه بالأمم المتحدة أنّ إسرائيل حاضرة بقوة في دول حوض النيل ولها دورها المؤثر في هذه الدول، مضيفاً أنّ إسرائيل تستخدم هذا الدور كورقة ضغط لتحقيق مطالبها خاصة فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، وأكد أنّ الدور الإسرائيلي في دول الحوض يؤثر بالسلب في حصة مصر من مياه النيل.³

وتحاول إسرائيل التحكم في ملف مياه النيل بإعادة الفلاشا* إلى أثيوبيا كسادة لبحيرة تانا للعمل

1 - محمود سليمان، "مصر والسودان وتهديد الأمن المائي التواجد الإسرائيلي في حوض النيل والقرن الإقليمي"، مجلة الدراسات الاستراتيجية، ع75، المجلد، 18 يناير، 2005، ص24-30.

2 - رفعت سيد أحمد، "الصراع المائي: الأبعاد الكاملة للصراع حول المياه بين العرب وإسرائيل الواقع والمستقبل، ط1، القاهرة، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، 1993، ص15.

3 - زبيدة عطا، إسرائيل في النيل: ط1، القاهرة، 2010، ص12

على صعيد استراتيجي لخدمة أهداف تتعلق بتعميق الشكوك والقطيعة بين دول البحر الأحمر ودول حوض النيل.¹ ولقد اعتبرت إسرائيل نفسها جزءاً من مخطط يتعلق بحوض النيل، ولقد أشارت إلى ذلك العديد من الدراسات عن سعي إسرائيل الدائم لتكريس انفصال جنوب السودان عن شماله، وزرع وتد إسرائيلي لاستغلاله كورقة ضغط على مصر، واللجوء إلى استراتيجية شد الأطراف، وهي قائمة على إثارة الفرقة والعنصرية بين الأقليات مما يؤدي إلى المطالبة بالانفصال؛ بحيث أن إسرائيل كانت ترى أن السودان يمثل امتداد طبيعي داخل الاستراتيجية الإسرائيلية الأمنية في منطقة القرن الإفريقي، فالسودان يمثل العمق الاستراتيجي الجنوبي لمصر.² ولقد عملت إسرائيل على ضرب وحدة السودان التي انتهت بانفصال جنوب السودان في 9 جويلية 2011 والذي أصبح أمراً واقعاً يحظى بالاعتراف الدولي كدولة حادية عشرة في حوض النيل؛ والذي تسعى من ورائه إسرائيل ليس في ضرب وحدة السودان فقط وإنما في عرقلة مشاريع المياه في المنطقة، والسيطرة على مياه النيل لتهديد الأمن القومي لمصر والسودان. وباعتبار أن جوبا هي دولة وليدة فهناك من يؤكد أنها ستمثل سندا سياسياً لدول حوض النيل ضد إرادة القاهرة والخرطوم. وبالتالي تعتبر مسألة تقاسم مياه النيل إحدى أهم المشاكل التي سيطر عليها انقسام السودان وإعادة صياغة منطق التحالفات والترتيبات التي ستؤثر على التوازنات في المنطقة ومن المؤكد أن المستفيد من إعادة صياغة التوازنات سوف يكون لصالح الدول التي لعبت دور في تكريس انفصال السودان عن جنوبه والمتمثلة أساساً في إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية أثيوبيا وأوغندا.

ويتمثل التهديد الذي تمثله دولة جنوب السودان-جوبا- في تهديد الأمن المائي لكل من مصر والسودان-الخرطوم- في كون أن جوبا قد تطالب بحصتها في مياه النيل فيما يسمى بحوض بحر الجبل (الناظم الأول لنهر النيل)، وهذا ما سيحقق لأثيوبيا السيطرة الكاملة على النيل الأزرق الذي يمثل الشريان الرئيسي. بمعنى أن قيام دولة جنوب السودان كدولة جديدة في منظومة دول حوض النيل يهدد تأمين مصالح السودان ومصر في مياه النيل عبر الاستقطاب المتوقع لدولة الجنوب من قبل دول المنبع في إطار صراعها مع دولتي المصب -السودان ومصر- الهادف لإيجاد معادلة جديدة تحكم قسمة المياه بين دول الحوض.

لم يخطئ المحللون الاستراتيجيون عندما أكدوا أن تهديد الأمن المائي لكل من مصر والسودان

1 نفس المرجع، ص 13 - .

* الفلاشا أو الفلاشا مورا تعتبرهم إسرائيل يهود وهناك من يرفض هذه الفكرة ويقول أنه لا شك في إفريقيتهم.

2 - نفس المرجع، ص 19-21.

هو تهديد جاد باعتبار أن البنية الإقليمية والدولية تسعى لتكريس هذا التهديد؛ فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى لإعادة صياغة سياسات دول الجوار حيال الدول العربية بحيث تدخل الدول المتاخمة للسودان أو الواقعة عند حوض النيل هذه الدائرة الاستراتيجية في الحسابات الأمريكية؛ وهذه العملية استعرضت سياسات دول مثل اريتريا وأثيوبيا وكينيا وأوغندا لتحولات نحو تأزيم علاقاتها مع مصر والسودان.¹

وتشير الأدبيات الاستراتيجية الأمريكية عن نقطة الضعف الجيوبوليتيكية لكل من مصر والسودان والتي تتمثل في المياه، ويقول الدكتور «فريد ستنجر» أستاذ البيئة في جامعة فرجينيا على أنه ليس هناك أفضل وأنجع من سلاح المياه لاستخدامه في مواجهة السودان ومصر.² ويؤكد وزير الدفاع الأمريكي الأسبق «رامسفيلد» أن لكل من الولايات المتحدة وإسرائيل مصالح شاملة ومشتركة في المنطقة ذات أبعاد استراتيجية واقتصادية وسياسية. والولايات المتحدة تدرك دواعي الجهود الإسرائيلية في هذه المنطقة الحيوية بل تدعمها اقتناعاً منها بأن هذه المصالح تخدم في نهاية المطاف مصالح الولايات المتحدة.³

ولقد كشف المحلل السياسي الأمريكي «مايكل كلير» عن اجتماع عقد في تل أبيب بين أعضاء الكنيست الإسرائيلي ووزراء أثيوبيين، تناول بحث إقامة مشاريع مشتركة عند منابع نهر النيل، كما كتب أن الأجندة الإسرائيلية تقوم على إقناع الوزراء الأثيوبيين باستكمال المشاريع المشتركة التي كانت قد توقف العمل بها. وأشار إلى أن هذه المشروعات تتضمن إقامة أربعة سدود على النيل لحجز المياه وتوليد الكهرباء وضبط حركة المياه باتجاه السودان ومصر، وذلك بهدف إشغال مصر في قضية تمس أمنها القومي وهي قضية المياه.⁴

لذلك نجد أن إسرائيل تقف بقوة وراء تشجيع أثيوبيا على إقامة المزيد من السدود للاستثمار بكميات أكبر من المياه انتهت هذه المحاولات مع شروع أثيوبيا ببناء سد النهضة الذي تزامن فعلا مع الأحداث السياسية في مصر في 2011م أي في أبريل من نفس السنة؛ ومما لا شك فيه أن تمويل هذا السد هو تمويل إسرائيلي.

ونظراً إلى أن ملف النيل هو ملف شائك فإنّ بناء مثل هذا السدّ أدى إلى تصعيد المواقف وفي

1 - حلمي عبد الكريم الزعبي، التوظيف الأمريكي للمحتمل للعوامل الخارجية ضد مصر؛ تهديد الأمن المائي لكل من مصر والسودان (مجلة دراسات)، الدار العربية للدراسات والنشر، العدد 24-25 بعد 196 المجلد الثامن عشر، 2006، صص 83-84.

2 - نشرة Background، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، جامعة جورج تاون، 2003.

3 - تقرير العميد المتقاعد أكرم حسين شريف (الخبير)، واشنطن في 2003 / 2 / 1.

4 - زبيدة عطا، مرجع سابق، ص 23.

مقابل ذلك أكدت أثيوبيا أن هذا السد لا يتعدى الأسباب التنموية وبذلك نجد أن أثيوبيا نجحت في الترويج لبناء السد بتعاطف دولي. هذا السد لقب بسد الألفية نظرا لكونه أكبر سد في منطقة حوض النيل بارتفاع يصل إلى 145 مترا بطاقة تخزينية تصل إلى 75 مليار م³ من المياه وهو ما يعني تبوير 5 ملايين فدان زراعية في مصر كما سيقبل من حصة مصر من المياه بما يوازي 18 مليار متر مكعب. ويؤكد الدكتور مغاوري شحاتة «الخير في مجال البيئة» أن شروع أثيوبيا في بناء سد النهضة ما هو إلا تهديد لفكرة بيع المياه، كما سيؤدي إلى حرمان مصر من زراعة محاصيل استراتيجية تحتاج مياهها غزيرة منها قصب السكر والقطن والأرز كما ستتأثر كمية الطاقة الكهربائية التي تحصل عليها لتقل بنسبة 40%¹.

وفي ظل بحث الأزمة الراهنة بشأن إقامة سد الألفية تم إرسال لجنة الخبراء الدولية التي أكدت بدورها في تقريرها الأخير أن حجز المياه وفترات ملء الخزّان خاصة في أوقات الجفاف والذي سيؤثر في منسوب السد العالي إلى أقل منسوب تشغل له لمدة أربع سنوات متتالية مما سيؤثر على مياه الري وتوليد الطاقة الكهربائية. ولا شك بذلك في أن أمن مصر من أمن النيل، وأي محاولة لتغيير الأمر الواقع أو المساس بحصة مصر من مياه النيل؛ يجعل من المسألة غير قابلة للمساومة.

ومن هنا يتبين لنا أن تواجد إسرائيل في منطقة حوض النيل هو تجسيد لاستراتيجية شد الأطراف ولقد عبر عنها بن غوريون رئيس الوزراء الإسرائيلي في قوله «أن المعركة مع الدول العربية لن تدور على خطوط المواجهة بل ستدار من قبل إسرائيل في ساحات بعيدة»².

لذلك عملت إسرائيل على تطوير شبكة علاقاتها خاصة مع أثيوبيا في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية، وتبين الباحثة الإسرائيلية «يهوديت رونين» كيف أن الحضور الإسرائيلي متعاظم في هذه المجالات الثلاثة كما يلي³:

المجال الاقتصادي: دور إسرائيل متعاظم في تطوير الزراعة في أثيوبيا وخاصة في تعضيد مشاريع الري وإقامة السدود على منابع النيل.

المجال الأمني: لا يختلف الأمر كثيرا فيما يتعلق بهذا الجانب للعلاقات الأثيوبية الإسرائيلية، فما

1 - حنان بدوي وحنان السمني، مخاطر سد النهضة على مائدة بحث المنتدى المصري للتنمية المستدامة، الشبكة العربية للبيئة والتنمية، العدد 256 يوليو 2013 على الموقع www.readnetwork.org تاريخ الزيارة في 10/10/2013.

2 - طلال محي الدين، مرجع سابق، ص 76.

3 - يهوديت رونين، العلاقات الإسرائيلية الإفريقية في مستهل القرن الحادي والعشرون، مركز ديان لأبحاث الشرق الأوسط، 2003.

زالت إسرائيل تصدر الأسلحة المصنّعة فيها إلى أثيوبيا بما فيها قطع غيار الطائرات. ومن بين الأسلحة المصدرة عام 2002 وقدّرت بحوالي 50 مليون دولار الآليات القتالية المدرعة من طراز رابي وراجمات صواريخ ووسائل دفاع جوي.

المجال السياسي: تضاف إلى مؤشرات تتعلق بإعادة التفكير في إحياء التحالفات بين إسرائيل والقوى الإقليمية. دون أن ننسى علاقاتها كذلك مع إريتريا باعتبار أنّها أصبحت ذات أهمية استراتيجية بعد أن سيطرت على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر الذي تعتبره إسرائيل الرئة التي تنفس بها والمنفذ الذي تطلّ منه على أفريقيا.

ويجب الإشارة كذلك إلى أنّ تدّخل إسرائيل في منطقة حوض النيل لا يتوقف عند خلفية الصراع العربي الإسرائيلي وإنّما يخدم المصالح الاقتصادية الإسرائيلية كذلك من خلال اقتطاع مساحات زراعية شاسعة من أجل استغلالها لإنتاج محاصيل ومنتجات لغرض الاستهلاك في إسرائيل أو الاستخدام من قبل الصناعات العسكرية باعتبار أنّ إسرائيل تعاني من شحّ المياه.

لذلك تعتبر مياه النيل مصدر حياة وفناء على حدّ تعبير الدكتور فريد ستنجر. وهذا ما يجعل إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية تدرك أهمية النيل في إعادة هندسة الشرق الأوسط ولقد عبرت عن هذه الفكرة أحد الدراسات الاستراتيجية الإسرائيلية مع «عوزي ديان» عندما قال «نحن لا نحتاج إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل من أجل هزيمة مصر فنحن نستطيع عن طريق نشر الجفاف في مصر والسودان نتيجة لوقف مياه النيل أن نحقق نتائج حاسمة لا تستطيع الأسلحة التقليدية وغير التقليدية إحرازها»¹

ولما كانت مياه النيل إذاً أحد أهم ركائز الأمن القومي المصري والسوداني وفي ظلّ المستجدات الراهنة مع بناء سدّ النهضة الذي سيحرم مصر من حصتها المائية المعروفة تاريخياً مما يدخل مصر حقاً في دائرة تهديد حقيقية كان لا بد من طرح السؤال التالي: هل ستستند مصر إلى تحريك دبلوماسيتها لحل ملف النيل بما يرضي الجميع؟ وإذا لم تنجح الوسائل السلمية هل ستدخل مصر في المواجهة بقوة السلاح؟ هذا السؤال قد يجد الإجابة ربّما بصفة مؤقتة أنّه على هامش القمة العادية الثلاثين للاتحاد الإفريقي التقى الرئيس المري مع نظيره السوداني عمر البشير ورئيس الوزراء الإثيوبي هايلى مريام ديسالين أين نفى هؤلاء أيّ أزمة بشأن سد النهضة.

يجب التأكيد أنّ أزمة حوض النيل لا تقتصر فقط على إقامة هذه المشاريع، وإنّما أيضاً في جدية

هذه الأزمة من خلال تأثير التغيّر المناخي على منسوب النهر؛ بحيث تؤكد الدراسات العلمية أنّ نقص تساقط الأمطار وتعرض البحيرات الكبرى لظاهرة التبخر بسبب الارتفاع في درجات الحرارة، خاصة مع تزايد احتياجات السكان في منطقة حوض النيل. وبالتالي هل ستتوجه دول حوض النيل إلى إقامة استراتيجيات تعاونية لمواجهة الخطر القادم أم إلى انتهاج استراتيجيات قطرية قائمة على النزعة الصراعية تجسّد فكرة الحرب على المياه؟

وكيف يمكن ضمان أمن النيل بالوسائل السياسية في عالم متغيّر، تتعارض فيه المصالح، وتتداخل فيه العوامل الداخلية مع العوامل الخارجية؟

الخاتمة:

تعتبر مسألة المياه تحديًا أساسيًا متعدد الأبعاد (السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية)، ومنه فإنّ العلاقات الدولية لم تعد تركز على التطور التاريخي أو الجوار الجغرافي أو التشابه الديني، بل أصبحت المصالح المتبادلة والقضايا المشتركة والتعاون الإقليمي من القواعد الأساسية التي تتحكم في مسار العلاقات والسياسات بين الدول، لذلك فإنّ العلاقات المائية أخذت حيّزا في النقاشات العالمية، باعتبار أنّ موضوع المياه ضرورة لا يمكن تجاهلها في تنمية العلاقات بين الدول.

برغم تعدد مقاربات الفقه القانوني الدولي، الذي يهتم بالتعاون المائي أو الصراع على الموارد المائية التي تتعرض لمزيد من التحديات في الكميّة والنوعية، والجهود القضائية في فضّ النزاعات المائية بالطرق السلمية ووضع مقاربة وقائية للحيلولة دون مثل هذه النزاعات التي قد تؤدي إلى مزيد من التعقيدات في العلاقات الدولية، إلّا أنّ فكرة الحروب على المياه أصبحت تخاض بشكل واسع في الساحة العالمية. من خلال تتبع ديناميكية النزاع في حوض النيل تلاحظ الدراسة أنه متذبذب ما بين الانفراج والاستقرار النسبي والتأزم الذي يتخذ طابع التصعيد في التصريحات السياسية، بسبب الاعتراض الدائم من قبل دول المنبع خاصة أثيوبيا على الاتفاقيات القانونية المنظّمة لاستغلال مياه النهر.

إنّ إدارة النزاع في حوض النيل من قبل الأطراف الثلاث مصر، أثيوبيا والسودان يختلف بحسب مصالح وتصورات كل طرف لدوره في المنطقة ومكاسبه من النهر، ففي حين تتجه الإدارة المصرية نحو استراتيجية فرض الأمر الواقع، تتجه الاستراتيجية السودانية نحو الحفاظ على الوضع، وبالمقابل تسعى أثيوبيا إلى تغيير الوضع.

قائمة المراجع:

- 1- الجاسور ناظم عبد الواحد، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية: ط1، بيروت، دار النهضة العربية، 2008.
- 2- الديب، محمد محمود إبراهيم، الجغرافيا السياسية، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، 1973.
- 3- السماك محمد أزهر، الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق: ط1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
- 4- العساف بيان، انعكاسات الأمن المائي على الأمن القومي العربي: دراسة حالة حوضي الأردن والرافدين، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2005.
- 5- عادل محمد العضيلة، «الصراع على المياه في الشرق الأوسط، الحرب والسلام»: ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع: الأردن، 2005.
- 6- بوكفة عبد العزيز، واقع المشهد المائي ومؤثراته الجيوسياسية والأمنية على الصراع العربي الإسرائيلي، المدرسة الوطنية العليا للحرية، الجزائر، 2011.
- 7- محمد عبد المجيد عامر، الجغرافيا السياسية والدولية، دار المعارف الجماعية، الاسكندرية، 1993.
- 8- زلميس.م دومينيجيز كورتينا، الماء مورد حيوي، ومصدر للنزاعات في مطلع الألفية الجديدة (الصراع على المياه: الإرث المشترك للإنسانية): ترجمة سعد الطويل، مركز البحوث العربية والإفريقية، 2002.
- 9- نشاني أميكان، هياج عصبي بسبب الماء في الشرق الأوسط، دراسات أمنية وسياسية: رقم 32، 1997.
- 10- خليفة عصام كمال، أزمة المياه وقضية السلام في الشرق الأوسط، مجلة الحياة: بيروت، 1994.
- 11- عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية: التحدي والاستجابة: ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2008، ص 154.
- 12- حبيب عائب، المياه في الشرق الأوسط: الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1996).
- ممدوح الولي، اقتصاديات دول حوض النيل: ط1، القاهرة، 2010. 14

- 15- مجموعة من الباحثين، التقرير الاستراتيجي الإفريقي، 2007/2008، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2008.
- رشدي سعيد، أزمة مياه النيل إلى أين: ط1، مركز البحوث العربية، 1988. 16
- 17- محمد عوض الهزايمة، قضايا دولية: تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى: ط1، عمان، 2005
- 18- عاصم فتح الرحمن، الأبعاد والمصالح الإقليمية والدولية في إقليم حوض نهر النيل // <http://sudanaisecom.com>. في 19/05/2008.
- 19- محمد مصطفى، أزمة مياه النيل بين مطرقة المستعمرين وسندان حكام حوض النيل، مجلة الوعي، عدد 274، لبنان، 201.
- 20- محمود سليمان، «مصر والسودان وتهديد الأمن المائي التواجد الإسرائيلي في حوض النيل والقرن الإفريقي»، مجلة الدراسات الاستراتيجية، ع75، المجلد، 18 يناير، 2005.
- 21- رفعت سيد أحمد، «الصراع المائي: الأبعاد الكاملة للصراع حول المياه بين العرب وإسرائيل الواقع والمستقبل، ط1، القاهرة، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، 1993.
- 22- حلمي عبد الكريم الزعبي، التوظيف الأمريكي المحتمل للعوامل الخارجية ضد مصر؛ تهديد الأمن المائي لكل من مصر والسودان (مجلة دراسات)، الدار العربية للدراسات والنشر، العدد 24-25 بعد 196 المجلد الثامن عشر، 2006.
- 23- نشرة Background، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، جامعة جورج تاون، 2003.
- 24- تقرير أكرم حسين شريف، واشنطن في 1/2/2003.
- 25- حنان بدوي وحنان السمني، مخاطر سدّ النهضة على مائدة بحث المنتدى المصري للتنمية المستدامة، الشبكة العربية للبيئة والتنمية، العدد 256 يوليو 2013 على الموقع www.readnet.org تاريخ الزيارة في 10/10/2013.
- 26- يهوديت رونين، العلاقات الإسرائيلية الإفريقية في مستهل القرن الحادي والعشرون، مركز ديان لأبحاث الشرق الأوسط، 2003.

- Collins Robert.D, the water of the Nile-Hydropolitics and the jonglei canal 1900-1991, clarendo press .Oxford, 1990.

– 2 M. Lionnel, la géopolitique de l'eau, rapport d'information des affaires étrangères, les travaux d'une mission d'information constitué le 5 / octobre 2010

– 3 Annabelle Houdret, la goutte d'eau qui fait déborder... la pénurie d'eau : donnée naturelle ou question sociale ? Géo carrefour, numéro de vol 80 /4

– 4 Abou AKcim Dellal ; «les conflits de l'eau au moyen orient», la revue des sciences commerciales ;institut national du commerce ;N07, juillet 2007.

– 5 Mohamed Aly Ayuh et Uerich Kulfer; “water management in the Maghreb finance et development, June 1994, pp28, 29.

«الموقف السوداني من أزمة مياه النيل وتأثيره على الأمن القومي المصري»

Sudanese Position on the Water Nile Crisis and Its impact » on The Egyptian National Security

الباحثة : صفاء محمد محمد

طالبة ماجستير علوم سياسية – جامعة القاهرة

الملخص:

تتناول هذه الدراسة واحدة من الأزمات المائية التي كثيرا ما تؤرق العالم عامة وأفريقيا خاصة وذلك بسبب المخاوف الدائمة من اندلاع ما يُسمى بحروب المياه، هذه الأزمة هي أزمة مياه النيل التي بدأت تظهر بشكل صريح وعلني في العقد الأخير.

على الرغم من تعدد الأطراف في هذه الأزمة ولكن ظل التركيز على ثلاثة أطراف وهم دولة المنبع « إثيوبيا » ودولتي المصب « مصر و السودان ». لذا تهدف الدراسة للتركيز على الموقف السوداني كأحد أطراف الأزمة ومن الدول المحورية فيها ودراسة أسباب تغير موقفها من سد النهضة مؤخرا و الذي اعتبر أحد النقاط الخلافية بين مصر و السودان باعتبارهما دولتي مصب في مواجهة دولة المنبع و أخيرا سوف يتم التطرق إلى تأثير الموقف السوداني على الأمن القومي المصري.

الكلمات المفتاحية: أزمة مياه النيل، سد النهضة، العلاقات السودانية – الإثيوبية، العلاقات السودانية – المصرية

Abstract:

This paper is tackling one of the water crisis which is disturbing the world generally and Africa specifically since there are persistent fears from eruption of what so called “water wars”. This crisis is Water Nile crisis which has begun to appear on the surface since the last decade.

In spite of the multitude of the parties in this crisis but the focus is mainly on 3 parties which are Ethiopia “water producer state” Egypt and Sudan “water consumers’ states”. Therefore this paper is focusing on one of the parties which is the Sudanese state that considered to be one of the central states affected by the Nile crisis and try to understand the reasons for the change in the Sudanese position towards the renaissance dam recently and it has been one of the points of disagreements between Egypt and Sudan finally it will be tackled the impact of Sudanese position towards the dam on the National security of Egypt.

Keywords: Water Nile crisis Renaissance dam Sudanese- Egyptian relations – Sudanese-Ethiopian relations

المقدمة:

تتناول هذه الورقة البحثية واحدة من أهم الصراعات التي تؤرق الساحة الإقليمية الإفريقية و هو الصراع المائي في منطقة حوض النيل، حيث تتكون منطقة حوض النيل من دول المنبع (بوروندي - رواندا - اثيوبيا - كونغو الديمقراطية - أوغندا - إريتريا - كينيا - تنزانيا) و دول المصب (مصر - شمال السودان - جنوب السودان).¹

تمثل الصراع - في بادئ الأمر - بين دول المنبع التي اتخذت موقف موحد إزاء دول المصب والتي بدورها قامت ببلورة موقف يعبر عن اتجاهاتها برفض الانتقاص من حقوقها المائية. تعددت العوامل التي أدت إلى ظهور الصراع بين دول المنبع ودول المصب علي السطح بعد أن كان كامنا. ويُعتبر من أهم الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تفاقم الصراع المائي في منطقة حوض النيل ما يلي :

أولاً: تشهد منطقة حوض النيل تزايد كبير في عدد السكان، حيث يقطن حوالي ٤٠٠ مليون نسمة في منطقة حوض النيل . و من المتوقع أن بحلول عام ٢٠٥٠، سوف يتضاعف عدد السكان ما بين ٧٥٠ - ٨٥٠ مليون نسمة وهذا سوف يؤدي إلى زيادة في الطلب على المياه بشكل كبير²

ثانياً: ذكرت بعض الأبحاث أن هناك ٦ دول في منطقة حوض النيل يُعتبرون من أفقر الدول في العالم ، هذه المؤشرات تضع عبئاً على الموارد المائية وذلك لأن من أجل إحداث طفرة تنموية في هذه الدول الفقيرة ، هذا يتطلب استهلاك أكثر للمياه وهذا يعني استمرار الصراع على الموارد المائية.³

ثالثاً: ينقسم دول حوض النيل إلى منتجين و مستهلكين للمياه، حيث أن اثيوبيا تساهم بنسبة ٨٥ ٪ من مياه النيل بينما هناك دول أخرى مثل مصر و التي تعتبر الأكثر استهلاكاً للمياه . إذن الصراع والتنافس يكمنان في وجود احتياجات، مصالح و رؤى مختلفة بين الدول و عدم قدرتهم على الوصول إلى صيغة رؤية مشتركة في بعض الفترات.⁴

رابعاً: لا أحد يستطيع إنكار وجود ظاهرة تغير المناخ ، هذه الظاهرة التي أصبحت عبئاً ليس فقط على القارة الإفريقية و إنما على العالم أجمع ، حيث يصاحبها تغيرات بيئية حادة من جفاف في بعض المناطق أو سيول أو فيضانات في بعض المناطق الأخرى ، وهذا يؤدي بالضرورة إلى صراع على الموارد المائية و الموارد الغذائية التي ترتبط ارتباطاً لصيقاً بالماء.⁵

خامساً: يتسم حوض نهر النيل بخصوصية تميزه عن باقي الأحواض ، تتمثل هذه الخصوصية في محدودية الموارد المائية التي تبقى فعلياً في حوض نهر النيل ، حيث علي الرغم من استقبال الحوض لكميات كبيرة من الموارد المائية (حوالي ١٦٦٠ مليار متر مكعب) و لكن حوالي ٩٥ ٪ من هذه الكمية لا يصل لمجرى الحوض نتيجة عوامل مثل التسرب الأرضي و البحر و غيره. يضاعف هذه المشكلة من محدودية الموارد المائية و حدوث عجز مائي أمام الطلب المتزايد علي المياه.⁶

قد عجلت كل هذه الأسباب سالفه الذكر بالإضافة إلى أسباب أخرى إلى نشوء الصراع المائي في حوض نهر النيل و إلى تفاقم أزمة سد النهضة التي أعلنت أثيوبيا نيتها عن بنائها في بدايات العقد السابق و لكن هذا الصراع كان كامناً حتى بدايات العقد الحالي و ظهرت أحد تجليات هذه الأزمة بتوقيع ٦ دول من حوض النيل عام ٢٠١٠ على الاتفاق الإطاري تبعته دول أخرى ما عدا مصر و شمال و جنوب السودان حيث هذه الاتفاقية قد أسقطت الاعتراف بالحقوق التاريخية لدول المصب في نهر النيل 7 و الذي كان مثار نزاع بين دول المصب و المنبع.

المشكلة البحثية:

تدور إشكالية البحث حول واحدة من أهم الدول المحورية - بالنسبة لمصر باعتبار أن هناك تاريخ مشترك والجوار الجغرافي ومصالح اقتصادية و أمنية مشتركة - و هي السودان، حيث تعتبر السودان

طرفا هاما في ملف المفاوضات حول أزمة سد النهضة فهي أحد دول المصب و التي كانت تاريخياً معنية بشكل كبير بالمسألة المائية في الاتفاقيات التاريخية في حوض النيل . بالإضافة إلى موقع السد الذي يبعد فقط عن السودان بحوالي ٢٠ كم على الحدود السودانية - الإثيوبية.⁸

ومما لاشك فيه من وجود اتساق بين الموقف المصري و السوداني بخصوص هذا الملف الحيوي باعتبارهما دولتي مصب يُمثل دائماً عاملاً داعماً و قوياً بالنسبة إلى السياسة الخارجية المصرية، و لكن أثر في الآونة الأخيرة أن هناك تغيراً ملحوظاً حول الموقف السوداني من سد النهضة. لذلك تحاول هذه الدراسة استجلاء مدى وجود تغير في الموقف السوداني من سد النهضة من عدمه ، بالإضافة إلى محاولة تحليل و تفسير هذا التغير في ضوء العلاقات المصرية - السودانية من جهة و العلاقات السودانية - الإثيوبية من جهة أخرى.

الأسئلة البحثية:

تحاول هذه الدراسة الإجابة على عدة أسئلة بحثية والتي هي كالتالي:

- إلى أي مدى كان هناك اتساق بين الموقف السوداني والمصري خاصة في المفاوضات التي أُجريت تمهيداً لبناء سد النهضة مثل المفاوضات حول اتفاقية عتيبي؟
- إلى أي مدى حدث تغيراً في الموقف السوداني إزاء سد النهضة؟
- لماذا شهد الموقف السوداني هذا التغير إزاء هذا الملف؟
- وما تأثير هذا الموقف السوداني على الأمن القومي المصري؟؟

أهداف الدراسة وأهميتها:

تنبع أهمية الدراسة من كون أنها قضية لها تداعياتها على الساحة الدولية وتشغل بال الهيئات الرسمية وغير الرسمية السودانية والمصرية خاصة أن السودان تُعتبر أحد أعمدة الأمن الإقليمي للدولة المصرية.

أما بالنسبة لأهداف الدراسة ؛ تهدف الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات البحثية التي تم طرحها سابقاً، بالإضافة إلى محاولة تحليل الموقف السوداني بأسلوب علمي منهج خاصة في إطار بيئة إقليمية و دولية تتسم بالتغير و التعقيد.

منهج الدراسة:

تعددت النظريات المفسرة للعلاقات الدولية خاصة أن هذه الدراسة تتمحور حول الموقف السوداني من سد النهضة والذي لا يمكن فصله عن العلاقات المصرية- السودانية من جهة والعلاقات السودانية - الإثيوبية من جهة أخرى. لذا انطلاقاً من هذه المقدمة، لا نستطيع الاعتماد كلية في هذه الدراسة على نظرية واحدة وإنما سوف يتم التطرق إلى نظريتي الواقعية والليبرالية في تفسير الموقف السوداني من سد النهضة⁹.

تدور النظرية الواقعية حول تنافس المصالح بين الدول وأن لا سبيل للدولة من أجل الحفاظ على مصالحها سوى استخدام القوة. بالإضافة إلى ما سبق، طبقاً للنظرية الواقعية، تتسم العلاقات الدولية بالصراع من أجل تحقيق أكبر قدر من النفوذ مقارنة ببقية الدول وأن لا سبيل للتعاون بين الدول أو التوفيق بين مصالح البلاد.¹⁰

أما بالنسبة للنظرية الليبرالية، فهي على العكس، تتسم بنوع من المثالية التي تستهدف إيجاد عالم بشكل كامل يعتمد على التعاون بين الدول وخلق مصالح مشتركة بين الدول تجعل من الصعب شن حروب أو عداوات بين الدول وذلك بسبب وجود ما يسمى بالاعتماد المتبادل¹¹

يُعتبر مفهوم الاعتماد المتبادل من أهم المفاهيم التي تقوم عليها النظرية الليبرالية حيث هذا المفهوم يقوم على وجود مصالح اقتصادية وتجارية بين الدول¹²، هذه المصالح المتبادلة سوف تؤدي إلى انخفاض نسبة الصراع بين الدول، فالأمر لا يتوقف عند ذلك الحد، وإنما يمتد إلى وجود مصلحة مشتركة بين الدول، سوف يُولد بالضرورة رغبة الدول المشتركة في رخاء وسلامة الدول الأخرى.¹³

لذا يمكن الاعتماد على هاتين النظريتين في تفسير الموقف السوداني حيث من جهة هناك النظرية الواقعية التي يمكن استخدامها في تفسير اختلاف المصالح السودانية والمصرية تجاه أزمة سد النهضة ولكن لا يمكن الاعتماد مطلقاً على النظرية الواقعية حيث الباحثة ترى أن هناك حدود لهذه النظرية بالتطبيق على الموقف السوداني وذلك لأن هناك العديد من العوامل تجعل من الصعب تطور اختلاف المصالح بين مصر والسودان تجاه قضية أزمة سد النهضة إلى صراع مسلح وذلك لأن هناك التاريخ المشترك والموقع الجغرافي بالإضافة إلى الاعتماد المتبادل تجعل من المحتم أن تصل الدولتان إلى نقطة مشتركة لحل خلافاتها وهذا ما ظهر تجلياته في الفترة الأخيرة.

تقسيم الدراسة:

سوف يتم تناول في الجزء الأول من الورقة البحثية الموقف السوداني إزاء الأزمة المائية خاصة في ظل المفاوضات التي حدثت بشأن الاتفاق الإطاري والتي قامت بتوقيعه معظم دول المنبع دون موافقة دولتي المصب. حيث في ظل هذه المفاوضات، قد تفجرت نقاط للخلاف بين دول المنبع ودولتي المصب خاصة فيما يتعلق بأدراج الحقوق التاريخية المكتسبة لدولتي المصب في نهر النيل و ادراج شرط الاخطار المسبق.

أما الجزء الثاني ، سوف يتم تناول تغير الموقف السوداني من سد النهضة و الذي تم في إطار أوسع من تغير في العلاقات الإثيوبية- السودانية من جهة و العلاقات المصرية - السودانية من جهة أخرى

أولاً: الموقف السوداني خلال المفاوضات حول اتفاقية عتيبي:

كانت هناك نقاط خلافية خلال هذه المفاوضات بين دول المنبع ودول المصب خاصة فيما يتعلق بالاتفاقيات التاريخية و شرط الاخطار المسبق الذي سوف يتم تناوله تفصيلاً

أ-الموقف السوداني من الاتفاقيات التاريخية المتعلقة بتنظيم نهر النيل:

اتسم الموقف السوداني باتساق مع الموقف المصري إزاء الأزمة المائية في حوض النيل لفترة كبيرة، حيث قامت السودان بتشكيل موقف موحد مع الجانب المصري إزاء دول المنبع بشكل عام وأثيوبيا بشكل خاص و ذلك فيما يتعلق بالموضوعات الخاصة بالاتفاقيات التاريخية المرتبطة بتنظيم نهر النيل و فيما يخص شرط الإخطار المسبق¹⁴.

أما فيما يتعلق بالاتفاقيات التاريخية التي تمسكت بها السودان - إلى جانب مصر - إزاء دول المنبع، فهناك اختلاف في الرؤي والآراء بشأن هذه الاتفاقيات بين دولتي المصب ودول المنبع.¹² فعلى سبيل المثال، تمسكت مصر والسودان بالاتفاقيات التاريخية مثل بروتوكول ١٨٩١ بين بريطانيا وإيطاليا التي تحظر عدم إقامة أي من المنشآت قد تؤثر علي تدفق النيل. يُضاف إلى ذلك، هناك اتفاقية ١٩٠٢ التي تمنع الامبراطور الاثيوبي من إقامة أي من السدود علي النيل الأزرق. أيضاً تحتوى اتفاقية لندن ١٩٠٦ و اتفاقية روما ١٩٢٥ على نفس المضمون الذي يمنع من إقامة المنشآت على النيل¹⁵.

أيضاً هناك اتفاقيتان تم توقيعهما بين مصر والسودان هما اتفاقية ١٩٢٩ و اتفاقية ١٩٥٩. بالنسبة لاتفاقية ١٩٥٩، تم الاتفاق وفقاً لها على توزيع الحصص المائية بما يساوي ٥٥٥ مليار متر مكعب لمصر و 5١٨ مليار متر مكعب للسودان سنوياً على حد سواء¹⁶.

إن تمسك مصر والسودان بهذه الاتفاقيات التاريخية سألغة الذكر تأتي انطلاقاً من تأكيدهما على مبدأ التوارث الدولي للمعاهدات خاصة المعاهدات التي تتضمن التزامات دولية ذات طبيعة اتفاقية، أي أنها معاهدات ترتبط باستغلال الأنهار الدولية واستغلال الممرات المائية مثل المضائق والخلجان وغيرها لتنظيم شئون الملاحة. يجوز لهذه النوعية من المعاهدات أن يتم الخلافة فيها و توارثها من الدولة السلف إلى الدولة الخلف وفقاً للقانون الدولي ولا يجوز لأي دولة أن يتحلل أو يتبرأ منها¹⁷.

نضيف على ذلك ، إن تأكيد مصر و السودان على الاتفاقيات التاريخية - ليس فقط وفقاً لمبدأ التوارث الدولي للمعاهدات - و لكن أيضاً وفقاً « لمبدأ الحق التاريخي المكتسب »¹⁸؛ ينص هذا المبدأ علي حق الدولة في الحصة المائية التي انتفعت بها لفترة طويلة ، و قد قامت علي هذه الحصة نشأة الدولة و حضارتها و لم تعترض دولة أخرى علي انتفاع دولة ما لحصتها المائية ، إذن كل هذه الظروف قد أدت بمصر و السودان أن يكون لهم حقوق طبيعية و تاريخية في نهر النيل ، و قد أقر الفقه الدولي هذا المبدأ¹⁹.

بعد أن تم توضيح الموقف الذي اتخذته السودان اتجاه الأزمة المائية خاصة فيما يتعلق بالاتفاقيات التاريخية و الذي كان متجانساً بشكل كبير مع الموقف المصري ، هناك ضرورة لتوضيح التحدي التي واجهتها دولتي المصب من دول المنبع التي رفضت بشدة الاتفاقيات التاريخية انطلاقاً من كون هذه الاتفاقيات استعمارية التي تم إبرامها و لم تكن الدول الإفريقية التي استقلت فيما بعد شريكة فيها ، لذا طالبت هذه الدول بوضع اتفاقيات جديدة تحل محل الاتفاقيات القديمة لإعادة توزيع الحصص المائية بين دول حوض النيل²⁰.

ب-الموقف السوداني من شرط الاخطار المسبق:

يُعتبر شرط الإخطار المسبق أحد الشروط التي أثارت حفيظة دول المنبع من دولتي المصب وأثارت نوعاً من التوتر بشأن مدى ضرورة ادراجها في الاتفاق الاطاري من عدمه. في حين تمسكت مصر والسودان بمبدأ الإخطار المسبق، حيث عندما تقوم أي دولة في حوض النيل سواء بصورة فردية أو جماعية بأي مشروع أو منشأة علي النيل، فعليها أن تُخبر و تتشاور مع دولتي المصب قبل أن تبدأ في أي إجراءات وإقامه منشآت²¹.

إن تمسك مصر والسودان بهذا الشرط انطلاقاً من الاتفاقيات التاريخية السابقة التي نصت على ضرورة إخطار دول المصب قبل الشروع في أي اجراءات على نهر النيل مثل اتفاقية ١٩٢٩ و اتفاقية ١٩٥٩ . يُضاف إلى ما سبق ، إن الفقه و العرف الدوليين و مصادر القانون الدولي العام للمياه كلهم يتضمنوا

ضرورة تطبيق مبدأ شرط الإخطار ومبدأ «عدم التسبب في ضرر» عند إقامة مشروعات مائية²²، على سبيل المثال قد أكدت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لعام ١٩٩٧ على وجوب دول المنبع لإخطار دول المصب قبل إقامة أى مشروعات مائية. في المقابل، رفضت دول المنبع التقيد بشرط الإخطار المسبق وذلك لأنها ترى أن هذا الشرط ينتقص من سيادتها ومن حرية حركتها، كما يعيقها عن إقامة المشروعات التنموية التي تطمح لها.²³

إذن يظهر من العرض السابق للموقف السوداني - تجاه الاتفاقيات التاريخية لتنظيم شئون نهر النيل و ادراج شرط الاخطار المسبق خاصة في ظل المفاوضات التي حدثت بين دول حوض في ظل تفاقم أزمة سد النهضة - أنه كان موقفاً متجانساً ومتسقاً بشكل كبير مع الموقف المصري في مواجهة دول المنبع، وكانت دولتي المصب يشكلون كتلة واحدة لعرض مطالبهم على دول المنبع. وأخيراً، مما لا شك فيه أن الموقف السوداني كان يشكل عاملاً داعماً للأمن القومي المصري باعتبار أن السودان الجارة الجنوبية لمصر والتي تُعتبر جزءاً لا يتجزأ من أمنها القومي. ولكن في السنوات الأخيرة لوحظ تغيراً على الموقف السوداني إزاء سد النهضة وهذا ما سوف يتم التطرق إليه في الجزء القادم.²⁴

ثانياً: التغير في الموقف السوداني إزاء أزمة سد النهضة؛

انتابت فترات من التوتر على العلاقات المصرية - السودانية، حيث هذا التوتر غالباً كان ينتج نتيجة أزمة حلايب و شاتين و لكن لاحقاً حدث توتر نتيجة الأزمة المائية في حوض النيل بينهما وبدأ يظهر تجليات هذا التوتر في نهاية عام ٢٠١٣ من خلال حدوث تغير في الخطاب الرسمي السوداني. فمثلاً، ألقى الرئيس السوداني عمر البشير خطاباً يؤيد فيه إقامة سد النهضة في شهر ديسمبر عام ٢٠١٤ قائلاً « ساندنا سد النهضة لقناعتنا الراسخة أن فيه فائدة لكل الإقليم بما فيها مصر و سنعمل عبر اللجنة الثلاثية الدولية لتقييم سد النهضة يداً بيد لما فيه مصلحة شعوب المنطقة »²⁵. لم يكن التوتر يقتصر فقط على الملف المائي أو أزمة حلايب و شاتين و لكن امتد الأمر إلى وجود اتهامات متبادلة بين الطرفين حيث شال السودان اتهمت مصر بدعمها للمعارضة السودانية و جنوب السودان²⁶. و على الجانب الآخر، أشارت بعض الآراء إلى عدم ارتياح مصر لاستضافة أعضاء من جماعة الإخوان المسلمين بالإضافة إلى تقارب السودان من قطر²⁷. و بلغ ذروة التوتر في العلاقات بين البلدين عندما استدعت السودان سفيرها في القاهرة للتشاور²⁸. أما بالنسبة لتوتر العلاقات بين البلدين، فهي ليست مستحدثة، فطبقاً للدكتورة أماني الطويل أن هذه العلاقات « لم تخرج من نفق الوضع المأزوم طوال تاريخها، و هي تقدم نموذجاً فريداً من المد و الجزر في حركة دائرية تأبى أن تتقدم إلى الأمام »²⁹

يُضاف إلى ذلك ، فقد ظهر أحد تجليات التغير عندما أبدت السودان و إثيوبيا تحفظهما على التقرير الاستهلاكي الذي أعده أحد المكاتب الاستشارية حول التأثيرات المحتملة لسد النهضة على عكس مصر التي أبدت موافقتها على هذا التقرير . وهذا يقودنا إلى أسباب تغير الموقف السوداني اتجاه سد النهضة - التي شأنها شأن أى دولة لها مصالحها المحددة خاصة أن السد أصبح أمراً واقعاً - حيث سوف تستفاد بشكل كبير من الطاقة التي سوف يتم توليدها من سد النهضة . أيضاً، ترى السودان أن سد النهضة سوف يحميها من خطر الفيضانات التي لا طالما كانت تُغرق أراض كثيرة فيها.³⁰ لكن أيضاً يُعتبر تغير موقف السودان من سد النهضة جزءاً لا يتجزأ من تقارب سوداني - إثيوبي يحدث على نطاق أوسع وهذا ما سوف يتم استيضاحه .

تمثل التقارب السوداني - الإثيوبي من خلال الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الإثيوبي للسودان خلال أغسطس عام ٢٠١٧ ، وقد أكد قيادات البلدين خلال هذه الزيارة على سعيهم للارتقاء بالعلاقات الثنائية بما يحقق المصالح المشتركة للبلدين . هذه الزيارة قد سبقها زيارة الرئيس السوداني عمر البشير لإثيوبيا في الربع الأول من عام ٢٠١٧ و الذي أكد فيها أن الأمن الإثيوبي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي السوداني ، أيضاً قام الطرفان بعقد العديد من الاتفاقيات و من بينها ربط كهرباء سد النهضة بالسودان و اتفاقيات تتعلق بمجالات مثل الاتصالات و الطرق البرية و الموانئ البحرية بالإضافة إلى اتفاقيات ترسيم حدود³¹ . إذن يظهر من كل ما سبق التقارب السوداني - الإثيوبي من جهة و التوتر الذي حدث بين مصر و السودان من جهة أخرى و الذي مما لا شك فيه أثر على الملف المائي و على أزمة سد النهضة . حيث من مصلحة السودان أن تستفيد من السد بعد أن أصبح أمراً واقعاً و أن تتعامل مع الموقف باعتباره «الكل رابح» win-win situation أى أن تحاول السودان أن تحصل على منافع جراء بناء هذا السد .

مما لا شك فيه أن موقف السودان من أزمة سد النهضة بشكل خاص و التقارب السوداني - الإثيوبي بشكل عام سوف يكون له تأثيره على الأمن القومي المصري . حيث كما يقول أحد الباحثين «الأمير اللافت أنه بدلا من أن يكون ملف سد النهضة دافعاً نحو توطيد العلاقات المصرية السودانية، في ظل الخطر، الذي يمكن أن يصيب البلدين من وراء تدشينه باعتبارهما دولتي مصب نهر النيل، فإن الأمور توترت بين البلدين، ولم تكن هناك رؤية مشتركة لمدى تأثير السد على البلدين، بل وظهرت الخلافات بين البلدين إلى العلن، وهو ما يصب بالطبع في صالح الجانب الإثيوبي ويزيد من قوة موقفه»³²

لا أحد يستطيع إنكار أن على الرغم من توتر العلاقات بين الدولتين ، سرعان ما تبدأ محاولات لاحتواء الأزمة نتيجة الجوار الجغرافي و التاريخ المشترك بين مصر و السودان حيث الأمن القومي السوداني جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي المصري و الذى ليس من مصلحتها أن تتواجد أثيوبيا كحليف للسودان و أن تحل محل مصر التي تُعتبر الحليف التقليدي للسودان. و بالفعل بدأ ظهور في الآونة الأخيرة انفراج لأزمة العلاقات السودانية - المصرية و ذلك من خلال طمأنة من الجانب المصري بعدم التدخل في الشؤون الداخلية السودانية و الأثيوبية و عدم نية مصر بالدخول في حرب ضدهما.²⁶ يُضاف إلى ذلك ، انعقاد القمة الثلاثية في أديس أبابا بأثيوبيا بين الرئيس السوداني و المصري و رئيس الوزراء الأثيوبي و ما تلاه من انعقاد الاجتماع الرباعي بين وزراء خارجية مصر و السودان و رؤساء أجهزة مخابرات الدولتين ، هذا الاجتماع أكد على ضرورة الالتزام بعدم إحداث ضرر بمصالحهما المشتركة و أمنهما القومي بما فيها عدم دخول طرف في علاقات دولية مع أطراف إقليمية أو دولية قد يكون له تأثير سلبي على الطرف الآخر³³ وأخيراً منع الترشق الإعلامي ورفض أي صور للتناول الإعلامي المسيء للشعبين أو القيادتين.³⁴ إذن يظهر من هذا الاجتماع أن هناك محاولات لحل النقاط الخلافية بين الدولتين بما فيها ملف سد النهضة خاصة أنها من أهم الملفات التي تُطرح في العلاقات بين الدولتين . لكن لا يمكن الجزم على نهاية التوتر في العلاقات المصرية - السودانية و الدليل على ذلك هو عقد اجتماع إعلان المبادئ عام 2015 بين الرؤساء المصري و السوداني و رئيس الوزراء الأثيوبي و لكن تبع هذا الاجتماع توتر في العلاقات و جمود في المفاوضات حول سد النهضة .

الخاتمة:

تكمن أهمية هذه الورقة البحثية في إلقائها للضوء على الموقف السوداني تجاه أزمة مياه نهر النيل حيث السودان تُعتبر من أهم الدول التي تُعتبر من أحد أسس الحفاظ على الأمن القومي المصري . فعلى الرغم من أن العلاقات المصرية - السودانية تشهد نوعاً من التوترات خلال فترات مختلفة ، و لكن هذا لا ينفي أن هناك تاريخ و مصير مشترك بين هاتين الدولتين تجعلهما قادرتان على تجاوز الفترات العصيبة لما بينهما من مصالح مشتركة و مصالح أمنية و اقتصادية متبادلة ، و هنا يجب الإشارة إلى أن المصالح الاقتصادية و التجارية بين البلدين لازالت دون المستوى رغم الجوار الجغرافي و العلاقات السياسية¹ و لذلك ترى الباحثة أن أحد وسائل تقليل حدة التوتر في العلاقات الثنائية بين البلدية هي خلق منفعة مشتركة و مصالح اقتصادية ضخمة تجعل تكلفة الصراع بين الدولتين غالياً.

ظهر خلال هذه الورقة البحثية كيف أن السودان لفترة كبيرة موقفاً متجانساً ومتسقاً مع الموقف المصري تجاه دول المنبع في حوض النيل في ظل المفاوضات التي جرت بين دول المنبع ودول المصب لمنع دول المنبع من إقامة أي منشآت على نهر النيل. ولكن انتهى الأمر بأن السد أصبح أمراً واقعاً وتم توقيع الاتفاق الإطاري من معظم دول حوض النيل.

ولكن شهدت العلاقات بين السودانية - المصرية توتراً ملحوظاً وفي نفس الوقت حدث تقارب بين السودان و إثيوبيا في الكثير من المجالات، أدى إلى تغيير موقف السودان إزاء سد النهضة الإثيوبي. هذا التغير في موقف السودان لا يُفسر فقط في إطار التقارب السوداني - الإثيوبي ولكن أيضاً يُفسر في إطار أن سد النهضة أصبح أمراً لا مفرّاً منه وأن من مصلحة السودان الخروج بمنافع جراء إنشائه على الرغم من احتمالية وجود أضرار له.

في النهاية، لا أحد يستطيع إنكار أن التقارب الإثيوبي - السوداني سوف يكون له تأثيراً على الأمن القومي المصري الذي يعتبر السودان له أهمية حيوية وكبرى بالنسبة إليه، حيث ليست من مصلحة مصر أن يكون لإثيوبيا دوراً هاماً في شمال السودان. لذا من المتوقع أن البلدان سوف يستطيعان تجاوز الأزمة وتجاوز كافة الملفات العالقة فيما بينهما خاصة مع إدراك مصر أهمية السودان بالنسبة لأمنها.

قائمة المراجع:

- (1) Yohannes Keren & Yohannes Okbazghi "Turmoil in the Nile River Basin: Back to the future?" Journal of Asian and African Studies 2012 | p. 195 | retrieved from: <http://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/0021909612447175> (Accessed on October 11 | 2017)
- (2) Ibid | p. 196
- (3) Ibid | p. 196
- (4) Ibid | p. 195
- (5) محمد سالم ، « مصر و أزمة مياه النيل (آفاق الصراع و التعاون) » ، دار الشروق ، ٢٠١٢ ، ص ٢٣٧
- (6) المرجع السابق ، ص ٢١
- (7) بلال المصرى ، « أزمة العلاقات المصرية - السودانية » ، المركز الديمقراطي العربى ، إبريل ٢٠١٧ ، الفقرة الأولى تحت عنوان مياه النيل

(8) “Sharing The Nile (Water Politics)” |The Economist| January 16 | 2016 | paragraph no.10 | retrieved from: <https://www.economist.com/news/middle-east-and-africa/21688360-largest-hydroelectric-project-africa-has-so-far-produced-only-discord-egypt> (Accessed on October 10 | 2017)

(9) جاك دونلي (محمد صفار: مترجم)، «الواقعية في نظريات العلاقات الدولية»، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014، صص ٥١-٥٣، ص ٦٠

(10) المرجع السابق، ص ٩٢

(11) المرجع السابق، ص ١٠٣-١٠٤

(12) محمد سالم، مرجع سابق، ص 199

(13) عماد حمدي، «الموقف التفاوضي المصري في أزمة سد النهضة... التحديات والخيارات»، السياسة الدولية، ١٠ يناير ٢٠١٦، الفقرات ١٤-١٧

(14) المرجع السابق، الفقرات ١٩-٢١

(15) محمد سالم، «مصر وأزمة مياه النيل (آفاق الصراع والتعاون)»، دار الشروق، ٢٠١٢، ص ٢٤١، ص ٢٤٥

(16) المرجع السابق، ص ٢٥٢

(17) المرجع السابق، ص ٢٢٢، ص ٢٦٢

(18) المرجع السابق، ص ٣٨٨

(19) المرجع السابق، ص ٣٨٩-٣٩٠، ص ٤٠٤-٤٠٥

(20) بلال المصري، «أزمة العلاقات المصرية - السودانية»، المركز الديمقراطي العربي، إبريل ٢٠١٧، الفقرة الأولى تحت عنوان مياه النيل

(21) المرجع السابق، الفقرة الأولى تحت عنوان مياه النيل

(22) ما السبب وراء توتر العلاقات المصرية - السودانية؟، BBC، عربي، ١٨ إبريل ٢٠١٧، الفقرات ٥-٧

(23) محمد عبده حسنين، «حدود التوتر المصري - السوداني»، الشرق الأوسط، العدد ١٤٢٩٨، ٢٠ يناير ٢٠١٨، الفقرة 2

(24) المرجع السابق ، الفقرة 4

(25) المرجع السابق ، الفقرة 8

(26) "Sharing The Nile (Water Politics)" The Economist January 16 2016 paragraph no.10 - 11 retrieved from: <https://www.economist.com/news/middle-east-and-africa/21688360-largest-hydroelectric-project-africa-has-so-far-produced-only-discord-egypt> (Accessed on October 10 2017)

(27) "Ethiopia Sudan to transform all round relations" Ethiopian News Agency August 18 2017 paragraph no.1 retrieved from: <http://www.ena.gov.et/en/index.php/politics/item/3603-ethiopia-sudan-to-transform-all-round-relations> (Accessed on October 13 2017)

(28) أحمد سمير ، « حرارة استقبال البشير في إثيوبيا بخرت التنسيق مع مصر ... النهضة يضخ للخرطوم 500 جيجاوات والأمن عنوان الزيارة » ، جريدة الأهرام ، ٥ إبريل ٢٠١٧ ، الفقرة الأولى ، متاح على الرابط التالي <http://gate.ahram.org.eg/NewsContentPrint/1/70/1430415.aspx> (١٣ أكتوبر ٢٠١٧)

(29) محمد الباجي ، « التقارب السوداني الإثيوبي : خارطة تحالفات إقليمية تتشكل » ، المركز المصري للدراسات و <http://efsregypt.org/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AB%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%B7%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84/> (١٣ أكتوبر ٢٠١٧)

(30) محمد عبده حسنين ، « حدود التوتر المصري - السوداني » ، الشرق الأوسط ، العدد ١٤٢٩٨ ، ٢٠ يناير ٢٠١٨ (30) الفقرة 13 ، متاح على الرابط التالي

<https://aawsat.com/home/article/1148641/%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%AA%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D9%80-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%8A> (١١ فبراير ٢٠١٨)

(31) Associated press" Egypt's leader seeks to defuse tension with Sudan Ethiopia" Fox News paragraph 1 retrieved from: <http://www.foxnews.com/world/2018/01/15/egypts-leader-seeks-to-defuse-tension-with-sudan-ethiopia.html> (Accessed at February 12 2018)

(32) محمد العجرودى ، « مصر و السودان يؤكدان التزامهما بعدم الاضرار بالمصالح المشتركة و الأمن القومي » جريدة

الأهرام، العدد ٤٧٩١٢، 9 فبراير، ٢٠١٨، الفقرة 2

المرجع السابق، «استشراف آفاق التعاون و تصحيح التناول الإعلامي» جريدة الأهرام، الفقرة ٤ (33)

مصر و السودان علاقات راسخة يكتنفها الشد و الجذب «، مركز البديل للتخطيط و الدراسات الاستراتيجية» (34)

« ٢٦ يوليو، ٢٠١٧، الفقرة الأولى بعنوان «الاستثمارات المشتركة بين مصر و السودان

<https://elbadil-pss.org/2017/07/26/%d9%85%d8%b5%d8%b1-%d9%88-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%88%d8%af%d8%a7%d9%86-%d8%b9%d9%84%d8%a7%d9%82%d8%a7%d8%aa-%d8%b1%d8%a7%d8%b3%d8%ae%d8%a9-%d9%8a%d9%83%d8%aa%d9%86%d9%81-%d9%87%d8%a7-%d8%a7%d9%84%d8%b4/>

(١٤ فبراير ٢٠١٨) /

نحو تعزيز التعاون حول الأنهار الدولية في أفريقيا

محمد فؤاد ابراهيم رشوان⁽¹⁾

تستخدم الأنهار في العديد من الأغراض فهي أحد أهم مصادر الحصول على المياه الصالحة للشرب والزراعة وتوليد الكهرباء، فضلاً عن كونها مصائد للأسماك بالإضافة إلى الملاحة واستخدامها كطرق دولية تربط بين الدول، ومن التناقض أن أغلب الأنهار التي تعتبر وسيطاً لربط مختلف الشعوب والثقافات والحضارات أصبحت تمثل حاجزاً رسمياً تفصل بين الثقافات والحضارات وتعوق النقل والاتصال بين الشعوب.

وقد احتلت الأنهار الدولية اهتماماً متزايداً من قِبل المجتمع الدولي، وذلك بسبب ما يحيط بها من مشكلات مختلفة بعضها يتعلق بقضايا الحدود والبعض الآخر بمشكلات ندرة المياه وسوء التوزيع، بالإضافة إلى مطامع الساعين إلى السيطرة والهيمنة على مصادر المياه، والنوع الأخير يتعلق بجودة المياه وحمايتها من التلوث، ولعل أخطرها وأكثرها تأثيراً تلك المتعلقة بوضع الأنهار كحدود دولية، وذلك لما لها من تأثير على وجود الدولة ككل ولما لها من انعكاسات سلبية على الأمن والسلم الدوليين.

ومع كثرة النزاعات التي حدثت بسبب الأنهار الدولية أدركت كافة الدول المتصارعة على المياه أن تلك الصراعات والنزاعات لن تؤدي إلا إلى المزيد من الشقاق واهدار الموارد، ولذلك سعت تلك الدول إلى إيجاد صيغ مختلفة لاحتاد التعاون بينها حول مصادر المياه التي أصبحت تعاني من الشح والندرة، ومن المفارقات الغربية أن الأنهار التي كانت تمثل الرابط بين الشعوب في كافة المناحي الاجتماعية والتجارية والثقافية أصبحت هي مصدر النزاعات والصراعات بينهم.

وتسعى هذه الدراسة إلى عرض للجهود الحثيثة التي بذلت في القارة الأفريقية من أجل زيادة فرص التعاون حول الأنهار الدولية الموجودة في القارة في حين يتناول المطلب الثاني تجربة منطقة الجنوب الأفريقي وتجمع السادك (SADC) عبر تحليل البروتوكول المنقح لإدارة التعاون حول الأنهار الدولية في منطقة الجنوب الأفريقي وعددها خمسة عشر نهراً دولياً، أما المطلب الثالث فيتناول

كيفية التعاون حول حوض نهر النيل باعتباره أكبر انهار القارة والعالم وكذلك فهو أحد الأهم الأنهار التي لم تستطع الدول المتشاطئة فيه خلق اطار مؤسسي جامع ينظم التعاون حوله لتيسير التعاون ورأب شقة النزاع بينهم .

المطلب الأول: تعزيز التعاون حول الأنهار الدولية

تحمل الأنهار الدولية جزءًا كبيرًا من تاريخ وثقافة وحضارة الشعوب، واليوم تشكل الأنهار الدولية أهمية متزايدة في الجوانب الاقتصادية والجغرافية والسياسية، وأصبحت الحاجة ملحة الآن من أجل تطوير الأنهار والوصول إلى أقصى تعاون ممكن، وكثير من الأدبيات الموجودة الآن تتناول ضرورة التعاون بين البلدان المتشاطئة للنهر الدولي، وعملية تحقيق التعاون حول الأنهار الدولية هي عملية طويلة ومعقدة على الرغم من وجود العديد من الطرق التي يمكن من خلالها الوصول إلى هذا التعاون¹.

وفي سبيل تحفيز التعاون يجب الاعتراف بالفوائد المحتملة للتعاون والتي يمكن أن تتحقق، فالتعاون لا بد أن يتحقق على كافة المستويات لجني المنافع سواء على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والسياسي، وبالتالي تكون تكلفة تحقيق التعاون أقل بكثير من الأرباح التي يمكن جنيها من ورائه.

وهناك بعض العوامل التي من الممكن أن تدفع باتجاه التعاون بين الدول المتشاطئة، ومن تلك العوامل:

1. الأنهار بطبيعتها لا تعترف بالحدود، وبالتالي فهي دائمًا ما تدفع باتجاه التفكير إقليميًا، وهو الأمر الذي يلعب دورًا حاسمًا في مجال صنع القرار حول الموارد المائية والحاجة إلى الإدارة الإقليمية.
2. هناك إدراك متزايد بضرورة التعاون من أجل تقاسم المنافع والتكاليف المتعلقة بالأنهار، ويتضح ذلك من خلال المعاهدات التي يتم توقيعها من أجل التعاون حول الأنهار.
3. بسبب حالة التقشف المالي التي يعيشها العالم الآن أصبح التعاون حول الأنهار أقل

1 Scott Barrett, "Conflict and Cooperation in Managing International Water Resources" (London: Paper Prepared For The Country Economics Department of the World Bank Center for Social And Economic Research On The Global Environment University College London, 1994), PP. 3

تكلفة من التنازع أو الصراع عليها، فتكلفة الحروب لا تستطيع الكثير من الدول تحملها الآن، فإذا تم توجيه تلك الأموال التي يتم تمويل الإنفاق العسكري بها على التنمية يمكن من خلالها تحقيق العدالة الاجتماعية وزيادة مستوى دخل الفرد.

4. الضرورة المتزايدة للمطالبة بحقوق الأجيال القادمة في المياه والعدالة بين الأجيال في مجال استخدامات المياه.

5. الدور الذي يلعبه المانحون الدوليون من ناحية الدفع باتجاه التعاون من خلال توجيه الموارد للمشروعات المشتركة بين دول الحوض على الرغم من ضعف النظم القانونية الخاصة بالأنهار.

6. المعاهدات والاتفاقيات الجديدة متعددة الأغراض التي حلت بدلاً من المعاهدات القديمة، التي كان الهدف منها هو توسع أحد القوى من أجل السيطرة على مناطق نفوذها في المنطقة.

7. الاهتمام المتجدد بمسار العملية الدبلوماسية.

8. تطور وسائل التكنولوجيا التي أصبحت في متناول الأشخاص العاديين، والتي تساعد على الحوار.

9. نمو الوعي المتزايد بأهمية الموارد المائية وضرورة المحافظة عليها وتنميتها¹. وهناك أربعة أنواع من المنافع التي يمكن جنيها من جراء هذا التعاون، النوع الأول هو الفائدة المستمدة من جراء الإدارة الرشيدة للنظم الأيكولوجية لتعظيم الفوائد من النهر²، والنوع الثاني المستمد من كفاءة التعاون وإدارة وتطوير الأنهار المشتركة وتحقيق المنافع من إنتاج الغذاء

1 Jerome Delli Priscoli, And Aaron T. Wolf, " Managing and Transforming Water Conflicts", (Cambridge, Cambridge University Press, 2009), PP.2-3

2 الدول النامية والدول الأكثر فقراً في العالم لا تهتم بإدارة النظم الأيكولوجية للأنهار حتى الآن، ويتم خلالها الإخلال بالنظام البيئي للنهر من خلال عمليات التنمية الاقتصادية أو التنمية الاجتماعية، فالزيادة السكانية المرتفعة في الدول النامية واعتمادها على الزراعة، وبالتالي إجهاد التربة وعمليات قطع الغابات مما يؤدي إلى تآكل التربة، وكذلك انخفاض خصوبة التربة وانخفاض إنتاجية الأراضي الزراعية، ففي منطقة الجنوب الأفريقي، وخلال فترة الجفاف التي اجتاحت البلاد في بداية التسعينيات من القرن الماضي التي خلفت أثراً اجتماعياً واقتصادياً، فعلى سبيل المثال انخفض الإنتاج الزراعي بنسبة 45% في زيمبابوي في عام 1992، وأدى الجفاف المتكرر إلى تآكل التربة والنظم الهيدرولوجية، وغيرت من طبيعة الأنهار في المنطقة وأصبحت مستجمعات المياه في المنطقة سيئة للغاية، وبالتالي التأثير على مجرى النهر... للمزيد انظر.

Claudia W.Sadoff And David Grey, " Beyond the river: the benefits of cooperation on international rivers" In Water Policy, (Amsterdam, El Sevier, NO.4, 2002), PP.394 –

والطاقة، النوع الثالث ويرجع إلى تخفيف حدة التوتر حول النهر، وبالتالي الحد من تكاليف الإنفاق العسكري وشراء المعدات وغيرها من التكاليف، والنوع الأخير هو الفائدة المستمدة من تعظيم التكامل الاقتصادي بين الدول المتشاطئة للنهر¹.

أما عن تقاسم المنافع فهي خطوة غاية في الصعوبة لأن توزيع المنافع قد لا يكون بشكل متساوٍ بين الدول، فهناك دول يمكن أن تحقق منافع أكبر بكثير من دول أخرى تقع على نفس حوض النهر، وكذلك يمكن لدولة أن تتكبد تكاليف أكبر من باقي الدول ولكنها قد تحصل على منافع أقل، وهنا تكون العقبة أمام تحقيق التعاون حول النهر، ولذلك يجب على الدول الواقعة على حوض النهر ذلك الأمر مقابل أن يتم تعويض الدولة التي تجني منافع أقل من قبل باقي الدول لضمان نجاح عملية التعاون والتكامل حول النهر².

ومن أجل الإدارة الفاعلة للنهر ولتحقيق الاستفادة القصوى من حوض النهر وتحقيق التكامل بين الدول المتشاطئة للنهر، فينبغي إدارة النهر عبر المؤسسات المتخصصة التي تنشأ خصيصاً لهذا الغرض من أجل مواجهة التحديات التي تواجه دول النهر، وتطوير البنية التحتية وتسوية النزاعات المتعلقة بالنهر ومكافحة التلوث، والاستثمار في توليد الطاقة وتقوية التجارة البينية بين دول النهر وصولاً إلى التكامل الاقتصادي الكامل، على أنه لا يجب أن يقتصر دور تلك المؤسسات في إدارة النهر فحسب، بل يمتد نشاطها ليشمل مستجمعات المياه والبحيرات والمياه الجوفية المرتبطة بحوض النهر ويمكن لتلك المؤسسات أن تلعب دوراً في:

- ① القيام بدور متكامل بدلاً من التخطيط لقطاعات معينة دون غيرها من القطاعات، والتخطيط لتنمية الموارد وحماية النظام الأيكولوجي للنهر.
- ② القيام بعمليات التفاوض خلال عملية التكامل بين دول النهر.
- ③ الإشراف على الأنشطة التي لها تأثير على نطاق الحوض مثل بناء وتشغيل البنية التحتية المتعلقة بحوض النهر، والتنسيق لمنع تلوث المياه وتنظيم الوقاية من الفيضانات.
- ④ تشجيع الاستخدام العادل وتقاسم المنافع بين دول حوض النهر.

Claudia W.Sadoff And David Grey, Cooperation On International Rivers A Continuum For Securing And Sharing Benefits, In Water International, (Washington D.C., International Water Resources Association, Vol. 30, No.4, December 2005),

2-PP., 1

Ibid., P. 3 2

- ① تطوير المشاريع المشتركة مثل توليد الطاقة والملاحة والنقل عبر النهر.
- ② توفير الآليات لإشراك أصحاب المصالح وإدارة الحوار الفعال، والتنسيق بين مختلف الجهات والقطاعات من أجل صنع القرارات المتعلقة بالنهر.
- ③ تطوير آليات التمويل والمساهمة في تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين الدول المتشاطئة¹.

وقد شهدت القارة الأفريقية العديد من المحاولات لمعالجة مشاكل الموارد سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الإقليمي، فميثاق منظمة الوحدة الأفريقية أكد على مسؤولية رؤساء وحكومات الدول الأفريقية من أجل تسخير الموارد الطبيعية والاستفادة في تنمية القارة الأفريقية والنهوض بشعبها، وكذلك أكد على ضرورة التنسيق في عدد من المجالات مثل الصحة والصرف الصحي والتغذية، ولكن الميثاق لم يشر من قريب أو بعيد إلى ضرورة المحافظة على الموارد المائية وغيرها من الموارد الطبيعية، وإنما كان تركيزه على تحرير الشعوب الأفريقية من الاستعمار، وأيضاً لأنه في الستينيات لم تكن الموارد المائية تواجه تحديات كبيرة على مستوى القارة الأفريقية.

إلا أن قادة القارة الأفريقية تنهوا إلى ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية، وفي سبتمبر عام 1968 وبعد إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية بخمس سنوات، تم توقيع الاتفاقية الأفريقية لحفظ الموارد الطبيعية التي اعتمدت في الجزائر، والتي تعطي أولوية كبيرة للموارد الطبيعية، وتنص دياجاة الاتفاقية على أن التربة والمياه والنباتات والحيوانات (تشير إلى أنها الموارد الطبيعية) تشكل رأس المال ذا الأهمية الحيوية للبشرية².

1 François Molle, Developing and managing river basins: the need For Adaptive, Multilevel, Collaborative Institutional Arrangements, in David Molden (ed.), Water For Food, Water For life: Comprehensive Assessment Of Water Management in Agriculture, (London, International Water Management Institute, 2007), PP. 609 – 611

٢ خصصت المادة الخامسة للموارد المائية فقط، وتنص المادة الأولى منها على أن يقوم الأطراف الموقعة على الاتفاقية بضرورة الحفاظ على كمية ونوعية المياه، ولهذا الغرض يتم اتخاذ التدابير الرامية إلى:
أ. الحفاظ على المياه القائمة بطبيعتها الأيكولوجية والعمل على حمايتها من الملوثات لحماية صحة الإنسان ضد التلوث والأمراض المعدية.
ب. منع الضرر الذي قد يؤثر على صحة الإنسان أو الموارد الطبيعية نتيجة لصرف الملوثات من قبل الدول الأخرى.

وتنص المادة الثانية منها على ضرورة العمل على تنفيذ السياسات والتخطيط من أجل إدارة واستخدام وتنمية المياه الجوفية والسطحية، وكذلك استغلال مياه الأمطار وضمان حصول السكان على إمدادات المياه الكافية مع اتخاذ التدابير المناسبة فيما يتعلق بما يلي:

ويمكن القول أن هذه الاتفاقية على الرغم من كونها كانت في أواخر الستينيات من القرن العشرين إلا أنها كانت سباقة في المحافظة على الموارد المائية وتنميتها وحمايتها من التلوث، وكذلك إدراج المياه الجوفية، وقد سبقت في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة الموقعة عام 1997.

ثم جاءت المحاولة التالية من خلال المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية عام 1991، من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ودمج الاقتصادات الأفريقية، وعلى الرغم من أن المعاهدة لم تتضمن فصلاً منفصلاً عن الموارد المائية، واكتفت بإشارة قليلة في الفصل الثامن منها المتعلق بالأغذية والزراعة، والتي يدعو فيها الأعضاء إلى التعاون في بعض المجالات مثل تطوير أحواض الأنهار والبحيرات، وجاء الفصل التاسع فيها ليتضمن العلم والتكنولوجيا والطاقة والموارد الطبيعية والبيئية، وتدعو أعضائها إلى ضرورة التنسيق ومواءمة السياسات والبرامج للحفاظ على الموارد الطبيعية من خلال توزيع الموارد الطبيعية¹.

وعقب استقلال الدول الأفريقية في بداية الستينيات من القرن العشرين بدأت أغلب الدول الأفريقية في عقد اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف من أجل معالجة مسألة الموارد المائية على الصعيد الوطني والإقليمي، والخاصة بالأنهار المشتركة بين الدول، أو الأنهار المشتركة في منطقة ما من مناطق القارة الأفريقية.

أ. دراسة دورات المياه والتحقق من مناطق مستجمعات المياه.

ب. الإدارة المتكاملة للمياه.

ج. الحفاظ على مناطق مستجمعات المياه والتخطيط لمشاريع تنمية الموارد المائية.

د. إدارة المخزون من جميع الموارد المائية والسيطرة على جميع استخدامات المياه.

هـ. منع ومكافحة تلوث المياه بما في ذلك إنشاء معايير للجودة ومنع النفايات السائلة والصلبة.

أما المادة الثالثة الخاصة بالتعاون بين الدول المتشاطئة على الأنهار أو المياه الجوفية والنظم الأيكولوجية والأراضي الرطبة، طالما أنها تمثل حدوداً دولية، وإنشاء لجان مشتركة بين الدول لإدارتها وترشيد الاستخدام العادل والمنصف، وتسوية النزاعات الناشئة عن استخدام الموارد بالأساليب السلمية وإدارة التنمية والتعاون فيما بين الدول.... انظر في ذلك:

African unity organization، **African Convention on the Conservation of Nature and Natural Resource**، Algeria، September 1968، Article 7

وأيضاً:

Salman M. A. Salman، "The Abuja Ministerial Declaration on Water A Milestone or Just Another Statement?"، in **Water International**، (Vol.27، NO.، 3، September 2002)، P.3

Ibid.، P. 4 ١

ثم تبعها البروتوكول المنقح عام 1995 في منطقة الجنوب الأفريقي الذي عمل على إدارة المجاري المائية المشتركة في منطقة الجنوب الأفريقي، والنظر في مشاكل الجماعة حول عدد كبير من الأنهار المشتركة، وهو ما سيتم التعرض له لاحقاً¹.

وقد اجتمع خمسة وأربعون وزيراً أفريقيًا والمسؤولون عن الموارد المائية في بلادهم في أبوجا خلال الفترة من 29 إلى 30 إبريل 2002؛ للتداول بشأن التحديات التي تواجه القارة الأفريقية في قطاع الموارد المائية، وقد أصدر الإعلان الوزاري بشأن المياه - مفتاح التنمية المستدامة في أفريقيا، والذي جاء فيه أن الواقع الأفريقي المتعلق بإمدادات المياه النظيفة غير كافية في القارة الأفريقية، وأن القارة الأفريقية ستواجه مشكلات كبيرة بسبب ندرة المياه، فالملايين من سكان القارة لا يحصلون على الإمدادات الكافية من المياه النظيفة مما يتسبب في العديد من الأمراض نتيجة العدوى، الأمر الذي يستدعي السعي قدماً لتعزيز التعاون بين الحكومات لوقف أزمة المياه، ورصد التقدم المحرز في تنفيذ المبادرات الرئيسية المعنية بموارد المياه وإصلاح قطاع المياه في القارة الأفريقية، والنظر بشأن أفضل الممارسات في مجال إصلاح السياسات في المياه والصرف الصحي على الصعيد الوطني².

المطلب الثاني: التعاون حول الأنهار في منطقة الجنوب الأفريقي

عانت منطقة الجنوب الأفريقي من مشاكل داخلية وخارجية تمثلت في عدم الاستقرار السياسي، والتبعية والفقر، وانتشار الأمراض والأوبئة، ومع اتجاه أغلب دول العالم إلى تكوين التجمعات والكيانات الاقتصادية الكبيرة كانت منطقة الجنوب الأفريقي سباقة في هذا المجال، فمنذ بداية الثمانينيات تم عقد أول مؤتمر للتنسيق الإنمائي الذي عقد في لوساكا في 1 إبريل 1980، واستمرت الجهود من قبل قادة المنطقة حتى تم إعلان جماعة تنمية الجنوب الأفريقي Southern Africa (SADC Development Community) في 17 أغسطس 1992 بمشاركة أربع عشرة دولة، ويهدف هذا التجمع إلى تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والعادل، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تحقيق التعاون بين دول المنطقة حتى تظهر المنطقة كشريك أساسي في العلاقات الاقتصادية الدولية، وكذلك تحقيق الاستفادة المثلى من الموارد الطبيعية والعمل على حماية البيئة³.

1 Idem.

2 The Abuja Ministerial Declaration on Water A Key to Sustainable Development in Africa. Abuja، 29-30 April 2002، Preamble.

3 حول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي انظر: <http://www.sadc.int/english/about-sadc->

وتعد الأنهار الدولية في منطقة SADC هي أحد أهم الموارد الطبيعية التي تعمل الجماعة على تنميتها، فأحواض الأنهار التي تمتد عبر الحدود الدولية يتم تشاركها من قِبل دولتين أو أكثر، والتي تشكل قرابة 68٪ من مساحة المنطقة، ويعتمد عليها قرابة 74٪ من إجمالي السكان، كذلك فالعديد من مصادر المياه الجوفية يتشاركها أكثر من دولة، وتمتد أيضًا عبر الحدود الدولية، لذلك فاستخدام المياه في أحد المناطق يؤثر بالطبع على استهلاكها في المناطق الأخرى الموجودة في نفس نظام النهر.

والحدود الدولية التي تقسم تلك النظم المائية بين الدول ذات السيادة، وهو ما يشكل مصدرًا محتملاً للصراع بينها، في ذات الوقت الذي يمكن من خلاله تنسيق التعاون بين تلك الدول لتحقيق المنفعة المتبادلة، ويمكن لتلك الدول التغلب على عقبة وجود سلطة فوق الوطنية¹ عبر وضع القواعد واتخاذ القرارات التي من شأنها تنظيم وإدارة المياه المشتركة دوليًا².

وفي سبيل تحقيق التعاون بين دول المنطقة في إدارة الأنهار الدولية، فيجب بداية التمييز بين أربعة أنواع من الاتفاقيات الدولية حول المياه الدولية، ويمكن تصنيفها على أنها إما اتفاقيات ذات صفة دولية وهي ما تتعلق بإدارة الموارد المائية عالميًا مثل اتفاقية الأمم المتحدة³ 1997، وهناك اتفاقيات

1 يعد مفهوم السيادة الوطنية من المفاهيم المعقدة لدى أغلب الدول الأفريقية التي عانت طويلاً من الاستعمار، ونظرًا لأن أغلب الدول الأفريقية من الدول النامية التي كان الاستعمار أحد الأسباب الرئيسية لتأخرها عن ركب التنمية، وقد عانت تلك الدول ودفع الغالي والنفيس من دماء أبنائها من أجل الحصول على الاستقلال الوطني، ولذلك فمسألة السيادة الوطنية هي مسألة غاية في الحساسية لتلك الدول التي يصعب إقناعها بضرورة وجود سلطة فوقية أعلى من سلطتها الوطنية من أجل تحقيق التعاون والمنافع بين الدول المتشاطئة للنهر، وهو ما يمثل العقبة الأساسية من أجل تحقيق التعاون بين تلك الدول، انظر في ذلك...

Anthony Turton، A South Africa Perspective on A Possible Benefit – Sharing Approach For Tran boundary Waters In The SADC Region، in Water Alternatives، (Paris، Water 186–Alternatives Association، Vol. 1، Issue. 2، 2008). PP. 185

2 Elizabeth J. Kistin، Trans– boundary Cooperation in SADC: From Concept TO Implementation، Paper Prepared For The 8th Water Net /WARFSA / GWP–SA Symposium، Lusaka، 30 October – 3 November، 2007. PP. 1– 2

3 بدأت الأمم المتحدة تولي اهتمامًا لمسألة الأنهار الدولية في اواخر الخمسينيات من القرن العشرين وبالتحديد في عام 1959؛ حيث اعتمدت القرار رقم 1401 الذي دعا إلى الشروع في الدراسات الأولية على المشاكل القانونية المتعلقة باستخدام الأنهار الدولية في الأغراض غير الملاحية، وتم الانتهاء من التقرير الذي يحمل عنوان "المشاكل القانونية المتعلقة باستخدامات الأنهار الدولية" في إبريل 1963، وتم عرضه على الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد خلص التقرير إلى أهمية المياه بسبب النمو السكاني المتزايد والاحتياجات المتزايدة للسكان، الأمر الذي يشكل مصدرًا للقلق المتزايد وذلك مع محدودية موارد المياه العذبة المتاحة في العالم، وأنه يجب المحافظة على تلك الموارد التي تشكل مصدرًا كبيرًا للقلق لجميع الأمم، وأشار التقرير إلى المشاكل القانونية المتعلقة باستخدام المجاري المائية وعلى رأسها استمرار استخدام القواعد القانونية العرفية فيما يتعلق بالأنهار، وفي عام 1977 تم تقديم سجل بالأنهار الدولية حول العالم والدول المتشاطئة لكل نهر، وتكون الاتفاقية من سبعة أبواب، وتتضمن 37 مادة بالإضافة إلى مرفق عن التحكيم

ذات صفة إقليمية مثل بروتوكولات التعاون حول المياه في منطقة السادك SADC، ومعاهدات المياه الرسمية وهي التي تم إبرامها خلال فترات الاستعمار، وهناك نوع آخر من تلك الاتفاقيات وهي الاتفاقيات غير الرسمية مثل الاتفاق بين موزمبيق وسوازيلاند حول نهر أمبيلوزي Umbeluzi حول تبادل المعلومات وتكوين محطات رصد نوعية المياه في الحوض¹.

وقد اتجهت منطقة الجنوب الأفريقي بعد انتهاء الحروب الأهلية التي عصفت بها، وكذلك انتهاء النظام العنصري في جنوب أفريقيا لإنتاج أحد أهم بروتوكولات التعاون حول الأنهار الدولية من أجل إدارة التعاون وتقاسم المنافع حول الأنهار الدولية لتتحول الأنهار إلى أحد أسباب التعاون بدلاً من كونها أحد أهم مصادر الصراعات والحروب حول العالم وفي القارة الأفريقية، وتحتاج منطقة الجنوب الأفريقي إلى تعزيز إدارة الموارد المائية المشتركة عبر تطوير الإدارة المستدامة للمياه وإنشاء الخطط واستخدام التقنيات الحديثة، والعمل على توسيع مشاركة أصحاب المصالح، وتعزيز دور مؤسسات إدارة المياه والمنظمات غير الحكومية والجمعيات البيئية².

ويهدف هذا البروتوكول إلى توثيق التعاون والتنسيق من أجل حماية وإدارة استخدام المجاري المائية المشتركة، وتعزيز دور الجماعة من أجل الوصول إلى التكامل الإقليمي، ويسعى البروتوكول إلى تسهيل إقامة مؤسسات مشتركة لإدارة المجاري المائية وتعزيز الاستخدام المستدام والعاال والمنصف للمجاري المائية، وتشجيع التنمية المتكاملة بيئياً لإدارة المجاري المائية، تعزيز التشريعات والسياسات التخطيطية لتنمية وحماية المجاري المائية المشتركة، وتوفير الموارد اللازمة لهذا الغرض، وأخيراً تشجيع تبادل المعلومات وبناء القدرات وتطبيق التكنولوجيا المناسبة لإدارة الموارد المائية بفاعلية³.

يتكون من 14 مادة، وقد اشتملت على جزء تعريف بالمصطلحات التي يجب اتباعها؛ منها اعتماد اسم المجرى المائي بدلاً من الأنهار الدولية، وكذلك مفهوم الاستخدام المنصف والمعقول بين الدول المتشاطئة، والذي أفردت له المادة الخامسة من الاتفاقية، والتي وضعت شروطاً يجب مراعاتها لتحقيق الاستخدام المنصف مثل مراعاة الظروف الجغرافية والهيدرولوجية والمناخية والأيكولوجية والعوامل الطبيعية، ومراعاة العوامل الاجتماعية والحاجات الاقتصادية لدول المجرى المائي، حجم السكان الذي يعتمد على المجرى المائي، وكذلك آثار استخدام أو استخدامات المجرى المائي في إحدى الدول على الدول الأخرى، والاستخدامات القائمة والمحتملة للمجرى المائي..... للمزيد انظر:

Salman M.A. Salman, "The United Nations Watercourses Convention Ten Years – Later: Why Has its Entry into Force Proven Difficult?", in Water International, (Washington D.C., International Water Resources Association, Vol. 32, No. 1, 6-March 2007), PP. 6-2

Ibid., P. 5 1

Aaron T. Walf, Annika Kramer, And Others, Water Can Be A Pathway To Peace, Not War, in Navigating Peace, (Pennsylvania: Woodrow Wilson international Center For Scholars, NO. 1, July 2006), PP. 3 – 5 2

Southern Africa Development Country, Op.Cit. Article 2 3

وقد ألزمت الجماعة الدول الموقعة على البروتوكول من أجل ضمان فعالية تطبيق الالتزام بأن تعترف الدول الأعضاء بمبدأ وحدة وتماسك كل المجاري المائية المشتركة وتتعهد بمواءمة استخدامات المياه في المجاري المائية، وكذلك ضمان اتفاق التدخلات اللازمة على المجرى المائي لمعايير التنمية المستدامة مع جميع دول حوض المجرى المائي.

كذلك يجب أن يكون استخدام المجاري المائية مفتوحاً لكل الدول المشتركة في المجرى المائي ودون المساس بالحقوق السيادية للدول، وضمان الاستغلال الأمثل له في الاستخدامات الزراعية والمنزلية والصناعية والملاحية والبيئية، وأيضاً المحافظة على التوازن البيئي والعمل على تنمية موارد المجرى المائي.

ويتعين على الدول الأطراف تبادل المعلومات والبيانات المتاحة فيما يتعلق بالدراسات الجيولوجية والهيدرولوجية المائية، والعمل على تحسين نوعية المياه، وكذلك ضمان الاستخدام المنصف والعادل بين دول الحوض ومراعاة مصالح الدول الأخرى، وتعنى هنا بالاستخدام المنصف مراعاة العوامل والظروف الجغرافية والهيدرولوجية والبيئية، وكذلك مراعاة الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وكذلك الآثار التي تنتج من استخدام المجرى المائي في إحدى الدول بما لا يؤثر على باقي الدول المتشاطئة على نفس المجرى المائي، وكذلك مراعاة الاستخدامات القائمة والمحتملة للمجرى، وفي حالة تسبب دولة من الدول الأطراف في حدوث ضرر جسيم لدول أخرى يجب عليها اتخاذ التدابير اللازمة لتخفيف وإزالة هذا الضرر ومناقشة التعويضات المناسبة إذا لزم الأمر^١.

وقد أفرد البروتوكول مادته الرابعة من أجل إيضاح دور وأهمية تبادل المعلومات، والتشاور بين الدول المشتركة في المجرى المائي وضرورة الإخطار بالتدابير المزمع اتخاذها ذات الآثار السلبية المحتملة قبل تنفيذها من قِبل الدول الأطراف، وكذلك عليها تقديم ذلك الإخطار في الوقت المناسب ويكون مصحوباً بالبيانات والمعلومات التقنية المتاحة بما في ذلك أي تقييم للأثر البيئي، ويجب على الدول التي يتم إخطارها أن ترد خلال ستة أشهر تقوم من خلالها بدراسة وتقييم الآثار المحتملة للتدابير المزمع اتخاذها.

وإذا لم توافق الدول الأخرى على ما جاء في ذلك الإخطار وجب على الدولتين الدخول في مشاورات ومفاوضات، وكذلك يتعين على الدولة التي تزمع اتخاذ التدابير الامتناع عن تنفيذ هذا التدبير أو السماح بتنفيذه لفترة ستة أشهر ما لم يُتفق على خلاف ذلك.

يجب على دول المجرى المائي أن تتخذ خطوات لتنسيق السياسات والتشريعات، وعلى كل دولة بناء على طلب واحدة أو أكثر من الدول التشاور بغية التوصل إلى تدابير يتفق عليها الطرفان من أجل منع وخفض ومكافحة التلوث في المصادر المائية مثل وضع أهداف مشتركة لمعايير جودة المياه واستخدام تقنيات وممارسات حديثة لمعالجة التلوث، ووضع قوائم لإدخال أنواع جديدة أو غريبة في المجاري المائية التي قد يكون لها أثر على النظم الأيكولوجية¹ للمجرى المائي، مما يؤدي إلى أضرار جسيمة على باقي الدول².

أما عن المادة السابعة التي اختصت بتسوية النزاعات التي قد تحدث بين الأعضاء، فقد ألزمت المادة الدول الأطراف بضرورة السعي لتسوية جميع النزاعات التي تنشأ بشأن تنفيذ أو تفسير أو تطبيق هذا البروتوكول ودياً وفقاً للمبادئ المنصوص عليها في المادة (4)، وتحال المنازعات التي تنشأ بين الدول الأطراف، والتي لم يتم تسويتها ودياً إلى المحكمة، وأخيراً إذا نشأ نزاع بين الجماعة من ناحية، ودولة طرف من جهة أخرى يجب تقديم طلب للحصول على فتوى وفقاً لأحكام المادة الرابعة من البروتوكول³.

أما عن تنظيم الانسحاب من البروتوكول، فقد تم وضع عدة شروط منها أنه بعد انقضاء اثني عشر شهراً من تاريخ تقديم إشعار خطي للأمين التنفيذي لهذا الغرض، ويجوز لأي دولة طرف إذا انسحبت وقف حق التمتع بجميع الحقوق والمزايا بموجب هذا البروتوكول، ويصبح الانسحاب فعالاً ولكن تظل ملزمة بالالتزامات التي سبق لها الموافقة عليها لمدة اثني عشر شهراً من تاريخ تقديم الأشعار ليصبح الانسحاب نافذاً⁴.

1 يقوض تدهور النظم الأيكولوجية المائية نتيجة للأنشطة العشوائية التي يقوم بها البشر، ففي بحيرة فيكتوريا أدى إدخال أنواع غريبة من الأسماك والتلوث إلى ضرر كبير لهذا النظام الأيكولوجي الذي كان غنياً بالأحياء المائية، فقبل إدخال سمك الفرخ النيل وسمك البلطي النيل إلى البحيرة كان بها ما بين 350 إلى 400 نوع من فصيلة البلطيات دمر ما يزيد عن 350 فصيلة منها، وكان نتيجة لذلك أن دمرت الأنواع الأصلية في البحيرة وتكاثر الأنواع المستهلكة للأوكسجين.... للمزيد بهذا الصدد انظر:

Jan H. Wanink & Kees (P.C) Goudswaard, "Effects of Nile Perch (Lates Niloticus) Introduction Into Lake Victoria East Africa. on The Diet of Pied Kingfishers (Ceryle Rudis)", in Hydrogeology Journal, (Virginia, Springer Science Business Media, No. 279-280, 1994), PP. 367 - 368

Ibid., Article 4 ٢

Ibid., Article 7 ٣

Ibid., Article 13 ٤

المطلب الثالث: الدروس المستفادة ومدلولاتها بالنسبة لحوض النيل

يشترك في نهر النيل إحدى عشرة دولة هي مصر (دولة مصب) والسودان وجنوب السودان (دولتا ممر)، أما دول المنابع فهي كُُلُّ من إثيوبيا، أريتريا، تنزانيا، أوغندا، بوروندي، رواندا، الكونغو الديمقراطية، كينيا، ويغطي النهر قرابة 3 مليون م² أي ما يعادل 10٪ من مساحة القارة الأفريقية، وبالتالي فيضم النهر مجموعة متنوعة من المناخ والطوبوغرافيا، ولنهر النيل ثلاثة منابع رئيسية ينبع 86٪ من مياه نهر النيل من الهضبة الإثيوبية، و15٪ من منبعي البحيرات الاستوائية وبحر الغزال، يبلغ إجمالي إيراد نهر النيل قرابة 1660 مليار م³ من المياه سنوياً، يتم استغلال قرابة الـ 84 مليار م³ من المياه سنوياً أي ما يقارب من 6٪ فقط من الإيراد السنوي للنهر، أما باقي النسبة 94٪ فتذهب في التسرب إلى المياه الجوفية أو المستنقعات¹.

ومن الجدير بالذكر أن ثمانية دول على الأقل من بين دول حوض النيل تُعدُّ من أقل دول العالم في تحقيق النمو، وقد تسبب عدم وجود اتفاق بين دول الحوض إلى حدوث توترات بين الدول المتشاطئة، مما أعاق الوصول إلى دعم التنمية بين دول الحوض، فكلُّ من مصر والسودان ترفضان المساس بالحقوق التاريخية المكتسبة من حصتهما في حوض النيل التي تحصل مصر بموجبها على 55.5 مليار م³ وتحصل السودان على 18.5 مليار م³ سنوياً، ويضيع في البحر قرابة 10 مليارات م³ من المياه سنوياً.

وعليه فتعتمد مصر بصورة كبيرة كاملة على مياه نهر النيل في الزراعة والصناعة وتوليد الطاقة يليها مباشرة السودان من حيث اعتمادها على مياه النهر، بينما دولة إثيوبيا تريد الاعتماد على النهر في توليد الطاقة الكهربائية، بينما لا تهتم باقي دول النهر بمياه نهر النيل، وذلك لوفرة الأمطار التي تسقط عليها التي تكفي احتياجاتها في الزراعة والرعي، وتكمن أهمية نهر النيل بالنسبة إليهم في توليد الطاقة الكهربائية².

1 Fasil Amdetsion, "Scrutinizing the Scorpion Problematique: Arguments in Favor of the Continued Relevance of International Law and a Multidisciplinary Approach to Resolving the Nile Dispute", In Texas International Law Journal, (Texas: The University of Texas School of Law, VOL. 44, 2009), PP. 3-4

2 مع حصول دولة جنوب السودان على الاستقلال في يوليو 2011 ارتفعت دول الحوض إلى إحدى عشرة دولة التي يقع بها حوالي 20٪ من مساحة حوض النيل، وتقع ثلاث مدن رئيسية على النيل الأبيض أو أحد روافده، وهي (جوبا وملكال وواو)، وتلتقي روافد النيل الأبيض في دولة جنوب السودان، ويضيع قرابة 40 إلى 50 مليار م³ من المياه في مستنقعات جنوب السودان، وتشير الدراسات إلى إمكانية إضافة حوالي 20 مليار م³ إلى النيل الأبيض من

وقد نشأ النزاع بين دول الحوض بسبب معاهدة حوض النيل الموقعة في عام 1929 التي تنظم استخدام المياه في نهر النيل، والتي بموجبها يحظر على أي دولة القيام بمشروعات على حوض النهر من شأنها أن تؤثر على حصة كل من مصر والسودان دون الحصول على إذن مسبق من كلتا الدولتين¹.

وفي محاولة من دول حوض النيل لاحتواء الموقف ظهرت مبادرة حوض النيل من أجل ترتيب التعاون وإعادة بناء الثقة بين دول الحوض، والتي تسعى إلى تطوير النهر ولاستغلال النهر بالشكل الذي يحقق النفع على المستوى الاقتصادي

هذه المستنقعات من خلال القنوات المقترحة التي تشمل قناة جونجلي، وعليه فدولة جنوب السودان لها أهمية كبيرة على حوض النيل أسوة بمصر والسودان وإثيوبيا، ويتوقع أن يكون لها دور كبير في حالة استقرارها سياسياً وأمنياً في مجريات الأمور في حوض النيل، واحتياجات دولة جنوب السودان من مياه النيل الآن محدودة جداً، والآن تتحدث دولة الجنوب إلى حاجتها العاجلة إلى القيام ببعض المشاريع الجديدة وبناء مجموعة من السدود لتوليد الطاقة الكهربائية، ومن أجل مياه الري والشرب، وقد بدأ التخطيط لبناء سد "بيدين" على بحر الجبل بمدينة جوبا وسد آخر قرب مدينة واو، وعليه فإن دولة جنوب السودان ستطالب بتحديد نصيبها من مياه النيل ليتسنى لها البدء في تلك المشروعات، ويبقى التساؤل من أين ستحصل جنوب السودان على حصتها من مياه النيل من حصة مصر أم السودان؟ وتؤكد جميع المصادر أنها ستحصل عليها من حصة السودان لذلك هو الطريق الأقصر الذي سيجنبها الدخول في مفاوضات مع مصر..... انظر:

د. سلمان محمد أحمد سلمان، كم تبلغ استخدامات السودان من مياه النيل؟ مطالب جمهورية جنوب السودان، في - شبكة المناصير السودانية، 18 أكتوبر 2011 في

<http://manasir.org/modules/publisher/item.php?itemid=204>

1 بدأ التوتر على النيل منذ العهد الاستعماري الذي رأى أن تركز مصر على زراعة القطن، والذي يحتاج إلى كميات كبيرة من المياه وثبات مستوى الري، وتم تشكيل لجنة عام 1920 لتقدير احتياجات دول الحوض من المياه، وظهرت الحاجة لوجود معاهدة تنظم استغلال المياه في حوض النهر بما لا يؤثر على تدفق المياه اللازمة لزراعة القطن، والتي تم توقيعها عام 1929 ومع الزيادة السكانية تم تعديل المعاهدة في عام 1959 لتحصل مصر بموجبها على 55.5 مليار م³ من المياه على أن تحصل السودان على 18.5 مليار م³، والآن مع زياده التقدم والتنمية بين دول الحوض زادت الحاجة إلى مياه النهر لاستخدامها في مشروعات التنمية الخاصة ببلدان الحوض مثل إنتاج الطاقة الكهربائية، وحجة تلك الدول أنها لم تصادق على تلك المعاهدة، وأن بريطانيا هي من وقعتها ولكن حجة مصر في ذلك أن لا يجوز أي اختراق للقانون الدولي، لأنه يجب على الدول غير الأطراف في المعاهدة احترام المعاهدات التي استقرت منذ زمان طويل باعتبارها تمثل جزءاً من العرف الدولي..... انظر:

- Lee A. Laudicina, " International water Disputes: How To Prevent A War Over The Nile River", in Chicago International Law Review, (Chicago, Loyola University, Vol.4, Issue 2, 2007), PP. 240- 243

وأيضا:

- Patricia Kameri Mbote, " Water, Conflict, and Cooperation: Lessons From the Nile River Basin", In Navigating Peace, (No.4, January 2007), PP. 1-3

وحول المعاهدات التي تمت حول حوض النيل:

- Jutta Brunnee, Stephen J. Toope, " The Changing Nile Basin Regime: Does Law Matter?", in Harvard International Law Journal, (Massachusetts:Harvard Law School, Vol.43, No. 1, Winter 2002), PP. 125 - 126

والاجتماعي لدول النهر، وكذلك تعزيز السلام الإقليمي والأمن والاستخدام العادل والمنصف بين دول النهر¹ وبناء على ما سبق يتضح أن الخلاف بين دول حوض النهر هو خلاف معقد حول المياه من ناحية (خاصة من دول المصب)، وخلاف من ناحية التنمية والإنشاءات على حوض النهر (من ناحية دول المنابع)، وأيضاً هو خلاف قانوني هو معاهدة دول حوض النيل التي وقعت عام 1929، وبالتالي يكون من أبرز العوامل التي تعوق التعاون بين دول حوض النيل هو اختلاف وجهات النظر بين الدول المتشاطئة لنهر النيل حول كيفية الاستفادة من مياه النهر مع مراعاة المساهمات والمطالب بين دول المنابع والمصب، وكذلك المعاملة المتحيزة من قبل الدول المانحة والفاعلين الدوليين²، واعتبارها وسيلة ضغط على كُُل من مصر والسودان، فالبنك الدولي يشترط عدم ممانعة الدول الأخرى المتشاطئة للنهر من أجل إعطاء أي قروض لتمويل أي مشروعات على حوض النهر، الأمر الذي يستدعي التفاوض بين دول المنابع والمصب للموافقة على المشاريع المراد تمويلها، في ذات الوقت لا يشترط أي موافقات من قبل دول المصب للقيام بأي مشروعات، وهو ما يعمق الخلاف بين دول المنابع ودول المصب (فقد صدرت تعليمات واضحة من البنك الدولي لأوغندا بضرورة موافقة مصر والحصول على تصريح منها من أجل تأمين قرض لتمويل الأعمال المائية في بحيرة فيكتوريا)، ومن ناحية أخرى الحرب الأهلية في السودان التي لم تمكنها من المشاركة في أي خطط حول التعاون في نهر النيل، وهو

1 أنشئت المبادرة عام 1999 برعاية البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الكندية للتنمية الدولية من أجل تخفيف حدة التوتر، وإنشاء إطار لتقاسم المياه بشكل منصف وتطوير التعاون. تهدف مبادرة حوض النيل إلى تحقيق عدد من الأهداف منها تطوير الموارد المائية لحوض النيل بطريقة مستدامة ومنصفة لضمان الازدهار والأمن والسلم في المنطقة، ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتطوير الموارد المائية، العمل على تحقيق التعاون والتكامل بين دول الحوض والسعي لتحقيق المكاسب المشتركة، استهداف القضاء على الفقر وتعزيز التكامل الاقتصادي إلا أن المبادرة قد واجهت العديد من التحديات بعد انسحاب كينيا من المبادرة رافضة معاهدة 1929، وكذلك بدأت تنزانيا في تحويل المياه من بحيرة فيكتوريا انظر:

Lori Pottinger, "Can the Nile States Dam Their Way to Cooperation?" (IRN Backgrounder on the Nile Basin Initiative", in International Rivers Network (March 2004) at: www.lori@irn.org

2 هناك العديد من الدول التي تسعى إلى التأثير على موقف مصر عبر الضغط من خلال مياه النيل، مثل إسرائيل التي تقوم بدور فعال في تنمية الموارد المائية في دول المنابع وخاصة إثيوبيا على الرغم من كونها خارج دول الحوض، وكذلك فإنها لن تتمكن من الحصول على مياه النهر حتى ولو عن طريق الشراء، إلا أنها تعتبرها وسيلة ضغط، فتسعى إسرائيل إلى التواجد بشكل فعال في منطقة القرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى، وكذلك فإسرائيل تلعب دوراً كبيراً في مشروعات تطوير المياه في أوغندا للمزيد بهذا الصدد انظر:

Simon A. Mason, "From Conflict to Cooperation in the Nile Basin", - (Zurich, Swiss Federal Institute for Environmental Science and Technology, 2004), PP. 182-183

حال أغلب الدول في منابع من حيث عدم الاستقرار السياسي والحروب بينها¹.

وعلى الرغم مما سبق فإن هناك العديد من الدروس التي يجب الاستفادة منها من أجل تحقيق التعاون في حوض النيل؛ منها ضرورة الشروع في الحوار وعلى مسارات مختلفة مثل: تبادل المعلومات والخبرات والتكنولوجيا، وعلى كافة المستويات وبشأن مختلف القضايا من أجل إيجاد أرضية مشتركة بين الدول المعنية وتحديد الأهداف المشتركة التي ينبغي تحقيقها.

كذلك يجب على دول الحوض تجاوز نقاط الخلاف والتركيز على القضايا البسيطة الأكثر قابلية للتحقيق قبل تناول الاهتمامات الأكثر تعقيداً من أجل إيجاد آلية مشتركة للشروع في الحوار في كافة المسارات، ومن ثم يتم وضع المبادئ والهياكل المؤسسية وآليات تسوية النزاعات بين الدول المتشاطئة وصولاً إلى معاهدة واضحة تحقق مصالح جميع الدول المتشاطئة لنهر النيل يكون الهدف منها تنمية الموارد المائية للنهر، وتقليل الفاقد من الإيراد السنوي الذي يصل إلى 94٪ من إجمالي إيراد النهر والعمل على وضع صيغة نهائية بشأن اقتسام الموارد والتكاليف وإيجاد حلول.

ومن الأمور الهامة في المفاوضات حول الأنظمة المائية هو إدراك الطبيعة المعقدة لها، وأن إحراز تقدم حولها يكون بطيئاً، ولكن من الضروري مواصلة الحوار وإعادة اكتساب الثقة بين الدول، فقد استغرقت الولايات المتحدة وكندا ما يزيد عن عقد ونصف من السنوات للتوصل إلى أساس مشترك بشأن إدارة البحيرات الكبرى في أمريكا الشمالية، واستغرقت معاهدة نهر السند قرابة 12 سنة منذ بدء النزاع بين الهند وباكستان.

وكذلك ضرورة السعي لإيجاد فرصة للبدء في المشروعات المشتركة التي تحقق النفع المتبادل بين الدول، فتعتبر قضية مستجمعات المياه المتدهورة في حوض النيل من القضايا الأساسية التي يمكنها توفير كميات كبيرة من المياه قد تصل إلى 50 مليار م³ من المياه إذا تم استغلالها بشكل كبير، وهو ما تحتاجه دول المصب من توفير كميات إضافية من المياه على أن يتم تحمل تكاليف إقامة تلك المشروعات، ومن المشروعات الهامة التي يمكن أن تحقق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل هو إنتاج الطاقة الكهربائية².

فأغلب دول الحوض ليست في حاجة إلى المياه في حد ذاتها ويكفيها مياه الأمطار التي تسقط عليها

1 Elias A.shebir، The Politics Of the Nile Basin، Master، 97-95 PP، (Johannesburg: University of the WitwatersRand، May 2009).

2 جرحي زيدان وديفيد غربي، إدارة المياه الدولية في أفريقيا، مرجع سبق ذكره،

سنويا، ولكنها تحتاج إلى توليد الطاقة الكهربائية من أجل البدء في مشروعات التنمية الاقتصادية، وهو ما يمكن أن يتم عبر حشد المزيد من رؤوس الأموال لاستثمارها في مجال البنية التحتية لدول المنابع مع تقاسم المنافع، على سبيل المثال يمكن لمصر والسودان التعاون من أجل بناء سد أو بعض السدود لتوليد الطاقة الكهربائية، وتحمل نفقاتها ودعمها بالخبرات الفنية والتكنولوجية اللازمة لذلك مقابل حصولهما على المياه، وهو الأمر الذي يعيد بناء الثقة ويمنع تدخل القوى الخارجية والأطراف التي تريد الإضرار بمصالح دول حوض النيل وعلاقتهم¹.

جدول (5)

يوضح نسبة اعتماد دول حوض النيل على مياه النهر وتأمين احتياجاتها المائية

م	الدولة	نسبة الاعتماد على النهر في تأمين الاحتياجات المائية
١	مصر	٩٦,٤
٢	رواندا	١٥,٤
٣	السودان	١١,٩
٤	كينيا	٦,٦
٥	بوروندي	٢,٨
٦	إثيوبيا	٢
٧	تنزانيا	١,٣
٨	أوغندا	٠,٣
٩	الكونغو الديمقراطية	٠,٠٨

المصدر: محمد سالم طابع، مصر وأزمة مياه النيل آفاق الصراع والتعاون، (القاهرة: دار الشروق للطباعة والنشر، 2012)، ص 122.

كما أنه يمكن تحسين التعاون في مجال إنتاج المواد الغذائية من خلال التعاون الإقليمي وتعزيز كفاءة مشروعات الري، وكذلك تحسين تنظيم التدفقات النقدية في فترات الذروة والانخفاض بين دول المنابع ودول المصب مما يحقق نفعاً مشتركاً لكليهما، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تحويل مخاطر الصراع والحرب حول المياه إلى تعاون مشترك داخل حوض النهر.

1 د. إبراهيم أحمد نصر الدين، مصر وأزمة مياه النيل، جريدة الأهرام، 17 يوليو 2012 العدد 45849 لسنة 136 في: <http://www.ahram.org.eg/Issues-Views/News/155735.aspx>

التدخل الفرنسي في مالي والسيناريوهات المستقبلية للأزمة الترقية : بين الأمانة والأفغنة

الأستاذ بويبية نبيل *

أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية بجامعة سكيكدة

ملخص المداخلة :

إن التدخل الخارجي القوي في منطقة الساحل الإفريقي عن طريق الحرب على ليبيا، ثم التدخل الفرنسي في مالي سرع بوتيرة كبيرة من الانفلات الأمني فيها، إذ أصبحت تتجه شيئا فشيئا نحو نموذج الأفغنة، على الرغم من التفاؤل الذي يطبع الكثير من التحليلات.

هذه المداخلة تحاول البحث في أهم السيناريوهات المتوقعة التي يأخذها التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي وأثره على مستقبل الأزمة الترقية في مالي.

إذ أن بروز تهديدات ومخاطر أمنية جديدة لا تماثلية في المنطقة متمثلة في الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة العابرة للحدود والمجاعة والفقر وموجات الجفاف بالإضافة إلى تهديدات ومخاطر أخرى ليست بالجديدة كليا -الأزمة الترقية- بل كانت موجودة ولكن تطورت في أشكال متجددة واستفادتها من التهديدات والمخاطر اللا تماثلية أعطاها حساسية عالية وتصاعدا مستمرا، كل هذه التهديدات والمخاطر تتميز بسهولة انتشارها وانتقالها في منطقة الساحل الإفريقي ذات الجغرافية السياسية الملائمة، يساعدها على ذلك التدخل الأجنبي وطبيعة دول المنطقة التي توصف بالفاشلة والتي تعاني من ضعف الرقابة على حدودها الجغرافية مما سهل عملية اختراقها، كل هذه التهديدات والمخاطر الأمنية تتجلى في صورة حلقة أمنية واحدة وبمخارج عديدة تجعل من الصعب فك الارتباط بينها.

لذلك ستحاول هذه الدراسة معرفة معطيات المنطقة والمؤثرات التي تؤثر وتتأثر بها سواء أكانت من داخلها أو من محيطها الإقليمي أو الدولي، من خلال التطرق لأهم خلفيات الأزمة الترقية، والمشروع الفرنسي التاريخي في المنطقة، ثم محاولة رسم السيناريوهات المتوقعة لها.

محااور المداخلة :

تمهيد

1- خلفيات أزمة التوارف: (حسب المقاربة البنائية)

1-1: الخلفية الاجتماعية

2-1: الخلفية التاريخية

3-1: الخلفية الاقتصادية

4-1: الخلفية السياسية

5-1: الخلفية الأمنية

2- التدخل الفرنسي في مالي: الجذور - الآليات - المالات

3- سيناريوهات مستقبلية

3-1: سيناريو بقاء الوضع الراهن: - لا أمنة ولا أفغنة-

3-2: سيناريو تحسن الأوضاع في المنطقة: - تحقيق الأمنة-

3-3: سيناريو التحول نحو نموذج: - أفغنة المنطقة-

تمهيد

إن بروز تهديدات ومخاطر أمنية جديدة لا تماثلية في منطقة الساحل الإفريقي متمثلة في الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة العابرة للحدود والمجاعة والفقر وموجات الجفاف بالإضافة إلى تهديدات ومخاطر أخرى ليست بالجديدة كليا -الأزمة الترقية- بل كانت موجودة ولكن تطورت في أشكال متجددة واستفادتها من التهديدات والمخاطر اللاتماثلية أعطاها حساسية عالية وتصاعدا مستمرا، كل هذه التهديدات والمخاطر تتميز بسهولة انتشارها وانتقالها في منطقة الساحل الإفريقي ذات الجغرافية السياسية الملائمة، يساعدها على ذلك التدخل الأجنبي وطبيعة دول المنطقة التي توصف بالفاشلة والتي تعاني من ضعف الرقابة على حدودها الجغرافية مما سهل عملية اختراقها، كل هذه التهديدات

والمخاطر الأمنية تتجلى في صورة حلقة أمنية واحدة وبمخارج عديدة تجعل من الصعب فك الارتباط بينها.

إن التدخل الخارجي القوي في المنطقة عن طريق الحرب على ليبيا، ثم التدخل الفرنسي في مالي سرع بوتيرة كبيرة من الانفلات الأمني فيها إذ أصبحت تتجه شيئا فشيئا نحو نموذج الأفغنة، على الرغم من التفاؤل الذي يطبع الكثير من التحليلات.

هذه المداخلات تحاول البحث في أهم السيناريوهات المتوقعة لمستقبل الأزمة الترقية في مالي وهو ما يحتم علينا معرفة معطيات المنطقة والمؤثرات التي تؤثر وتتأثر بها سواء أكانت من داخلها أو من محيطها الإقليمي أو الدولي، من خلال التطرق لأهم خلفيات الأزمة الترقية، والمشروع الفرنسي التاريخي في المنطقة.

1 - خلفيات أزمة التوارف: (حسب المقاربة البنائية)

اجتمعت العديد من العوامل لتجعل من دولة مالي ذات حساسية أمنية عالية وأرضية خصبة للنزاع الاثني، ويمكن تفصيل خلفيات هذا النزاع من خلال دراسة البنات التالية: (1)

1-1: الخلفية الاجتماعية: يتعلق الأمر هنا بتحليل التركيبة البشرية في دولة مالي ومختلف الأطر السيسولوجيا التي تحدد طبيعة التفاعل ومستواه بين التوارف ومختلف العرقيات الأخرى حيث نجد الصراع الدائم الشرس بين التوارف -الأسياذ السابقين على الصحراء- والسود، إذ أصبح السود الأكثر سلطة وقوة من سادتهم السابقين «التوارف»، كما أن طبيعتهم الحرة لم تكن لتعجب حكام بلدانهم الذين كان همهم الأساسي حفظ النظام وليس نشر الحرية(2)، وقد أدت المطاردة التي شملتهم إلى لجوء العديد منهم إلى الجزائر التي كانت تمثل بالنسبة لهم الأمل في الحياة أكثر سهولة وكرامة، في حين أن آخرين استهوتهم التجربة الليبية، لكن النظام الليبي السابق سرعان ما دربهم وسلحهم ليشكل منهم وسيلة ضغط على كل من باماكو ونيامي وحتى الجزائر(3)

فالاختلافات الفيزيائية بين التوارف والعرقيات الأخرى والتي دعمتها التركيبة السكانية في البلد نجم عنها وضع قبلي واجتماعي تراتبي أدى إلى خلق مشكلات سياسية من أبرزها النزاع حول الثروة والسلطة.

كما أن الذاكرة التاريخية والضغائن القديمة لكلا الطرفين تحرك السلوك الصراعى لدى الطرفين (التوارف، النظام السياسي وحلفائه في مالي)، فانعدام الثقة بين الطرفين والخوف المتبادل من الآخر

أدى إلى تصعيد النزاع في كل مرة، والذي وصل إلى حد توزيع المخاوف ما بين التوارث وباقي الاثنيات في ظل وجود أقارب للتوارث في الدول المجاورة (خاصة في الجزائر وليبيا والنيجر)، فتشكل بذلك مفهوم التضامن الاثني المصلحي، وهو ما عمل على تعميق شعور كل أقلية بهويتها وذاتها مع تضخيم الاختلافات مع الآخرين.

مما أدى إلى انتشار-الإحيائية العرقية- التي تشكل السمة البارزة لدول منطقة الساحل الإفريقي المتعددة العرقيات، حيث أن تأثير انفجار الوضع في دولة من دول المنطقة وهو ما حدث في ليبيا يؤدي حتما لانتشاره في جميع أنحائها، مما يجعل إدارة هذه الحالة النزاعية أمرا دقيقا للغاية، فوسائل العرقية في هذا الإطار لا يمكن تصورها أقل من الآليات المسلحة والعنف، والأهداف ليست أقل من المطالبة بالانفصال الجزئي أو الكلي وهو ما يشبه المصيدة العرقية التي أوقعت فيها دول المنطقة فكانت دولة مالي أولى ضحاياها.

1-2: **الخلفية التاريخية:** أول ما يثيره السياق التاريخي هو دور الخبرة الاستعمارية من خلال الممارسات التي قام بها الاستعمار الفرنسي في المنطقة من أجل بسط نفوذه عليها، خاصة سياسة «فرق تسد»، عن طريق إثارة النزاعات العرقية بين التوارث البيض كأقلية، وأسياد سابقين على منطقة الصحراء، يشتغل عندهم الأفارقة السود كعبيد أو كحرفيين في أحسن الأحوال، والذين أصبحوا أحسن من التوارث في الحقوق والواجبات، حيث أن خروج الاستعمار خول لهم كامتياز الهيمنة على إدارة شؤون الدولة، وبامتداد الحقبة الاستعمارية زادت الكراهية والعداء بين التوارث وباقي العرقيات الإفريقية، والتي ترجمت على أرض الواقع في شكل إبادات جماعية تعرض لها السكان التوارث بعد التدخل الفرنسي شمال مالي في جانفي 2013.

كما أن الاستعمار الفرنسي رسم حدودا هندسية لدول المنطقة بغض النظر عن التركيبة البشرية والانتماءات والولاءات وحتى الامتدادات الجغرافية، التي لم يراع فيها الامتدادات العرقية والقبلية ولا طبيعة التنظيم الاجتماعي في المنطقة حيث توزع التوارث على خمس دول ذات سيادة، الأمر الذي ساعد وسرع من وتيرة انتشار آثار الأزمة بين هذه الدول.

1-3: **الخلفية الاقتصادية:** فالمستوى الاقتصادي يحدد لنا مدى استفادة كل عرقية من مختلف موارد البلاد وثرواتها ومن ثم مستوى التموقع الاثني في سلم القوى المحلي الداخلي والإقليمي.

فتموقع التوارث «بإقليم الحافة» وليس بإقليم الوسط أو القلب يمنح لهم مجالا أوسع للمناورة، ويعزز مركزهم التفاوضي مع السلطة المركزية، ويحدد أيضا سيطرتهم على مصادر الموارد الأولية

لدولتي مالي والنيجر، وكذلك امتلاكهم للموارد الاستراتيجية (اليورانيوم في النيجر، النفط والذهب وطرق المواصلات التجارية في مالي) والتهريب (مالي والنيجر) بالإضافة إلى القدرة الكبيرة على الحصول على مصادر لشراء المعدات العسكرية والأسلحة.

كما أن تدهور الأداء الاقتصادي الكلي في كل من الدولتين مالي والنيجر أدى إلى اختلال التوازن في عملية التنمية الاقتصادية داخل البلدين خاصة خلال فترة الجفاف التي ضربت المنطقة (-1987 1970)، وهو ما ولد شعورا بالظلم والدونية والتهميش لدى التوارث الذين اقتنعوا بعدم التكافؤ الاقتصادي الذي من المستبعد استدراكه ما لم يمتلكوا وسائل القهر والقوة في شقها الاقتصادي، خاصة مع النتائج المترتبة عن التأثيرات المناخية لسنوات الثمانينات التي مست بجدية مسار حياتهم، حيث فقد الآلاف منهم مواشيهم وأصبحوا بدون مورد مالي، وهو ما دفع بالآلاف منهم إلى اللجوء نحو الجنوب الجزائري خاصة بتمنراست وإليزي، وبعد أن عانت الجزائر من الأزمة النفطية وما تبعها من أزمة اقتصادية أرجعت الآلاف إلى مالي والنيجر مما أدى بهم إلى الصدام مع العرقيات الأخرى والسلطات السياسية.

وانعكاسا لضعف الأداء الاقتصادي الكلي في دولة مالي برزت عدة مؤشرات طبعت الجو العام هناك أهمها: الثالوث الأسود (الفقر، المجاعة، المرض)، الذي زاد من معاناة السكان إذ صنفت مالي كدولة تحت خط الفقر حيث لا يتعدى دخل الفرد نصف دولار يوميا، كما أنها مرشحة للفشل في آفاق سنة 2020،(4)

وهذا ما أثر على المستويات الاجتماعية وانتشار معدلات الوفيات بسبب الأمراض كالإيدز، وهو مؤشر على ضعف الهيكلة المؤسسية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، الأمر الذي فتح قنوات لتغلغل الجماعات التوارثية المسلحة في وسط التوارث وظهور الميليشيات المضادة لهم من السود المدعمن من الحكومة المركزية في الدولتين.

وهذه الوضعية تجد مبرراتها من خلال اللاتوازن واللاتكافؤ في الموارد والامتيازات التي تعتمد في أغلب الأحيان على قاعدة الولاء القبلي، وفق معادلة وجود مجموعة تملك كل شيء، ومجموعة أخرى لا تملك أي شيء، وهذا ما ولد الشعور بالاغتراب لدى العرقية المحرومة التوارث.

1-4: الخلفية السياسية: وهي تحصيل حاصل للبنية التاريخية والاجتماعية والاقتصادية وفق قاعدة التأثير المتبادل بين البنيتين التحتية والفوقية، فقد شكل الواقع السياسي للإثنيات حساسية مفرطة من تحديد الوضع السياسي والقانوني للتوارث.

فطبيعة النظام السياسي الذي تشكل بعد استقلال دولة مالي فشل في تحقيق الاندماج السياسي للتوارث وفق منطق الرضا والاقتناع بالانتماء لهذه الدولة، الذي هو أساس الوحدة الوطنية، لذلك نرى أن الأنظمة السياسية لدول منطقة الساحل كلها تعاني من أزمات سياسية مركبة متمثلة في: أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة العدالة التوزيعية، أزمة التغلغل، أزمة المشاركة السياسية.

فالنظام السياسي هناك تميز منذ الاستقلال بالدكتاتورية القائمة على شخصنة السلطة وإقصاء التوارث من الحقل السياسي مما كرس الخوف كركيزة للنظام، والعنف كوسيلة لترجمة الأهداف، والفساد السياسي والإداري كظاهرة مألوفة في إدارة شؤون الدولة.

هذا بالإضافة إلى طغيان مفهوم الدولة العسكرية -عمليا ونظريا- غير المراقبة في صلاحياتها وغير المحترمة لحقوق مواطنيها، وبناء على ذلك تم تكريس الانقلابات العسكرية كآلية للتداول على السلطة.

هذا بالإضافة إلى تعصب القادة السياسيين لإثنتهم في سلوكياتهم، وبقاء النخب أسيرة لانتماءاتها العرقية الضيقة وأطرافها الثقافية التقليدية، واستخدام النظام السياسي في مالي لوسائل الإعلام المختلفة كأدوات لتسريب معلومات تساهم في نشر الكراهية العرقية وزرع الخوف وروح العداء، الذي كانت نتائجه تموقع كل إثنية في مجالها الجغرافي والدفاع عنه.

1-5: الخلفية الأمنية: هي بدورها انعكاس للبنيات السابقة وتتمثل أهم مظاهر البنية الأمنية لدولة مالي والتي ساعدت على بروز واستمرار أزمة التوارث في:

- غياب هيكلية حقيقية للمؤسسة العسكرية، الأمر الذي جعل الميليشيات منتشرة بشكل واسع والتي تنظم على أساس اثني عشائري وفكري تعصبي، ويكون تمويلها من أحد الفواعل الرئيسية في المنطقة والتي لديها مصلحة معينة تسعى إلى الحفاظ عليها أو تحقيقها.

- ظاهرة عسكرية الأنظمة كانعكاس لتدخل الميليشيات في القضايا السياسية والاقتصادية ويمكن رصد هذا في منطقة الساحل ككل ومن بينها مالي من خلال أربعة نماذج أساسية: نظم مدنية بدعم عسكري كامل، نظم مدنية تفرعت عنها مؤسسة عسكرية ذات نزعة استقلالية، نظم استقلالية وصلت للسلطة بوساطة عسكرية، نظم عسكرية خالصة، وهي نماذج تؤكد سيطرة المؤسسة العسكرية على الشؤون السياسية والمدنية.

2- التدخل الفرنسي في مالي : الجذور - الآليات - المآلات

تعود جذور المشروع الفرنسي في المنطقة إلى ما قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث بنهايتها تبنت فرنسا في أكتوبر 1946 دستورا جديدا كانت فيه مواد متعلقة بإفريقيا معدة سلفا، ومنها مادة منشئة للاتحاد الفرنسي، والذي يعني مجموعة مشكلة من الجمهورية الأم من جهة، ومن جهة أخرى أقاليم ودول أخرى جرى إدخالها في الاتحاد، وفي هذا الإطار قررت باريس تجميع مختلف أقسام الصحراء المنقسمة بين الجزائر وإفريقيا الغربية الفرنسية وإفريقيا الشرقية الفرنسية في وحدة إدارية، وبهذا شكلت «المنظمة الموحدة للمناطق الصحراوية»، والتي قدّم مشروع إنشائها في شهر أفريل 1946 في مجلس الوزراء من طرف «فليكس هفوات بوانيه»، وتم تشكيل الهيئة العليا لتسيير هذه المنظمة والمكونة من 32 عضواً: ثمانية ممثلين لسكان الصحراء الجزائرية، 02 ممثلين لسكان كل من الصحراء الموريتانية والمالية، النيجرية، التشادية، بالإضافة إلى ممثلي المجالس التشريعية للجمهورية (5)، إلا أن المشروع لم يفعل في حينه.

ثم عاد الاهتمام بالفكرة من جديد مع تدفق البترول في «حاسي مسعود» الجزائرية في نهاية الخمسينات، وبناء على ذلك تم اعتماد مشروع القانون المنشئ للمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية (O CRS) في شهر ديسمبر 1956، ونشر في جانفي 1957 في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية، وقد عرض المشروع على الزعماء التقليديين للمنطقة الدين رفضوه بشدة. (6)

واعتقد الفرنسيون أن الأمر يتعلق بمجال خال من السكان وبالتالي خال من المطالب الاستقلالية، ويمكن بسهولة إلحاقه بطريقة يتم بها إدماج هذا الإقليم الواسع ليكون امتدادا لفرنسا، وبوضوح فإن المشروع يهدف لفصل المجالات الصحراوية الجزائرية والمالية والموريتانية والنيجرية والتشادية، لتجعل منها فرنسا إقليما مستقلا مرتبطا مباشرة بباريس. (7) وبذلك تضمن فرنسا إقليما وافر الخيرات قليل السكان، مما يضمن لها مداخل وافر، ومطالب أقل من طرف السكان.

إن المشروع الفرنسي لم يكتب له النجاح أصلا، حيث رفضته الزعامات المحلية، وخاصة زعيم توارف الجزائر، الذي تنقل ديغول شخصيا إلى تمنراست ليعرض عليه تنصيبه ملكا على المنطقة مقابل قبوله بفكرة فصل جنوب الجزائر عن شمالها، وإلحاقها بالمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية، لكن زعيم التوارف رفض العرض رفضا مطلقا. (8)

هذا بالإضافة إلى أن فرنسا كانت تعتبر المنطقة الشمالية من الساحل الإفريقي وخاصة الهقار

الجزائري بمثابة عمق استراتيجي لها، ولا يمكنها إيجاد منطقة أكثر أمنا من اجل حماية صواريخها النووية من هجوم مفاجئ مثل هذه المنطقة، لذلك لازالت فرنسا في سعي دائم للحصول على قواعد عسكرية قرب برج باجي المختار أقصى جنوب الجزائر.

كما أن احتكار فرنسا لشراء اليورانيوم النيجري جعلها تتدخل لمراقبة كل ما يجري بالمنطقة إلى درجة أن دبلوماسيين فرنسيين اعتبروا « حركة النيجريين من أجل العدالة » التي تقود تمرد التوارث في النيجر على علاقات وثيقة بتنظيم « القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي »، وهو ما نفتته الحركة قطعيا عن طريق « كوسن ميغا »، رئيس الخلية السياسية للحركة في أوروبا، حيث اعتبرها محاولة من فرنسا لتوريط حركته في الإرهاب، مقابل الترخيص لفرنسا باستغلال مناجم جديدة لليورانيوم. (9)

فعند وقوع أي حادث سياسي أو غيره في المناطق التي كانت تحت حكم الاستعمار الفرنسي لا يمكن أن يحدث ذلك دون أن يبدي ممثل فرنسا في ذلك البلد رأيه في الموضوع.

وقد بلغ الأمر أن احد المسؤولين الفرنسيين في حديث له مع السيد «ساليفو أندري» رئيس المجلس الأعلى النيجري خلال المرحلة الانتقالية قال له ردا على مطالبة السيد «ساليفو» بإشراك الجزائر في حل النزاع التوارثي في النيجر «إن فرنسا يمكنها وضع الجزائر في الصورة فيما يخص سير المفاوضات» (10)

وهكذا تحاول فرنسا الإنفراد بالسيطرة على المنطقة، وإذا لم تستطع فإنها تلجأ لوسائل أخرى كإدخال أطراف أخرى في حل النزاع، كما حدث عندما أدخلت بوركينا فاسو في الوساطة بين الحكومة النيجرية والثوار التوارث، حتى تستطيع السيطرة على الملف، وهذا في مواجهة الدور الجزائري الذي يعمل على حل النزاعات في المنطقة بهدوء.

المحور الآخر الذي تركز عليه الإدارة الفرنسية في مشروعها بمنطقة الساحل الإفريقي، ومستعمراتها السابقة بصفة عامة، والجزائر ودول المغرب العربي بصفة خاصة هو المجال الثقافي، أو القيم والمعايير الثقافية الفرنسية التي « تعد من الثوابت البنيوية والعضوية المعرفة لفلسفة السياسة الخارجية والعالمية الفرنسية، خاصة مع إيمان الحكومات الفرنسية المتتابة عبر السنوات والعقود بضرورة حفاظها على موقع ثقافي لغوي متميز عالميا وبالخصوص على مستوى مجال نفوذها التاريخي في المغرب العربي » (11)، ومن أجل تكريس وجودها الثقافي غداة استقلال دول منطقة الساحل الإفريقي، عمدت فرنسا إلى الحصول على امتيازات تعاقدية في ظل معاهدات الاستقلال والنهوض المرافقة لها.

فإصرار فرنسا على الحفاظ على هذه الآليات التربوية كحق من الحقوق الامتيازية التي تحصلت عليها تعاقديا يشكل أحد الأبعاد الأساسية المكونة لاستراتيجية واعية لتقريب وإضعاف دول المنطقة، كما يقول فرانسوا بيرو (12)، فهذه الأطر التربوية والثقافية تمنح لفرنسا ليس فقط أدوات نقل معرفية أو ثقافية، لكنها تؤسس أولا وقبل كل شيء لهيمنة هيكلية بعيدة المدى على هذه الدول، يقول «تيو» في هذا المجال ما يلي:

«سوف تقوم سياسة التعاون الثقافية الفرنسية على ضمان استمرار عمليات الهيمنة الفرنسية على المنطقة، لأن هذه السياسة سوف تخلق بنية فوقية / نظام سياسي / خادمة للامبريالية الفرنسية خاصة بعمل النخب الحاكمة على تشكيل الشعور الجماعي بما يتماشى ومنطق ترويض الإرادات واستعبادها، كما أن النخب التي تكونت بلغة موليير وتستخدمها كأداة اتصالية خطابية وإدارية تقوم بتطوير الآليات الكفيلة بضمان استمرار هذه الأصناف الثقافية، واللغوية الاغترابية مع خلق كل العراقل الذكية لإفشال مشاريع الأصالة الحضارية والثقافية واللغوية التي تنادي بها الشرائح الاجتماعية غير الحاكمة والنخب المعربة التي تهمش بكل الوسائل المؤسساتية والإجرائية من عملية التجديد النخبوي والسياسي». (13)

وهذا ما يجعل التعاون الثقافي كما يقول ألفريد قروسي مجرد آلة شيطانية لإحكام الهيمنة الفرنسية على المستعمرات السابقة واستمرارها خاصة وأن هذه الأوامر الثقافية واللغوية والقيمية هي روابط صعبة التفسير. (14)

وتقوم هذه السياسة على استخدام مجموعة من آليات إحكام التبعية الثقافية منها:

- 1 - التأطير البشري والمادي للسياسة الثقافية، خاصة في مجالي التربية والتعليم.
- 2 - ترقية الوجود اللغوي الفرنسي سواء عن طريق الربط العضوي لعمليات عرقلة مشاريع التعريب بفعل الضغوطات السياسية، أو دعم مشاريع الإدماج اللغوي للفرنسية في المنظومة السياسية الثقافية، بل وحتى الرسمية بدعم الأدوات الإعلامية الخاصة، أو تغذية المنظومة الثقافية بالبرامج الإعلامية الإذاعية والتلفزيونية والمسرحية والموسيقية، لتدعيم الحس الثقافي الفرنسي، لكي تعطي مصداقية أكبر للمشروع الثقافي والحضاري الذي تدافع عنه النخب السياسية الحاكمة التي تعاني من الاغتراب الثقافي في مجتمعاتها مما سوف يدعم بالضرورة حظوظ نجاح المشروع الفرنسي في المنطقة الهادف إلى كسر اللغة العربية، وتخطيط الإدراك تجاه حضارة شعوب المنطقة ودينها.

3 - تقوم المراكز الثقافية والمدارس الفرنسية المنتشرة في دول المنطقة بالدور المحوري في نشر الثقافة واللغة والقيم الفرنسية.

وينتج عن هذه السياسة المركبة وبعيدة المدى والمرامي ما يلي: 15)

1. اغتراب ثقافي للنخب مما يخلق شروحات ثقافية واجتماعية، وإيديولوجية خطيرة قد تؤدي لانفصامات مرضية مزمنة في الهوية في هذه المجتمعات.

2. تغذية القابلية الجماعية للتبعية على الأقل على المستوى النخبوي لفرنسا.

3. القابلية للتبعية سوف تخلق ميولات استهلاكية للمنتجات والقيم والأطر التنظيمية الفرنسية مما يعمق التبعية البنيوية لهذه الدول تجاه فرنسا.

فمن التأثيرات البنيوية والمرضية يظهر لنا تركيز فرنسا على البعد الثقافي في سياستها الخارجية، ومشروعها في منطقة الساحل الإفريقي، لأنه يشكل الإطار المسهل لعمليات قولبة الأذواق والعلاقات بما يتماشى ومخططات الصدارة العالمية لفرنسا على المستويات الثقافية وسياسيا واقتصاديا لأنه لا يمكن الفصل إلا إجرائيا وتحليليا بين كل أبعاد التبعية والهيمنة.

وعندما تعرض المشروع الفرنسي والمصالح الفرنسية في المنطقة للتهديد كان التدخل العسكري تحت غطاء مكافحة الإرهاب.

فقد سجلت عدة عمليات اختطاف الرهائن الفرنسيين وطلب فدية لاستردادهم قام بها تنظيم القاعدة وعلى نحو واسع في شمال مالي 'فخلال شهر جويلية 2010 قام الجيش الموريتاني والفرنسي بعملية مشتركة لإنقاذ مجموعة من الرهائن المحتجزين في شمال مالي إلا أن هذه العملية باءت بالفشل ولا يزال ثمانية رهائن موجودين لدى القاعدة .

في الوقت الذي لا تستطيع فيه فرنسا أن تمنع رعاياها من التواجد في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل في ظل المصالح الحيوية الفرنسية في هذا الاقليم فالمصانع الفرنسية تعتمد على مخزون اليورانيوم الذي تحتويه أراضي النيجر حيث تعد أكبر منتج لهذا المورد في العالم، فشركة (أريغا) الفرنسية تدير عمليات استخراج اليورانيوم والذي يزود به أكثر من ثلث محطات الطاقة النووية لشركة (أودي أف) للكهرباء في فرنسا وتعتمد عليه المصانع الفرنسية حيث تحتكر الشركات الفرنسية استخراج اليورانيوم من مناجم النيجر منذ أكثر من أربعين عاما، يضاف إلى هذا تطلع فرنسا لاستثمار الموقع الاستراتيجي

لدول غرب أفريقيا والأسواق التي يضمها الإقليم، لذلك تخشى فرنسا أن تستخدم الجماعات المتشددة في شمال مالي هذا الإقليم في نشر الفوضى في الدول المجاورة. أما الدول الأوروبية الأخرى فهي ترى أن وجود جماعات متطرفة في شمال مالي يهدد مصالحها وأمنها، كما أن هذه الجماعات بدأت في القيام بممارسات تتنافى مع حقوق الإنسان .

كل هذه المعطيات المتعلقة بخلفيات الأزمة الترقية والمشروع الفرنسي في المنطقة بإمكانها أن تدفعنا لوضع احتمالات لما يمكن أن تؤول إليه المنطقة مستقبلا، وهذا من خلال إتباع تقنية السيناريو الذي هو عبارة عن «وصف سلسلة من الأحداث يمكن وقوعها في المستقبل» (16)

3- سيناريوهات مستقبلية:

3-1: سيناريو بقاء الوضع الراهن: - لا أمانة ولا أفغنة-

إن خطورة الوضع في هذه المنطقة يتفق حولها كل دول المنطقة وكذلك المجتمع الدولي، بينما يرى أنصار هذا السيناريو أن واقع بلدان المنطقة وما يجاورها، بل وطبيعة النظام الدولي الحالي لا يسمح بتردي الوضع أكثر، كما لا يمكن إعادة الأمن والسلم إلى المنطقة بصفة نهائية، لأن الوضع أصبح من الخطورة بدرجة لا يمكن معالجتها في الأجل القريب أو المتوسط.

فالمتبع للأوضاع الداخلية السياسية، الاجتماعية والاقتصادية لدولة مالي يجدها متردية، فهي دولة هشة، فاشلة، ينتشر فيها الفساد بمختلف أشكاله من رشوة ومحسوبية واختلاس، وعدم الاستقرار السياسي، بالإضافة للأزمات السياسية، مثل أزمة الشرعية وأزمة العدالة التوزيعية وأزمة التغلغل وأزمة المشاركة، بالإضافة لغياب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، فأى تنمية لا يمكن أن تتم إلا عبر توفير الاستقرار والأمن الذي لا يمكن توفيره عن طريق الطائرات الحربية الفرنسية ولا عن طريق جنود دول الإيكواس.

فالدائرة الداخلية لهذه المخاطر والتهديدات عندما تتسع لتلامس الدائرة الإقليمية، المتمثلة في نتائج الحرب على ليبيا، والدولية المتمثلة في التدخل الفرنسي، وتدخل معطيات الطبيعة الجغرافية القاسية وصعوبة التحرك، تعطي شرعية أكبر لنشاط الجماعات الترقية، والجماعات الإرهابية، (17) وبالمقابل ومع تقدم وتطور وسائل الحرب الفرنسية والدعم الدولي والإقليمي لها سيؤدي إلى كبح تحرك وتنقل هذه التحديات ولا يرتفع نشاطها وفعاليتها أكثر من درجتها الحالية مستقبلا.

إن ذلك يجعل من احتمال بقاء الوضع على ما هو عليه حاليا احتمالا أكثر قبولا، فتدخل الجزائر بإمكانياتها لمنع انتشار عدوى الانفلات الأمني والتنسيق الحاصل مع النظام الإقليمي - تجمع دول الياكواس- التي تعمل على الرفع من قدراتها واستعدادها، وبمساعدة القوى الدولية المتضررة اقتصاديا والمتضررة كذلك من عمليات الاختطافات التي شهدتها المنطقة. هذا ما يجعل من السهل التحكم في الوضع مقارنة بالإمكانات المحدودة للجماعات المسلحة الترقية أو الإرهابية.

ويزداد هذا الاحتمال توقعا بمحاولة استغلال القوى الغربية الكبرى للحرب الأهلية الليبية عن طريق ترسيخ هذا الاحتمال عبر خدمة مصالحها، فغنى المنطقة بالنفط إلى درجة تأهيلها في المستقبل لتكون البديل عن الشرق الأوسط، سيدفع بالقوى الكبرى إلى تفضيل الاتجاه نحو بقاء الوضع الحالي (لا تهديد ولا هدوء - لا أمانة ولا أفغنة) لسنوات قادمة حتى تضمن لنفسها موقع قدم قار هناك في المستقبل.

الهدف الفرنسي من التدخل في مالي يتمثل في السيطرة على مواقع الثراء والأسواق في إطار الاستراتيجية الجديدة والمستقبلية، مثل السيطرة المباشرة على مصادر جديدة للثروات ومناجم النفط والغاز والذهب واليورانيوم والتدخل السياسي العسكري في كافة المشكلات الإقليمية وهذا من شأنه توفير مناخ آمن ومستقر لفرنسا ومصالحها في المنطقة وخاصة اليورانيوم في النيجر.

إذا فهذا السيناريو يرجح بقاء الوضع على ما هو عليه من مد وجزر وصراع بين كل من فرنسا وحلفائها الممثلين بالنظام المالي من جهة والجزائر والجماعات الازوادية من جهة أخرى، مع استمرار التهديد الارهابي، واعتماده على تكتيك حرب العصابات، حيث لن تتميز أوضاع المنطقة بالاستقرار التام ولا بالاستقرار.

3-2: سيناريو تحسن الأوضاع في المنطقة: - تحقيق الأمانة-

ينطلق هذا السيناريو من فرضية تحسن الوضع الأمني في مالي بالتدخل الفرنسي وتحرير الشمال من قبضة الجماعات الإرهابية وبمساعدة المجتمع الدولي، سيتم الانتقال بالأمن من مفهومه العسكري إلى مفهومه التنموي - الإنساني، وهذا مما يتوفر من دلائل مرتبطة بالأوضاع الداخلية والإقليمية والدولية حاليا، ومن مؤشرات تفيد بإمكانية ترقية احتمالات التهدئة والاستقرار والسلام في هذه المنطقة الشاسعة خاصة بعد استبعاد المشروع التوسعي للقذافي، وانطلاق جولات الحوار الوطني الشامل تحت رعاية دولية وإقليمية، وفقا لمنطق بناء دولة الحكم الراشد.

وفقا لهذا السيناريو ستفرز الحرب الفرنسية على الإرهاب سياسات عديدة في اتجاه تحقيق الاستقرار وترقية الإنسان في مالي وحقوقه السياسية والاقتصادية والثقافية، على اعتبار أن المنطقة في حاجة إلى الهدوء والاستقرار.

فالاهتمام بالتنمية المستدامة وبرامج معالجة المشاكل اليومية كلها تنصب في اتجاه بناء دولة القانون والعدالة الاجتماعية وتطوير العنف الإرهابي والجريمة المنظمة (18) وإذا ربطنا ذلك بوجود سياسة إقليمية في إطار منظمة الايكواس وقارية اشمل ضمن النيباد وبمساعدة المجتمع الدولي فان هذه الجهود يمكن التنبؤ لها بالنجاح، خاصة بعد الانسحاب الفرنسي من مالي المبرمج ابتداء من مارس 2013 وتكفل قوات دول الايكواس بعمليات حفظ السلم والأمن وإشراف وتدريب من ضباط غربيين من المجموعة الأوربية والولايات المتحدة. ومراقبة من طرف المنظمات الدولية ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان. وبهذا يمكن معالجة كل الظواهر السلبية المطروحة والمهددة لسلامة واستقرار مالي والمنطقة.

ويأخذ هذا السيناريو المصادقية أكثر على المدى البعيد نسبيا مقارنة بما كانت عليه المنطقة في السابق من سيطرة للجماعات الإرهابية على شمال مالي وبدابة زحفها نحو الجنوب بسهولة ويسر واحتكام الحكام الماليين للانقلابات العسكرية وعدم الاستقرار السياسي فإنها ستتجه بإشراف فرنسي وإقليمي نحو تبني النظام الجمهوري الذي يحتكم إلى الانتخابات وإشراك الشعب عن طريق التعددية السياسية مما يقلل ويقلص من الصراع والاحتكام إلى وسائل العنف والتطاحن بين الطوارق والسود.

كما أن الاهتمام الدولي بهذه المنطقة وخاصة الفواعل الرئيسية فيها وهي الجزائر وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية سيرفع من درجة التعاون واحتمال تحسن وضعها الأمني مستقبلا في محاولة لتبويض صورة الوضع لما بعد التدخل في مالي وليبيا.

ويعزز هذا السيناريو الثروات الموجودة بالمنطقة على غرار الذهب والحديد واليورانيوم والزنك والنفط الذي يدفع الدول المهتمة بذلك إلى بناء السلام والاستقرار قبل الاستثمار هناك، ففي ظل الضعف الكبير لدولة مالي وعدم قدرتها على حماية أمنها من المخاطر والتهديدات الآنية والمتوقعة، وضعفها للاستجابة لكل حاجياتها ولتهيئتها للانخراط أكثر في الاقتصاد العالمي بما يفيد الشركات العابرة للقارات، فإن فرنسا تكفلت برسم وصيانة المعالم الأمنية لهذه المنطقة على غرار باقي مناطق العالم. (19)

وفي هذا السياق تتبنى فرنسا رؤية الجزائر للتحديات الأمنية في المنطقة وكيفية التصدي لها، فبشأن الجماعات الإرهابية ونظرا لاستحالة إرضائها لابد من استئصالها من جذورها وتبني خيار الهجوم الوقائي، على أساس أنها تملك الحق في ذلك باستخدام القوة الوقائية لضمان عدم انتشار التهديد الإرهابي في باقي المنطقة التي تعتبر مجال نفوذ استراتيجي لفرنسا، كما تتبنى الرؤية الجزائرية في ضرورة إقامة حوار وطني مالي شامل يضمن التحول الديمقراطي السلمي، عن طريق إشراك كل المكونات الإثنية التي تؤمن بالحوار ووحدرة التراب المالي، كخطوة أولى نحو بناء دولة القانون والعدالة، وفق مسارين الأول أمني-سياسي والثاني تنموي، يتم من خلاله منح التوارق حكما ذاتيا في إطار حكومة فدرالية، وبالمقابل يتعهد التوارق بتصفية الإقليم من نشاط قاعدة المغرب الإسلامي على شاكلة «تجربة الصحوات» في العراق. (20)

ويعزز فرص تحقق هذا السيناريو أن الحرب الحالية ستكون لها نتائج إيجابية عن طريق القضاء على كم كبير من الأسلحة مما سيساعد على تخفيف حجم السلاح في الإقليم وتفريغه منه بشكل واسع، وقد تنجح القوى الدولية في تحديد أماكن إخفاء الأسلحة المتطورة القادمة من ليبيا مما يسهل عملية قصفها تحت طائلة المواجهات العسكرية بين الدولة المالية والمقاتلين.

3-3: سيناريو التحول نحو نموذج: أفغنة المنطقة

يركز هذا السيناريو على فرضية تدهور الوضع الأمني في مالي ومنطقة الساحل الإفريقي ككل، خاصة بعد التدخل الفرنسي والغربي كطرف موجه وحاسم في الصراعات الداخلية في المنطقة-مالي، ليبيا-، وإحساس الجماعات الترقية بأن فرنسا والنظام الدولي قد اختاروا أخيرا حليفهم في المنطقة وهو النظام المالي والأفارقة السود على حسابهم، وأنه لم يتم إعطائهم الفرصة والوقت الكافي للتعامل مع التواجد الإرهابي فوق أراضيهم، وبالتالي الانتقال نحو خطوة أخرى وهي حرب العصابات التي يتقنونها ويجيدونها، تساعد في ذلك الجغرافية السياسية للمنطقة وحالة الشحن الكبيرة التي حصلت لديهم نتيجة عمليات التصفية الجسدية والإبادات التي تعرض لها أهلهم على يد الجيش والميليشيات المالية المدعومة من الجيش الفرنسي الغازي.

بمعنى أن الوضع الأمني الحالي غير المتحكم فيه يشهد احتمالات مفاجئة أو أزمات غير متوقعة من نتاج وضعه الداخلي والإقليمي والدولي، فتؤثر في اتجاه تصعيد التهديدات والمخاطر الأمنية فيها، فنكون بصدد تحول جذري إلى الأسوأ ينتج لنا نموذج أفغانستان وباكستان إفريقيا(مالي والجزائر).

وحتى في حال نجاح الخيار العسكري فإن فرنسا ستطلب من الحكومة المالية الثمن وهو مزيد من التبعية لباريس مما يعيد للأذهان فترات الحقب الاستعمارية للبلدان الإفريقية، وليس من المستغرب اهتمام القوى الدولية بالصراع الدائر في هذا البلد الإفريقي وفي إقليم أزواد بعد الكشف عن الموارد المعدنية واحتياطيات من النفط واليورانيوم والغاز والفوسفات وكل هذه الثروات تزيد من رغبة القوى الأجنبية في شمال مالي، وبالتالي فإن الخاسر الأكبر من التدخل العسكري الغربي والإفريقي هو المواطنين من أهالي مالي.

إن النجاح المؤقت للقوات الفرنسية في إبعاد الجماعات المسلحة المالية عن المدن الرئيسية في الشمال (قاو، كيدال، تمبوكتو) سيغير مسار العمليات العسكرية وسيفرض حرب العصابات عن طريق عمليات «الكر» و«الفر» بين القوات الفرنسية، والجماعات المسلحة ذلك أن القصف الجوي الفرنسي لن يحسم المعركة على الأرض.

وزيادة على أن الأوضاع الداخلية في كل من ليبيا ومالي والنيجر مشتتة، تحمل باقي بلدان المنطقة في رحمها أزمات عديدة ومتنوعة، فالفقر والحاجة يعبر عن الضعف وعدم القدرة، وكذلك يعبر عن التناقضات التي لن يكون من السهل التحكم فيها وبالتالي سيكون مآلها الانفجار.

يساعد ذلك مجموعة من العوامل من أهمها توفر المنطقة على السلاح بأسعار رمزية، خاصة بعد اندلاع الحرب الليبية وهو من بين الأسباب التي جعلت الجماعات الإرهابية «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» تلتحق بالمنطقة للحصول على السلاح، وعولمة نشاطها هناك.

وهو الخطر الذي يجب أخذه بجديّة أكبر على المستوى الإقليمي لسهولة الحركة وسهولة الحصول على السلاح وضعف نظم الرقابة والاستفادة من المجال الواسع الفارغ، المغربي لتتنقل الأشخاص بطريقة غير قانونية لت تهريب السلاح والمخدرات ومختلف السلع، فهي إذاً مجال خارج القانون الداخلي لهذه الدول وكذا القانون الدولي.

ولأن التحكم في ذلك في المدى القريب غير وارد، نظراً للإمكانات المحدودة لدول المنطقة، وعدم جاهزية التوارق لقبول التدخل الفرنسي، فإن المستقبل يوحى باستفحال هذه الظاهرة إلى درجة خطيرة، إذ أن قلة فعالية الجيوش الإفريقية (3300 جندي) في حروب كهذه وهي التي لم تتلق أي تدريب على مكافحة الإرهاب ناهيك عن النقص اللوجستي الذي تعاني منه فالقوة الإفريقية تلك تتكون أساساً من جنود كل من نيجيريا والسنگال والنيجر والتي ليس لأي أحد أن يقول عنها أنها

قوى عسكرية «بالمعنى الحديث» للكلمة فهي لا تتوفر على الحنكة التكنولوجية و لا القوة المادية بل لن تستفيد من أي دعم لوجستي ما دامت الدول الكبرى مثل فرنسا تقول أنها سترسل ضباطا لتكوين الأفارقة . (21)

ولعل التحفظات التي أبدتها الجزائر حول تدخل عسكري بمالي تنبني على أساس «قرار مجلس الأمن الأخير و الذي يكلف الأفارقة بإيجاد تصور ثنائي يجمع استعمال القوة بالحوار، حيث ترى الدبلوماسية الجزائرية ترى أنه لم يتم احترام الشق الثاني من القرار الأممي في القرار الصادر عن قمة «أبوجا». لذلك وصف المتحدث باسم وزارة الخارجية الجزائرية، قرار التدخل العسكري في شمال مالي بـ«الخطأ الكارثي». (22)

إذ أن «الجزائر اختارت خروجًا للأزمة في مالي عن طريق الحوار بين الحكومة المالية والجماعات الانفصالية في الشمال، وسيكون خطأ كارثيًا تنفيذ تدخل عسكري سيفهم منه بأنه تدخل يستهدف كسر التوازن» وتزداد خطورة التهديدات الأمنية إذا ربطنا ما سبق بطبيعة الوضع الدولي، بعد التدخل الغربي في ليبيا حيث زادت الاهتمامات الغربية بالمنطقة من واقع أهميتها الاستراتيجية الجديدة، فهي مرجحة لأن تكون منطقة مواجهات استراتيجية، «منطقة حاجر» أي منطقة لتجاذب الدول الكبرى، تحاول فيها كل دولة كبرى أن تسجل نقاطًا وأن تثبت سلطتها على حساب الدول الكبرى الأخرى.

ومع ما تزامن هذه التهديدات مع ما تحتضنه المنطقة وما جاورها من أزمات يمكن أن تصدر إليها فإن المنطقة الآن تعيش على بركان من المتفجرات، يجعلها مستقبلا أسخن بقعة في العالم بدلا من الشرق الأوسط وأفغانستان.

إذن يصل هذا السيناريو إلى أنه نتيجة لالتقاء الظروف والعوامل الخارجية المتعلقة بالمشاريع الأجنبية في المنطقة مع العوامل والظروف الداخلية المتمثلة في وقوع تقاطع بين منحى العنف المتصل بالتدخل الفرنسي في مالي ومنحى العنف المتصل بنتائج الحرب الليبية ومنحى العنف المتصل بالإرهاب ومنحى العنف المتصل بالغليان الاجتماعي، ومنحى العنف المتصل بالجريمة المنظمة، فتحدث أزمة أمنية عنيفة في منطقة الساحل الإفريقي لم تشهدا المنطقة من قبل.

هوامش المداخلة:

1. بوبية نبيل، المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2010 / 2011، ص ص 36 - 39

2. Slifou André : la question touareg au Niger, Ed Karthala, paris, 1993 p 37.
3. Attilio Guadio : quel paix pour les touaregs du Niger, France et pays arabes, no 1091, avril 1991, p 10,12.
4. محمد برقوق: إشكالية الأمتة الجهوية، محاضرة غير منشورة، الملتقى الوطني الأول حول الأمتة في المغرب العربي، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل، الجزائر، يوم 28 / 04 / 2009.
5. Edmond bernus: être touareg au mali. étude de l'institut français de recherche scientifique pour le développement en coopération, France, 1996, p 33.
6. مجلة الوحدة، عدد (534)، 1999، ص 26.
7. René Otayek. La politique extérieure de la Libye. Et Karthala, Paris, 1986. P73.
8. جريدة الخبر، العدد 5301، بتاريخ 21 / 04 / 2008..
9. Salifou andré.op. Cit. P24.
10. سالم برقوق: الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الثقافية الفرنسية في المغرب العربي: مجلة العالم الاستراتيجي. العدد 3. ماي 2008، الجزائر. ص 2.
11. المرجع نفسه.
12. المرجع نفسه..
13. المرجع نفسه.
14. المرجع نفسه.
15. مصطفى صايح: ثلاث قراءات في العلاقات الأمريكية - الجزائرية، يومية البلاد الجزائرية، عدد يوم 12 مارس 2006.
16. وليد عبد الحي: الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، شركة الشهاب للنشر والتوزيع، الجزائر، 1991، ص 97.
17. قادري حسين، مستقبل الوضع الأمني في الساحل الإفريقي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر، العدد 7 نوفمبر 2008.
18. المرجع نفسه.
19. المرجع نفسه.
20. الطوارق بين طموح الاستقلال وسيناريوهات التوظيف
- 42b3-ba82-a3f147fb7f7e-http://www.aljazeera.net/analysis/pages/d41dcaff-cc11
21. سيناريوهات الحرب وجهود السلام، الاذاعة الجزائرية شمال مالي
- 57-13-12-10-2010/51-30-13-29-04-http://www.radioalgerie.dz/ar/2010
- 00000-18759/34 اي ..
22. المرجع نفسه.

مصالح الصين النفطية في القارة الافريقية

أ.د. حارث قحطان عبدالله

قسم العلاقات الدولية - كلية العلوم السياسية - جامعة تكريت - العراق

Drharith53@yahoo.com

الملخص:

يعد الصعود الصيني العالمي وانتقالها من ادوارها الاقليمية الى الادوار الدولية، احد الدوافع الرئيسية للصين للبحث عن مواقع مهمة في علاقاتها لاسيما مع المناطق التي تتميز بإنتاجها للنفط، والقارة الافريقية هي أحدي هذه المناطق التي تتميز بإنتاج النفط ولاسيما في المناطق المكتشف فيها حديثا ولا زالت بعيدة عن انظار الدول أو الشركات العالمية والمهتمة بالصناعة النفطية، حيث سعت الصين الى الاهتمام بالقارة الإفريقية من خلال تعميق علاقاتها بهذه القارة على أساس المصالح المشتركة وتنمية الاستثمارات سواء تلك النفطية وغيرها ولاسيما المساعدات الانسانية في تنمية القارة الإفريقية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وتأكيد ان مصالح الصين بهذه القارة قائمة على احترام سيادة الدول وعدم التدخل بالشؤون الداخلية لهذه الدول، فدبلوماسية الصين النفطية تعتمد على تنمية هذه الدول وليس استغلالها وبالتالي تتيح هذه الدبلوماسية شعور بالارتياح عند دول القارة الإفريقية في علاقاتها مع الصين.

Abstract:

The development of the Chinese roles from regional to international and its progress are regarded as the main motives behind looking for significant roles in its relationships especially with oil- producing countries. The African continent is one of these areas especially in the areas in which the oil has deem explored recently and still out of the consideration of the States or the international companies interested in oil industry .China has endeavored to pay attention to the African continent

by reinforcing its relationships with it on the basis of joint interests and development of investments in the field of oil and other fields including the humanitarian aids in developing the African continent on the economic, social and cultural levels, Stressing that the Chinese interests in this continent are based on Sovereignty of States and non-interference in the domestic affairs of these States. The oil diplomacy of China depends on the development of this diplomacy makes the African countries satisfied with their relationships with China.

الكلمات المفتاحية: الصين، القارة الافريقية، النفط، المصالح النفطية، الاستثمارات .

المقدمة :

مع بدء التحولات الاستراتيجية الصينية في استقراء الواقع الدولي وتحولها من دولة إقليمية الى دولة ذات فاعلية دولية وعالمية تتنافس مع القوى الكبرى على الهيمنة العالمية . وفي ظل الاقتصاد الصيني الذي تحقق نمواً استثنائياً معدل سنوي كبير ما بين 8-10 في المئة جعلها تعتمد اعتماداً متزايداً على النفط المستورد، وأصبحت ثاني أكبر استهلاكاً للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

ولذا يقوم أمن الدولة الصينية حالياً على تأمين وضمان تدفق الطاقة . ويعتبر النفط أحد أهم محددات السياسة الخارجية الصينية ويلعب دوراً كبيراً في صنع السياسة الصينية، ومن هنا تحظى بعض المناطق الجغرافية باهتمام صانع القرار الصيني، حيث تحركت الصين بأنظارها الى تلك المناطق والتي لها تاثير في تنميتها الاقتصادية من خلال توفير مصادر الطاقة . ومن هذه المناطق الجغرافية والتي تحظى بأهمية الدوائر الخارجية الصينية، القارة الأفريقية ففي بحث قدمه بيتر بروكز، وجي هاي شين، لمعهد الدراسات الآسيوية، ونشرته مؤسسة التراث الامريكي . اكد أن بداية النفوذ الصيني في افريقيا، يرجع الى الستينيات من القرن الماضي من خلال تأسيس علاقات ايدولوجية مع العديد من دول العالم الثالث اقتصرت لحد كبير على مقاومة الهيمنة الأمريكية والغربية آنذاك إلا أن هذه العلاقات في العقود الأخيرة اتخذت شكلاً جديداً يركز على العلاقات التجارية والاستثمارية والطاقة . ومع أن النفط هو المصدر الأكبر والأكثر وضوحاً في اهتمام الصين بأفريقيا فانه ليس بأي حال المصدر الأوحد لهذا الاهتمام، فالصين تسعى جاهدة للحصول على موارد متنوعة بقصد امتلاكها ومنها النحاس،

والبوكسيت، واليورانيوم، والألمنيوم، والمنغيز، وفلز الحديد. لكن أكثر تأثير الغرب من تعامل الصين السياسي والقارة هي المسائل التي تتعلق بسعي الصين الى الحصول على النفط في افريقيا.

فرضية البحث :-

تنطلق فرضية البحث للوجود الصيني في أفريقيا من ان الوصول والسيطرة الصينية على النفط الأفريقي بالارتكاز على استراتيجية موسعة مدعومة من قبل بكين تبرر بأن هدف توسع شركاتها هو النفط وتوسيع علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأفريقية وصولاً الى ان الصين أصبحت دولة عالمية .

تنقسم الدراسة الى ثلاثة مباحث وهي :

المبحث الاول : مؤشرات الاستهلاك الصيني من النفط.

المبحث الثاني : جيواستراتيجية النفط في القارة الأفريقية.

المبحث الثالث : العلاقات النفطية بين الصين والقارة الافريقية .

المبحث الأول

مؤشرات الاستهلاك الصيني من النفط

بعد انتهاء الحرب الباردة تغيرت كثيرا المعطيات الجيوستراتيجية للعلاقات الدولية، مما أثر ذلك على دور النفط في العلاقات الدولية .، فقد ازداد الطلب على استهلاك النفط في السواق العالمية . فبعدما كان الجزء الأكبر من امدادات النفط تتجه صوب الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية واليابان، أخذت الامدادات تتجه بشكل أكبر الى الصين . فالأسواق الناشئة الجديدة في الصين بدأت تستوعب كميات كبيرة من الإنتاج العالمي للنفط، إذ يعد اقتصاد الصين الأسرع نموًا في العالم في الربع الاخير من القرن الماضي وبدايات القرن الحالي مما زاد من حاجتها الى طاقة هائلة، ففي غضون السنوات الاخيرة فقد تحولت الصين من دولة مصدرة للنفط الى دولة تحتل المرتبة الثانية بين كبار المستهلكين النفطيين في العالم، إذ تستهلك الصين (6،3) مليون برميل من النفط يوميًا .

ومن المتوقع ان يزداد معدل استهلاك الصين من النفط ليصل الى (10) ملايين برميل في عام 2020 . ويرى بعض المحللين بأن السوق الصينية وحدها مسؤولة عن (40%) من الزيادة العالمية في الطلب على النفط منذ عام 2000 . وكما من المؤكد أن اقتصاد الصين واستهلاكها المتزايد للطاقة لن يتباطأ في المستقبل المنظور، اذا مع مواصلة الاقتصاد الصيني نموه بنسبة (9،5-9،9) في السنوات القليلة الماضية قفزت وارتدت النفطية بنسبة (3،5) في العام 2004 و (3،3) في العام 2005 . وتفيد التنبؤات بان الطلب الصين على الخام سيزداد سنويا بنسبة (12%) حتى عام 2020 .

بل تذهب توقعات أخرى لخارطة الطاقة العالمية، الا ان الصين تذهب لتصبح في المقدمة في استهلاك النفط، فهي اليوم ثاني اكبر مستهلك للنفط بما يقارب ب(10،6) ملايين برميل يوميًا من النفط في اليوم مقارنة بالولايات المتحدة التي هي اكبر مستهلك للنفط بما يقارب ب (19) مليون برميل من النفط في اليوم . وعلى الرغم من هذا الفرق، من المهم النظر الى تطور نمو الطلب من الدولتين، فالولايات المتحدة شهدت ثباتًا في مستوى الاستهلاك خلال العقد الاخير، في حين كان الاستهلاك الصيني للنفط ناميًا بشكل منتظم منذ ما يقارب العقدين ليرتفع بمعدل (6%) كل عام من ثلاثة ملايين برميل في عام 1995، وحيث نرى معدلات النمو الحالية والمتوقعة للصين بالإضافة الى مختلف العوامل الديناميكية التي تعني عدد السكان وظاهرة التمدين، فان نمو استهلاك النفط من قبل

الين سيبقي على ما هو عليه، اي الى الارتفاع في السنوات القادمة . ويبين المخطط البياني ادناه مستوى صافي حجم الاستيراد النفطي للصين والولايات المتحدة .

ومع ان الصين ستحتاج الى الوقت حتى تتخطى مستويات الاستهلاك في الولايات المتحدة، الا انه لا مفر من ذلك في نهاية المطاف، كما أن نسبة اعتماد الصين على النفط الاجنبي تتزايد بشكل ملحوظ.

اذ ذكر تقرير تنمية الطاقة الصينية لعام 2011، الصادر عن جمعية بحوث الطاقة في الصين يوم 27 نوفمبر 2011، ان من المتوقع ان تتجاوز نسبة اعتماد الصين على النفط الاجنبي (60%) بحلول عام 2015، بينما اظهرت البيانات المتعلقة بعام 2010، والصادرة عن وزارة الاراضي والموارد أن نسبة اعتماد الصين على النفط الاجنبي قد بلغ (54،8%)، كما اظهر التقرير ذاته ان معدل النمو الاقتصادي الصيني سيحافظ على نسق ارتفاع سريع خلال الخطة الخمسية الثانية عشر ليصل تقريبا الى (10%)، مما يعني ان استهلاك النفط في الصين سيحافظ على وتيرة نمو سريع . وتوقعت مديرية الابحاث في مؤسسة « فوركس دوت كوم » كاثلين بروكس، ان يرتفع استهلاك الصين للنفط بنسبة تزيد على (20%)، وهو ما يجعل حصتها من النفط الخام تفوق حصة الولايات المتحدة، واشارت بروكس الى ان تقرير (المراجعة الإحصائية للطاقة العالمية) والصادر عن شركة (بريتش بتروليوم)، حول اتجاهات الاستهلاك والانتاج، ان الصين ستكون المستهلك الكبر للطاقة في العالم 8.

وتعد الصين الدافع والمحرك الرئيس للطلب على النفط، ويمثل استهلاك الصين من النفط نسبة (33%)، من أجمالي استهلاك اسيا من النفط الخام والذي يقدر ب30 مليون برميل يوميا في عام 2012 حسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية في تقريرها الصادر في اكتوبر 2012 . وقد سبقت الصين الولايات المتحدة في هذا المجال في شهر سبتمبر/ ايلول 2011، في نسبة استيراد النفط بفضل نمو اقتصادها السريع، وحسبما كشف ارقام نشرتها الحكومة الأمريكية، اذ جاء في تقرير ادارة معلومات الطاقة الأمريكية، أن النمو المضطرد في الطلب الصيني للنفط جعلها أكبر مستورد للنفط في العالم في سبتمبر 2013، وتتوقع ان يتواصل هذا التوجه في العام المقبل 2014 . فقد استهلك الامريكيون في سبتمبر (18،6) مليون برميل من النفط يوميا مقارنة ب (10،9) مليون برميل استهلكها الصينيون، بينما بلغ انتاج الولايات المتحدة من النفط (12،5) مليون برميل من النفط في الشهر ذاته في حين لم تنتج الصين سوى (4،6) مليون برميل يوميا .

اذ وصلت نسبة اعتماد الصين من الواردات النفطية الى (45%) من النفط الذي تستخدمه عام 2010، وكان لهذا الامر انعكاسات هائلة على صناعة النفط العالمية في ضوء توقعات وكالة الطاقة الدولية، بأن واردات الصين النفطية ستكون بحلول عام 2030، مساوية لواردات الولايات المتحدة الأمريكية حالياً، وبناءً على توقعات معلومات الطاقة الأمريكية من المتوقع أن يزداد طلب الصين على النفط نسبة (130%)، بوصوله الى (12،8) مليون برميل يومياً مع حلول عام 2025. وتشير الادارة الى أنه نظراً الى أن الصين هي مصدر نحو (40%) من نمو الطلب العالمي على النفط طوال السنوات الاربعة الاخيرة، مع نمو سنوي وصل الى مليون برميل يومياً عام 2004، يصبح الطلب الصيني على النفط عاملاً رئيسياً في أسواق النفط العالمية .

وتفيد التوقعات، أن واردات الصين النفطية سترتفع من المستوى الحالي البالغ 6 ملايين برميل يومياً، الى 7 ملايين برميل يومياً عام 2020، والى 8 ملايين برميل يومياً عام 2025، ثم الى 11 ملايين برميل يومياً عام 2030، وستؤثر هذه الزيادة البارزة تأثيراً جذرياً في توافر النفط وفي تكلفة النفط الخام . وتنتهج الصين « اقتصاداً نفطياً يتطلع الى الخارج » منذ عام 1995 تقريباً. أو كما يعبر أحد المحللين بقوله « سعي الصين الى تحقيق أمن الطاقة هو أكثر من حلم اقتصاد بسيط، أنه ينطلق باستراتيجية الصين التنموية ككل أو بالاتجاه الذي يسلكه برنامج التحديث الصيني، وصين اليوم التي بدأت تأخذ مكانتها بوصفها قوة عالمية » . ويوضح الجدول رقم (1) ادناه استهلاك الدول العشرة الأولى في العالم للنفط.

جدول رقم (1) الدول العشرة الأولى الأكثر استهلاكاً للنفط بالعالم

الترتيبالدولة او المنطقة استهلاك النفط مليون برميل يوميا تاريخ المعلومات

1 الولايات المتحدة 20،800،000 2005 .est

2 الاتحاد الاوربي 14،580،000 2004

3 الصين 6،930،000 2007 .est

4 اليابان 5،353،000 2005

5 روسيا 2،916،000 2006

6 المانيا 2،618،000 2005

7	الهند	2,438,000	est 2005
8	كندا	2,290,000	2005
9	كوريا الجنوبية	2,130,000	2006
10	البرازيل	2,100,000	est 2006

المصدر: The World Fact book, Washington, 2008, p.82

المبحث الثاني

جيو استراتيجية النفط في القارة الأفريقية

عندما يجري الحديث عن افريقيا ن تترأى للمرء، في اغلب الأحيان صور ملايين الجياع وويلات الحروب ووباء الايدز والملاريا . بيد ان هذه الكوارث تعكس نصف الحقيقة، فواقع الحال يشهد أيضا، على أن أفريقيا ما عادت تقنع بلعب دور المتفرج في الاقتصاد العالمي . فهذه القارة، أفادت أيضا من أن سباتها ضمن بين الدول العشرة التي حققت في السنوات المنصرمة أعلى معدلات نمو اقتصادي، فستة دول جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى وبحسب بيانات صندوق النقد الدولي يتراوح متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في المنطقة بين (-5,25 5,75) خلال الفترة -2011 2012. أما بالنسبة للاقتصاديات الدول الأفريقية المصدرة للنفط فإنه بلغ الى تحقيق معدل نمو (6%) في عام 2011 و (7,25) في عام 2012 . ومعنى هذا ان افريقيا ستحقق معدلات النمو التي يتوقعها صندوق النقد الدولي للدول الصناعية وللإقتصاد العالمي، بمعنى تضاعف دخل الإنتاج العالمي الى ضعف القيمة المتحققة حالياً.

أن افريقيا اليوم واحدة من اغنى المناطق الجغرافية بالثروات الطبيعية والتي لا تقتصر على نوع واحد من الموارد الطبيعية فهي تمتلك الكثير من الثروات الطبيعية والمعادن المهمة اقتصادياً للاقتصاد العالمي .

تأتي في مقدمة هذه الثروات النفط، أذ يحظى قطاع الطاقة الأفريقي بجانب كبير من النمو المستدام والاهتمام المتجدد حيال احتياطات النفط والغاز الطبيعي غير المكتشف . وفي الوقت الذي ازدهرت فيه الاكتشافات النفطية خلال العقود الماضية في دول افريقيا جنوب الصحراء مثل نيجيريا وانغولا وغينيا الاستوائية والكامرون وافريقيا الشمالية مثل ليبيا والسودان ومصر والجزائر، فمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية قدر مجمل احتياطي القارة النفطية ب 80 مليار برميل، أي ما نسبته (8%) من الاحتياطي العالمي الخام، وهي نسبة مقارنة حسب الاحصائيات الأمريكية من خلال دراسة السوق التي أجراها مجلس الدراسات الوطنية الأمريكي . لكن بعض الاحصائيات تذهب الى أن نسبة احتياطي النفط في القارة الافريقية تبلغ (10%) من الاحتياطي العالمي . وتأتي القارة الأفريقية بهذه النسبة في المرتبة الثالثة على المستوى العالمي من حيث الامكانات النفطية، حيث يقدر الاحتياطي

الأفريقي (125،6) مليار برميل ويقدر العمر الافتراضي للمخزون النفطي الافريقي ب (33،4) سنة حسب معدلات الانتاج العالمي. (انظر الجدول رقم (2)).

ومن الملاحظ أن مخزون النفط الأفريقي قد ارتفع بشكل كبير، أكثر من النصف خلال الثلاث العقود الاخيرة وذلك من (53،4) مليار برميل عام 1980، الى (125،6) مليار برميل عام 2008، وهذا يدل على تزايد الاستثمارات في مجال الاستكشاف والانتاج وبالتحديد في المناطق الواعدة في منطقة شمال وغرب افريقيا. (أنظر الجدول رقم (3)).

الجدول رقم (2) إحتياطيات النفط المؤكد بالعالم حسب القارات والمناطق 2010 (مليار برميل)

ت	المنطقة الجغرافية	النسبة التقديرية	الاحتياطي
1	الشرق الأوسط	60٪	754،1 مليار برميل
2	اوربا	11،4٪	142،1 مليار برميل
3	أفريقيا	10٪	125 مليار برميل
4	أمريكا اللاتينية	9،9٪	123،2 مليار برميل
5	أمريكا الشمالية	6٪	70،9 مليار برميل
6	آسيا والمحيط الهادي	3٪	42 مليار برميل

الواقع والافاق المستقبلية للنفط والغاز بالقارة الأفريقية، منتدى التعاون العربي الأفريقي في مجال الاستثمار والتجارة، الجماهيرية الليبية، 25/ 26 سبتمبر 2010، ص 7

الجدول رقم (3) تطور المخزون النفطي للعالم والقارة الأفريقية (-1980 2010) مليار برميل

السنة	العالم	افريقيا
1980	680	53،4
1985	760	66،1
1990	990	80،5
1995	1040	90،7
2000	1200	111،6
2010	1250	125،6

المصدر: الواقع والأفاق المستقبلية للنفط والغاز بالقارة الأفريقية ن منتدى التعاون العربي الأفريقي في مجال الاستثمار والتجارة، الجماهيرية الليبية، 25/ 26 سبتمبر 2010، ص 8.

ويعتبر خليج غينيا في غرب افريقيا أهم مركز لإنتاج النفط من المياه العميقة في العالم، اذ يصل انتاجه حسب بعض الاحصائيات لمستوى (9,5) مليون برميل يومياً، اي بما يعادل (11٪) من الانتاج العالمي . وترجع أهمية المنطقة كونها الأسرع نموًا بمعدلات تفوق المناطق المنتجة الأخرى، حيث حققت نمواً في الإنتاج يبلغ معدل (30٪) خلال عشر سنوات بالمقارنة ب (16٪) في غيرها من المناطق. كما تضاعفت الاحتياطات النفطية في أفريقيا في القارة، ويستأثر خليج غينيا بأكثر من (70٪) من إنتاج القارة من النفط و (75٪) من احتياطاتها .

ويكسب نفط خليج غينيا أهمية خاصة لعدة اعتبارات.

- 1 - غزارة الانتاج والاحتياطي في المنطقة بعد اضافة الحقول الجديدة .
- 2 - الاعتبارات الاقتصادية للقرب سواحل المنطقة من السواق العالمية .
- 3 - وقوع معظم الحقول الجديدة في المياه العميقة بما يوفر الحل المثالي للمشاكل الأمنية .
- 4 - ارتفاع جودة الخام الفريقي عن نظيره بالخليج العربي لأنه من النوعية الحقيقة الخالية من الكبريت المتناسبة مع مواصفات المصافي الحديثة ويساعد الدول المستهلكة على الالتزام البيئية .
- 5 - الاستفادة من اختلاف شروط الاتفاقيات النفطية . ففي الشرق الأوسط مثلاً، تنتج الشركات الوطنية للنفط وتبيعه للمستهلك الأجنبي . أما في خليج غينيا فالشركات الأجنبية تنتج وتضخ البترول وتبيعه لنفسها وفقاً للاتفاقيات للمشاركة في الإنتاج وبموجبها تحصل الشركات الأجنبية على امتياز للتنقيب بشرط تحملها للنفقات ثم تتقاسم العوائد مع الحكومة بعد خصم التكاليف، وهو ترتيب يتناسب مع الامكانيات الفقيرة للدول الأفريقية .

وتسمى منطقة خليج غينيا « بالخاصرة الأفريقية الغنية بالنفط » ومن أبرز الدول في خليج غينيا.

- 1- نيجيريا : وتعد في مقدمة الدول الأفريقية في انتاج النفط، أذ بلغ انتاجها ما بين (2،8 -3) ملايين برميل يومياً لعام 2010، وتوقع الدراسات المستقبلية أن ترفع نيجيريا انتاجها من النفط ليصل الى (4،4) مليون برميل في العام 2020، حيث من الممكن ان تتجاوز ايران .

2- انغولا : وتعد المصدر الثاني في القارة الأفريقية والتي خرجت في عام 2002، من حرب أهلية دامت خمسة عشر عامًا، ويتوقع ان يصبح انتاجها في عام 2020 لمستوى يتراوح ما بين (8،2-3) ملايين برميل . كما ان هناك دول خارج خليج غينيا مهمة في انتاج النفط الأفريقي كالجائر ومصر وليبيا والسودان . ويوضح الجدول رقم (4) الدول الأكثر انتاجًا للنفط في القارة الأفريقية.

جدول رقم (4) الدول الأكثر انتاجًا للنفط في القارة الأفريقية مقدراً (مليون برميل يوميًا)

الترتيب	الدولة	انتاج النفط مليون برميل	تاريخ المعلومات
1	نيجيريا	2،9 مليون برميل	2010
2	الجزائر	2،2 مليون برميل	2010
3	ليبيا	1،7 مليون برميل	2007
4	انغولا	1،3 مليون برميل	2006
5	مصر	0،7 مليون برميل	2008

The World Fact book، Washington 2010، p.122 . المصدر:

المبحث الثالث

علاقات الصين والدول الافريقية

تعتقد الصين منذ أمد طويل بان الدول الافريقية تتمتع بأهمية اقتصادية ودبلوماسية، ويرجع هذا الموقف الى أواخر الخمسينات وأوائل الستينيات من القرن الماضي. وحديثاً، أدت أحداث ساحة تيانانمين في حزيران / يونيو 1989، ومسارعة القادة الافارقة الى دعم بكين في وجه النقد الكبير الذي صبه الغرب على الصين الى زيادة الاهتمام الصيني بأفريقيا، فاعاد اكتشاف الصين اصدقائها الافارقة جاء بعد عقد من الاهمال بدأ مع شروع بكين في مشروع « التحديث الاشتراكي » فعقب أحداث تيانانمين تذكرت الصين أن أفريقيا كانت مصدر دعم مفيداً كلما دخلت الصين في نزاع مع قوى عالمية فاعلة أخرى .

لكن التحول السريع في مكانة الصين وتحولها من دولة أقليمية الى دولة عالمية كبرى، وكما اشير الكثير من المتخصصين في شؤون العلاقات الدولية، اذ اصبحت الصين تملك عناصر قوة الدولة الكبرى والتي تأتي في مقدمتها القوة البشرية، والقوة الاقتصادية، ومعدل الانفاق العسكري، ومؤشر قوة التنمية، والموقع الجغرافي . وهي عناصر التي تحاول استخدامها لتحقيق أهداف محددة وهو ما يعبر عن بمصطلح التأثير أو النفوذ . وتماشياً مع سياسة الصعود السلمي في السياسة الخارجية الصينية، والذي نظر اليها « زينغ بييجيان » الموظف في الخارجية الصينية، والتي تركز على عدة عناصر رئيسية هي .

- 1 - أن تستفيد الصين من السلام العالمي لتعزيز التنمية في البلاد، وفي المقابل أن تساعد هي على تحصين السلام العالمي من خلال ما تحققة من تنمية .
- 2 - الاعتماد على قدرات الصين في المقام الاول .
- 3 - الاستمرار في سياسة الانفتاح والقواعد الفاعلة للتجارة الدولية والتبادل التجاري كضمان لتحقيق هذا الهدف .

ومن خلال هذه السياسة، كانت إحدى مناطق الانفتاح الصيني هي القارة الافريقية وخصوصاً من خلال الاستثمارات النفطية، او بعبارة أخرى أن العلاقات الصينية الافريقية قديمة تاريخياً وتستند الى مبدأ «عدم التدخل»، فأن الدافع الاقتصادي هو المهيمن الآن بشكل لا يقبل الجدل .

أذ تمثل هذه الاستراتيجية التي يقع عليها الاختيار اساساً في الحصول على موارد طاقة أجنبية عبر اتفاقيات طويلة الاجل، بالإضافة الى شراء موجودات خارجية في صناعة الطاقة، وتقوم هذه السياسة على الرغبة في التغلب على فرط الاعتماد على السوق العالمية للنفط، وذلك إما من خلال الحصول على حصص رئيسية فعلية في حقول النفط الافريقية، او بحماية وصولها الى تلك الحقول . وتعد أفريقيا الموقع الرئيسي لأن، فالصين تواجه منافسة أجنبية، ومن أجل النفط يجب على الشركات الصينية أن تتوجه الى أماكن لا توجد فيها شركات أمريكية أو أوروبية . ولا ريب أن الشركات الصينية سبقت غيرها من الشركات الكبرى في التنبؤ بالفرص الموجودة في أفريقيا.

ويلاحظ من الجدول أدناه، أن علاقات بكين التجارية الرئيسية في أفريقيا هي علاقات بدول منتجة للنفط باستثناء دولة جنوب أفريقيا ذات الاقتصاد الصناعي المتقدم جداً.

الجدول رقم (5) العشرة الأوائل من الشركاء التجاريين الافريقيين للصين 2004 (بحسب الواردات)

البلد	القيمة (مليون دولار أمريكي)	التجارة بين الصين وأفريقيا (%)
أنجولا	3.422.63	27.4
جنوب أفريقيا	2.567.96	20.6
السودان	1.678.60	13.4
الكونغو برازافيل	1.224.74	9.8
غينيا الاستوائية	787.96	6.3
الغابون	425.39	3.3
نيجيريا	372.91	3.0
الجزائر	216.11	1.7
المغرب	208.69	1.7
تشاد	148.37	1.2
الاجمالي	11.043.72	88.4

المصدر:

International Monetary Fund، Direction of Larder Statistics
(Washington DC:IMF. 2005)

وقد بلغ حجم التجارة بين الصين وأفريقيا عام 2010، مائة مليار دولار مسجلاً قفزة كبيرة مقارنة بالأعوام السابقة مع تزايد الاستثمارات الصينية في القارة الأفريقية، أذ ذكر تقرير صادر عن وزارة التجارة الصينية أن حجم التبادل بين الطرفين بلغ (61.2) مليار دولار في النصف الاول من عام 2010، بزيادة (65٪) عن الرقم المسجل في المدة نفسها من عام 2009 . وذكرت الوزارة أن ما يزيد عن 1600 شركة صينية تستثمر حالياً في قطاعات التعدين والصناعات التحويلية وبقية فروع التجارة الاخرى، وتحرص بكين على التأكيد أن علاقاتها التجارية والاقتصادية مع افريقيا تقوم على المصالح والمنافع المتبادلة .

وترى الخبرة الاقتصادية الافريقية دامبيسا موبو في مقال كتبه بصحيفة نيويورك تايمز الأمريكية تحت عنوان « بكين .. هبة أفريقيا » . أن تهافت الصين على الموارد الطبيعية أفضى الى نشاط تجاري واستثماري كانت أفريقيا في امس الحاجة إليه وأوجد لصادرات القارة سوقاً كبيرة مما عاد عليها بنفع عميم في سعيها لتحقيق نمو اقتصادي سريع . وتمضي الكاتبة الافريقية في دحض الحجج الغربية بالقول بأن الصين تسعى لتحقيق مآرب امبريالية أو استعمارية لا يستقيم عقلاً ولا يتسق مع نمط التفكير الاستراتيجي الراهن لبكين، كما أن الدور الصيني في أفريقيا يحظى بترحيب واسع في كل أرجاء القارة واستندت الكاتبة لنتائج مسح اجراه مركز بيو الأمريكي للدراسات عام 2007، في عشر من دول القارة الأفريقية، فقد توصل المسح الى أن نظرة الناس في الدول العشر جميعها تجاه الصين كانت ايجابية بدرجة أكبر منها ازاء الولايات المتحدة .

كما يؤكد هذه الحقيقة الرئيس السنغالي عبدالله واد « أن فهم الصين لاحتياجاتنا أفضل من الفهم البطئ والمتعطر في بعض الاحيان للمستثمرين الأوروبيين، والمنظمات المانحة، والمنظمات غير الحكومية، ليست افريقيا وحدها هي التي يجب ان تتعلم من الصين ولكن الغرب ايضاً » .

ولم يكن التغلغل الصيني في أفريقيا تغلغلاً اعتباطياً، وإنما من خلال استراتيجية طويلة وواضحة المعالم اعتمدت على عدة ركائز ومنها.

1 - الابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية التي تقوم بالتعامل معها

تنأى الصين عن التورط في الصراعات الداخلية أو إزعاج القادة الفارقة بطموحات سياسية لها في القارة وفي ذلك يؤكد سفير سيراليون في الصين بقوله « أن الصينيين يأتون وينجزون العمل المطلوب تما مًا، فلا اجتماعات يعقدونها حول تقويم الآثار البيئية، وحقوق الإنسان والحكم السيئ والحكم الرشيد، لا اقول إن هذا الأمر صائب، لكن الاستثمار الصيني ناجح لأن الصينيين لا يضعون معايير صارمة» .

ولذلك فالساسة الصينيون دائما ما يرددون قولهم بأن الصين لا تخلط السياسة بالاقتصاد « فالسياسة هي السياسة، والاعمال هي الاعمال (Business is business)، وهي تعطي مثلاً على ذلك من خلال وجودها في السودان، كما صرح نائب وزير الخارجية الصيني زهو ونزهونغ صيف العام 2004، حول قضية دعمها الحكومة السودانية ضد قوات المتمردين « الاعمال هي ما يهمننا، ونحن نحاول فصل الاعمال عن السياسة، وأعتقد ان الوضع الداخلي السوداني هو شان داخلي ن ونحن لسنا في موقف يتيح لنا أن نفرض مواقفنا على الحكومة » .

2 - تقديم المساعدات.

تقدم الصين ذاتها للحكومات الأفريقية على انها بلد يبتعد عن الاطماع الاستعمارية، وأنها تقدم مساعدات غير مشروطة الغرض منها تنمية أفريقيا بشكل كبير وهو ما يشجع القادة الافارقة على تعزيز التعاون بينهم وبين الصين، ويقول مفوض الشؤون الاقتصادية بالاتحاد الأفريقي ماكسويل الامبا، إنه يجب على أفريقيا أن تتحول أكثر فأكثر نحو الصين كشريك للتنمية لان الشروط والقيود غالبًا ما تعوق الاموال من الدول الغربية والبنك الدولي، وأضاف على هامش قمة الاتحاد الافريقي في اوغندا في تموز 2010، « لقد اعتمدنا على العالم الغربي من أجل تنمية وتكامل أفريقيا، لا نستطيع أن تستمر في نفس النهج . نحتاج الى تنوع شركائنا الذين نتعاون معهم، وبالنسبة لنا فأننا رحبنا بالتعاون مع الصين» .

أن الصين في علاقاتها بالدول الافريقية لم ترهن قدر ما من الديمقراطية أو اشتراط معايير خاصة لحقوق الإنسان تتم بموجبها الافادة من المنح الصينية، مما جعل قادة القادرة يميلون نحو بكين لأدركهم ان مثل هذه الشروط ليست على الاجندة الصينية المهتمة أكثر بعالم الأعمال والاستثمار، وتكشف الاحصاءات الصينية ان بكين قدمت مساعدات لعام 2004 بلغ الى 2,7 مليار دولار، ما يعادل 26% من اجمالي المساعدات الدولية الصينية .

ويعلق أحد المعلقين الصينيين على ذلك بقوله، « إن الغرب ما زال يتعامل مع أفريقيا كمستعمرة في حين أن اهتمام بكين يقوم على أساس التنمية الاقتصادية المتبادلة » .

3 - توسيع الاستثمارات النفطية

انتهجت الصين سياسية تسريع الاستثمارات النفطية في القارة الافريقية عبر شركاتها وخاصة شركة النفط الوطنية الصينية وشركة البتروكيماص الصينية، اذا وقعت عام 2002 عقداً بقيمة 525 مليون دولار، لتطوير حقل زارزاتين في الجزائر، كما قامت شركة النفط الوطنية الصينية عام 2003 بشراء عدد من مصافي التكرير الجزائرية، بمبلغ 350 مليون دولار وتوقيع عقد لاستكشاف النفط في موقعين . كما استثمرت الصين بقيمة 4 مليارات في انجولا يستحق السداد من النفط المصدر للصين بواقع 522 الف برميل يوميا، وقد تخطت انجولا السعودية في تصدير النفط للصين . كما قامت بتوقيع اتفاق مع السودان، بلغت قيمته 8 مليارات دولار بشأن اكتشاف واستخراج النفط، ومن أهم استثمارات هيئة النفط الوطنية الصينية حقول كردفان ودارفور التي تملك الصين بها امتياز التنقيب في حقولها . كما دخلت في عقد حوارات في استثمار نفط جنوب السودان . كما تم توقيع عقد بيع نفط خام بقيمة 800 مليون دولار بين بروتشينا وشركة النفط الوطنية النيجرية لتزويد الصين ب 30000 برميل من النفط الخام يوميا، وقد وافقت شركة النفط البحرية الوطنية الصينية عام 2006 على دفع 2.3 ملياري دولار ثمن حصة لها في حقل نفط وغاز نيجيري . كما استطاعت الصين عبر شركاتها النفطية العملاقة من حصولها على امتياز حقول التنقيب عن النفط في مساحات واسعة من تشاد . ووقعت شركات النفط الصينية عقوداً لبدء استكشاف النفط البحري وإنتاجه مع الكونغو- برازافيل، وبد عمليات الاستكشاف النفطي شمال ناميبيا، حيث تتطلع الشركات الصينية الى إنشاء مصفاة لتكرير النفط هناك .

الخاتمة:

ان الصين تسير اليوم نحو نوع من الهيمنة القائمة على مراعاة الآخرين وخصوصا تلك الدول التي تمتلك الكثير من الثروات ولا سيما النفط، فهي تراعي الدول بالمساعدات الغير مقيد بشروط والاستثمارات الهائلة والتي تستطيع من خلالها افريقيا ان تخرج من طور التبعية للدول الغربية والتي مارسها لسنين طويلة على القارة الافريقية، مبطنة بمفهوم حقوق الانسان والحريات ذلك المفهوم

الذي لا يعكس واقع الدول الغربية والذي طالما كانت تؤيد الديكتاتوريات العتيدة في القارة السمراء. فالصين تتكلم بلغة الاقتصاد والأرقام وهي بذلك تعطي نموذجاً ناجحاً للاقتصاد الناجح القائمة على المصالح المشتركة.

تأتي أهمية المنطقة الأفريقية بالنسبة للصين لكونها منطقة حيوية وغنية بمصادر الطاقة والتي أصبحت لا غنى عنها لجميع الدول ولا سيما الدول الصناعية الكبرى ذات التنافس الاقتصادي الدولي في عالم أصبحت تحركه المصالح الاستراتيجية الاقتصادية بالمرتبة الأولى والحفاظ على أهميتها من خلال هذا التنافس الدائر بين القوى الكبرى الاقتصادية وتأتي الصين اليوم في مرتبة متقدمة صناعية واقتصادية وتنموية، حتى أصبحت الكثير من الدول الصناعية الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية تخشى من طبيعة التنافس الاقتصادي بينها وبين الصين، أن التحول في التفكير الاستراتيجي الصيني ارتكز على حقيقة مفادها ان البقاء في مرتبة اقتصادية وتنموية يتوجب عليها النظر بعيداً خارج اطارها الاقليمي المتمثل بشرق وجنوب شرق آسيا، لاسيما تلك المناطق الاستراتيجية والرئيسية في التنافس الاقتصادي حيث المخزون الهائل بمصادر الطاقة .

أن مستقبل العلاقات الصينية - الافريقية أخذ بالصعود بعد التغيرات الاستراتيجية في كل من الصين والدول الافريقية ، كذلك عدم وجود معوقات لهذه العلاقات بين الطرفين لعدم وجود تجارب تاريخية سيئة تعوق هذه العلاقات لاسيما في عالم يقوم على المصالح المتبادلة .

ان نموذج الصين الاقتصادي اليوم يمثل نموذجاً ناجحاً بكل مقاييس الاقتصاد والسياسة، اذ الانفتاح السياسي والاقتصادي على جميع دول العالم ولاسيما دول القارة الافريقية جعل من قادة وشعوب هذه الدول تنظر بعين الارتياح من السياسة الصينية القائمة على المصالح المتبادلة وتعميق الاستثمارات المفيدة لتلك الدول.

ثنائية الأمن والاستبداد : قراءة في الوضع (اللا)مني لدول المغرب العربي

عيساوة آمنة

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

الملخص باللغة العربية :

سيتم في ظل هذه الورقة معالجة موضوع التحديات والرهانات الأمنية في شمال إفريقيا، دون إغفال التوقيت الزمني الذي ستمت معالجة الموضوع فيه والذي يتحدد في ما تشهده منطقة المغرب العربي من تحول على مستوى بنية بعض الأنظمة السياسية ذات الطبيعة الاستبدادية، والذي ارتبط معها الأمن والاستقرار على الأقل في مرحلة ما بعد الاستقلال وتشكل الدولة بمفهومها الحديث، وانعكس على اثر ذلك نوع من انتشار الوضع (اللا)مني في شكله الرسمي من ممارسات قمعية للأنظمة أو انتشار للخطر العابر للحدود القومية ومتمثل في مجموع الحركات الإرهابية المتفرعة عن تنظيم القاعدة.

وفي ظل هذا الارتباط في تاريخ دول المغرب العربي بين طبيعة الحكم الاستبدادي وتحقيق الوضع الأمني في ظله وزوال الأمن وزيادة الأخطار في ظل انهيار هذه الأنظمة، سنحاول عرض هذه الثنائية التلازمية للتحليل بهدف كشف مستقبل المنطقة بعد الربيع العربي وستتم معالجة الموضوع في ظل الإشكالية التالية: إلى أي مدى سيؤثر زوال أنظمة الحكم الاستبدادي على امن واستقرار منطقة شمال إفريقيا؟

الملخص باللغة الأجنبية :

We will try in this paper to handle the security challenges in north Africa, without ignorance of the chronicle time, and we ll specify in what the arabian magherb area witness transformation at the formation level of some political system of tyrannical nature in which stability and security cohered with at least in the period of post independence. the contextis reflected the result of such kind of the spread of insecurity in

its formal context of brutal practices of system or the spread of risks on terrorist. In the paper of such coherence in the history of the Maghreb Arabian countries between the nature of the tyrannical system and the achievement of the Security at same time. the disappear of security and the augmentation of risks with the collapse of such systems. also we ll try to expose this to analysis to show the future of area after the arab spring.

تقديم:

كان من أهم ميراث الأنظمة العربية المنهارة عملية أمنه القضايا السياسية، أي تحويل الانشغالات والنشاطات ذات الطابع السياسي إلى موضوعات تعالج أمنيا، فطالما كان الصراع مع المعارضين يتكفل به جهاز الأمن، وهنا يتقوى هذا الجهاز بعدة سبل فهو يمسك بالقضايا المصيرية في البلد.

لعب الأمن دورا أساسيا في تثبيت الحكم، فأجهزة الأمن تقوم بمهام ذات طابع بيروقراطي-فني يخدم السياسات العليا بطريقة غير مباشرة، ولا يتدخل في وضعها فهو يتحمل مسؤولية حمايتها رغم محدودية المشاركة في وضعها .

والآن أمام الأجهزة الأمنية والعسكرية في الدول المتفضضة مهمة عسيرة في حماية مكتسبات الشعوب وحفظ الأمن والاستقرار، فلطالما ارتبطت الثورات بمفهوم الفوضى، كما عبر عن ذلك هوبز في كتابه « التنين » أين دعم الحكم المطلق دعما كاملا معتبرا إياه أحسن ضمانة للاستقرار وأن الثورة تعني الفوضى وحالة الموت الفظيع. فالصورة المرسومة أمام الشعوب المغاربية خاصة المتفضضة منها والتي تشهد عدم استقرار أمني، الاختيار بين الديمقراطية أولا أم الأمن والاستقرار.

1 - في السياق الزمني : الربيع العربي والتغير الأمني الطارئ.

تمثل انتفاضة الشارع في العالم العربي مرحلة جديدة في تاريخ دول المنطقة التي كانت تبدو عصية على الديمقراطية. فرغم سقوط دكتاتوريات أمريكا اللاتينية وانهيار الأحزاب الشيوعية في أوروبا الشرقية ظل العالم العربي في منأى عن موجات التحول الديمقراطي. ولهذا تحدث الدارسون السياسيون عن «الاستثناء العربي» ووظف بعضهم المعطى الثقافي ذاهبا إلى أن الديمقراطية ثقافة مدنية وليست بناء سياسيا .

أظهرت زيف هذه الرؤية الأكاديمية التطورات الأخيرة التي أفرزتها تغييرات لم تتفطن لها

الجامعات كثيرا. فقد تغيرت المجتمعات العربية على المستويين الديمغرافي والثقافي. كما شهد ميزان القوى الداخلي، على المستوى السياسي، تغييرا هائلا على حساب الأنظمة العربية. فانتهاء الحرب الباردة وسيادة العولمة وكثافة التبادلات الدولية والتقنيات الجديدة التي غيرت العلاقات المجتمعية، حولت الأنظمة العربية إلى أنظمة بالية وسط محيط دولي متغير. فالمظاهرات الشعبية التي آلت إلى سقوط بعض الأنظمة العربية، تظهر أن هذه الأنظمة لم تعد تلائم مجتمعاتها التي باتت بعد خمسين سنة من الاستقلال مجتمعات حضرية ظهرت فيها طبقات وسطى ترفض الحكومات الظالمة.

إلا أن تهاوي الأنظمة العربية كانت له نتائج متردية على المستوى الأمني، فما من شك أن الأزمة الليبية التي أسفرت عن سقوط نظام القذافي جعلت الوضع الأمني في منطقة شمال إفريقيا والساحل الإفريقي يصطبغ بالهشاشة، نفذاذية الحدود وتردي فاعلية الأجهزة الأمنية وتأهب القوى المعادية للثورة المضادة جميعها عوامل شجعت التنظيمات الإرهابية على تفعيل مخططاتها في هذا الفضاء الجغرافي، حيث انتقل عدد من أعضاء تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي إلى الثوار الليبيين، وتسلسل عدد آخر إلى الأراضي التونسية بقصد القيام بأعمال تخريبية.

يبدو جليا لدى الكثير من المختصين أن عناصر القاعدة في المغرب الإسلامي دخلت مؤخرا فيما وصفوه بمرحلة متقدمة من التسليح جراء انتقال الأسلحة الثقيلة في المنطقة انطلاقا من ليبيا، الشيء الذي جعل هذه المجموعات تنتقل من الطابع الإرهابي العابر للحدود إلى حرب عصابات تقليدية أكثر استقرارا.

2/ اتحاد دول المغرب العربي: حقيقة تكاملية أم شراكة مفروضة؟

تنتمي منظومة الدول المغاربية إلى النظام الإقليمي العربي، ويعود تاريخ نشأة هذا الكيان إلى اجتماع قادة دول المغرب العربي الخمس في مراكش يوم 17 فبراير 1989 وإعلانهم إنشاء «اتحاد المغرب العربي»، وتميزت معاهدة مراكش المؤسسة لهذا الاتحاد بعمومية أهدافها إذ لم يُشر مثلاً في نصوص المادتين الثانية والثالثة المتعلقة بأهداف الاتحاد إلى وحدة جبركية أو اقتصادية، وإنما اقتصر نص المعاهدة على عبارات عامة حول التعاون الاقتصادي والسياسة المشتركة.

والنقطة الأخرى التي تثير الانتباه في هذه المعاهدة هي عدم تحديدها لمفهوم المغرب العربي ولا حدوده الجغرافية، بل إن صفة «العربية» لم تعتبر ميزة خاصة أو معيار قبول أو رفض عضوية دول أخرى، فتنص المادة السابعة من المعاهدة على أن: «للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو إلى

المجموعة الأفريقية أن تنضم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء».

هذا الطغيان في منطق السيادة وغياب استراتيجية للأهداف الاقتصادية يجعل إعلان معاهدة اتحاد المغرب بعيدة عن مشروع تكامل إقليمي، إذ طغى العامل السياسي في إنشاء اتحاد المغرب العربي على الجانب الاقتصادي. والغريب أن الأدبيات المغاربية المتخصصة تتحدث عن اتحاد المغرب العربي وضرورات تنشيطه وكأنه بنية إقليمية رفيعة المستوى في مجال التكامل .

إذن ظهور اتحاد المغرب العربي كنظام إقليمي فرعي عن النظام العربي المنهار، جاء في حقيقة الأمر كرد فعل على النجاح الذي حققته المجموعة الاقتصادية الأوروبية، كنموذج لتكتل اقتصادي صاعد وقوة دولية تعدت العداء التقليدي إلى تشابك المصالح الاقتصادية، مما دفع الدول المغاربية إلى التكتل ضمن وحدة إقليمية مشتركة تدخل في شراكة اقتصادية وأمنية مع الدول الأوروبية المطلقة على المتوسط. خاصة وأن دول الاتحاد المغربي تميزت بذلك الامتزاج الهوياتي بين قيم الإسلام والبربرية والعربية، وعلاقة تاريخية نوعية مع الدول الأوروبية نتيجة الحركة الاستعمارية مما أدى إلى ارتباط سياسي واقتصادي وثقافي للدول المغاربية مع الدول الأوروبية .

كل الأسباب السابقة الذكر جعلت من المنظومة المغاربية تظهر كمنظومة أكثر نضوجا من حيث الشراكة مع الغرب أكثر من التكامل مع بعضها البعض، رغم تعذر ذلك خلال فترة الحرب الباردة نتيجة حداثة استقلال دول المغرب العربي والتاريخ الاستعماري الدامي الذي لم يزل راسخ في ذاكرة الأنظمة والشعوب المغاربية خاصة دول القلب الثلاث الجزائر والمغرب وتونس، مما حدا بهذه الدول إلى إتباع نهج استقلالي عن الدول الأوروبية. إلا أن التطورات العولمية الاقتصادية خصوصا جعلت من الاقتصاديات المغاربية تتميز باستقطابها الشديد من قبل الاتحاد الأوروبي حيث يستحوذ هذا الأخير على حوالي 70٪ من المبادلات التجارية لدول المغرب العربي. وإذا كانت أوروبا تمثل حوالي ثلثي التجارة الدولية المغاربية فإن المغرب العربي لا يمثل إلا حوالي 2٪ من المبادلات الأوروبية مع العالم، وتختلف درجة الاستقطاب من دولة لأخرى، حيث تبدو تونس والمغرب أكثر استقطاباً من قبل الاتحاد الأوروبي. فيما يقارب 78٪ من صادرات تونس تذهب إلى الاتحاد الأوروبي الذي يزودها بـ 72٪ من وارداتها. أما المغرب فتستحوذ أوروبا على ما يزيد على 60٪ من مبادلاته التجارية، وتذهب 62٪ من صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي وتأتي 58٪ من وارداتها منه، وتأتي 20٪ من واردات موريتانيا من الدول المغاربية، و13٪ من الدول الأفريقية الأخرى. أما الاتحاد الأوروبي فيزودها بنسبة تقارب 50٪ من حاجياتها، والحجم النسبي لأوروبا في مبادلات موريتانيا مقارنة بتونس والمغرب

يرجع إلى كون اليابان أحد أبرز شركائها (مستورد للمنتجات السمكية) .

وكنتيجة لما سبق ذهب الكثير من الباحثين إلى أن تشكل الكيان المؤسساتي المغربي وعجز هذا الأخير عن مواجهة تحديات البيئة الداخلية للتكامل وعلى رأسها غياب أسس الديمقراطية والتمسك بالسلطة على حساب حكم المؤسسات التكاملية، وعدم تحمل ضغوطات البيئة الخارجية التي تميزت ببروز العولة الاقتصادية التي ألغت الحدود وفتحت المجال أمام الإقليمية المفتوحة.

كل ذلك ساهم في دفع المنظومة المغربية إلى الدخول في شراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي أثبت نجاحه كظاهرة تكاملية، ونتج عنها مؤتمر الأمن والتعاون المتوسطي الذي هدف إلى تعزيز الاعتماد المتبادل بين دول المنطقة كوسيلة لتحقيق الأمن.

نتج عن هذه الحركة التكاملية العمودية بواد قيام نظام إقليمي جديد يقوم على أسس الإقليمية الجديدة التي لا تولى للامتداد الجغرافي التقليدي ولا التشارك القيمي (النظام الإقليمي العربي) أهمية تذكر أمام أهمية العلاقات التعاونية التجارية والاقتصادية في إطار مفاهيم الأمن الجديدة التي تقوم على اختفاء الخطر العسكري وظهور أخطار عابرة للحدود كالهجرة السرية والإرهاب والأمراض الفتاكة التي قد تشكل تهديدا للأمن الاجتماعي.

3- ضبط مفاهيم التحليل...الأمن والاستبداد؛

1.3 - الأمن من الارتباط بالظاهرة القومية إلى الارتباط بالفرد: سيطرت المقاربة الواقعية التقليدية على مفهوم الأمن باختزاله في المجال العسكري، حيث تم النظر لمفهوم الأمن من زاوية القوة العسكرية للدولة القومية، وقد مرت الدراسات الأمنية في السياسات الدولية بعدة تحولات أهمها تلك التي جاءت بعد الحرب الباردة وأثرت في جميع المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، مما دفع الكثير من المنظرين المهتمين بقضايا الأمن وعلى رأسهم كينيث والتز K.Waltz إلى القول: «بأن عصر ما بعد الحرب الباردة هو عصر النهضة للدراسات الأمنية»، خاصة مع ظهور البعد القيمي الذي ارتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم الأمن فانتهى المنظرون إلى وجود نوعين أولهما، الأمن الصلب الذي يعني التقليد الدفاعي للدول القومية ضد الأخطار الخارجية العسكرية بالدرجة الأولى. ثانيهما، الأمن الناعم ما يعني أمن الأفراد، ليضيف آخرون وفق هذا المنطلق مفهوم الأمن الاجتماعي والأمن الإنساني الذي يخص الإنسانية ككل . فحسب كل من بوث Booth وويلر Wheeler لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق ذلك إذا

تم النظر إلى الأمن على أنه عملية « تحرر ».

لكن كلمة « الآخرين » توحى في هذا التعريف إلى عدة أطراف منها الدولة، فقد تكون دولة ما خاصة ما يصطلح عليه بالدول الفاشلة Failed States السبب الرئيسي في عدم تحقيق أمن المواطنين، مما أدى إلى فصل العديد من الباحثين ما بين أمن الدول وأمن الأفراد.

ويمكن رصد هذه الملاحظات الأساسية حول مفهوم الأمن:

- الأمن ظاهرة ومفهوم متغير وفق البيئة الزمنية والمكانية، ووفقا للاعتبارات الداخلية والخارجية للدولة والظروف المحلية والإقليمية والعالمية.

- الأمن مفهوم نسبي، فالفواعل العالمية تسعى دائما إلى زيادة قوتها ما يزيد شعورها بعدم الأمن ويدفعها إلى زيادة قدراتها الدفاعية.

- مفهوم مركب يجمع ما بين الأمن المادي والمعنوي، الأمن الداخلي والخارجي، كما يهدف الأمن إلى تأمين مصالح الدول والظروف الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع .

2.3 ثنائية الأمن/التكامل في المغرب العربي: طغيان الهاجس الأمني وشلل المؤسسة التكاملية:

أ- طغيان الهاجس الأمني:

يتميز المشهد المغربي بانعدام منظومة أمنية موحدة، وأيضا التعارض في مدركات التهديد، إذ تطبق أغلبية الدول المغاربية منطق المساعدة الذاتية* الواقعي كما تعتمد على تحالفاتها مع القوى الكبرى -كما سبقت الإشارة- فالعلاقة مع أمريكا وأوروبا هي من صميم الأمن الوطني لدول المغاربية لأنها مظلة أمنية رغم أنها لا تحمي أي طرف منها من عدوان إسرائيلي على أساس أن هذه الأخيرة هي حليف استراتيجي للولايات المتحدة. وتفتقر الأنظمة المغاربية إلى إجماع حول تعريف التهديدات الأمنية، حيث انهار الإجماع حول التهديد الإسرائيلي منذ توقيع اتفاقيات كامب دافيد وخروج مصر كطرف محوري من الصراع مع إسرائيل، واختلفت كذلك المواقف إزاء أمريكا وإيران، أما التهديد الوحيد الذي هو محل إجماع فهو الإرهاب، ويمكن تفسير هذه الاستثنائية بالبعد الوظيفي للأمن، حيث يسمح تحديد الإرهاب كتهديد للأنظمة الحاكمة باستخدامه مطية للقمع السياسي كما حصل مع

أغلبية الانتفاضات الشبابية التي لاقت مواجهات دامية من طرف الأنظمة العربية .

ب- شلل المؤسسة التكاملية:

يغيب الإدراك المشترك بين قادة دول المنطقة لأهمية الموازنة المؤسسية المبنية على مفهوم التساوي ما بين الدول من منطلق السيادة إلى تغليب الدول لمفهوم الفوضوية الذي يستند على قوة كل دولة وعلاقتها التحالفية مع القوى الخارجية الأوروبية والأمريكية التي تلعب دورا مهما في حدوث ذلك الارتباط ما بين المغرب العربي والنظام العالمي، مما أسهم في زيادة التبعية الأمنية والاقتصادية المغربية ونقل المخططات الأمنية الإقليمية المغربية من التخطيط الإقليمي إلى التخطيط العالمي.

وتعود أسباب هذا التدخل دائما إلى شلل المؤسسة التكاملية المغربية التي من المفروض أن تساهم في تشابك المصالح الاقتصادية للدول حسب الطرح الوظيفي على مستوى نظريات العلاقات الدولية، ما يعني أن إعلان أحد الأطراف للحرب هو إعلان على حالة الرفاه المحققة ومغامرة بمصالح الشعوب ما قد يؤدي إلى ثورة على النظم السياسية حال الأنظمة الديمقراطية.

ولعل أهم ما أدى إلى هذا الشلل على المستوى الداخلي الانطلاقة السياسية نتيجة عقدة السيادة التي حالت دون رقي المعاهدة المنشئة إلى مستوى مشروع تكاملي إقليمي. والدليل على هذه الريبة المتبادلة وعقدة السيادة وأيضا غياب الرؤية الاستراتيجية والخبرة في مجال التكامل الإقليمي تكمن في تبني قاعدة الإجماع في اتخاذ القرارات (المادة السادسة).

3.4. ضبط مفهوم الاستبداد السياسي:

يعتبر الاستبداد ظاهرة بشرية شهدتها مختلف المجتمعات، سواء تخلصت منها بصورة جذرية أو ترسبت بعض عناصرها في ثقافتها، إلا أن ظاهرة الاستبداد السياسي تكتسب صيغة فريدة في المجال العربي ومنه المغربي، فهي ظاهرة متجذرة في الثقافة العربية تتمظهر في أشكال وظواهر متعددة.

وهناك العديد من الدراسات العربية التي تناولت ظاهرة الاستبداد سواء من ناحية تاريخية كمقدمة ابن خلدون، التي اقتفى فيها منهجا علميا معتمدا على صبر هذه الظاهرة من خلال مفهوم تحليلي هو مفهوم العصبية، أو من خلال أسلوب نقدي لاذع صبر ظاهرة الاستبداد وعلاقتها بمسبباتها ككتاب «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد» لعبد الرحمن الكواكبي، أو من خلال معالجة البعد الأخلاقي المعزز لقيم الاستبداد. وقد حاول العديد من مفكرين العرب معالجة هذا الجانب، وكان أهمهم محمد عابد الجابري الذي قرأ من خلال مشروعه الكبير العقل والواقع العربيين علاقة ذلك

بظهور الاستبداد.

يُعرف الاستبداد على انه الانفراد بإدارة شؤون المجتمع السياسي من قبل فرد أو مجموعة أفراد من دون بقية المواطنين، فالاستبداد السياسي يفترض ابتداء وجود علاقة بين طرفين متساويين في الحقوق والواجبات، ينفرد أحدهما بالحقوق المشتركة من دون الآخر.

فهو فعل يقوم على الاستيلاء على شيء هو حق مشترك مع الغير، ويعتبر تعريف الكواكبي الأشهر والأكثر ضبطاً لمفهوم الاستبداد الذي يعرفه على أنه: « غرور المرء برأيه والأنفة عند قبول النصيحة أو الاستقلال في الرأي وفي الحقوق المشتركة». وأما تعريفه للاستبداد بالوصف على ما جاء في كتابه فهو صفة للحكومة المطلقة التي تتصرف في شؤون الرعية كما تشاء بلا خشية حساب ولا عقاب محققين.

5.3 ثنائية الأمن والاستبداد:

يعتبر المجال العربي ومنه الإقليم المغاربي المنطقة الأكثر تميزاً بالاستبداد السياسي، إذ يعتبر ميزة تميز الفرد والمجتمع والسلطة، ما يطرح العديد من التساؤلات أهمها: هل الاستبداد موروث ثقافي عربي لا يمكن التخلص منه؟ وفي هذا الصدد يجيب حسن حذفي: إن أزمة الحرية والديمقراطية في واقعنا المعاصر إنما تمتد جذورها إلى الموروث الثقافي في الوعي القومي، وما تبقى فيه من تصور هرمي أو مركزي أو رأسي للعالم، يعطي الأعلى ما يسلبه من الأدنى، الأعلى يأمر والأدنى يطيع كما هو معروض في الثنائيات التقليدية الموروثة».

ويتفق سعد الدين إبراهيم بتحميل الثقافة العربية جزءاً هاماً من الظاهرة الاستبدادية، فالاستبداد لا يعود فقط إلى أنظمة حكمنا الاستبدادية. ولكن يعود إلى ينابيع ثقافتنا المعاصرة، التي تجعلنا الجماهير العربية مهياً لقبول هذا الاستبداد.

وتعتبر العلاقة بين طبيعة النظم الاستبدادية وتحقيق الأمن من القضايا الكبرى التي طرحت على أجندة البحث الفكري كأفكار هوبز في القرن الثامن عشر الذي برر حالة الاستبداد السياسي من خلال تصوير حالة الطبيعة بحرب الكل ضد الكل فلدى كل إنسان قوى وغرائز تدفعه إلى إشباع رغباته الطبيعية كما أن لديه غريزة أعظم هي غريزة الحياة والخوف من الموت التي تكبح جماحه وتحضه على إثبات السلام، وكل إنسان فوق ذلك لديه قوة العقل التي تجعله يوازن ويقارن ويحسب مصالحه، وتدفعه إلى تحقيق رغباته تلك بوسائل وطرق أقل عنفاً.

وقد تمخضت عقولهم عن خلق شخص ثالث به وحده يمكنهم الانتقال من حال الحرب إلى حال

السلام، «انه عبارة عن جمهورهم المتحد في شخص واحد يمثلهم جميعا. لقد أجاز كل واحد منهم استعمال قوة وثروات الجميع من اجل تامين سلامهم في الداخل والدفاع المشترك عنهم ضد أعداء الخارج» .

نظريا تعتبر نظرية هارولد لاسويل التي حللت العلاقات العسكرية - المدنية أحسن ما قدم في هذا الإطار، إذ يرى لاسويل أن تهديد القوى الخارجية (الاستعمار، التنافس الدولي، خطر القوى الإقليمية) يعظم من وظيفة المؤسسة العسكرية التي تعمل على تسخير طاقات المجتمع لصالح حماية المجتمع .

ويفسر الكثيرون ظاهرة تدخل العسكر في الحكم في دول العالم الثالث ومنها دول المغرب العربي، في أن العسكر في مساعيهم للحصول على الحداثة، هم أكثر تأهيلا من الكثير من المجموعات الأخرى لتولي منصب قيادي، لأنهم من بين أكثر قطاعات المجتمع تعلما وتنظيما وتوجها تكنولوجيا. وقد مال العسكر إلى تبرير تدخلاتهم إما بتقديم أسباب قومية (محاربة الاستعمار أو مواجهة تهديد ما)، أو الحاجة للوحدة الوطنية.

وفي دراسة الفريد ستيان خاصة تميزه بين الجيش فيما يتصل بالدولة والجيش كجزء من النظام السياسي، حيث تشكل العلاقات غير الرسمية متعددة الأوجه والمستويات. وهناك ثلاثة أشكال رئيسية لعملية مأسسة الجيوش أولها، زرع الجيوش داخل هياكل السلطة والنخب الحاكمة ثانياها: تشابكها مع الشرطة وأجهزة الأمن الداخلي، ثالثها، توظيفها كنظام رعاية اجتماعية لقطاعات رئيسية من الشعب .

أما التفسير الأقرب إلى الصواب عند الكثيرين، هو أن الظاهرة العسكرية تسللت إلى السلطة السياسية كون أغلب دول المنطقة كانت دول مستعمرة ونالت استقلالها عن طريق العمل التحرري، فاستولت على الحكم مباشرة بعد حصول دولها على الاستقلال، وقد عمق ما يعرف بالربيع العربي من دور هذه المؤسسة كحامية لثورة الشعوب العربية.

5. انعكاسات موجة الديمقراطية والإصلاح على الأمن واستقرار دول المغرب العربي:

سادت بعد نهاية الحرب الباردة فكرة نظرية ليبرالية تقوم على مفهوم» السلام الديمقراطي«democratic peace»، وفحوى هذا المفهوم هي أن الديمقراطيات لا تحارب بعضها البعض، وأن أغلب الحروب تقع ما بين الأنظمة التسلطية التي يغيب فيها تقدير مصالح الشعوب أمام القرارات اللاعقلانية لرؤسائها، في حين أن الديمقراطيات قد تقوم بحروب ضد

الدول التسلطية لغياب الأسس المشتركة للتفاوض ولتشكيكها في شرعية المنظومة الثورية وتعاملها معها بمنطق عنيف واستعلائي.

والسلام الديمقراطي نوعان: منفصل وهو ما بين الديمقراطيات، وشامل يهدف إلى نشر قيم الديمقراطية في العالم. وبناءً على هذا الافتراض النظري فإن نجاح مسار الحراك العربي في إرساء نظم سياسية ديمقراطية تساهم ديمقراطيتها في دعم كيان مؤسسي فوق قومي كحال الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى تقوية تعاونها الاقتصادي وانفتاحها على اقتصاد السوق الذي يدعم وجوده أكثر بوجود أنظمة ديمقراطية مما يزيد في القوة الاقتصادية للدول المغاربية وربما يؤدي إلى البحث عن هوية أمنية مشتركة تشترك في تحديد مدركات التهديد.

ولا يغيب عنا في هذه النقطة الأساسية أن أغلب التكاملات وأنجحها تعزز وجودها بوجود عدو مشترك، فأغلب المنظرين الموظفين وعلى رأسهم هاس أكدوا على دور العدو الخارجي في تحقيق التكامل الوظيفي والتنسيق الأمني بين دول النظام الإقليمي. ولعل العدو الحقيقي للمغاربة هو الإرهاب والفقر والتخلف والتبعية للغرب الذي استنزف الخيرات سابقا وانما يعني أن تحقق الديمقراطية سينتج لنا أمنا إنسانيا واجتماعيا وقوميا وسينهي حالة المأزق الأمني وحالة الفوضى الهوبزية.

ولعل التحليل السابق يشكك في الدعاوى الغربية لدمقرطة المنظومة المغاربية فهي مجرد خطابات، فإشكالية الإصلاحات في السياق المغاربي والمطروحة الآن بعد الحراك الشعبي بداية من نهاية عام 2010، تقتضي تغييرا مزدوجا، ديمقراطية الأنظمة المغاربية وتغيير السياسة الغربية، فتحول الأنظمة المغاربية المستبدة إلى أنظمة ديمقراطية سينهي تبرير دعم القوى الغربية لها مما ينهي التناقض البنيوي بين المصالح الاستراتيجية لهذه القوى والقيم الديمقراطية. وعليه فلا يتعلق الأمر بتغيير السياسة الأوروبية والأمريكية وإنما بتغيير طبيعة الدعم الغربي الذي تستند عليه واشنطن وباريس في استراتيجياتها. والديمقراطية الحققة ستعيد صياغة العلاقات الأمريكية والأوروبية مع الدول المغاربية لأنها ستتحول من خدمة مصالح الغرب إلى خدمة مصالح شعوبها. فنجاح الحراك الشعبي في الدول المغاربية (تونس وليبيا) وتدعيمه بالإصلاح السلمي والجاد في الجزائر والمغرب وموريتانيا سيطرح العديد من الإشكالات في العلاقة مع الغرب. وتتحول مسألة الشراكة مع أوروبا (الشراكة الأوروبية-مغربية) مطروحة على طاولة البحث إذ ستصبح شراكة قائمة على اللعبة الإيجابية أي التفاوض واقتسام الفوائد وليست لصالح طرف على حساب الطرف الآخر.

كما أن هناك بعض الفرضيات التي يمكن إدراجها في هذا الصدد منها: أن الديمقراطيات لا

تدخل في حروب بينها، فإذا دمقرط العالم العربي فإن النزاعات العربية - العربية ستجد حلا سلميا لها ومنها الصراع في الصحراء الغربية ويفقد قسم كبير من نفقات التسليح المغاري مبرره خاصة سباق التسليح بين الجزائر والمغرب، لكن هذا يعني أيضا أنه بإمكان المغرب العربي حينها تشكيل بنية إقليمية مندجة اقتصاديا وحتى أمنيا .

نستنتج في الأخير أن ثنائية الأمن والاستبداد ما هي إلا استراتيجية وإيديولوجية تسعى أطراف معينة إلى تسويقها للاستفادة من امتيازات الأنظمة الاستبدادية التي خلقت بوجودها مثلث متوازي الأضلاع تقوم قاعدته على النظام المستبد وأضلاعه على المصالح الغربية واستنزاف الثروات البترولية وغيرها، فانعكس ذلك سلبا على الأمن فتحول أمن الأفراد إلى قضية هامشية أمام أمن النظام وليس الدولة التي تم اختزلها في الأسرة الحاكمة.

وقد اظهر الربيع العربي بما لا يدع لى أي باحث الشك في أن الأمن هو أمن النظام وليس أمن الشعوب وما فعله ألقذافي وبشار الأسد لأكبر دليل على ذلك، لذلك فمعادلة الديمقراطية الأمن والتكامل هي التحدي المطروح على مستوى الإصلاح المغاري المشترك وهو قضية الأجيال القادمة بعد زوال ملامح أنظمة الستينات والسبعينات.

قائمة المراجع:

أ- الكتب:

- 1- زهير فريد مبارك، أصول الاستبداد العربي، لبنان: الانتشار الغربي، ط. 1. 2010.
- 2- عبد الرحمان الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، دار النفائس. ط. 3، 2006.
- 3- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، 2005.
- 4- فؤاد عبد الله، آليتا الاستبداد وإعادة إنتاجه في الواقع العربي، في الاستبداد في النظم العربية المعاصرة، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1، 2005.
- 5- محمد هلال الخليفة. جذور الاستبداد في الحياة العربية المعاصرة، في الاستبداد في نظم الحكم العربية، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 2005، 1.
- 6- وليد عبد الحلي، حضور التاريخ من اللحظة الراهنة إلى الأفق السياسية، في الانفجار العربي الكبير، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط. 1. 2012 .

ب-الدوريات

- 7- احمد إدريس "الأزمة الليبية وتداعياتها الأمنية على منطقة المغرب العربي"، مجموعة الخبراء المغاربة، مركز الدراسات المتوسطة والدولية، عدد6، سبتمبر 2011.
- 8- حيدر إبراهيم علي، «الأمن والامنوقراطية والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية»، السياسة الدولية، العدد 184، افريل 2011.
- 9- عبد النور بن عنتر، «محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي»، شؤون عربية، عدد133، ربيع 2008.
- 10- عدنان السيد حسين، «مفهوم الأمن في إطاره العالمي»، لبنان: مجلة العلوم السياسية العربية، العدد، 19، صيف 2008.
- 11- فواز جرجس، «التسوية السلمية والتطور الديمقراطي في الوطن العربي»، لبنان : مجلة المستقبل العربي، العدد 261، سبتمبر 2000.
- 12- سليمان عبد الله الحربي، «مفهوم الأمن مستوياته وصيغته وتهديداته»، لبنان: مجلة العلوم السياسية، العدد19، صيف 2008.
- 13- يزيد صايغ، «العلاقات المدنية العسكرية في الشرق الأوسط»، السياسة الدولية، العدد186، اكتوبر 2011.

ج-مواقع الانترنت:

- 14- عبد النور بن عنتر، الاتحاد المغاربي. بين الافتراض والواقع.
<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/33d78146-e54c-439f-97fd-13f3785a17fa>
- 15- عدي الهواري، أزمة الأنظمة السلطوية العربية.
<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/33d78146-e54c-439f-97fd-13f3785a17fa>

أزمة التعديلات الدستورية في الكونغو الديمقراطية الأبعاد والسيناريوهات

The crisis of the constitutional amendments in the Congo

Dimensions and scenarios

نهى الدسوقي^(١)

هبة الحسين^(٢)

الملخص:

شهدت الكونغو الديمقراطية - في الآونة الأخيرة - شأنها شأن العديد من الدول الأفريقية أزمة تعديلات دستورية على إثر إبداء (جوزيف كابيلا) رغبته في تجديد الفترة الرئاسية وتعديل المادة 22 من الدستور، وكان لتلك الأزمة أبعاد سياسية واقتصادية وأخرى أمنية.

وقد استخدمت الدراسة كلاً من اقتراب تحليل النظم والمنهج التحليلي النقدي باعتبارهما الأنسب والأكثر ملاءمة للدراسة، وبتطبيق مقولات اقتراب تحليل النظم فإنه يمكن قياس إلى أي مدى أثرت الاحتجاجات والرفض الشعبي للكونغوليين (المدخلات) إثر إجراء تعديلات دستورية بهدف تمديد الفترة الرئاسية على استجابة النظام السياسي في الكونغو الديمقراطية لذلك الرفض الشعبي (المخرجات)، وكيف كانت عملية التغذية الراجعة (تأثير المخرجات على المدخلات) أي استجابة نظام الكونغو الديمقراطية أو عدم استجابته لذلك الرفض الشعبي للتعديلات الدستورية، في حين أن المنهج التحليلي النقدي يصلح للبحث في فكرة التعديلات الدستورية التي حدثت في الكونغو الديمقراطية، ومدى قدرتها على ضمان استقرار النظام من جهة، ومن جهة أخرى فإن انتهاج الأسلوب النقدي في تحليله ومعالجته المواد الدستورية محل الدراسة من أجل الوقوف على مدى استيعاب دستور الكونغو وكيفية تنظيمه لهذه العملية.

١ : باحثة دكتوراه علوم سياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

٢ : باحثة دكتوراه علوم سياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

هذا وقد حاولت الدراسة استشراف السيناريوهات المستقبلية المحتملة لهذه الأزمة، هذا مع ترجيح سيناريو اندلاع العنف وتردي الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية في البلاد إثر الأزمة.

الكلمات الدالة:

التعديلات الدستورية، الاحتجاجات السياسية، القمع السياسي، الرفض الشعبي، الكونغو الديمقراطية.

Abstract

In recent times, – like many African countries– The Democratic Republic of the Congo witnessed – the crisis of the constitutional amendments. after (Joseph Kabila) expressed his desire to renew the presidential period and the amendment of article 22 of the constitution, that the crisis had a political, economical and security dimensions.

The study used both systems analysis approach and critical analytical methodology, as the most suitable and appropriate method to the study, applying the sayings of the systems analysis approach can measure to any extent the protests and popular rejection influenced the Congolese (input) and the impact of constitutional amendments aiming to extend the presidential period on the response to popular rejection of the political system in the Democratic Republic of the Congo so (outputs). That means responding or not responding of the Congo system to this popular rejection of constitutional amendments, while the analytical approach is appropriate to discuss the idea of constitutional amendments that have occurred in the Democratic Republic of the Congo, and its ability to ensure the stability of the system, on the one hand, On the other hand, using critical approach in its analysis and processing the constitutional articles under study to determine the absorption of Congo constitution and how to organize the process.

This study has attempted to anticipate potential future scenarios for this crisis, with the LIKELIHOOD of the scenario of the outbreak of violence and the deterioration of the economical, political and security conditions in the country after the crisis.

Keywords: Constitutional Amendments, Political protests, Political repression, Popular rejection, Democratic Republic of Congo.

مقدمة

رزخت معظم الدول الإفريقية في الآونة الأخيرة لأزمة تعديلات دستورية، اتخذت منح متعددة في أبعادها السياسية والاقتصادية والأمنية، وبصفة عامة يلاحظ على دساتير الدول الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال أنها ليست مصممة، بما يلبي المتطلبات الخاصة والضرورية للدول الإفريقية، حيث إن عمليات البناء والممارسة الدستورية الحقيقية لم تدخل حيز العمل في إفريقيا، كما أنها لا تتصل بالواقع الفعلي الذي تعايشه تلك الدول، ومن ثمَّ كان هناك تعديل أو إعادة بناء دستوري، ولكنه لم يراعِ البيئات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لتلك الدول.

وبصفة عامة كان لتلك الأزمة في إفريقيا توجهان رئيسان؛ أحدهما سقطت فيه التعديلات الدستورية مثل في بوركينا فاسو وبنين، بينما الآخر يتأرجح بين التعديل والسقوط، وفيه تحدُّ لإرادة الشعب، كما حدث في الكونغو الديمقراطية وتوغو الآن.

وعليه تشكل التعديلات الدستورية في الكونغو الديمقراطية - شأنها شأن باقي الأنظمة في بعض الدول الإفريقية- أزمة ناتجة عن رغبة سلطوية ورفض شعبي لتلك التعديلات التي استخدمت الأنظمة كافة الوسائل المشروعة وغير المشروعة لإعمالها والقيام بتمديد الفترة الرئاسية.

ومع قرب نهاية فترة ولاية الرئيس «جوزيف كابيلا» شهدت البلاد تظاهر عشرات الآلاف من الكونغوليين في كينشاسا ردًّا على إظهاره نية لتمديد فترة الرئاسة، وقد تم تأجيل الانتخابات الرئاسية إلى أبريل 2014؛ بناءً على اتفاق أبرمه المشاركون في «الحوار الوطني» في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بيد أن هذا الاتفاق في غياب غالبية أطراف المعارضة.

المشكلة البحثية:

تتبلور المشكلة البحثية في الوقوف على أهم الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية لازمة

التعديلات الدستورية التي شهدتها الكونغو الديمقراطية، هذا فضلاً على التنبؤ وفقاً لتلك الأبعاد على السيناريوهات المحتملة للدولة المأزومة.

التساؤل الرئيس:

تنطلق الدراسة من تساؤل رئيس مفاده:

ما أهم الأبعاد لأزمة التعديلات الدستورية في الكونغو الديمقراطية؟ وأثر ذلك على الأوضاع السياسية في البلاد؟

أهداف الدراسة وأهميتها:

تأسيساً على ما سبق تمثل أهمية الدراسة استعراض وتقييم وفهم أبعاد أزمة التعديلات الدستورية في الكونغو الديمقراطية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو أمنية، مع محاولة استشراف السيناريوهات المستقبلية لهذه الأزمة.

الدراسات السابقة:

تنقسم الأدبيات السابقة إلى اتجاهين رئيسين:

الاتجاه الأول: أدبيات تناولت التعديلات الدستورية بصفة عامة:

يتسم هذا النمط من الأدبيات بطابعه النظري والتطبيقي؛ حيث تعددت وتنوعت الأدبيات التي عالجت التعديلات الدستورية بالتركيز على الأطر والمداخل النظرية والإمبريقية التي كانت بمثابة إسهامات في هذا المجال، ومع التطبيق على عدد من دراسات الحالة تبرز الأدبيات عدة دراسات؛ منها:

تعديل الدستور وأثره في تغيير خصائص الدساتير⁽¹⁾:

استعرضت الدراسة أنواع التعديل الدستوري وإجراءاته وتميزه عن غيره من الموضوعات الدستورية مع إلقاء الضوء على أهم السمات المميزة للدساتير، وقد اتبعت الدراسة منهج التحليل والمقارنة لتحليل النصوص واستخلاص الأحكام والمبادئ للوصول لأهمية التعديل الدستوري في خصائص الدساتير، وقد توصلت الدراسة إلى أن أي إصلاح دستوري أو قانوني أياً كان مضمونه أو شكله لا يترتب عليه الآثار المتوقعة في ظل علاقات القوة السياسية والاجتماعية في ظل هيمنة الدولة.

تعديل الدستور: (2)

تناولت الدراسة تعديل الدستور ومفهومه ونشأته وأهم أنواعه وإجراءاته، كما أوضحت الدراسة السلطة التي تختص بتعديل الدستور مع الوقوف على أهم الفروق بين تعديل الدستور وغيره من العمليات الأخرى كإلغائه أو تعطيله، بالتطبيق على دراسة حالة تعديل الدساتير في الأردن، وللوصول لذلك انتهجت الدراسة المنهج التحليلي والمنهج المقارن حيث أفادت من المنهج التحليلي في استقراء النصوص الدستورية الخاصة بتعديل الدستور، وبينما المنهج المقارن في المقارنة بين دساتير الدول العربية وغير العربية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج؛ ومنها: أن التعديل في مفهومه الواسع يقصد به إلغاء أو تبديل أو إضافة على أحكام الدستور، كما أن السلطة المختصة بتعديله هي تلك السلطة التي يؤسسها الدستور، وأن عملية التعديل تمر بعدة مراحل، وهي مرحلة اقتراح القانون، إقرار التعديل، إعداد التعديل، والإقرار بصورته النهائية.

التعديل الدستوري في الدول العربية بين العوائق والحلول: (3)

تعرضت الدراسة إلى تشخيص واقع العمليات الإصلاحية في الدول العربية، وذلك عن طريق تحليل أزماتها ومآخذها وذلك في ضوء المعطيات التي تحكم التعديلات الدستورية في الوطن العربي، وذلك بهدف التوصل إلى بناء مؤسسي ومجتمعي متكامل في الدولة، وقد استعانت الدراسة بأربعة مناهج وهي: المنهج التاريخي، والوصفي، والمقارن، والتحليلي النقدي باعتبارها الأنسب للدراسة، وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج مفادها أن الوثائق الدستورية التي يتم الاعتماد عليها ليست إلا شكلية لا تعكس الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمعات العربية، كما أن التعديلات الدستورية خضعت إلى تدخل المنظمات الدولية بشأن تقديم المساعدة الفنية، ولكن الأمر تجاوز ذلك إلى فرض بعض المعايير التي قد تتعارض مع الدستور.

نحو نظرية التعديلات الدستورية: (4)

ركزت الدراسة على جانبين رئيسيين يتمثل الجانب الأول في تصميم الدستور وعملية التعديل، بينما يتمثل الجانب الثاني في نمط تجريبي للدساتير ودراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية، واعتمدت الدراسة على الأسلوب المنهجي المقارن، وأوضح الكاتب أن عملية تعديل الدستور تكون من خلال أربع طرق؛ هي: عملية التعديل الرسمية، أو استبدال دوري للوثيقة بأكملها، أو التفسير القانوني أو من خلال المراجعة التشريعية، وانطلاقاً من ذلك حاولت الدراسة استكشاف متى يتم اللجوء إلى إحدى تلك الطرق وما هي العلاقة بينهما بالإضافة إلى الدروس المستفادة من النظام الدستوري ونظريته السياسية الكامنة في نمط الاختيار بين هذه البدائل.

وتوصلت الدراسة بعد مقارنة مجموعتين من الدساتير إلى عدة استنتاجات؛ منها: طول الدستور، وصعوبة عملية التعديل، وأنه كلما زاد معدل التعديل في الدستور كلما زادت احتمالية استبدال الدستور في مرحلة ما وتصبح وسيلة غير فعالة للمحافظة على معدل التعديل، وبصفة عامة يرى الكاتب أن عمل المؤسسات التشريعية قد يؤثر بشدة على الأنماط التي نجدها في التعديل الدستوري.

الاتجاه الثاني: أدبيات تناولت دراسة الحالة (الكونغو الديمقراطية):

التطورات السياسية في الكونغو 1960-1965: (5)

ألقت الدراسة الضوء على التطورات السياسية في الكونغو الديمقراطية في الفترة 1960-1965، حيث مثل التاريخان نقطة فاصلة في تاريخها؛ ففي عام 1960 حصلت الكونغو الديمقراطية على استقلالها، بينما العام 1965 هو تاريخ إعلان (موبوتو) الانقلاب الثاني، واعتمدت الأطروحة بشكل كبير على الوثائق والتقارير، وتمثل هذه الدراسة أيضًا خلفية تاريخية لفترة مهمة في تاريخ هذا البلد حيث أدت إلى تطورات خطيرة أثرت على الوضع السياسي للبلاد حتى يومنا هذا.

الكونغو الديمقراطية: تحديات الإصلاح السياسي: (6)

قدمت الدراسة تحليلاً وتتبعاً للحرب الأهلية في الكونغو الديمقراطية التي بدأت في عام 1998 عقب قيام (لوران كابيلا) بتنفيذ حركة تغيرات واسعة في صفوف القوات المسلحة؛ حيث أوضح الكاتب أن إنهاء الحرب الأهلية وتوسيع نطاق المشاركة السياسية في البلاد هو السبيل لتحقيق الإصلاح السياسي، وأن الخروج من الأزمة وتسوية الحرب الأهلية ليس بالأمر السهل حيث تجابهها العديد من التحديات سواء الهيكلية أو العملية، وأوضح الكاتب خصائص تلك الحرب الأهلية منذ اندلاعها عقب انهيار التحالف السياسي وحتى مقتل (لوران كابيلا) وتولى (جوزيف كابيلا).

كما تناولت الدراسة دوافع الإصلاح الديمقراطي ومعوقات تلك العملية، وتمثل الإضافة خلفية تاريخية لفهم أعمق لمجريات الأمور التي ترتبت عليها فيما بعد تداعيات العديد من الأزمات في الكونغو الديمقراطية ومنها أزمة التعديلات الدستورية محل الدراسة.

قراءة مفاهيمية (الإطار المفاهيمي):

يتضمن البحث المفاهيم التالية:

(1) مفهوم التعديل الدستوري.

(2) مفهوم الاحتجاج.

أولاً: مفهوم التعديل الدستوري:

يعرف القانون الدستوري بأنه «مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم نظام الحكم في الدولة وتبين السلطات العامة فيها وممارسة السلطة السياسية».⁽⁷⁾

ويعد الدستور في أحد معانيه، منهج العمل والدليل المرشد لإدارة كافة شؤون الدولة وليس مجرد مجموعة من القواعد القانونية والنصوص الدستورية التي يتم من خلالها استيفاء الجوانب الشكلية لمنظومة النظام السياسي في دولة ما، فهو بمثابة الإيديولوجية الخاصة بكل دولة، وتلك الإيديولوجية لها إطاران: أحدهما فكري، والآخر حركي؛ ففي حين يعني الإطار الفكري التصورات النظرية حول وضع الدولة سواء في الداخل من حيث سيادتها وإقليمها والمواطنة أو إقليمياً أو دولياً، فضلاً عن أهداف ومصالح الدولة التي تسعى إلى تحقيقها، وأنهاط سلوكها فيما يتعلق بالحقوق والواجبات والحريات ومراقبة الخاضعين للسلطة، والعلاقة بينه وبين القوانين والأعراف السائدة داخل الدولة، بالإضافة إلى الكيفية التي بموجبها يمكن إجراء تعديل أو تغيير دستوري في المستقبل، بينما يمثل الإطار الحركي في الكيفية التي يتم من خلالها تفعيله ووضعه موضع التطبيق والتقنين الفعلي، ويعد عدم التزام الأنظمة بذلك خروجاً على الدستور⁽⁸⁾، ويترتب عليه العديد من التداعيات سواء سياسية أو اقتصادية أو أمنية.

وعليه يمكن القول إن التعديل الدستوري المراد به هو الاستغناء أو الإضافة لبعض الأحكام في القواعد الدستورية السارية المفعول أو بإضافة أحكام وفصول أخرى تضاف إلى الفصول السابقة.⁽⁹⁾ وقد تعارض الهيئات التشريعية التعديلات الدستورية لما قد تسببه هذه التعديلات من توتر مع الوثيقة الأصلية.⁽¹⁰⁾

ويكمن القول إن البلدان التي لديها نظام المراجعة الدستورية، نجد فيها أن المحتوى والمعنى لبعض الأحكام الدستورية لا يتغير فقط من خلال التعديلات الدستورية، ولكن يتم تعديلها أيضاً من خلال ترجمة الدستور.⁽¹¹⁾

ثانياً: مفهوم الاحتجاج:

يعد الاحتجاج في أبسط معانيه وسيلة غير مؤسسية لمحاولة التأثير على السلطة، وكانت الاتجاهات الطلابية في فرنسا عام 1968 نقطة فاصلة في تغيير الوعي بصدد مفهوم الاحتجاج؛ حيث أصبح هناك تغير جذري في قراءة المظاهرات الاحتجاجية؛ إذ أصبح بمثابة إحدى الوسائل الشرعية للتأثير على السلطة؛ إذ أصبح بمثابة إحدى الوسائل الشرعية للتأثير على السلطة وجزء من حرية التعبير⁽¹²⁾.

ومن الأهمية بمكان في سياق مناقشة مفهوم الاحتجاج السياسي التطرق إلى تعريف المشاركة السياسية التي تعني بشكل عام مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى تعديل الوضع الراهن⁽¹³⁾؛ فالاحتجاج يكمل وسائل أخرى للتأثير؛ مثل الأحزاب والمرافعة القضائية أمام المحاكم⁽¹⁴⁾.

كما يعرفه البعض بأنه ممارسة يمكن توصيفها بأنها بين سلوكي المظاهرة والاعتصام؛ حيث إنها تتضمن وقوف مجموعة من المحتجين أمام رموز معينة لفترة مؤقتة، فهي تختلف عن الاعتصام لكونها مؤقتة ومختلفة عن المظاهرات لكونها لا تتضمن التحرك من مكان لآخر⁽¹⁵⁾.

ويمكن تقسيم الاحتجاج السياسي (المشاركة غير التقليدية) إلى أربعة أنماط (المؤشرات)⁽¹⁶⁾:

1- توقيع الالتماسات والمشاركة في المظاهرات المشروعة، ولكنها لا تزال في حدود المعايير الديمقراطية المقبولة.

2- التحول إلى الأعمال المباشرة مثل: الاحتجاج المباشر بمعنى المقاطعة.

3- الأنشطة السياسية التي تنطوي على أعمال غير قانونية ولكنها غير عنيفة.

4- الأنشطة العنيفة والتي تتسبب بالإضرار مثل الأضرار المادية ويمكن أن تصل إلى الإصابات الشخصية.

صفوة القول إن الاحتجاج السياسي هو شكل من الأشكال المباشرة للمشاركة السياسية دون تدخل من الجهات الفاعلة المؤسسية.

منهجية الدراسة:

تم اختيار اقتراب تحليل النظم لديفيد إيستون والمنهج التحليلي النقدي باعتبارهما الأنسب والأكثر ملاءمة لمشكلة الدراسة.

اقتراب تحليل النظم⁽¹⁷⁾: يعد اقتراب تحليل النظم من أهم الاقترابات التي يعتمد عليها الباحثين في حقل العلوم السياسية؛ حيث انطلق ديفيد إيستون من فكرة النظام الذي قصد به مجموعة مترابطة من المتغيرات التي تدور حول ظاهرة ما، ومن ثمَّ يجسد مجموعة التفاعلات التي تحدث في المجتمع والتي من خلالها يتم التخصيص السلطوي للقيم وصنع السياسات العامة.

ووفقاً لنموذج إيستون يتكون النظام السياسي من خمس عناصر أساسية؛ هي: المدخلات التي تتكون بدورها من مطالب (Demands) والتأييد (Support)، وعملية التحويل التي تمثل

عملية تصنيف وتجميع المدخلات في أبنية النظام الرسمية وغير الرسمية، والمخرجات التي تتمثل في السياسات والقرارات والتشريعات التي يصدرها النظام السياسي، والتغذية الاسترجاعية وهي تأثير المخرجات على المدخلات، التي قد تؤدي إلى تقليل حجم المطالب وزيادة التأييد أو خلق مطالب جديدة، وفي حالة عدم التوازن بين المدخلات وقدرة النظام على التعامل معها تتولد حالة من عدم الاستقرار السياسي التي قد تصل إلى حد استخدام العنف.

وفيا يتعلق بالمطالب التي تعد جزءاً من المدخلات أوضح إيستون أن المطالب هي تعبير عن الرأي من قبل الموجودين في النظام تجاه القائمين بالتخصيص بشأن قضية ما، قد يتم اتخاذ اللازم أو عدم اتخاذ اللازم من قبل المسؤولين عنها، كما قد تكون المطالب ضيقة ومحددة وبسيطة، وموجهة بشكل مباشر، وقد تكون معقدة وغامضة وعامة مثل المطالبة بأداء حكومي أفضل أو تطبيق العدالة الاجتماعية، كما أن المطلب يعبر عن استجابة عاطفية تجاه مشكلة ما، وقد ينتج عن فحص شامل لموقف ما في فترة محددة، وبالتالي قد يكون مصدراً للتأييد أو الضغط على النظام، فالمطالب همزة الوصل بين النظام والشعب وعدم الاستجابة لها يحدث عدم توازن بين مدخلات ومخرجات النظام السياسي، وتتصاعد المعارضة التي ستهدد السلطات القائمة بل ستهدد أيضاً النظام ذاته.

وبتطبيق مقولات هذا الاقتراب على مشكلة الدراسة فإنه يمكن قياس إلى أي مدى أثرت الاحتجاجات والرفض الشعبي للكنغوليين (المدخلات) إثر إجراء تعديلات دستورية بهدف تمديد الفترة الرئاسية على استجابة النظام السياسي في الكونغو الديمقراطية، لذلك الرفض الشعبي (المخرجات)، وكيف كانت عملية التغذية الاسترجاعية (تأثير المخرجات على المدخلات)، أي استجابة نظام الكونغو الديمقراطية أو عدم استجابته لذلك الرفض الشعبي للتعديلات الدستورية.

المنهج التحليلي النقدي:

فمن جهة يفيد الأسلوب التحليلي في استقراء النصوص الدستورية لمختلف الدساتير فيما يخص عملية التعديل الدستوري، وتحليل الأبعاد المختلفة لها. كما أن المنهج التحليلي يسمح بقياس مدى تأثير تلك التعديلات على النظام السياسي محل الدراسة، بحيث إنه يصلح للبحث في فكرة التعديلات الدستورية التي حدثت في الكونغو الديمقراطية، ومدى قدرتها على ضمان استقرار النظام. ومن جهة أخرى فإن انتهاج الأسلوب النقدي في تحليله ومعالجة المواد الدستورية محل الدراسة، يكون من أجل الوقوف على مدى استيعاب دستور الكونغو للتعديلات وكيفية تنظيمه لهذه العملية.

أولاً: لمحة تاريخية عن التطورات السياسية في الكونغو الديمقراطية:

شهدت الكونغو الديمقراطية منذ استقلالها في عام 1960م من الاحتلال البلجيكي العديد من التطورات السياسية التي عكست مدى خطورة التدخل الخارجي في شؤون الكونغو الداخلية على حساب الشعب الكونغولي كما أن هذا العام شهد تشكيل أول حكومة وطنية للكونغو، بيد أن البلاد شهدت إضرابات داخلية بين صفوف القوة العامة، كما مثل العام 1965 نقطة فاصلة في تاريخ الكونغو الديمقراطية، حيث أعلن (موبوتو) انقلابه الثاني ليبدأ نظام حكم ديكتاتوري شمولي.⁽¹⁸⁾

ثم قام (لوران كابيلا) بقيادة حركة التمرد التي أدت إلى إسقاط نظام (موبوتو) وكان لنجاح هذه الحركة العديد من العوامل الداخلية والإقليمية والتي منها تصاعدت حدة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وإهدار ثروات البلاد وانتشار الفساد على كافة المستويات وتصميم (موبوتو) على التفرد بالسلطة وتحجيم دور المؤسسة العسكرية، هذا فضلاً عن الصراعات القومية والدينية والأثنية إلى جانب الحروب الأهلية خاصة بين (الهوتو) و(التوتسي)، بالإضافة إلى تراجع الاهتمام الفرنسي بها، وهو ما مثل لحظة تاريخية فاصلة، واستقبل المواطنون (كابيلا) على أنه بطل حقيقي خلصهم من الفساد المستشري.⁽¹⁹⁾

وشهدت فترة حكم (كابيلا) تغيراً في نمط التوازنات وعلاقات القوة بين قوات كابيلا وقوات المعارضة واتسم الصراع في الكونغو بقدر من الاستقلال النسبي غير أن الصراع قد انفجر مرة أخرى في يناير 2001؛ مما أثار السخط في أوساط القوات المسلحة، وفي 16 يناير 2001 لقي الرئيس (كابيلا) مصرعه؛ حيث تضاربت الروايات حول عملية اغتياله والأطراف المتورطة في ذلك، وعقب ذلك تولى الجنرال (جوزيف) ابن الرئيس (كابيلا) الرئاسة في 26 يناير 2001.⁽²⁰⁾

ولم تتغير الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية خلال فترة حكمه التي تعد من أهم العوامل في تصاعد رفض المعارضة والشعب لبقائه في السلطة، وعليه شهدت نهاية فترة ولاية الرئيس (جوزيف كابيلا) تصاعد الاحتجاجات وأعمال العنف بإظهار رغبته في تمديد الفترة الرئاسية؛ حيث تظاهر عشرات الآلاف من المواطنين في كينشاسا مطالبين بإياه بترك منصبه، وعليه قام (جوزيف كابيلا) بتغيير المادة 22 التي تحظر التعديلات الدستورية؛ مما أدى إلى حدوث أزمة وزيادة الاحتجاجات والرفض الشعبي لتلك التعديلات الدستورية.⁽²¹⁾

إجمالاً يمكن القول إن الكونغو الديمقراطية شهدت خلال تاريخها عقوداً من سوء الحكم، بالإضافة إلى الحروب الأهلية، التي أدت إلى تدمير اقتصاد البلاد، الحكومة وأيضاً تدمير النسيج الاجتماعي والبنية التحتية للبلاد.⁽²²⁾

ثانياً: أبعاد أزمة التعديلات الدستورية في الكونغو الديمقراطية:

اتسمت قضية التعديلات الدستورية بعدة أبعاد سياسية واقتصادية وأمنية، وذلك على النحو التالي:

الأبعاد السياسية:

يمثل البعد السياسي محددًا أساسيًا لأزمة التعديلات الدستورية في الكونغو الديمقراطية؛ حيث شهدت العديد من الأزمات بين الحين والآخر.⁽²³⁾

كان للمعارضة في هذا الشأن دور بارز؛ حيث عارضت بقاء (كابيلا) في السلطة وأنه يجب إجراء الانتخابات في الموعد المقرر لها، وأشعل هذا الخلاف السياسي العديد من الاحتجاجات؛ حيث أعلنت اللجنة الانتخابية المستقلة صعوبة إجراء انتخابات وفق شروط الإطار الدستوري قامت على أثرها المحكمة الدستورية بإصدار قرار بإمكان استمرار الرئيس في منصبه بعد 19 ديسمبر 2017، عقب ذلك حكم آخر بإمكانية تأجيل الانتخابات الرئاسية، ونظرًا لصدوره عن خمسة قضاة بدلاً من سبعة قامت المعارضة وهيئات المجتمع المدني بالتشكيك في قانونية القرار الثاني للمحكمة، وقام كل من المعارضة السياسية والمجتمع المدني والحركات الشبابية برفض الاتفاق الذي توصل إليه قادة الاتحاد الإفريقي الذي تم بناءً عليه تأجيل الانتخابات حتى أبريل 2018.⁽²⁴⁾

كما قام النظام بمنع مناقشة المسائل السياسية الحساسة بها فيها الانتخابات، وواجه كل من المعارضة السياسية بأحزابها والمجتمع المدني العديد من العقوبات لعقد المؤتمرات والاجتماعات التي عادةً ما كان يتم إيقافها بالقوة على يد جهاز المخابرات الوطني، فضلاً عن التهديدات بإغلاق منظمات حقوق الإنسان. 25. وجدير بالذكر أنه تم عقد اتفاق سياسي بين المعارضة وبين حكومة (جوزيف كابيلا) نصّت مسودة الاتفاق على أنه لا يمكن تعديل الدستور للسماح بترشُّح (كابيلا) لفترة رئاسية ثالثة وتعيين رئيس للوزراء من كتلة المعارضة الرئيسة، على أن يشرف الزعيم المعارض (إيتين تشيسكيدي) على تنفيذ الاتفاق.⁽²⁶⁾

وهكذا يتضح أن خلال تلك الفترة اتسمت الكونغو الديمقراطية بكافة أحزابها ومجتمعها المدني والمعارضة بالقمع السياسي المتزايد.⁽²⁷⁾

الأبعاد الاقتصادية:

كان لتدهور الأوضاع السياسية في الكونغو الديمقراطية تداعيات على الوضع الاقتصادي في البلاد؛ حيث شهدت العديد من الاحتجاجات وأعمال العنف فضلاً عن حراك المعارضة في أعقاب

أزمة التعديلات الدستورية التي شهدتها البلاد نتيجة إبداء (كابيلا الابن) رغبته في مد فترته الرئاسية لفترة ثالثة.

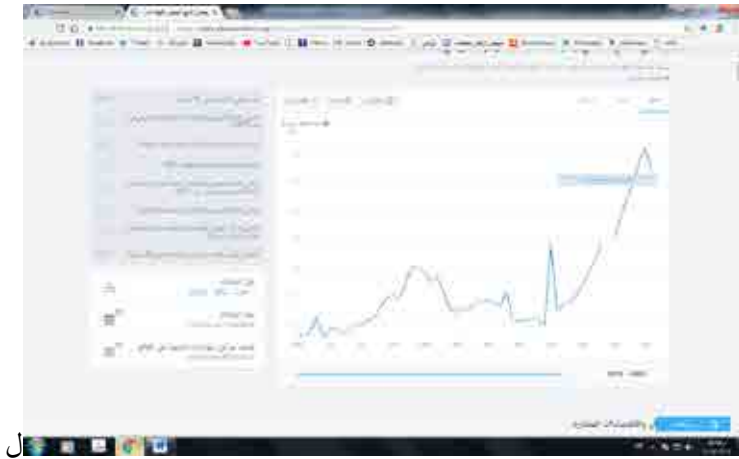
وجدير بالذكر أن 95٪ من سكان الكونغو الديمقراطية يعانون من الجوع على الرغم من أنها تعد ثاني بلدان إفريقيا من حيث المساحة وتعتمد بصفة أساسية على الصناعات الاستخراجية والزراعة لكنها لا تكفيان لتلبية ما يحتاجه السكان من غذاء وخاصة في مناطق الريف والغابات، حيث الافتقار إلى التكنولوجيا الحديثة والتمويل اللازم.⁽²⁸⁾

ويقوم الاقتصاد الكونغولي بصفة أساسية على التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر في حين أن الصناعة الاقتصادية والزراعة يمثلان أساسا النمو غير أنه في أعقاب الصراع في البلاد تم تدمير البنى التحتية الأساسية؛ مما زاد من حدة عجز الغذاء الذي يعاني منه سكان البلاد.⁽²⁹⁾

ووفقاً لبيانات البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية فإنه على الرغم من أن إجمالي الناتج المحلي شهد في 2010 ارتفاعاً حيث بلغ 20.52 مليار دولار أمريكي، وارتفع أيضاً في 2015 إلى 36.19 مليار دولار نجد أنه شهد انخفاضاً ملحوظاً في 2016 حيث وصل إلى 31.93 مليار دولار.⁽³⁰⁾

ويوضح الرسم البياني التالي إجمالي الناتج المحلي للكونغو الديمقراطية خلال الفترة 1960-2016

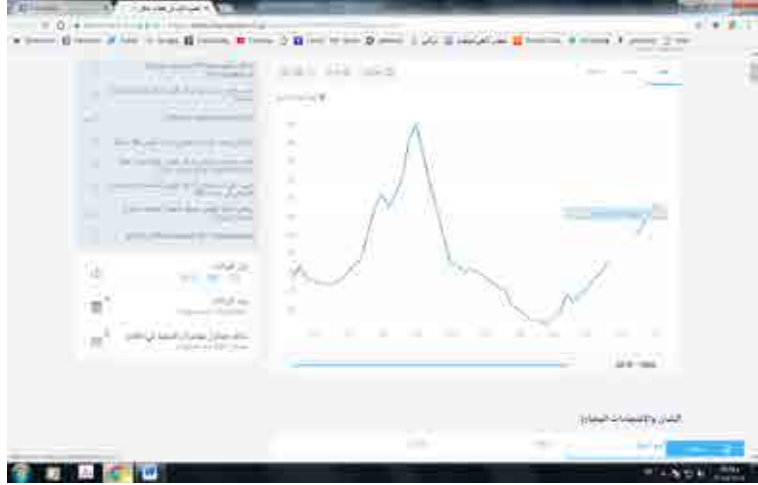
2016:



شكل (1) إجمالي الناتج المحلي للكونغو الديمقراطية خلال الفترة 1960-2016

كما يبلغ نصيب الفرد من إجمالي 5 الدخل القومي في عام 2012 (350 دولار أمريكي) ووصل إلى (430 دولار) في العامين 2015 و2016، وبالرغم من تلك النسب إلا أنها لا تعبر عن المستوى الحقيقي لمعيشة السكان الذين يعاني أكثر من 95٪ منهم من الفقر⁽³¹⁾.

ويوضح الرسم البياني التالي نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي للكونغو الديمقراطية خلال الفترة 1962-2016



شكل (2) نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي للكونغو الديمقراطية خلال الفترة 1962 - 2016
الأبعاد الأمنية:

كان للبعد الأمني العديد من الملامح الرئيسة؛ منها: قمع التظاهرات السلمية والاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والصراع المسلح؛ حيث شهدت البلاد منع التظاهر والضرب والاحتجاز والقتل أيضًا واستخدام الشرطة للقوة المفرطة⁽³²⁾.

وجدير بالذكر أن قوات الدفاع والأمن استخدمت القوة المفرطة لمنع المظاهرات في ديسمبر 2016، وذلك وفقًا لتقرير الأمم المتحدة، حيث قتل ما لا يقل عن 40 شخصًا وأنه وفقًا لتحقيق مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان تم قتل 28 شخصًا على يد جنود القوات المسلحة، بينما تم قتل 6 من قبل الشرطة الوطنية و6 آخرين خلال العمليات المشتركة بينهم، في حين أصيب 147 شخصًا على الأقل، بينما تم اعتقال 917 شخصًا، في المقابل أشار التقرير أيضًا أن بعض المتظاهرين استخدموا العنف ضد القوات الأمنية، غير أن معظم الضحايا كانوا من المدنيين العزل⁽³³⁾.

كما أنه في 22 يناير 2018 تم قتل 6 أشخاص أثناء مظاهرات تدعو إلى التطبيق الكامل لاتفاق عام 2016 السيازوسي، ودعا الأمين العام للأمم المتحدة بتطبيق ذلك الاتفاق باعتباره السبيل لإجراء انتخابات والانتقال السلمي للسلطة وتحقيق الاستقرار في البلاد⁽³⁴⁾.

كما انه وفقاً لما ذكرته اليونيسيف أن الكونغو الديمقراطية تعد إحدى أكبر مواطن أزمات النزوح الأطفال في العالم؛ وذلك نتيجة العنف بين الجماعات العرقية بالإضافة إلى الاشتباكات بين الجيش النظامي والمليشيات والجماعات المسلحة في مقاطعتي تنجانيقا وجنوب كيفو، مما أدى إلى نزوح أكثر من مليون و 300 ألف شخص من بينهم أكثر 800 ألف طفل.⁽³⁵⁾

خلاصة القول إن الوضع الأمني كان مرهوناً بأنشطة الجماعات المسلحة غير القانونية من ناحية والشرطة والقوات المسلحة للنظام السياسي من ناحية أخرى.

السيناريوهات المستقبلية:

1. على الرغم من الموقف الإقليمي والدولي الراض لمدة الرئاسة لفترة ثالثة والراض لأعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان وقيام (كابيلا) بتغيير المادة 22 من الدستور إلا أن (كابيلا) قد يحصل على الدعم الدولي وكذلك دعم القوة الإقليمية غير أن ذلك يتوقف على مدى بسط (كابيلا) والجيش الكونغولي لنفوذهم على كافة أنحاء البلاد وسيطرتهم على زمام الأمور في المجتمع الكونغولي الذي يتميز بخريطة سياسية وأثنية معقدة.

2. احتمالية تبني استراتيجية سياسية لتسوية الأزمة تتمثل في اللجوء إلى المفاوضات والوساطة الإقليمية والدولية للوصول لحل يرضي كافة أطراف الصراع (الحكومة والمعارضة المتمثلة في ائتلاف التجمع من أجل التغيير بزعامة إتيان تشيسيكيدى)، ومن الممكن أن يستلزم ذلك مطالبة المعارضة بتمكينها والسماح لها بمساحة أكبر من المشاركة السياسية.

3. ينذر الوضع القائم في البلاد بتدخل دولي أو إقليمي للحد من تداعيات الأزمة بالنسبة للوضع الإنساني وانتهاكات حقوق الإنسان باستخدام العنف والقمع وحتى القتل الذي من المحتمل أن تؤدي بدورها إلى زيادة نسبة اللاجئين والنازحين إلى الدول المجاورة تفادياً لتلك الأوضاع الأمنية والإنسانية والاقتصادية والسياسية المتردية في البلاد.

هوامش الدراسة

(Endnotes)

1 () أكرام فالح أحمد، تعديل الدستور وأثره في تغيير خصائص الدساتير، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 15 (بغداد: جامعة الموصل: بدون تاريخ).

2 () د/ عبدالله خلف الرقاد ومشعل محمد الرقاد، تعديل الدستور، مجلة

- دراسات وأبحاث، العدد 24، (الأردن: الجامعة الألمانية الاردنية، سبتمبر 2016).
- 3 () نفيسة بختي، التعديل الدستوري في الدول العربية بين العوائق والحلول، رسالة دكتوراه منشورة، (جامعة أبو بكر - تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016).
- 4 () Donald S.Lutz، Toward a Theory of Constitutional Amendment، The American Political Science Review، No.2، (USA: American Political Science Association، June. 1994)، Vol. 88.
- 5 () حسين جبار شكر البياني، التطورات السياسية في الكونغو من 1960-1965، رسالة دكتوراه منشورة، (جامعة بغداد: كلية التربية-ابن رشد، 2005).
- 6 () أحمد إبراهيم محمود، الكونغو الديمقراطية: تحديات الإصلاح السياسي، مجلة الديمقراطية، العدد 6، (مصر: وكالة الأهرام، 2002).
- 7 () محسن خليل، قانون دستوري ودساتير مصرية، (الإسكندرية: دار جامعة النشر، 1996) ص 12.
- 8 () _____، "المبحث الثالث: سياسات التحولات الديمقراطية في إفريقيا وممارستها"، موسوعة المقاتل، بدون تاريخ، متاح على :
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/TahDemoAfr/sec04.doc_cvt.htm
- 9 () د/ بركات محمد، أسباب وأهداف التعديل الدستوري في الجزائر دراسة في ظل التحولات العربية الراهنة، جامعة المسيلة، العدد 5 (الجزائر: جامعة المسيلة، 2016) ص 88.
- 10 () Rosalind Dixon، Partial constitutional amendments، Journal of constitutional law، (Pennsylvania: University of Pennsylvania Law School، Mar 2011)، Vol. 13:3، P 680.
- 11 () Markus Bockenforde، Constitutional Amendments procedures، Second Edition، (Sweden: International Institute for Democracy and Electoral Assistance، 2017) P.p 22-23.
- 12 () د/ أحمد سعدى، في مفهوم الاحتجاج وعرضه من قبل لجنة أور، العدد السادس، (إسرائيل، مجلة عدالة إلكترونية، 2004) ص 1، متاح على :
<https://www.adalah.org/uploads/oldfiles/newsletter/ara/oct04/sadi.doc>
- 13 () M. Quaranta، political protest in western Europe، (Switzerland: Springer International publishing، 2016) p 22.
- 14 () د/ أحمد سعدى، في مفهوم الاحتجاج وعرضه من قبل لجنة أور، مرجع سبق ذكره، ص 1.

- 15 () تشارلز تيلي، الحركات الاجتماعية، 1768 - 2004، ربيع وهبة (مترجم)،
(القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2006)، ص 27 - 28.
- 16 () M. Quaranta, political protest in western Europe, Opcit, P.p 22-24.
- 17 () David Easton, A framework for political للمزيد أنظر: (Analysis, (London: Pretice-Hall, 1965.
- 18 () حسين جبار شكر البياتي، التطورات السياسية في الكونغو من 1960-
1965، رسالة دكتوراه منشورة، (جامعة بغداد: كلية التربية-ابن رشد، 2005) ص ص 1-2.
- 19 () محمد أبو الفضل، الكونغو الديمقراطية بعد مصرع كابيلا، مجلة
الديمقراطية، العدد 2، (مصر: وكالة الأهرام، 2001) ص 181.
- 20 () أحمد إبراهيم محمود، الكونغو الديمقراطية: تحديات الإصلاح السياسي،
مجلة الديمقراطية، العدد 6، (مصر: وكالة الأهرام، 2002) ص 209.
- 21 () رشا العشري، «قضية التعديلات الدستورية في الكونغو بين الرغبة
السلطوية والرفض الشعبي»، المركز الديمقراطي العربي، أكتوبر 2016، متاح على: <http://democraticac.de/?p=38939>، ساعة الدخول 17:15، 2018 / 1 / 30
- 22 () Democratic Republic of Congo- _____, Country plan 2008-2010, (UK: Department for International
Development (DFID) in DRC, May 2008) P4.
- 23 () عادل على أحمد، الكونغو الديمقراطية التاريخ يعيد نفسه، مجلة الديمقراطية،
العدد 33، (مصر: وكالة الأهرام، 2009) ص 237.
- 24 () _____، تقرير منظمة العفو الدولية 2016-2017 حالة
حقوق الإنسان في العالم، الطبعة الأولى (لندن: منظمة العفو الدولية، 2017) ص ص 271-274
- 25 () المرجع السابق.
- 26 () _____، "الكونغو الديمقراطية: اتفاق سياسي يقي كابيلا في
السلطة حتى 2017"، جريدة France 24، ديسمبر 2016. متاح على:

<http://www.france24.com/ar/20161223-%D8%A7%D8%B8-%D8%A7%86%D8%BA%D9%88%D9%83%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A7%85%D9%8A%D9%84%D8%AF%D9%86%D8%B-%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%D8%B7%D9%82-%81%D8%A7%D9%4%D8%A7%D8%B3%D8%A7-%D8%A7%D8%AA%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B%85%D8%A9-%D9%88%D9%83%D9%84%D8%AD%D9>

الدخول 17:20 يوم: 2018 / 1 / 31 ساعة 84%D8%A7%8A%D9%83%D8%A7%D8%A8%D9%1%D8%B6%D8%A9-%D9

27 () ، تقرير منظمة العفو الدولية 2016-2017 حالة حقوق الإنسان في العالم، مرجع سبق ذكره، ص 19.

28 () ، جمهورية الكونغو الديمقراطية، (روما: برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، نوفمبر 2011) ص 4.

29 () المرجع السابق.

30 () موقع بيانات البنك الدولي متاح على:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP>.

CD?locations=CD ساعة الدخول: 22:00 يوم: 2018 / 2 / 4

31 () موقع بيانات البنك الدولي متاح على:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.PCAP>.

CD?locations=CD ساعة الدخول 22:15 يوم: 2018 / 2 / 4

32 () تقرير منظمة العفو الدولية 2016-2017 حالة حقوق الإنسان في العالم،

مرجع سبق ذكره، ص ص 18-19.

33 () ، «قوات الدفاع والأمن في جمهورية الكونغو

الديمقراطية ارتكبت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في ديسمبر الماضي»، مركز أنباء الأمم المتحدة، 11 أكتوبر 2017، متاح على:

<http://www.un.org/arabic/news/story.asp?newsID=28294>.

WnHssmluaUl ساعة الدخول 18:20 يوم 2018 / 1 / 31

34 () ، «الأمين العام يدعو إلى التحقيق في وقوع وفيات أثناء

احتجاجات في الكونغو الديمقراطية»، مركز أنباء الأمم المتحدة، 22 يناير 2018 متاح على:

<http://www.un.org/arabic/news/story.asp?newsID=30027>.

WnHr9WluaUk ساعة الدخول: 18:32 يوم 2018 / 1 / 31

35 () ، «اليونسف: جمهورية الكونغو الديمقراطية موطن

إحدى أكبر أزمات نزوح الأطفال في العالم»، مركز أنباء الأمم المتحدة، 25 يناير 2018 متاح على:

<http://www.un.org/arabic/news/story.asp?newsID=30049>.

WnHsBmluaUk ساعة الدخول 18:39 يوم 2018 / 1 / 31

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

الكتب:

□ تشارلز تيلي، الحركات الاجتماعية، 1768 - 2004، ربيع وهبة (مترجم)، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2006).

□ محسن خليل، قانون دستوري ودساتير مصرية، (الإسكندرية: دار جامعة النشر، 1996).

الدوريات:

□ أحمد إبراهيم محمود، الكونغو الديمقراطية: تحديات الإصلاح السياسي، مجلة الديمقراطية، العدد 6، (مصر: وكالة الأهرام، 2002)، ص ص 205-218.

□ أكرام فالح أحمد، تعديل الدستور وأثره في تغيير خصائص الدساتير، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 15، (بغداد: جامعة الموصل، بدون تاريخ)، ص ص 1-37.

□ بركات محمد، أسباب وأهداف تعديل الدستور في الجزائر دراسة في ظل التحولات العربية الراهنة، جامعة المسيلة، العدد 5 (الجزائر: جامعة المسيلة، 2016)، ص ص 87-110.

□ عادل على أحمد، الكونغو الديمقراطية التاريخ يعيد نفسه، مجلة الديمقراطية، العدد 33، (مصر: وكالة الأهرام، 2009)، ص ص 237-240.

□ عبد الله خلف الرقاد ومشعل محمد الرقاد، تعديل الدستور، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 24، (الأردن: الجامعة الألمانية الاردنية، سبتمبر 2016)، ص ص 142-160.

□ محمد أبو الفضل، الكونغو الديمقراطية بعد مصرع كابيلا، مجلة الديمقراطية، العدد 2، (مصر: وكالة الأهرام، 2001)، ص ص 180-186.

الرسائل العلمية:

□ حسين جبار شكر البياتي، التطورات السياسية في الكونغو من 1960-1965، رسالة

□ نفيسة بختي، التعديل الدستوري في الدول العربية بين العوائق والحلول، رسالة دكتوراه منشورة، (جامعة أبو بكر - تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016).

البحوث والتقارير:

□ _____، جمهورية الكونغو الديمقراطية، (روما: برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، نوفمبر 2011).

الصحف والمجلات:

http://www.france24.com/ar/20161223-%D8
86%D8%BA%D8%D9%D8%D9%D8%D9%D9%A7%D9
85%D8%A%D9%D8%D8%AF%D9%D8-%D8%A7%D9%D9
8A%D8%A9-%D8%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%D9
86%D8%B4%D8%A7%D8%B3%D8%A7-%D8%A%D9%D8%D9%D9
82-%D8%D8%A7%D9%D8%D8%A7%D8%AA%D9
85%D8%A9-%D8%D9%D8%D9%D8%D8%AD%D9
85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D8%A9-%D9
ساعة الدخول 84%D8%A7%D8%A%D9%D8%D8%A7%D8%A8%D9%D9
17:20 يوم: 31/1/2018.

□ _____، «قوات الدفاع والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية ارتكبت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في ديسمبر الماضي»، مركز أنباء الأمم المتحدة، 11 أكتوبر 2017، متاح على :

<http://www.un.org/arabic/news/story>.

WnHssmluaUl.asp?newsID=28294 هـ. ساعة الدخول 18:20 يوم

2018/1/31

المواقع الإلكترونية:

□ _____، اليونسف: جمهورية الكونغو الديمقراطية موطن إحدى أكبر أزمات نزوح الأطفال في العالم، مركز أنباء الأمم المتحدة، 25 يناير 2018 متاح على : <http://www.un.org/arabic/news/story.asp?newsID=30049> هـ.

WnHsBmluaUk ساعة الدخول 18:39 يوم 2018/1/31

□ _____، الأمين العام يدعو إلى التحقيق في وقوع وفيات أثناء احتجاجات في الكونغو الديمقراطية، مركز أنباء الأمم المتحدة، 22 يناير 2018 متاح على : <http://www.un.org/arabic/news/story.asp?newsID=30027> هـ.

WnHr9WluaUk ساعة الدخول: 18:32 يوم 2018/1/31

□ _____، «المبحث الثالث: سياسات التحولات الديمقراطية في إفريقيا وممارستها»، موسوعة المقاتل، بدون تاريخ، متاح على : http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/TahDemoAfr/sec04.doc_cvt.htm

□ أحمد سعدى، في مفهوم الاحتجاج وعرضه من قبل لجنة اور، العدد السادس، (إسرائيل، مجلة عدالة إلكترونية، 2004). متاح على :

<https://www.adalah.org/uploads/oldfiles/newsletter/ara/oct04/sadi.doc>

1.

2.

□ رشا العشري، «قضية التعديلات الدستورية في الكونغو بين الرغبة السلطوية والرفض الشعبي»، المركز الديمقراطي العربي، أكتوبر 2016، متاح على : <http://democraticac.de/?p=38939>، ساعة الدخول 17:15، 2018/1/30

□ موقع بيانات البنك الدولي متاح على : <https://data.albankaldawli.org/>

indicator /NY.GDP.MKTP.CD?locations=CD ساعة الدخول: 22:00

يوم: 2018 / 2 / 4

□ موقع بيانات البنك الدولي متاح على: <https://data.albankaldawli.org/>

indicator /NY.GNP.PCAP.CD?locations=CD ساعة الدخول 22:15

يوم: 2018 / 2 / 4

ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية:

Books

□ David Easton, A framework for political Analysis, (London: Pretice–Hall, 1965).

□ Markus Bockenforde, Constitutional Amendments procedures, Second Edition, (Sweden: International Institute for Democracy and Electoral Assistance, 2017) .

□ M. Quaranta, political protest in western Europe, (Switzerland: Springer International publishing, 2016) .

Scientific periodicals

□ Rosalind Dixon, Partial constitutional amendments, Journal of constitutional law, (Pennsylvania: University of Pennsylvania Law School, Mar 2011), Vol. 13:3, P P 643–685.

□ Donald S.Lutz, Toward a Theory of Constitutional Amendment, The American Political Science Review, No.2, (USA: American Political Science Association, June. 1994), Vol.88, P P 354–370.

Reports & Researches:

□ _____, Democratic Republic of Congo– Country plan 2008–2010, (UK: Department for International Development (DFID) in DRC, May 2008) .

استراتيجية دول الميدان في مواجهة التحديات الأمنية في الساحل

قط سمير

أستاذ مساعد علوم سياسية قسم (أ) جامعة محمد خيضر _ بسكرة _

ملخص:

تناول الورقة استراتيجية دول الميدان في مواجهة التحديات الأمنية في الساحل الإفريقي. الهدف منها؛ محاولة تسليط الضوء بالتحليل والنقد، لاستراتيجية إقليمية تحاول أن تكون بديلة للاستراتيجيات الدولية للقوى الكبرى. مع التركيز على المقاربة الجزائرية في إطار هذه الاستراتيجية. ستحاول المداخلة التطرق للعديد من الإشكاليات والتساؤلات ذات الصلة بالموضوع: ما مضمون استراتيجية دول الميدان؟ ما هي أهدافها وخلفياتها؟ ما هي آليات تطبيقها؟ ما هي الصعوبات التي تواجهها؟ فيما تتمثل المقاربة الجزائرية في إطار هذه الاستراتيجية؟

Résumé

Cette intervention, traite la stratégie des pays du champ, face aux défis de la sécurité au Sahel. L'objectif est d'essayer d'analyser et de critiquer une stratégie régionale, essaie d'être une alternative à les stratégies internationales des grandes puissances. En mettant l'accent, sur l'approche algérienne dans le cadre de cette stratégie. Nous allons essayer de répondre à de nombreuses questions et problématiques relatif à ce sujet: Quel est le contenu de la stratégie des pays du champ ? Quels sont les objectifs et les raisons de cette stratégie ? Quels sont les mécanismes de mise en œuvre ? Quelles sont les difficultés qui l'entravaient ? Quelle est l'approche de l'Algérie dans le cadre de cette stratégie ?

مقدمة

يشهد الساحل الإفريقي، تهديدات أمنية معقدة وشديدة الخطورة على أمن دول المنطقة بما فيها المغرب العربي؛ وذلك لترابط أمون هذه الدول. وعلاوة على هذه التهديدات، يعد هذا المجال الجيوسياسي من أغنى مناطق العالم بالموارد الطبيعية (بترول، يورانيوم غاز...) جعلتها محط أطماع من طرف القوى الكبرى، التي عرضت/ فرضت كل منها استراتيجية خاصة بها للتعامل مع التهديدات في الساحل، والانتفاع بهذه الموارد والتموضع في هذا المجال الحساس. وإدراكا منها لخطورة الوضع؛ عملت الجزائر على بلورة استراتيجية إقليمية بديلة، تحت اسم استراتيجية دول الميدان والتي تنظم إلى جانب الجزائر الدولة الرائدة/ الراعية لهذه الاستراتيجية كلا من مالي، نيجر، وموريتانيا.

الهدف الأساسي لهذه الاستراتيجية؛ هو تطوير مقاربة واحدة وموحدة بين هذه الدول الأربعة، تستجيب بشكل أكثر فعالية للتحديات الأمنية التي تواجهها. سيما الإرهاب والجريمة المنظمة، مع ربط هذه التهديدات بالفقر، الذي يعتبر المغذي الأساسي لها. فاستراتيجية دول الميدان؛ هي رؤية موسعة للأمن تربط بين الأمن والتنمية. وكل ذلك من أجل درء التدخل الأجنبي، الذي يزيد من الفوضى في المنطقة ويحولها إلى بؤرة توتر بدل أن تكون منطقة استقرار.

رغم الانسجام الظاهر بين هذه الدول من خلال خطاباتهم الرسمية، التي توحى بوجود تصورات مشتركة بينها للأمن في المنطقة، ولرؤيتها للتهديدات وأساليب مواجهتها؛ غير أن واقع الحال يؤكد غير ذلك فهناك صعوبات واقعية، خاصة بحسابات المصلحة لكل دولة، وجديتها في مكافحة هذه التهديدات..

ضمن هذا المنظور، فإن هذه المداخلة ستحاول التطرق بالتحليل والنقد للعديد من الإشكاليات التي يفرضها الموضوع. ما فحوى استراتيجية دول الميدان؟ ما هي أهدافها، خلفياتها؟ ما هي آليات تنفيذ هذه الاستراتيجية؟ وما هي الصعوبات الميدانية التي تواجهها؟ وفيما تتمثل المقاربة الجزائرية في إطار هذه الاستراتيجية؟.

ستعالج المداخلة أربع محاور أساسية:

1) فحوى استراتيجية دول الميدان

2) آليات تنفيذ الاستراتيجية

3) الصعوبات التي تواجه هذه الاستراتيجية

4) المقاربة الجزائية في إطار استراتيجية دول الميدان

دول الميدان مشكلة من أربع دول أفريقية، مغربية وساحلية وهي: الجزائر، موريتانيا، مالي ونيجر. تسعى هذه الاستراتيجية لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة في الساحل وهي مقاربة موسعة؛ فهي تشمل الإرهاب، الجريمة المنظمة والفقر. فهي تقوم على منطق الربط بين الأمن والتنمية. وهي كذلك، استراتيجية متعددة الأبعاد؛ إذ لا تعتمد على الأدوات العسكرية فحسب، لكن أيضا على الوسائل التنموية. تبلورت هذه الاستراتيجية سنة 2010 في إطار الاجتماعات العديدة التي جمعت رؤساء دبلوماسية الدول الأربعة وقادة أركانها. هدفها تشكيل رؤية إقليمية متكاملة ومتجانسة، تستجيب بشكل مشترك لهذه التحديات.

من خلال تحليل الخطاب الرسمي لهذه الدول، سواء السياسي أو العسكري؛ يبدو أن صناع قرار هذه البلدان، تملك تصورات مشتركة حول التحديات الأمنية التي تواجههم في المنطقة غير أن واقع الحال يشير إلى غير ذلك فهناك صعوبات ومعوقات حقيقية تقف أمام فعالية هذه الاستراتيجية (وهذا ما سنعاينه فيما يلي من هذه الورقة). وقد لعبت الجزائر دورا مركزيا في بلورة هذه الاستراتيجية. فقد صرح عبد القادر مساهل، الوزير المنتدب لدى وزير الخارجية الجزائري المكلف بالشؤون المغربية والإفريقية: «دول الميدان رسمت استراتيجية واحدة وموحدة؛ لمواجهة ظواهر الإرهاب الجريمة المنظمة والفقر. كما تتعاون هذه الاستراتيجية، مع المقاربات التي تشترك معنا في هذا الهدف، والعضوة في مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي، وكذلك الدول الصديقة وحتى المنظمات الأممية والإقليمية». من جهته صرح وزير الخارجية والتكامل الدولي المالي، السيد «سومايلو بوبايا مايقا»: «يجب على دول الميدان أن تستجيب بشكل شامل ومتعدد الأبعاد، للتحديات التي تواجهها مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والفقر. هذه الاستجابة المتعددة الأطراف؛ تأتي في سياق علاقة إقليمية مركبة. مع ضرورة تكييف الوسائل التقليدية للوقاية ولإدارة وحل الأزمات، التي يجب أن تعتمد على التكامل والتنسيق والتجانس. فهدفنا ليس تحويل الساحل لمنطقة حرب وإنما لمنطقة أمن واستقرار، تستفيد منه كل دول المنطقة»¹.

والدواعي الأساسية لهذه الاستراتيجية؛ هو درء أي تدخل أجنبي -كما أشرنا- بيد أن قولنا درء

التدخل الأجنبي، لا يعني الغياب التام للتنسيق مع الاستراتيجيات الدولية الأخرى، المطروحة سيما الأمريكية والأوروبية. وإنما عدم ترك الفراغ في المنطقة، الأمر الذي يسمح لهذه القوى بملاؤه. ومرد سعي دول الميدان -والجزائر تحديداً- إلى تجنب المنطقة من أي تدخل أجنبي إلى سببين أساسيين، أولاً: التدخل الأجنبي تحت أي مسمى خاصة العسكري، سيزيد من تأجيج الوضع، ويحول المنطقة إلى بؤرة توتر، فتخشى الجزائر من تكرار السيناريو الليبي. فالتدخل العسكري للحلف الأطلسي في ليبيا؛ حقق أهدافه الاستراتيجية والمصلحية، دون مراعاة انعكاسات ما بعد التدخل، التي تعاني منها المنطقة برمتها. فبعد أن فرغ الحلف الأطلسي من القضاء على نظام القذافي، انسحب وترك المنطقة تكتوي تحت وطأة تهديدات حقيقية، (تسريب الأسلحة، موجات اللاجئين..) زادت من تأجيج الوضع في الساحل. ثانياً: أن التدخل الأجنبي الغربي؛ سيشرعن أعمال الجماعات الإرهابية، وسيزيد من قدرتها على تجنيد شباب المنطقة. فقد تحدثت وسائل الاعلام، أن القاعدة في المغرب الاسلامي، وكذلك حركة أنصار الدين، قامت باستقطاب المئات من الأعضاء الجدد، فقد تحولت في نظرهم إلى حركات جهادية ضد «الصليبيين والاستعماريين الجدد» بعد التدخل الفرنسي في مالي.

آليات استراتيجية دول الميدان

تنبني استراتيجية دول الميدان، على ثلاث ركائز أساسية؛ (1) سياسية-دبلوماسية (2) عسكرية-عملياتية (3) مالية. وقد تم مأسسة هذه الأبعاد الثلاثة، فقد اتفقت الدول الأربعة على الالتقاء في ندوة كل ستة أشهر، تجمع رؤساء دبلوماسية هذه الدول في أحد عواصم هذه البلدان؛ للتنسيق فيما بينهم وتقييم جهودهم. بالإضافة إلى تنسيق جهودها، مع استراتيجيات شركائها الأوروبيين والأمريكيين. الذين اجتمعت معهم في عدة لقاءات، بغية خلق دينامية بين الاستراتيجيات الدولية، والاستراتيجية الإقليمية الميدانية. أما من الناحية العسكرية والعملياتية، فقد تم تشكيل لجنة قيادة الأركان المشتركة (CEMOC) في أبريل 2010 ومقرها مدينة تمراست، تجمع كما هو واضح قيادة أركان الدول الأربعة. بمساعدة مركز استعلامات، مقره العاصمة الجزائرية، هدفه التنسيق بشكل أكثر نجاعة في مجال العمليات العسكرية، لمكافحة التهديدات في الساحل. كما عملت على تشكيل وحدة الدمج والاتصال (ULF) والمكونة من سبع دول، فبالإضافة إلى دول الميدان الأربعة تضم هذه الوحدة كلا من بوركينا فاسو، ليبيا وتشاد. مهمتها (ULF) تزويد الآلية العسكرية الأولى (CEMOC) بالمعلومات الأمنية والتكتيكية والعملياتية الضرورية، لقيادة العمليات المشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.¹ كما اتفقت دول الميدان على تشكيل قوة عسكرية مشتركة للتدخل في غضون 18 أنوار بوخرص. "الجزائر والصراع في مالي". أوراك كارنيغي، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2012.

شهرًا، وذلك في ندوة باماكو بـمالي في ماي 2011 لكن يبدو أن هذه القوة المشتركة لم تر النور حتى زمن تحرير هذه المقالة.

لاستراتيجية دول الميدان في الساحل، آلية مالية، فقد اتفقت على إنشاء صندوق يحتوي على غلاف مالي من أجل جعل هذه الاستراتيجية ملموسة وعملية أكثر. يستخدم هذا الغلاف؛ في عمليات التنسيق الاستعلاماتي بين الشركاء. وتقديم مساعدات اقتصادية وتنموية لشعوب المنطقة. رغم التكتّم عن حجم هذا الصندوق المالي، إلا أن بعض المصادر تشير إلى أنه يقدر بعدة ملايين الدولارات، تساهم فيه الدول الأربعة بشكل منصف. وما يمكن فهمه من كلمة منصف، أن كل دولة تساهم بحجم قدرتها وإمكاناتها، ويتوقع أن الجزائر، المساهم الأكبر في هذا الصندوق.

لكن ما يمكن قوله في نهاية عرضنا لاستراتيجية دول الميدان في الساحل لمواجهة التحديات الأمنية التي تعرفها المنطقة؛ أنه رغم ما يظهر في الواجهة، من كون دول الميدان على وفاق تام بشأن رؤيتها لهذه الاستراتيجية، والاجتماعات التي تعقدها السياسية منها والعسكرية، بيد أن التطبيق العملي لهذه الاستراتيجية تواجهه صعوبات جمة. ففي النهاية فإن السياسة الواقعية -Real politick هي التي تتغلب، ولغة المصالح هي التي تطفو إلى السطح. فما هي الصعوبات التي تواجه استراتيجية دول الميدان في الساحل؟

الصعوبات التي تواجه استراتيجية دول الميدان؛

غياب الثقة بين هذه الدول، فـمالي، نيجر وموريتانيا، تشكك في الأهداف والنوايا الحقيقية للجزائر، في تبنيها ودعمها لهذه الاستراتيجية. فبالنسبة لهذه الدول للجزائر هدفين: 1) النفوذ والهيمنة في المنطقة 2) عزل المغرب وليبيا عن الفضاء الساحلي -الصحراوي، فهي سحبت البساط من المبادرات الليبية، وحاصرت التطلعات المغربية، لوضع موضع قدم لها في المنطقة.

التشكيك في الدور الجزائري؛ فمن المعلوم أن الدور يتناسب والمكانة التي تحتلها الدولة. والجزائر أكبر قوة في المنطقة عسكريا واقتصاديا، ولطالما سعت للاعتراف بها كدولة إقليمية، لكن بقي دورها محتشم في هذا الفضاء، خاصة ما يتعلق بمكافحة الإرهاب. فالجزائر كأكبر قوة عسكرية، ولها خبرة كبيرة في مكافحة الإرهاب، لكنها لا تستغلها في مكافحة الجماعات الإرهابية في الساحل. فهناك من يتهم الجزائر بأنها لا تريد تضيق الخناق على هذه الجماعات؛ حتى لا تعيد الانتشار في الداخل

[Http://www.CarnegieEndowment.org](http://www.CarnegieEndowment.org)

متوفر على الرابط:

الجزائري. خاصة أنها جزائرية في الأصل -أقله- على مستوى القيادة.

غياب الثقة كذلك على مستوى تواطؤ الدولة (مالي خاصة) مع شبكات الجريمة المنظمة. فالنخب الحاكمة بقيادة الرئيس الأسبق أمادو تومانو توري، كانت تقيم علاقات مع شبكات الجريمة المنظمة. وهناك دراسة صدرت عن مركز كارنيجي للباحث «ولفرام لاشر» يوضح من خلالها مدى تورط الدولة في مالي في أعمال الجريمة المنظمة. فكيف يمكن الحديث عن مكافحة الجريمة المنظمة تراها دولة بأكملها.¹

ولنتوقف هنا، عند عامل الثقة لمركزيته في التعاون بين الدول، ولكونه عصب تبادل المعلومات الاستخباراتية. المشكلة في دول الجنوب أنها لا تتعاون فيما بينها، ولما تفعل فلا تكون جدية وجادة في ذلك، لعوامل عدة منها غياب الثقة؛ فمثلا اتفقت هيئة أركان جيوش دول الميدان في صيف 2012، على السماح بمطاردة الجماعات الإرهابية على طرفي الحدود، وذلك بعد إشعار مسبق للدولة المعنية بمواصلة المطاردة على أراضيها. كان من المفروض أن تكون هذه الآلية مجدية في محاربة الإرهاب العابر للحدود، لكن يبدو أنه لم يتم تفعيلها أصلا. خاصة أنه لا مالي ولا النيجر ولا موريتانيا، لديهم القدرة والإمكانات لمطاردة الإرهابيين داخل حدودهم، ناهيك عن مطاردتهم خارجها. أما الجزائر ذات الإمكانيات المتوفرة؛ فهي مهمة أصلا بحدودها، ولا يبدو أن لها نية في مطاردة الإرهابيين ما وراء حدودها.

وتعتبر سيطرة الجماعات الإرهابية على شمالي مالي، وزحفها جنوبا لدلالة ليس فقط على فشل هيئة الأركان الساحلية المشتركة في مكافحة الإرهاب، وهي المهمة التي أوجدت من أجلها. بل كذلك فشل «وحدة الدمج والاتصال»، التي تضم أجهزة استخبارات الدول المعنية، ومهمتها التعاون في المجال الاستخباراتي بشأن الحركات الإرهابية، وهي آلية ذهبت هي الأخرى ضحية عدم الثقة. إذن؛ أن المشكلة في تبادل المعلومات في إطار هذه الوحدة هي أن الشركاء غير متساوين. فالجزائر تملك معلومات عن الإرهابيين تفوق بكثير ما تملكه بقية الدول الشريكة في الاستراتيجية وبالتالي؛ فالتبادل -هنا- يكون في اتجاه واحد.²

هناك صعوبات سياسية-استراتيجية وأخرى عملية-عسكرية صرفة، فاختلاف أوجه النظر، تتجسد في كون الجزائر من مصلحتها التنسيق مع الاستراتيجية الأمريكية، في حين تفضل

1 ولفرام لاشر. "الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء". أوراق كارنيغي، أيلول/سبتمبر 2012 ص 12_14. متوفر على الرابط: <http://CarnegieEndowment.org>

2 عبد النور بن عنتر. "الاستراتيجيات المغاربية تجاه أزمة مالي". مركز الجزيرة للدراسات. قدمت هذه الورقة في ندوة "المغرب العربي والتحولالات الإقليمية الراهنة"، بالدوحة، 17-18 فبراير/شباط 2013.

بقية الدول موريتانية، مالي ونيجر التنسيق مع فرنسا. ويرجع سبب تفضيل الدول الثلاث الأخيرة التعاون مع فرنسا، لأسباب مالية وسياسية، ففرنسا تقدم مساعدات مالية لهذه الدول، فضلا عن دعمها السياسي؛ فهذه الدول تفتقد للشرعية الداخلية (فبعضها وصل إلى الحكم عبر انقلاب). في حين تأتي رغبة الجزائر في التنسيق مع واشنطن لاعتبارات عديدة: أولا: الجزائر تعتمد على واشنطن بشأن تبادل المعلومات الأمنية الأكثر سرية، فقد قدمت الجزائر قائمة بأسماء المئات من المطلوبين لديها، ممن لجؤوا إلى الولايات المتحدة وأوروبا. ثانيا: رفع الحظر الأمريكي المفروض على الجزائر منذ 1992 خاصة العسكري، فقد قبلت الولايات المتحدة تزويد الجزائر بأسلحة خاصة بمكافحة الإرهاب، كأجهزة الرؤية الليلية. كما كانت أمريكا وراء تسريع وتيرة الحوار الأطلسي-الجزائري في إطار الحوار الأطلسي-المتوسطي. ثالثا: تسعى الجزائر لكسب التأييد الثقيل الوزن والحاسم للولايات المتحدة، بشأن بعض القضايا الدولية، خاصة قضية الصحراء الغربية.¹

الصعوبات الأخرى التي تواجه استراتيجية دول الميدان في الساحل هي شاسعة الحدود، وصعوبة مراقبتها بشكل كامل. خاصة في ظل ضعف الإمكانيات المادية والتقنية لهذه الدول هذا من جهة. من جهة ثانية؛ فإن أمنة الحدود خاصة بالنسبة للجزائر؛ قد يحدث لها حساسية مع سكان المنطقة الطوارق، فهؤلاء كما هو معروف، من البدو الرحل يعيشون على الرعي والتجارة عبر الصحراء الكبرى، فهم لا يعرفون الحدود وعليه فإن أمنة الحدود في هذا الظرف تحديدا (تمرد طوارق الأزواد في مالي)؛ قد يفهم منه سكان المنطقة أنه قطع لعلاقات طوارق مالي ونيجر، وطوارق الجزائر.

ضعف -أو قل- غياب التنسيق الأمني بين دول المغرب العربي، ودول الساحل. فرغم أن الولايات المتحدة نجحت في لم شمل هذه الدول (المغرب العربي والساحل)، وحثها على التنسيق فيما بينها، في «شتوتغارت» الألمانية في مارس 2004، غير أن هذا التكامل لم يحدث.² بالرغم من أن الأحداث الأخيرة سيما الأزمة الليبية، والحرب الأهلية التي دارت رحاها هناك؛ برهنت أن أمن المغرب العربي، مرتبط بأمن الساحل. فهناك كميات ضخمة من الأسلحة تسربت عبر الحدود الليبية، إلى بعض دول الساحل، وربما تكون حاليا بحوزة الإرهابيين.³ ومرد غياب التنسيق المغاربي-الساحلي

1 Yahia H. Zoubir. « Les Etats-Unis et le Maghreb : primauté de la sécurité et marginalité de la démocratie ». *L'Année-du-Maghreb*, Vol. 02 (2005-2006) URL : <http://lannéemaghreb.revues.org/169> ; DOL : 10.4000 /annéemaghreb.p169

2 Yahia H. Zoubir. « La politique étrangère Américaine au Maghreb : constances et adaptations ». *Journal d'étude des relations internationales au Moyen-Orient*, Vol. 1, No. 1 (juillet 2006) pp 124-125.

3 أنظر: بيتر كول. "تأمين حدود ليبيا؟ فوضى خطوط الحدود." *ألمانيك كريني*. 18 تشرين الأول/أكتوبر

أساسا هو؛ غياب كيان إقليمي مغربي متكامل، لأسباب عديدة أهمها التوتر المستمر للعلاقات الجزائرية-المغربية.

هناك صعوبات أخرى عسكرية-عملياتية ولوجستية، قد تحد من فعالية استراتيجية دول الميدان. فلهذه الأخيرة -باستثناء الجزائر- قوات مسلحة ضعيفة جدا عددا وعتادا. فالميزانية العسكرية لدولة مالي على سبيل المثال، في سنة 2009 لا تتعدى 180 مليون دولار. فضلا عن ضعف عديد جيوش هذه الدول، والمقدرة ب 15870 في موريتانيا، 7750 في مالي، و 5300 فقط في نيجر. علاوة على ذلك، فإن جيوش هذه الدول لا تتلقى الحد الأدنى من التكوين العسكري، فالجندي لا يتدرب إلا على استعمال الرشاش، كما ليس لديها قوات من المضلين، وهي قوة أساسية لملاحقة التحصينات الإرهابية في الصحراء الكبرى¹.

المقاربة الجزائرية في إطار استراتيجية دول الميدان

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن المقاربة الجزائرية في الساحل، لكن الملاحظ بدقة والمتابع بحرص للوضع، سيكتشف أنه ليس للجزائر مقاربة حل -أو أقله- لإدارة التحديات الأمنية والاستراتيجية في المنطقة. والدليل على ذلك؛ تصريحات صناع القرار الجزائريين عند زيارة أي مسؤول غربي (أمريكي، فرنسي، بريطاني...) للجزائر وعرضهم لتصوراتهم للمشهد الأمني في الساحل، يرد الجزائريون بأن هذه المقاربات والتصورات، تتطابق مع المقاربة الجزائرية في هذا الفضاء الجيوسياسي. رغم أن هناك اختلاف بين الاستراتيجية الأمريكية والأوروبية..

ويعود سبب ميوعة المقاربة الجزائرية في الساحل، وحتى في إطار استراتيجية دول الميدان؛ إلى أولا: غياب تصور واضح للجزائر حيال التحديات التي تواجهها المنطقة الساحلية. ثانيا: التعقيد الشديد الذي يعرفه المشهد الأمني في المنطقة؛ بفعل تشابك عوامل عديدة سياسية استراتيجية (قضية الطوارق) وأمنية الارهاب والجريمة المنظمة، والذي يبدو أن الجزائر فشلت في إدارتها، وفي الفصل بين المسألتين قضية الطوارق (الأزواد) والارهاب.

وعموما يمكن أن نستخلص أربع أسس رئيسية، تحدد تصور وحركة الجزائر في المنطقة الساحلية-الصحراوية؛ وهي (1) ربط الأمن بالتنمية (2) التأكيد على التسويات السلمية للصراعات خاصة نزاع الطوارق، والفصل بين هذا المشكل السياسي والمشاكل الأمنية الأخرى. (3) درء التدخل الأجنبي في

2012. متوفر على الرابط: <http://CarnegieEndowment.org>

1 أنوار بوخرص. مرجع سابق.

المنطقة سيما العسكري (4) التأكيد على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

فلطالما نادى الجزائر بضرورة ربط الأمن بالتنمية في الساحل؛ انطلاقاً من منطق أن انعدام التنمية والفقر من أبرز المغذيات للإرهاب والجريمة (كما أسلفنا). ويتضح ذلك بجللاء من خلال كل الاتفاقيات التي توسطت فيها الجزائر، بين المتمردين الطوارق والحكومتين المالية والنيجرية، منذ بداية التسعينيات. والتي أكدت على أسبقية التنمية كشرط احترازي ضد أي حركات لا أمنية في المنطقة. فقد قدمت الجزائر مساهمة مباشرة في تنمية المناطق الحدودية. فعلى سبيل المثال لا الحصر؛ التزمت بتمويل 20 مدرسة ومؤسسة تكوين، في قرى شمال مالي، وتمويل عمليات حفر عشرات الآبار وإقامة حواجز مائية سطحية، وإنشاء مدارس وعيادات في مناطق حدودية، يستفيد منها البدو الرحل الجزائريون وبدو الدول المجاورة في إطار برنامج لمساعدة دول الساحل، يجري تنفيذه بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ومنظمات حكومية أمريكية بقيمة 100 مليون دولار. ويتضمن البرنامج أيضاً، بناء تجمعات سكانية جديدة في مناطق قريبة من القرى الموجودة في شمال مالي، وبناء مستوصفات ومراكز طبية. وقبيل اندلاع الحرب في مالي، كانت الجزائر بصدد اقتراح إنشاء صندوق خاص بمساهمة دولية لتنمية المناطق الصحراوية في الساحل.

الربط بين الأمن والتنمية، كانت من بين أهم المرتكزات التي قامت عليها حركة الدبلوماسية الجزائرية، في سعيها إلى حشد التأييد الدولي لجهود مكافحة الإرهاب في المنطقة. وقد اعتبرت أن أهم ما يمكن أن تقدمه الدول الكبرى، هو المساعدة على تحقيق التنمية في المناطق المعزولة من الصحراء. فالفقر هو ما دفع سكان المنطقة إلى الانخراط في النشاط الإرهابي، أو باللجوء إلى نشاطات أخرى تستفيد منها الجماعات الإرهابية مثل التهريب وتجارة المخدرات.¹

من مرتكزات التصور الجزائري في الساحل؛ هو الاعتبار المبدئي القاضي بعدم التدخل في شؤون الغير، وهو مبدأ مقدس في السياسة الخارجية الجزائرية. فيصر المسؤولون الجزائريون، أن الجيش الجزائري لا يشارك في أي عمليات حربية خارج الحدود الوطنية. وهذا المبدأ منصوص عليه دستورياً. بيد أننا نلاحظ غياب أي مادة تنص صراحة على منع الجيش الوطني الشعبي من المشاركة في عمليات خارج الوطن. وأما عن المادة (26) من الدستور التي تنص على: «تتمنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريةها، وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية».² المقصود منها هو العدوان، وانتهاك

١ الأيام الجزائرية: 2013/08/10.

٢ دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المادة (26). 1996.

سيادة الشعوب وحريتها. لكن الحالة مختلفة بخصوص الوضع في الساحل، سيما الحرب في مالي فهي عمليات عسكرية تحت غطاء الشرعية الدولية (قرار مجلس الأمن)، وبرضى -بل- وبطلب من السلطة المركزية في مالي. ومن جهة أخرى وفي ظل عولمة المخاطر والتهديدات العابرة للحدود والأوطان، والذي يستدعي تضافر الجهود الدولية للتصدي لها؛ يتعذر على دولة بمفردها أن تتعامل مع هذه التهديدات. فنحن نرى أنه بات من الضروري إعادة النظر في هذا المبدأ، بالنظر للبيئة اللابينية التي تطبع جيوبوليتيك الجزائر، سواء في المغرب العربي أو في الساحل.

أحد أسس الرؤية الجزائرية في الساحل، هي التأكيد على الفصل بين العنصر السياسي أي قضية الطوارق (كما أسلفنا)، والعنصر الإرهابي أي الحركات الجهادية في المنطقة. لكن يبدو أن الجزائر، أخطأت في تقدير دور حركة أنصار الدين في ولائها لها وطموحاتها في مالي. فقد فضلت الجزائر التفاوض مع حركة أنصار الدين، بدلا عن الحركة الوطنية لتحرير أزواد، من أجل عزل الأخيرة التي باتت ترفع مطالب انفصالية. لكن ذلك لم يمنع أنصار الدين من الزحف نحو باماكو، أثناء الحملة الفرنسية،¹ لتخلط بذلك حسابات الجزائر، وهو ما سرع في نشوب هذه الحرب، وبالتالي التدخل الأجنبي الذي كانت الجزائر تتفاداه وتحشاه.

الفشل المزدوج للمقاربة الجزائرية في منع الحرب ومكافحة الإرهاب

لأول مرة ترفع بعض الفصائل الممثلة للطوارق في مالي سقف مطالبها، ليصل إلى حد طرح مسألة «تقرير المصير والاستقلال». بعد أن كانت مطالبهم منذ الاستقلال، تقتصر أساسا على العدالة في توزيع الثروة والسلطة، والتمثيل السياسي_الاداري والعسكري، والاعتراف بالهوية الخاصة.²

لكن تجدر الإشارة، أن هذا المطلب (الانفصال)؛ كان بمبادرة من الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وهي التي تمثل المقاتلين العائدين من ليبيا، بعد سقوط القذافي. إذن؛ فهذا المطلب لا يمثل كل الشعب الطوارقي في شمال مالي، الذي تمثله العديد من الفصائل. في تقديرنا أن هذا المطلب ليس سوى رد فعل عنيف لمقاتلين في حالة إحباط، وسوف لن يجد صدى داخلي لافتقاده لقاعدة شعبية عريضة، ناهيك على أن يجد صدى دولي للاعتراف به.

يرجع التمرد الطوارقي الأخير، والمطالبة بالانفصال عن دولة مالي، إلى عدة أسباب أهمها؛ أولا: استمرار التهميش والإقصاء، الذي يعاني منه إقليم أزواد في الشمال سياسيا وتنمويا. فقد

١ عبد النور بن عنتر الاستراتيجيات المغاربية تجاه أزمة مالي. مرجع سابق.

٢ الحاج ولد إبراهيم. "أزمة شمال مالي .. انفجار الداخل وتداعيات الإقليم". مركز الجزيرة للدراسات، 12 فبراير/

شباط 2012. ص 05.

فشلت الحكومة في باماكو، بقيادة الرئيس الأسبق أمادو توماني توري في تطبيق البرنامج الخاص بالأمن والسلام والتنمية، في أوت 2011، بقيمة 50 مليون يورو في شمال البلاد. فقد كان الأوان قد فات، فالأوضاع في هذا الإقليم بلغت حد التقيح، ولم يعد يكفي معها أي مبادرات شكلية بسيطة، ما زاد في إشعال التوتر بين الشمال والجنوب، ومهد الطريق لعودة القتال.

ثانيا: عودة حكومة باماكو لسياسة عسكرية إقليم أزواد، وهو ما اعتبرته قيادات الإقليم انتهاكا صارخا لاتفاقية الجزائر، والذي تهدف من ورائه حكومة باماكو استعادة سيطرتها على الإقليم. ثالثا: الدور الذي قامت به الحركة الوطنية الأزدادية _MNA_ والتي أنشأت في 2010، في اغتنام مشاعر الغضب الطوارقي الداخلي، وعملها على حشد الدعم الدولي لمشروع الاستقلال. رابعا: والسبب المباشر لهذا التمرد يكمن وراء الحرب في ليبيا، وسقوط نظام القذافي، وعودة الآلاف من المقاتلين الطوارق، الذين كانوا يحاربون في صفوف كتائب القذافي، والذين اكتسبوا خبرة قتالية وامتلكوا ترسانة معتبرة من الأسلحة النوعية. وهو السبب وراء تمكنهم من دحر القوات النظامية المالية بشكل مفاجئ وسريع.¹

مع اندلاع التمرد الطوارقي في شمال مالي في 17 جانفي 2012 سارعت الجزائر كعادتها لعرض الوساطة بين الطرفين المتصارعين الحكومة والمتمردين. فتقدمت بمبادرة تسمح بوقف القتال وإراقة الدماء، تتضمن هذه المبادرة؛ إنشاء مناطق محمية وأخرى منزوعة السلاح، وإنشاء صندوق دولي لإعادة إعمار وتنمية صحراء أزواد، بتمويل جزئي من الجزائر.² لكن يبدو أن سرعة الانتصار العسكري الذي حققه المتمردون الطوارق، ودحرهم للجيش المالي؛ أوقعهم في نشوة الانتصار. وبالتالي رفعوا من سقف طموحاتهم _كما أشرنا_ لحد إعلان استقلال إقليم أزواد في 05 أفريل 2012. ولم يدعوا حماسة للوساطة أو المبادرة الجزائريتين كما تعودوا.

لتنعقد مجريات الأحداث فيما بعد بسبب أمرين: (1) الانقلاب العسكري على الرئيس المالي أمادو توماني توري. (2) سيطرة بعض الحركات الجهادية سيما حركة أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، فضلا عن التنظيم الارهابي القاعدة في المغرب الاسلامي، وهو ما قاد في نهاية المطاف؛ إلى التدخل العسكري الفرنسي، والذي زاد في خلط الأمور أكثر.

فبسبب؛ أولا: فشل توماني توري، في إخماد التمرد، بل واندحار قواته أمام ضربات الطوارق خلق سخط داخل الدوائر العسكرية في مالي، خاصة من صغار الضباط الذين اهتموه بالفساد وإقامة علاقات مريبة مع شبكات الجريمة المنظمة الناشطة في مالي والساحل وحتى مع

١ أنوار بوخرص. مرجع سابق.

٢ الخبر 2012/02/27.

القاعدة. وهذا ما دفع «ميا أمادو سانوجو» للانقلاب عليه في 22 مارس 2012. ثانيا: السرقة التي تعرضت لها الانتصارات التي حققتها الحركة الوطنية لتحرير الأزواد من طرف حركات متطرفة - كما أشرنا - أهمها حركة أنصار الدين بقيادة أياد آغ غالي رجل الجزائر في أزواد كما كان يوصف.¹

هذا التعقيد الذي عرفته شمال مالي، والتلونات التي عرفتتها شبكة التحالفات في المنطقة، بين أطراف الصراع الرئيسيين؛ جعلت الموقف الجزائري أكثر حذرا - بل قل - ترددا وارتياحا. فقد اعتمدت الجزائر في بدايات النزاع سياسة الترقب والانتظار، ولهذا الموقف عدة تفسيرات؛ أولا: أن الجزائر تلتزم الحذر في رهاناتها، بهدف حماية مصالحها الاستراتيجية. ثانيا: هناك من اعتبر موقف الجزائر عقابا للرئيس الأسبق توماني توري، الذي اتهمته بالتواطؤ المتعمد مع القاعدة في المغرب الاسلامي. ثالثا: هناك اعتقاد بأن الجزائر سمحت عمدا لحركة أنصار الدين بفرض سيطرتها على الأزواد، بعد أن تغلبت على الحركة الوطنية لتحرير أزواد، التي فجرت التمرد بسبب سوء علاقة الأخيرة مع الجزائر، التي تنتقدها بخصوص دورها في الوساطات منذ بدايات التسعينيات، بأنه لم يخدم مصالح الطوارق.² والدور الجزائري كما هو معلوم؛ نابع من مبدأ الحفاظ على الحوزة الترابية لمالي، وعدم السماح، بقيام أية دولة جديدة على تخومها الجنوبية. لكن الجزائر كانت دائما ترد على هذه التهم، بأن موقفها هذا؛ ناتج عن التزامها بمكافحة الارهاب في المنطقة، وليس التمرد الطوارقي.

كل هذه التعقيدات؛ أدخلت شمال مالي في مأزق حقيقي استعصى معه الحل السلمي. سيما بعدما أمسكت الحركات المتطرفة، زمام الأمور وشتت حملات ضد القوات النظامية، التي أجبرتها على التراجع، حتى بات المركز والعاصمة باماكو تحت تهديد حقيقي. هذه التطورات؛ أعطت لفرنسا (صاحبة النفوذ التقليدي في المنطقة) ذريعة للتدخل عسكريا؛ لمنع (حسبها تقول) الارهابيين، من السيطرة على مالي، وهو ما سيهدد مصالحها الحيوية بها.

نية التدخل الفرنسية، كانت مؤيدة بقرار من مجلس الأمن رقم (2085) يسمح بالتدخل العسكري، لكنه يفضل أن يكون إفريقيا. كما كان (قرار التدخل الفرنسي) باستنجد الحكومة المالية، التي طلبت رسميا المساعدة الفرنسية. يفهم من طلب الحكومة المالية هذا تقديم الولاء لفرنسا صاحبة التأثير الأكبر في المنطقة، وتثبيت ركائزها في الحكم خاصة وأنها وصلت عن طريق انقلاب (كما أشرنا).

١ أنوار بوخرص. مرجع سابق.

٢ المرجع نفسه.

موقف الجزائر من الحرب بين الرفض، التحفظ والارتباك

يرجع تحفظ / رفض الجزائر، لتدخلها في شمال مالي لعدد من العوامل: أولاً: مبدأ عدم التدخل (والذي يعتبر مقدساً لدى صانع القرار الجزائري)، خارج الوطن، والتأكيد على الحلول السلمية للنزاعات. ثانياً: أن الجزائر قلقة من تطورات النزاع، واحتمال انتشاره للدخل الجزائري، والتورط في مغامرة كارثية؛ لأن أي فشل في التدخل سيترتب عليه، زعزعة مكانة النظام داخلياً. يتتاب الجزائر قلق كذلك من جوارها المضطرب وغير الودود؛ فهي تشتبه في بداية تأسيس «كتلة» بقيادة فرنسا والموالين لها في المنطقة، أهمها المغرب وبعض دول الساحل الهشة. هدف هذه الكتلة؛ هو احتواء القوة الجزائرية الناشئة¹، وسيما أيضاً بعد العواصف التي ضربت المغرب العربي وشمال إفريقيا، بما يسمى «الربيع العربي»، بداية بالثورتين التونسية والمصرية، ووصول الإسلاميين إلى الحكم بها، والتدخل الغربي في ليبيا، لإسقاط القذافي، ثم التقارب بين حكام ليبيا الجدد مع المملكة المغربية، والتي أثارت توجسات لدى النظام الجزائري.

كما أن الجزائر وجدت نفسها أمام مشهد معقد في شمال مالي؛ تتداخل فيه الحركات الطارقية والجماعات الإرهابية، التي لا تريد الجزائر الخلط بينهما. الحركات الطارقية عديدة وبينها تناقضات ومنافسة أحياناً واختلافات في الرؤى، خاصة الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وهي حركة علمانية مطالبها انفصالية - كما أسلفنا -، وحركة أنصار الدين الإسلامية، التي تسعى لإقامة حكم ذاتي وخاصة تطبيق الشريعة الإسلامية. والجزائر لها علاقات جيدة بالحركة الأخيرة لكن الإشكال أن حركة أنصار الدين، لديها ارتباطات مع التنظيمات الإرهابية في المنطقة. وهكذا ستجد الجزائر نفسها في مواجهة مباشرة مع حركة أنصار الدين حليفها الأزوادية، لذلك؛ فضلت الجزائر عدم التدخل، واعتماد سياسة الانتظار والترقب. غير أنها وسعيها منها لامتصاص - نوعاً ما - الضغوط الغربية عليها؛ اضطرت إلى فتح مجالها الجوي للطائرات الفرنسية، وهذا يعد تطوراً في العقيدة العسكرية الجزائرية.

خلاصة:

مما سبق يمكن القول؛ أن نجاح استراتيجية دول الميدان في الساحل الإفريقي مرهون بفعالية الدور الجزائري. فعلى الجزائر لعب دور أكبر يتناسب والمكانة التي تحتلها والقدرات التي

١ أنوار بوخرص. مرجع سابق.

تمتلكها مقارنة ببقية الدول الأخرى في المنطقة. سيما وأن الجزائر لطالما سعت للاعتراف بها كقوة ودولة اقليمية، وبعد حصولها على هذا الاعتراف نجدها تتبنى سياسة خارجية الدول الصغرى التي همها الوحيد هو البقاء ولا تقوم بدور إقليمي فعال كما هو مرجو منها. فضلا على ذلك فإن سياستها الخارجية مشوبة دائما بالحذر والتحفظ والارتياح.

حتى يكتب النجاح لذلك لهذه الاستراتيجية الناشئة؛ عليها اكتساب المزيد من الثقة فيما بين دولها، لأنه العنصر الأساسي الذي تنبني عليه علاقات التعاون بين الدول. علاوة على ذلك، على هذه الدول العمل على التنسيق أكثر مع بقية دول الجوار سيما المغاربية (المغرب، ليبيا وتونس..) لترابط كما (أشرنا أعلاه) أمون هذه الدول، واشتركا نفس التهديدات.

على الجزائر مراجعة مفهومها للأمن القومي؛ وذلك بضرورة إعادة النظر في مبدأ عدم التدخل. فبالنظر للبيئة الاقليمية التي تميز جيوبوليتيك الجزائر عبر كل الجبهات الجنوبية والشرقية، وبالنظر أيضا لطبيعة التهديدات التي باتت تتعرض لها الجزائر العابرة للحدود والأوطان (إرهاب، جريمة منظمة، هجرة غير نظامية..)، والتي تتطلب تعددية الأطراف في مواجهتها، على الجزائر التدخل في بعض الحالات لتأمين حدودها خاصة في ظل الضعف الشديد الذي تعاني منه دول الساحل المجاورة لنا.

المراجع:

باللغة العربية:

- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. 1996.
- بوخرص أنوار. «الجزائر والصراع في مالي». أوراق كارنيغي، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2012.
- بن عنتر عبد النور. «الاستراتيجيات المغاربية تجاه أزمة مالي». قدمت هذه الورقة في ندوة «المغرب العربي والتحوليات الاقليمية الراهنة»، بالدوحة، 17-18 فبراير/شباط 2013. مركز الجزيرة للدراسات.
- لاشر ولفرام. «الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء». أوراق كارنيغي، أيلول/سبتمبر 2012.
- كول بيتر. «تأمين حدود ليبيا؟ فوضى خطوط الحدود». أوراق كارنيغي. 18 تشرين الأول/أكتوبر 2012.

_ ولد ابراهيم الحاج. «أزمة شمال مالي .. انفجار الداخل وتداعيات الإقليم». مركز الجزيرة للدراسات، 12 فبراير / شباط 2012
باللغة الأجنبية:

_ Zoubir .Yahia H. « Les Etats–Unis et le Maghreb : primauté de la sécurité et marginalité de la démocratie » . L'année du Maghreb، Vol. 02(2005–2006) URL : <http://lannéemaghreb.revues.org/169> ;
DOL : 10.4000 /annéemaghreb

_ Zoubir.Yahia H « La politique étrangère Américaine au Maghreb : constances et adaptations » . Journal d'étude des relations internationales au Moyen–Orient، Vol. 1، No.1 (juillet 2006).

احتمالات فشل الدول في شمال إفريقيا : بين مخاطر الفشل وفرص إعادة البناء دراسة في الحالة الليبية

د. جمال منصر

قسم العلوم السياسية جامعة عنابة

تقديم :

بعد عقود من حصولها على استقلالها الوطني، لازالت أغلب دول شمال إفريقيا تعاني ضعفا في بنائها المؤسساتي وأدائها الوظيفي على مختلف الأصعدة (الأمنية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية) مما رشح بعضها لتكون ضمن زمرة الدول الفاشلة، والتي تتعدى آثار فشلها حدودها الوطنية لتمس المنطقة بأسرها، ولعل النموذج الليبي فيما بعد «الثورة» وكذلك الحال في مالي مثالان واضحا في هذا الاتجاه.

وعلى هذا الأساس تعيش منطقة شمال إفريقيا بين مخاطر احتمالات الفشل التي قد تؤثر على أمن واستقرار هذا الفضاء الجيوبوليتيكي برمته، وبين فرص إعادة بناء هذه الدول وفق رؤية حديثة تستجيب لمتطلبات التنمية البشرية لسكانها من جهة وتضمن استقرار المنطقة من جهة أخرى. وهذا ما تحاول هذه الورقة البحثية البحث والتفصيل فيه. الأمر الذي يتطلب بداية الوقوف عند مفهوم الدولة الفاشلة. ومؤشرات قياس الفشل ومستوياته.

وقد لقي مصطلح الدولة الفاشلة «Failed State» اهتماما كبيرا من قبل العديد من الأكاديميين والسياسيين، بحثا في الظاهرة وفي كثير من الأحيان نقدا للمصطلح ورفضاً للوصف، حيث أُستخدم المصطلح لأول مرة في عهد الرئيس الأمريكي «بيل كلينتون» لوصف الدولة التي فشلت في القيام بوظائفها الأساسية واعتبارها تهديدا وخطرا على السلم والأمن الدوليين، واستمر الاهتمام الأمريكي بها مع إدارة «جورج بوش الابن» في إطار حملته على ما عرف «بالإرهاب» بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث زادت أهمية المصطلح وأصبح ينظر إلى تلك الدول من منظور أمني دفاعي باعتبارها

ملاذا آمنا للإرهاب والقرصنة والجرائم، وتحميلها مسؤولية التهديدات الأمنية المختلفة التي تنتج عن فشلها، وتواصل هذا الاهتمام مع إدارة «باراك أوباما» الذي أشار في حملته الانتخابية في 2007 إلى أخطارها وأنها تمثل أحد اهتمامات أجندته، بتركيزه على المنهج التنموي الاقتصادي على خلاف منهج تغيير النظم الذي تضمنته أجندة «بوش الابن»، وعلى المستوى الأكاديمي نالت الدولة الفاشلة اهتمام الباحثين واستأثرت بدراسات مستفيضة من قبل مراكز دراسات مختلفة.

I. تعريف الدولة الفاشلة:

لم يحصل اتفاق على تعريف محدد ودقيق لمصطلح «الدولة الفاشلة»، إلا أن أغلب المفكرين ينطلقون في تعريفاتهم من عدة خصائص ومؤشرات يرونها مميزة لهذا الصنف من الدول. فقد عبر «نعوم تشومسكي» «Naom Chomsky» في كتابه «الدولة الفاشلة إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية»، عن مصطلح الدولة الفاشلة بقوله أنه: «مفهوم ملتبس وغير دقيق إلى حد الشعور بالإحباط».

رغم نقده لعدم وضوح ودقة المصطلح، إلا أنه عرّف الدولة الفاشلة على أنها: «الدولة غير القادرة أو غير الراغبة في حماية مواطنيها من العنف وربما الدمار، ونزعتها إلى اعتبار نفسها فوق القانون محليا ودوليا، وإطلاق يدها في ممارسة العنف وارتكاب العدوان، كما أنها تعاني من عجز ديمقراطي خطير، جرد مؤسساتها من أي جوهر حقيقي»⁽¹⁾.

أما «غراهام إيفانز» «Graham Evans» و«جيفري نوينهام» «Jeffrey Newnham» فقد عرفا الدولة الفاشلة على أنها: «تطور جديد وخطير للدولة بعد نهاية الحرب الباردة، يتمثل في انهيار القانون والنظام والخدمات الأساسية في عدد من الدول متعددة الإثنيات، والتي تتميز بصراع طائفي مرير»⁽²⁾.

كما تعرف الدولة الفاشلة بأنها: «الدولة التي لم تعد تؤدي وظائفها الأساسية من تعليم وأمن وحكم، وذلك عادة بسبب العنف المنتشر والفقر المدقع، مع فراغ في السلطة، حيث يقع المواطنون ضحية للفصائل المتنافسة والجريمة، إضافة لتدخل الأمم المتحدة أو الدول المجاورة، كما أن فشل الدول لا يمكن إرجاعه فقط للعوامل الداخلية حيث يمكن أن تسهم الحكومات الأجنبية في زعزعة الاستقرار فيها عن طريق دعم قوات المتمردين وتغذية الحروب الأهلية، مما يؤدي إلى تدهور الوضع الأمني وضرورة إيجاد حل للأزمة ومنع تفاقمها وبالتالي التدخل»⁽³⁾.

وفشل الدولة إذن ليس حدثا داخليا بالكامل وإنما يحمل انعكاسات إقليمية ودولية، فعندما تنتشر

الفوضى، يتدفق اللاجئين عبر الحدود هرباً من العنف، وغالباً ما يطال النزاع الدول المجاورة، كما قد تصبح الدول الفاشلة ملاذاً للعصابات الإجرامية وتجار المخدرات ومهربو السلاح⁽⁴⁾. وعلى الرغم من الاختلاف في تعريف الدولة الفاشلة كما لاحظنا، إلا أنه هناك اتفاقاً على بعض النقاط الأساسية في معظم الكتابات الأكاديمية والسياسية، وفي هذا رأي كل من «فرانس ستوارت» Frances Stewart و«غراهام براون» Graham Brawn في المقالة المشتركة بينهما والمعنونة بـ «الدول الفاشلة» «Failed State» في 2009، والتي أنجزت في مركز البحث المتعلق بالتمييز والأمن البشري والاثنية. إن مختلف التعريفات حول الدولة الفاشلة تتمحور حول ثلاثة أبعاد رئيسية باعتبار أن الدولة الفاشلة هي الدولة التي: «تفشل في بسط سلطتها وتوفير الخدمات والحفاظ على الشرعية»⁽⁵⁾.

وبمكن التفصيل في هذه العناصر الثلاثة على النحو الآتي:

1 - الفشل في السلطة: «Authority Failures»: حيث لا تقوم الدولة بحماية مواطنيها، سواءً كانت غير قادرة أو غير راغبة في ذلك، وبالتالي انتشار العنف والإجرام وفقدانها السيطرة على بعض أقاليمها.

2 - الفشل في توفير الخدمة: «Service Failures»: حيث لا تستطيع توفير الخدمات الأساسية وتمكين المواطنين من الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية والاتصالات والمواصلات وغيرها من الخدمات.

3 - الفشل في الشرعية: «Legitimacy Failures»: حيث تفقد الدولة شرعيتها والاعتراف بسلطتها من قبل أقلية صغيرة أو جماعات مهمة في الدولة⁽⁶⁾.

وبالعودة إلى أبرز الأدبيات التي عرفت الدولة الفاشلة، واعتماداً على العناصر الثلاثة السابق ذكرها يمكن الوصول إلى تعريف إجرائي للدولة الفاشلة على النحو الآتي:

«الدولة التي تعجز عن أداء وظائفها الأساسية تجاه مواطنيها، وذلك من خلال تقديم مختلف الخدمات من أمن وتعليم وصحة ومرافق عمومية ومواصلات واتصالات وتنظيم قانوني وإداري ومؤسسي، إضافة إلى توفير الفرص الاقتصادية، كما تشهد هذه الدول صراعات عرقية وانقسامات وظهور حركات انفصالية، ما يؤدي إلى فقدان الدولة شرعيتها واعتراف مواطنيها، وما ينتج عنه من غياب للأمن والاستقرار، حيث تصبح تهديداً أمنياً على المستوى الوطني والإقليمي والدولي».

وقد أصبح المهتمون بهذا الموضوع يحددون الدول الفاشلة ويقيسون درجات فشلها من خلال

«دليل الدول الفاشلة» index «failed state» الذي بدأ إصداره منذ سنة 2005 من خلال تقرير مشترك بين صندوق دعم السلام «The fund for Peace» ومجلة السياسة الخارجية «Freign Policy»، وهو عبارة عن تقرير سنوي للدول الفاشلة يجمع بيانات من مصادر الإعلام الدولية والمحلية المقروءة والمسموعة والرئية وذلك اعتمادا على قياس 12 مؤشرا، تنقسم إلى: مؤشرات اجتماعية، مؤشرات اقتصادية، ومؤشرات سياسية، وأكثر من 100 مؤشرا فرعيا. ويضم «دليل الدول الفاشلة» تصنيفا لـ 172 دولة على أساس مستويات الاستقرار والضغط التي تواجهها، وبالنسبة لقياس الفشل الدولاتي يمكننا الإشارة إلى أن هذا التقرير السنوي الصادر عن صندوق دعم السلام ومجلة السياسة الخارجية الأمريكية، ليست الدراسة الوحيدة المتخصصة في تحديد الدول الفاشلة وإنما هنالك العديد من المراكز التي تخصصت في إصدار تقارير حول الدول الفاشلة من بينها : مركز السياسة العالمية، البنك الدولي.

II. مؤشرات تحديد الدول الفاشلة:

يعتمد الدليل السنوي للدول الفاشلة « في تحديده لقائمة الدول التي تعاني من الفشل، وتصنيفها إلى فئات على عدة مؤشرات وهي:

أ- المؤشرات الاجتماعية:

1 - الضغوط الديمغرافية: Demographic Pressures المتعلقة بارتفاع الكثافة السكانية وتأثيراتها: مثل الأمراض والكوارث الطبيعية التي تجعل من الصعب على الحكومة حماية مواطنيها، وما يبرهنه ذلك من وجود نقص القدرة أو الإرادة ويشمل هذا المؤشر الضغوط والتدابير المتعلقة بما يلي⁽⁷⁾:

- الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات والتصحر والجفاف وما تخلفه من تأثيرات وانعكاسات على قدرة الدولة في توفير الاحتياجات الضرورية للمواطن في هذه الظروف من عناية صحية (العلاج وتوفير الأدوية ومن غذاء وسكن).

- الأمراض الخطيرة والمعدية وانتشارها، ومدى قدرة الدولة على مواجهتها وتجنيب الوسائل الضرورية لذلك.

- التلوث وندرة المياه، وسوء التغذية.

- كثافة المناطق المأهولة.

2 - الحركة العشوائية للاجئين أو التنقل الداخلي: عادة ما تكون نتيجة النزاعات والحروب الأهلية، وهي تشكل تهديدا أمنيا سواء كان داخل الدولة أو على المستوى الإقليمي وهو يتضمن

الضغوط والتدابير المتعلقة بـ:

- النزوح.
 - مخيمات اللاجئين.
 - الأمراض الناتجة عن التشرد.
 - الأوضاع الصحية والمعيشية للنازحين واللاجئين⁽⁸⁾.
- 3 - الجماعات المظلومة والميراث العدائي: حيث أن ازدياد التوتر والعنف القائم بين الجماعات المختلفة والرغبة الشديدة في الانتقام يقوض قدرة الدولة على توفير الأمن ويتضمن ذلك:
- كل أنواع التمييز وعدم المساواة وغياب العدالة.
 - انتشار العنف (العرقي، المدني، الديني).
- 4 - الهجرة الدائمة للكفاءات والمثقفين: نتيجة لقلة الفرص وتدهور الأوضاع وتنامي الشعور بالاغتراب الداخلي، وما يُخلفه ذلك من فراغ في رأس المال البشري عند هجرة العقول والمثقفين، والمعارضين السياسيين الفارين من الاضطهاد والسياسات القمعية، ويتضمن هذا المؤشر:
- نسبة هجرة الأفراد.
 - رأس المال البشري.
 - هجرة المعلمين والمثقفين⁽⁹⁾.
- ب - المؤشرات الاقتصادية:
- 5 - التنمية الاقتصادية المتفاوتة Eneven Economic Development: حيث أنه عندما تكون هنالك العديد من الاثنيات والعرقيات نجد أن حكومة الدول الفاشلة تميل بأن تكون غير عادلة ولا تلتزم بالعقد الاجتماعي ويشمل هذا المؤشر الضغوط والتدابير المتعلقة بما يلي:
- اللامساواة بين الجماعات المختلفة في توزيع الثروة وتوزيع مختلف الخدمات من صحة وتوظيف وتعليم ومرافق عمومية.
 - توزيع الخدمة في المناطق الريفية والحضرية.
 - القدرة على تحسين الخدمات.
 - نسبة سكان الأحياء الفقيرة.
- 6 - الفقر والتدهور الاقتصادي Poverty and Economic Decline: الفقر والتدهور الاقتصادي الحاد يرهق قدرة الدولة على توفير الحاجيات الأساسية لمواطنيها، ما يمكن أن يؤدي إلى احتكاك بين «من يملكون» ومن «لا يملكون» ويتضمن:

- العجز الاقتصادي.
- الدين الحكومي.
- البطالة.
- توظيف الشباب.
- القدرة الشرائية.
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- نمو الناتج المحلي الإجمالي، التضخم⁽¹⁰⁾.

ج- المؤشرات السياسية:

- 7 - شرعية الدولة State legitimacy: يؤدي انتشار الفساد وغياب التمثيل الحكومي العادل إلى فقدان الدولة لشرعيتها، وضعف مؤسساتها وتتضمن:
- نسبة الفساد والنهب المؤسساتي.
 - مدى فعالية الحكومة.
 - المشاركة السياسية، والعملية الانتخابية.
 - مستوى الديمقراطية والاحتجاجات والمظاهرات.
 - الاقتصاد غير المشروع وتجارة المخدرات.⁽¹¹⁾
- 8 - التدهور الحاد في تقديم الخدمات:
- الدولة لا تؤدي وظائفها الجوهرية مثل التعليم الأمن، تدهور النظام الصحي، النقل.
 - زيادة النشاطات غير الشرعية بما فيها، تجارة المخدرات تهريب البضائع والسلع، تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج.
 - احتكار الوكالات الأمنية لخدمة النخب المهيمنة (قوات الأمن، البنك المركزي، مؤسسة الرئاسة، الجمارك، والاستعلامات).
- 9 - انتشار انتهاك حقوق الإنسان والحرمان من تطبيق القواعد:
- ظهور سلطة شمولية أو دكتاتورية تعمل على تعطيل المسار الديمقراطي، وعمل الدستور.
 - انفجار العنف السياسي اتجاه المدنيين.
 - ارتفاع عدد المسجونين السياسيين، أو المعارضين لخطط الحسابات المؤسسية.⁽¹²⁾
- 10 - تعدد الأجهزة الأمنية بشكل يخلق دولة داخل دولة:

- وجود ميليشيات خاصة محمية ومدعومة من طرف الدولة، موجهة ضد المعارضة وكل طائفة يمكن أن تكون رافضة للنظام.
- نخبة عسكرية تستخدمها النخب المهيمنة لتحقيق مصالحها.
- ظهور ميليشيات خاصة مسلحة قد تنصب لحد المواجهة العسكرية مع القوات النظامية الشرعية.

11 - تتالي الانشقاقات داخل النخب:

- الانقسام بين النخب الحاكمة ومؤسسات الدولة.
- استخدام النخب الحاكمة لشعارات سياسية قومية تذكر بتجارب حدودية وقومية.
- 12 - تدخل أطراف سياسية خارجية :

- التدخل العسكري أو الشبه العسكري في الشؤون الداخلية للدول من طرف مختلف الوحدات أو الفاعلين بغية التأثير على التوازن المحلي للقوى، أو الحيلولة دون تسوية نزاع معين.
 - الاعتماد المفرط على تدخل المانحين، وقوات حفظ السلام⁽¹³⁾.
- من خلال هذه المؤشرات والعديد من المؤشرات الفرعية يتم قياس درجة الفشل الدولاتي وتحديد الدول الفاشلة وفقا لمجموع نقاطها التي يتم تحصيلها من هذه المؤشرات وكلما كانت نقاطها أكبر كلما زاد فشلها حيث يتم تصنيف الدول إلى فئات بدءاً بالدول الأكثر فشل إلى الدول الأكثر استقرار. وإحصاءات 2012 لـ «Failed State index» قد صنفت ليبيا في المرتبة 50 كدولة من الدول الفاشلة.

III. تصنيف فئات الدول وفقاً لدليل الدول الفاشلة؛

يقسم دليل الدول الفاشلة الدول إلى أربع فئات، ترتب فيها تنازلياً من الدول الفاشلة إلى الدول الأكثر استقراراً وأمناً، وهذه الفئات حسب دليل الدول الفاشلة لسنة 2012 هي:

1 - فئة الدول عالية الخطورة :

تتمثل باللون الأحمر وهي الدول التي تقع في خطر فعلي وهي تضم الدول التي تعاني من خطورة عالية جداً متمثلة في (الصومال بمجموع نقاط 114.9، والكونغو الديمقراطية بمجموع نقاط 111.2)، كأكثر خطورة وفشل.

ثم تليها السودان في المرتبة الثالثة بمجموع نقاط يصل إلى 109.4 ثم دولة جنوب السودان بمجموع 108.4 حيث أنها دخلت التصنيف مباشرة بعد إعلانها كدولة مستقلة عن السودان، لتنتهي هذه الفئة بنيجيريا 101.1 نقطة.

2 - فئة منطقة الحذر :

تمثل باللون البرتقالي وهي الدول في خطر كامن تبدأ بغينيا بـ 99.2 نقطة، وتضم نسبة كبيرة من الدول مقارنة بالفئات الأخرى، لتضم العديد من الدول المتخلفة لتنتهي بالبحرين بمجموع 62.2 نقطة.

تحتل الفئتين الأولى والثانية الاهتمام الأكبر في دراسات الدول الفاشلة وفي الأجندات الدولية باعتبارها تصل إلى مرحلة عالية من الخطر⁽¹⁴⁾.

3 - فئة الدول الأقل استقراراً :

وهي الدول التي تواجه مخاطر معتدلة، تمثل باللون الأصفر، وهي في حالة ترقب واحتمالية لدخولها مرحلة أعلى تبدأ برومانيا بـ 59.5 نقاط، وتضم العديد من الدول الخليجية الكويت بـ 58.8 لتنتهي بألمانيا بـ 31.7 نقاط.

4 - فئة الدول المستقرة :

وتمثل باللون الأخضر وهي الدول البعيد عن الخطر ومستوى أدائها جيد وتحتل فلندا المرتبة الأخيرة بـ 20 نقطة كأكثر دولة مستقرة.

ما نلاحظه من هذا التصنيف أن أغلب الدول الفاشلة والدول التي تقع في منطقة الخطر هي دول من العالم المتخلف أو المناطق التي تعاني الحروب والنزاعات الداخلية، حيث نجد أن الفئة الأكبر من الدول عالية الخطورة في القارة الإفريقية وفي أجزاء من قارة آسيا، وأن الدول المتقدمة هي الأكثر استقراراً، وغياب أي دولة مستقرة في إفريقيا، وهذا.

٤. ليبيا : ما بعد القذافي وبوادر الفشل

بعد «ثورات» كل من تونس ومصر والتي أطاحت بنظامي «بن علي» و«مبارك»، امتد «الربيع العربي» إلى ليبيا في 17 فيفري 2011، فخرج الليبيون (بداية في بنغازي) في مظاهرات تعبيرا عن رفضهم لواقعهم الذي يطبعه غياب الحرية والعدالة وكذلك البطالة في بلد عائداته النفطية تقدر بالملايير سنوياً، ورفضاً لحكم معمر القذافي الذي بدأ في سبتمبر 1969 اثر انقلاب عسكري على الملك إدريس السنوسي.

وتحوّلت الاحتجاجات السلمية في ليبيا منتصف فبراير 2011 إلى مواجهات دموية بين النظام والثوار، على عدة جبهات ما بين الشرق والغرب. ورغم صدور القرارين الدوليين رقم 1970 و1973، حيث أقرّ الأول عقوبات دبلوماسية ومالية على النظام، وشرّع الثاني حظر الطيران فوق ليبيا وحماية المدنيين بكل الوسائل اللازمة، إلا أن ميزان القوى ظلّ مائلاً نسبياً في البداية إلى جانب نظام

القذافي، رغم الضربات الجوية الفرنسية والأمريكية والبريطانية في البداية، ثم الضربات الأطلسية، والتي أزاحت سلاح الطيران الليبي عن المعركة، وحدّت من سلاح المدرعات، وأعاقَت الإمدادات اللوجستية.

ثورة 17 فبراير أو الثورة الليبية وقد يشير إليها البعض باسم «الحرب الأهلية الليبية» هي اندلعت وتحولت إلى نزاع مسلح إثر احتجاجات شعبية بداية في بعض المدن الليبية ضد نظام العقيد معمر القذافي، حيث انطلقت في يوم 15 فبراير اثر اعتقال محامي ضحايا سجن «بوسليم» «فتحي تربل» في مدينة بنغازي فخرج أهالي الضحايا ومناصريهم لتخليصه وذلك لعدم وجود سبب لاعتقاله. وتلتها يوم 16 فبراير مظاهرات للمطالبة بإسقاط النظام بمدينة البيضاء فأطلق رجال الأمن الرصاص الحي وقتلوا بعض المتظاهرين، كما خرجت مدينة الزنتان والرجبان في نفس اليوم، وقام المتظاهرون في الزنتان بحرق مقر اللجان الثورية، وكذلك مركز الشرطة المحلي، ومبنى المصرف العقاري بالمدينة، وازدادت الاحتجاجات اليوم التالي وسقط المزيد من الضحايا، وجاء يوم الخميس 17 فبراير 2011 م على شكل انتفاضة شعبية شملت بعض المدن الليبية في المنطقة الشرقية فكبرت الاحتجاجات بعد سقوط أكثر من 400 ما بين قتل وجريح برصاص قوات الأمن ومرترقة تم جلبهم من قبل النظام. وقد تأثرت هذه الاحتجاجات بموجة الاحتجاجات العارمة التي اندلعت في الوطن العربي مطلع عام 2011 م وبخاصة الثورة التونسية وثورة 25 يناير المصرية اللتين أطاحتا بالرئيس التونسي «زين العابدين بن علي» والرئيس «المصري حسني مبارك».

قاد هذه الثورة الشبان الليبيون الذين طالبوا بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية. كانت الثورة في البداية عبارة عن مظاهرات واحتجاجات سلمية، لكن مع تطور الأحداث وقيام الكتائب التابعة لمعمر القذافي باستخدام الأسلحة النارية الثقيلة والقصف الجوي لقمع المتظاهرين العزل، تحولت إلى ثورة مسلحة تسعى للإطاحة بمعمر القذافي الذي قرر القتال حتى اللحظة الأخيرة. وبعد أن أتم المعارضون سيطرتهم على الشرق الليبي بقيادة المجلس الوطني الانتقالي، الذي وجد اعترافا دوليا واسعا وفي يوم 20 أوت/ أغسطس انتفضت مدينة طرابلس العاصمة الليبية، وقد نجح شباب العاصمة في إسقاط العاصمة ونظام القذافي في تسع ساعات وبعدها في يومي 21 و22 أوت دخل الثوار إلى العاصمة طرابلس المحررة، وقام الثوار بالسيطرة على آخر معاقل القذافي وقتل الأخير في سرت بحلول يوم 20 أكتوبر 2012. وقد خلف ذلك عدة نتائج في ليبيا لعل أهمها:

❖ اختفاء العقيد القذافي وأبنائه عن المشهد السياسي العام في ليبيا بمقتل القذافي يوم 20 أكتوبر 2011 في سرت، والجدير ذكره أن تنحية القذافي عن الحكم لم تكن ضمن نص قرار

مجلس الأمن رقم 1973، وشكل ذلك سابقة دولية تثير مخاوف على مختلف المستويات في داخل ليبيا وخارجها، ومن القضايا المثارة في هذا الشأن:

- ما يتعلق بهوية النظام البديل ومكوناته السياسية وتوجهاته الإستراتيجية.
- توزّع مراكز القوى التي تتنافس داخل المجلس الوطني الانتقالي، وحقيقة النزاع الخفي بين المجلس الذي يدّعي لنفسه تمثيل كل الشعب الليبي حصراً، وفئات أخرى مستقلة عنه ومعارضة للنظام في الوقت نفسه.
- مصير القوى القبلية التي ساندت القذافي ولم تنضم إلى الثورة.
- التشكيك في إمكانية حكم ليبيا بعد القذافي كما كان عليه الحال في عهده الذي استمر لأكثر من أربعة عقود، أي على طريقة المركز المتحكم والأطراف المهتمّة، في الشرق خاصة، بعد انقلاب المعادلة، وتولي الشرق إطلاق شرارة تحرير بقية ليبيا من الحكم الاستبدادي، مع احتمالات قيام دولة ضعيفة بعد تدمير معظم إمكانياتها في الحرب الشرسة.

❖ أما العامل الأبرز الذي قد يحكم المرحلة المقبلة، فهو الواقع الجغرافي لليبيا الذي أتاح في الماضي - وطيلة قرون طويلة - قيام ثنائية إقليمي برقة وطرابلس، مع بروز إقليم فزان في الجنوب أحياناً. وعلى هذا الأساس، نشأت ليبيا الحديثة بعد الاستقلال كدولة اتحادية فدرالية قبل التوحد في دولة مركزية. والعامل الجغرافي إلى جانب العوامل الأخرى المشار إليها، قد يجعل ليبيا ما بعد القذافي، أمام احتمال جدّي للانقسام السياسي ليس بالضرورة وفق الشكل السابق، أو لقيام دولة هشة تتعدّد فيها مراكز القوى السياسية والجغرافية، كمرحلة انتقالية على الأقل. وربما يكون العنوان العريض الآن الذي يصلح لتوصيف الوضع الليبي الراهن "العنف والفوضى"، بعد أن باتت أحداث القتل والاختطاف والاحتجاز لمواطنين ليبيين، وحتى لموظفين دوليين وأجانب، تتم بوتيرة معتادة، ومحاصرة واستهداف المؤسسات الحيوية، وتعطيل الموانئ وقطع خطوط الغاز تجرى بشكل يومي، والأخطر هو عمليات الاغتيالات الواسعة لقيادات عسكرية وأمنية ونشطاء، والضربات الموجهة لمقرات البعثات الدبلوماسية

٥. ليبيا «الجديدة» وإمكانية التخلص من الفشل؟

تبدو التقديرات متشائمة إزاء مستقبل العملية السياسية في ليبيا، وإمكانية الوصول لدولة مؤسسات قوية تفرض إرادتها بقوة القانون، وتحقيق الأمن والاستقرار، وتسير للأمام لا للخلف. وتبقى المشكلة الكبرى في بنية النظام الليبي نفسه الذي كان يسيطر عليه لعشرات السنين

”قائد أوحّد“ بلا مؤسسات ولا معارضة حقيقية تذكر، وبالتراضي مع شيوخ القبائل، فحين سقط هذا ”القائد الأبوي“ الذي يحتكر السلطة والثروة، حدث فراغ واسع لم تستطع القوى الصاعدة أن تتأهّل حتى اللحظة، وزاد الأمر تعقيداً محاولة كل تيار فرض هيمنته وتبني رؤية إقصائية، ما جعل بناء المؤسسات متعسراً، وما خرج للنور كان هشاً ومرتبكاً، وليس على قاعدة توافق واسع، وسط صراعات مفتوحة وواضحة بين الفرقاء السياسيين، قادت إلى إضعاف الحكومة، وإحراج وضعها داخلياً وخارجياً، وجعلها غير قادرة على أداء مهامها، إلى جانب أن المجلس الوطني « المؤتمر الوطني العام » ذاته، لم يثبت قدرته على التعاطي مع التحديات الضخمة، وأصبح محل رفض من قبل كثيرين، ويرون أنه ليس إلا مؤسسة شكلية تستنزف أموال الشعب لصالح مجموعات لا تمثل بشكل حقيقي مصالح الليبيين، رغم أنهم منتخبون، لدرجة أن ثمة دعوات بدأت تتصاعد بشأن إسقاط ”شرعية الصندوق“، فضلاً عن دعوة استبدال المجلس الوطني بلجنة تمثل كل الأقاليم الليبية والقبائل لإنفاذ ليبيا من النفق المظلم .

وربما البنية القبلية، وعدم رسوخ فكرة الدولة في أذهان غالبية الليبيين، بما تعنيه من مؤسسات وقانون واحتكار الدولة فقط ممارسة العنف عند الضرورة، وتقديم الانتفاء القبلي على ما عداه لدى كثير من الليبيين، كل ذلك نال من هيبة الدولة وسهل خرق القانون، والاستقواء بالسلاح « المنتشر بكل أنواعه بشكل واسع » أو بالقبيلة لفرض أمر واقع بالقوة أو التهرب من العقاب وتحمل المسؤولية عن الأفعال أو الجرائم التي تُرتكب، وهنا أيضاً يمكن الإشارة إلى طرح الفيدرالية ومحاولة كل إقليم الاستقلال بذاته، ومحاولة النيل من فكرة الحكومة المركزية والدولة الموحدة، وكذلك احتجاجات الأمازيغ على عدم دسترة حقوق خاصة بهم في الدستور، وتلويحهم بالتصعيد .

وفي حقبة ما بعد الثورة، يأمل سكّان ليبيا الذين لا يتجاوز عددهم الستّة ملايين ونصف المليون، في بزوغ غدٍ أفضل. إلا أن هذه التطلعات المشروعة تتربّص بها مجموعة من التحديات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة. فعلى خلاف تونس أو مصر، ليس المطلوب فقط إصلاح الهياكل السياسيّة والاقتصاديّة ومؤسسات الدولة في ليبيا أو تعزيزها وحسب، بل يجب بناؤها من العدم أيضاً. وفي ظل مثل هذه التحديات، يبدو مستقبل ليبيا رهناً بقدرّة زعمائها الجدد على مجابهة متطلبات حاسمة في الميادين الآتية:

أولاً: على الحكومة الانتقالية، في المدى القصير، أن تتحمّل أعباء التكلفة البشريّة والاقتصاديّة المترتبة على حربٍ دامت أكثر من ستّة أشهر، من خلال تأمين الخدمات الأمنيّة والاجتماعية الحيويّة الضرورية لإعادة الاستقرار إلى البلد. ومن شأن هذه الخطوات أن تعيد الثقة إلى الليبيين، وأن تمنح

الصدقية الضرورية للحكومة الجديدة. ولا شك في أن استرداد أرصدة ليبيا المجمدة في المصارف العالمية، والتي تفوق قيمتها 170 بليون دولار، وإدارتها بشفافية وفق أولويات المرحلة، لتحسين الأداء الاقتصادي وضمان عودة الثقة والأمان.

ثانياً: يجب إدارة عائدات النفط الليبية إدارةً حكيمةً تقوم على الوضوح والشفافية والمصلحة الوطنية، من أجل تفادي أية نزاعات مستقبلية حول موارد الدولة. فقطاع الطاقة يُشكّل نسبة 60 في المئة من إجمالي الناتج المحلي، وأكثر من 90 في المئة من إيرادات الحكومة، و95 في المئة من الصادرات. ويقتضي هذا التحدي عدم التورّط في أية صفقات مشبوهة مع أي طرف مهما كانت مساهمته في "تحرير" ليبيا من قبضة القذافي.

ثالثاً: تحتاج ليبيا إلى تجاوز «النموذج» الاقتصادي الذي ساد خلال الفترة الماضية، والذي اقترن بالتعويل المفرط على عائدات النفط، وترسيخ شبكة الوصاية، وتوزيع الريع على المقربين من النظام. وتقتضي هذه الخطوة صوغ عقد اجتماعي جديد يتوافق عليه مختلف الأطراف والفاعليات، ينتقل بالبلد إلى اقتصاد منتج يحكمه القانون والمؤسسات.

رابعاً: تحتاج ليبيا خلال المرحلة المقبلة إلى وضع استراتيجية تنموية شاملة، من أجل تشجيع مبادرات القطاع الخاص للولوج إلى مختلف القطاعات الاقتصادية على أساس احترام مبادئ القانون والالتزام بقواعد المنافسة. وإضافة إلى استقرار الاقتصاد الكلي، يتطلب إنجاح هذه الاستراتيجية التنموية إدارة اقتصادية فاعلة تدعم المستثمرين، وقطاعاً مصرفياً ديناميكياً يضمن الوصول إلى التمويل، وإطاراً قانونياً وتنظيماً واضحاً يحمي حقوق الملكية، ويقي من الممارسات الضارة بالمنافسة، ونظاماً قضائياً غير منحاز يسهر على تنفيذ مقتضيات العقود، وآليات مناسبة لتعزيز الثقة الاجتماعية في مجتمع افتقر إلى مثل هذه الثقة مدّة أربعة عقود ونيّف.

خامساً: على ليبيا أن تُواجه التحديات المرتبطة بتأهيل طاقاتها البشرية ورفع قدرتها على تزويد أسواق العمل باليد العاملة ذات المهارات التي تلبي حاجات المشاريع الاقتصادية في مجالات الصناعة والخدمات، ومواكبة متطلبات التنوع الاقتصادي. فعلى الرغم من أن الأرقام الرسمية تشير إلى تحسّن ملموس في مستويات الالتحاق بالتعليم، إلا أن ظاهرة البطالة المرتفعة في أوساط المتعلّمين تكشف عن ضعف جودة التعليم الذي يحتاج بدوره إلى ثورة حقيقية قد تستغرق سنوات.

سادساً: على الحكومة الجديدة أن تسعى إلى تعبئة فرص التعاون، لا سيما مع جيرانها في مختلف المجالات خصوصاً في الجانب الأمني والحد من انتشار السلاح، وتظهر في هذا المجال الجزائر كشريك مهم على السلطات الليبية أن تلتفت إليه.

وختاماً، يمكن القول أمام ليبيا فرصة ذهبية لبناء مستقبل أفضل يمكن مختلف الفئات والفاعليات داخل هذا البلد من أن تغيد من ثرواته، وأن تشارك في صوغ أسلوب حكمه وسياساته الاقتصادية والاجتماعية. ولا شك في أن ليبيا تملك ما يكفي من الإمكانيات المادية والبشرية لتحقيق هذا المسعى، إلا أن بلوغه لن يكون سهلاً، فهو على العكس من ذلك يفتح المجال أمام تحديات عدة لا يستهان بها.

الهوامش:

- 1 - نعوم تشومسكي، الدولة الفاشلة: إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، تر: سامي الكعكي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2007)، ص 8.
- 2 - غراهام إيفانز، جيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، تر: مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 1997)، ص 160.
- 3 - Failed States، in : <http://www.globalpolicy.org/nations-a-states/failed-states.html>
- 4 - مارتن غريفتش وثيري أوكالاها، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص ص 221-222.
- 5 - مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، "التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009 التغلب على الهاشاشة في إفريقيا"، (فيسولي: 2009)، ص 16.

6 - France Stewart.Graham Brown. Fragile States، in :

(www.gsdr.org/go/topic-guides/fragile.states).

- 7 * صندوق دعم السلام: هو مؤسسة بحثية مستقلة مقرها واشنطن، متخصصة في دراسات السلام ومنع النزاعات وهو يركز على مشاكل الدول الضعيفة والفاشلة، ويعمل على إصدار التقرير السنوي للدول الفاشلة نقلاً عن:

Failed state index، in: <http://statesindex.org>

*** مجلة السياسة الخارجية: هي مجلة أمريكية تصدر كل شهرين تأسست في 1970 من قبل صامويل هانتغتون وارن دميان، وهي المجلة التي تنشر دليل الدول الفاشلة الذي يصدره صندوق دعم السلام.

- The fund for peace، "Failed State index 2012"، (washington: 2012)، p 12، in :
http://www.foreignpolicy.com/failed_states_index_2012_interactive.
(accessed 15/03/2013).

- 8 - The fund for peace، Ibid، p 12
- 9 - the fund for peace، Ibid، p 12
- 10 - Valentin cojanu، Alina Irina Popescu، op، cite، p 124
- 11 - إبراهيم غالي، دليل الدول الفاشلة: الفوضى تهدد العالم، متوفر على الرابط الإلكتروني:
<http://www.onislam.net/arabic/news/2005>
- 12 - عبد الوهاب عمروش، "التدخل الإنساني ومصير الدولة الوطنية في إفريقيا: دراسة حالة الصومال (1992-2005)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007، ص 57.
- 13 - نفس المرجع، ص 57.
- 14 - نفس المرجع، ص 11.

النوع الاجتماعي في ضوء مسار تجربة العدالة الانتقالية التونسية: النموذج الرائد في شمال أفريقيا

:Gender through the Tunisian Transitional Justice Experience
The leading model in North Africa

بوجعوب المصطفى

جامعة محمد الخامس أكادال - الرباط - المملكة المغربية

boujaabout@gmail.com

ملخص:

عرف النظام التونسي عدة انتهاكات من قبل نظام الحكم السابق لـ «زين العابدين بن علي»، على مستوى المؤسسات والتشريعي، وبعد سقوط نظامه، ارتأت الدولة التونسية الخوض في تجربة العدالة الانتقالية، بإنشاء هيئة الحقيقة والكرامة التي أولت أهمية كبرى لمقاربة النوع الاجتماعي في شتى المحطات القانونية للهيئة، بمأسسة لجنة خاصة للمرأة لتقريب الضحايا النساء للمقاربة الاستراتيجية لهيأة بمراعاتها للمنظور الجنساني القائم على النوع من خلال جلسات الاستماع السرية والعلنية وتصنيف الملفات المقدمة للمكاتب الجهوية الهيئة وتعين أعضاء ضمن قائمة أعضاء الهيئة ولجنتها. بالإضافة إلى الأعوان المساعدين لعمل الهيئة في مختلف فرقها وذلك يعود إلى المشاورات الوطنية لمجموعات المجتمع المدني التونسي في الضغط الذي مارسه من أجل إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في شتى مؤسسات الدولة. وذلك ما تضمنه قانون تأسيس هيئة الحقيقة والكرامة.

الكلمات المفتاحية: مقاربة النوع الاجتماعي - لجنة المرأة - الاغتصاب - الطلاق القسري - العدالة الانتقالية .

Abstract:

The Tunisian regime has known several violations by the former regime of Zine El Abidine Ben Ali, both at the institutional and legislative levels. After the fall of his regime, the Tunisian state decided to embark on the

experience of transitional justice. The establishment of the Commission of Truth and Dignity which has attached great importance to the gender approach in the various legal stations of the Commission. The establishment of a special women's committee to bring women victims closer to the strategic approach of gender-sensitive gender perspectives through secret and public hearings and the classification of files submitted to the regional bureaux and appoint members to the list of members and committees. In addition to the supporting staff of the Commission in its various teams. This is due to the national consultations of the Tunisian civil society groups in the pressure exerted to integrate the gender approach in the various institutions of the State. And this is included in the law establishing the Commission of Truth and Dignity.

Key Words: Gender Approach – Women's Committee – Rape – Forced Divorce – Transitional Justice .

مقدمة:

تعد مقارنة النوع الاجتماعي في تجارب لجان الحقيقة، من أهم المرتكزات آليات العدالة الانتقالية، التي تهدف إلى إشراك النساء الذين تعرضوا للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي وقعت إثر النزاع أو الحروب الأهلية أو الأنظمة السلطوية، التي ينجر عنها، تعسفات من قبل المتنازعين حول السلطة أو آلياتها بطريقة مباشرة وغير مباشرة¹. يترتب عنها الاغتصاب، والمعاملات القاسية، والتعذيب بأساليب جد قاسية، والاعتداء الجنسي، الطلاق الجنسي،... إلخ. فقد تعرضت النساء في أغلب التجارب التي تقر مبادئ العدالة الانتقالية إلى جل هذه الانتهاكات، وتبقى طرق معالجتها تختلف من تجربة إلى أخرى، غير أن هناك نماذج من لجان الحقيقة لم تول أهمية كبرى لمقاربة النوع الاجتماعي ضمن

1 - يمكن الاطلاع على أدب الاعتقال السياسي، المتعلقة على سبيل المثال:

- التومي خديجة "الشتات"، دار المهني للنشر والتوزيع بتونس.

- لمياء العوني "مجموعة المبصرون".

- رواية لسمير ساسي "برج الرومي".

- رواية لحמיד عبايدية "جمرة في القلب".

استراتيجية ونهج العدالة الانتقالية "غالبا ما تكون النساء غائبة أو ممثلة تمثيلا ناقصا في الجهود المبذولة لمعالجة مثل هذه الإساءات"¹.

غير أن التطورات الدولية في مجال النوع الاجتماعي في ضوء آليات العدالة الانتقالية، اتخذت مجموعة من القرارات ذات الصلة من لدن مجلس الأمن في الأمم المتحدة، بالرغم من هذا، لازالت نهج العدالة الانتقالية من لدن الدول الخارج من النزاعات والسلطوية، تعرف تميزا شاسعا لمقاربة النوع الاجتماعي.

ونتيجة لهذا، عملت التجربة التونسية في وضع ومأسسة آليات العدالة الانتقالية المتعلقة بالنوع الاجتماعي. وذلك، بعد الانتهاكات التي عرفها النظام التونسي في عهد «زين العابدين بن علي»²، إلى إنشاء لجنة خاصة تتعلق بالمرأة، ضمن «هيئة الحقيقة والكرامة»³، لدعم مقاربة النوع الاجتماعي، ومشاركتهم ضمن نهج العدالة الانتقالية. وبهذا، عملت اللجنة إلى القيام بالدعم النفسي وتقريب الضحايا النساء إلى استراتيجية الحياة مواكبا لعملها. وبالتالي، ستكون الهيئة عملت على مقاربة تعميم منظور النوع الاجتماعي وإدماجه في عمل الهيئة، وقصد تهيئة الظروف المناسبة لعرض تجارب النساء، وتوفير الاستجابة الملائمة للضحايا.

وعليه، فإن اعتماد نهج قوامه مراعاة النوع الاجتماعي في البحث عن الحقيقة يشكل ضرورة قصوى من أجل ضمان مسار عادل، وبخاصة في مجتمع كان النظام يقدم فيه المرأة على أنها قد تم تحريرها بالفعل، وذلك في محاولة منه لفرض رؤية أحادية للحياة التونسية تهدف إلى طمس الاختلافات بين المجموعات الثقافية والدينية⁴. وعلى هذا الأساس عملت الهيئة على مراعاة المنظور الجنساني ضمن

1- منشورات المركز الدولي للعدالة الانتقالية، "العدالة الانتقالية والنوع الاجتماعي"، استرجعت بتاريخ: 15/01/2018 على الموقع التالي:

<https://www.ictj.org/ar/our-work/transitional-justice-issues/gender-justice>

2- زين العابدين بن علي، رئيس الجمهورية التونسية منذ 7 نوفمبر 1987 إلى 14 يناير 2011، وهو الرئيس الثاني لتونس منذ استقلالها عن فرنسا عام 1956 بعد الحبيب بورقيبة، عين رئيسا للوزراء في أكتوبر 1987 ثم تولى الرئاسة بعدها بشهر في نوفمبر 1987 في انقلاب غير دموي حيث أعلن أن الرئيس بورقيبة عاجز عن تولي الرئاسة، وقد أعيد انتخابه وبأغلبية ساحقة في كل الانتخابات الرئاسية التي جرت، وآخرها كان في 25 أكتوبر 2009. زين العابدين بن علي، استرجعت بتاريخ: 01/01/2018 على الموقع التالي:

<https://ar.wikipedia.org/wiki/>

3 - قرار عدد 1 لسنة 2014 مؤرخ في 22 نوفمبر 2014 يتعلق بضبط النظام الداخلي لـهيئة الحقيقة والكرامة.

4 - منشورات المركز الدولي للعدالة الانتقالية، "تونس في مرحلة انتقالية: تقييم التقدم المنجز بعد عام على إنشاء هيئة الحقيقة والكرامة"، استرجعت بتاريخ 16/01/2018 على الموقع التالي:

<https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Briefing-Tunisia-TJLaw-2015-A4-AR-final.pdf>

نظامها الداخلي التي تساعد المرأة بالخصوص في مسار الحياة. و يطرح التساؤل حول: ماهي مقارنة حياة الحقيقة والكرامة للمنظور الجنساني؟

أهمية الدراسة: تكتسي هذه الدراسة البحثية أهمية كبرى في معرفة الاطار القانوني للنوع الاجتماعي في ضوء آليات العدالة الانتقالية التونسية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى :

- معرفة النوع الاجتماعي من خلال تجربة حياة الحقيقة والكرامة بتونس.

- مدى بلورة القوانين الانتقالية لدور النوع الاجتماعي ضمن هندستها ومقاربتها.

الإشكالية: تثير إشكالية موضوع الدراسة على: تحديد النوع الاجتماعي في مسار عملية العدالة الانتقالية وتحديد وتفكيك الاطار القانوني لهياة الحقيقة والمصالحة ومدى استجابتها لمقاربة النوع الاجتماعي.

وتفرز هذه الاشكالية الرئيسية اشكاليتين فرعيتين:

- النوع الاجتماعي في مسار العدالة الانتقالية التونسية.

- مقارنة لجنة المرأة في معالجة ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان القائم على النوع الاجتماعي.

المنهج المتبع: تم الاعتماد من خلال هذه الدراسة، على تحليل الجانب القانوني للحياة، من خلال المنهج القانوني، والتحليلي، وتطعيمه بآليات أخرى، ك: التدقيق التنظيمي (هياكل الحياة)، والتدقيق القانوني (الاطار القانوني للنوع الاجتماعي)، والتدقيق البشري (الموار البشرية للنوع الاجتماعي للحياة).

فرضيات الدراسة: وبناء على هذه النظرية، يمكن تقديم فرضيات من تحديد غايات متعددة، ومتناقضة أحيانا وتتمثل في ما يلي:

- إن حياة الحقيقة والكرامة اعتمدت مقارنة النوع الاجتماعي وفق نظامها الأساسي.

- إن الحياة لم تول أهمية كبرى للنوع الاجتماعي على نحو مرض للصحايا النساء.

محاوّر الدراسة:

المحور الأول: النوع الاجتماعي من خلال المواثيق الدولية.

المحور الثاني: النوع الاجتماعي من خلال الاطار القانوني لهيأة الحقيقة والكرامة.

المحور الثالث: لجنة المرأة : عدالة النوع الاجتماعي متكاملة في ظل صراعات داخلية.

المحور الرابع: دورات تحضيرية للنوع الاجتماعي وشرارات مع مختلف الفاعلين.

وترتيباً على هذا، فإن هذه الدراسة، تضع ضمن أولويتها الأسئلة التالية:

- ما هو الإطار القانوني للنوع الاجتماعي على مستوى الدولي؟
- كيف اعتمدت هيأة الحقيقة والكرامة مقارنة النوع الاجتماعي؟
- كيف ساهمت الهيأة من خلال الدورات التحسيسية والتحفيزية لإدماج النوع الاجتماعي في الهيأة؟

المحور الأول: النوع الاجتماعي من خلال المواثيق الدولية¹.

العنف ضد النوع الاجتماعي ظاهرة منتشرة في العالم خصوصاً في الدول الاستبدادية أو الدول

التي تعرف نزاعات مسلحة إقليمية أو محلية أو بين النظام السياسي الحاكم ومعارضيه²، فهذه الظاهرة

1 - منشورات مجلة العلوم السياسية والقانون، بوجعوب (المصطفى)، "تعويضات لجان الحقيقة والمصالحة في ضوء مقارنة النوع الاجتماعي: تفكيك لمظاهر العنف القائم على المنظور الجنسانية"، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية - ألمانيا برلين، العدد: 6، 2017، ص ص: 404-405.

✓ للإشارة أن هناك نساء انخرطت كمقاتلات في النزاعات المسلحة أي كجزء من القوات المشاركة - 2
في القتال بشكل مباشر أو ضمن وحدات الاحتياط أو المساندة والدعم. وقد تكون هذه المشاركة إرادية أو إجبارية، وبالتالي، فقد بدأ دور النساء المشاركات في النزاعات المسلحة جلياً في الحرب العالمية الثانية كجزء من وحدات الإحتياط ووحدات الدعم والمساندة داخل القوات الألمانية والبريطاني. وقد شاركن أيضاً ضمن قوات الاتحاد السوفيتي ونسبة عالية بلغت 8٪ من عدد القوات المشاركة في الحرب. منذ ذلك الحين بدأت المرأة بلعب دور متزايد في القوات المسلحة. كما أن النساء تشارك في بعض النزاعات التي تأخذ طابعاً عرقياً حيث تشارك قبائل كاملة في النزاعات المسلحة، ما يدفع نساء القبيلة إلى تقديم مساعدات ودعم للمشاركين في القتال. وقد يتم إلزام بعضهن بذلك بل وإجبارهن على ممارسات جنسية مع الجنود لتلطيف جو الحرب كما كان حال ما يسمى «نساء المتعة» من الكوريات والصينيات اللواتي سخرهن الجيش الياباني أثناء الحرب العالمية الثانية. وفي الأراضي الفلسطينية شاركت النساء في المقاومة المسلحة أيضاً. راجع

✓ Maria Holt، « Past and Future Struggles: Palestinian Women Negotiate Violent Conflict » Al-Raida XXI، no. 103 (2003): 29; Charlotte Lindsey، « Woman and War – An Overview، » Al-Raida XXI، no. 103 (2003): 11-12.

✓ مع ذلك فالنساء المجندات أو المحاربات يُشكّلن الاستثناء وليس القاعدة إذ أنه ما زال يُنظر إلى مشاركة المرأة في عمليات القتال الفعلي على أنها غير متوائمة مع أنوثتها. وحتى وإن شاركت المرأة في الجيش وبتشجيع مجتمعي (في إشارة إلى المجندات في الجيش الإسرائيلي على سبيل المثال (فإن النظر لها تكون على أنها مُلطفة لجو الجنود البعيدين عن المنزل لفترات طويلة. راجع

تشكل قلقاً وعدم اطمئنان على المستوى الدولي، جراء القتل دون المحاكمة، والتعذيب وسوء المعاملة، والاعتداء الجنسي، والاحتجاز التعسفي، والاعتداء... بالإضافة إلى التمييز الخطير في التمتع ببقية حقوق الإنسان. وبالتالي، تبقى هذه الظاهرة سبباً رئيسياً لاستمرار عدم المساواة والعنف القائم على النوع الاجتماعي أمام مرافق الدولة أو على مستوى اتخاذ القرارات. وهذا، ما دفع «بطرس غالي» حين كان أميناً عاماً للأمم المتحدة في كلمته أمام المؤتمر الدولي الرابع حول النساء في بكين سنة 1990 على «أن العنف ضد النساء مشكلة عالمية تحتاج لذلك إلى إدانة عالمية»¹.

فالعنف القائم على النوع الاجتماعي يؤدي إلى إلحاق الأذى بالمرأة في وضعيتها الاقتصادية والاجتماعية، ويهدد حريتها واستقرارها في وقت السلم والحرب، بفعل انتشار «ثقافة عسكرية تضيف الشرعية على استباحة الكثير من القيود الناطمة للحياة المجتمعية والدولية وقت السلم»²، ينجر من خلالها انتهاكات واسعة قد تتعرض فيها المرأة إلى الميز العنصري وسوء المعاملة وإبادة جماعية وحرمانها من شتى الحقوق حتى في مخيمات اللاجئين.

وهذا ما دفع بـ: «كوفي عنان»، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، ليخاطب المؤتمر الذي تم بين وكالات الأمم المتحدة حول «عالم خال من العنف ضد المرأة» في نيويورك 1999 بالقول: «العنف ضد المرأة انتهاك مخز لحقوق الإنسان الأساسية، يتجاوز الحدود الجغرافية، الثقافية، الاجتماعية، والاقتصادية. ولهذا فإن ظاهرة العنف ضد المرأة، في السلم كما في الحرب، في المساحة العامة كما في المساحة الخاصة، تحتاج إلى التصدي بكل الوسائل، خاصة عن طريق القوانين المحلية والاتفاقيات الدولية، وتعزيز مفهوم المسؤولية الجنائية للجرائم التي ترتكب وقت النزاعات المسلحة»³.

ونظراً للانتهاكات التي تتعرض لها المرأة أثناء فترة الحرب أو السلم، انبثق خطاب دولي حول تفرقة بين فترات الحرب والسلم وحالات الطوارئ والظروف العادية، وبين ما هو أجنبي أو خارجي وما

✓ Judith Gardam and Michelle Jarvis, « Women and Armed Conflict: the International Response to the Beijing Platform for Action », Colum. Hum. Rts. L. Rev. 32, no.1 (2000): 40.

✓ 1 – Rebecca Adams, « Violence Against Women and International Law: The Fundamental Law Right to State Protection from Domestic Violence » N.Y. Int'l L. Rev. 20, no.57 (2007): p:55.

✓ 2 – منظمة العفو الدولية، "ضحايا الحروب - أجساد النساء وأرواحهن - الجرائم المرتكبة ضد النساء في النزاعات المسلحة" رقم الوثيقة: 77/072/2004-5-6، ACT 2004.

✓ 3 – Karima Bennouna, « Do We Need New International Law to Protect Women in Armed Conflict? » Case W. Res. J. Int'l L. 38, (2006/2007): 368.

هو داخلي لتحديد المسؤولية على الانتهاكات والنزاعات في خصخصة القانون الدولي لصون كرامة الإنسان وحماية حقوقه في مختلف الأحوال والأوقات، «بتحقيق المساواة بين الجنسين وتوفير المزيد من الحماية للنساء في مجتمعاتهم أثناء النزاع قبله وبعده»¹.

غير أن أكثر الانتهاكات الجسيمة التي تعاني منها النساء خلال النزاعات هي الانتهاكات ذات الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية². إلا أن الانتهاكات الاجتماعية والاقتصادية ظلت خارج أجندة كل لجان الحقيقة أو كل آليات العدالة الانتقالية التي تقوم به الدولة الخارجة من النزاعات أو الانتهاكات.

وبالتالي، يعتبر القانون الدولي لحقوق الإنسان الاطار القانوني لصون كرامة حقوق الانسان جمعاء، أما القانون الدولي الإنساني فيعالج حالات النزاعات المسلحة والاحتلال العسكري ويسري خلالها فقط . وفيما يول القانون الدولي للاجئين اهتمامه لما يؤدي إليه نزوح ولجوء المدنيين من معاناة وعنف وانتهاكات، فإن القانون الجنائي الدولي يختص بمقاضاة المتهمين بارتكاب جرائم دولية، كجرائم الحرب وضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

المحور الثاني: النوع الاجتماعي من خلال الاطار القانوني لهيأة الحقيقة والكرامة

أولاً: النظام الداخلي لهيأة الحقيقة والكرامة:

ينص الفصل 67 من النظام الداخلي لهيأة الحقيقة والكرامة، على:

- العمل على ضمان التزام الهيأة بتطبيق مقاربة النوع الاجتماعي في تطبيق قانون العدالة الانتقالية:

اقترح آليات لضمان الظروف المناسبة لاستقبال وإعانة النساء الضحايا وحمايتهن متى رغبن في التصريح بالانتهاكات دون الكشف عن الهوية؛

- ربط علاقات تعاون مع جميع الجهات الحكومية والجهات غير الحكومية الوطنية والدولية التي تعتني بحقوق المرأة بعد موافقة مجلس الهيأة؛

- التنسيق مع الهياكل المكلفة بالبحث والتحقيق في الملفات المتعلقة بالانتهاكات ضد النساء ومع المكاتب الجهوية في شأن المعالجة الخصوصية هن؛

1- مبادئ يوغيا كارنا "حول تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالتوجه الجنسي وهوية النوع" مارس 2007 (دون اسم الناشر الاعتباري والشخصي).

2- الأمم المتحدة، "المذكرة التوجيهية للأمين العام: نهج الأمم المتحدة في العدالة الانتقالية"، مارس 2010..

- التنسيق مع لجنة جبر الضرر ورد الاعتبار في خصوص برامج جبر الضرر والتعويض ومراعاة خصوصية المرأة في هذا المجال؛

- القيام بمبادرات تحسيسية وتعليمية وثقافية بالتنسيق مع هياكل الهيئة المعنية بذلك والمساهمة في وضع برامج التكوين في المواضيع ذات العلاقة بمهامها.

وينص الفصل 68 من النظام الداخلي للهيئة، كذلك، على أن :

تضبط تركيبة لجنة المرأة وطريقة سير عملها بموجب قرار يصدره مجلس الهيئة.

و طبقا للنظام الداخلي للهيئة و الكرامة توجد ستة (6) لجان قارة فنية ومتخصصة صلب الهيئة ترأس منهم المرأة ثلاث لجان (لجنة جبر الضرر و رد الاعتبار لجنة البحث و التقصي و لجنة المرأة) و أحدثت لجنة المرأة، إعمالا لمقاربة النوع الاجتماعي، وإيماننا بدور المرأة العام في إنجاح مسار العدالة الانتقالية، ومن ثمة إنجاح مسار الانتقال الديمقراطي من الثورة إلى دولة القانون والحق. و تتمتع لجنة المرأة بصلاحيات تقريرية في كل الملفات المعروضة على الهيئة والتي تكون المرأة أحد أطرافها نظرا لمساهمتها في بناء دولة ما بعد الاستقلال و دورها التاريخي في الثورة التونسية¹. من خلال ناضلتها المستمر نحو قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ثانيا: دليل إجراءات لجنة المرأة بهيأة الحقيقة والكرامة.

تتول لجنة المرأة التنسيق مع هياكل الهيئة قصد التوفيق في عمل المنظور الجنساني ومعالجة كل الملفات التي تتعلق بالنوع الاجتماعي، وذلك ما نص عليه دليل إجراءات لجنة المرأة بتاريخ الذي صادق عليه المجلس بتاريخ 27 ماي 2016².

فقد نص الدليل أهمية كبرى لطريقة اشتغال لجنة المرأة طبقا للفصل 56 من القانون الأساسي عدد 53 لسنة 2013 المؤرخ في 24 ديسمبر 2013 المتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها، وتنفيذا لأحكام الفصل 67 من القرار عدد 1 لسنة 2014 المؤرخ في 22 نوفمبر 2014 المتعلق بضبط النظام الداخلي للهيئة بضبط هذا الدليل سير إجراءات وأعمال لجنة المرأة بهيأة الحقيقة والكرامة.

1 - الكريشي (خالد)، "المرأة في مسار العدالة الانتقالية"، بجريدة التونسية 23 نوفمبر 2015 استرجعت بتاريخ 15/01/2018 على الموقع التالي:

<https://www.turess.com/attounissia/161842>

2 - قرار عدد 8 لسنة 2016 المؤرخ في 27 ماي 2016.

ونص الدليل في فصله 2 على أن لجنة المرأة تتكون من رئيسة اللجنة ونائب رئيس وعضو، تجتمع دوريا كل خمسة عشرة يوما أو كل ما اقتضت الضرورة ذلك، كما يمكن للجنة أن تستعين بخبراء في القانون والعلوم الاقتصادية وعلم الاجتماع والتاريخ وعلم النفس والأرشفة وكل من تراه مناسبة (الفصل 3)، وتتول لجنة المرأة ضبط منظور مقارنة النوع الاجتماعي، وتعميمها في كل مجالات الحياة وتحسين استقبال الضحايا النساء في مكاتب خاصة (الفصل 5)، ويشمل تدخل لجنة المرأة كل الملفات التي تكون أحد أطرافها نساء أو أطفال أو فئات هشة أو كبار السن أو ذوي الاحتياجات الخاصة (الفصل 7). وتسهر اللجنة على تنظيم دورات تدريبية لأعضاء الهيئة وأعاونها على تطبيق مقارنة النوع الاجتماعي (الفصل 8).

أما على مستوى جلسات الاستماع، نص الدليل على أن جلسات الاستماع السرية التي تتعلق بالنساء والأطفال وملفات الفئات الهشة وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة سواء كانوا ضحايا مباشرين أو بالتبعية (الفصل 9)، كما تمكن لجنة المرأة الضحايا بحرية الاختيار جنس من سيستمع إليها إن كان رجلا أو امرأة، وتعمل لجنة المرأة مع لجنة البحث والتقصي بعد استشارة الوحدة الصحية والاجتماعية والنفسية عند تحديد الحالات ذات الأولوية للنساء والأطفال والفئات الهشة وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة (الفصل 11)، وكما تقدم اللجنة توصيات للهيئة في شأن الملفات الخاصة بالنساء.

أما بالنسبة لجلسات الاستماع العلنية، تعمل لجنة المرأة بتحديد جلسات الموضوعية التي تتعلق بالانتهاكات الجسدية والقانونية منذ سنة 1955 إلى غاية 2013 موضوع اختصاص عمل الهيئة، فقد بين الدليل طريقة التنسيق مع مكاتب الجهوية للهيئة (الفصول 19 - 20 - 21)، وعلاقة لجنة المرأة مع بقية اللجان بهيأة الحقيقة والكرامة، (الفصول 22 - 23 - 24 - 25 - 26 - 27)، والقيام بدراسات ومبادرات تحسيسية وتثقيفية من خلال (الفصول 32 - 33 - 34).

ثالثاً: أعضاء الهيئة والنوع الاجتماعي: استقلالات وإعفاءات

تمتاز التجربة التونسية على باقي أكثر من أربعين (40) تجربة من تجارب لجان الحقيقة على مستوى الدولي برأس اللجنة من قبل امرأة، وهذا الامتياز يعد فريداً من نوعه من خلال مقارنة النوع الاجتماعي على مستوى العالمي والعربي بالخصوص، الذي يهيمن عليه المقاربة الذكورية.

تم إرساء هيئة الحقيقة والكرامة بموجب القانون الأساسي عدد 53 لسنة 2013 المؤرخ في 23 ديسمبر 2013 المتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها، لأجل الاشتغال لأربع سنوات بداية من

تاريخ تسمية أعضائها قابلة للتمديد بسنة واحدة بقرار معلل من الهيئة، ويغطي عملها في شأن البحث والتحري من أول شهر يوليوز 1955 إلى نهاية ديسمبر 2013.

فالهيئة تتكون من 15 عضوا الذين وقع انتخابهم من قبل المجلس الوطني التأسيسي خلال الجلسة العامة ليوم 19 ماي 2014 وفق مساطر وإجراءات ديمقراطية، وتمت تسميتهم ودعوتهم لأول اجتماع طبقا للأمر عدد 1872 لسنة 2014 المؤرخ في 30 ماي 2014. وتم تنصيبهم بتاريخ 9 يونيو 2014.

- 1 - ابتهاج عبد اللطيف.
- 2 - سهام بن سدرين.
- 3 - حياة الورتاني
- 4 - نورة البرصالي (استقالة).
- 5 - علا بن نجمة
- 6 - زهير مخلوف. (تم اعفائه).
- 7 - خالد الكريشي.
- 8 - علي رضوان غراب.
- 9 - صلاح الدين راشد.
- 10 - عادل المعيزي.
- 11 - محمد بن سالم.
- 12 - محمد العيادي. (استقالة).
- 13 - عزوز الشوالي.
- 14 - مصطفى البعزاوي. (تم اعفائه).
- 15 - خميس الشماري¹، (استقالة) تعويضه بالعضوة الجديدة ليليا بريك بوقرة². (تم اعفائها).

1 - استقالة خميس الشماري من هيئة الحقيقة والكرامة لأسباب صحية وشخصية.

2 - تم إعفائها بتاريخ 14 أكتوبر 2016 بعدما ثبت خرقها لمقتضيات الفقرة 3 الفصل 37 من القانون الأساسي للعدالة الانتقالية وتحديدًا من أجل "التغيب دون عذر ثلاث مرات متتالية أو ست مرات متقطعة عن جلسات الهيئة في كل سنة وذلك بعد الاستماع لدفاعاتها.

وفي ضوء اختيار أعضاء هيئة الحقيقة والكرامة، تم تعيين 5 نساء من مجموع أعضاء الهيئة، و 10 رجال، غير أن بعد استقالة 4 أعضاء وإقالة عضو آخر، الذي تم تعيين في مكان هذا الأخير السيدة ليليا بريك بوكيرة¹، والتي تم إعفائها إثر تغيبها على مجلس الهيئة، لم يتم سد شغور مكان الأعضاء الآخرين². المطرودين لصدور أحكام عن القضاء الإدارية لفائدتهم توقف تنفيذ القرارات الصادرة في حقهم. فقد أكدت العضو المعفاة من مهامها ليليا بوكيرة إن إعفاءها يعني تعطلّ الثلث إذ يفرض القانون الأساسي للهيئة تواجد خمس نساء من ضمن 15 عضوا (الفصل 19 - تتركب الهيئة من خمسة عشر عضوا على ألا تقل نسبة أي من الجنسين عن الثلث ...)³.



الشكل رقم 2: النوع الاجتماعي بعد الاعفاءات التي طالت الهيئة



- 1 - أمر عدد 3522 لسنة 2014 مؤرخ في 3 أكتوبر 2014 يتعلق بتسمية عضو بهيئة الحقيقة والكرامة، عدد: 81 الصادر في 7 أكتوبر 2014، ص: 2767.
- 2 - بالرغم من صدور قرار من رئيس مجلس نواب الشعب مؤرخ في 21 ديسمبر 2016 يتعلق بسد الشغور في عضوية هيئة الحقيقة والكرامة، لازل لم يتم سد الخصاص إلى حد كتابة هذا المقال.
- 3 - "هيئة الحقيقة والكرامة: استقالات... إعفاءات واتهامات!"، استرجعت بتاريخ 2018/01/30 على الموقع التالي: <http://www.alchourouk.com/206259/> /1/151/html.

يلاحظ من خلال المبيان الأول أن نسبة الرجال أكثر من نسبة النساء حيث بلغ عدد الرجال عند تعيين أعضاء الهيئة 10 بنسبة 67 في المائة، بينما النساء التي بلغ عددها 5 نساء من العدد الاجمالي لأعضاء الهيئة 15، بنسبة 33 في المائة. أما بالنسبة للمبيان التالي الذي يبين بعد سلسلة من الاعفاءات والاستقالات التي طالت الهيئة منذ إنشائها بلغ عدد الذكور 7 بنسبة 70 في المائة، أما النساء التي بلغ عددها 3 بنسبة 30 في المائة.

ثالثا: النوع الاجتماعي المساعد لعمل الهيئة.

انطلقت الهيئة بـ 3 أعوان فقط، في شهر نوفمبر 2014 ليلبلغ 21 عوناً في ديسمبر 2014 إثر انطلاق العمل ولتطور مع تركيز الجهاز التنفيذي وانطلاق عمل اللجان خاصة مع انتداب الباحثين في شهر أبريل 2015، ليلبلغ العدد 139 عوناً بنهاية سنة 2015. فقد بلغ توزيع الأعوان حسب الجنس، حيث بلغ عدد الأعوان من صنف الإناث 83 عوناً بنسبة 60 في المائة، من إجمالي أعوان الهيئة مقابل 65 عوناً من صنف الذكور¹.

المحور الثالث: لجنة المرأة: عدالة النوع الاجتماعي متكاملة في ظل صراعات داخلية.

تتكون لجنة المرأة من ثلاثة أعضاء من مجلس الهيئة، وهم ابتهاج عبد اللطيف (رئيسة)، وسهام بن سدرين وخالد الكريشي (أعضاء).

تتول لجنة المرأة التنسيق مع هيكل الهيئة لضمان مراعاة خصوصية المرأة عند معالجة الملفات المتعلقة بالانتهاكات ضد النساء ووضع برامج جبر الضرر والتعويض. كما تقوم بمبادرات تحسيسية وتعليمية وثقافية بالتنسيق مع هيكل الهيئة المعنية بذلك والمساهمة في وضع برامج في المواضيع ذات العلاقة بمهامها².

وكما تعمل لجنة المرأة التنسيق بين وحدة التدخل العاجل للحالات الاستعجالية للنساء التي وع معاينتها من قبل رئيسة اللجنة أو العاملين بها في تنقلاتهم للاطلاع عن كثب على أوضاع النساء والفئات الهشة أو الذين راسلوا اللجنة أو اتصلوا بها مباشرة لطلب التدخل العاجل، بالإضافة إلى هذا، تم اعداد استبيان من قبل لجنة المرأة حول مدى استعداد النساء الضحايا للإدلاء بشهادتهن في جلسات الاستماع العلنية³.

1 - الجمهورية التونسية، هيئة الحقيقة والكرامة، التقرير السنوي لسنة 2015.

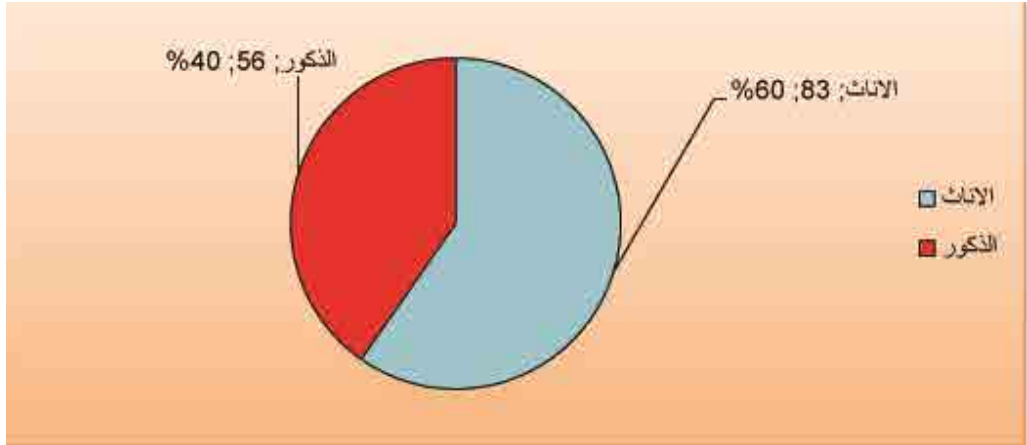
2 - الفصل 67 من النظام الداخلي لهيئة الحقيقة والكرامة.

3 - تقرير هيئة الحقيقة والكرامة 2016.

فإن قرار إحداث لجنة المرأة ضمن مسار العدالة الانتقالية التونسية لعب دورا رياديا في الاعتراف بنضالات المستمرة للمرأة التونسية خلال سنوات الجمر والتعذيب وغير ذلك من المعاملات القاسية للنوع الاجتماعي،... جاء قرار النهائي منسجما مع أفضل الممارسات لدى هيئات الحقيقة في جميع أنحاء العالم، وستكون اللجنة عنصرا أساسيا بحق لتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي وإدماجه في عمل الهيئة، وقصد تهيئة الظروف المناسبة لغرض تجارب النساء، وتوفير الاستجابة الملائمة للضحايا منهن¹.

غير أن تسمية هذه اللجنة (باسم لجنة المرأة، بدلا من لجنة النوع الاجتماعي)، قد يخلق بعض القيود من جهة الكشف عن أنواع أخرى من الانتهاكات القائمة على أساس النوع الاجتماعي وعن الآثار والانعكاسات المحددة التي قد تنجر عنها ومن جهة فهم تلك الأنواع وهذه الآثار والانعكاسات. وعلى سبيل المثال، إن العنف الجنسي الموجه ضد الرجال والفتيات قد يت إغفاله².

الشكل رقم 3: توزيع الأعوان حسب الجنس تقرير 2015



الشكل رقم 4 : توزيع الأعوان حسب الجنس تقرير 2016

١ - منشورات المركز الدولي للعدالة الانتقالية، "تونس في مرحلة انتقالية: تقييم التقدم المنجز بعد عام على إنشاء هيئة الحقيقة والكرامة"، استرجعت بتاريخ 2018/01/16 على الموقع التالي:

<https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Briefing-Tunisia-TJLaw-2015-A4-AR-final.pdf>

٢ - نفسه.



وكما عملت هيئة الحقيقة والكرامة في توزيع مودعي الملفات حسب نوع الجنس، بلغ عدد المودعين من الذكور 19737 بنسبة 83 في المائة، فيما بلغ عدد المودعين من الإناث 3990 بنسبة 17 في المائة¹. حيث تصدر ولايات القصرين وتونس وقفصة الصدارة من حيث ايداع الملفات.

الشكل رقم 5 : توزيع الملفات المودعة حسب الجنس حسب تقرير 2015



فقد اعتبرت الهيئة أنه إذا كان عدد الملفات في حدود 17 في المائة من العدد الاجمالي للملفات فإنه لا يعكس العدد الحقيقي للنساء الضحايا². وتصدر ولاية القصرين ترتيب الولايات في تسجيل ملفات النساء الضحايا حيث بلغ عدد الملفات المودعة 1094 تليها تونس حيث بلغ عدد الملفات المودعة 509 ملفا، وتليها قفصة ب 427 ملفا.

1 - التقرير السنوي لهيأة الحقيقة والكرامة لسنة 2015.

2 - تقرير هيئة الحقيقة والكرامة 2015، ص: 71.

وعلى ضوء هذا، فقد عاجلت لجنة المرأة أكثر من 50 حالة مستعجلة من نساء وملفات الضحايا النساء من أطفال وكبار السن وذوي الاحتياجات الخصوصية وذلك في إطار سعيها للتدخل الفوري للحالات العاجلة. وقدمت خبرتها في تعاملها مع ملفات المرأة الصحية والانتهاكات المسجلة على النساء في إطار العدالة الانتقالية. وقدمت رئيسة لجنة المرأة ملاحظاتها على مشروع القانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة فصلا فصلا¹.

أولاً: جلسات الاستماع والنوع الاجتماعي.

طبقاً لمقتضيات الفصل 40 من قانون العدالة الانتقالية، أعدت الهيئة برنامجاً شاملاً لحماية الشهود والضحايا يركز على جملة من التدابير لضمان سلامتهم الصحية والنفسية وضمان سرية المعطيات الشخصية كما تم إنشاء وحدة حماية متخصصة لرصد وتقييم المخاطر الفعلية وأخذ التدابير الوقائية المناسبة قصد تجنبهم المخاطر التي قد تترتب عن ظهورهم للعموم قبل وخلال وبعد إدلائهم بشهاداتهم². عملت هيئة الحقيقة والكرامة بتنظيم جلسات الاستماع السرية بصفة رسمية بتاريخ 31 غشت 2015، وجلسات الاستماع العلنية³. وذلك بعد مرحلة تكوين لفريق الاستماع إلى 1938 مودع ملف وذلك طيلة 79 يوم استماع إلى غاية يوم 31 ديسمبر 2015، وتسغرق جلسة الاستماع بين ساعتين و20 ساعة حسب الحالة. وبهذا، ركزت الهيئة 12 مكتب استماع أي 12 فريق استماع يتكون كل فريق من عنصرين، أحدهما مختص في القانون، منذ بدأ عمل الهيئة، ليرتفع عدد مكاتب استماع إلى 81 مكتب يضم 190 متلقي إفادة في اختصاصات القانون وعلم النفس وعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية موزعين على مكاتب استماع بالمقر المركزي وبالمكاتب الجهوية وبالمكاتب المتنقلة. وبلغت عدد جلسات الاستماع المنجزة خلال 2016 في مكتب تونس 10036 جلسة من بينها 1012 جلسة استماع متنقلة و6001 جلسة بالمكاتب الجهوية⁴. ويؤدي فريق الاستماع اليميني، وذلك من أجل تأكيد الالتزام بواجب حفظ أسرار الضحايا. وقد أدى الباحثون المكلفون بتلقي الإفادات اليميني أمام الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف بتونس قبل مباشرتهم لمهامهم⁵.

1 - "لجنة المرأة ترفع توصياتها للبرلمان حول مشروع القانون الأساسي للقضاء على العنف ضد المرأة"، استرجعت بتاريخ 17/01/2018 على الموقع التالي: <http://www.ivd.tn>

2 - تقرير هيئة الحقيقة والكرامة 2016، ص: 33.

3 - شرعت الهيئة خلال 2016 في تنظيم جلسات الاستماع العلنية، وانطلقت الجلسة الأولى في 17 نوفمبر 2016، والتي بلغ عددها 4 جلسات إلى حدود 17 ديسمبر 2016 حيث ضمت 22 مقدم شهادة من ضحايا وشهود، تقرير هيئة الحقيقة والكرامة 2016، ص: 33.

4 - تقرير هيئة الحقيقة والكرامة 2016، ص: 35.

5 - وفقاً للفصل الأول من القرار عدد 2 الصادر عن هيئة الحقيقة والكرامة المؤرخ في 29 ماي 2015 المتعلق بأداء اليميني.

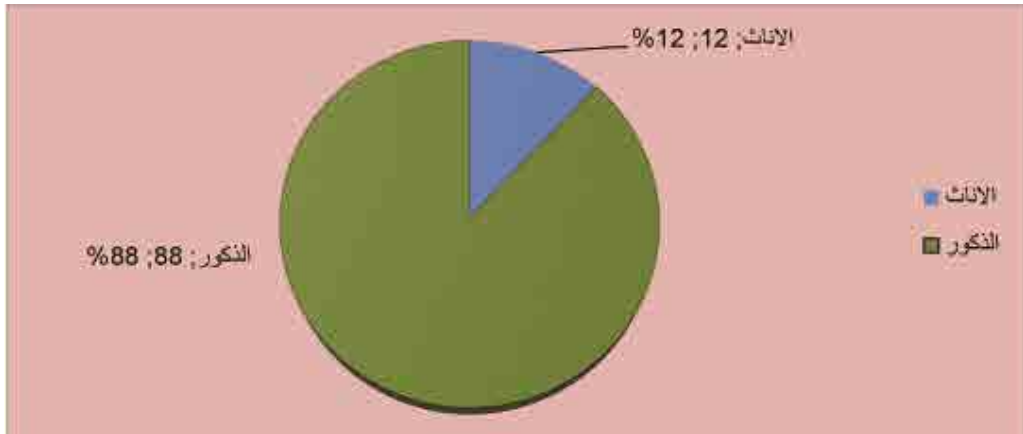
«أقسم بالله العظيم أن أقوم بمهامي بحياد وإخلاص وأمانة وشرف، دون أي تمييز على أساس الجنس، أو اللون أو اللغة أو الدين أو الرأي أو الانتماء أو الجهة وأن ألتزم بعدم إفشاء السر المهني وباحترام كرامة الضحايا وبالأهداف التي أنشئت من أجلها الهيئة».

غير أن ما يميز التجربة التونسية هو عمل الهيئة على الاستماع إلى جميع مودعي الملفات المقبولة ويعتبر هذا الاجراء استثناءا تونسيا على خلاف ما حصل في جل لجان الحقيقة في العالم التي اكتفت بالاستماع إلى عينات من الضحايا¹. وبهذا، نظمت الهيئة خلال سنة 2016، 16037 جلسة معظمها جلسات فردية إضافة إلى الجلسات الجماعية للضحايا والتي يقع تنظيمها بمقرها المركزي ومكاتبها الجهوية².

وقد اعتبرت رئيسة لجنة المرأة في هيئة الحقيقة والكرامة، ابتهاج عبد اللطيف، إن آلاف النساء من المساجين السياسيين تعرّضن إلى عديد الانتهاكات، وتعرّضن إلى انتهاكات ممنهجة. مبينة أن الناشطات الحقوقيات تعرّضن بين 1955 و2013، للضرب والسجن والاعتداء، وتم اختيار فئة من النساء لتقديم شهادتهن في أولى الجلسات العلنية³.

وتتوزع جلسات الاستماع المنجزة حسب أصناف الملفات وفق ما يلي:

الشكل رقم 6 : توزيع مدلي الإفادات حسب الجنس، تقرير هيئة الحقيقة والكرامة 2015



1 - تقرير هيئة الحقيقة والكرامة 2016، ص: 34.

2 - نفسه، ص: 35.

3 - بسملة بركات "الحقيقة والكرامة" تنصف نساء تونس ضحايا الانتهاكات"، 8 مارس 2017. استرجعت بتاريخ 30/01/2018 على الموقع التالي: <https://www.alaraby.co.uk/society/2017/3/8>

المحور الرابع : دورات تحضيرية للنوع الاجتماعي وشراكات مع مختلف الفاعلين .

أولاً : الدورات التوعوية والتحسيسية للنوع الاجتماعي .

نظمت هيئة الحقيقة والكرامة عدة دورات تكوينية بين مختلف مكونات المجتمع المدني وحملات للتحسيس بضرورة ايداع الملفات قبل انتهاء الآجال القانونية بمختلف الجهات وتوزيع المطويات في مختلف المدن والقرى والأرياف إلى جانب الاتصال المباشر مع المواطنين .

أما بالنسبة لجنة المرأة فقد نظمت منذ بداية سنة 2015 لقاءات وورشات تكوينية تهدف إلى التوعية الاجتماعية لآليات العدالة الانتقالية التي تخوضها التجربة التونسية من خلال مقاربتها لإنصاف ضحايا النظام السابق وما ترتب عنه من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والفساد الاقتصادي .

وفي ضوء هذا، نظمت بتاريخ 9 فبراير 2015 ورشة تكوينية حول مقاربة النوع الاجتماعي، تتعلق "النساء والرجال وهيأة الحقيقة والكرامة"، بمشاركة كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيأة الأمم المتحدة للمرأة، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، والمركز الدولي للعدالة الانتقالية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب .

فيما نظمت خبيرة دولية محاضرة تتعلق بالنوع الاجتماعي من خلال مقاربة لجنة الحقيقة والمصالحة بجنوب أفريقيا وكيف تعاملت مع ملفات النساء . ولقاء آخر مع مكونات المجتمع المدني وخصوصا الجمعيات النسائية حول دور المرأة في مسار العدالة الانتقالية بتاريخ 7 مارس 2015 وحضره 40 مشاركا ومشاركة . وورشة حول "تحديد مصطلح العنف الجنسي في مسار العدالة الانتقالية" بتاريخ 19 مارس 2015 . وكما شاركت لجنة المرأة في ندوة حول "إنهاء العنف ضد النساء" بتركيا يومي 9 و 10 ديسمبر 2015 بدعوة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للإسكان¹ .

فيما عملت الهيئة بالقيام بدورات تحفيزية لضحايا النساء في مختلف المناطق في تونس لأجل إيداع ملفاتهم لدى الهيئة والمكاتب التابعة لها، بتاريخ 10 أكتوبر 2015 بمدينة تونس العاصمة، وصفاقس بتاريخ 11 أكتوبر 2015 والقصرين بتاريخ 17 أكتوبر 2015 وسيدي بوزيد بتاريخ 18 أكتوبر 2015 . بالإضافة إلى ندوات تحسيسية أخرى في القيروان بتاريخ 11 سبتمبر 2015 وفي قابس بتاريخ 3 أكتوبر 2015 .

1 - تقرير هيئة الحقيقة والكرامة 2015، ص: 73

ولأجل تطوير أداء عمل لجنة المرأة في التجربة التونسية عملت على استقبال الضحايا النساء أثناء إيداع ملفاتهم أو حين تنظيم جلسات الاستماع السرية بالمرافقة والمتابعة النفسية والاجتماعية. وتتمثل هذه الآليات فيما يلي¹:

- استقبال الضحية من طرف امرأة مراعاة لخصوصية الانتهاكات التي تعرضت إليها المرأة الضحية.
- تركيز مكتب نداء خاص بالمرأة في إطار مركز النداء.
- توفير مكاتب خاصة للاستماع للنساء الضحايا ويتم الاستماع لهن من متلقيات إفادة من النساء إلا في حالات خاصة وبطلب من الضحية، يكون متلقي الإفادة رجلا.

وكما يتم التنسيق بصفة مسبقة مع لجنة المرأة قبل تنظيم جلسة الاستماع لضمان اتخاذ الإجراءات الضرورية، ويتم تخصيص وحدات متنقلة لضحايا الانتهاكات حيث يتوجه فريق الإفادة لمرأة المرأة الضحية.

وكما نظم كل من الاتحاد الإفريقي ومؤسسة كوفي عنان والمركز الدولي للعدالة الانتقالية، مؤتمرا دوليا في شهر أبريل المنقضي بأديس أبابا، تحت عنوان «لجان الحقيقة ومسار السلام في أفريقيا»، شاركت في أشغاله هيئة الحقيقة والكرامة ممثلة برئاسة لجنة المرأة ابتهاج عبد اللطيف. وأشاد المؤتمر بالتجربة التونسية الجارية في مسار العدالة الانتقالية وتحديد ما يتعلق بإرساء لجنة خاصة تُعنى بتطبيق مقاربة النوع الاجتماعي. حيث أشار التقرير الختامي للمؤتمر بأن إنشاء لجنة المرأة بهيئة الحقيقة والكرامة هي «ممارسة رشيدة»².

ثانياً: التعاون الدولي في شأن المنظور الجنساني.

نظراً للدور الريادي الذي تلعبه المنظمات الدولية والهيئات الأممية في مجال العدالة و الانتقالية، عملت الهيئة على اتفاقيات الشراكة والتعاون لأجل النهوض وأجراً مسار مقاربة النوع الاجتماعي، وبهذا، أمضت الهيئة بروتوكول تعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، «إدماج النوع الاجتماعي في مسار العدالة الانتقالية»، بتاريخ 18 نوفمبر 2015، حيث ارتكز الطرفان على الأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي ضمن عملية العدالة الانتقالية، وتقديم الدعم للهيئة وخصوصاً لجنة المرأة.

1 - نفسه.

2 - تقرير حول ملتقى أديس أبابا، "مقاربة النوع الاجتماعي في مسار العدالة الانتقالية بتونس: نموذج رائد في التجارب الإفريقية"، استرجعت بتاريخ 17/01/2018 على الموقع التالي:

[/http://ivdtnawcys.cluster023.hosting.ovh.net](http://ivdtnawcys.cluster023.hosting.ovh.net)

وإلى جانب هذا، يعتبر المركز الدولي للعدالة الانتقالية من أهم شركاء الهيئة، من خلال تنظيم عدة جلسات حوارية وورشات عمل مع خبراء دوليين¹. وقيامه بالتدريبات لمحاولة التعمق في موضوع الطرق المختلفة التي بوسع لجان الحقيقة، أن تستفيد فيها من منظمات المجتمع المدني، وبما أنه نادراً ما تنشر التقارير حول العنف الجنسي ضد النساء، فإن ذلك، يضع على اللجان التزاماً كبيراً نحو النساء المتأثرات². فالمركز الدولي للعدالة الانتقالية يهدف إلى مساعدة لجان الحقيقة على نشر ثقافة الاعتماد على مقارنة النوع الاجتماعي، وانخراط الضحايا النساء في منظومة العدالة الانتقالية عن طريق المشاورات والتوعية والانخراط ضمن أجهزة لجان الحقيقة، وتنظيم جلسات الاستماع السرية والعلنية والمتخصصة بالنوع الاجتماعي³.

بالإضافة إلى هذا، تم توقيع بروتوكول تفاهم حول الانتهاكات المتعلقة بالنساء مع مركز الدراسات التطبيقية لحقوق الإنسان بجامعة «يورك» البريطانية، بتاريخ 8 ديسمبر 2015، متضمناً البحث حول انتهاكات حقوق الإنسان المسلطة على النساء الضحايا وتصوراتهن حول تغيير واقعهن من خلال آليات العدالة الانتقالية، ووضع برنامج بحثي مع لجنة المرأة بالهيئة لإنتاج مجموعة معارف صالحة لعمل الهيئة ويساعدها على فهم تداعيات انتهاكات حقوق الإنسان وخاصة حقوق النساء قصد فهم احتياجاتهن ورد الاعتبار لهن.

وفي إطار التعريف بإستراتيجية لجنة المرأة وعملها وخصوصية التجربة التونسية في العدالة الانتقالية، شاركت المرأة في مائدة مستديرة حول قرار مجلس الأمن 1325 بالأردن بتاريخ 10 أكتوبر 2016 بمداخلة حول «النوع الاجتماعي في مسار العدالة الانتقالية في تونس وقرار مجلس الأمن 1325 ومواقع التقاطع لتعزيز الأمن والسلام للمرأة (إعادة التأهيل، إعادة الإدماج جبر الضرر...)»⁴.

1 - من أهم الندوات واللقاءات العلمية:

- الندوة الحوارية حول "التحكيم والمصالحة في قانون العدالة الانتقالية في شهر مارس 2015.
- جلسة حوارية مع ممثل للمركز الدولي للعدالة الانتقالية من جنوب أفريقيا في شهر أبريل 2015 وسلسلة جلسات عمل مع لجان الهيئة بنفس الشهر.
- لقاءات مسترسلة مع لجنة المرأة المتابعة أشغال الهيئة في علاقة بخصوصية النوع الاجتماعي.
- ورشات عمل مع إدارة الاتصال أشرف على أشغالها مدير الاتصال في المركز في شهر أكتوبر 2015.
- ورشة عمل حول جبر الضرر في العدالة الانتقالية في شهر ديسمبر 2015... إلخ.

2 - منشورات المركز الدولي للعدالة الانتقالية، "في أعقاب الدكتاتورية، يستعد المجتمع المدني في تونس لمساعدة المرأة التحدث عن الحقيقة"، 13/05/2014 استرجعت بتاريخ 12/01/2018 على الموقع التالي.

<https://www.ictj.org/ar/news/wake-dictatorship-civil-society-tunisia-prepares-help-women-speak-their-truth>

3 - منشورات المركز الدولي للعدالة الانتقالية، "العدالة الانتقالية والنوع الاجتماعي"، استرجعت بتاريخ: 15/01/2018 على الموقع التالي:

<https://www.ictj.org/ar/our-work/transitional-justice-issues/gender-justice>

4 - تقرير هيئة الحقيقة والكرامة 2016، ص: 90.

خاتمة:

وصفوة القول، تعد مقارنة النوع الاجتماعي التي تركز على النساء الضحايا ضمن أهم النهج الأساسية لآليات العدالة الانتقالية، التي تعمل على تعميق النقاش والمشورة والبحث والتحري حول آليات ومساطر عملية، قصد تشجيع النوع الاجتماعي للخوض في تجربة العدالة الانتقالية من خلال ادلاء شهادتهم علنيا أو سريا بواسطة جلسات موضوعية مخصصة لذلك، وفق استراتيجية حوارية تنبثق بين مختلف الأطراف. لتسجيل شهادتهم بكل موضوعية التي تهدف إلى الحفاظ على الذاكرة الشفوية. كما يمكن انصاف النوع الاجتماعي على اثر الانتهاكات التي تعرضوا لها على مستوى المؤسسات والتشريعي، وذلك بعد تصنيف تلك الانتهاكات وفق مقارنة آليات العدالة الانتقالية وجبر أضرارهم في ضوء قواعد العدل والإنصاف.

وبهذا، تعد تجربة النوع الاجتماعي التونسية، من أهم التجارب العالمية التي اعتمدت بشكل واضح مقارنة النوع الاجتماعي ضمن أجندتها وإستراتيجيتها من خلال هيئة الحقيقة والكرامة ومسار عملها من خلال انشاء لجنة المرأة وترأسها امرأة من الهيئة، ووضع آليات تنظيمية وخاصة للنساء ضحايا العنف في النظام السياسي السابق، بعقد جلسات الاستماع للنساء ضحايا برائن الحكم الاستبدادي، وإطلاق حملة تحسيسية للإدلاء بملفاتهم للمكاتب الجهوية للهيئة. بالإضافة إلى هذا، قامت الهيئة بدورات تدريبية وتحسيسية وتحفيزية لأعضاء الهيئة ومتدربين آخرين لطريقة العمل مع مقارنة النوع الاجتماعي.

وعليه، فإذا كانت التجربة لعبت دورا مهما على مستوى القانوني لهندسة النوع الاجتماعي ضمن آليات عمل الهيئة، وذلك ما انعكس بطريقة إيجابية على مستوى التقريرين 2015 و 2016 لهيئة الحقيقة والكرامة. غير أن هذا، لم يخلوا من عيوب ومثالب، ومنها على الخصوص اشتغال الهيئة بثلاثين من أعضائها المتبقين من 15 عضوا بعد الاعفاءات والاستقالات التي طالت أعضاء الهيئة على إثر عدم الانسجام بين مكوناتها وغلبة المصلحة الخاصة عن مصلحة الوطن الذي يخرج عنق زجاجة إلى استنشاق ريح التغير والانتقال من مرحلة الهيمنة والسلطة المفرطة إلى مرحلة تتسم بمتغيرات ديمقراطية.

وتبقى تجربة العدالة الانتقالية التونسية ضمن أهم تجارب العربية والإفريقية في شمال أفريقيا، نظرا لمجموعة من الخصوصيات الأساسية التي تتبوأها المكانة العالية، ولم تتمكن من خلالها نهج تجارب العدالة الانتقالية في أمريكا اللاتينية والآسيوية... وغيرها. وبالتالي، فوصول التونسيين لمقام التفكير في هندسة مسار الديمقراطية وفق آليات تشاركية، يشكل قيمة إيجابية للمسار النضالي الطويل الذي

قاده التونسيين بعد اجتياز ألغام الماضي وجحيم السجون السرية والاختفاء القسري الذي قاد البلاد إلى الجرائم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

المراجع

كتب:

- ✓ « النوع الاجتماعي ومسار العدالة الانتقالية في المغرب », منشورات المركز الدولي للعدالة الانتقالية مؤسسة المستقبل، شتنبر 2011 .
- ✓ الأمم المتحدة، «المذكرة التوجيهية للأمين العام: نهج الأمم المتحدة في العدالة الانتقالية»، مارس 2010 ..
- ✓ ايومي كوسافوكا، «تحديد الأصوات الضائعة: بروز حقيقة العنف بسبب نوع الجنس في تيمور الشرقية»، غشت 2006. عن (م.د.ل.إ).
- ✓ بيث غول دبلات وشيلا ما ينتيس، «التصدي للعواقب: العنف الجنسي ولجنة الحقيقة والمصالحة»، العدد 26 من مجلة Agenda، 1997.
- ✓ مبادئ يوغيا كارنا « حول تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالتوجه الجنسي وهوية النوع» مارس 2007.
- ✓ نادية (كسوس)، «النساء والعنف السياسي خلال سنوات الرصاص في المغرب»، المجلس الاستشاري لحقوق الانسان.
- تقارير ووثائق قانونية:
- ✓ منظمة العفو الدولية، «ضحايا الحروب - أجساد النساء وأرواحهن - الجرائم المرتكبة ضد النساء في النزاعات المسلحة» رقم الوثيقة 072 / 77 / 2004 ACT 2004
- ✓ دستور الجمهورية التونسية لسنة 2014.
- ✓ الجمهورية التونسية، هيئة الحقيقة والكرامة، التقرير السنوي لسنة 2016.
- ✓ الجمهورية التونسية، هيئة الحقيقة والكرامة، التقرير السنوي لسنة 2015.
- ✓ قرار عدد 8 لسنة 2016 المؤرخ في 27 ماي 2016.
- ✓ قرار عدد 3522 لسنة 2014 مؤرخ في 3 اكتوبر 2014 يتعلق بتسمية عضو بهيأة الحقيقة والكرامة، عدد: 81 الصادر في 7 أكتوبر 2014.
- ✓ القرار عدد 2 الصادر عن هيئة الحقيقة والكرامة المؤرخ في 29 ماي 2015 .

✓ قرار مجلس الأمن عن « المرأة والسلام والأمن » الصادر في 31 أكتوبر /S-2000-RES/1325.

✓ قرار عدد 1 لسنة 2014 مؤرخ في 22 نوفمبر 2014 يتعلق بضبط النظام الداخلي لهيأة الحقيقة والكرامة.
وبيليوغرافيا:

✓ منشورات المركز الدولي للعدالة الانتقالية، «العدالة الانتقالية والنوع الاجتماعي»، استرجعت بتاريخ: 2018/01/15 على الموقع التالي:
<https://www.ictj.org/ar/our-work/transitional-justice-issues/gender-justice>

✓ منشورات المركز الدولي للعدالة الانتقالية، «تونس في مرحلة انتقالية: تقييم التقدم المنجز بعد عام على إنشاء هيئة الحقيقة والكرامة»، استرجعت بتاريخ 2018/01/16 على الموقع التالي:
<https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Briefing-Tunisia-TJLaw-2015-A4-AR-final.pdf>

✓ منشورات مجلة العلوم السياسية والقانون، بوجعوبوط (المصطفى)، «تعويضات لجان الحقيقة والمصالحة في ضوء مقاربة النوع الاجتماعي: تفكيك لمظاهر العنف القائم على المنظور الجنسانية»، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية -ألمانيا برلين، العدد: 6، 2017.

✓ «هيئة الحقيقة والكرامة: استقالات... اعفاءات واتهامات!»، استرجعت بتاريخ 2018/01/30 على الموقع التالي:

<http://www.alchourouk.com/206259/151/1/-..html>

✓ منشورات المركز الدولي للعدالة الانتقالية، «تونس في مرحلة انتقالية: تقييم التقدم المنجز بعد عام على إنشاء هيئة الحقيقة والكرامة»، استرجعت بتاريخ 2018/01/16 على الموقع التالي:

<https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Briefing-Tunisia-TJLaw-2015-A4-AR-final.pdf>

✓ «لجنة المرأة ترفع توصياتها للبرلمان حول مشروع القانون الأساسي للقضاء على العنف ضد المرأة»، استرجعت بتاريخ 2018/01/17 على الموقع التالي:
<http://www.ivd.tn>

- ✓ الكريشي (خالد)، « المرأة في مسار العدالة الانتقالية »، بجريدة التونسية 23 نوفمبر 2015
استرجعت بتاريخ 15/01/2018 على الموقع التالي:
<https://www.turess.com/attounissia/161842>
- ✓ بسمة بركات « الحقيقة والكرامة » تنصف نساء تونس ضحايا الانتهاكات، 8 مارس 2017 - استرجعت بتاريخ 30/01/2018 على الموقع التالي:
<https://www.alaraby.co.uk/society/2017/3/8>
- تقرير حول ملتقى أديس أبابا، « مقارنة النوع الاجتماعي في مسار العدالة الانتقالية بتونس: نموذج رائد في التجارب الإفريقية »، استرجعت بتاريخ 17/01/2018 على الموقع التالي:
[/http://ivdtnawcys.cluster023.hosting.ovh.net](http://ivdtnawcys.cluster023.hosting.ovh.net)
- منشورات المركز الدولي للعدالة الانتقالية، في أعقاب الدكتاتورية، يستعد المجتمع المدني في تونس لمساعدة المرأة التحدث عن الحقيقة، 13/05/2014 استرجعت بتاريخ 12/01/2018 على الموقع التالي.
<https://www.ictj.org/ar/news/wake-dictatorship-civil-society-tunisia-prepares-help-women-speak-their-truth>
- ✓ فاسوكي نسيه وآخرون، « لجان الحقيقة ونوع الجنس: المبادئ والسياسات والإجراءات » سلسلة العدالة من منظور نوع الجنس، عن المركز الدولي للعدالة الانتقالية. استرجعت بتاريخ: 25/06/2011.
<http://ictj.org/ar/publication/truth-commissions-and-gender-principles-policies-and-procedures>
- Nesiah، V، « Truth Commissions and Gender: Principles، Policies and Procedures »، Gender Justice Series، International Centre for Transitional Justice، July 2006.p.3. Retrived. Decembre 8، 2013، From : http://ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Global-Commissions-Gender-2006-English_0.pdf

Books in English:

- ✓ Abigail Gyimah، « Gender and Transitional Justice in West Africa: The Cases of Ghana and Sierra Leone »، ALC Research Report No. 4 August 2009.

✓ Judith Gardam and Michelle Jarvis, « Women and Armed Conflict: the International Response to the Beijing Platform for Action », Colum. Hum. Rts. L. Rev. 32, no.1 (2000): 40.

✓ Julie Guillerot, « Linking Gender and Reparations in Peru: A Failed Opportunity », In : edited by Ruth Rubio-Marín, « WHAT HAPPENED TO THE WOMEN? Gender and Reparations for Human Rights Violations », International Center for Transitional Justice, foreword by Colleen Duggan, social science research council, new york, 2006. Chapter 3.

✓ Karima Bennoune, « Do We Need New International Law to Protect Women in Armed Conflict? » Case W. Res. J. Int'l L. 38, (2006 /2007): 368.

✓ Maria Holt, « Past and Future Struggles: Palestinian Women Negotiate Violent Conflict » Al-Raida XXI, no.103 (2003): 29; Charlotte Lindsey, « Woman and War – An Overview », Al-Raida XXI, no.103 (2003): 11–12.

✓ Rebecca Adams, « Violence Against Women and International Law: The Fundamental Law Right to State Protection from Domestic Violence » N.Y. Int'l L. Rev. 20, no.57 (2007).

✓ Rouggany Khadija « The Morocco Experience in Dealin with the Fille of Gross Human Rights violations and Gender Approach » Analyses study. CCDH, Rabat. 2008.

الديمقراطية التشاركية وواقع الحوكمة المحلية في الجزائر

محمد سنوسي

جامعة أكدينيز/تركيا¹

Dr.senouci.mohammed@gmail.com

المُلخَص:

في ظل التحوّلات الدّولية والإقليمية، تتّجه أغلبية النظم السياسية إلى تعظيم دور الفرد والكيانات الاجتماعية داخل النسق الاجتماعي و السياسي للدولة، و هذا من منطلق مقاربات و استراتيجيات عصرية في العمل السياسي و الإداري، على غرار « الديمقراطية التشاركية » و « الحوكمة المحلية »، و كذا الوقوف على الاستراتيجيات الرقابية و التقويمية لترقية و تنمية المشاركة السياسية المحليّة من جهة، و كذا بعث نمط الثقافة المدنية و المشاركة لدى الأفراد.

النظام السياسي الجزائري في سعيه لتطبيق مبادئ الديمقراطية العصرية من خلال الإصلاحات السياسية التي قام بها منذ 1989، وقف عند الدور التشاركي للأفراد و منظمات المجتمع المدني في إطار الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، و التي تعتبر أرقى المستويات التي بلغتها المشاركة السياسية مقارنة بالديمقراطية الكلاسيكية، و ما آلت إليه تطبيقاتها في النظم السياسية خاصة النموذج التمثيلي منها، فقد كان و لازال الخطاب السياسي في الجزائر يشجّع على المشاركة الشعبية في فعاليات و أعمال المجال المحلية المنتخبة سواء في شقّها المحلي، و لم تخلوا هذه المقاربة من إطار قانوني تشريعي يتيح للمواطن ممارسة حقه في الرقابة على أعمال هذه الهيئات .

حيث سناقش في هذه الورقة الأطر المفاهيمية للديمقراطية التشاركية و الحوكمة المحليّة، و كذا المحددات النظرية التي تتحكّم في ترسيخ الديمقراطية التشاركية داخل النظم السياسية، مع تسليط الضوء على واقع المجتمع المدني الجزائري في ترسيخ و تجسيد الحوكمة المحليّة و الديمقراطية التشاركية. الكلمات المفتاحية: الديمقراطية التشاركية، الحوكمة المحلية، المجتمع المدني، المشاركة الشعبية.

Participatory democracy and the fact of local governance in Algeria .

Abstract :

1 محمد سنوسي: باحث جزائري، دراسات عليا في العلاقات الدولية، متخصص في قضايا الأمن و حقوق الإنسان، الحركات الاجتماعية، التنظيم الإداري و السياسي، جامعة البحر الأبيض المتوسط، معهد العلوم الاجتماعية: قسم العلاقات الدولية Akdeniz üniversitesi أنطاليا، تركيا.

In the light of international and regional transformations¹ the majority of political systems tend to maximize the role of individuals and social entities within the social and political structure of the state² based on modern approaches and strategies in political and administrative work³ such as «participatory democracy «and» As well as to stand up to the supervisor and evaluation strategies to promote and develop local political participation on the one hand⁴ as well as to send the pattern of civil and participatory culture among individuals.

The Algerian political system⁵ for its part⁶ through its political reforms since 1989⁷ stopped at the participatory role of individuals and civil society organizations in the framework of participatory democracy at the local level⁸ which is considered the highest degree of political participation compared to classical democracy and its applications in political systems⁹ especially the representative model¹⁰ the political discipline in Algeria continued to encourage popular participation in local elected activities and activities¹¹ whether in the local sector. They did not abandon this approach from a legal legislative framework that allows citizens to exercise their rights The control over the work of these bodies.

In this paper we will discuss the conceptual frameworks of participatory democracy and local governance¹² as well as the theoretical determinants governing the consolidation of participatory democracy within political systems¹³ highlighting the reality of Algerian civil society in the consolidation and embodiment of local governance and participatory democracy

Keywords: participatory democracy¹⁴ local governance¹⁵ civil society¹⁶ popular participation

مقدمة:

تشير الأدبيات و الدراسات المتعلقة بالديمقراطية سواء في بعدها الفلسفي أو السياسي أو حتى سياقها الليبرالي إلى أحقية الشعب بممارسة سلطته الشرعية في تسيير شؤونه، وأن المرجعية الفكرية في ذلك هي التجربة اليونانية القديمة و تقديمهم لنموذج الديمقراطية المباشرة و قدرتهم على ممارستهم لحقهم الشرعي، و كذا قدرتهم على إنشاء مؤسسات تعكس الإرادة الجماهيرية ثم تطوّر مفهوم الديمقراطية مع بروز التحولات السياسية في مساق تاريخي معيّن أفرزت على إثرها التجارب السياسية في الدول الأوروبية الديمقراطية التمثيلية، و هذا ما حاول تقديمه جملة من المفكرين و الفلاسفة كإطار نظري فكري للممارسة الديمقراطية على غرار «جون لوك» و «جان جاك روسو». الثقافة السياسية من جهتها كانت المؤشر الأبرز والذي تطرّق لها كلّ من «جابريل الموند»¹ و «سيدني فاربا»².

و هذا من منطلق الأنماط الثقافية و المجتمعية المتحكّمة في بلورة ثقافة مدنية قابلة على التفاعل و مخرجات النظام السياسي و سياساته، و مدى قدرة الجمهور على مناقشة القضايا الوطنية و وضع مقاربات نظرية لطرح مزيج من الأبعاد و المنطلقات التي تحكم العمل السياسي، و الذي يكون المجتمع طرفا فيه، من جهة أخرى يبرز عامل الوعي السياسي و الذي هو المعيار الرئيسي الذي سنعتمد عليه في دراستنا هذه إلى جانب عدة متغيرات منها التنشئة السياسية و الاجتماعية و الثقافة السياسية و الحكم الراشد، و ذلك قصد الإلمام بالموضوع قصد الدراسة من جانبه الاجتماعي و في إطار النموذج الجزائري و سعيه لثمين و ترسيخ الديمقراطية التشاركية في جانبها المحلي و وضع

1 غابريل أ. الموند (بالإنجليزية: 12) Gabriel A. Almond يناير 1911 روك آيلاند، إلينوي - 25 ديسمبر 2002 باسيفيك غروفي، مونتيري، كاليفورنيا). كان عالم سياسة أمريكي عُرف بعمله حول السياسة المقارنة و الثقافة السياسية و قد كان رائد البنائية الوظيفية في دراسات النظام السياسي. للإطلاع أكثر:

DOUGLAS MARTINJAN. 12 Gabriel Almond Influential Political Scientist and Author Dies at 91 : <http://www.nytimes.com/2003/01/12/obituaries/gabriel-almond-influential-political-scientist-and-author-dies-at.html>

2 الأستاذ فريبا هو أستاذ و باحث في جامعة هارفارد. شغل منصب مدير مكتبة جامعة هارفارد لمدة أربعة وعشرين عاما، و كان أستاذ النظم السياسية و إدارة الحكومات، و تقلّد منصب نائب العميد المكلف بالدراسات، و دكتور مشارك، و بالإضافة إلى ذلك، و خلال هذه السنوات شغل أيضا منصب رئيس مجلس إدارة مطبعة جامعة هارفارد، و كان مؤلفا من تقارير الجامعة على نطاق واسع عن العديد من الموضوعات المعقدة. تلقى البروفيسور فريبا شهادة البكالوريوس من جامعة هارفارد و دكتوراه من برينستون. و قد درّس في برينستون، و ستانفورد، و جامعة شيكاغو، و في جامعة هارفارد لأكثر من ثلاثين عاما. للإطلاع أكثر:

Sidney verba : <http://scholar.harvard.edu/verba/biocv>

آليات قانونية و سياسية، و حتى اجتماعية لتفعيلها إلى جانب تقديم نظام حوكمة محلية يسعى من خلاله النظام الجزائري إلى ترشيد النفقات العمومية، و العمل على تفعيل الرقابة الشعبية و الإدارية على المجالس المنتخبة من جهة و كذا تحصيل مرد ودية في الأداء المحلي و ذلك بتوافر أسس و مقومات الحكم الراشد على النطاق المحلي.

الإشكالية الرئيسية:

إلى أي مدى ساهمت المؤسسات الاجتماعية في ترسيخ الديمقراطية التشاركية و الحوكمة المحلية في النظام السياسي و الإداري الجزائري؟

تساؤلات الدراسة:

- فيما يتمثل البعد المفاهيمي لدراسة الديمقراطية التشاركية و الحكم الراشد؟
 - ما هي المحددات الاجتماعية و السياسية لترسيخ الديمقراطية التشاركية؟
 - ما هو دور مؤسسات المجتمع في تفعيل الحوكمة المحلية؟
- فرضيات الدراسة:
- يرتبط تجسيد الديمقراطية التشاركية و الحوكمة المحلية بترسيخ الثقافة السياسية و الاجتماعية الفعالة داخل المجتمع السياسي.
 - كلما زادت فعالية المؤسسات الاجتماعية على المستوى المحلي كلما زادت مشاركة الفرد في صنع السياسات المحلية.
- وستكون الإجابة عن إشكالية الدراسة في إطار المخطط التالي:
- 1 - الإطار المفاهيمي و النظري للديمقراطية التشاركية و الحوكمة المحلية .
 - 2 - محددات ترسيخ الديمقراطية التشاركية و الحوكمة المحلية .
 - 3 - الفواعل الاجتماعية و دورها في ترسيخ الديمقراطية التشاركية في الجزائر
- الخلاصة.

1- الإطار المفاهيمي و النظري للديمقراطية التشاركية و الحوكمة المحلية :

لمعالجة المفاهيم المتعلقة بالديمقراطية التشاركية و الحوكمة المحلية، علينا الانطلاق من البعد الفكري و الاجتماعي للثقافة الديمقراطية و التي تعتبر الأساس الإنساني و المعطى الفكري، لبلورة ثقافة المشاركة في رسم السياسات داخل النظام السياسي بشكل عام و الإدارة المحلية بشكل خاص.

1.1 - دينامية الثقافة الديمقراطية:

تتمتاز ثقافة الديمقراطية بالحركية المنظمة و الهادفة لمجموعة الأفكار، و المبادئ و الأطر القانونية المنفتحة على مجموع التشكيلات و المؤسسات الإدارية و السياسية ذات التطور الدائم، فالثقافة الديمقراطية هي جملة من النشاطات الفكرية و المادية و النفسية و السلوكية، و التي تكون خارجة عن التأثير الطبقي و الطائفي و المذهبي بل هي عبارة عن موازنة ما بين البنية السياسية و الموضوع السوسيولوجي و هدفها توافق المصالح العامة و الخاصة، و هذا موازنة مع الضمانات القانونية للحقوق الفردية و الحريات العامة، و هي في إطار نسق فكري يتمحور حول الواقعية لإيجاد الحلول لجميع الظواهر و الحاجات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الثقافية، و متغيرات إنسانية ترعى القيم و المثل و الأخلاق السياسية، إضافة إلى ذلك فإن الديمقراطية تراعي الجانب النفسي و الجمالي للفرد و الجماعة، لأنها المعنية قبل غيرها من إشباع الحاجات النفسية للفرد في مضامين الحريات، أو الغداء الروحي في الآداب و الفنون و الآراء و الخيارات التي تقف عند حريات الآخرين¹ إن أهم مبادئ دينامية الثقافة الديمقراطية هي:

القدرة على التجديد و التحديث المؤسسي و ذلك من خلال توفير هامش تبادل الآراء و حرية التعبير و المشاركة في التغيير.

القدرة على مراجعة الأخطاء و تقويم السياسات و ذلك بتوفر المسؤولية المشتركة في صنع و تنفيذ و متابعة القرار، و هذا عن طريق العلاقة التكاملية بين كل من السلطة التنفيذية و التشريعية و استقلالية السلطة القضائية.

تجاوز النظريات التقليدية في الدراسات الدستورية و السياسية و ذلك من منطلق العقد الاجتماعي و حتمية العقد الذي يتيح للحاكم و السلطة السياسية الاستفادة من تنازل المواطنين عن حق المشاركة في صنع القرار، و ذلك بوجود ممثلين عنهم فيما يصطلح عليه بالمجالس المنتخبة.

• توفير حرية الصحافة و الإعلام و وجود مجتمع مدني فعال قائم على الاستقلالية و مباشرة الرقابة الشعبية، و التي سنركز عليها فيما يلي من هذه الدراسة.²

2.1 - مفهوم الديمقراطية التشاركية:

تشير الديمقراطية التشاركية أو كما يصطلح عليها البعض بالديمقراطية المشاركة إلى وجود

1 فاطمة بدوي، علم اجتماع المعرفة، منشورات جروس براس، بيروت، 1988، ص: 83.

2 محمود صالح الكروي، "النظام السياسي... بين جدلية الثقافة الديمقراطية و بناء الشخصية، مجلة دراسات

دولية، (العدد 39) ص 125

مشاركة شعبية فعالة من خلال إعادة توزيع القوة و السلطة في المجتمع، كما تمكّن المواطنين من ممارسة حقوقهم بصفة دورية، و في ظل شفافية تتيح لهم الاشتراك في صنع السياسات العامة، و هذا في إطار أوسع و المتمثل في الهندسة السياسية¹

أما في شقّها المحليّ فهي أحقيّة الشعب ممارسة سلطته عن طريق وجود آليات مشاركة في صناعة القرار المحليّ، و رسم السياسات العامة المحليّة و هذا على غرار فتح حرّية إبداء الرأي و المبادرة بمشاريع تنمية، و إشراك المجتمع المدني المحليّ في إدارة الأقاليم المحلية رفقة المجالس المنتخبة زيادة على الاستثمار في الثورة العلمية و التكنولوجية و فتح مجال الاطلاع على المخرجات السياسية و الإدارية من مداولات و قرارات على مواقع الكترونية متاحة للجمهور تفتح مجال التفاعل الشعبي بين طبقات المنظومة المحليّة.

و في هذا الإطار يمكن أن تؤدّي ثورة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات إلى ظهور أو الكشف عن حتمية تطبيق الديمقراطية التشاركية، و ذلك كنمط من أنماط الديمقراطية التي تعتمد على الإدارة الذاتية بين المواطنين أو حتى الديمقراطية التداولية و التي تقوم على الاتفاق، و ضبط النوازع الإنسانية بهدف الوصول إلى قرارات تتسم بالشرعية، كذلك تعتبر ديمقراطية المعلومات أو الرقمية كعنصر أساسي من الديمقراطية التشاركية و ذلك على أساس حماية خصوصية الأفراد و الحق في المعرفة و حق استخدام المعلومات، و كذا حق المواطن في الاشتراك المباشر في كل مستويات صنع القرارات المحليّة و الحكومية.²

أما «ريان فوت» في كتابها «النسوية والمواطنة» رأت ان الديمقراطية التشاركية تتطلّب قدرا كبيرا من الجهد و العمل التطوّعي من طرف كلّ مواطن عادي مع إلزامية تمكين الفواعل الاجتماعية، و هذا من منطلق إدراج الاستشارة الجماهيرية في مراحل صناعة القرار و السياسة العامة للدولة³

وفي سياق الحديث عن الدور التكنولوجي في تشكيل المشاركة الجماهيرية انصرف «كينث هاكر» إلى تحديد عدد من الآليات التطبيقية، و التي من شأنها توضيح دور تكنولوجيا الاتصال على التوجه الجديد للنظرية الديمقراطية:

١ بن دومية نعيمة، "الهندسة السياسية و دورها في تحقيق الديمقراطية و تفعيل الحكم الراشد"، مجلة جيل للدراسات السياسية و العلاقات الدولية، (العدد الثاني، مايو 2015)، ص 110.

٢ شادية فتحي إبراهيم عبد الله الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية المركز العلمي للدراسات السياسية. الأردن، 2004، ص 51

٣ ريان فوت، تر: أيمن بدر سمر الشيشكلي. النسوية و المواطنة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2004، ص: 195.

• خلق مواطن لديه قدر أكبر من المعلومات تمكّنه من تقييم السياسة العامة، هو تحصيل لوجود آليات عصرية تتيح له تشكيل تفضيلاته السياسية.

• توسيع نطاق المشاركة السياسية، والابتعاد عن بعض السلوكيات الذي من شأنها عرقلة مسار السلوك السياسي للفرد على غرار (الخجل، الخوف الولاء الضيق...) وفي هذه المرحلة يمكننا تعدي الأطر التقليدية للديمقراطية التمثيلية.

• وجود وسائل الاتصال المعاصر من شأنها إتاحة فرصة لإنشاء تجمعات وتنظيمات مستقلة عن رقابة الدولة، وهذا ما يسمح بتداول موضوعات ونقاشات تخص الشأن العام، دون فرض حظر أو رقابة على أفكار الأفراد.

• خلق علاقة مباشرة ما بين السلطة السياسية والمؤسسات الرسمية والمواطن، دون وجود وسائل الاتصال التقليدي أو وسائط سياسية، على غرار الأحزاب السياسية والبرلمان في شقّه التمثيلي وهذا ما ينقل المواطن من متابع للشأن العام لمشارك في صياغته ورسم سياساته.¹

3.1 - مفهوم الحوكمة المحليّة ومتطلباتها:

يعتبر مفهوم الحوكمة المحليّة هو نتاج ظهور مفهوم الحكم الراشد، وهذا كاستراتيجيات جديدة للبنك الدولي سنة 1989 في سياق التغيير والتحويلات التي شهدتها العالم آنذاك، وكذا نتيجة التحول في مفهوم ووظائف الحكومة وتطور الدراسات في علم الإدارة بشكل عام، حيث إن مفهوم الحوكمة ارتبط بالتداخل والتشابك الذي شهدته عملية صنع السياسات العامة ما بين فواعل سياسية واجتماعية واقتصادية عديدة بعد أن كانت حكرًا على القطاع الحكومي والمؤسسات الرسمية في الدولة، فهذا التحوّل نقل النظام المحليّ من نظام تسيطر عليه المجالس المنتخبة وذلك تحت شرعية التمثيلية الشعبية إلى نظام محليّ يشارك في المجتمع المدني والهيئات غير الحكومية والأفراد.

و يركّز مفهوم الحوكمة على عدّة أسس و منطلقات أهمّها قيم المساءلة و الشفافية و القدرة على التنبؤ و المشاركة الواسعة لجميع شرائح المجتمع في إدارة شؤونهم، وهذا كعلاقة حتمية ما بين المواطن و الحكومة في سياق عصرنة التسيير العمومي و الحكم المحليّ.²

1 المرجع نفسه، ص 52.

2 بومدين طاشمّة "الحكم الراشد و مشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر"، مجلة التواصل، (العدد 26) جوان 2012) ص: 29 30.

و مما سبق فإن مفهوم الحوكمة المحلية « استخدام السلطة السياسية و الرقابة على المجتمع المحلي من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ».

و يوضح الإعلان الصادر عن الاتحاد العالمي لإدارة المدن المنعقد بصوفيا 1996 عناصر الحوكمة المحلية الرشيدة Good local governance على النحو التالي :

- نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة لمستويات محلية مختلفة وفق أطر قانونية.
- مشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي .
- تهيئة ظروف من شأنها خصخصة الاقتصاد المحلي، و تمكين مالي و بشري للتسيير الرشيد و الفعال.¹

و في سياق الحديث عن الحكم الراشد المحلي علينا رصد أهم مقوماته و متطلبات تطبيقه في النظم المحلية المعاصرة و التي أقرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، و التي جاء بها على أساس مقومات الحكم الراشد كالتالي:

✓ المشاركة: (participation)

و تشير إلى حق كل مواطن بغض النظر عن الجنس في إبداء الرأي و المشاركة في صنع القرار إما مباشرة أو عن طريق المجالس التمثيلية المنتخبة، و هذا ما يتطلب تشريعات تضمن الحقوق السياسية و المدنية للأفراد و الجماعات داخل نسق تفاعلي منتظم.

✓ تعميق مفهوم المواطنة:

و هو مؤشّر مهمّ ، حيث أن المواطنة تعني شعور دائم و لصيق بالفرد يجعله ملتزما بمسؤولية اتجاه الغير و من يشترك معه العيش في أرض واحدة، و بالتالي فهذا الشعور ينمو لدى الأفراد بدافع الاجتهاد قصد العمل على سلامة و استقرار الوطن و وحدته و اندماجه و بالتالي تحصيل الفرد على قدرات مادية و معنوية، تؤهله للمشاركة لإنجاح مهام المواطنة على غرار المشاركة السياسية و السعي للصالح العام.²

١ المرجع نفسه، ص 30.

٢ . Bertrand badie. **ledveloppement politique**, Économica. paris , 1984 , 3 e édition., p.4

✓ حكم و سيادة القانون: ((rule of law

والمقصود هو سيادة الحكم على جميع المؤسسات و الأفراد داخل الدولة دون تمييز، و ذلك في إطار وجود تنظيمات و تشريعات حامية لحقوق الإنسان و موضحة للعلاقة بين السلطات و تضمن الفصل بينها و استقلالية السلطة القضائية، و هذا كضمانات قانونية لممارسة المواطنة الإيجابية في ظل نظام سياسي توافقي قائم على الشرعية الدستورية.

✓ الشفافية: ((transparency

و تتمثل في حقّ المواطنين في التعرف و الاطلاع على المعلومات الضرورية و الموثقة، و تعتبر هذه المهمة مسؤولية الدولة بكافة مؤسساتها سواء السياسية او الاقتصادية العامة، و هذا كالية لتجسيد مبدأ الرقابة الشعبية و توسيع دائرة المشاركة في المحاسبة و تقليص نسب الفساد و التعاملات غير الشرعية.

✓ الكفاءة و الفعالية: ((effectiveness&efficiency

و هي تعني توافر القدرة لدى المؤسسات في تنفيذ المشاريع و تقديم نتائج تستجيب لاحتياجات المواطنين مع الاستخدام العقلاني و الرشيد للموارد المادية و البشرية ، كما تظهر كفاءة و فعالية المؤسسات الرسمية في درجة الاستجابة لمدخلات النظام الاجتماعي، و تلبيةها لمتطلبات المجتمع و هذا في إطار التوزيع السلطوي العادل للقيم داخل المجتمع وفق أطروحة دافيد إيستن¹.

✓ المساواة: ((equity

خضوع صناعات القرار و القطاع الخاص و حتى منظمات المجتمع المدني إلى المساواة الشعبية²، و هذا في سياق المحاسبة الدورية و شرطية مشاركة المواطن في حماية الصالح العام.

1

يعتبر دافيد أسيتون David Easton من أبرز المفكرين السياسيين المعاصرين الذين ساهموا بشكل واسع في مجال تحليل الظواهر السياسية أو كذلك من أهم الأكاديميين المتخصصين في تحليل النظم السياسية حيث وضع النموذج التحليلي المعروف باسم نموذج "المدخلات و المخرجات" Inputs and Outputs بنظرة وظيفية. يبنى دافيد أسيتون نظريته في النظم السياسية على أساس أن الظاهرة السياسية هي عبارة عن مجموعة من العلاقات المتداخلة و العناصر المتفاعلة أو التي تتكون أساسا من نظام System و محيط Environment ، للاطلاع أكثر:

Professor David Easton: Influential political scientist : <http://www.independent.co.uk/news/obituaries/professor-david-easton-influential-political-scientist-9770166.html>

2 حسين عبد القادر الحكم الراشد في الجزائر و إشكالية التنمية المحليّة مذكرة ماجستير في العلوم السياسية قسم العلوم السياسية، (غير منشورة) جامعة تلمسان 2011/2012. ص ص: 30 31.

إضافة إلى الاعتماد على الخطط الإستراتيجية، وهذا كمنطلق فعال لوضع المشاريع التنموية متوافقة و طموحات الجمهور و وضع استراتيجيات مراجعة و تقويم للسياسات العامة .

2 - محددات ترسيخ الديمقراطية التشاركية و الحوكمة المحلية:

تعتبر الديمقراطية التشاركية و الحوكمة المحلية نتاج عدّ عوامل و محددات يشترك فيها السلوك البشري و التنظيمات المختلفة، قصد إنجاح العملية السياسية من بلوغ درجة من الاتساع خارج إطارها الرسمي الجامد حيث تكمن هذه العوامل و المحددات في:

1.2 - التنشئة السياسية:

اختلفت تعريفات التنشئة السياسية ما بين وصفها بالعملية وكذا تعريفها على أنها محصلة عمليات اجتماعية و سياسية و تربوية، تؤثر في سلوكيات المواطن و تحديد فعاليته في المجتمع خاصة في شق النشاطات السياسية، و تكون التنشئة السياسية الفعالة هي مصدر وجود نخبة مجتمعية ناشطة سياسيا و اجتماعيا لها دور تشاركي في صناعة القرار، و كذا معالجة القضايا المجتمعية التي تمس الصالح العام.

و تعرّف على أنّها « تلك العملية التي يكتسب الفرد من خلالها معلوماته و حقائقه و قيمه و مثله السياسية و يكون من خلالها مواقف و توجهاته الفكرية، و كذا الإيديولوجية التي تنعكس على سلوكياته و مخرجاته اليومية إضافة إلى كونها تعتبر مصدر قياس اندماجه في النشاط الاجتماعي و السياسي داخل المجتمع من جهة أخرى تعتبر التنشئة السياسية بمثابة عملية تغذية دائمة لنشاط النظام السياسي، و ذلك عن طريق القنوات الاجتماعية و مجموع المناهج و السياسات الممرّة في صورة خبرات و تجارب و الأهم كونها تعتبر مراحل تكوين المواطن أو الفاعل السياسي بشكل عام.¹

و قد أشار إليها هايمان² في كتابه التنشئة السياسية على أنها "عملية تعلّم الفرد المعايير الاجتماعية عن طريق مؤسسات المجتمع المختلفة و التي تساعده على التعايش سلوكيا معها"، و يعرفها ريتشارد داوسن و آخرون في كتابه التنشئة السياسية: دراسة تحليلية الصادر سنة 1968 على أنّها « العمليات

1 مولود زايد الطبيب التنشئة السياسية و دورها في تنمية المجتمع المؤسسة العربية الدولية للنشر الأردن، 2001، ط1، ص: 11

2 هربرت هايمان "Herbet Hyman" الذي يعتبر السباق في تناوله لموضوع التنشئة السياسية من الجانب النظري و التطبيقي في مؤلفه "Political Socialization : Study in the Psychology political", و هو أستاذ علم الاجتماع في كل من جامعة كولومبيا (1951-1969) و جامعة ويسليان (1969-1985). و للاطلاع أكثر:

Identifiant IdRef: <https://www.idref.fr/030757479>

التي يكتسب الفرد من خلالها توجهاته السياسية الخاصة معارفه، مشاعره و تقييّماته البيئية و محيطه السياسي.¹

و تعتبر التنشئة السياسية كونها محصّلة عمليات تلقين و تمرير لقيم ومعتقدات و توجهات يكون مصدرها النظام السياسي، و هذا من خلال المؤسسات الاجتماعية المختلفة: أولها الأسرة و مروراً بالمدرسة و الجامعة و المؤسسة العسكرية و الجمعيات الأهلية و مختلف المؤسسات الإدارية و التربوية داخل المجتمع، و هذا كآلية للحفاظ على ديمومة و استمرارية النظام السياسي و تكون في إطار حلقة وظيفية تضاف إليها مخرجات الثقافة السياسية السائدة في المجتمع فتجد هنا الفرد يؤثر و يتأثر و في تفاعل دائم مع المجتمع السياسي من خلال مكتسباته السياسية و الاجتماعية و الإيديولوجية، و كذا من خلال مساهمته و انعكاسات الثقافة السياسية على الميدان العملي و اضطلاعه بالممارسات السياسية للهيئات من القاعدة إلى القمة.

ولعملية التنشئة السياسية مكونات تساهم في تحديد شكل المجتمع السياسي و خصائصه الاجتماعية:

✓ ثقافة الفرد المكتسبة: إن ثقافة الفرد المكتسبة هي إحدى مكونات التنشئة السياسية. و من خلالها يستطيع الفرد أن يكتسب التنشئة من ثقافة و سلوك و قيم المجتمع الذي يعيش فيه، و يكتسب الفرد تلك الثقافة في السنوات المبكرة من حياته فتكون جزء من شخصيته و قد تتطور تلك القيم و السلوكيات نتيجة تطور المجتمع و نظامه السياسي، و تختلف أنماط التنشئة السياسية للفرد نتيجة لاتساع مداركه و تنوع ثقافته فيدخل في مرحلة التقييم و المقارنة بما كسبه و أكتسبه من التجربة العمرية و مجالها المعرفي و مراحلها و محطاتها، و التأثير الثقافي للمدرسة و العلاقات مع الأسرة و المجتمع و وسائل الإعلام و الاتصال.²

✓ ثقافة الفرد الذاتية: إن ثقافة الفرد الذاتية تختلف من إنسان لآخر تبعاً لشخصيته الذاتية و محيطه الأسري و المجتمعي و تحصيله العلمي و ثقافته المتتمة، مما يجعل تلك الثقافة جزء من شخصيته فيدافع عنها و يهتم بأمرها، و الثقافة السياسية للفرد تتمحور حول مجموعة من الضوابط المعرفية و الآراء السياسية و الاتجاهات الفكرية و القيم الاجتماعية تتبلور في علاقة الفرد مع سلطة النظام الحاكم، و هذه الثقافة الذاتية تحكم تصرفات الفرد داخل النظام السياسي سوى كان حاكم أم محكوم. كما تؤثر في سلوك الفرد السياسي داخل إطار المجتمع.

1 المرجع نفسه، ص: 12

2 ناجي الغازي أدور مؤسسات المجتمع المدني في التنشئة السياسية. 6 ماي 2009. استرجعت الموقع بتاريخ 2016/05/01

✓ ثقافة المؤسسة السياسية: ثقافة المؤسسة السياسية من المكونات الرئيسية للتنشئة السياسية سواء تلك التي تتبناها الدولة (ثقافة النظام) أو الأحزاب السياسية، وهذه الثقافة لا تخرج عن الأطر الفكرية والفلسفية للأنظمة والأحزاب داخل السلطة وخارجها، ومن خلال تلك الثقافة تحاول الأحزاب والأنظمة الحاكمة أن تفرض قيمها وأيديولوجياتها سوى كانت ديمقراطية أو دكتاتورية، رأسمالية أم اشتراكية، وعلى الرغم من أن هناك فرق شاسع بين التنشئة السياسية في المجتمعات الديمقراطية والمجتمعات الدكتاتورية، إلا أن الهدف هو واحد من حيث المرجعية الثقافية للفرد في المجتمع باعتبارها احد مكونات التنشئة السياسية، وثقافة التنشئة السياسية في الأنظمة الديمقراطية تحرص على تحديد الوظائف السياسية للفرد في المجتمع على أساس الإيمان بضرورة الولاء للوطن والتعلق به، لكون الإحساس بالانتماء للوطن من أهم المعتقدات السياسية للتنشئة السليمة. كما تحدد ثقافة التنشئة الأطر العامة للعمل السياسي وتغذية المواطن بمعلومات سياسية واجتماعية واقتصادية من واقع البيئة السياسية.¹

2.2 - الثقافة السياسية:

تعددت تعريفات الثقافة السياسية بحسب اختلاف مرجعية التحليل لكل حقل معرفي من العلوم الإنسانية والاجتماعية، حيث يعرفها «موريس ديفرجي»² أنها الجانب السياسي من الثقافة المجتمعية، ويعرفها «روي ماكريدس»³ أنها مجموعة الأهداف الجماعية المشتركة ومجموعة القواعد الجماعية المتعلقة بالحكم أيّنا عرفها «صامويل بير» على أنها مزيج من الثقافة والقيم والمعتقدات والمواقف

1 المرجع نفسه.

2 موريس دوفرجيه، بروفيسور في القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة يعتبر من أعمدة الدراسات السياسية المقارنة والقانون الدستوري في التاريخ المعاصر، بدأ مساره الأكاديمي من خلال الاهتمام بالأحزاب السياسية والأنظمة الانتخابية. ومن هذه التجربة، استمد مادة كتاب "الأحزاب السياسية" الذي صدر عن دار "أرمان كلولين" عام 1951. وأعيد طبع الكتاب تسع مرات، وترجم إلى قرابة عشر لغات. ومن كتبه المرجعية الأخرى، "مدخل إلى السياسة" و"الملكية الجمهورية" و"الديمقراطية بدون الشعب".

3 البروفيسور ماكريدس كان من مواطني اسطنبول، تركيا، وخريج كلية أثينا في اليونان وكلية الحقوق بجامعة باريس، مع الدكتوراه. من جامعة هارفارد. عمل في مكتب الخدمات الاستراتيجية في الحرب العالمية الثانية كتب تسعة كتب ومقالات عديدة عن السياسة الفرنسية، والسياسة المقارنة والسياسة العامة. له "الأفكار السياسية المعاصرة" (ليتل، براون، 1983). وكان روي ماكريدس متخصص في علم الاجتماع السياسي حيث كانت له اسهامات عديدة في هذا الحقل المعرفي. للاطلاع اكثر:

NEW YORK TIME : <http://www.nytimes.com/1991/12/31/obituaries/roy-c-macridis-72-a-professor-of-politics.html>

المتعلقة بكيفية تولّي وممارسة الحكم و كذا ما ينبغ فعله أثناء الحكم.¹

كما انصرف كل من «جابريل الموند و سيدني فاربا» إلى تعريف الثقافة السياسية في كتابها المتعلق بالثقافة المدنية، على أنها التوزيع العام لتوجهات الأفراد إزاء أغراض سياسية .

حيث عرّفها «جابريل الموند» أنها نسق من المعتقدات والرموز و القيم التي تحدّد موقع الفعل السياسي ضمن توزيع معيّن للقيم والاتجاهات و الأحاسيس و المهارات السياسية،² و عرّفها سيدني فاربا أنها نسق من المعتقدات الإمبريقية و الرموز التعبيرية و القيم التي تحدد وضعية و مكان الفعل السياسي .

و قد وضع الموند و فاربا أبعاد للثقافة السياسية تتمثّل في البعد المعرفي و الذي يشمل كل التوجهات الجماهيرية اتجاه شكل النظام السياسي و الأغراض السياسية، و البعد العاطفي و الذي يحتوي درجة الوفاء و الولاء للنظام السياسي و احتمالية وجود اغتراب سياسي من طرف الأفراد، أما أخيرا فبجاء البعد التقييمي و هو مجموع الأحكام القيمة التي تطلقها الجماعات على جملة مخرجات النظام السياسي و العملية السياسية و محتويات السياسات العامة.

و من جهة أخرى يحدد لنا كلّ من جابريل الموند و فاربا أنماط الثقافة السياسية و التي تنقسم إلى:

- الثقافة الرعوية (التقليدية): أو الرعائية و التي تتمثّل في المواطنون السليبيون، لا يشاركون في الانتخابات و ليست لهم نشاطات سياسية أو أي علاقة بالتنظيمات السياسية أو النقابات و الجمعيات، و هناك انعكاس لعدم الاهتمام بالشؤون السياسية، مع استثناء الأمور الأمنية التقليدية المتعلقة ببنية النظام السياسي .
- الثقافة التابعة (الخنوع): و المتعلقة ببنية سلطوية ممرّكة، تتمثّل في مواطنين يعون وجود السلطة خاضعون و يطيعون السلطات السياسية و الأمنية دون أي اعتراض على مجموع القرارات الصادرة من النظام السياسي، و هذا انعكاس للنظم السياسية الدكتاتورية و الشمولية و هذا ما يدفع الناس إلى متابعة القضايا السياسية لكن دون أي مشاركة من طرف الأفراد في رسم السياسات العامة.
- الثقافة المشاركة (المساهمة): أو الثقافة المدنية أو حتى الثقافة الديمقراطية و هي تشمل مجموع الأفراد ذوي الاطلاع العام بالشؤون السياسية و المهتمين بالصالح العام، و على تفاعل دائم مع السلطة

١ S.n.Roy.moderncomorative politics :approaches; methods and
essues,Phl learning.2004,p.97

٢ جابريل الموند.بنجام باول.روبرت مندوت.تر:محمد زاهي بشير المغيري. السياسة المقارنة: إطار نظري، (د ب ن
د د ن).ص:103

السياسية، و مشاركين في صياغة السياسات العامة عن طريق جملة المطالب الدورية المرفوعة للنظام السياسي أو التي تتبع بعملية تقييم لمخرجات النظام من قرارات و سياسات و تشريعات.¹

3.2 - المشاركة السياسية:

تعرف المشاركة السياسية بأنها « تلك الأنشطة السياسية التي يشارك فيها أفراد المجتمع في إطار اختيار و صنع السياسات العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، و هذا ما يعني إشراك الأفراد في جميع مستويات النظام السياسي.

و المشاركة السياسية تعني في أوسع معانيها، حق المواطن في أن يؤدّي دورا معيّنا في عملية صنع السياسات و القرارات ذات صلة بالشأن العام، و تعني أيضا في أضيق معانيها حقّ ذلك المواطن من مراقبة هذه القرارات من باب التقييم البعدي و متابعتها.

و في ذلك يميّز «جلال عبد الله معوّض» بين المشاركة و الاهتمام و التفاعل و التجاوب فلاهتمام يعني عدم السلبية، و هذا بوجود حسّ العلاقة ما بين المواطن و جملة القرارات السياسية و هياكل المؤسسات السياسية و اعتبارها جزء من الحياة الاجتماعية العامة، و هذا ما يعطي استقلالية لمفهوم الاهتمام عن المشاركة و بقاءه في إطاره الشعوري النفسي و علاقة التأثير و التأثير.

أمّا التفاعل هو نفسه التجاوب و هو ذوبان وجود الأفراد في نطاق أوسع و هو الوجود السياسي و هنا يجسّد الفرد أطروحة الإنسان كائن اجتماعي سياسي، حيث يتوسّط التفاعل النسق الرابط ما بين الاهتمام و المشاركة، إذ أن للاهتمام أن يتحوّل لمشاركة و كما للمشاركة أن تفرض التفاعل.

كما تعتبر المشاركة السياسية العصب الحيوي للممارسة الديمقراطية و قوامها الأساسي، و التعبير العملي الصريح لسيادة قيم الحرية و العدالة و المساواة داخل المجتمع، و كذلك تعتبر مؤشرا أساسيا لتقدّم أو تحلّف المجتمعات،² فالمشاركة السياسية حسب كلّ من «كريستوفر أترتون»³ و هالان هان

1 ثامر كامل محمد الخزرجي النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجيات إدارة السلطة، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، الأردن، 2004، ص 101

2 محمد عاطف غيث. مجالات علم الاجتماع المعاصر: أسس نظرية و دراسات واقعية دار النشر للمعرفة الحديثة، الاسكندرية، 1982، ص: 16

3 . كريستوفر "كريس" أترتون هو دكتور و أستاذ لإدارة السياسة و عميد المدرسة العليا للإدارة السياسية في جامعة جورج واشنطن، أول مدرسة في البلاد للسياسة المهنية. قبل انضمامه إليها كعميد في عام 1987، كان الدكتور أترتون أستاذا في جامعة ييل لمدة عشر سنوات، درّس في كل من قسم العلوم السياسية و كلية التنظيم و الإدارة. و في الفترة من 1975 إلى 1988، لعبت أترتون أيضا دورا نشطا في معهد علم السياسة في كلية كينيدي الحكومية التابعة لجامعة هارفارد، و قد خدم في خمس مجموعات من لجان التدريس خلال تلك الفترة. الدكتور أترتون هو خريج كلية

«في كتاب المشاركة السياسية ليست مقتصرة فقط على التصويت و الانتخاب و لكنها تشمل جميع الأنشطة و المساعي التي تدخل في نطاق العملية السياسية بنطاقها الواسع، و التي تتمحور حول التأثير في فئة أو هيئة أو حتى طبقة سياسية و نخبة معينة، و تتعدد هذه الأنشطة بتعدد الأهداف (نقاشات سياسية، مشاركة في اجتماعات، تمويل حملات انتخابية...)»¹

كما تتجلى أهمية المشاركة السياسية في تجسيد الديمقراطية التشاركية من منطلق أنها تعتبر الآلية الأساسية في إرساء البناء المؤسسي للدولة والتحديث السياسي، حيث أن المشاركة السياسية هي نتاج العمليات الاجتماعية و الاقتصادية المرتبطة بالتحديث، و هذا ما يتيح فتح المجال أمام الأفراد للمساهمة في بلورة نظام ديمقراطي واسع النطاق و متعدد الفواعل.

3 - الفواعل الاجتماعية ودورها في ترسيخ الديمقراطية التشاركية في الجزائر:

يعتبر موضوع الديمقراطية التشاركية و الحكم الراشد سواء على المستوى المحلي أو حتى المركزي من المواضيع الناشئة في الدراسات السياسية حيث يعتبر من إفرازات المواثيق الدولية و جهود المنظمات الدولية لتجسيد نظم الحكم الديمقراطي في دول العالم، وفق معايير الحكامة و الرشادة السياسية و أسس الشفافية و المساءلة، لكن مع ذلك يبقى تحقيق الديمقراطية التشاركية و الحوكمة السياسية في الجزائر مرهونا بوجود مؤسسات اجتماعية و سياسية، تمهّد لتجسيد و تطبيق هذا النمط من الحكم المحلي خاصة في ظل وجود معوّقات تحول دون الولوج السلس للفرد في تسيير شؤون مَناصفة مع الهيئات الإدارية و السياسية الموجودة في الجزائر.

1.3- المجتمع المدني كمؤطر للسلوك الفردي:

عرف مفهوم المجتمع المدني توسعا كبيرا في استخداماته بشكل غير مسبوق خاصة في العقد الأخير من القرن العشرين، و ذلك لبايات يحمله من دلالات و أبعاد مختلفة، اختلفت من استعماله كنظير للمجتمع السياسي و تارة كمرادف للتشكيلات و المؤسسات الاجتماعية و تارة أخرى كمرادف للبنى الفرعية التي تحمل دلالات دينية و مذهبية معينة.²

تريتي، و حاصل على درجة الماجستير في العلاقات الدولية من الجامعة الأمريكية، و حصل على درجة الدكتوراه. في العلوم السياسية من في عام 1974. للاطلاع أكثر:

Graduate School of Political Management :GSPM <https://gspm.gwu.edu/dr-christopher-arterton>

1 أحمد وهبان. التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2000، ص: 39
2 علي عبد الصادق، مفهوم المجتمع المدني "قراءة أولية" الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007، ص: 07

إنّ الاهتمامات الحديثة بهذا المفهوم و الذي أضحى يعدّ الوسيط الجوهرى لعملية التفاعل السياسى بين الفاعلين الاجتماعيين و المؤسسات السياسية الرسمية، و هذا كونه آلية لمأسست السلوك الفردى و دمج الفرد لمناقشة و مشاركة الجماعة فى صناعة القرار أو الخوض فى الحياة السياسية، و لعلّ مفهوم المجتمع المدينى يدفعنا إلى إلقاء الضوء على قضايا أساسية تعتبر الحجر الأساس لترسيخ الديمقراطية التشاركية و هى كل من المواطن الصالح و المواطن و المجتمع السياسى، الدولة، الحريات الأساسية، و منظومة القيم المساندة لوظائف منظمات المجتمع المدينى و باقى التشكيلات الاجتماعية لكونها الرابط الرئيسى بين المواطن و الدولة و مؤسساتها، و كذلك ضمّ مجموعة من الهيئات غير الحكومية الفاعلة فى القضايا السياسية و الشؤون العامة، و هذا كانعكاس لأساس وجود مثل هذه التنظيمات سواء بالرجوع إلى تاريخها فى مراحل مختلفة من تاريخ أوروبا الحديث¹.

فى ظلّ التغيّر فى وظائف الدولة الاجتماعية، تحت تأثير المستجدّات المحليّة و العالمية، حيث باتت حتمية تحوّل الدولة من كونها المشرف المباشر إلى فاعل شريك فى عملية التنمية المحليّة، و أضحت التشاركية هى الآلية نموذجية لتعدد الشركاء الاجتماعيين فى عملية التنمية خاصة المحليّة منها، ممّا عظم دور المجتمع المدينى و تحميله المسؤولية فى تأطير و مأسست السلوك الفردى و الجماهيرى فى عملية المشاركة فى صياغة خطط تنمية.

لقد اتسعت رقعة المساهمين المكوّنين للمجتمع المدينى لتشمل كل الأفراد و الأشخاص و المجموعات و المؤسسات المدنية التى تنشط فى العمل المجتمعى المستقل عن الأحزاب السياسية و أجهزة الدولة و الحكومة، و منها جمعيات الأحياء و التعاونيات و الوداديات و النوادي الأدبية و الفاعلون العموميون و المنظمات الدينية و الخيرية و جمعيات المعوزين و ذوى الحاجات الخاصة، و المهنيون و التجار و الحرفيون، و منظمات الفنانين و النقابات المهنية، و الصحفيون المستقلون، و تأتي أهمية الفاعل المدينى هنا، فى المشاركة الفعالة فى بناء الديمقراطية المبنية على الشراكة المتعددة و الواسعة لمكونات المجتمع و التى تقطع مع النموذج البيروقراطى الآتى من أعلى إلى أسفل و الذى لا يعترف بالمبادرات الفردية و لا يشارك المواطن فى تسيير شؤون البلاد، إنّ المجتمع المدينى الفاعل و المؤثر هو رأس المال الاجتماعى القوي الذى يرافق رأس المال السياسى و الاقتصادى فى بناء دول قوية مبنية على النظام الديمقراطى الذى تتعدد فيه السُّلط بين سلطة الحكومة و الأحزاب و البرلمان و الصحافة و القضاء ثم المجتمع المدينى من دون أن تطغى سلطة على أخرى و من دون أن يتم تطويع سلطة لصالح سلطة أخرى².

1 أماني قنديل الموسوعة العربية للمجتمع المدينى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008، ص: 45

2 مصطفى ايت خرواش، أدوار المجتمع المدينى فى البناء الديمقراطى: المغرب أنموذجاً، <http://www.mominoun.com/articles/%D8%A3%D8%AF%D9%88%D8%A7%D>

2.3 - واقع تنظيمات المجتمع المدني الجزائري في ترسيخ الحوكمة المحلية:

في قراءة أولية لواقع التنظيمات الاجتماعية في الجزائر علينا أن نشير إلى الاختلال الموجود على السياق النظري و الواقعي فيما يخص التنظيمات بصورة عامة ، و أول اختلال هو أزمة الشرعية و مستوى تأكلها في ظل التعددية السياسية المقيدة الممنوحة سواء من ناحية مبدأ التداولية المشوّهة التي تشهدها التنظيمات الاجتماعية و حتى السياسية في الجزائر حيث هناك رفض لمبدأ التداول على السلطة بصورة مستقرّة و مقبولة من معظم الأطراف، و هذا زيادة على مبدأ الهوية و التي رمت بظلالها على دور و فعالية تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر و لاسيّما المنطلق الديني و المنطلق العلماني، زيادة على الصراعات الثقافية و الاجتماعية التي تتجاذب المواطن الجزائري (العروبة، الإسلام، الوطنية و المادية...)، في حين تتمحور الهوية بالنسبة للمواطن الجزائري في مجموع الصفات الشخصية و الإمكانات العلمية التي تسمح له بالانتماء إلى الشخصية المعنوية الجزائرية، و الاندماج في النسيج الاجتماعي و الانصهار تحت غطاء المواطنة الصالحة.¹

وبات مؤخراً ظاهرة التضخّم الحزبي، و تعاضل أعداد تنظيمات المجتمع المدني باختلاف توجهاتها و مسمياتها في الجزائر إلى لفت انتباه الباحثين في الشأن السياسي و الاجتماعي على حدّ سواء، و هذا لما تمثله من أهمية نظرية اصطدمت بواقعية المخرجات الباهتة للتنظيمات الاجتماعية في الجزائر و هذا لعدة اعتبارات منها:

أ. فشل تنظيمات المجتمع المدني من تفعيل دورها الرقابي والمحاسبي.

ب. اتساع المشكل البنوي و المتمثل في عدم تعبيرها عن القوى الاجتماعية الحقيقية، والإبقاء على القنوات التقليدية الفاعلة على غرار الأوقاف و الطرقية في أطر تاريخية محددة.

ج. تزايد صور التبعية المالية لتنظيمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وهذا ما ينعكس على سياساتها و ممارساتها و تغليب الميول الصريح أو الضمني لجدول أعمال المانح سواء كانت هيئات حكومية أو خاصة.²

د. محاولة استنساخ تجارب و مقاربات عبر-وطنية، ممّا يساهم في تشويه النسيج الاجتماعي الوطني، وكذا تمرير أطروحات غربية فيما يخصّ العديد من القضايا (المقاربة النسوية، دعم قضايا النوع الاجتماعي حقوق الإنسان...).

1 حدة بولافة، واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال رسالة ماجستير في السياسات العامة والحكومات المقارنة غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 2010/2011 أص ص 114.115:

2 المرجع نفسه، ص: 115

إضافة إلى ما سبق تعتبر المؤثرات السياسية والقانونية التي يمارسها النظام السياسي الجزائري عائقا جوهريا يساهم في تقويض دور المجتمع المدني وتنظيماته من ممارسة وظيفته الاجتماعية والسياسية بفعالية، وهذا إن عَقَبْنَا على التقييد القانوني للممارسات الجموعية وذلك بحجة تنظيم أعمالها و وظائفها وفقا لتنظيم أو قانون يفند ادعاءات الجهات الرسمية لفتحها لمجال ممارسة الحريات الفردية والجماعية، وهي بالأساس تضع عقبات قانونية الغرض منها ترسيخ التبعية لتنظيمات المجتمع المدني للدولة وظيفيا وسلوكيا.¹

أما فيما يخص المؤثرات السياسية فجّلّها يتمحور حول جدلية علاقة الدولة والمجتمع المدني ما بين الشدّ والجذب وهذا في سياق هامش الحرية النسبية الممنوحة من طرف الدولة، لكن دون السماح لتنظيمات المجتمع المدني من تفعيل دورها الأساسي، وهو مقاومة توجهات وسياسات الدولة في سبيل ترقية متطلبات الأفراد وحماية حقوقهم، إلا أن علاقة الدولة بالمجتمع المدني غير صحيّة وهذا يتمثل في صور السيطرة والتوجيه السياسي الذي تمارسه الدولة بمؤسساتها على المجتمع المدني وممارسة الضغوطات وتشكيل قيود إدارية وتنظيمية ومالية وأمنية زيادة على الضوابط القانونية سالفة الذكر.²

3.3- الاستراتيجيات البديلة لقيام مجتمع مدني فعّال ومشارك:

انطلاقا من إيمان السلطات العليا في البلد بأهمية المجتمع المدني في تفعيل الديمقراطية التشاركية، سارع صانع القرار في الجزائر إلى منح هامش حرية ومجموعة وظائف واختصاصات في إطار إصلاحات التي عرفتها بدسترة عضوية تنظيمات المجتمع المدني في الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، حيث تنصّ المادة 194 من التعديل الدستوري 2016 على أن تحدث هيئة عليا مستقلة لمراقبة الانتخابات. ترأسها شخصية وطنية يعينها رئيس الجمهورية بعد استشارة الأحزاب، وتتكون بشكل متساو من قضاة يقترحهم المجلس الأعلى للقضاء ويعينهم رئيس الجمهورية وكفاءات مستقلة يتم اختيارهم من ضمن المجتمع المدني يعينها رئيس الجمهورية.³

كما اعتبر تحقيق الديمقراطية التشاركية أهم أهداف إصلاح الجماعات المحلية بقوله: « حينما

1 عبد الله ساعف المجتمع المدني في الفكر الحقوقي العربي، ورقة بحث مقدّمة للندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، "المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية"، بيروت، سبتمبر 1992، ص: 268.

2 حسين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية "الاتجاهات الحديثة في دراستها"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، 2005، ص: 190.

3 مجلة دفاتر السياسة والقانون، الأمين سويقات، "دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية"، العدد 17، جوان 2017، ص. 247.

وضعت الحكومة بتعليمات من مؤسسة الرئاسة ، إصلاح الجماعات الإقليمية في صلب إصلاحات مهام الدولة وهياكلها ، إنما كان القصد من ذلك تعزيز الديمقراطية المحلية ومنحها كافة الوسائل لتثبيت وجودها ، ولقد قطعت الجزائر اليوم ، شوطا كبيرا في مسعاها القائم على انتهاج اللامركزية وفك التمرکز بأسلوب عملي وتدرجي ، وذلك من أجل التحكم الأفضل في الواقع الميداني ، وتقريب المسافات بين مراكز القرار والفضاء الإقليمي ومن أجل تحقيق تسيير جوارحي فعال وشفاف يقضي على كل العراقيل البيروقراطية¹.

وعزمت الحكومة الجزائرية سنة 2017 على التحضير لإعداد مشروع ميثاق قانون الديمقراطية التشاركية، يندرج ضمن المشاريع التي تجسد القيم الدستورية، ويسمح بترسيخ طرق تشاركية حقيقية بين السلطات العمومية والمواطن، وتعترم وزارة الداخلية والجماعات المحلية طرح مشاريع قوانين جديدة للبلدية والولاية، وتم تنصيب فوج عمل وزاري مشترك يعمل على دراسة السبل لوضع الآليات التي تسمح للمواطنين بممارسة حقهم الدستوري المتعلق بتسيير الشؤون المحلية. ويهدف عمل هذا الفوج إلى إيجاد صيغ ملائمة لتجسيد إشراك المواطنين في تسيير الشؤون المحلية، والإسراع إلى وضع الآليات المناسبة ما يسمح بالاستجابة لتطلعات المواطنين، رغم أن التشريع الجزائري وضع 14 مادة قانونية تدعو إلى إرساء الديمقراطية التشاركية، والقضاء على البيروقراطية والرشوة بجميع أشكالها، وتحسين الخدمة العمومي².

إضافة إلى ذلك تعمل الجزائر، في إطار التعاون مع الاتحاد الأوروبي وبرنامج المتحدة الإنمائي، إلى دفع قدرة السلطات المحلية والمجتمع المدني على ترقية التنمية المحلية. وتم إمضاء اتفاق لتمويل برنامج «الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية» ممول من الاتحاد الأوروبي بمساهمة مالية قيمتها ثمانية ملايين يورو. سيعمل هذا البرنامج على تحسين أنظمة التخطيط الاستراتيجي والديمقراطية المحلية عبر دمج المرأة والشباب، وإشراكهم في الحوكمة على مختلف مستوياتها، خصوصا في الولايات والبلديات. ويتولى هذا البرنامج ترقية المواطنة الفاعلة والقدرة على المساهمة التامة في التنمية المحلية. ويتم تفعيل المبادرة في عدد من البلديات النموذجية للرفع من قدراتها لضمان دورها في الحوكمة وتحديث وتحسين الخدمات لفائدة 11 المواطنين، وتوسيع مجالات التمثيل وتدخلات المجتمع المدني وخاصة المرأة والشباب³.

١ المرجع نفسه، ص. 252.

٢ مجلة دفاتر السياسة و القانون، "عبد المجيد رمضان، الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية حالة الجزائر"، العدد 16، جانفي 2017، ص. 78.

٣ المرجع نفسه، ص. 79.

على ضوء ما سبق ذكره فإن المجتمع المدني والتشكيلات الاجتماعية في الجزائر لا تزال في حاجة إلى استراتيجيات فعلية تقوم على ترسيخ استقلالية هذه التنظيمات، وكذا تعمل على تكريس مبادئ الحكم الراشد والديمقراطية التشاركية وهذا من منطلق وظيفتها الأساسية تحت غطاء تجسيد إرادة المواطن وسعيها إلى التمتع بكنوز اتصال فعالة بين المواطن والنظام السياسي، وفي هذا الصدد علينا رصد مجموعة استراتيجيات تقودنا إلى تنمية دور المجتمع المدني في ترسيخ الديمقراطية التشاركية والحكومة المحلية سواء على مستوى المجالس المنتخبة أو على مستوى المنظومة الإدارية المحلية وهي كالاتي:

أ. استراتيجيات السلطة السياسية لتفعيل الشراكة الاجتماعية:

- ❖ إعادة النظر في القوانين والتشريعات الخاصة بصيانة وترقية الحريات الفردية والجماعية وحقوق الإنسان، وكذا الضوابط الحاكمة لإجراءات إنشاء الجمعيات والمنظمات المدنية.
- ❖ التعديلات الدستورية التي استحدثت مفهوم الديمقراطية التشاركية لم ترافقها استراتيجيات تترجم المبدأ الدستوري على الواقع السياسي، حيث لا يزال مفهوم الديمقراطية التشاركية مبهم من حيث التطبيقات ومدى حدود المجتمع المدني في ممارستها.
- ❖ إرساء ثقافة سياسية مشاركتية قائمة على التفاعل بين الفرد والمجتمع والنظام السياسي وتنمية روح المواطنة لدى الفرد وترقية الحقوق السياسية والاجتماعية داخل المجتمع.
- ❖ الاعتماد على تبليغ المواطن بشكل دوري ودائم بقضايا الشأن العام، واستعمال في ذلك وسائل التبليغ الجوّاري (ملصقات، إذاعة...)، إضافة إلى وسائل التواصل الحديثة (المواقع الالكترونية، صفحات التواصل الاجتماعي، مواقع تواصل رسمية...) وإشراك المواطن في الجهود التنموية المحلية.
- ❖ إزالة العراقيل الإدارية والممارسة البيروقراطية داخل المنظمات والمؤسسات الحكومية قصد التمكين السلس لمطالبات المواطنين.

ب. استراتيجيات التنظيمات المدنية لتفعيل دورها كشريك اجتماعي للمؤسسات الرسمية:

- ❖ تفعيل الرقابة الشعبية على أعمال الإدارة المحلية، وهذا بتوفير وسائل الحرية التامة، بداية بالأحزاب السياسية مروراً بتنظيمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والاتصال.

❖ تكوين نخب ذات كفاءة وخبرة وروح قيادية تعمل على مبدأ التسيير الجماعي لتنظيمات المجتمع المدني.

❖ القيام بدورات تكوينية وتدريبية، قصد تنمية القدرات وتأهيل الشباب للعمل الجماعي، وهذا في إطار تمكين الشباب والمرأة من ممارسة النشاطات الاجتماعية.

❖ العمل على رفع مستوى الوعي الشعبي، خاصة أثناء تعامله مع القضايا العامة، وهذا في إطار تعزيز المشاركة الإيجابية للمواطن في صنع السياسات العامة.

خلاصة:

و مما سبق يتّضح أنّ الديمقراطية التشاركية و الحوكمة المحليّة هي نتاج تفاعل جدّي بين تنظيمات المجتمع المدني و التشكيلات الاجتماعية، و بين مختلف المؤسسات السياسية و الإدارية في الدولة خاصة على المستوى المحلي، و أنّ مجموع النصوص التشريعية و القانونية في الجزائر تعاني قصور في التكييف وفق منظومة الاحتياجات السياسية لدى الأفراد، و أنّ تفعيل الديمقراطية التشاركية مرهون برصد آليات و استراتيجيات تراعي جميع الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، الفكرية و القانونية- السياسية، و هذا من منطلق تشجيع الشراكة مع الأفراد و الجماعات داخل المجتمع في خطوة تترجم تعزيز الصياغة التوافقية للسياسات العامة و المحلية، و كذا ترقية مفهوم المواطنة الفعالة داخل المجتمع السياسي.

و لعلّ الخطوات التي قطعتها الجزائر في محاولاتها لتفعيل الديمقراطية التشاركية و حوكمة مؤسساتها ، لا تزال تعاني نوعا من القصور ، خاصة على مستوى تنفيذ السياسات المدرجة في هذا الصدد، غير أنّ العشر سنوات الأخيرة شهدت قفزة نوعية من حيث التحول في نشاط منظمات المجتمع المدني في الجزائر ، و هذا بلعبه دور مهم في المساهمة بطرق عديدة قصد ترجمة مفهوم الشراكة مع الهيئات الرسمية ليكون ذو أبعاد واقعية تعكس سعي منظمات المجتمع المدني لتطوير ذاتها تنظيميا و فكريا بما يتوافق و تطلعات المجتمع الجزائري، خاصة فيما يخص القضايا الجوهرية من تسيير محلي، قضايا البيئة و المساهمة في رسم سياسات بيئية ، المشاركة في المجالس و الهيئات الوطنية لممارسة دور قناة التواصل بين الحاكم و المحكوم.

ولعلّ المؤسسات الاجتماعية و التنظيمات النقابية كانت ذات دور فعال في ترسيخ و نشر ثقافة الديمقراطية التشاركية في الجزائر، خاصة في ظل انحصار المفهوم في إطار الجدلّة و هذا كونه ظاهرة

جديدة على المجتمع الجزائري، و حتى النظام السياسي في حد ذاته حصرها في ظل مواد قانونية و دستورية أقرت بتكريس المفهوم في ظل التعددية السياسية وإشراك الفرد في رسم السياسات المحلية.

قائمة المراجع:

أ - مراجع باللغة العربية:

١. أumont جابريل، بنجام بأول، روبرت مندت. تر: محمد زاهي بشير المغربي، السياسة المقارنة: إطار نظري (د ب ن. د د ن).
٢. الأمين سويقات، «دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية»، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 17، جوان 2017.
- الغازي ناجي، دور مؤسسات المجتمع المدني في التنشئة السياسية..، ماي 2009، استرجعت الموقع بتاريخ 01/05/2016 <http://www.najialghezi.com/index.php>
- الكروي محمود صالح «النظام السياسي.. بين جدلية الثقافة الديمقراطية و بناء الشخصية، مجلة دراسات دولية، العدد التاسع و الثلاثون.
- الحزرجي ثامر كامل محمد، النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجيات إدارة السلطة، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، الأردن، 2004.
- الطيب مولود زايد، التنشئة السياسية و دورها في تنمية المجتمع، المؤسسة العربية الدولية للنشر، ط 1، الأردن، 2001.
- بولافة حدة، واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية و بعد الاستقلال رسالة ماجستير في السياسات العامة و الحكومات المقارنة، غ منشورة، قسم العلوم السياسية جامعة باتنة، 2010/2011.
- بدوي فاطمة، علم اجتماع المعرفة، منشورات جروس براس، بيروت، 1988.
- بومدين طاشمة، «الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر»، مجلة التواصل، العدد 26، جوان 2012.
- بن دومة نعيمة، «الهندسة السياسية ودورها في تحقيق الديمقراطية و تفعيل الحكم الراشد»، مجلة جيل الدراسات السياسية و العلاقات الدولية، العدد الثاني، مايو 2015.
- وهبان احمد، التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية. 2000.
- مصطفى ايت خرواش، أدوار المجتمع المدني في البناء الديمقراطي: المغرب أنموذجا، <http://www.mominoun.com/articles/%D8%A3%D8%AF%D9%88%D8%A7%D>
- ساعف عبد الله، المجتمع المدني في الفكر الحقوقي العربي، ورقة بحث مقدّمة للندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، «المجتمع المدني و دوره في تحقيق الديمقراطية»، بيروت، سبتمبر، 1992.
- عبد المجيد رمضان، «الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية حالة الجزائر»، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 16، جانفي 2017.

عبد الصادق علي مفهوم المجتمع المدني "قراءة أولية"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007.

عبد القادر حسين الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة تلمسان 2011/2012.

فوت ريان، تر: أيمن بدر سمر الشيشكلي النسوية و المواطنة، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2004.

فتحي إبراهيم عبد الله شادية، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن، 2004.

قنديل أماني، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008.

توفيق حسين النظم السياسية العربية "الاتجاهات الحديثة في دراستها"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2005.

غيث محمد عاطف، مجالات علم الاجتماع المعاصر: أسس نظرية ودراسات واقعية دار النشر للمعرفة الحديثة، القاهرة، 1982.

ب - المراجع باللغة الأجنبية:

1. Badie Bertrand. le developement politique paris: Économica. 3 e édition. 1984
- Graduate School of Political Management :GSPM <https://gspm.gwu.edu/dr-christopher-arterton>
- Identifiant IdRef: <https://www.idref.fr/030757479>
- NEW YORK TIME: <http://www.nytimes.com/1991/12/31/obituaries/roy-c-macridis-72-a-professor-of-politics.html>
- Professor David Easton: Influential political scientist: <http://www.independent.co.uk/news/obituaries/professor-david-easton-influential-political-scientist-9770166.html>
- Roy S.n..modern comparative politics: approaches; methods and issues Phl learning. 2004

الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على منطقة شمال إفريقيا «الجزائر نموذجا»

د. بخوش صبيحة

أستاذة محاضرة «أ» المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة _ الجزائر

ملخص

تهدف هذه الورقة إلى تشخيص ظاهرة الهجرة غير الشرعية الإفريقية وتداعياتها على منطقة شمال إفريقيا عامة والجزائر خاصة، وذلك لكونها أصبحت واحدة من التهديدات الجديدة في المنطقة. تكمن الأهمية العلمية لهذه المداخلة في كونها تتعرض بالتحليل إلى ظاهرة الهجرة غير الشرعية الإفريقية في الجزائر من حيث المسببات والتداعيات وكذا الآليات المتبعة لاحتوائها، وهذا من خلال الاستدلال بالإحصائيات الرسمية الصادرة عن الجهات المعنية بذلك وكذا التحقيقات الميدانية لمختلف وسائل الإعلام الوطنية. الكلمات الدالة: الهجرة غير الشرعية، التحديات الأمنية، التداعيات الأمنية والسياسية.

Cette modeste intervention a pour objectif le dépistage et l'analyse du phénomène de l'immigration clandestine africaine et ses impacts sur l'Afrique du Nord en général et l'Algérie en particulier, sur la base qu'il fait l'objet de l'une des plus grandes menaces dans la région.

L'importance scientifique de cette contribution réside en sa recherche dans les causes et les impacts à travers la suggestion des dénombrements officiels ainsi que les investigations que la presse nationale a élaboré sur le champ.

تهديد

ارتبطت التهديدات الأمنية بالتحول في مفهوم الأمن الذي تجاوز المفهوم التقليدي إلى مفاهيم أخرى ذات بعد اقتصادي واجتماعي وقيمي ونفسي، هذا التوسع هو ميزة التهديدات في منطقة الساحل التي لم يعد ميكانيزمها الأساسي الهاجس الأمني وإنما توسعت إلى أشكال أخرى أيضا بعضها مرتبط بالجريمة المنظمة وانتشار السلاح والآخر بالهجرة غير الشرعية، هذه التهديدات المختلفة التي تعرفها منطقة الساحل تأثرت بعوامل داخلية وخارجية وأثرت بدورها في دول الجوار وتعدتها إلى كل منطقة المغرب العربي التي أصبحت مركزا لانعكاسات الأحداث وتطوراتها في الساحل الإفريقي¹.

وباعتبارها كذلك، فقد برزت الهجرة غير الشرعية كمصطلح بقوة في العقود الأخيرة وأخذ وضعها متميزا في وسائل الإعلام وفي نقاشات رسمي السياسة العامة في دول العالم بل أنها أضحت إحدى القضايا القليلة التي أجبرت دول العالم المتقدمة للتعامل مع الدول النامية بوصفها لاعبا أساسيا له دوره الرئيسي في الحد منها².

تنبع خطورة الظاهرة من كونها قضية ذات أبعاد متعددة وأثارها متصلة مباشرة ليس فقط بالأمن الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للدول المستقبلية أو المصدرة لها بل كذلك على دول العبور، وهي الدول التي تقع بحكم موقعها الجغرافي في الطرق الرئيسية للهجرة العالمية، وتشكل منطقة شمال إفريقيا من أقصى شرقها إلى أقصى غربها واحدة منها باعتبارها أداة ربط بين أوروبا وإفريقيا جنوب الصحراء.

دول العبور هذه (شمال إفريقيا) كثيرا ما تحولت وبحكم الأمر الواقع إلى مناطق استقرار للمهاجرين السريين العابرين في الأصل، وبالتالي أصبحت دولا مستقبلية للهجرة الأمر الذي نجم عنه الكثير من الانعكاسات السلبية وهذا في غياب رؤية واستراتيجية محكمة محلية كانت أو إقليمية لتطويق الظاهرة واحتواءها.

1 - عمر فرحاتي، "اثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على الأمن في المغرب العربي"، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول التحديات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة الرهانات والتحديات. يومي 27 و28 فيفري 2013، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة

2 - احمد إسماعيل، "قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى الغرب". في: المجلة الالكترونية قراءات افريقية، 7 أكتوبر 2012، على الموقع الالكتروني: www.qiraatafrican.com/systeme/brouser، تاريخ المراجعة: 5 سبتمبر 2013

وعليه تحاول هذه الورقة الكشف عن تداعيات ظاهرة الهجرة غير الشرعية على منطقة شمال إفريقيا وسبل مكافحتها، وذلك من خلال تحليل النقاط الآتية:

- دوافع الهجرة الإفريقية غير الشرعية.
- تداعياتها على منطقة شمال إفريقيا.
- الجهود المختلفة لاحتواء الظاهرة.

أولاً: حول المفهوم والدوافع

الهجرة غير الشرعية في معناها العام هي التسلل عبر الحدود البرية والبحرية، والإقامة بدولة أخرى بطريقة غير مشروعة. وقد تكون في أساسها قانونية وتتحوّل فيما بعد إلى غير شرعية، وهو ما يعرف بالإقامة غير الشرعية، وتتضمن في مضمونها الهجرة السرية، والتي تعني الاجتياز غير القانوني للحدود دخولا أو خروجاً من التراب الوطني للدولة.

وتعرفها المنظمة الدولية للهجرة على أنها «حركة أفراد تنتهك قواعد دول المصدر والعبور والاتجاه، فمن ناحية الدول المتوجه إليها الدخول غير شرعي يعني الإقامة أو التوظيف في بلد لا يملك فيه المهاجر الوثائق القانونية التي يتطلبها الدخول لهذا البلد، ما يعني أن الفرد عبر حدوداً دولية دون جواز أو وثيقة سفر صحيحة أو عدم امتثاله للمتطلبات الإدارية للخروج من بلده»، أما الاتحاد الأوروبي فيستخدم مصطلح الهجرة غير الشرعية التي مفادها في السياسة العامة الأوروبية للهجرة غير الشرعية «الدخول والبقاء غير الشرعي في الدول الأعضاء»، ما تعتبره المفوضية الأوروبية «ظاهرة متنوعة تشتمل على جنسيات دول مختلفة يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير شرعية عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من مهربين وتجار، وهناك عدد من الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وتأشيرة صالحة لكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيبقون دون الحصول على موافقة السلطات، وأخيراً هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد»¹.

وعليه فالهجرة السرية هي خرق للحدود والتسلل إلى دول أخرى وذلك بأن يقوم المهاجر غير الشرعي بضرب عرض الحائط لكل القوانين والتشريعات المعمول بها لذلك يطلق عليها تسمية

1 - عادل زقاع، سميرة سليمان. "دور مؤسسات الاتحاد الأوروبي في امنة قضيتي التغير المناخي والهجرة غير الشرعية". المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد الأول، جويلية 2011، ص 91

الهجرة الاضطرارية حيث يضطر الفرد أو الجماعات إلى النزوح من مناطقهم الأصلية إلى مناطق أخرى وذلك بحكم العديد من المتغيرات.¹

وظاهرة الهجرة السرية باتت ظاهرة عالمية موجودة في كل الدول متقدمة كانت أم نامية، وتفاقت بشكل ملفت في فترة ما بعد الحرب الباردة، إذ أصبحت تصنف في المرتبة الثالثة تبعاً لخطورتها الإجرامية بعد المتاجرة بالمخدرات والأسلحة، كما نجد وأن الاستراتيجية الأوروبية للأمن قد لخصت التهديدات الجديدة التي أصبحت تواجه الاتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في كل من الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والصراعات الإقليمية والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.²

- الدوافع

هناك الكثير من العوامل تضافرت فيما بينها وأدت إلى انتشار وتزايد ظاهرة الهجرة غير الشرعية بوتيرة جد متسارعة، وإن كان المجال هنا لا يسمح بالتعرض إليها كلها فإننا سنركز على أهمها والتمثلة في:

سياسية: تعد الحروب والنزاعات الداخلية الناجمة عن الصراعات العرقية أو العقائدية (الفرار من الحروب الأهلية في بلد المنشأ نتيجة الاضطهاد الديني، الترهيب، القمع، الإبادة الجماعية) والمخاطر التي يتعرض لها المدنيون أثناء الحروب أحد المسببات الرئيسية لهجرة الأشخاص إلى أماكن آمنة³، كما أن طبيعة الأنظمة السياسية المبنية على الانتماء العرقي في الدول الجنوبية كإلي والنيجر ورواندا والكونغو والتي نجم عنها صراعات سياسية أدت إلى معارضة مسلحة، أضف إلى ذلك انتقال بعض الدول الإفريقية من أنظمة دكتاتورية إلى أنظمة شبه ديمقراطية خلق نزاعات وحروب قبلية، إضافة إلى أسباب أخرى نذكر منها:

- انهيار الاتحاد السوفياتي وفقدان بعض الدول إلى دعمها السياسي.
- الانتشار الواسع للأسلحة الخفيفة.
- النزاعات الدينية والقبلية العرقية.
- غياب قوانين صارمة للحد من الهجرة غير الشرعية⁴.

1 - كركوش، فتيحة. "الهجرة غير الشرعية في الجزائر، دراسة تحليلية اجتماعية نفسية"، في: مجلة دراسات تربوية ونفسية، العدد 04، جوان 2010، ص 44

2 - عادل زقاع، سميرة سليمان، المرجع السابق، ص 95

3 - فريجة، لدمية. إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة_ الهجرة غير الشرعية أنموذجاً_، ماجستير، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010، ص 64

4 - الدهيمي، مرجع سابق الذكر، ص 5

اقتصادية: كثيرا ما يذهب الباحثون إلى ربط ظاهرة الهجرة بمختلف أنواعها بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والتي عادة ما يطلق عليها بالعوامل الكلاسيكية لكونها العامل الأصلي لظهور الهجرة، ويتميز العامل الاقتصادي بقدرته على التأثير في قرار الهجرة من عدمه، وتشير الإحصائيات المسجلة سنة 2005 إلى أن عدد المهاجرين عبر العالم بلغ 191 مليون شخص، يتوزعون على أوروبا بنسبة 34 ٪، أمريكا الشمالية 23 ٪، آسيا 28 ٪، إفريقيا 9 ٪، أمريكا اللاتينية والكاريبي 3 ٪، نيوزلندا وأستراليا 3 ٪¹.

فهذه النسب تعكس بشكل جيد الدافع الاقتصادي للهجرة، إذ يلاحظ وأن ما يقارب 60 ٪ استقروا في المجتمعات الأكثر تقدما، كما أن الثقل النسبي للعامل الاقتصادي يحدد من جهته نوعية الهجرة كهجرة دائمة أو مؤقتة، فعندما يكون الدافع الاقتصادي هو الفاعل المحرك للهجرة فإن النسبة الغالبة من المهاجرين تستقر في بلاد المهجر، سواء أكانت هجرة شرعية أو غير شرعية².

وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن هناك ما لا يقل عن 200 مليون مهاجر في العالم وأن هذا العدد مرشح للارتفاع اعتبارا لوجود بيئة طاردة تشجع على الهجرة مع التزايد الحاد في الفوارق في الدخل بين الدول، وكمثال على ذلك فقد كان الفرق قبل عشرين سنة بين معدل الدخل الإفريقي والأمريكي 1 إلى 22، أما الآن فقد ارتفع ليلعب 1 إلى 70³.

وتظل فجوة التنمية التي تحرص الدول الغنية على وجودها بينها وبين الدول الفقيرة، لخدمة مصالح اقتصادية وسياسية لها، من أهم الأسباب التي تدفع بأرتال المهاجرين المغامرين نحو الدول الغربية، للتمتع بخيراتها التي جلبها الغرب في الأصل من أرضهم، كما تظل الصراعات والنزاعات والحروب من أهم أسباب الهجرة، وهي صراعات وحروب تمارس الاستخبارات الغربية دورا كبيرا في تأجيجها في إفريقيا من أجل بسط النفوذ السياسي، أو إيجاد سوق للسلاح، وأحيانا بسبب نظريات اقتصادية متطرفة ومتخلفة ترى في النمو الديموغرافي في إفريقيا والعالم الثالث مهددا من مهددات توازن الموارد في الأرض، ومن ثم يجب الحد من هذا التنامي وفقا لمعادلة أخرى، لتحقيق الحروب والأمراض والكوارث⁴.

1 _ رضوان، سمير. "هجرة العمالة في القرن الحادي والعشرين"، مجلة السياسة الدولية، العدد 165، جويلية 2006. ص 47.

2 - ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني. (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة)، 2012. ص 55

3 - زين العابدين احمد، "تحديات الهجرة غير الشرعية في إفريقيا"، الأهرام المسائي، العدد 8152، 22 أوت 2013، على الموقع الإلكتروني: www.massai.ahram.org.eg

المراجعة أول سبتمبر 2013

4 - احمد اسماعيل، مرجع سابق

ثانياً: تشخيص الظاهرة

إن الجزائر بحكم موقعها الاستراتيجي (شاسعة حدودها، مع النيجر 1300 كلم، مالي 1280 كلم، ليبيا 1250، المغرب 1523 كلم، تونس 955 كلم، الصحراء الغربية 143 كلم، موريتانيا 520 كلم و 1200 كلم سواحل) أصبحت نقطة عبور ووجهة لأفواج من الأفارقة وأصبحت تحتضن أعدادا من المهاجرين يتسللون عبر الحدود مستعملين طرق ووسائل متعددة حيث وجدت هذه الأفواج مجالا لتحركها ومرورها بولايات الجنوب الكبير وكذا بعض المناطق الغربية وأصبحت تشكل خطرا محققا على الأمن بصفة عامة¹، غير أنه ومنذ بداية سنة 2000 برز عاملان كان لهما وقعا كبيرا في تحول الجزائر من بلد عبور إلى بلد إقامة طويلة المدى أو دائمة للآلاف من المهاجرين في حالة إقامة غير شرعية في المدن والأرياف².

العامل الأول ويتمثل في الغلق المرحلي للحدود الأوروبية لبلدان الاتحاد الأوروبي في وجه الهجرة تحت إشراف الوكالة الأوروبية للحدود الخارجية frontex.

ولعل مضمون السياسة الأوروبية للهجرة هو أبرز مثال لهذه العوائق حيث تهدف إلى تحقيق ثلاث أهداف رئيسية وهي:

- _ تنظيم حركة دخول وخروج وإقامة المهاجرين حسب الحاجة للهجرة.
- _ تنظيم عملية استقبال اللاجئين والعمل على إقامة نظام أوروبي موحد للجوء.
- _ التعاون في مجال محاربة الهجرة السرية والإقامة غير الشرعية لرعايا الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

أما العامل الثاني فيتمثل في التنمية المسجلة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي حرك وتيرة النشاط على مستويات عدة ابتداء من سنة 2000 والذي جعل من الجزائر بلدا مانحا للعمل وجالبا لليد العاملة للمهاجرين غير الشرعيين الذين يشتغلون في شركات بطرق غير شرعية في مختلف المشاريع كالزراعة والبناء والأشغال العمومية وحتى الأشغال المنزلية عند بعض الأشخاص³.

١ - كركوش فتيحة، مرجع سابق الذكر، ص 45

٢ - الدهيمي، مرجع سابق الذكر، ص 14

٣ - نفسه، ص 15

وبالتالي فالجزائر بحدودها البرية الممتدة على 7000 كلم والبحرية 1200 والواقعة بين 7 دول وبمساحة تقدر بـ 2.283.000 كم²، والتي عانت في البداية من هجرة غير شرعية عابرة تعاني الآن من هجرة غير شرعية باقية وعليه فقد تحولت من بلد للعبور إلى موطن للاستقرار ووجهة للهجرة كالبلدان الأوروبية، وليس معنى هذا أن

العبور قد انقطع تماما وإنما قل كثيرا ويبقى متنوع دائما، وهذا ما يجعل من الظاهرة مشكلة كبرى للجزائر، والحالات الأكثر تكرارا للدخول غير الشرعي للأراضي الجزائرية توجد على الحدود مع مالي والنيجر في الصحراء حيث يشهد هذا الإقليم تحركات للسكان مرتبطة باقتصاد الطوارق والرحل والتنقل حر تقريبا في إطار تنظيم اقتصاد المقايضة المعروف في هذه المنطقة.

في تحقيق أجرته اللجنة الدولية للتضامن مع الشعوب على المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر والذي شمل عينة تقدر بـ 2000 مهاجر، ثبت وأن 40٪ منهم يعتبر الجزائر المقصد النهائي، و40٪ الأخرى ترى فيها مجرد مكان للعبور إلى أوروبا، ويمثل العدد المتبقي مواقف متنوعة¹.

إن الوقوف عند التداعيات المختلفة لظاهرة الهجرة غير الشرعية على منطقة شمال إفريقيا عامة والجزائر خاصة يتطلب منا القيام بعملية تشريح وتشخيص للظاهرة، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال استنطاق الأرقام المتوفرة بشأن القضية موضوع الدراسة.

تشير الإحصائيات بشأن الهجرة غير الشرعية في منطقة المغرب العربي إلى أرقام مذهلة، ففي سنة 1999 بلغ عدد الأفارقة الذين حاولوا الانتقال عبر موانئ تونس إلى 17000 وارتفع إلى 50000 سنة 2000 و100000 في 2001، أما في الجزائر فقد وصل العدد سنة 2006 إلى 100000 ونفسه لموريتانيا وإلى حدود المليون في ليبيا².

1 - ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني. (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة)، 2012. ص 76
2 - فريجة، لدمية. إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة_ الهجرة غير الشرعية أنموذجا_، ماجستير، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية) 2010. ص

الجدول رقم 1

إحصائيات الهجرة غير الشرعية من سنة 2001 إلى غاية السداسي الأول 2006

المجموع	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
القضايا	816	1410	1219	1005	874	682	
الذكور	3399	6519	5944	4609	3850	3591	
الاناث	82	117	273	261	268	682	
المجموع	3481	6636	6217	4870	4118	4273	

المصدر: قيادة الدرك الوطني، الشارقة، الجزائر، نقلا عن ساعد رشيد، مرجع سابق الذكر، ص 77

الجدول رقم 2

النسبة المئوية للإناث ضمن المهاجرين غير الشرعيين ما بين 2001 و2006

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
%	18.99	06.99	05.66	04.59	01.79	02.41

المصدر: اعد من طرفنا بناء على معطيات الجدول أعلاه.

الجدول رقم 3

الأجانب الموقوفين في إطار الهجرة غير الشرعية مع المتابعة القضائية ما بين 2002 و2006

س 1 2006	2005	2004	2003	2002	2001	
أطلق سراحه	162	342	434	450	316	150
أودع السجن	1854	1117	1200	1217	1539	843
الطرد	2257	2659	3236	4550	4781	2488
المجموع	4273	4118	4870	6217	6636	3481

المصدر: قيادة الدرك الوطني، الشارقة، الجزائر، نقلا عن ساعد رشيد، مرجع سابق الذكر، ص 78

الجدول رقم 4

المهاجرون غير الشرعيين المبعدين من الجزائر ما بين 2007_2010

السنوات	الإجمالي	الهجرة السرية	إقامة غ شرعية	عبور غ شرعي	أخرى
2007	11107	10782	263	37	25
2008	7324	6816	421	30	57
2009	11086	10349	660	39	38
2010	5232	4855	345	19	13
المجموع	34749	32802	1689	125	133

المصدر: أعد من طرفنا استنادا إلى معطيات واردة بجريدة المساء 30 ماي 2010، الخبر أول أوت 2010

وكان للالزمة الليبية سنة 2011 تأثيرا بالغا على توجهات الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر حيث أفادت مصادر أمنية من ولاية تمنراست إلى أن الهجرة السرية من الدول الإفريقية ارتفعت بشكل مفاجئ منذ شهر افريل 2011 أي بعد شهرين من اندلاع الحرب في ليبيا، وتوقعت التقديرات أن يعود الجنوب الجزائري إلى مستويات الهجرة السرية التي سجلت في الفترة ما بين 1999 و2004 قبل تشديد إجراءات الأمن في سبته ومليلية القريبتين من المغرب والتابعتين للملكة الاسبانية، باستقبال ما بين 40 ألف و60 ألف مهاجر سري كل سنة. وهذا بعد أن كانت قد انخفضت منذ العام 2007 لكنها عادت للارتفاع منذ شهر افريل 2011 حيث ارتفع عدد المهاجرين السريين الموقوفين في ولايتي تمنراست وغرداية بنسبة 50 ٪ في شهر افريل مقارنة بشهر فيفري من نفس السنة، وبلغ عدد الموقوفين بين شهري افريل وسبتمبر 2011 بالولايتين فقط 1640 مهاجر يتمون لـ 13 جنسية مختلف، وأشارت التقديرات إلى أن 90 ٪ من المهاجرين السريين الموقوفين في الجنوب تتراوح أعمارهم بين 19 و25 سنة¹، كما توقعت قوات حرس الحدود استقبال وفود مضاعفة لما اعتادت عليه من المهاجرين في السنوات الماضية بالنظر إلى المتغيرات الأمنية والاقتصادية لبعض دول الجوار كإلي التي تنخرها الصراعات وليبيا التي عرف سوق العمل بها انغلاقا كبيرا بسبب تبعات الأزمة الأمنية التي مرت بها عقب الإطاحة بالرئيس القذافي وهو ما تفسره الأرقام المسجلة حيث أشار المصدر الأمني إلى

أن 30 ٪ من المهاجرين الموقوفين سبق أن أقاموا في ليبيا ثم عادوا إلى دولهم الأصلية ومنها تسللوا إلى الجزائر بحثا عن عمل وهم من جنسيات غينيا، غانا، بوركينا فاسو، مالي، النيجر، البنين، الكامرون، التشاد، سيراليون، السنغال، كوت ديفوار، إلى جانب سوريا والبنغلاداش¹.

إذا وعلى الرغم من كل الاحتياطات التي اتبعت ومنها تنظيم الهجرة في المغرب (2003) ووضع الجزائر لإجراءات صارمة وتونس وليبيا نفس الشيء والدخول في اتفاقيات تعاون مع أوروبا إلا أنها لم تحقق الأهداف المنتظرة وأصبحت عامل سلبي اثر على استقرار المجتمعات المغاربية.

ثالثا: التداعيات

استنادا للإحصائيات المذكورة أعلاه يلاحظ التطور المتزايد والمذهل للهجرة السرية والذي نجم عنه تداعيات وانعكاسات سلبية كبيرة على الجزائر، ولا يتوقف الأمر عند الاقتصاد بل يتجاوزها إلى الحياة الاجتماعية والثقافية أيضا، وإذا كانت الآثار الاقتصادية السلبية للهجرة غير الشرعية تظهر سريعا، فإن الآثار الاجتماعية والثقافية تتأخر في الظهور لكنها تتعزز يوما بعد آخر بشكل قد يصعب معه السيطرة عليها لاحقا، وهو ما يحتم على الجزائر مضاعفة إجراءات مكافحة هذه الظاهرة التي أصبحت تهدد أمن الفرد والجماعة أكثر مما تهدد أمن الدولة، فالبدوي أن نشاطا بشريا يتصادم مع سياسات دول قائمة ويعبر حدودا بشكل غير طبيعي ولا منظم لا بد أن تكون له أثارا كبيرة في مختلف الجوانب من اقتصادية إلى أمنية إلى اجتماعية، ويمكن التعرض لهذه التداعيات من خلال المستويات الآتية:

المستوى الأمني: الحضور المستمر للمهاجرين يعتبر منبع تهديد فهو مرتبط بعصابات التهريب وأشكال مختلفة من الجريمة المنظمة (الاغتصاب، السرقة، القتل، الاعتداءات، ترويج المخدرات، تزوير الوثائق) هذا ما يشكل إحساسا بالأمن، كما يسهل للتنظيمات الإجرامية والعصابات المعادية بالتوغل إلى داخل البلاد أو العكس (إفلات الإرهابيين، وتنامي الصراعات القبلية والطائفية بين المهاجرين خاصة الأفارقة منهم، (فمثلا وقع سنة 1999 نزاع ديني بين المسلمين والمسيحيين في واد «واردفو» بمغنية بالغرب الجزائري، خلف وفاة شخص والعشرات من الجرحى.

تواطؤ بين الإرهابيين والمهربين: إذ نسجت علاقة وطيدة بين الإرهابيين والشبكات المتخصصة في إدخال المهاجرين غير الشرعيين، فقد أثبتت التحقيقات الأمنية المختلفة بأن هناك علاقة مصلحة بينهما تتمثل في تبادل المعلومات حول تحركات قوات الأمن واستفادة الإرهابيين من قسط من ربح المهربين، وهذا لما تدره من ربح سريع وتدعيم الجماعات الإرهابية بالأسلحة.

1 - الخبر 9 نوفمبر 2011، والمحور اليومي 24 افريل 2013

في شهر افريل 2008 انفردت جريدة الشروق اليومي بنشر ملخص لدراسة أمنية قامت بها خلية الاتصال التابعة لقيادة الدرك الوطني مفادها أن الهجرة غير الشرعية تشكل إحدى أولويات قيادة الدرك بعدما تحولت إلى نشاط إجرامي على علاقة بشبكات إجرامية أخرى، كما أشارت ذات الدراسة وهذا بناء على التقارير المتحصل عليها على سعي الجماعات الإرهابية إلى استغلال الأوضاع الصعبة التي يعاني منها كثير من المهاجرين لتجنيدهم في صفوفها لتنفيذ أعمال إجرامية، وحرصت الدراسة على التأكيد أن الهجرة السرية تشكل مصدر قلق لانعكاساتها مما يتعين مواجهتها بالتنسيق والتعاون مع كافة الدول ودعم التعاون في مجال تبادل المعلومات¹.

ونتيجة للمستجدات التي عرفتها المنطقة خلال السنتين الأخيرتين أمر الرئيس بوتفليقة بتشكيل خلية تفكير للتصدي لتنامي ظاهرة الهجرة السرية وتسلسل المهاجرين غير الشرعيين عبر الحدود الجنوبية، هدفها معالجة ملفات أزيد من 20 ألف لاجئ ومهاجر سري منتشرين بالجنوب وبعض ولايات الشمال، وأعدت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بالتنسيق مع المديرية العامة للأمن الوطني وقيادة الدرك الوطني بولايات الجنوب خصوصا تمناست، ورقلة، بشار، مخططا استراتيجيا يسعى لمعالجة التدفق المنتظر لأعداد غفيرة من المهاجرين السريين كما تم تشكيل وحدات أمن متخصصة في الهجرة السرية بالولايات الحدودية².

ما يؤكد على الانعكاسات الأمنية هو ما قامت به وزارة الدفاع الوطني حيث راجعت رفقة وزارة الداخلية خريطة انتشار أفرادها على الشريط الحدودي بعد أن التهمت بسبب التداعيات الأمنية التي خلفتها الحرب في ليبيا والتمرد في شمال مالي وخطر الإرهابيين القادم من تونس فضلا عن خطر شبكات الجريمة المنظمة وانتشار تجارة السلاح بشكل غير مسبوق وتحول الجزائر إلى منطقة عبور لشبكات الهجرة السرية باتجاه أوروبا³. كما سارعت قيادة الدرك الوطني إلى بناء 43 مركزا متقدما جديدا وبناء 67 برج مراقبة جديدة على طول الشريط الحدودي لتفعيل المراقبة الدائمة إضافة إلى نشر نقاط ملاحظة أرضية بين المراكز المتقدمة كدعم إضافي خصوصا في الممرات المحتمل أن يسلكها المهربون والمهاجرون غير الشرعيين⁴.

وإجمالا يمكن حصر المخاطر الأمنية التي تشكلها هذه الظاهرة على الدول المغاربية عامة والجزائر

1 - الشروق اليومي 22 افريل 2008

٢ - المحور اليومي، 24 افريل 2013

٣ - الشروق اليومي، 15 ماي 2013

٤ - نفسه

خاصة في عمليات التهريب (مخدرات، سجائر، كحول، بنزين، مواد غذائية) التي يقوم بها المهاجرون غير الشرعيين سواء أثناء رحلتهم نحو القارة الأوروبية أو عند سعيهم للاستقرار في الدول المغاربية بعد فشل محاولتهم الوصول إلى الضفة الشبالية. بالإضافة إلى مخاطر انتقال الأمراض والأوبئة والتأثير على التركيبة السكانية للبلدان المغاربية خاصة في الجنوب وإثارة مشاكل حدودية فيما بين الدول¹.

وحسب ما جاء في عرض للعميد الأول للشرطة بوحنة محمد في مداخلة ألقيت بمديرية امن ولاية بومرداس فإن «من أبرز الأنشطة اللاشرعية التي أصبحت تساهم كثيرا في تمويل الجماعات الإرهابية هو الاتجار بالأشخاص والأطفال والأعضاء البشرية وتزوير العملة وتهريب الأسلحة والذخيرة والمتفجرات وشبكات الهجرة غير الشرعية»².

المستوى الاجتماعي: الإخلال بالتوازن الديمغرافي خاصة في ولايات الجنوب مهددة بذلك مواطني المنطقة، كما أن تعدد الجنسيات (أكثر من 34 جنسية في مناطق معينة كتمنراست واليزي ومغنية، نتج عنه الانتشار الواسع لممارسة الدعارة والمساس بقيم وأخلاق المجتمع إضافة إلى ظواهر التشرد والتسول والبناءات القصدية الفوضوية إنشاء «قيطوهات من الصفيح» خاصة بالمهاجرين السريين³.

أضف إلى كل هذا انتقال الأوبئة والأمراض الفتاكة سريعة الانتشار كالسيدا، الملاريا، فأصبح تنقل المهاجرين غير الشرعيين يشكل تهديدا فعليا للمناطق التي يقيمون بها كولاية تمنراست التي تعرف أعلى نسبة للمصابين بداء السيدا على المستوى الوطني، وعلى الرغم من عدم توفر أرقام دقيقة حول عدد الأشخاص المصابين به إلا أن لجنة الأمم المتحدة لمكافحة السيدا قدرت أن هذا المرض الخبيث ينتشر في الجزائر على محور وهران تمنراست حيث تمثل هذه الأخيرة حسب تقديرات الأمم المتحدة أعلى المستويات في عدد المصابين بالمرض الخطير⁴.

يضاف إلى كل هذا آفات أخرى، كتفشي ظاهرة الرشوة وهي الطريقة التي يحاول بها المهاجرون السريين الحصول على الوثائق الإدارية اللازمة للبقاء في الجزائر.

- رواج استهلاك المخدرات والمتاجرة بها.

- ١ - فريجة لدمية، مرجع سابق الذكر، ص 85_86
- ٢ - الحوار 21 ديسمبر 2008
- ٣ - نفسه
- ٤ - ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات. (رسالة ماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة)، 2010. ص 109

- ظهور أقليات ذات نزعة دينية «مسيحية» في الجنوب الكبير خاصة مدينة تلمسان¹.

وللوقوف على حقيقة الانعكاسات الاجتماعية لظاهرة الهجرة غير الشرعية نستدل بنتائج التحقيق الميداني الذي قامت بها يومية الجزائر نيوز حيث جاء في عددها الصادرة بتاريخ 5 فبراير 2011 ما يعكس خطورة الظاهرة لما يترتب عنها من آفات اجتماعية.

جاء في الدراسة أن ولاية تلمسان أصبحت خلال السنوات الأخيرة تلعب دور العاصمة الإفريقية⁽²⁾ كونها من أكبر ولايات الجنوب الجزائري استقطابا للمهاجرين غير الشرعيين النازحين من مختلف البلدان الإفريقية بحثا عن معيشة أفضل وهربا من الفقر والحروب الأهلية، ونتج عن ذلك تزايد خطير لعمليات التهريب بكل أنواعها لاسيما الأسلحة، المخدرات والأطفال، فضلا عن تزايد حالات مرض السيدا، ما دفع مصالح أمن الجنوب إلى اتخاذ إجراءات أمنية مشددة للحد منها، لكن المهاجرين غير الشرعيين استحدثوا تقنيات جديدة للتمويه عليها ك شراء بطاقات هوية سكان تلمسان المتوفين ليتحولوا بذلك إلى جزائريين بالوثائق.

إذا فبعدما كانت في السابق همزة وصل للمهاجرين الأفارقة، حيث يستخدمونها كمنطقة عبور للالتحاق بالمناطق الشمالية للاستقرار فيها، والبعض منهم يغامرون في الهجرة غير الشرعية إلى الدول الأوروبية، فقد سجلت ولاية تلمسان خلال السنوات الأخيرة تواجد أعداد هائلة من المهاجرين غير الشرعيين مستقرين فيها، البعض منهم يملكون جنسيات مزدوجة بعد عقد مع جزائريات وجزائريين، والبعض الآخر يجد حيلة وفنيات للحصول على بطاقات هوية جزائرية، وكشفت الدراسة عن تجاوزات خطيرة يمارسها المهاجرون غير الشرعيين في تزوير بطاقات الهوية بتورط من بعض سكان تلمسان، وكذا عن وجود شبكات ذائعة الصيت تهرب الأسلحة والمخدرات والمتاجرة بالأطفال. فقد وقفت على وجود ظاهرة خطيرة وجد رائجة في تلمسان، تتمثل في عدم إبلاغ بعض سكان تلمسان عن موتاهم من الجنسين ومن كل الأعمار وعدم تسجيلهم في سجلات الوفيات على مستوى مختلف بلديات الولاية، قصد بيعها للمهاجرين الأفارقة بمبالغ تقدر بالملايين.

وأشارت الدراسة إلى أن مصدرا طبي في تلمسان أكد على تزايد عدد حالات الإصابة بمرض السيدا منذ 2009، لكن الظواهر الخطيرة التي يصعب إيجاد حلول لها هي توسع نشاط شبكات التهريب في الصحراء الجزائرية، حيث أكد بعض المهاجرين غير الشرعيين المستجوبين إلى أن بعض المهاجرين لا يدخلون إلى تلمسان قصد العيش، بل بهدف إنشاء عصابات وشبكات للتهريب وكذا

١ - ساعد رشيد، مرجع سابق الذكر، ص 92

للتعرف على الطرق الصحراوية التي لا تتوفر على الأمن، وأكدوا أن تمناست تتوفر على أكثر من 15 شبكة تهريب ينشط فيها مهاجرون غير شرعيين وبعض سكان المنطقة ومهمتهم هي تهريب الوقود إلى مالي والنيجر وبيعه بأثمان مرتفعة. وفي هذا الصدد كشفوا أن هناك مستودعات سرية في تمناست يتم إخفاء الوقود فيها ويتم تهريبه على شكل كميات متقطعة وفي فترات متفرقة، وأكد بعض العارفين بخبايا التهريب أن بعض هذه الشبكات تغير نشاطها وتعامل مع الشبكات الكبرى المختصة في التهريب وتتاجر بالأسلحة التي تنقل من المناطق الجنوبية الإفريقية نحو الجزائر، كما كشف أحد الناشطين سابقا في إحدى الشبكات أن بعض هذه الشبكات تعقد صفقات مع⁽¹⁾ تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي⁽²⁾ وتعمل معها في تهريب الأسلحة والمخدرات، وكشف أن هؤلاء يستخدمون الطرق الفرعية في الصحراء التي تغيب فيها المراقبة الأمنية، وأضاف أن عملية نقل البضائع المتمثلة في أسلحة ووقود ومخدرات تكون في فترات الليل وعلى متن سيارات رباعية الدفع على غرار مركبة تويوتا⁽³⁾ ستايشن⁽⁴⁾ وتويوتا⁽⁵⁾ روند كرويزر⁽⁶⁾ و⁽⁷⁾رانج روفر⁽⁸⁾ و⁽⁹⁾رانج روفر⁽¹⁰⁾.

أكد أحد العارفين بخبايا التهريب بتمناست أن الهجرة غير الشرعية خلفت عواقب وخيمة في تمناست وغيرها من ولايات الجنوب الجزائري، حيث كشف أنه تم تسجيل حالات عديدة وخطيرة في تجارة المخدرات وتزوير بطاقات الهوية، والتي يقف وراءها بحسبه ماليون ونيجيريون وموريتانيون وغينيون وكذا تسجيل تورط مصريين وصينيين، كما أكد أنه تم تسجيل حتى المتاجرة بالأطفال الأفارقة، حيث ينقلون على الشريط الحدودي من مالي والنيجر وموريتانيا إلى غاية المناطق الصحراوية الجزائرية، وبعدها تتكفل شبكة مخصصة بتحويلهم إلى المغرب وأوروبا وخصوصا آسيا، لكن اعترف أن لا أحد يعرف طريقة عمل هذه الشبكة إلا العاملين فيها، مشيرا إلى أنها تعمل بحذر شديد وتملك في صفوفها عناصر إرهابية من السود يعرفون جيدا الطبيعة الجغرافية. هذا، وقد أكد مصدر أمني هذه المعلومة، مشيرا إلى أن مصالح الدرك بتمناست كثيرا ما توقف عصابات أفارقة تنقل أطفالا صغارا بأعداد تصل إلى 10 أطفال وتتكفل نساء بنقلهم محاولة للتمويه أنهم أولادهن، وكشف أن مصالح الدرك توصلت إلى التأكد من أن هؤلاء ليسوا أولادهن بإجراء تحاليل الحمض النووي، وبعد التوقيف، كشف أن هناك بعض النساء اعترفن بوجود شبكات مخصصة ومجهولة تتاجر بالأطفال نحو أوروبا وآسيا، لكن في سرية تامة. هذا، وقد أكد ذات المصدر الأمني أن ولاية تمناست تحتوي على أكثر من 45 جنسية، وأن العديد من المهاجرين الأفارقة أصبحوا يملكون جنسيات مزدوجة بعدما نتج اختلاط بينهم بعقد علاقات زواج بين الطرفين، وبحسبه ساعد على ذلك العادات والتقاليد المتشابهة التي يشتهر بها سكان الطوارق، أضف إلى ذلك اللغة التي تجعلهم يشعرون أنهم من جنس واحد.

المستوى الاقتصادي: إن الأعداد الهائلة من المهاجرين السريين المتواجدين في المناطق الحدودية والمدن الكبرى أحدث اضطرابات في التنمية الاقتصادية حيث أصبحوا يشكلون يد عاملة رخيصة تتطور وتنمي سوق العمل غير الشرعي مما يخلق وضعية اقتصادية صعبة لليد العاملة المحلية وهذا ما ولد مظاهر العنصرية. ومن جهة أخرى طور المهاجرون السريين طرق الاحتيال والتزوير للوثائق والأوراق المالية وتوزيعها في الأسواق وانتشار السوق السوداء اثر سلبا على الاقتصاد الوطني إضافة إلى صعوبة تطبيق البرامج الاقتصادية بصفة فعالة في المناطق التي يقيم بها هؤلاء المهاجرين.

وان كانت الجزائر قد خصصت سنة 2013 ميزانية جد معتبرة لوزارة الدفاع الوطني والمديرية العامة للأمن والدرك لتأمين حدودها، فإن الهجرة السرية ما زالت تشكل تحديا أمنيا حيث رصدت لها سنة 2013 ميزانية تقدر بـ 100 مليون دولار للتكفل بالأفارقة إلى غاية 2014 وتخصص لتغطية ميزانية وحدات أمن متخصصة في الهجرة السرية بالولايات الحدودية وإيواء المهاجرين ومن ثم ترحيلهم لبلدانهم الأصلية¹.

المستوى السياسي: أصبحت قضية الهجرة غير الشرعية تثير الخلاف بين دول المنطقة، إذ أنه ورغم تقارب بل تطابق السياسات الوطنية يغيب التنسيق المغربي، فيما تستفحل الاتهامات المتبادلة بعدم محاربة الهجرة السرية الإفريقية بجدية واتهام كل دولة الأخرى بتسويق المهاجرين السريين الذين يدخلون ترابها نحو أراضي جيرانها². وهكذا نجد كم من مرة يقوم المغرب برمي العشرات من الأفارقة على حدوده مع الجزائر متهما إياها بعدم قدرتها على تحمل مسؤولية إبعاد هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين ومتحججا في كل مرة بأن هؤلاء يأتون من الحدود الجزائرية، رغم أن التحريات أثبتت وأنهم يأتون من الجنوب عبر الأراضي الصحراوية المحتلة قادمين إليها من موريتانيا.

حول الاحتواء

سعيها لاحتواء ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي راحت تتعاظم يوما بعد آخر عملت الجزائر على تبني استراتيجية ذات أبعاد سياسية أمنية وقانونية واقتصادية³.

١ - المحور اليومي 24 افريل 2013 و 4 سبتمبر 2013

٢ - عبد النور بن عنتر، "تهديدات غير وجودية.. الارتكان المغربي لصراعات ما دون الحرب". في: تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد 191، جانفي 2013، ص 25

٣ - التفاصيل حول هذه الاستراتيجية، يراجع: ساعد رشيد، مرجع سابق الذكر، ص 92-99

يتمحور البعد الأمني السياسي حول ثلاث نقاط رئيسية وهي:

- _ معرفة التدفقات من خلال النشرات التي تعدها مصالح الأمن بصورة منتظمة خاصة بتحركات الأجانب على التراب الوطني.
- _ السيطرة على التدفقات من خلال السجن والطرده والحكم المتسامح وهذا لدوافع إنسانية.
- _ التعاون حيث تولي اهتماما كبيرا للتعاون الإقليمي والاورو متوسطي لتحقيق نتائج ملموسة على ارض الواقع.

البعد القانوني: ويتجلى من خلال تبني قانون 11_08 المؤرخ في 21 جويلية 2008

البعد الاقتصادي: من خلال إجراءات الدعم المقدمة إلى الشباب لوضع حد للبطالة.

مما لا شك فيه أن العامل الاقتصادي له دور فعال في حل مختلف المشاكل التي تعاني منها المنطقة فالإجراءات التي يجب على الجزائر اتخاذها من الناحية الاقتصادية تنطلق في البداية من تنمية الجنوب الجزائري الكبير بإقامة المشاريع الكبرى والهيكل القاعدية كالمطارات والطرق وتشجيع السياحة وهذا كبديل واستجابة لظاهرة التهريب والجريمة التي اضطرت بعض السكان لممارستها بفعل الظروف المزرية وحالة العزلة التي يعيشها هؤلاء في المناطق داخل الجزائر¹.

يذكر أن الجزائر كانت قد دقت ناقوس الخطر حول ظاهرة الهجرة السرية ودعت المجتمع الدولي إلى مواجهتها ومكافحتها والتصدي إلى تبعاتها الوخيمة والتي منها انتشار الجريمة في المجتمع منها النصب والاحتيال وتزوير العملات والمتاجرة بالممنوعات، وهو الأمر الذي تعاني منه الجزائر وتقف عليه وحدات الأمن بمختلف أسلاكها يضاف إليه الثقل المالي الذي تتكبده الخزينة الجزائرية جراء التكفل بإقامة هؤلاء المهاجرين في ظروف حسنة إلى حين ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية والتكفل بتكاليف نقلهم².

خاتمة:

ظاهرة الهجرة السرية ليست مسألة ظرفية بل باتت مكونا هيكليا مازالت الآليات المستخدمة لحد الساعة غير قادرة على تديره بشكل يحذ من أثاره وانعكاساته سواء على دول المنبع أو العبور أو المستقبلية.

١ - ظريف شاكر، مرجع سابق الذكر، ص 172

٢ - المساء 30 مارس 2010

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تحوّلت إلى مشكلة دولية، وحرب مفتوحة بين المهاجرين المغامرين ومافيا التهريب من جهة، وبين أوروبا وحلفائها من الدول الإفريقية التي يقدم منها المهاجرون، أو يمرون عبر أراضيها، أصبح من الواضح أنها أكبر حجماً من أن تواجهها ترسانة أمنية، أو حتى حزمة قوانين واتفاقيات، فالمافيا التي تعمل في الخفاء لها دائماً القدرة على اختراق النُظم والدوائر الرسمية، إن الأمر يحتاج إلى نوع من التعامل الإيجابي، الذي يتناول جذور المشكلة، ويسعى إلى إنهاء أسبابها، فهي قضية ذات ارتباطات متعددة، أخلاقية في المقام الأول، ثم تنموية، وإستراتيجية، وتتطلب تعديلاً في النموذج الأخلاقي الذي يسود العالم في ظل هيمنة الرؤية الغربية الرأسمالية المتوحشة.

قائمة المراجع

- _ بوصيلة، محمد عبد الغفور. الهجرة وتأثيرها على العلاقات الاورو-مغربية 1990_2011. (مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3)، 2012
- _ ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني. (مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة)، 2012.
- _ ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات. (مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة)، 2010.
- _ فريجة، لدمية. استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة_ الهجرة غير الشرعية نموذجا_، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية) 2010.
- _ بن عنتر، عبد النور. «تهديدات غير وجودية.. الارتهان المغربي لصراعات ما دون الحرب». في: تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد 191، جانفي 2013.
- _ رضوان، سمير. «هجرة العمالة في القرن الحادي والعشرين»، مجلة السياسة الدولية، العدد 165، جويلية 2006.
- _ زقاع عادل، سليمان سميرة، «دور مؤسسات الاتحاد الأوروبي في أمنه قضيتي التغير المناخي والهجرة غير الشرعية». المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد الأول، جويلية 2011.
- _ زيان صالح، آمال حجيج، «الأمن الثقافي والاجتماعي الجزائري: التهديدات، السياقات والآفاق». المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد الأول، جويلية 2011.

ـ غربي محمد، «التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط - الجزائر أنموذجا»، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، العدد 8، 2012.

ـ مباركية، منير. «نحو سياسة عامة جزائرية فعالة في مجال الهجرة»، في: المجلة الجزائرية للسياسات العامة، الصادرة عن مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر، العدد 1، سبتمبر 2011.

ـ كركوش، فتيحة. «الهجرة غير الشرعية في الجزائر، دراسة تحليلية اجتماعية نفسية»، في: مجلة دراسات تربوية ونفسية، العدد 04، جوان 2010.

ـ محمد، رمضان. الهجرة السرية في المجتمع الجزائري: أبعادها وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي. دراسة ميدانية . على الموقع الإلكتروني: <https://sites.google.com/site/>

ـ احمد إسماعيل، قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى الغرب، في المجلة الإلكترونية قراءات افريقية، 7 أكتوبر 2012، على الموقع الإلكتروني: www.qiraatafrican.com/systeme/brouser

ـ الدهيمي، الاخضر عمر. الهجرة السرية في الجزائر، ورقة مقدمة إلى الندوة العلمية حول «التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية»، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 8 فبراير 2010، على الموقع الإلكتروني: [www.nauss.edu.sa/Ar/colleges and centers](http://www.nauss.edu.sa/Ar/colleges%20and%20centers)

ـ مصطفى عبد العزيز، مرسى. تأثير الهجرة غير الشرعية على صورة المغترب العربي. ورقة مقدمة لندوة المغتربون العرب من شمال إفريقيا في المهجر الأوروبي، جامعة الدول العربية لإدارة المغتربين العرب، افريل 2007،

ـ فرحاتي، عمر. أثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على الأمن في المغرب العربي، ورقة مقدمة في «الملتقى الدولي حول التحديات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة الرهانات والتحديات». يومي 27 و 28 فيفري 2013 كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة، على الموقع الإلكتروني: www.bouhania.com

ـ المساء 30 مارس 2010)

ـ المحور اليومي 24 افريل 2013 و 4 سبتمبر 2013

ـ الشروق اليومي، 15 ماي 2013

ـ الشروق اليومي 22 افريل 2008

ـ يومية الخبر 9 نوفمبر 2011

ـ الفجر 2 جوان 2009

ـ الحوار 21 فيفري 2008

مشروع الدولة الأزواذية بشمال مالي وأبعادها الامنية على المنطقة المغاربية

الأستاذ مبروك كاهي

قسم العلوم السياسية/ جامعة ورقلة

ملخص الدراسة :

تهدف الدراسة الى لفت الأنظار إلى مخاطر مشروع دولة فاشلة على أمن واستقرار المنطقة المغاربية، هذه الدولة أو ما تم تسميتها ظهرت فجأة ومن جانب واحد مستغلة الظروف المحيطة التي تمر المنطقة، إضافة إلى ذلك فإن هذه الدولة اتخذت الطابع الأصولي الاسلامي المتشدد مع العلم أن دول المنطقة ذات أنظمة علمانية سواء المغاربية منها أو الواقعة في الساحل الإفريقي، ومنه نطرح التساؤلات عن مخاطرها على الامن المغاربي والتهديدات المتوقعة سواء اللينة منها أو الصلبة.

État Alazwad le nord du Mali et les dimensions de la sécurité de la région du Maghreb

Résumé :

Après la chute du régime de Mouammar Kadhafi en Libye, a profité du Mouvement Populaire pour la Libération de l’Azawad La situation actuelle dans la région, le spectre de l’annonce d’un nouvel Etat dans la région du Sahel, cet état se trouve sur environ 70% du territoire de l’Etat du Mali, Il a été l’apparition de cet état comme l’aboutissement d’une longue lutte en conflit avec le mouvement de l’Etat central, Bien que ce projet était voué à l’échec plusieurs raisons vont mentionner dans le document.

L’existence d’un nouvel Etat sur la frontière sud des Etats du Maghreb, nous fait poser plusieurs questions:

- La question du contrôle et de la sécurité des frontières.
- Les groupes terroristes et la nécessité de contrôler les gangs du crime organize.
- Le respect des minorities et des groups ethniques dans la region.

En plus de tout ce qui précède sera étudier quelques-uns des concepts relatifs au projet de Alozoadah de l'Etat et dimensions de la zone, et si l'état de rêve continue à exister ou pas, ce n'est pas le groupe ou le mouvement séparatiste, indépendamment de leurs demandes, que ce soit légal ou illégal, la question est loin d'être Malk car elle concerne la stabilité de la région dans son ensemble, au cours de laquelle est devenue d'intérêt pour la communauté internationale dans le cadre de la soi-disant guerre mondiale.

مقدمة:

عقب انهيار نظام معمر القذافي في ليبيا وانتشار الفوضى في البلاد، وفي ظل حالة اللادولة تسربت كميات هائلة من السلاح المتوسط وفوق المتوسط إلى منطقة الساحل الإفريقي، هذه المنطقة الحساسة من القارة والتي تعرف حالة اللااستقرار يضاف إليها عودة عشرات المقاتلين الطوارق الماليين وغيرهم الذين كانوا يحاربون إلى جانب «الزعيم الليبي» هذه المتغيرات وغيرها ساهمت في ترجيح كفة المتمردين في شمال مالي، وأمام ضرباتها القوية والصراع الحاصل في العاصمة المركزية باماكو أين حدث الانقلاب العسكري على الرئيس «توري» اضطر الجيش المالي إلى الانسحاب من منطقة الشمال أين استغلت الحركة الشعبية لتحرير أزواد (M.P.L.A) الوضع وأعلنت عن ظهور دولة أزواد على الخارطة السياسية الإفريقية هذه الدولة المجهولة أثارت العديد من التساؤلات عن توقيت ظهورها المفاجئ، هل ظهور هذه الدولة هو حصيلة نضال وكفاح طويل على شاكلة الحركة الشعبية لتحرير السودان والذي توج باستقلال الجنوب عن الشمال؟ أم أن ظهورها كان ارتجالي وغير مدروس؟ كما نطرح اشكالية تأثير هذه الدولة المزعومة على استقرار المنطقة وتبعاتها على الاستراتيجية الجزائرية في المنطقة، ومثلما ظهرت فجأة اختفت هذه الدولة بذات الطريقة مما يجعلنا نتساءل هل فشل هذا

المشروع؟ أم أن ظهورها كان في الظرف والتوقيت غير المناسبين؟ كما أن السؤال الرئيسي والأهم ما هي أبعاد هذا المشروع على المنطقة المغاربية والدولة الجزائرية على وجه الخصوص؟

02 - الخلفية التاريخية والأثرية لإقليم أزواد:

لقد حصلت جمهورية مالي استقلالها من الاستعمار الفرنسي عام 1960 عقب موجات التحرر التي اجتاحت دول العالم الثالث بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، إن هذا الاستقلال لا يعني أن تاريخ دولة مالي يبدأ عند هذا التاريخ، فلقد عرفت المنطقة عدة حضارات وإمبراطوريات قديمة ساهمت بشكل أخص في نشر الدين الاسلامي في منطقة الصحراء الكبرى وحتى جنوبها أي ما يطلق عليه اصطلاحاً منطقة الساحل الإفريقي، ولعل أبرز هذه الحضارات هي حضارة «إمبراطورية سنغاي الإسلامية»¹ التي لا تزال معالمها حاضرة إلى يومنا هذا وقد امتدت حتى على طول الصحراء الكبرى بما فيها بعض الأراضي الجزائرية الواقعة في أقصى الجنوب وحتى ليبيا مروراً بمنطقة أوباري وحتى غدامس، ولكن ككل الامبراطوريات القديمة السابقة التي كان مصيرها الضعف فإن مملكة «سنغاي» لاقت نفس المصير إلى أن حل الاستعمار الفرنسي في هذه الأراضي في منتصف القرن التاسع عشر وحتى بدايات القرن العشرين، أين باتت تعرف المنطقة ككل «السودان الفرنسي» واستمرت على هذا الحال إلى غاية تحقيق الاستقلال لدولة مالي.

وتشير جميع الدراسات التاريخية والتي تثبت أن «إقليم أزواد» لم يكن الاستثناء بل كان ضمن سيطرة نفوذ «إمبراطورية سنغاي الإسلامية» كما أن عاصمة هذه المملكة هي مدينة «جاو» وهي إحدى المدن الرئيسية الثلاث المشكلة لإقليم أزواد، ومن جهة ثانية فإن اسم أزواد التي تطلق على منطقة شمال مالي هي في الأصل اسم لواحة صغيرة تقع شمال مالي بين مدينة «تبعكتو»² و«توديني» وكلمة أزواد في حد ذاتها يعود أصلها إلى مملكة «سنغاي الإسلامية» وهي مركبة من كلمتين (أزواد Azwa Do) فالمصطلح الأول أزوا Azwa وهو يعني القصعة أو الاناء الواسع، أما المركب الثاني Do فيعني عند أي أن ترجمة المصطلح تعني القصعة الكبيرة جداً أو مجمع الماء³، كما نجد أن نفس الإقليم يحمل تسمية ثانية لدى سكان هذا الإقليم أزواغ Azwa Go إلا أن المتفق عليه في الدراسات التاريخية أن أصل الكلمة يرجع لحضارة «سينغاي» في مالي⁴.

هذا ويشكل إقليم أزواد حوالي 70٪ من مساحة دولة مالي والمقدرة بـ 1.247.228 كلم² وعليه فإن مساحة إقليم أزواد تقارب 827.485 كلم²، وإضافة إلى هذه المساحة الشاسعة فإن إقليم أزواد

يقع في منطقة جد استراتيجية إذ يتوسط 05 دول إفريقية وهي بوركينافاسو، النيجر، الجزائر، إضافة إلى حدوده مع الدولة المركزية التابع لها وهي دولة مالي، والشيء الملاحظ أن هذه الدول كلها خضعت للاحتلال الفرنسي وهي منخرطة في رابطة الدول الفرنكفونية باستثناء دولة الجزائر، الأمر الذي زاد من أهمية هذا الاقليم يتوسط هذه الدول مما يزيد من أهمته الاستراتيجية 5.

03 - صراع حركة أزواد مع الدولة المركزية:

في هذا السياق تبرز وبشكل جلي أزمة «الطوارق» الذين يشكلون أبرز الجماعات الاثنية في منطقة الساحل الإفريقي، هذه الجماعة وجدت نفسها غداة الاستقلال المستعمرات الافريقية في الستينيات من القرن الماضي مقسمة بين أربعة دول وهي (الجزائر، ليبيا، مالي، بوركينافاسو) ففي الوقت الذي نجحت فيه بعض الدول في إدماج هذه الجماعة داخل مكون الدولة فشل البعض الآخر خاصة في تحقيق التنمية المحلية بسبب قدراتها الاقتصادية المحدودة، إضافة إلى هذه القدرة المحدودة عرفت المنطقة عدة انقلابات عسكرية وصراع على السلطة وتقاسم للثروة بين فئات معينة دون غيرها من الجماعات الأخرى، خاصة تلك التي لم تبدي تأييدا لنظام الحكم وسعت إلى معارضته وحتى الدخول معه في صراع مسلح كان الخاسر الأكبر فيه المدنيين العزل الذين وجدوا أنفسهم تائهين في صحراء شاسعة، ففي مالي نتيجة الفساد والانقلابات العسكرية وتهميش بعض المناطق وكبر مساحتها الجغرافية ظهرت عدة حركات سياسية تطالب بحقوق المنطقة خاصة التنمية منها، ونذكر أبرز هذه الجبهات 6 حركة الطوارق للمقاومة (Mouvement de la résistance Touareg) والحركة الشعبية لأزواد (Mouvement populaire d'Azwouad) الجبهة الإسلامية العربية لأزواد (front Islamique Arabe de l'Azouade) هذه الحركات الثورية شكلت أزمة حقيقية للحكومة المركزية في دولة مالي ويرجع السبب الحقيقي لظهور هذه الحركات الانفصالية هو عدم قدرة الدولة المركزية عن استيعاب هذا المكون الأساسي من الشعب المالي وفشل الخطط التنموية الخاصة بهذه المناطق لعدة أسباب أهمها الفساد الإداري وحتى السياسي كذلك افتقار الدولة للموارد الأساسية التي هي المحرك الأساسي لعمليات التنمية المحلية، كذلك اقتصرها على مناطق دون أخرى وعلى جماعات اثنية قريبة من السلطة دون سواها، فالتنمية هي عملية تصاعدية مستمرة من أسفل إلى أعلى تحتاج وتنتشر في المجتمع كله رأسيا وأفقيا 7، فكسر هذه القاعدة يؤدي إلى شعور بعض الجماعات الاثنية أنها مقصاه وأن انتفاءها صوري وهي عوامل تساعد على ظهور حركات تمرد تبدأ بمطالب دستورية قانونية إلى أن تتحول إلى مطالب أكثر تطرفا في حال ما فشلت الدولة المركزية في

معالجة المطالب الشرعية وهو ما حدث بالفعل في معظم دول الساحل الإفريقي وبالأخص في دولتي السودان ومالي، كما أن هذه الحركات المتمردة استفادت من كل ما هو متاح أمامها في سبيل تحقيق أهدافها بغض النظر عن الوسائل المستخدمة للوصول إلى هذا الغرض.

إن دولة مالي هي أكثر دول الساحل الإفريقي التي تعاني من تمرد بعض الجماعات الاثنية الموجودة على أراضيها، هذه الأخيرة ترى وتؤمن بعدالة قضيتها ومشروعها الانفصالي عن الدولة المركزية، هذا الأمر دفع دول الجوار ونقصد بها الجزائر وليبيا بفتح قنوات اتصال بين المتمردين الطوارق ممثلين في الحركات السابقة الذكر والحكومة المركزية، هذه الجهود أثمرت في نهاية المطاف في الوصول إلى اتفاق سنة 1996 سميت باتفاقية «كوناري» نسبة للرئيس المالي السابق «ألفا عمر كوناري»، هذا الاتفاق تم التوصل إليه بعد مفاوضات شاقة وتنازلات قدمتها الحكومة المركزية في «باماكو» كخروج الجيش المالي من بعض مناطق شمالي مالي التي تعتبر معقل رئيسي لحركات التمرد، إضافة إلى تقديم وعود بتنمية هذه المناطق رغم أن دولة مالي تعد من أفقر دول العالم، ومن أجل احتواء هذه الحركات ذهب الرئيس المالي إلى أبعد من ذلك وهو اشراكهم في العملية السياسية كتنعيين وزراء من الطوارق والعرب من شمال مالي في توزيع الحقائق الوزارية وإعطائهم مناصب سامية في الدولة وترقيات عالية في الجيش والشرطة والجمارك، كل هذه الجهود التي قام بها الرئيس المالي السابق «ألفا عمر كوناري» بمساعدة الجزائر وليبيا أعطت دولة مالي نوعا من الاستقرار مما جعل البعض يقول أنها من بين الدول الإفريقية القليلة التي تحقق تقدما في مجال الديمقراطية.

ولأن الديمقراطية لا يمكن أن تصمد في غياب مصادر مالية حقيقية تضمن استمرار عمليات التنمية المحلية والاستقرار السياسي على وجه الخصوص، فإن اتفاقية «كوناري» ظلت هشة وغير متماسكة وتجلت هذه الهشاشة وبشكل واضح مع مغادرة «كوناري» السلطة وعادت بوادر التمرد بشكل جلي وأكثر خطورة في أصعب المراحل التي تمر بها منطقة الساحل الإفريقي عبر تاريخه الحديث، فالاتفاقية السابقة الذكر كان الهدف أو الغرض الأساسي منها هو ادماج هذه الجماعة الإثنية في مؤسسات الدولة ومن تم التخلص من الفكر التمردى باستئصاله من جذوه، إلا أن الواقع كان خلاف ذلك تماما، فقد استغلت بعض قيادات الطوارق والعرب والتي كان الأصل منها تمثيل هذه المناطق في الحكومة المركزية الوضع لصالحها الشخصي ولأهداف خارجة عن مبادئ الدولة المالية 8 وهو الأمر الذي أدى باتهام الرئيس المالي المخلوع في انقلاب عسكري «أما دو توماري توري» بالتواطؤ مع هذه الجماعات وإعطائها امتيازات كبيرة وهو الأمر الذي أدى إلى سحق بعض الأطراف وعلى رأسها المؤسسة العسكرية في مالي التي اتهمته بالتخاذل والتهاون وحتى التساهل مع هذه الجماعات

على حساب القضايا الرئيسية للبلاد كالتعامل مع تجار المخدرات والجماعات التي تمارس اختطاف الرعايا الأجانب ومطالبة بلدانهم بدفع فدية مقابل إطلاق سراحهم، كل هذه الأمور كانت تحدث في منطقة شمال مالي، ومع حدوث الانقلاب العسكري على الرئيس «توماري توري» بدأت قيادات الطوارق وحتى العرب الموجودة في شمال مالي بعملية الانسحاب من العاصمة والالتحاق بجبهات القتال في الشمال، كما تجدر الإشارة أن التفوق الذي حققه المتمردون على الجيش المالي في منطقة الشمال لم يكن وليد اللحظة أو الصدفة وإنما جاء نتيجة الإعداد لهذه اللحظة لمدة سنوات أي يمكن القول منذ عقد اتفاق «كوناري» في سنة 1996 أين استفادوا من كل ما هو متاح لتقوية صفوفها، بدأ من المراكز الحساسة التي شغلتها في الدولة المركزية وتوظيف هذا العامل لصالحها وغياب الجيش المالي عن بعض المناطق طبقا للاتفاقية الموقعة في 1996 مما أعطى الحرية في غياب الدولة المركزية، كذلك الأموال الضخمة والكبيرة المتحصل عليها عن طريق دفع الفدية وتجار المخدرات وحتى السلاح، ولعل النقطة الحاسمة التي رجحت كفة القوى إلى جانب المتمردين هو سقوط نظام معمر القذافي وانهار الدولة الليبية الأمر الذي مكن من تهريب شحنات كبيرة من الأسلحة المتطورة بين المتوسطة وفوق المتوسطة لا يملكها حتى الجيش المالي، وبهذا فالأمر لم يعد يقتصر على التنمية والتوزيع العادل للثروة بالنسبة لهذه الجماعات الاثنية وحتى المشاركة في العملية السياسية بل تعدى الأمر إلى مطلب الانفصال وإقامة دولة مستقلة عن جنوب البلاد، وتبنى هذا المطلب حركة الأزواد وسمت الدولة الجديدة باسم الدولة الأزوادية في شمال مالي، إلا أن هذا المشروع كان مصيره الفشل.

هذا الاعلان جاء في أعقاب الاتفاق الذي توصلت إليه الحركة الشعبية لتحرير أزواد، وحركة أنصار الدين في 26 ماي 2012 اتفاقا يقضي بتشكيل دولة اسلامية أزوادية بشمال مالي، وهو الأمر الذي نددت به الحكومة المركزية في باماكو، ووقع هذا الاتفاق بلال آغ الشريف رئيس المكتب السياسي لحركة تحرير أزواد والعباس آغ أنتالا، وهو زعيم قبيلة إيفوغاس والنائب الأول لزعيم حركة أنصار الدين إياد آغ غالي9.

وفيما يلي سنسرد أسباب الفشل:

- الوضع الراهن للمنطقة التي كانت تعيش مخاض عسير خاصة بعد سقوط نظام العقيد الراحل معمر القذافي الذي كان يعتبر صمام الأمان في المنطقة.
- رفض الاتحاد الافريقي لهذا الكيان الجديد واعتبره مساسا بالوحدة الترابية لدولة مالي.
- غياب الدعم الخارجي لهذه الجماعات المتمردة خاصة من دول الجيران.

- تحالف حركة أزواد الشعبية مع حركة أنصار الدين إضافة الى عناصر تنظيم القاعدة جلب لها السخط من المجتمع الدولي وجعلها بؤرة خطر على السلم الدولي.
- خروج بعض المدن عن سيطرة حركة أنصار الدين وحتى عن الحركة الشعبية لتحرير ازواد ووقوعها في القاعدة والجماعات الارهابية خاصة بعد الخلاف الذي وقع معها ومحاولة اخراجها من اللعبة السياسية من طرف الحركة الشعبية لتحرير أزواد وأنصار الدين وعجز هاتين الأخيرتين عن طردها أضعف موقفها مع العلم أن عناصر تنظيم القاعدة يضم أجانب من دول المنطقة وحتى خارج إطار المنطقة.
- رفض الدولة الجزائرية لهذا المشروع مع العلم أن الجزائر أهم فاعل في منطقة الساحل إلى جانب الدولة الليبية التي تعيش حالة الفوضى وغيابها عن المشهد الإقليمي.
- الاعلان عن التوجه الاسلامي أي إقامة دولة إسلامية تطبق فيها أحكام الشريعة في وسط دول علمانية بما فيها دولة مالي مما شكل مصدر قلق لهذه الدول بغض النظر عن توفر عناصر الفشل لديها.

04 - موقف القوى الاقليمية والدولية من المشروع؛

قبل الخوض في مواقف هذه الدول من مشروع الدولة الأزوادية بشمال مالي، تجدر الإشارة أن الدول الإفريقية وأثناء عقدها لمؤتمرها التأسيسي لمنظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي) الأول عام 1963 في العاصمة الإثيوبية «أديسا أبابا» ألحت على ضرورة احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار، وعدم المساس بها أو إعادة رسمها على أسس دينية أو عرقية أو طائفية أو حتى جغرافية، وأن المساس بها سوف يهدد الدول الإفريقية بالزوال في القريب العاجل وفتح المجال لمزيد من الحروب، وأن من مصلحة الأفارقة هي المحافظة على هذه الحدود، وهو ما تعزز في المؤتمر الموالي الذي عقد بالقاهرة سنة 1964 الذي نصت بموجبه المادة 03 من ميثاق المنظمة على هذا المبدأ وهو احترام سيادة ووحدة أراضي وممتلكات كل دولة¹⁰.

وبازدياد حدة النزاعات الاقليمية عقب موجة التحرر التي عرفتها القارة في منتصف القرن الماضي، قرر رؤساء الدول تبني مبدأ «أوتي بوسيتيديس» (11 Uti Posseditis de Facto) من أجل تجنب القارة مشاكل هي في غنى عنها والتفرغ إلى ما هو أهم كقضايا التنمية ودعم حركات التحرر الأخرى في العالم التي لا تزال تحت الاستعمار.

أ- موقف القوى الإقليمية من المشروع: مثلاً سبق الذكر فإن هذه القوى الإقليمية هي جزء

من القارة الافريقية وتملك العضوية في الاتحاد الافريقي (الوحدة الافريقية سابقا) وهي موقعة على الاتفاقية التي تنص على احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار *Uti Posseditis de Facto* إلا أن هناك أجدات خاصة بهذه الدول، وكما ذكرنا سابقا فإن إقليم أزواد لديه حدود مع 05 خمس دول أي دو مكانة جد استراتيجية إضافة الى هذه الدول المجاورة توجد دولة أخرى اقليمية غير مجاورة لدولة مالي إلا أن تأثيرها في متغيرات المنطقة كان بالأمر الذي لا يمكن تجاهله.

1 - موقف الدولة الليبية: إن العامل الحاسم في معركة الحركة الشعبية لتحرير أزواد ضد الدولة المركزية في بامكو هو تدفق شحنات السلاح الهائلة من الدولة الليبية المنهارة عقب سقوط نظام معمر القذافي إثر انتفاضة شعبية مدعومة من قوى أجنبية وعربية عجلت بنهاية نظامه، وعليه فإن إعلان هذه الدولة الشبح تزامن مع دخول الدولة الليبية حالة الفوضى وحالة اللا أمن، وعليه فإن موقف الدولة الليبية كان غائبا بغياب الدولة، إلا أن صراع الحركة الشعبية لتحرير أزواد وحتى الحركات الأخرى الموجودة داخل الإقليم مع الدولة المركزية لم يكن حديثا، أي ظهر مع استفادة الحركة من شحنات السلاح الليبي المتوسط وفوق المتوسط، بل كان قديما يمكن ارجاعه مع البدايات الأولى لاستقلال مالي وبالضبط في سنة 1963 إلا أن الدور الليبي وعندما أقول الدور الليبي فإني في هذا الصدد أكون أتحدث عن سياسة الراحل العقيد «معمر القذافي» في المنطقة ومنطقة الساحل ككل، حيث برز استغلاله لقضية «الطوارق» مع بدايات تسعينيات القرن الماضي أين تم استغلال القضية من أجل ضرب قوى إقليمية أخرى موجودة في المنطقة (الدولة الجزائرية) ومن جهة أخرى الاعلان عن نفسه أنه صمام الأمان في المنطقة وأن أي تسوية في المنطقة يجب أن تمر عبره وبموافقه منه 12 .

وبالرغم من أن الدولة المالية لم تقدر على مجابهة هذا النفوذ الليبي في منطقة أزواد بفعل الوفرة المالية واستمالة العقيد الراحل لأبرز القيادات الأزوادية واحتضانها في الاراضي الليبية، إضافة إلى تمتعها بامتيازات واسعة معطاة من طرف العقيد، فإن الصراع بقي محتدما بين قطبي المنطقة (ليبيا - الجزائر) أين اشتد هذا الصراع عندما قرر العقيد فتح قنصلية في مدينة «كيدال» بالرغم من أن هذه المدينة لا تحوي على جالية ليبية، وإنما تم فتحها من أجل الترويج لدور العقيد في المنطقة وجهوده اتجاه قضية الطوارق، وهذا الأمر الذي أعاق جهود الوساطة من أجل تسوية النزاع، ولم ينته الأمر إلا عندما قرر العقيد غلق هذه القنصلية.

2 - موقف الدولة الجزائرية: لقد كان موقف الدولة الجزائرية منذ البداية واضحا بعدم المساس

بالوحدة الترابية لدولة مالي، مستندة في ذلك من مبادئ سياستها الخارجية المبنية على حسن الجوار وحل النزاعات بالطرق السلمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كذلك احترام الحدود الموروثة عن الحقبة الاستعمارية.

ومنه فإن موقف الدولة الجزائرية كان واضحاً من البداية، هذا الموقف يركز على عدم المساس بالوحدة الترابية لدولة مالي، وهو الموقف الذي ساهم وبشكل كبير في فشل المشروع باعتبار الجزائر أهم دولة في المنطقة، وجهود الوساطة التي بذلتها ولا تزال تبذلها من أجل تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتصارعة — الحركة الشعبية لتحرير أزواد والدولة المركزية في باماكو — والذي توج بتوقيع عدة اتفاقيات لعل أهمها اتفاق «تمغست» في جانفي 1991 الذي وضع حدا لهذا الصراع ولو بصفة مؤقتة¹³، لتستمر سلسلة المفاوضات حتى مطلع الألفية الجديدة إذ أن الدولة الجزائرية سخرت آلتها الدبلوماسية من أجل الوساطة بين الجانبين، حتى بعد خروج الأوضاع عن السيطرة وخروج إقليم أزواد عن سيطرة الحكومة المركزية وإعلان دولة أزواد من جانب واحد، رغم فشله من البداية للأسباب السابقة الذكر.

وبالرغم من هذه الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في سبيل إيجاد حلول للقضية، إلا أنها واجهت العديد من الانتقادات خاصة من بعض الطبقة المثقفة والساسة الماليين، إذ يرون ازدواجية في الموقف الجزائري، خاصة اتجاه دول المنطقة فبينما العلاقات بين الجزائر وموريتانيا تركز على التعاون الأمني إضافة إلى التنموي، بينما مع دولتي مالي والنيجر فهو مقتصر فقط على الجانب الأمني فقط، حتى وإن ذكر مصطلح التنمية فهو يقتصر فقط على مناطق تواجد الطوارق فقط أي إقليم أزواد المالي، ومن جهة ثانية فإن أثناء المفاوضات فإن الجزائر تقف إلى جانب الحركة الشعبية لتحرير إقليم أزواد، وهو ما يشجعهم على التمرد ضد الدولة المركزية، باعتبار أن هناك قوة إقليمية في المنطقة لديها وزنها تدعم هذه الحركة، وجوهر القول لدى هذه الفئة من الشعب المالي، ترى في الموقف الجزائري لا يعطي حلاً جذرية للأزمة وإنما المحافظة على الوضع الراهن، أي بقاء الطوارق تحت حكم الدولة المركزية في مالي.

ومن جهة أخرى فإن «محمد الأمين الواعر»¹⁴ يرى في الموقف الجزائري أن الدولة الجزائرية ترفض التدخل الأجنبي المطلق في الشأن المالي وفي إقليم أزواد على وجه الخصوص، كما أن الدولة الجزائرية تحرس على عدم المساس بالوحدة الترابية لدولة مالي، وحل النزاع في المنطقة بالطرق السلمية، ومن هذا المنطلق فإن الجزائر عارضت وبشدة مشروع الدولة الأزوادية، إلا أن الكاتب يرجع هذا

الموقف الجزائري من مشروع الدولة الأزوادية للأسباب التالية:

- التركيبة السكانية للقبائل الطوارقية أو الأزوادية كما يسميها الكاتب التي تمتد من مدينة تندوف وحتى أدرار وتمنغست وإيزي وهذا يشكل خطر على أمنها الوطني وسلامة أراضيها.
- ومن جهة أخرى فإن الكاتب يرى أن الجزائر حاولت استيعاب الشعب الأزوادي عن طريق عمليات التجنيس وتوزيع بطاقات الائتمان الغذائية
- لا تقبل الجزائر التدخل الأجنبي في الإقليم لأن ذلك لا محالة سوف يؤثر على أمنها المباشر ويدفع سكانها الجنوبيين ذوي الأصول الأزوادية إلى الدخول في الحرب نصرة لأهاليهم وهو ما سينسف كل جهودها السابقة لاحتوائهم، كما أنها لا تمنع في أن يظل إقليم أزواد متنفسا وملذا لكل من لا تستطيع احتواءه.

3 - موقف دول الجوار الأخرى: بالرغم من أن هذه الدول (موريتانيا، بوركينا فاسو، النيجر) كانت معنية بقضية مشروع دولة أزواد إلا أن موقفها جاء متحفظا، واكتفت بضرورة المحافظة على الوحدة الترابية لدولة مالي أي أنها تبنت موقف الاتحاد الإفريقي، وقد تكون ترقبت موقف القوى الأخرى وخاصة الأجنبية .

موقف القوى الأجنبية من المشروع: يمكن القول أن الأحداث المتسارعة التي عرفتها المنطقة لم تساعد قادة الحركة الشعبية، فالانقلاب العسكري الذي أطاح بالحكومة والرئيس الشرعي المنتخب لقي إدانة دولية واسعة، إضافة إلى سيطرة جماعات إرهابية على بعض المناطق في إقليم أزواد وعجز الحركة عن مواجهتها كلها عوامل جعلت المجتمع الدولي يتحفظ على هذا الاعلان من جانب واحد، بل أيد المجتمع الدولي الممثل في منظمة الأمم المتحدة مقاربة الاتحاد الإفريقي، والتي تنص على احترام وحدة وسلامة الأراضي المالية.

01- موقف الدولة الفرنسية: تعبر فرنسا الدولة الاستعمارية السابقة لكافة دول المنطقة باستثناء ليبيا، لذلك فإن موقفها أكثر من ضروري، ورغم احتضانها لعدد من حركات التمرد الموجودة في إقليم أزواد إلا أن الدولة الفرنسية عارضت حركة الانفصال ووقفت مع الوحدة الترابية لدولة مالي، إلا أن بعض المثقفين الماليين يرون في الموقف الفرنسي ازدواجية وأن موقفها ليس نابعا من مبادئها العامة وإنما من باب المحافظة على مصالحها الشخصية، وتتعرز هذه النظرة برفض قادة مالي السابقين وخاصة كلا من الرئيسين « كونايري، وتوري » إقامة قواعد عسكرية دائمة في شمال مالي، حيث تتواجد ثروات معدنية هائلة في هذه الأراضي وبالأخص اليورانيوم، ومن جهة أخرى حسب رأي المثقفين

هؤلاء كبر مساحة دولة مالي وعجز الحكومة المركزية عن ضبط الأمور خاصة تحركات الجماعات الارهابية التي باتت تسبب قلقا للمصالح الفرنسية خاصة مسألة الرعايا المختطفين كل هذا يستوجب إعادة ترتيب الأمور من جديد 15.

لكن موقف الدولة الفرنسية مما يحدث في المنطقة لا يعود إلى الأحداث الأخيرة التي صاحبت سقوط نظام العقيد الراحل «معمر القذافي» بل يعود إلى أواخر الخمسينات من القرن الماضي، ففي سنة 1957 وفي شهر جوان أين أطلقت الحكومة الفرنسية مشروعاً للحكم الذاتي يمتد من الأراضي الجنوبية الجزائرية وصولاً إلى الأراضي المالية والتشادية هذه المناطق المعروفة بغناها بثرواتها الباطنية الهائلة، أي إعادة إحياء الإمبراطورية الصحراوية القديمة 16 إلا أن هذا المشروع كان مصيره الفشل خاصة من قبل قادة قبائل الطوارق وعلى رأسهم «محمد علي طاهر» زعيم قبيلة انتصار تلمزي 17.

بالرغم من موقف الدولة الفرنسية مما يحدث في شمال مالي، إلا أنها قادت تحالفاً إفريقياً من أجل طرد الجماعات الإرهابية من شمال مالي وإعادته إلى حضن الدولة المركزية، وقد يكون هذا التدخل بعد أن فشلت الحركة الشعبية لتحرير أزواد في إدارة شؤون الإقليم، خاصة أمام قوة الجماعات الارهابية التي عجزت الحركة عن مواجهتها، ومن جهة أخرى قد تكون الحركة قد اختارت الوقت غير المناسب لإعلان مشروعها الذي فشل في مهده.

2 - موقف الولايات المتحدة الأمريكية مما يحدث في شمال مالي: عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 والولايات المتحدة الأمريكية تقود تحالفاً دولياً ضد الإرهاب، إلا أن عمليات هذا التحالف بقي محدودة على الأقل بما يحدث في الشرق الأوسط ومناطق أخرى من العالم، وقبل ذلك ومن جهة ثانية وعقب نهاية الحرب الباردة ازداد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية من بوابة نشر الديمقراطية في العالم.

فمنطقة الساحل الإفريقي ومنها إقليم أزواد يترع على ثروات معدنية هائلة كاليورانيوم والذهب بالإضافة إلى بعض الاكتشافات البترولية هنا وهناك، إلا أن هذه المنطقة تحت النفوذ الفرنسي فهي مستعمرات سابقة وتنضوي تحت رابطة الفرنكفونية إلا أن ما يقلق الولايات المتحدة الأمريكية أكثر تزايد التمدد الصيني في المنطقة تحت اسم الاستثمارات الاقتصادية والمشاريع التنموية.

ومع تزايد قلق الإدارة الأمريكية إزاء النشاط الارهابي المتنامي في منطقة الساحل الإفريقي، تعزيز نفوذها في منطقة إفريقيا عموماً ومنطقة الساحل خصوصاً، لما تتوفر عليه أغلب تلك الدول من المناجم والنفط. وفي إطار الحرب على الإرهاب حيث أنشأت قيادة عسكرية مشتركة تعرف بـ AFRICOM

في عهد رئاسة بوش الابن ومقرها في ألمانيا. وفي هذا الإطار أطلقت سنة 2003 مبادرة دول الساحل لمحاربة الإرهاب (PAN SAHEL INITIATIVE) حيث باشرت بموجيها تدريب بعض القوات الموريتانية والمالية والنيجيرية. وفي سنة 2005 أطلقت مبادرة مكافحة الإرهاب ما بين الدول المطلة على الصحراء (TRANS SAHARA CONTER TERRORISM) TSCTI). وتضم هذه المبادرة بالإضافة إلى دول الساحل دول المغرب العربي: المغرب، تونس والجزائر. وتجدر الإشارة هنا إلى أن أمريكا لا تزال تبحث عن دولة إفريقية تقبل استضافة قيادة أفريكوم على أراضيها، وتعتبر الجزائر من أقوى الرافضين للوجود الأجنبي في المنطقة 18 .

05 تبعات الدولة الجديدة (الفاشلة) على المنطقة:

لقد تناولت العديد من الدراسات السياسية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة مصطلحا جديدا في العلوم السياسية ألا وهو مصطلح الدولة الفاشلة، وقد نجد في بعض الكتابات الدولة الشبح كذلك شبه الدولة، كلها مصطلحات مختلفة لكنها تشترك في العجز الوظيفي للدولة.

ويعتبر «روبرت جاكسون R-Jackson من الأوائل في علم السياسة الذين تناولوا هذا المفهوم إذ يعرف الدولة الفاشلة بأنها « الدولة غير القادرة على الأداء وفرض قوتها السياسية والعسكرية بالشكل المطلوب» 19 أما عن مؤشرات الدولة الفاشلة فيمكن إجمالها فيما يلي 20:

- الافتقار إلى مصادر الشرعية
- العجز على مراقبة الاقليم الجغرافي
- طبيعة الهياكل المؤسسية وقدرتها على ضمان أداء جيد للوظائف لجميع فئات المجتمع دون استثناء.

وبالعودة إلى منطقة الساحل الإفريقي، نلاحظ في الحالة المالية مظاهر الدولة الفاشلة تتعزز بوضوح، إضافة إلى ضعف الأداء السياسي وضعف الاقتصاد المحلي تستشري مظاهر الفساد على نطاق واسع، ولطالما شكلت أراضي هذه الدولة الإفريقية أرضا خصبة لانتشار الجريمة المنظمة كذلك الهجرة السرية وملاداً آمناً للجماعات المسلحة.

وتعود أسباب فشل الدولة المالية على مستوى الأصعدة الاستراتيجية إلى بداية ظهور أو وجود الدولة في البداية، أي مع نهاية المرحلة الاستعمارية، فالدولة الفرنسية التي تمثل الدولة المستعمرة السابقة التي تركت الدولة الناشئة في جملة من التناقضات الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية،

كذلك هو الأمر بالنسبة للعديد من دول العالم الثالث التي لم تتمكن من تجاوز هذه التناقضات.

وإذا كانت الدولة المالية التي يعود استقلالها الى منتصف القرن الماضي، تعاني من ضعف الأداء المؤسساتي وعدم السيطرة على أراضيها خاصة الواقعة في الشمال (إقليم أزواد) لم تتمكن من تجاوز هذه التناقضات فكيف سيكون الحال مع مشروع الدولة المزعومة (الدولة الأزواضية) أو الدولة الشبح بالتعبير الدقيق وما تبعات وجودها على الدولة الجزائرية والمنطقة المغاربية ككل.

أ- إقليم أزواد كمصدر للجريمة المنظمة والهجرة السرية:

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي المنطقة الفاصلة بين الحدود الجنوبية للصحراء الإفريقية الكبرى، والحدود الشمالية لمنطقة الغابات الكبرى، إن هذا الموقع الاستراتيجي لمنطقة الساحل جعل منها ممرا طبيعيا للتنقلات البشرية منذ آلاف السنين، لكن ومع المتغيرات الدولية الحديثة خاصة مع نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الجديدة تم استغلال هذا الممر الطبيعي لأغراض تمس بالأمن القومي ليس لدول المنطقة فحسب بل وحتى الدول الأوروبية التي تقع في الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط.

تعرف الجريمة المنظمة بأنها « مؤسسة غير إيديولوجية تضم عددا من الأشخاص في حراك اجتماعي مغلق ومنظم هرميا تستغل نشاطات شرعية وغير شرعية من أجل بسط القوة والسيطرة والحصول على مكاسب مادية وغير مادية في الغالب»²¹، ولقد عرفت منطقة الساحل الإفريقي تزايدا خطيرا لنشاط الجريمة المنظمة، هذا النشاط يختلف ويتنوع بتخصص كل منظمة إجرامية، وتأتي تجارة المخدرات في المرتبة الأولى، فالمنطقة كما أسلفنا الذكر هي عبارة عن ممر طبيعي يستخدم منذ آلاف السنين، ونظرا للمسالك الصحراوية الوعرة والشاسعة فقد كانت المنطقة أرضا خصبة لازدهار نشاط تجارة المخدرات وتجارة السلاح غير الشرعي الذي موجه بشكل أساس إلى مناطق النزاع في القارة الإفريقية، فتجارة المخدرات تتم من مناطق الانتاج الى مناطق الاستهلاك بأوروبا والشرق الأوسط مروراً بمالي والنيجر وليبيا ومصر²²، وصولاً إلى دول الخليج في الشرق الأوسط وإسرائيل وتركيا ثم إلى أوروبا، أما عن مناطق الانتاج فهي على مصدريين الأول أمريكا اللاتينية وهي مركز انتاج قديم وتقليدي، فالمصدر الأول وبعد أن عرف متابعة محكمة ومضايقة شديدة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية نظرا لقوة امكانياتها الهائلة حتى في مجال تتبع تبييض الأموال المحصل عليها من تجارة المخدرات، هذه العصابات ومن أجل تفادي الرقابة الأمريكية قررت تغيير مسار خط تجارتها إلى طريق أكثر أمنا، وهذا ما حدث بالفعل إذ وجدت عصابات المخدرات في أمريكا اللاتينية أن منطقة القارة الإفريقية هي طريق آمن لتجارة المخدرات للوصول إلى مناطق الاستهلاك في الشرق

الأوسط والقارة الأوروبية، فدول غرب إفريقيا هي دول ضعيفة أجهزة الحكومة لديها فاشلة والفساد إداري يستشري على جميع الأصعدة والجمارك لديها ومراقبة الحدود تكاد تكون معدومة، فدول غرب إفريقيا هي عبارة عن مناطق لتفريغ شحنات المخدرات ومنطقة الساحل الإفريقي كما أن 70٪ من الشحنات تعبر إقليم أزواد وقد تستخدم أراضي دول المغرب العربي وبالأخص الأراضي الجزائرية والأراضي الليبية لهذا الغرض فالمنطقة هي بمثابة الطريق البري لوصول هذه الشحنات لمناطق من مناطق الانتاج الى مناطق الاستهلاك ومما يقلق الدول المغاربية أن تتحول أراضيها من مناطق عبور إلى أسواق استهلاكية مع العلم أن إحدى الدول المغاربية تعتبر من أكبر المنتجين في العالم لهذه المادة.

وإضافة للنشطين السابقين الذكر للجريمة المنظمة هناك نشاط آخر لا يقل أهمية عنهما وأكثر وأشد خطورة، وهو تجارة الأسلحة التي تزدهر في منطقة الساحل بشكل يثير المخاوف، فحجم النشاط يكاد يكون الأكبر في العالم، فهذه التجارة هي المغذي الرئيسي للحروب الأهلية في السودان ومالي والنيجر وتشاد وغيرهم من دول الساحل الإفريقي، بما فيها الدولة الجزائرية أين أحبط الجيش الجزائري العديد من محاولات تسريب الأسلحة عبر حدوده الجنوبية، وهذه الأسلحة في بعض الأحيان يكون مصدرها خارجي من تمويل من بعض الدول الأجنبية وشركات السلاح العالمية، هذه الشركات التي ترى في استقرار القارة الإفريقية عموما ومنطقة الساحل خصوصا كسادا لتجارتها وتراجعا لصفقاتها التجارية، فتمويل المنطقة ببعض قطع الأسلحة بطريقة غير مشروعة يدفع حكومات هذه الدول من أجل عقد صفقات شراء أسلحة من أجل المحافظة على بقاء أنظمتها التي هي في الأصل جاءت بطريقة غير شرعية، فبقاءها أهم من المحافظة على استقرار البلاد، ومن جهة أخرى تلعب الحدود الشاسعة لدول الساحل الإفريقي والغير مراقبة عاملا مشجعا على هذا النشاط، ففي 2003 أحصت الأمم المتحدة وجود أكثر من مليون قطعة سلاح خارجة عن سيطرة الدولة المركزية في القارة الإفريقية متواجدة بشكل خاص على الحدود، حيث أشار الإحصاء أو التقرير الأممي أن هذه الأسلحة تساهم وبشكل كبير في زعزعة المناطق المتوترة أصلا كمنطقة الساحل، فتجارة السلاح عرفت تطورا كبيرا مع نهاية الحرب الباردة في ظل الطلب المتزايد عليه مع وجود أموال كافية لجلبه من تجارة المخدرات والمنوعات.

إن منطقة أزواد ومعها الساحل الإفريقي ورغم كبر مساحتها وتعقد مسالكها وصعوبة تضاريسها الجغرافية، إلا أنه وفي بداية الألفية الجديدة عرفت تزايدا معتبرا للمهاجرين السريين، فبعد أن كان الأمر لا يتعدى 200 مهاجر سري في السنة خلال منتصف التسعينيات من القرن الماضي، أصبحت الاحصائيات الأخيرة الصادرة عن الأجهزة الرسمية الجزائرية تقدر بأكثر من خمسة آلاف مهاجر

سري كلهم يعبرون منطقة الساحل الافريقي ومن مختلف الجنسيات أي أكثر من 45 جنسية بحيث يمكن القول أن معظم أو جل مهاجري القارة الافريقية يعبرون منطقة الساحل الإفريقي في رحلة قد تمتد من شهر إلى عدة سنوات تبدأ من منطقة الغابات الكبرى نحو النيجر أو مالي وهما إحدى دول الساحل إذ تعتبر كل من المدن الرئيسية لإقليم أزواد مراكز تجمع هائل للمهاجرين قبل دخول الأراضي الدول المغاربية، ليتخذ المهاجرون بعد ذلك سلوك إما الأراضي الجزائرية عبر مدينة تمنراست أو جانت ومن ثم إلى المدن الساحلية أو الدول المجاورة المغرب وتونس وبعدها إلى القارة الأوروبية أو الاستقرار إن كانت الظروف ملائمة، والبعض قد يسلك طريق الواحات الليبية ومن ثم إلى الساحل الليبي على البحر المتوسط للوصول إلى الشواطئ الإيطالية.

إن ظاهرة الهجرة السرية في منطقة الساحل أصبحت تعبيرا عن مأساة القارة، إذ أصبحت هذه المنطقة تختصر كامل مكونات القارة، فالهجرة السرية وإن كانت قد أحييت طرق التجارة الصحراوية القديمة فإن مخاطرها لا يمكن تجاهلها إضافة إلى نقل الأمراض والأوبئة الخطيرة فإن هذه الهجرة تؤثر على النسيج الاجتماعي لسكان المنطقة وقد يخلق مناوشات قد تؤدي إلى كوارث لا يحمد عقبها عندما يدخل السكان الأصليون في صراع مع مجموعات المهاجرين الأفارقة مثلما حدث في دولة ليبيا حيث تم تسجيل عشرات القتلى ومئات الجرحى في صراع بين المحليين والمهاجرين الأفارقة 23، كما أن تسلسل أفراد هذه الجماعات يثير ريبة الأجهزة الحكومية في استعمالهم لنقل الممنوعات (المخدرات) وحتى تهريب الأسلحة، وقد يتعدى الأمر إلى توتر العلاقات بين الدول بسبب اتهام دولة لأخرى بالتقصير في مراقبة حدودها وتسهيل عملية دخول هؤلاء الأفارقة إلى أراضيها كما حدث بين الجزائر والمغرب عقب اتهام الأخير الدولة الجزائرية بتسهيل عبور مهاجري جنوب الصحراء من أجل زعزعة استقراره وأمنه.

ومن جهة أخرى فإن الدول الأوروبية يمكن القول أنها استغلت قضية المهاجرين السريين الأفارقة، إلى ورقة سياسية في مفاوضاتها مع دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، في قضايا التعاون حيث أصبح منصبا هذا التعاون على مراقبة وضبط الهجرة السرية ومراقبتها والحد منها عوض من أن يكون تعاونا حقيقيا يمس القضايا الرئيسية كنقل التكنولوجيا من الشمال المتقدم إلى الجنوب المتخلف، فمعظم جولات الاتحاد الأوروبي مع الدول المغاربية وحتى مجموعة الخمسة + خمسة تهيمن على طاولة مناقشتها الهجرة السرية سواء كانت من الأفارقة القادمين من منطقة الساحل وجنوب الصحراء أو المهاجرين المغاربة الذين يطمحون بحياة أفضل في أوروبا، فالهجرة السرية جعلت من دول العبور إلى شرطي أو دركي يحمي الحدود الأوروبية في وجه الغزو البشري الهائل للأفارقة القادمين من الساحل وجنوب

الصحراء 24، حيث أشارت الاحصائيات الأخيرة أن عدد الأفارقة الذين استوطنوا الدول المغاربية يفوق بعدد كبير الأفارقة الذين يصلون القارة الأوروبية.

ب - الجماعات الارهابية في الإقليم وتأثيرها على الأمن المغربي:

مع انتقال نشاط الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي، برزت إلى الوجود معضلة جديدة وهي أمن الحدود الوطنية، بيئة الساحل الإفريقي وبالأخص إقليم أزواد أين تغيب الدولة المركزية وفرت الأجواء المناسبة لنمو هذا النشاط فوجود دول ضعيفة لا تسيطر على حدودها وحتى الداخل، كذلك تعاون أفراد هذه الجماعة مع عناصر الجريمة المنظمة وفر لها موارد مالية هامة ومعتبرة لشراء السلاح الذي لا يوجد عائق للحصول عليه إضافة استغلال هذه الموارد المالية لتجنيد الأفراد وتعبئتهم بالأفكار الأصولية والمتطرفة من أجل إقامة المشروع المنشود الدولة الإسلامية التي لم تعرف حدودها لحد الساعة، هذه الحدود المجهولة أرقّت دول المنطقة التي أصبحت حدودها مستباحة لنشاط هذه الجماعات، مما أثر سلبا على أمن واستقرار دول المنطقة، ومع مطلع الألفية الجديدة ازداد نشاط هذه الجماعات الارهابية بالشكل الذي أثار انتباه الرأي العام ليس الإقليمي فحسب بل حتى العالمي ويمكن إبراز أنشطة هذه الجماعات في المنطقة:

- اختطاف 32 سائحا ألمانيا من الصحراء الجزائرية والمطالبة بفدية من أجل إطلاق سراحهم.
- الهجوم على الثكنة العسكرية في موريتانيا في صيف 2005.
- مقتل 13 جرمكي جزائري وسط الصحراء الجزائرية على أيدي الجماعة السلفية 25 2006
- جانفي 2007 الاشتباك مع قوات الأمن التونسية.
- أفريل 2007 الهجوم على دورية للجيش الجزائري يخلف 09 قتلى عسكريين.
- عمليات تحمل نفس البصمات في كل من مالي النيجر وحتى المغرب
- الهجوم الخطير على منشأة نفطية جزائرية في إليزي 16 جانفي 2013 واحتجاز رهائن غربيين وجزائريين كادت أن تسبب في أزمة دبلوماسية للدولة الجزائرية.

من هنا أصبحت دول الساحل الإفريقي أمام تحد جديد وخطير وهو الإرهاب المتعدد الجنسيات العابر للحدود الوطنية وكأن هذه الجماعات الارهابية أعلنت الحرب على كامل دول المنطقة، فوجود دول ضعيفة مثل مالي والنيجر جعلت منها هذه الجماعات الارهابية 26 قاعدة انطلاق لضرب الدول المجاورة كالجنازير وموريتانيا ومن تم التحرك عبر محور مالي النيجر حتى تشاد، هذا الوضع لم يلق بتأثيراته السلبية على دول المنطقة فحسب بل أثر كذلك على الرأي العام العالمي وهو من بين الأهداف

الأساسية لهذه التنظيمات الإرهابية المتحصنة بمنطقة الساحل الإفريقي، ومع انتقال نشاط الجماعات الارهابية التي كانت تنشط بجبال الجزائر في الشمال إلى الصحراء الإفريقية الكبرى وتشكيل ما يعرف بتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، هذا الأخير أعلن ولاءه للتنظيم الدولي العالمي — تنظيم القاعدة — الذي كان يتزعمه «أسامة بن لادن»، تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي 27 تبنى عدة عمليات إرهابية استهدفت خصوصا الدولة الجزائرية كتفجيرات قصر الحكومة وكذلك مفوضية الأمم المتحدة ومقر المجلس الدستوري في العاصمة ديسمبر 2007 وحتى تفجيرات الدار البيضاء في المملكة المغربية كذلك اختطاف حقوقيين اسبان بمنطقة تندوف الجزائرية، هذا التنظيم استغل منطقة الساحل الإفريقي كقاعدة خلفية من أجل ضرب هذه الدول مستفيدا من الفراغ الأمني وضعف الدولة المركزية في التصدي لهذه الظاهرة، ومن أجل ضمان أمن حدود هذه الدول أخذت الدولة الجزائري على عاتقها التنسيق الأمني واللوجستي من أجل ملاحقة هذه الجماعات الارهابية مثل مبادرة «دول الميدان» وهو تنظيم إقليمي يجمع قادة أركان جيوش الدول المعنية بالظاهرة (الجزائر، ليبيا، موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، بوركينا فاسو) هذا التنظيم كان بزعامة الجزائر التي تعتبر أهم دولة في منطقة الساحل واتخذ من مدينة تمراست الجزائرية مقرا له، إلا أن الشيء المؤسف أن هذا التنظيم لم يرق إلى المستوى المطلوب في مكافحة هذه الجماعات الإرهابية، لعدة أسباب ضعف الموارد المالية، ضعف جيوش المنطقة باستثناء الجزائر 28، كذلك شاسعة المنطقة التي تضم أكبر صحراء في العالم، ومحاولة دخول المملكة المغربية في هذا التحالف ومعارضة الجزائر باعتبارها أنها غير معنية، كذلك قيام بعض الدول كموريتانيا ومالي بمناورات منفردة لملاحقة هذه الجماعات الارهابية غالبا ما تكون بضغط من قوى أجنبية من أجل تحرير رعاياها والمحافظة على مصالحها الاقتصادية واستجابتها في بعض الأحيان لاستفزازات هذه الجماعات الارهابية بإطلاق سراح أعضائها المحتجزين لديها، هذا الأمر أثار سخط السلطات الجزائرية الأمر الذي حملها على خوض معركة دبلوماسية في الأمم المتحدة والمحافل الدولية لاستصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يحرم دفع الفدية لهذه الجماعات باعتبارها إحدى مصادر تمويل نشاطاتها الإجرامية، لكن يبقى السبب الأهم والأبرز في عدم تحقيق تجمع دول الميدان أهدافه الأساسية هو رفض الجزائر أن يقوم جيشها بعمليات عسكرية خارج حدوده الوطنية واكتفائها فقط بالدعم اللوجستي رغم أن هذه الجماعات لا تعترف بمنطق الحدود الوطنية.

ج- تحدد الدولة الأصولية الإسلامية جنوب الدول المغاربية: من المعروف أن دول المغرب العربي هي دول ذات أنظمة علمانية، رغم أنها دول إسلامية بما فيها دول الساحل وبعض دول جنوب الصحراء، ووجود دولة إسلامية في إقليم أزواد خاصة بعد الاتفاق الذي تم في 26 ماي 2012 بين

حركة أنصار الدين والحركة الشعبية لتحرير أزواد، رغم أن هذه الأخيرة ذات توجه علماني وليس إسلامي، ظهور هذه الدولة الإسلامية الأصولية في شمال مالي أثار استياء واستنكار الحكومة المالية العلمانية بإعلان الدولة من جانب واحد فما بالك بتوجهها الإسلامي.

وأبعاد هذه الدولة الإسلامية لا يقف على الشأن المالي فحسب بل تتعداه إلى دول الجوار، التي كانت تعاني أصلاً من الأزمات المصدرة خارجة الإقليم، لقد أثار هذا التوجه حفيفة العديد من الدول حيث سيجعل من الإقليم مصدر جذب للعديد من الجماعات المتطرفة التي فشل مشروعها في الشرق الأوسط، يعد أن أطاحت الولايات المتحدة الأمريكية بحكم نظام طالبان في أفغانستان.

ووجود هذه الدولة على هذه الشاكلة يعني انتصار للجماعات الارهابية المسلحة التي عانت من تبعاتها دول المغرب العربي وبخاصة الجزائر، مع العلم أن هذه الجماعات كانت متحصنة في الجبال ثم انتقلت الى منطقة الساحل الإفريقي، رغم محاولات قيادات الحركة الشعبية لتحرير أزواد عزلها عن شؤون الاقليم إلا أنها فشلت يل وسيطرت على بعض المدن الاستراتيجية وهددت استقرار المنطقة، وهو الأمر الذي حمل الدولة الفرنسية من أجل قيادة تحالف افريقي لطرد هذه الجماعات الارهابية وإعادة النظام العام، وما زاد في قلق الدول المغاربية أكثر هو وجود قوات أجنبية على حدودها الجنوبية وأن تستقر في شكل قواعد عسكرية دائمة بحجة ملاحقة هذه الجماعات وحماية المصالح.

الخاتمة:

بالرغم من أن مشروع الدولة الأزواذية كان مصيره الفشل، إلا أنه لا يزال قائماً لبقاء أسباب التمرد وعدم وجود حلول فعلية تقضي على الأزمة وبوادرها، كما أن الأحداث الأخيرة أكدت أن اضطراب الأوضاع في منطقة أزواد يؤثر بشكل مباشر على دول الجيران، أما عن التوجه الإسلامي الذي اعتمده الاقليم بضغط من بعض الفصائل الإسلامية المتشددة أثبت فشله وأن أي خيار استراتيجي يجب أن لا يتخالف مع توجهات دول المنطقة، ومن جهة أخرى على الدبلوماسية الجزائرية أن تعمل جاهدة من أجل تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتصارعة مع العلم أن الجزائر تحضي بثقة الطرفين.

قائمة المراجع:

(Endnotes)

- 1 د. هارون مهدي ميغا، «إمبراطورية سنغاي: دراسة تحليلية في الترتيب التاريخي للإمبراطوريات الإسلامية في غرب إفريقيا» مقال منشور على الأنترنت. 006/.../iua_magazine/dimarsi/www.iua.edu.sd/doc
- 2 مدينة تمبكتو هي مدينة تاريخية تحوي العديد من المخطوطات الإسلامية التي لا تزال محفوظة حتى وقتنا الحالي فهي أكثر من رمز ولديها تصنيف في منظمة الثقافة والعلوم التابعة لهيئة الأمم المتحدة بالنظر لتاريخها وموروثها الثقافي الذي لا يقدر بثمن إذ كانت مصدر إشعاع حضاري رغم تواجدها في قلب الصحراء فهي شهدت حركة علمية واسعة.
- 3 سعد المهدي، "فضية الطوارق في مالي" مجلة قراءات إفريقية، السودان، العدد 13 جويلية سبتمبر 2012 ص²⁸
- 4 El Fasi, I. Hrbek, HISTOIRE GÉNÉRALE DE L'AFRIQUE. III L'Afrique du VIIe au XIe siècle. Paris, (Nouvelles éditions Africaines) édition : UNESCO 1990
- 5 محمد الأمين الواعر، "أزواد التاريخ والموقع" وكالة أنباء أزواد 10 نوفمبر 2012
- 6 Pierre Boilly, Mali : Stabilité de Nord- Mali : des Responsabilités Partagées. Center Documentation and Research, May 1999 P⁰⁴
- 7 أمين محمد دبور، دراسات في التنمية السياسية. الجامعة الإسلامية غزة كلية التجارة قسم الاقتصاد والعلوم السياسية 2011/2012
- 8 لقد استغلت بعض قيادات حركة أزواد موقعها في الحكومة بلعب دور الوساطة خاصة في قضايا الرهائن وكانت تتلقى مبالغ طائلة مقابل هذا الدور الأمر الذي يسهم في مشاركة الحكومة المالية في هذه القضايا مع العلم أن الرهائن الأجانب يتم حجزهم في منطقة شمال مالي أين تغيب الدولة المركزية ومن جهة ثانية يتهم البعض بتجارة المخدرات والأسلحة
- 9 جمال عمر» الطوارق يعلنون انشاء دولة إسلامية « موقع مغاربية الاخبارية تاريخ الاطلاع على الصفحة 22/06/2013 http://magharebia.com/ar/articles/awi/features/2012/05/28/feature-01
- 10 أمين حامد زين العابدين، "مشكلة أبيي مبدأ قدسية الحدود الموروثة من الاستعمار والطريق إلى الحل"

- المجلة السودانية لثقافة حقوق الانسان وقضايا التعدد الثقافي، الخرطوم، العدد الثامن، أوت 2008 ص¹⁰
- 11 يختص مبدأ Uti Posseditis de Facto أوتي بوسيتيديس بانتقال ملكية الأراضي وأماكن حدودها من الدولة الاستعمارية السابقة الى الدولة الجديدة ويشير الى « إلى خط شرعي تم تأسيسه على أساس ملكية قانونية كما كان الحكم الذي تبنته الدول التي تعاقبت على حكم المناطق التي كانت تحكمها الامبراطورية الاسبانية في حالة دول أمريكا الجنوبية»
- 12 كاهي مبروك، "منطقة الساحل الإفريقي: صراعات قديمة وتحديات جديدة" الملتقى الوطني العلمي الثاني حول: دور الجزائر في بناء السلم والتنمية في منطقة الساحل الافريقي في ظل التحديات الراهنة، المركز الجامعي تمنغست 2013-22 فيفري 2013
- 13 ظريف شاكر، "البعد الأمني الجزائر في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات" مذكرة لنيل شهادة ماجستير في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية جامعة باتنة، غير منشورة 2010 ص⁵⁸
- 14 أمين الواعر احد مثقفي أزواد وهو كاتب وصحفي وخبير بالقضايا الاستراتيجية والعسكرية ولديه العديد من الابحاث والمقالات المتعلقة بالشأن الأزوادي ومنطقة الساحل ككل وقضية الطوارق على وجه الخصوص.
- 15 سعد المهدي، "قضية الطوارق" مرجع سابق ص³³
- 16 لقد حاول العقيد الراحل معمر القذافي إعادة بعث هذا المشروع من جديد 1997 وأطلق ما يسمى مشروع توحيد القبائل الصحراوية ودعا الى عقد مؤتمر اقليمي يناقش هذه المسألة، ولقيت المبادرة دعماً من الدولة الفرنسية، لكن في المقابل عارضت الدولة الجزائرية الفكرة واعتبرتها محاولة للتلاعب بتوازنات المنطقة، إلا أن العقيد الراحل أصر على فكرته ومضى في تنفيذها في إطار الصراع أو التنافس الليبي الجزائري، لكن مع رفع العقوبات الدولية وعودة ليبيا الى المجتمع الدولي خفت حدة التوتر وعمل القذافي على توجيه سياساته الخارجية نحو الغرب مما ساعد على استقرار منطقة الساحل.
- 17 ظريف شاكر، "البعد الأمني الجزائر في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات" مرجع سابق ص⁴⁴
- 18 نفس المرجع ص⁵⁵
- 19 نفس الموضع ص⁷²
- 20 من جهة أخرى يرى عالم الاجتماع السياسي الفرنسي « مورييس دو فرجييه » M- Dovereign، أن الدولة الفاشلة هي تلك الدولة التي لا تمارس الاحتكار الشرعي والمنظم للعنف، فالدولة الفاشلة هي تلك الدولة التي توجد بها ميليشيات خارجة عن سيطرة الدولة أو لا تخضع للإدارة المركزية.

- 21 ظريف شاكر، مرجع سابق ص⁸⁸
- 22 بوحنية قوي، مرجع سابق ص⁰³
- 23 مراقبة حقوق الإنسان، ليبيا إيقاف التدفق الانتهاكات ضد المهاجرين وطالبي اللجوء السياسي. الجزء الثالث من ثلاثة أجزاء Human Rights Watch سبتمبر 2006
- 24 الشبكة الأوروبية- المتوسطية لحقوق الإنسان، دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي. أطر قانونية وإدارية غير كافية وغير قادرة على حماية اللاجئين وطالبي اللجوء، ديسمبر 2010 ص⁵³
- 25 بوحنية قوي، مرجع سابق ص⁰⁸
- 26 Kalilou sidibé, Security Management in Northern Mali: Criminal Networks and Conflict Resolution Mechanisms. IDS Research Report 77 First published by the Institute of Development Studies in August 2012
- 27 AMDH-FIDH. Crimes de guerre Nord Mali. Retrouvez les informations sur nos 164 ligues sur www.fidh.org
- 28 Modibo Kaita. La résolution du conflit touareg au Mali et au Niger. note de recherche du GRIPCI. n°10 Chaire Raoul-Dandurand en études stratégiques et diplomatiques

العلاقات الصينية مع دول شرق إفريقيا كما صورها الأدب السواحيلي

China – East Africa relations as depicted in the Swahili literature

د. وائل نبيل إبراهيم عثمان

Dr.Wael_Nabil@Azhar.com

أستاذ اللغة السواحيلية وآدابها المساعد بقسم اللغات الإفريقية
كلية اللغات والترجمة - جامعة الأزهر القاهرة - مصر

مقدمة:

هناك وجود صيني واضح في الدول الإفريقية عمومًا ودول شرق إفريقيا خصوصًا وذلك في الآونة الأخيرة، حيث نشطت الصين في إفريقيا منذ قرون عديدة إذ وجدت مكانًا مهمًا، فركزت على سياسة المساعدات والتبادل التجاري، والتعاون الثقافي والعسكري، ونفذت العديد من المشروعات الكبرى في دول شرق إفريقيا.

وجدير بالذكر أن من الأدباء السواحيليين من رسم صورة معبرة للعلاقات الصينية مع دول شرق إفريقيا من خلال الأدب السواحيلي، ومن ثم أخذ الباحث على عاتقه مهمة إظهار ملامح هذه الصورة عن طريق رصد الأعمال الأدبية التي ورد فيها ذكر الصين، وتحليلها تحليلًا نقديًا، من أجل معرفة انطباع مجتمع شرق إفريقيا عن دولة الصين حكومة وشعبًا.

مادة البحث:

أخذ الباحث مادة بحثه من الأدب الشفاهي السواحيلي المتمثل في حكاية محمد الكسلان Hekaya ya Mohammadi Mtepetevu، وهي إحدى الحكايات التي جمعها إدورد ستير Edward Steere، من أفواه أهل زنجبار، ومن الأدب المكتوب المتمثل في قصيدة الانكشاف Utenzi wa Inkishafi، للشاعر سيد بن عبد الله بن علي بن ناصر Sayyid bin Abdallah bin Ali، وقصيدة مزرعة الجدة Shamba la Bibi، للشاعر أحمد كيباتشا Ahmad Kipacha، ورواية التفكير Kufikirika، للأديب شعبان روبرت Shaaban Robert، ورواية قطع غيار

الكلى Vipuli vya Figo للأديب إيمنويل مبوجو Emmanuel Mbogo، ورواية جلد الثعبان Gamba la Nyoka، للأديب كيزيلهابي Kezilahabi، ورواية الدنيا ساحة فوضى Dunia uwanja wa Fujo، لنفس الأديب، ومسرحية شورت ماركس Kaptula la Marx، للأديب كيزيلهابي أيضاً، ومسرحية رحلة الباعة المتجولين Safari ya Chinga، للأديبة شاني عماري Shani Omari، محلاً السياق الذي ورد فيه ذكر الصين أو ما يشير إليها.

منهج البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي الذي هو من أوسع مناهج البحث وأكثرها انتشاراً واستعمالاً، وفيه يتعامل الباحث مع مغزى المعلومات الكامنة في التاريخ وأهميتها، ثم يقوم بدراستها وفحصها وربطها ببعضها، ثم يجتهد في إيجاد التفسيرات المنطقية لها (العزاوي؛ 2008: 22). واعتمدت الدراسة كذلك على المنهج النقدي التكاملي؛ الذي من شأنه أن «يتناول العمل الأدبي من جميع زواياه». (قطب؛ 2003: 256).

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الأبحاث التي تناولت علاقات الصين مع دول شرق إفريقيا بالدراسة، منها على سبيل المثال لا الحصر:

1- Potter, Joshua W (1974), Chinese-East African Trade Before the 16th Century. Ufahamu: A Journal of African Studies UCLA 5(2). <http://escholarship.org/uc/item/30d277bf>

2- Joseph Onjala (2008), A Scoping Study on China-Africa Economic Relations: The Case of Kenya, Institute for Development Studies University of Nairobi, Kenya.

3- Seifudein Adem (2014), China's Diplomacy in Eastern and Southern Africa, Ashgate Publishing, United Kingdom.

أما عن هذا البحث الذي بين أيدينا فقد يختلف اختلافاً كبيراً عن غيره من الأبحاث الأخرى التي تعرضت لهذا الموضوع من حيث طريقة التناول، حيث تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على تاريخ العلاقات الصينية مع دول شرق إفريقيا منذ بدايتها وحتى القرن الواحد والعشرين، ومجالاتها المتنوعة

والمتعددة، موضحًا صورة الصين التي رسخت في وعي مجتمع شرق إفريقيا والتي عكسها الأدب السواحلي الشفاهي والمكتوب، شعرًا كان أم نثرًا.

أولاً: تاريخ العلاقات الصينية مع دول شرق إفريقيا ومجالاتها:

بدأت العلاقات الصينية مع دول شرق إفريقيا منذ قرون عديدة، ولكنها كانت بصورة غير مباشرة، حيث إن عددًا من المنتجات الإفريقية كان معروفًا ومطلوبًا في الصين مثل زيت الأستراك Storax الحلوى، وأصداف السلاحف، ودم التنين، والصبار aloes (عصير نبات)، وخصوصًا في عهد أسرة تانغ Tang الحاكمة (618م - 960م). وكان ساحل إفريقيا الشرقي معروفًا بأنه مصدر خصيب للعنبر الذي بدأت الصين تعرفه في أواخر عهد هذه الأسرة الحاكمة. (هربك؛ 1997: 44) وعلى الرغم من أن الصين كانت تملك في عهد أسرة تانغ Tang الحاكمة المعارف والوسائل التقنية اللازمة للقيام برحلات بحرية عبر مسافات طويلة في المحيط الهندي، فإنها لم تستخدم سفنها في التجارة فيما وراء شبه جزيرة الملايو. وقد أتيح للصينيين أن يتعرفوا على المحيط الهندي عن طريق الهنود، والفرس والعرب (المرجع السابق؛ 44-43).

وتجدر الإشارة إلى أنه قد عُثر على قطع نقدية صينية وفتات من الخزف يرجع تاريخها إلى عهد أسرة سونغ (960-1279م) وذلك في الأماكن الأثرية بزننبار، وعلى امتداد ساحل شرق إفريقيا (Taylor; 2007: 16). وهذا قد يؤكد على وجود تبادل تجاري بين الصين ودول شرق إفريقيا يمتد جذوره لما قبل القرن الحادي عشر الميلادي، ويعد هذا أول مجال من مجالات التعاون بين الصين ودول شرق إفريقيا.

ونتيجة لبحوث حديثة أكد فيلجوس، وهو أحد المتخصصين في مجال المصادر الصينية المكتوبة، أنه بين القرنين الخامس والحادي عشر، لم تكن سفن البضائع الصينية تدخل الخليج الفارسي، بل حتى لم تكن تتجاوز جنوبًا وغربًا جزر سومطرة وجاوة، ومن باب أولى لم تصل إلى الساحل الشرقي لإفريقيا. ويرجع تاريخ أول معلومات مؤكدة عن وصول أسطول بحري صيني إلى الساحل الشرقي لإفريقيا إلى عام 1417-1419 (ماتيفيف؛ 1988: 465).

ويقول صاحب كتاب أطلس التاريخ الإفريقي إن خلال القرن الخامس عشر ظهر في الصين طراز من السفن الشراعية يسمى الجنك أو الينك Junk، وهي سفن ضخمة متعددة الأشرعة تصل حمولتها إلى نحو 2000 طن. وقد تمكن الصينيون بهذه السفن من أن يبحروا في المحيط الهندي وأن يصلوا إلى سواحل شرق إفريقيا. وفي سنة 1417م وصل أسطول من السفن الصينية إلى سواحل شرق إفريقيا،

وجمع الصينيون بعض التحف والحيوانات مثل الزراف (ماكيفيدي؛ 1987: 109). وأكد كل من ديفيس ولييب في كتاب تاريخ إفريقيا العام على أن الصينيين قد زاروا ساحل شرق إفريقيا في القرن الخامس عشر بأعداد كبيرة، حيث قام أسطول مكوّن من سفن عظيمة، يقوده مسلم من يوتان يدعى «تشغ هو» بين 1405-1433 م، بسبع رحلات في المحيط الهندي وأرسى على الساحل الإفريقي مرتين: الأولى بين 1417-1419 م، والثانية بين 1431-1433 م. وتعتبر هاتان الرحلتان تنويحاً للمبادرات الصينية البحرية، وقد ظلت بعض المنتجات الصينية كالخزفيات والحريز متوافرة في أسواق شرقي أفريقيا بعد تلك الحملات كما كانت من قبل، وذلك بفضل الأسفار البحرية العربية والفارسية بين الصين وجنوب شرق آسيا وشرقي إفريقيا (ديفيس، ش ليب؛ 1988: 657). يُلاحظ من خلال الاقتباسات السابقة أنه على الرغم من وصول الصينيين إلى شرق إفريقيا عن طريق البحر في بداية القرن الخامس عشر الميلادي، فإن التبادل التجاري بينهما كان سابقاً لهذه الفترة الزمنية، حيث تم بصورة غير مباشرة ربما منذ القرن السابع الميلادي أو قبل ذلك من خلال الهنود والفرس والعرب.

ومن ثمّ بلغت التجارة بين الصين ودول شرق إفريقيا أعلى مستوى لها في القرن الخامس عشر، وزاد استيراد البورسلين من الصين، خاصة الأخضر الباهت، مع ميل إلى الزرق، وقد وجدت كمية كبيرة من البورسلين الأخضر الباهت «على شكل زهرة اللوتس». وقد وجدت كمية أخرى كبيرة من الخزف الصيني ذي اللون الأخضر البني. في حين كانت السلع التي تُصدّر من شرق إفريقيا إلى الصين تشمل العاج والذهب والعبيد، وقرن الخرتيت والكهرمان الرمادي، والحلي والأصداف، وجلود الفهود في المناطق الشمالية. فضلاً عن الأقمشة القطنية التي كانت تمثل جزءاً مهماً من مجموع المبادلات (ماتفييف؛ 1988: 462-463).

وتداول حكم الصين خلال القرنين السادس عشر إلى الثامن عشر أسر تان؛ أولهما أسرة مينغ في القرنين السادس عشر والسابع عشر. وشهد عهد هذه الأسرة حالة من الفساد داخل الطبقة الحاكمة، لتأتي بعدها أسرة كينغ، وكان الخطر الأكبر الذي هدد الصين في عهد هذه الأسرة تغلغل النفوذ الاستعماري البريطاني، وانتشار الفساد والرشوة وتهريب الأفيون، الذي كان مقدمة لحرب الأفيون في القرن التاسع عشر. ورافق الغزو الأوروبي حدوث تغيرات مهمة في بنية المجتمع الصيني التقليدي، وكان مقدمة لانتقال الصين إلى النظام الشيوعي في القرن العشرين (الجلودي؛ 2014: 641). لذلك لم تذكر كتب التاريخ معلومات محددة عن التعاون بين الصين ودول شرق إفريقيا من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر.

وتجدر الإشارة إلى أن العلاقات الصينية بدول شرق إفريقيا قد مرت بأربع مراحل خلال القرن العشرين وذلك على النحو التالي:

- تبدأ المرحلة الأولى من عام 1900 م، وحتى عام 1949 م، ويطلق عليها مرحلة إدراك إفريقيا.
- وتبدأ المرحلة الثانية من عام 1949 م، وحتى عام 1965 م، وتسمى مرحلة دعم إفريقيا.
- وتبدأ المرحلة الثالثة من عام 1966 م، وحتى عام 1976 م، وهي مرحلة فهم إفريقيا.
- أما المرحلة الرابعة فتبدأ من عام 1977 م، وحتى عام 2000 م، ويطلق عليها مرحلة دراسة إفريقيا (Anshan; 2016: 48-88). ومنذ عام 2000 م، وحتى الوقت الراهن لا تزال الصين تسعى بقوة لتعزيز علاقاتها مع دول شرق إفريقيا وتوطيدها بشكل كبير، وذلك في مجالات عديدة.

- مجالات التعاون بين الصين ودول شرق إفريقيا؛

وكان من أهم مجالات التعاون بين الصين ودول شرق إفريقيا؛ المجال الدبلوماسي، والمجال التجاري والاقتصادي، والمجال الثقافي. وقد اختار الباحث دولتي كينيا وتنزانيا كنموذج لدول شرق إفريقيا، من أجل التركيز على هذه المجالات.

فيما يتعلق بالمجال الدبلوماسي، فقد بدأت بين الصين وتنجانيقا علاقات دبلوماسية في 9 ديسمبر عام 1961 م، وبين الصين وزنجبار في 11 ديسمبر عام 1963 م، وعندما اتحدت كل من تنجانيقا وزنجبار تحت اسم تنزانيا في 26 أبريل عام 1964 م، أصبحت العلاقة مباشرة مع الصين وتطورت بشكل ملحوظ. ومن ثمَّ قررت الصين أن يكون يوم اتحاد تنجانيقا وزنجبار تاريخاً رسمياً لبداية العلاقات الدبلوماسية بين الصين وجمهورية تنزانيا المتحدة. وقد وصف الرئيس بنجامين وليام مكابا العلاقة بين البلدين بقوله: إن تنزانيا والصين لهما علاقات وثيقة وودية للغاية بدأت مع زعمائنا من الأجيال الماضية من أمثال المعلم المرحوم جوليوس نيريري والرئيس الراحل ماو زيدونغ، وهي مستمرة حتى اليوم.

(www.ipsinternational.org/africa/sw/print.asp?idnews=2658)

وبدأت العلاقات الدبلوماسية بين الصين وكينيا يوم 14 ديسمبر 1963 م. وظهر تطوراً طبعياً للعلاقات بين البلدين في الأيام الأولى. وبعد عام 1965 م، تم تخفيض العلاقة بين البلدين لتكون على مستوى القوائم بالأعمال، وبداية من 1970 م، عادت العلاقة تدريجياً إلى وضعها الطبيعي. وفي عام 1978 م، عندما تولى الرئيس دانييل أراب موي السلطة، اكتسبت العلاقات بين البلدين نمواً سريعاً. وبفضل الزيارات المتبادلة والمتكررة على مستوى عالٍ شهد التعاون الودي انجازات بارزة في العديد من المجالات. وفي نهاية عام 2002 م، عندما تم تشكيل حكومة جديدة بعد انتخاب موى كيباكي

رئيسا للبلاد أعرب عن إعجابه الكبير بالعلاقات مع دولة الصين، وأنه على استعداد لزيادة تعميق وتوسيع مجالات التعاون بين البلدين.

(<http://ke.china-embassy.org/eng/zkgx/t169682.htm>)

وفيما يتعلق بالمجال التجاري والاقتصادي، فقد حققت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين وتنزانيا نتائج ملحوظة. إذ أصبحت الصين أكبر شريك تجاري، وثاني أكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية. وقد وقع الجانبان اتفاقية حول تعزيز الاستثمار والحماية المتبادلة. ومن ثم بدأ بناء خط أنابيب للغاز الطبيعي من متوارا إلى دار السلام. وهناك عدد من المشاريع الكبيرة بما فيها من محطة توليد الكهرباء 600 ميغاواط، وميناء باجامويو والمنطقة الصناعية. وقد تم تسليم مركز جوليوس نيريري الدولي للمؤتمرات الذي تم بناؤه بمساعدة صينية إلى الجانب التنزاني.

http://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/wjb_663304/zzjg_663340/

([/fzs_663828/gjlb_663832/3099_664224](http://fzs_663828/gjlb_663832/3099_664224))

ومن الملاحظ أن التبادل التجاري بين الصين وتنزانيا قد زاد أكثر من عشر مرات منذ بداية القرن 21، وأوضح موقع وزارة الخارجية الصينية أن حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام 2007م، قد وصل إلى 290 مليون دولار؛ حيث تم استيراد منتجات صينية بقيمة 180 مليون دولار، وتصدير منتجات تنزانية إلى الصين بقيمة 110 مليون دولار.

(www.ipsinternational.org/africa/sw/print.asp?idnews=2658)

بينما تشير إحصاءات السفارة الصينية في كينيا إلى أن معدل التجارة بين البلدين في عام 2014 قد ارتفع بنسبة 53 في المئة مقارنة بعام 2013، حيث وصل إلى 5.09 مليار دولار.

<http://www.trt.net.tr/swahili/uchumi/2015/07/22/ushirikiano->

(baina-ya-kenya-na-china-346600)

وفيما يتعلق بالمجال الثقافي، فقد وقعت الصين مع كينيا اتفاقية تعاون ثقافي في سبتمبر 1980م. ووقع البلدان على بروتوكول تعاون في التعليم العالي والذي ينص على أن توفر الصين لجامعة إيجيرون الكينية أجهزة للتعليم والبحث مع إرسال مدرسين للعمل هناك. وستقدم الصين لكينيا ابتداء من عام 1982م، سنوياً ما لا يقل عن 10 منح دراسية. ومن ثم فقد وصل الطلاب الكينيون الذين يدرسون في الصين إلى 58 طالبا في عام 2002م.

(<http://ke.china-embassy.org/eng/zkgx/t169682.htm>)

كما وقّع كل من وزير الإعلام والثقافة والفنون والرياضة التنزاني نابي موسىيس Nape Moses،

ونائب وزير الثقافة الصيني دونج وي Dong Wei، على برنامج تنفيذ اتفاقية تعاون تتعلق بالقضايا الثقافية لمدة ثلاث سنوات بدءاً من عام 2017م وحتى عام 2020م.

(http: //www.mwananchi.co.tz /habari /Tanzania--China-zasaini-(mkataba-wa-utamaduni- /1597578-3859992-130kocyz /index.html

وهناك العديد من اتفاقيات التعاون المشترك بين الصين ودول شرق إفريقيا تم توقيعها في مجالات كثيرة منها على سبيل المثال في مجال العلم والتكنولوجيا، والسياحة، والصناعة، والزراعة. وإن دلت هذه الاتفاقيات على شيء فإنما تدل على العلاقة الوطيدة بين الصين ودول شرق إفريقيا منذ قرون عديدة وحتى الوقت الراهن.

ثانياً: علاقات الصين بدول شرق إفريقيا كما صورها الأدب السواحلي:

صوّر الأدب السواحلي العلاقات الصينية بدول شرق إفريقيا، بصورة معبرة، فإذا نقبنا في صفحات الأدب السواحلي؛ الشفاهي والمكتوب، بشعره ونثره لوجدنا هذه الصورة واضحة جلية.

أ. علاقات الصين بدول شرق إفريقيا كما صورها الأدب السواحلي الشفاهي:

من الملاحظ أن الأدب السواحلي الشفاهي لم يُغفل ذكر الصين، حيث ورد ذكرها في مثل شعبي وحكاية سواحيلية، وذلك على النحو التالي.

- علاقات الصين بدول شرق إفريقيا كما صورها المثل السواحلي:

ورد ذكر الصين في المثل السواحلي القائل:

ابحث عن العلم ولو في الصين. Elimu tafuta Swini, kama yakulazimia.

(http: //swahiliproverbs.afrst.illinois.edu /learning.html)

ورد ذكر الصين في المثل السابق كناية عن بعد المسافة، وهذا قد يدل على العلاقة الوطيدة التي جمعت بين الصينيين ومجتمع شرق إفريقيا منذ القدم، وربما لأنها كانت معروفة بالعلوم والصناعات ومن ثمَّ يطلبون العلم فيها. وقد يكون هذا المثل مأخوذاً من حديث مشهور ضعيف نُسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «اطلبوا العلم ولو في الصين» (المفتي؛ 2012: 224).

- علاقات الصين بدول شرق إفريقيا كما صورتها الحكاية السواحلية:

وفي مجال الحكايات السواحلية ورد ذكر الصين في حكاية محمد الكسلان، وهي إحدى الحكايات التي جمعها إدورد ستير، من أفواه أهل زنجبار ونشرها عام 1870م. في هذه الحكاية ذُكرت كلمة الصين حال الحديث عن التجارة، حيث كان محمد غلاماً كسولاً معتمداً على أمه في كل شيء، حتى أنها كانت تتسول لتطعمه، وفي يوم ما أعطته أمه خمسة دراهم وطلبت منه أن يعطيها للشيخ «أبي المظفر»

-وهو تاجر معروف آنذاك- قائلة له:

“Twaa hizi dirhamu tano umpelekee Sheikh Abalmadhafar. Naye Sheikh anasafiri, anakwenda katika nchi ya Sini. Bassi twaa dirhamu tano hizi umpelekee, labuda huko aendako, atakununulia bidhaa, uje upate fayida hapa.” (Steere; 1870: 149-189)

خذ هذه الدراهم الخمس وأعطها للشيخ أبي المظفر. فهو مسافر إلى دولة الصين. ربما يشتري لك بضاعة من هناك، لتربح من ورائها.

ولا يفوت القارئ هنا ملاحظة ما يشير إليه النص من أن التجارة في المنتجات الصينية مآلها الربح، ومن خلال الاقتباس السابق يتضح أن الصين كانت ولا تزال مركزاً رئيسياً للتجارة يقصدها التجار من كل مكان وفي كل زمان، وخاصة من قارة إفريقيا، إذ تمثل الصين -طبقاً لما ذكره ياش تاندون- أكبر شريك تجاري لإفريقيا، حيث يتجاوز التبادل التجاري بينهما (198.5) مليار دولار أمريكي، مقابل (99.8) مليار دولار حجم التجارة بين إفريقيا والولايات المتحدة عام 2013م (تاندون؛ 2016: 9).

ب. علاقات الصين بدول شرق إفريقيا كما صورها الأدب السواحيلي المكتوب:

وفي مجال الأدب السواحيلي المكتوب نجد احتفاء بعلاقات الصين مع دول شرق إفريقيا كما صورها الشعر السواحيلي ونثره.

I. علاقات الصين بدول شرق إفريقيا كما صورها الشعر السواحيلي:

احتفى الشعر السواحيلي قديمه وحديثه بالعلاقات الصينية مع دول شرق إفريقيا، وذلك على النحو التالي:

- علاقات الصين بدول شرق إفريقيا كما صورها الشعر السواحيلي القديم:

يُلاحظ في الشعر السواحيلي القديم أن الشاعر السواحيلي عبد الله بن السيد علي بن ناصر قد احتفى بالمنتجات الصينية (Needham; 2000: 497)، وذلك في قصيدته المسماة بالانكشاف، حيث وصف بيوت حكام جزيرة باتي Pate، وجزيرة باتي من أكبر الجزر الموجودة في أرخبيل لامو أمام ساحل كينيا في المحيط الهندي (<https://sw.wikipedia.org/wiki/Pate>) قال الشاعر في البيت رقم (38) ما يلي:

Wapambiye Sini ya kuteuwa
Na kula kikombe kunakishiwa
Kati watiziye kuzi za kowa
Katika mapambe yanawiriye
(أبوعجل؛ 2002: 350)

وزينوها بالخزف الصيني المنتقى
وكان كل فنجان منقوشاً
وفي الوسط إبريق من البلور
في زينة متألثة

وصف الشاعر السواحلي مدى الترف الذي كان يعيش فيه حكام جزيرة باتي، فقال في مطلع البيت السابق أنهم كانوا يزينون منازلهم بالخزف الفاخر المستورد من الصين. ثم أوضح أماكن هذه الزينة على وجه التحديد فقال في البيت رقم (50) من نفس القصيدة:

طاقات جدران المنزل (المزينة) بالأطباق الصينية
الآن تنام فيها فراخ الطيور المختلفة
والبوم يصيح في وسط هذه المنازل
وتعيش فيها أنواع الطيور المختلفة

Madaka ya nyumba ya zisahani
Sasa walaliye wana wa nyuni
Bumu hukoroma kati nyumbani
Zisiji na koti waikaliye.

(المرجع السابق: 352)

صوّر الشاعر في البيت السابق منازل حكام جزيرة باتي بأنها أصبحت مهجورة بعد أن كانت مزدهرة ومزينة، وذكر أن أماكن الزينة في منازلهم آنذاك تسمى Madaka، وهي طاقات كبيرة مخوفة في جدران المنازل يوضع بداخلها الأطباق الصينية كما هو واضح في الصورة التالية.



صورة للأواني المصنوعة من الخزف الصيني المزين بها جدران المنازل

فيلاحظ من خلال هذين البيتين أن الخزف الصيني كان من أهم السلع التي كانت تصل إلى ساحل شرق إفريقيا، حيث كان أهل الساحل يزينون به جدران منازلهم، ويتغنون به في أشعارهم السواحيلية وذلك لجودته العالية وأشكاله الرائعة.

ويؤكد إيفان هربك على هذا قائلاً: ذهب البعض لفترة قصيرة إلى أنه يمكن تتبع تاريخ شرق إفريقيا انطلاقاً من الخزف الصيني. وقد عُثِرَ حقيقة على كميات ضخمة من أواني الخزف الصيني في المدن الساحلية بشرق إفريقيا، وهذا يعني أن هذه الأواني كانت تشكل حتماً جزءاً مهماً من الصادرات الصينية إلى إفريقيا (هربك؛ 1997: 44).

– علاقات الصين بدول شرق إفريقيا كما صورها الشعر السواحيلي المعاصر:

أما فيما يتعلق بالشعر السواحيلي المعاصر، فنجد أن الشاعر أحمد كيباتشا يدلّو بدلوّه في الأبيات الشعرية التالية قائلاً:

Wangwana na madubwana, yamenishinda
nanena
Uchao “made in” China, ukionacho cha China
Nywele bandia za China, kufuli na sodo China
Sawa makalio China, hata mnyegezo China?

أيها العقلاء والسادة، أعجز عن القول
بأن كل صباح نجد "صنع في" الصين.
الشعر المستعار صيني، والأقفال والفوطه
الصحية صيني والأرداف صيني، حتى
المقويات الجنسية من الصين؟

Misemezo toka China, udugu sasa ni jina
Tumbaki kuchanana, kama nywele na kitana
Tumeshakuwa watwana, China imeshatubana
Litokapo twajivuna, toleo jipya la China

التليفون المحمول من الصين، والأخوة
أصبحت اسماً، وبقينا يزاحم بعضنا
بعضاً مثل الشعر والمشط فأصبحنا
تابعين، وضيقت علينا الصين، وإذا ظهر
شيء جديد نفتخر به نجد إصداره الجديد
صيني الصنع.

Uchao “made in” China, ndiyo urithi wa
wana?
Bongo labaki hamna, tupu akili hawana
Ni kipi tunachorina, kama sio kuzugana?
Ghorofa zimepandana, kumbe samani za
China

في كل صباح "صنع في" الصين هل هي
إرث الأبناء؟ أتبقى (تنزانيا) بدون عقول
بماذا نفتخر إذاً إلا بخداع بعضنا لبعض،
ارتفعت الطوابق، فكيف يكون الأثاث
صيني

Uchao “made in” China, vyetu vichwa
vimechina?
Si juzi tulifanana, leo wenzetu mabwana?
Kiwafanyacho kufana, mipango yao mwanana
Siye twa “pool” mchana, usiku “top” banana
(Ghassani; 2016: 102).

كل صباح "صنع في" الصين، هل فسدت
عقولنا؟ ألم نكن مثلهم، هل اليوم أصبح
أصحابنا أسياد؟ ما يجعلنا ناجحين،
خططهم المحكمة وليس أن نلعب (لعبة)
بول نهارة، و(لعبة) توب بنانا ليلاً.

عبر الشاعر السواحيلي في أبياته السابقة عن استيائه الشديد بسبب أن بلده أصبحت مستوردة لكل شيء مصنوع في الصين، وليس عندهم عقول منتجة، ومن ثم فكأنه يشعر بالغيرة على بلده ويتمنى أن تصبح متقدمة صناعياً واقتصادياً كما هو الحال في الصين. وقد أكدت جريدة المواطن "Mwananchi" التنزانية على كلام هذا الشاعر في خبر نشرته بعنوان: «تنزانيا تستورد بضائع من الخارج بنسبة 60%، وفي تفاصيل الخبر ذكرت الجريدة أن الصين من أكثر الدول التي تصدر لتنزانيا السيارات، وقطع الغيار، والأدوات الإلكترونية.

(<http://www.mwananchi.co.tz/habari/Tanzania-inaagiza-bidhaa-nje-ya-nchi-kwa-asilimia-60/1597578-3960994-cl3fisz/index.html>).

وهذا قد يشير إلى مدى اعتماد دولة تنزانيا على استيراد العديد من السلع وخاصة الصناعية، حيث تقتصر الصناعة في تنزانيا على تصنيع المنتجات الزراعية والسلع الاستهلاكية الخفيفة.

(<http://www.tas.gov.eg/NR/rdonlyres/F8A23CDB-A069-4237-8324-2AC8749EA025/3285/Tanzania.pdf>).

II. علاقات الصين بدول شرق إفريقيا كما صورها النثر السواحيلي:

أما فيما يتعلق بالنثر السواحيلي فقد ورد فيه ذكر الصين في سياقات مختلفة، ومن ذلك ما ورد في مجال الرواية والمسرح.

- علاقات الصين بدول شرق إفريقيا كما صورتها الرواية السواحيلية:

يُلاحظ في مجال الرواية أن هناك رواية بعنوان ما يمكن تصوره للأديب شعبان روبرت، في مقدمتها قال الأديب:

“Kufikirika ni nchi moja kubwa kati ya nchi za dunia ... Jumla ya Wafikirika karibu sawa na nusu moja ya watu wa makabila yote mengine yaliyomo duniani” (Robert; 1967: Utangulizi)

دولة التفكير هي إحدى الدول الكبرى في العالم ... شعب هذه الدولة يساوي تقريباً نصف أفراد المجموعات العرقية في العالم.

من خلال هذه المقدمة يتضح أن الأديب يتحدث عن دولة الصين (Chuachua; 2011: 45)، حيث إن هذا الوصف ينطبق عليها تماماً، ولقد رسم شعبان روبرت في هذه الرواية صورة معبرة عن الصين من خلال سرد بعض السمات، من أهمها القيادة الرشيدة لحكومة الصين والدور الإيجابي لشعبها قائلًا:

“Nchi ilikuwa ina serikali imara, waongozi wa ubongo mzuri, mahakimu wa haki, waandishi bora, wanachuoni mufti, wasafiri na wagunduzi wavumilivu na wajasiri, mabaharia wa moyo mkuu na wenye kuthubutu na askari wa miili migumu, mishipa minene, ... Watu wa adili katika kila mwendo wa maisha. Naam, watu wote walijipambanua katika kazi zao.” (Robert; 1967:17).

كان لهذه الدولة حكومة قوية، وقادة أذكياء، وقضاة عدول، وأدباء أفاضل، وعلماء من أهل الفتوى، ورَحالة ومستكشفون صابرون وشجعان، وبَحارة باسلون وأبطال، وجنود أقوياء وأشداء... شعب مستقيم في كل مجالات الحياة. نعم، لقد تميز جميع أفراد الشعب في أعمالهم.

بيّن شعبان روبرت مدى التكامل بين الحكومة والشعب في دولة الصين، وكأنه يتمنى أن تتسم حكومته بالقيادة الرشيدة على غرار الحكومة الصينية، وألاًّ يتخل أفراد مجتمعه عن دوره الإيجابي في المجتمع حتى يصبح من أفضل شعوب العالم.

ومن السمات التي اتسم بها شعب الصين طبقاً لما ورد في هذه الرواية أنه يحترم القانون:

“Hapakuwa na mtu aliyeweza kuvunja sheria pasipo kupatilizwa. Wafikirika walihesabu kuvunjwa sheria kuwa si uhalifu mkubwa tu lakini ni dhambi vile vile iliyostahili laana.” (Ibid: 31).

لا يوجد أحد يمكنه أن يخالف القانون ويُتغاضى عنه. فالشعب يعتبر مخالفة القانون ليس مجرد جريمة كبيرة فحسب، ولكنها ذنب يستحق اللعنة.

أوضح الأديب موضوع في غاية الأهمية وسمة اتسم بها شعب الصين، وهي احترام القانون وعدم مخالفته، وهذا يستوي فيه الجميع، ومن ثمّ ساد الأمن في الدولة، وقلت الفوضى، وتحقق العدل الذي ينشده المجتمع.

وفي رواية قِطَع غيار الكُلى، للأديب إيمويل موبجو، وهي رواية واقعية تصور ما يحدث في المجتمع من فساد؛ سياسي واقتصادي واجتماعي، ورد ذكر المطعم الصيني حيث اقترحت أجنيتا على الدكتور ماتوجا قائلة:

“Twende Chinese. Mi mapishi yao nayapenda,»... Dkt Matoga aliondoa gari kuelekea Chinese Inn” (Mbogo; 2014: 46).

فلنذهب إلى (مطعم) الصينين. أنا أحب طهيهم... فوجّه دكتور ماتوجا السيارة نحو مطعم إن الصيني.

من الملاحظ أن المطعم الصيني له شهرة كبيرة بسبب وجباته اللذيذة، وقد ذكرت أجنيتا سبب اختيارها لهذا المطعم أنها تحب وجباته، ويبدو أن هذه الوجبات قد نالت إعجاب الدكتور ماتوجا أيضًا لذلك قال في موضع آخر:

“Nitampigia simu Agnita tukapate lunch naye kule Chinese Restaurant.” (Ibid: 97).

سأتصل بأجنيتا لتحضر لي غداءً معها من المطعم الصيني. وجدير بالذكر أن الأمر لم يقتصر على الإعجاب بالطعام الصيني فحسب، بل تعداه إلى الاحتفاء بالمنتجات الصينية وفي مقدمتها السيارات، حيث أوضح مؤلف الرواية أن أحد الشخصيات يُدعى ماكاسي Makasi، يمتلك سيارة صينية الصنع كما في الاقتباس التالي:

“Alipofika chini aliingia katika gari lake aina ya Corolla 999 rangi ya Maziwa” (Ibid: 35).

عندما وصل إلى (الطابق) الأرضي دخل إلى سيارته من نوع كورولا 999 ذات اللون الأبيض. يُلاحظ من خلال الاقتباس السابق مدى اعتماد دولة كينيا على المنتجات الصينية -شأنها في ذلك شأن معظم دول شرق إفريقيا- وبشكل خاص المنتجات الصناعية.

وورد ذكر الصين في رواية «جلد الثعبان»، للأديب كيزيلهابي، وهي تدور حول العاقبة الوخيمة التي قد تصيب عامة المجتمع إثر اتخاذ قرارات سياسية غير مدروسة، وقد ورد ذكر الصينين في هذه الرواية أربع مرات:

في المرة الأولى كان الحديث عن النظام الشيوعي ومدى نجاحه في بعض الدول دون غيرها، قال القسيس ماديغا Madeva:

“Mnakubali ukoministi. Je, hamjui shida ya ukoministi? Leo nchi yetu ya Marikani inawalisha Warusi kwa ngano. Nanyi mtakapoona nchi nzima ina njaa, jueni mashetani ya Kikoministi yamewaandama. Mtakapoona Wachina wanajenga reli na inakwisha, jueni ukoministi umeota mizizi” (Kezilahabi ; 2006 : 4-5)

أتقبلون الشيوعية. ألا تعلمون مشكلة الشيوعية؟ اليوم بلدنا أمريكا تمد روسيا بالقمح. وعندما ترون بلدًا كاملاً يعاني من مجاعة، فاعلموا أن شياطين الشيوعية يتابعونهم. وعندما ترون أن الصينين ينشئون السكك الحديدية ويتتهون منها، فاعلم أن الشيوعية قد آتت ثمارها.

عقد الأديب كيزيلهباي في الاقتباس السابق مقارنة بين دولة روسيا التي لم ينجح فيها نظام الشيوعية ودولة الصين التي نجح فيها هذا النظام، وكأن الأديب يريد أن يحث أفراد مجتمعه على تأييد نظام الشيوعية وتطبيقه على نحو ما حدث في الصين حتى يؤتي ثماره كما آتى ثماره في الصين.

وجدير بالذكر أنه حتى عام 1959 م، لم يكن شعب زنجبار يعلم شيئاً عن الشيوعية. وكان هناك عدد بسيط لا يتجاوز عشرة أشخاص قد عادوا من الدراسة في بريطانيا، واطلعوا هناك على مبادئ الشيوعية، وكان مؤسس حزب الأمة عبد الرحمن بابو واحداً من هؤلاء. فأول اتصال من الكتلة الشيوعية بزنجبار بدأ من إنجلترا، حيث كان حوالي مائتي طالب زنجباري يتلقون دورات تعليمية متنوعة كل عام. فأخذ السوفييت، منذ أواسط الخمسينيات من القرن الميلادي المنصرم، يتقربون نحو هؤلاء الطلبة عن طريق الحزب الشيوعي لبريطانيا العظمى (الريامي؛ 2009؛ 551).

ودخلت الصين هذا الفلك في أواخر الخمسينيات من خلال تقديم بعض المساعدات المالية لأولئك الذين نجح الحزبان الشيوعيان في استمالتهم. وكان عبد الرحمن بابو واحداً من هؤلاء الذين سرعان ما غيّر ولائه إلى الشيوعية الصينية بعد أن تلقى من الصين دعماً مالياً ضخماً لتأسيس صحيفته (Zanews) في زنجبار وللقيام ببعض الأنشطة السياسية. وخلال الفترة (1960-1963 م) نجحت الكتلة الشيوعية وبشكل حاد في توسيع دائرة اتصالاتها لأنها قد عملت خلال هذه الفترة على تقديم كم هائل من المنح الدراسية القصيرة إلى الدول الشيوعية. وبحلول منتصف عام 1962 م، كان بعض وزراء الحزب الوطني، وكبار مسؤولي الحزب قد زاروا الصين بدعوة رسمية من الحكومة الصينية (المرجع السابق: 551-553).

ولما كان اتجاه الدولة آنذاك نحو النظام الشيوعي، دعا إليه القسيس ماديغا في الرواية سالف الذكر، والقسيس رمز لرجل الدين الذي يقدم النصيحة للناس بكل حب وإخلاص. ومن ثم أصاب الكاتب في اختياره لشخصية القسيس لكي يكون أكثر تأثيراً في نفس القارئ، وخصوصاً إذا كان القارئ مسيحي الديانة، وربما لأن الكاتب نفسه مسيحي الديانة لذلك اختار القسيس ليكون ضمن الشخصيات الرئيسية في هذه الرواية.

وعندما تحدث القسيس عن إنجاز الصين للسكك الحديدية ربما قصد بذلك مشروع سكة حديد تازارا (TAZARA) الذي ربط بين تنزانيا وزامبيا، وقد وافقت الصين على تنفيذ المشروع بعد أن رفضته جميع الدول الأكثر ثراءً وتقدمًا من الناحية التكنولوجية. وكانت تهدف من وراء هذا المشروع الذي تكلف 450 مليون دولار آنذاك إلى مساعدة زامبيا وتنزانيا في كفاحهما ضد الاستعمار (تيام & موليرا؛ 1998: 874).

وفي مشهد آخر من مشاهد هذه الرواية قال القسيس ماديفا:

“Tunawapa misaada. Misaada hiyo mnaitumiaje? Ni jambo la kusikitisha. Badala ya kuitumia vizuri misaada hiyo mnanunua bunduki za miundo ya zamani kutoka Uchina. Bunduki hizi hizi zinatumika kuwahamishia watu vijijini kwa nguvu.” (Kezilahabi; 2006 : 55).

نحن نقدم لهم المساعدات. فكيف تُستغل؟ إنه أمر محزن. فبدلاً من استغلالها استغلالاً طيباً، تشترون بها بنادق قديمة من الصين. هذه البنادق هي التي استُخدمت في طرد الناس من القرى الصغيرة بالقوة.

في المشهد السابق سجل القسيس ماديفا اعتراضه على سوء التصرف في المساعدات التي تتلقاها دولة تنزانيا من الخارج، معرباً عن أسفه لعدم استغلالها استغلالاً يعم فائدته على المجتمع، وبدلاً من ذلك فإنهم يستغلونها في شراء بنادق قديمة صينية الصنع لاستخدامها في إخراج الناس من القرى الصغيرة بالقوة وهدم منازلهم.

وعندما ذكر القسيس ماديفا أن القائمين على أمر الدولة يشترون بالمساعدات بنادق من الصين، فإن ذلك قد يشير إلى التعاون بين الصين وتنزانيا في المجال العسكري، إذ حصلت تنزانيا -بفضل علاقتها الخاصة مع الصين - على مساعدات عسكرية تقدر قيمتها بنحو 75 مليون دولار خلال الفترة ما بين 1967 و 1976م، وتمثل هذه المساعدات الجانب الأكبر من معونة الصين لإفريقيا (تيام & موليرا؛ 1998: 891).

ثم قال القسيس ماديفا أن كل ما حدث من تدمير للمنازل وطرد للمواطنين من القرى الصغيرة بالقوة إنما كان من أجل تطبيق الفكر الماركسي بطريقة خاطئة فأجابه مامبوليو Mamboleo، وهو أحد شخصيات الرواية الذي يُرمز به للاستعمار الحديث، قائلاً:

“Marx alikuwa mwanamapinduzi halisi. Alichambua jamii kisayansi. Akaona jinsi watu wa chini walivyokuwa wananyonywa na kisha akatoa na kuonyesha njia ambazo wanyonge wangeweza kutumia ili kujikomboa. Njia hizi za kujikomboa alizofafanua zinafaa. Zimetumika Uchina, zikaleta mafanikio; zimetumika Korea zikaleta mafanikio” (Kezilahabi; 2006 : 55).

ماركس كان ثورياً حقيقياً. حلل المجتمع علمياً. ورأى كيف يُستغل البسطاء ثم قدم الطرق التي

من الممكن أن يستخدمها هؤلاء البسطاء من أجل التحرر. وهذه الطرق تتناسب معهم. وقد أخذت الصين هذه الطرق فحققت نجاحاً؛ وأخذت بها كوريا فحققت نجاحاً. أي أن مامبوليو يتفق مع القسيس في أن المشكلة ليست في النظام الماركسي، وإنما المشكلة في كيفية تطبيقه، فإذا طبقناه بطريقة صحيحة كما فعلت كل من الصين وكوريا سيكون النجاح حليفنا. وفي مشهد ثالث قال القسيس ماديفا:

“Siku hizi, watu hawa wanauza huku takataka zao zilizokosa biashara Ulaya. Nunua leo kitu cha Uchina. Leo na kesho, keshokutwa kimeharibika. Vitu vyao vya ovyo! Mimi siku hizi sivinunui!” (Kezilahabi ; 2006 : 7).

هذه الأيام، يبيع هؤلاء الناس (يقصد الصينيين) نفاياتهم التي تفتقر إلى جودة التجارة الأوروبية. فتشتري اليوم منتجاً صينياً. اليوم وغداً، وبعد غدٍ يفسد. إنها أشياء وهم التي يتخلصون منها! وحالياً أنا لا أشتريها.

تحدث القسيس في الاقتباس السابق عن افتقار المنتج الصيني الذي يدخل إلى بلاده للجودة العالية، حيث وصفه بأنه نفاية الصين التي يتخلصون منها، لذا فإن عمرها الافتراضي قصير، ومن ثم فإنه لا يشتريها. ومن الملاحظ أن ما قاله القسيس هو ما يدور بأذهان كثير من يعيشون في دول العالم الثالث، ولعل السبب في ذلك يرجع للمستورد، الذي يقوم باستيراد أرخص المنتجات سعراً وأردها جودة، فيرتب على ذلك انتشار المنتجات الصينية الرديئة، بينما يحدث العكس في الدول الأوروبية.

وكذلك ورد ذكر الصين في رواية الدنيا ساحة فوضى لنفس الأديب كيزيلهابي، والتي تدور أحداثها حول امتلاء الحياة بالفوضى، نظراً لأن كل فرد من أفراد المجتمع قد يكون سبباً في ظهور هذه الفوضى. وقد ورد ذكر الصينيين في السياق التالي:

“Mimi ninafikiri serikali inajitahidi kuendeleza taifa letu. Wachina wanafanya kazi vizuri sana.” (Kezilahabi ; 2007 : 61).

أعتقد أن الحكومة تسعى جاهدة لتطوير أمتنا. فالصينيون يعملون بشكل جيد جداً. عقد دينس Dennis، أحد شخصيات الرواية، مقارنة بين أداء حكومته وأداء الحكومة الصينية، وكأنه يتمنى أن تسعى حكومته سعيًا حثيثاً في تطوير الدول أسوة بالحكومة الصينية، وتنجح كنجاحها.

علاقات الصين بدول شرق إفريقيا كما صورها المسرح السواحيلي: وفي مجال المسرح ورد ذكر الصين في مسرحية رحلة الباعة المتجولين، للأديبة شاني عماري، وتدور

أحداثها حول بعض المشاكل التي قد يقابلها الشباب الهاربون من القرى بحثاً عن فرصة عمل، وهذه المسرحية تتحدث عن الباعة المتجولين في دار السلام العاصمة التجارية لتنزانيا على وجه الخصوص. وقد ورد ذكر الصين في هذه المسرحية في السياق التالي:

“Sunche: (Anamwamuru mtumishi wake). Beka. shusha nguo za watoto. Changamka wewe iko lala lala nini? Wewe iko gonjwa au iko mimba?

Beka: (Anaenda stoo). Nilete nguo za China au za wapi?

Sunche: Iko changanya za nchi balibali.” (Omari; 2009 : 24).

سونتشى: (بأمر مساعده). يا بيكا، نزل ملابس الأطفال. استيقظ ما عليك فعله هو النوم فحسب؟ هل أنت مرض أم أنك حامل؟

بيكا: (يذهب إلى المخزن). هل أحضر الملابس الصينية أم ماذا؟

سونتشى: يوجد مزيج من دول مختلفة.

من خلال الاقتباس السابق يظهر أن سونتشى صاحب محل الملابس يطلب من بيكا العامل أن يُحضّر ملابس الأطفال الموجودة في المخزن لعرضها في المحل ومن ثمّ لبيعها، فيسأل بيكا هل أحضر الملابس المستوردة من الصين أم ماذا؟ فأجابه سونتشى بأن يحضر الملابس الموجودة في المخزن سواء أكانت مستوردة من الصين أم من أي دولة أخرى. فيتضح من خلال السؤال الذي طرحه بيكا أن الملابس المستوردة من الصين قد تكون مطلوبة أكثر من غيرها ربما لانخفاض سعرها، ولأن السوق قد لا يخلو منها.

وهناك مسرحية أخرى بعنوان شورت ماركس، للأديب كيزيلهباي، تدور أحداثها حول فساد عقول بعض الزعماء، والسفر بحثاً عن دولة المساواة والديمقراطية. وكان من شخصيات هذه المسرحية شخصية تدعى كورتشنوي براون Korchnoi Brown، الاسم الأول «كورتشنوي» يرمز إلى الصينين، والاسم الثاني «براون» يرمز إلى الأوروبيين، وهذا قد يعني أن هذه الشخصية غير محددة الهوية (63 : 2014 Simon). وقد ترمز إلى قوتين عظميين هما: الصين وأمريكا، مما يشير إلى وجود تنافس أمريكي صيني على إفريقيا. وقد لعبت هذه الشخصية دور العملاق الذي ظهر لرئيس البلاد كابيرا Kapera، ووزرائه، وكلما ذكر لهم اسمه سقطوا أرضاً، ثم طلب منه الرئيس كابيرا أن يدهم على طريق الوصول لدولة العدل والمساواة والديمقراطية قائلاً:

“Unaweza kutueleza njia ya kwenda nchi iitwayo Usawa?” (Kezilahabi;

2010: 29-30)

هل يمكنك أن توضح لنا طريق الذهاب للدولة التي تُدعى دولة المساواة؟ فسخر العملاق منه، وقال له: لا أظن أنكم ستصلون إلى هذه الدولة في حياتكم، ولم تقطعوا حتى الآن ربع الطريق، ثم أخذ هذا العملاق يشرح لهم طريقاً غير واضح المعالم، وعلى الرغم من ذلك، فقد عزموا على اتباعه:

“Rais Kapera: (Akimshika mkono Waziri wa mambo ya nchi za nje) Ndiyo maana ninakuamini. Njoo kulia kwangu. (Akiwatazama wengine) Na tuifuata hiyo njia ya Korchnoi Brown. Tuendelea na safari.” (Kezilahabi; 2010: 31).

الرئيس كابيرا: (ماسكاً يد وزير الدولة للشؤون الخارجية) فعلاً أنا أثق بك. تعال عن يميني. (ناظراً للآخرين) ولتتبع طريق كورتشنوي براون. ولنستأنف السفر. من خلال هذا الاقتباس يتضح أن القائمين على أمر الدولة الإفريقية المعنية في هذه المسرحية تابعون للصين وأمريكا ومنقادون لأوامرهم دون أن يفكروا فيها ودون أن يدركوا أبعادها. وهذا قد يوضح مدى انقياد الدول الإفريقية للصين وأمريكا من جانب، ويوضح كذلك مدى قوة الصين وأمريكا من جانب آخر.

الخاتمة:

تناول هذا البحث تاريخ العلاقات الصينية مع دول شرق إفريقيا الممتد منذ زمن بعيد والمستمر حتى القرن الواحد والعشرين، مشيراً إلى مجالات هذه العلاقات، وصورتها كما رسمها الأدب السواحيلي؛ الشفاهي والمكتوب شعراً ونثراً، وقد خرج البحث بالنتائج التالية:

- تمتد جذور العلاقات بين الصين ودول شرق إفريقيا لقرون عديدة ولا تزال مستمرة حتى الآن.
- من أهم مجالات التعاون بين الصين ودول شرق إفريقيا؛ المجال الدبلوماسي، والمجال التجاري والاقتصادي، والمجال الثقافي.
- رسم الأدباء السواحيليون صورة معبرة للعلاقات الصينية مع دول شرق إفريقيا، وقد ظهرت هذه الصورة واضحة من خلال الأدب السواحيلي الشفاهي والمكتوب.
- من المجتمع السواحيلي مَنْ يرى أن الصين مركز رئيسي للتجارة والعلم والتكنولوجيا، في حين أن هناك مَنْ يرى افتقار المنتج الصيني إلى الجودة العالية، وقد تكون هذه دعوة لعلاج هذه السلبية.
- أوضح الأدب السواحيلي أن هناك تنافس أمريكي صيني على إفريقيا ربما فرضته التغيرات الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين.

قائمة المراجع

أولاً المراجع العربية:

- أبو عجل، محمد إبراهيم محمد (1422هـ / 2002م)، الأدب السواحلي الإسلامي، المملكة العربية السعودية، سلسلة آداب الشعوب الإسلامية، رقم 6، عمادة البحث العلمي، وزارة التعليم العالي، جامعة الإمام محمد بن سعود.
- الجالودي، عليان (2014)، التحولات الفكرية في العالم الإسلامي، أعلام، وكتب، وحركات، وأفكار، من القرن العاشر إلى الثاني عشر الهجري، الولايات المتحدة الأمريكية، المعهد العالمي الإسلامي، الطبعة الأولى.
- الريامي، ناصر بن عبدالله (2009م)، زنجبار شخصيات وأحداث (1828-1972م)، القاهرة، مكتبة بيروت، الطبعة الثانية.
- تيام، إيبا دير، موليرا، جيمس (1998م)، إفريقيا والبلدان الاشتراكية، تاريخ إفريقيا العام، لبنان، بيروت، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، المجلد الثامن.
- ديفيس، ج.، ش ليب (1988م)، إفريقيا من خلال العلاقات بين القارات، تاريخ إفريقيا العام، لبنان، بيروت، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، المجلد الرابع.
- قطب، سيد (2003م)، النقد الأدبي أصوله ومناهجه، القاهرة، دار الشروق، ط 8.
- ماتيفيف، ف.ف. (1988م)، تطور الحضارة السواحلية، تاريخ إفريقيا العام، لبنان، بيروت، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، المجلد الرابع.
- ماكيفيدي، كولن، (ترجمة) السوفي، مختار (1987م)، أطلس التاريخ الإفريقي، القاهرة، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- هربك، إيفان (1997م)، إفريقيا في إطار تاريخ العالم، تاريخ إفريقيا العام، لبنان، بيروت، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، المجلد الثالث.

ثانياً المراجع الأجنبية:

- Anshan, Li, (2016) African Studies in China in The 21st Century: A Historiographical Survey. Brazilian Journal of African Studies, v. 1, n. 2.
- Chuachua, Rashid (2011) Itikadi katika Riwaya za Shaaban Robert, Tanzania. Taasisi ya Taaluma ya Kiswahili, Chuo Kikuu cha Dar es Salaam.

- Ghassani, Mohammed Khelef, na Wengine (2016) Kurasa Mpya: Fungamano la Malenga, Zanzibar, Zanzibar Daima Publishing.

Kezilahabi, Euphrase (2006) Gamba la Nyoka, Kenya, Nairobi, Vide-Muwa Publishers.

Kezilahabi, Euphrase (2007) Dunia uwanja wa fujo, Kenya, Nairobi, Vide-Muwa Publishers.

Kezilahabi, Euphrase (2010) Kaptula la Marx, Kenya, Nairobi, Vide-Muwa Publishers.

Mbogo, Emmanuel (2014) Vipuli vya Figo, Kenya, Nairobi, East African Educational Publishers Ltd.

Needham, Joseph, (2000) Science and Civilization in China, United Kingdom, Cambridge University press, v. 4.

Omari, Shani (2009) Safari ya Chinga, Tanzania, Dar es Salaam, Taasisi ya Taaluma ya Kiswahili, Chuo Kikuu cha Dar es Salaam.

Robert, Shaaban (1967) Kufikirika, Kenya, Nairobi, Oxford Universty Press.

Simon, Kilanga Benjamin (2014) Ishara katika Kaptula la Marx na Kijiba cha Moyo: Mtazamo wa Kisemiotiki, Kenya, Nairobi, Tasnifu ya Uzamili, Idara ya Kiswahili Chuo Kikuu cha Nairobi.

- Steere, Edward (1870) Swahili Tales, As Told By Natives Of Zanzibar, London, Bell & Daldy, York Street, Covent Garden.

- Taylor, Ian, (2007) China and Africa, Engagement and Compromise, London and New York, Routledge Taylor & Francis Group.

ثالثاً مواقع شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت):

- الإدارة المركزية للاتفاقيات التجارية (2008)، دراسة عن العلاقات التجارية بين مصر وتزانيا في الفترة من 2002 إلى عام 2008، مصر، وزارة التجارة والصناعة والتجارة الخارجية، ص 17،
(2017 / 8 / 17) على الربط التالي:

<http://www.tas.gov.eg/NR/rdonlyres/F8A23CDB-A069-4237-8324-2AC8749EA025/3285/Tanzania.pdf>

– China Embassy; Bilateral Relations Between China and Kenya. (12/8/2017):

(<http://ke.china-embassy.org/eng/zkgx/t169682.htm>)

Gideon, Marko (2/3/2009), Tanzania: Miaka 45 ya Uhusiano na China, (12/8/2017) www.ipsinternational.org/africa/sw/print.asp?idnews=2658

Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China; China and Tanzania, (12/8/2017)

http://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/wjb_663304/zzjg_663340/fzs_663828/gjlb_663832/3099_664224/

Mwananchi (22/3/2017), Tanzania, China zasaini mkataba wa utamaduni, (12/8/2017) <http://www.mwananchi.co.tz/habari/Tanzania--China-zasaini-mkataba-wa-utamaduni-/1597578-3859992-130kocyz/index.html>

Mwananchi (8/1/2017), Tanzania inaagiza bidhaa nje ya nchi kwa-asilimia-60, (12/8/2017)

<http://www.mwananchi.co.tz/habari/Tanzania-inaagiza-bidhaa-nje-ya-nchi-kwa-asilimia-60/1597578-3960994-cl3fisz/index.html>

Swahili Proverbs, Methali za Kiswahili, (4/8/2017) <http://swahiliproverbs.afrst.illinois.edu/learning.html>

Wikipedia, Pate, (15/8/2017). <https://sw.wikipedia.org/wiki/Pate>

TRT Swahili (22/7/2014), Ushirikiano baina ya Kenya na China, (12/8/2017) <http://www.trt.net.tr/swahili/uchumi/2015/07/22/ushirikiano-baina-ya-kenya-na-china-346600>

«التسويق السياسي في الجزائر»

(أثر الانترنت في التفاعل السياسي بين الشباب الجزائري والقضايا السياسية)

Political Marketing in Algeria

The impact of the Internet on the political interaction between Algerian youth and political issues

أحلام صارة مقدم⁽¹⁾

/ د. مصطفى الزاوي⁽²⁾

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة التفاعل السياسي الموجود بين الانترنت و الشباب في المشاركة السياسية في الجزائر، من خلال التطرق إلى دخول التسويق عالم السياسة و بروز المواطنة و الديمقراطية الرقمية في الساحة السياسية، الأمر الذي أدى إلى وجود حراك شعبي يفرض توافق العرض السياسي المتمثل في الدولة مع الطلب الاجتماعي المتمثل في المجتمع، لتحقيق الديمقراطية و بلوغ مختلف أوجه التنمية السياسية التي جعلت من الانترنت السياسي أسرع تقنية للتواصل بين الدولة و المجتمع.

الكلمات المفتاحية: التسويق السياسي، الديمقراطية، المواطنة الرقمية، الانترنت السياسي، الدولة.

:Abstract

This study aims to see to what extent the political interaction between the internet and youth can influence political participation in Algeria through the introduction of marketing in the political world and the emergence of citizenship and digital democracy in the political arena.

1 - طالبة باحثة في الدكتوراه - جامعة وهران - الجزائر ahlemsara.as@gmail.com
2 - أستاذ محاضر - أ - بقسم علم الاجتماع - جامعة وهران - الجزائر drzaoui1@hotmail.fr

What has created a popular movement imposing a certain compatibility between the political offer represented by the state and the social demand which is the society, in order to arrive at a true democracy and to reach the different aspects of the political development, which make of the political Internet the fastest means of communication between the state and society.

Keywords: Political Marketing, Democracy, Digital Citizenship, Political Internet, State.

المقدمة:

غيرت التطورات التي لحقت بتكنولوجيا الإعلام و الاتصال معالم المشهد السياسي في الوطن العربي، فشكل الانترنت السياسي مصدر الهام لكل مختص في عمليات التسويق السياسي، نظرا لما يتمتع به من مميزات خاصة و متفردة جعلته محط الأنظار كوننا أصبحنا ضمن عصر التسويق لكل شيء خصوصا بعد الحراك العربي الذي شهدته موجات الربيع العربي 2011. حيث شكلت شبكة الانترنت أشهر وسيلة إعلام و اتصال سياسي في وقتنا الحالي، ومع تزايد فعاليتها و قوة تأثيرها على الحياة الاجتماعية و السياسية، ألغت حدود الزمان و المكان و قربت المسافات بين البشر كما أحدثت تغييرات سياسية استثنائية على الخارطة السياسية العربية، مما جعلها تصبح بمرور الوقت أداة سياسية تدخل في نطاق العمل السياسي الاجتماعي، خصوصا عند الشباب كونهم الأكثر استعجالا لها، مما جعلنا نتناول من خلال دراستنا، التسويق السياسي عبر الانترنت و مدى تأثيره على الشباب، من خلال دراسة التفاعل السياسي الموجود بين الشباب و الانترنت مع التركيز على أدوات الرأي و التعبير الموجودة عبر الانترنت المتمثلة في مواقع التواصل الاجتماعي و أثرها السياسي على الشباب و النظام السياسي في الجزائر كتقنية من تقنيات التسويق السياسي .

- مشكلة البحث:

نعيش اليوم ضمن عالم اتسم ببحثه الشديد عن مختلف أوجه التنمية والتغيير السياسي و سعيه المستمر لبلوغ الديمقراطية، خصوصا إذا تعلق الأمر بالجانب السياسي بصفة عامة و السياسة في مجتمعاتنا العربية بصفة خاصة، لما عرفته هذه المجتمعات أو ما تعرفه من تطورات و تحولات مست

السنوات الأخيرة صب معظمها حول المطالبة بإصلاحات و ديمقراطية أكثر، مع دعوة للتغيير المستمر. فطرح تساؤلات شتى في شؤون السياسة المعاصرة حول ماهية العالم و المجتمع الذي نرغب في أن نعيش فيه و على وجه الخصوص في أي صورة من الديمقراطية نريد لهذا المجتمع أن يكون ديمقراطيا حيث أصبحت الديمقراطية بالمعنى الصحيح للكلمة، مطلباً جماهيرياً متسع الأوجه، مما جعل البيئة الاتصالية الجديدة تلعب دوراً محورياً في قلب الأحداث سلماً أو إيجاباً كل على حسب، في الساحة السياسية، الأمر الذي ساهم في تغيير العلاقة ما بين المواطن و السلطة في العالم العربي، فظهر مصطلح جديد عرف أو سمي بالتسويق السياسي الذي يعتبر نتاج للتزاوج بين التسويق و السياسة فكُنشاط و منهج يعكس اختراق التسويق لمجال السياسة، فالإعلان السياسي و الحملات السياسية عبر الانترنت، ومشاركة الاستشاريين و مديري الحملات السياسية و عمليات الاتصال السياسي كلها من نماذج هذا التسويق . بحيث أصبح لزاماً على أي دولة تبني هذه الاستراتيجية كوسيط بينها و بين المجتمع بجميع أفرادها خصوصاً الشباب نظراً لوجودهم الكمي و النوعي، ولما يتمتعون به من مميزات و قدرات و مهارات لا تتوفر عند غيرهم كالديناميكية و الفعالية و الانسجام و التوافق بين مطالبهم و مطالب المجتمع فكما يقال « الشباب نصف الحاضر و كل المستقبل ».

فالتسويق السياسي لا يعني بيع و شراء السياسة بل هو ببساطة كيفية إيصال الخطاب أو الأفكار والمبادئ إلى عامة المواطنين عن طريق وسائل الاتصال السياسي الحديثة، التي خلقت نوعاً جديداً من الحرية تدخل في نطاق الرقميات كالمواطن الرقمي، الديمقراطية الرقمية، المواطنة الرقمية ... الخ. ففي فترة وجيزة أصبح المواطنون أكثر اتصالاً باللعبة السياسية وبشكل أخص الشباب، لمدى ارتباطهم وتعلقهم بالإنترنت التي أصبحت تلعب دوراً سياسياً مهماً، مما جعل مفردات مثل المدونات واليوتيوب والفيسبوك والتويتر. الخ، ألفاظاً شائعة في مجال العمل السياسي في دول العالم، و تعمقت جاذبية هذه الوسائل الحديثة و اتسع التفاعل بينها و بين المواطنين في الساحة السياسية، فلم يعد المواطن مقيداً بالإصغاء إلى ما لا يريد الإصغاء إليه أو مشاهدته مالا يحب مشاهدته (محمد لعقاب، 2011، ص52). فالبيئة الاتصالية الجديدة وفرت الوسائل اللازمة والضرورية للتواصل الاجتماعي و التغيير السياسي، فالسياسة تحتاج إلى اتصال و الاتصال يحتاج إلى وسائل (سيولة المعلومات، الأخبار، الحوار، النقاش) أي فضاء عام يلتقي فيه العرض مع الطلب ضمن السوق السياسي المقترح، بالاعتماد على عدة استراتيجيات اتصالية تبحث باستمرار عن تقنية الإقناع والتأثير و النفوذ لجذب الجمهور.

ومن هنا يمكن طرح التساؤل الآتي: في ظل بحث الشعوب المستمر عن الحرية كيف يمكن للتفاعل السياسي عبر الانترنت تجسيد الديمقراطية في الممارسة السياسية المتبعة في الجزائر؟

الفرضيات:

- مدى استخدام الجزائر لتقنيات التسويق السياسي من اتصال سياسي والانترنت من شأنه أن يؤثر إيجاباً أو سلباً في حث الشباب على المشاركة في الحياة السياسية.
- لم يعد في وسع أي حكام أو قادة أو سياسيين ممارسة السياسة دون الأخذ بعين الاعتبار القدرات الجديدة للتعبير والتعبئة التي اكتسبها المواطنون عبر الانترنت.

- أهداف الدراسة وأهميتها :

أصبحت التكنولوجيات الحديثة عاملاً من عوامل التنمية وعنصرًا متزايد الأهمية في السياسة، فلعبت دوراً محورياً في قلب الأحداث بين المواطن والدولة لما تتميز به من السرعة في نقل الخبر والمعلومة لتصل إلى جميع الناس بدون تمييز ولا استثناء من خلال عمليات الاتصال السياسي والانترنت التي اخترقت كل الحدود والحواجز، مما جعل المواطن ضمن سوق سياسي اختلفت مضامينه، فانتشرت ظاهرة عزوف الشباب عن السياسة وانجذابه لما أصبح يعرف بالديمقراطية الرقمية أي برزت المشاركة الغير تقليدية المرتبطة بالحركات والجماعات الغير رسمية وشبكة الانترنت خصوصاً في ظل الثورات العربية الحالية بدءاً من مطلع سنة 2011، مما جعل هذه الظاهرة محل تساؤل ونقاش مازال مطروحاً ليوم هذا.

- أسباب اختيار الموضوع :

تقل الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بشكل مباشر فالتسويق في الممارسة السياسية موضوع جديد ومهم في الوقت ذاته خصوصاً في ظل الحراك السياسي الذي يشهده الوطن العربي حالياً بعد مرحلة سياسية طويلة من الجمود والركود، هذا الحراك الذي تبناه الشباب جعلنا نقف أمام تزاوج ظاهرتين مهمتين الأولى سياسية والثانية إعلامية، السياسية هي تلك الاحتجاجات التي تعبر عن احتقان شعبي وغضب جماهيري وتمثل في المشاركة السياسية الغير تقليدية، والإعلامية هي التي تتعلق بتدخل شبكة الانترنت في السياسة.

- منهجية البحث:

«تميز الروح العلمية بستة استعدادات ذهنية وهي: الملاحظة، المساءلة، الاستدلال، المنهج، التفتح الذهني والموضوعية»، فإذا كانت الملاحظة تسمح بالتحقق من الافتراضات، المساءلة تساهم في

تحديد موضوع البحث، وإذا كان الاستدلال الأساس في صياغة مشكلة البحث، فإن المنهج يتضمن الإجراءات التي تهدف إلى تنظيم البحث، فروح المنهجية تنظم وترتب انجاز العمل بأكثر دقة ممكنة (موريس أنجرس، 2006، ص42) سنحاول إدراج هذه الدراسة ضمن المنهج الوصفي للتعرف على الظاهرة بطريقة تفصيلية ودقيقة، لتكون وصفية تحليلية في بنية النسق، تقوم على اختبار معارف وتقييمات فئة هامة ومؤثرة في المجتمع وسياسة الدولة بالمعالم والمكونات الخاصة بالنظام السياسي، وهي فئة الشباب (كونهم يمثلون قوة لا يستهان بها في مختلف مجالات التنمية) وفعالية دور هذه الفئة في النظام السياسي الجزائري .

- الدراسات السابقة

إن الدراسات التي تناولت موضوع التسويق السياسي وعلاقته بالشباب مع تأثير ثورة المعلومات والاتصالات على التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في العالم العربي قليلة رغم سرعة انتشار الظاهرة سنتذكر منها: دراسة «سيرج ألوي» حول التسويق والتواصل السياسي « أجريت سنة 1994 وهو كتاب يحاول أن يواكب التطور السريع للتسويق والتواصل السياسي نظريا وممارسة، فبعد أن تحدث عن الأسس التاريخية وعناصر الثقافة والنظرية السياسية، تحدث في الفصل الثاني من الكتاب عن التواصل السياسي، واستعرض في الفصل الثالث أسس التسويق السياسي .

كما تناولت دراسة الباحث «حسني عوض» بجامعة القدس المفتوحة، أثر مواقع التواصل الاجتماعي في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى فئة الشباب» (تجربة مجلس شبابي علار نموذجاً)، أجريت في أواخر سنة 2012، بحيث ركزت على أهمية مواقع التواصل الاجتماعي عبر الانترنت عند الشباب. كما اهتمت دراسة للباحث «عيسى عبد الباقي موسى حول موضوع «انعكاسات الاتصال التفاعلي عبر وسائل الإعلام الجديد على تنمية وعي الشباب الجامعي بالقضايا السياسية (دراسة حالة للتحول الديمقراطي في مصر)» برصد العلاقة بين تكنولوجيا الاتصال التفاعلي عبر شبكة الانترنت بدرجة الوعي السياسي لدى الشباب الجامعي، دراسة للباحث «محمد تركي بني سلامة» حول « الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي» (دراسة ميدانية نوعية) تم تنفيذ هذه الدراسة من قبل مركز البديل للدراسات والأبحاث، بدعم من مؤسسة المستقبل، عمان، الأردن، سنة 2013، جاءت هذه الدراسة كاستنباط للتحرك الجماهيري في انطلاقاته العربية.

كما أجريت دراسة أخرى للباحثة «منى محمود علي» تحت عنوان «من ثورة الاتصال إلى ثورة التغيير، رؤية تكنو اجتماعية لأحداث مصر 2011» في أواخر سنة 2012 بجامعة المستنصرية بالقاهرة،

حيث استخلصت هذه الدراسة انه أصبحت بيننا و بين العالم فجوة جديدة تضاف على لائحة الفجوات ألا و هي الفجوة الرقمية التي تبنتها فئة الشباب الذي يرغب في التحرر من تسلط الأنظمة. ولطالما اعتبرت وسائل الإعلام من الآليات الرائدة في التأثير على علاقة الشباب بالعمل الاجتماعي و السياسي، فلقد أكدت دراسة ل « Kate kenski 2006 » و آخرون أجريت على عينة من الشباب الأمريكي أن استخدام وسائل الإعلام يرتبط بالمستويات العالية من الوعي السياسي .

1/ الحراك السياسي للشباب عبر شبكة الانترنت كتقنية للتسويق السياسي :

لطالما اتسم الشباب العربي بنوع من العزوف عن السياسة مما ولد مقاربات أخرى كالاغتراب و تآكل الشرعية و فقدان الثقة... الخ، و تبعا لذلك «حدد» «Finfiter» أبعاد رئيسية لظاهرة الاغتراب السياسي «Political Aliénation» تتمثل في : 1. انعدام القدرة على التأثير في المجتمع و على الحكومة أي أن القرارات السياسية تتخذ بدون إعطاء أهمية لرأي المواطن، 2. انعدام المعنى أي انعدام القدرة على فهم الطريقة التي تسيير بها النظام السياسي والاجتماعي، 3. انعدام المعايير أي انتشار اللامعيارية أي عدم وجود معايير أخلاقية تحكم العملية السياسية، 4. العزلة السياسية بمعنى رفض قواعد السلوك الراهنة، و الشعور إن قواعد اللعبة السياسية غير عادلة «(إيمان محمد حسني عبد الله، 2012، ص 128). و رغم ذلك يلعب العامل السياسي دورا بارزا و فعالا في حدوث التغير الاجتماعي، فهو يبين "أن العالم يجب أن يتغير و يتطور و يتفاعل لأنه بصورته الحالية غير ملائم لأفراد المجتمع (العايب شبيلة، 2012، ص 69) .

1.1- الشباب و المواطنة الرقمية :

«غالبا ما يوصف الجيل الذي ولد في الثمانينات و بداية التسعينات من القرن العشرين ب «جيل الانترنت» حيث يميل إلى التفاعل مستثمرا الآليات التي يتيحها له الفضاء الالكتروني من التكنولوجيات و المهارات التقنية، إضافة إلى زيادة اهتمام الانترنت بتدعيم الممارسة الديمقراطية و تأثيرها في المعرفة السياسية (الصادق رابح، 2012، ص 89) من خلال تسهيل الحصول على المعلومات السياسية و تحرير المعلومات من كل القيود الأمر الذي جعلها محل أنظار و تتبع الكثير من الشباب . و يمكننا تعريف المواطنة الرقمية على أنها «مجموعة القواعد و الضوابط والمعايير و الأعراف و الأفكار و المبادئ المتبعة في الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا، التي يحتاجها المواطنون من أجل المساهمة في رقي الوطن» (Fabienne Greffet, 2014, P133). فخلقت نظام ممارسة الديمقراطية

تكنولوجيا، وأصبحت تستخدم كوسيلة فعالة لتنشيط جوهر الديمقراطية المتمثل في الشفافية في الإجراءات و المشاركة في عملية صنع القرار من خلال اندماج تكنولوجيا الاتصال و المعلومات في العمل السياسي، كأدوات و طرق عمل جديدة في ممارسة الديمقراطية.

2.1- الشباب و الديمقراطية الرقمية: الحرية السياسية و التفاعل الاجتماعي في الشأن السياسي من قبل الشباب عبر الانترنت خلق لنا «الديمقراطية الرقمية التي تجسد» «أولا محاولة لتغيير الطرق التقليدية في العمل السياسي، ثانيا تجمع الأنماط الجديدة الخاصة بالممارسة في العمل السياسي، فتكشف عن عملية تزاوج ما بين الديمقراطية كمفهوم سياسي و التكنولوجيا كآلية و وسيلة لتعزيزها من خلال توفير أسسها النظرية المتمثلة في حرية الرأي و التعبير، في مجال عام و مفتوح من الأفكار و المعلومات السياسية (عادل عبد الصادق محمد، 2009). فاتسعت دائرة المشاركة و ممارسة السياسة الكترونيا لدى الشباب كونه أصبح غير مضطر لإخفاء رأيه و التقيد بما يملأ عليه، وخلق نوعا آخر من المشاركة الغير تقليدية التي تتمثل في استخدام الانترنت كتقنية حديثة في الممارسة السياسية تماشيا مع متطلبات العصر و ما يفرضه بلوغ التنمية في مختلف المجالات.

فلقد أتاحت وسائل الإعلام الجديدة المتمثلة في تطورات شبكة الانترنت «خلق مجال سياسي افتراضي، تمكن من خلال له المواطنون من تبادل المعلومات بشكل فوري، و متعدد الوسائط و بكميات غير محدودة، و لا خاضعة لرقابة مسبقة، الأمر الذي أفرز ما اصطلح عليه بالديمقراطية الرقمية، و ما نتج عنها من أفكار تنظيمية مستحدث، كالأحزاب و البرلمانات الرقمية، و الحكومات الالكترونية، و أنشطة سياسية جديدة، كالتصويت الالكتروني و الاستفتاءات الرقمية، و تبادل الآراء حول الأداء الحكومي في قوائم المناقشة و غرف الدردشة (إيمان محمد حسني عبد الله، 2012، ص 49)، حيث تعددت الآراء و المواقف و اختلفت مما جعلنا ضمن فضاء يحمل عدة تطلعات من شأنها توفير بيئة سياسية ملائمة لجميع أفراد و تكتلات المجتمع .

2/ فعالية الانترنت السياسي و تأثيره على النظام السياسي في الجزائر:

أصبحت شبكة الانترنت و ما يرافقها من تبلور، لعبة الشباب السياسية المتميزة في التأثير و التأثير، كونها مثلت أداة للتفاعل الاجتماعي و السياسي في القضايا الوطنية و الدولية، «إذ أصبح الشباب يمثل قوة رفض و تحدي و مصدر رؤى جديدة للمستقبل، من اجل التغيير حتى يتسنى له خلق واقع جديد (محمد سيد فهمي، 2009، ص 123)» يتناسب معه و مع تطلعاته نحو الحاضر و المستقبل. و الجزائر

كغيرها من البلدان شهدت وقع هذه الطفرة التكنولوجية في الممارسة والعمل السياسي، حيث ولدت الانترنت فضاءً متنوع الأوجه يضم واقعنا الراهن خصوصاً ضمن موجات الربيع العربي التي شهدها مطلع سنة 2011 ومازالت لم تكمل تبعاتها إلى يومنا الحالي.

1.2- الشباب و التغيير السياسي في المجتمع الجزائري:

تغيرت الخارطة السياسية العربية بعد مطلع سنة 2011 تبعاً لأحداث الربيع العربي وما عقبها من تغيرات على مستوى أوجه وأنماط النظم السياسية العربية، بحيث شكلت الثورة التونسية والمصرية نقطة تحول في دخول الشبكات الاجتماعية الخاصة بالانترنت الحياة السياسية في وطننا العربي، خصوصاً كونها تقنية تميز بها الشباب وتفاعل معها بحيث يؤثر فيها ويتأثر بها في الوقت ذاته، مما جعل الجزائر كغيرها من الدول تشهد وقع هذه الثورة التكنولوجية التي خلقت سهولة ممارسة السياسة بطرق مستحدثة. فالمتتبع لأحداث الجزائر يلاحظ وجود تدهورات طرأت على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمواطن الجزائري قرب فترة الثورات العربية، مما جعل الجزائر تشهد بدورها نوعاً من الأحداث التي قادها الشباب الجزائري، خلال شتاء 2011، فخرج الشباب إلى الشوارع محتجين ومبرين عن غضبهم بسبب ارتفاع الأسعار الذي انتشر آنذاك لعبت كذلك الشبكات الاجتماعية عبر الانترنت دوراً كبيراً في التعبئة السياسية، مما ألزم الدولة بالقيام بإصلاحات وتعديلات سريعة في سياسة الدولة، إضافة إلى إرجاع الأسعار لطبيعتها لتهدئة الوضع وتجنب الوضع المشحون، و التجاوزات التي قد تحدث.

ورغم ذلك عرفت الجزائر عدة تظاهرات واحتجاجات طفيفة نادت بالتغيير السياسي والإصلاح متوجهة إلى عالم التشبيك الاجتماعي الذي فتح المجال للمناقشات والحوارات السياسية، فمساهمة الانترنت في العمل السياسي دعمت الشباب في توصيل أفكاره والتعبير عن توجهاته واتجاهاته دون قيود أو عزل، خصوصاً مع انتشار ظاهرة عزوف الشباب عن السياسة التي جعلتها الانترنت تأخذ مساراً آخر يتمثل في المشاركة السياسية الغير تقليدية التي تدخل ضمن مجتمع المعلومات والإعلام البديل حيث جعلتنا ننظر للعالم بطريقة أخرى. «المجتمعات الافتراضية لا تقوم على الجبر أو الالتزام بل تقوم في مجملها على الاختيار، فتعد الوسائل الحديثة للاتصال عنصراً أساسياً لعملية التغيير في المجتمع الجزائري في الفترة الحالية، وتؤدي الثقافة اللامادية التي تنتجها هذه الوسائل، كالإيديولوجيات السياسية والاجتماعية إلى تغيير واسع في حياة المجتمع» (ساسي سفيان، 2016).

فالتغيير السياسي في كل مجتمع يحتاج إلى استجابة عدة عوامل أهمها :1-الرأي العام أو مطالب الأفراد من النظام السياسي 2--تغير في نفوذ وقوة بعض الحركات و الأحزاب و جماعات المصالح، بما يعني تحول الأهداف الحزبية أو الخاصة من إطار الحزب إلى إطار الدولة 3--تداول السلطات في الحالات الديمقراطية، أو إعادة توزيع الأدوار السياسية بالانقلابات و الاحتجاجات، و بدء تشكل حياة سياسية جديدة وفق منطق قيادة جديد 4--ضغوط و مطالب خارجية من قبل دول أو منظمات، و تكون هذه الضغوط بعد أشكال سياسية و اقتصادية و عسكرية (المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2016، ص5).

2.2- الانترنت والمشاركة السياسية في الجزائر:

«لعبت شبكات التواصل الاجتماعي (فيس بوك، تويتر، يوتيوب) دورا كبيرا في صنع صحوة حرية التعبير التي دخلت في الجسم السياسي و خلقت ساحة مفتوحة للمطالبات الشعبية المستمرة بالإصلاح السياسي إضافة إلى تعبئة و صياغة الرأي العام و محاسبة الحكومات بطريقة غير متوقعة، مما جعل الحكومات تكافح لمواجهة مرة بشن حملات واسعة النطاق على المدونين و الصحفيين و المجتمع المدني و أخرى بالإصلاحات (Ghannam.J, 2011, P4) ”تلك الأخيرة التي طال تداولها في الجزائر عبر مختلف وسائل الإعلام المسموعة و المرئية و التي أصبحت جزءا أساسيا من النظام السياسي في الدولة، فشكلت هذه الشبكات منبرا للتواصل الاجتماعي و السياسي عند الشباب العربي لما تتميز به من مميزات خاصة لا تتوفر عند غيرها، كما شكل استخدام الانترنت في العمل السياسي نوعا من المشاركة السياسية الغير تقليدية التي وجد فيها الشباب نوعا من الحرية في التعبير عن آراءه دون خوف و قيود، اتجاه السياسة القائمة في البلاد و الموجودة في العالم، ”فلقد ساعدت التطورات الحاصلة في تكنولوجيا الإعلام و الاتصال على ربط التواصل بين الشعوب بمختلف توجهاتها الحضارية، متجاوزة الحدود و العزلة الحضارية التي كانت تعيشها مختلف الجماعات البشرية فعلى الرغم من التطور الحاصل في وسائل الإعلام، إلا أن تأثيرها لم يرق إلى درجة التأثير الذي أحدثته شبكة الانترنت، من خلال ملايين المواقع التي تتناول كل مجالات الحياة من سياسة و اقتصاد و سياحة و تعارف هذه الأخيرة كانت على رأس الوسائل الرقمية الأكثر شعبية في وسط الشباب و المعروفة بشبكات التواصل الاجتماعي، منها تويتر و فايس بوك، و يبرز تأثير شبكات التواصل الاجتماعي من خلال حجم المنخرطين فيها، فهي تضم مئات الملايين من الشباب العربي ”(مرسي مشري، 2012، ص146)، حيث يرى المدافعون عن فعالية الانترنت في السياسة ”أن التوسع في القدرة على الاتصال يمكن أن يقود إلى ثقافة سياسية رحبة و أفعال أكثر انظاما للمشاركة السياسية كون المواطنون سيكونون أكثر نشاطا في التعبير عن

آرائهم من خلال الانترنت، التي تتيح لهم فرصا جديدة لتوصيل رغباتهم ومصالحهم لموظفي الحكومة الرسميين و المنتخبين (محمد نصر مهنا، 2007، ص 43).

إن عضوية الشباب الجزائري في الجماعات المشكلة عبر الشبكات الاجتماعية فتح المجال للممارسة السياسية في الفضاء المعلوماتي، فالشأن السياسي أصبح متغير أساسي في عالم الانترنت، إذ ساهم دخول الانترنت السياسة في تأرجح الممارسات السياسية بين عالمين الأول و العالم الواقعي و الثاني هو العالم الموازي المتمثل في الشبكات الاجتماعية التي يتجلى منظورها بشكل واسع في الساحة السياسية» (مرجع سابق، 2016) كالتنشئة السياسية للشباب و تعبئة الرأي العام إضافة إلى بروز الهوية الرقمية التي عبرت عن المواطنة حيث شغلت مواقع التواصل الاجتماع أفكار الشباب ووظفت له فضاء حر للتعبير مع احترام مختلف وجهات النظر سواء كانت موالية، معارضة أو حيادية.

نتائج الدراسة :

بدخول الممارسة التسويقية إلى المعترك السياسي، أصبح هناك نشاط تسويقي سياسي، الذي هو في حقيقة الأمر عبارة عن نشاط سياسي استراتيجي، و سلوكي، أي نشاط سياسي كونه يهتم بالطريقة التي تمكن المنظمات السياسية كالأحزاب مثلا من العمل في أوساط الشعب لكسب ودهم، تعاطفهم، وتأييدهم، و نشاط استراتيجي لاعتماده في جوهره على الفكر و التخطيط الاستراتيجي الذي يمكن و يساعد التسويق السياسي على تحقيق الأهداف التي تسعى المنظمات السياسية أو المرشحين للانتخابات من تحقيقها، إضافة إلى كون التسويق السياسي نشاط سلوكي كونه يهتم كثيرا و بشكل خاص بالسعي لمعرفة حاجات ميولات و تطلعات كل شرائح المجتمع (صحراوي بن شيحة، 2011، ص 9) كل هذا ييسر عملية المشاركة السياسية للشباب في الجزائر فالاتصال السياسي الجيد يسهل التوافق بين متطلبات الشعب و قرارات الدولة ضمن القضايا السياسية الكبرى، فرغم عدم ارتفاع مستوى الانترنت السياسي في الجزائر مقارنة ببقية الدول، إلا انه خلق جوا من التداول و النقاش شد الرأي العام مرة أخرى للسياسة و جذب الشباب نحو العمل السياسي فأكسبهم وعيا و ثقافة سياسية تمكن من بناء مجتمع ديمقراطي يتطلع للاستقلالية و يتمتع بقوة سياسية اجتماعية فعالة في الدولة. حيث حرر هذا الحراك السياسي الالكتروني «طاقات حيوية اختلط فيها السياسي ذا المطالب الديمقراطية بالاجتماعي ذو العدالة الاجتماعية، والاقتصادي ذو التوزيع العادل للخيرات و محاربة الفساد بالثقافي ذا النزوع النهضوي الذي لم تتضح معالمه (عبد الإله بلقزيز، 2013، ص 58). لذا فمشاركة الشباب في السياسة تعتبر من متطلبات التنمية السياسية هذا المفهوم الذي حظي بانتشار واسع في تراث العلوم

السياسية، وبخاصة فيما يتعلق بدراسة العلاقة بين السياسة و المجتمع، وعمليات البناء المجتمعي و رسم السياسات التنموية فجاء التسويق السياسي عبر الانترنت لتسريع عملية التواصل الاجتماعي السياسي بين الدولة و شعبها ضمن قواعد اللعبة السياسية.

الخاتمة:

تبين لنا من خلال دراستنا صحة الفرضيات في فعالية الانترنت السياسي في حياة الشباب داخل المجتمعات العربية ككل بما فيهم الجزائر، كونه خلق نوعا من المشاركة السياسية المستحدثة التي تعد من أولويات بلوغ التنمية على كافة المستويات، فالتسويق السياسي وإن كان في نظر البعض مجرد دعاية سياسية إلا انه باستطاعته مساعدة الدولة في ربط الاتصال السياسي بشعبها كونه يشكل سوق سياسي يضم العرض السياسي للدولة و الطلب الاجتماعي لشعبها و إذا توافق العرض مع الطلب تحققت الديمقراطية و ضمنت الدولة شرعيتها.

قائمة المراجع:

1. الصادق رابح (2012)، الهوية الرقمية للشباب بين: التمثيلات الاجتماعية والتمثل الذاتي مجلة إضافات، العدد 19، صيف 2012.
2. العايب شبيبة (2012)، الديناميكية الاجتماعية والنمو السياسي، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، العدد 8،
3. المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية (2016)، قراءات نظرية: التغيير السياسي - المفهوم والأبعاد، مصر، 10-04-2016.
4. إيهان محمد حسني عبد الله (2012)، الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية مكتبة إنسانيات، القاهرة، مصر.
5. صحراوي بن شبيحة وآخرون (2011)، التسويق السياسي، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ط1، عمان.
6. عادل عبد الصادق محمد (2009)، الديمقراطية الرقمية نمط جديد للممارسة السياسية مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مصر، أبريل 2009.
7. عبد الاله بلقزيز (2013)، الديمقراطية المنقوصة (في إمكانات الخروج من التسلطية و عوائقه)، منتدى

- المعارف، بيروت، لبنان.
8. ساسي سفيان (2016)، تكوين الهوية الرقمية للشباب الجزائري، المؤتمر الرقمي الأول للإنسانيات والعلوم الاجتماعية، الجزائر، 10-04-2016.
9. محمد لعقاب (2011)، المواطن الرقمي (كيف ساعدت تكنولوجيا المعلومات الثورات العربية)، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، ط1، الجزائر.
10. محمد سيد فهمي (2009)، العولمة والشباب من منظور اجتماعي، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، ط1، الإسكندرية، مصر.
11. موريس أنجريس (2006)، البحث العلمي في العلوم الإنسانية (تدريبات علمية)، ت. بوزيد صحراوي دار القصبة للنشر، ط2، الجزائر.
12. المعهد المصري للدراسات السياسية و الاستراتيجية (2016)، قراءات نظرية: التغيير السياسي - المفهوم و الأبعاد، مصر، 10-04-2016.
13. محمد نصر مهنا (2007)، الإعلام السياسي بين التنظير و التطبيق، دار الفاء لدنيا الطباعة و النشر، ط1، الإسكندرية، مصر.
14. مرسي مشري (2012)، شبكات التواصل الاجتماعي الرقمية (نظرة في الوظائف)، مجلة المستقبل العربي، بيروت، لبنان، العدد 395، يناير 2012.
15. Fabienne Greffet (2014)، La citoyenneté numérique : Perspectives de recherche. In : Réseaux, (125-159), 2014 /2 n° 184-185.
16. Ghannam, J (2011). "Social Media in the Arab World : Leading up to the Uprisings of 2011", Washington, the Center for International Media Assistance.

العمل الطوعي في السودان: المفاهيم والممارسات

بقلم: د. خالد عبدالرحمن محمد الحاج⁽¹⁾

- المقدمة
- أصول العمل الطوعي في الإسلام
- تاريخ العمل الطوعي في العالم
- خلفيات بيئة العمل الطوعي في السودان
- نشأة وتطور العمل الطوعي في السودان
- مبادئ وأهداف العمل الطوعي
- معوقات العمل الطوعي في السودان
- مقترحات تطوير العمل الطوعي

مقدمة:

لقد عنى الإسلام عناية بالغة بالعمل الطوعي، والمراد به: النفع المادي أو المعنوي الذي يقدمه الإنسان لغيره من دون أن يأخذ عليه مقابلا ماديا ولكن ليحقق هدفا خاصا له اكبر من المقابل المادي قد يكون عند بعض الناس الحصول على الثناء والشهرة أو نحو ذلك من أغراض الدنيا. والمؤمن يفعل ذلك لأغراض تتعلق بالآخرة رجاء الثواب عند الله والدخول في جنات النعيم فضلا عما يناله في الحياة من بركة وحياة طيبة وسكينة نفسية وسعادة روحية لا تقدر بثمن عند أهلها ومن هنا وضع الإسلام أصول أو أسس العمل الطوعي .

أصول العمل الطوعي في الإسلام:

➤ فعل الخير: قال تعالى (وافعلوا الخير لعلكم تفلحون) - (وما يفعلون من خير فلن يكفره) - الحج - 177 ال عمران 155 .

1 - رئيس قسم المنظمات والعمل الطوعي جامعة أفريقيا العالمية كلية الدراسات العليا معهد دراسات الكوارث واللاجئين، قسم العون والأمن الإنساني.

- قول الخير (وقولوا للناس حسنا) - وفي الحديث (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت) - البقرة - 83 متفق عليه.
- المسارعة إلى خير: (وسارعوا إلى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السنوات والأرض أعدت للمتقين) (الذين ينفقون في السراء والضراء) ال عمران 133-134.
- التسابق على الخير (فاستبقوا الخيرات إلى الله مرجعكم جميعاً- المائدة 48).
- الدعوة إلى الخير: (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير) - ال عمران وفي الحديث (من دل على خير فله مثل اجر فاعله) - متفق عليه.
- الحظ على الخير من أعظم دلائل الخير اطعام المسكين حتى لا يهلك جوعا والناس إلى جواره يطعمون ويشبعون (ارايك الذي يكذب بالدين- فذلك الذي بدع اليتيم -ولا يحض على طعام المسكين) الماعون 1-3
- نية الخير: فمن لم يكن له قدرة على فعل الخير فليجعل ذلك من نيته فلربما كانت نية المرء خيرا من عمله كما في حديث ابي كبشة الأنصاري رضي الله عنه سمع رسول صلى الله عليه وسلم يقول (انما الدنيا لأربعة نفر عبد رزقه الله مالا وعلما فهو يتقي فيه ربه وسيصل فيه رحمه ويعلم الله فيه حقا فهذا بأفضل المنازل وعبد رزقه الله علما ولم يرزقه مالا فهو صادق النية يقول: لو ان لي مالا لعملت بعمل فلان فهو بنيته فاجرهما سواء وعبد رزقه الله مالا ولم يرزقه علما يخيط في ماله بغير علم ولا يتقي فيه ربه ولا يصل فيه رحمه ولا يعلم الله فيه الله فيه حقا فهذا باخبت المنازل وعبد لم يرزقه الله مالا ولا علما فهو يقول: لو ان لي مالا لعملت فيه بعمل فلان فهو بنيته فوزرهما سواء).
- فعل الخير وان صغر: قال تعالى (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره) - الزلزلة 7 وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (سبق درهم مائة ألف درهم) قالوا: كيف؟ قال: (كان لرجل درهمان، تصدق بأحدهما، وانطلق رجل إلى عرض ماله فاخذ منه مائة ألف درهم فتصدق بها)، وقال صلى الله عليه وسلم: (اتقوا النار ولو بشق تمرة، فمن لم يجد شق تمرة فبكلمة طيبة) ..
- ذم المناعين للخير: وكما مدح القران فاعلي الخير والداعين اليه: ذم ابلغ الذم: الذين يمنعون الخير فقال تعالى في التشنيع على بعض المشركين من خصوم رسول الله واعداء دعوته: (ولا تطع كل حلاف مهين - هماز مشاء بنميم - منتع للخير معتد اثيم) - القلم 10-12.
- التعاون على عمل الخير فريضة: قال تعالى: (وتعاونوا على البر والتقوى) المائدة 2 وفي

الحديث (المؤمن للمؤمن كالبنين يشد بعضه بعضا شبك بين أصابعه) وقال (يد الله مع الجماعة).

➤ اثابة كل من يسهم في النشاط الطوعي: زمن اصول عمل الخير : اثابة كل من يقوم بجهد ما في عمل الخير وتوصيله الى اهله :فعن رافع بن خديج رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :العامل على الصدقة بالحق لوجه الله تعالى كالغازي في سبيل الله عز وجل حتى يرجع فجعل العامل على الصدقة تحصيلا او توزيعا لكل مجاهد في سبيل الله اذا توافرت فيه امران :تحرى الحق وابتغاء وجه الله بعمله وان كان يأخذ عليه اجرا. وعن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال :اذا انقفت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة كان لها اجرها بما انفقت ولزوجها بما اكتسبت وللخادم مثل ذلك صاحب المال: الزوجة التي تنفق والخادم الذي يساعد ويدخل في هذا العاملون في المنظمات الطوعية وان كانوا بأخذون اجرا على اعمالهم اذا صحت نياتهم وقصدوا بعملهم في الاساس وجه الله تعالى ولهذا اعتبر الحديث العامل على الصدقة (الزكاة) كالغازي المجاهد في سبيل الله مع ان القران فرض له اجره من الزكاة مثلها من مصرف (العاملين عليها) -التوبة 60.

تاريخ العمل الطوعي في العالم:

العمل الطوع مفهوم قديم وممارسة قديمة فقد عرف الانسان البدائي سلوك النجدة وعون الجار والصديق وجاءت الاديان لتؤكد هذه المبادئ التي تدعو للتكاتف والتعاون والتراحم وقامت الخدمات الطوعية بلعب دور كبير في نهضة الكثير من الحضارات والمجتمعات عبر العصور بصفتها عملا خاليا من الربح وانما تمثل مهنة يقوم بها الافراد لمصالح المجتمع ككل وتأخذ اشكالا متعددة ابتداء من الاعراف التقليدية للمساعدة الذاتية الى التجاوب الاجتماعي في اوقات الشدة ومجهودات الاغاثة الى حل النزاعات وتخفيف اثار الفقر ويشتمل المفهوم على المجهودات التطوعية المحلية والقومية والبرامج العالمية .بعد نهاية الحرب العالمية الباردة وظهر ما يسمى بالنظام العالمي الجديد تراجعت الكثير من المفاهيم التقليدية للسيادة القطرية للدول مع بروز مفاهيم الحماية والاحتياج الانساني وتغيرت الكثير من ادوات ادارة الصراع والهيمنة في ظل احادية القطب.

وفي ظل هذا التطور اصبح المحور الانساني اداة فاعلة للضغط واتخذ موقعا متقدما في اجندة النظام العالمي بما يمثله من مداخل متعددة الانسانية وسيادة مفهوم الحقوق(right base approagh) وغيرها من المداخل الظاهرة والخفية واصبحت المنظمات الاممية والمنظمات الطوعية غير الحكومية ذات الانتشار الجغرافي الواسع والامكانات الكبيرة -في بعض الاحيان لها وجهات تقوم بتمرير بعض الاجندة والسياسات الخاصة بهذه القوى عبر البرامج ذات

الطابع الانساني مثل حقوق الانسان والحكم الراشد ومفهوم حماية المدنيين وضمان ايصال الاغاثة وبرامج اعادة التعمير والتنمية وبرامج المناصرة وحقوق المرأة وحماية الطفل.

تعريف المنظمات الطوعية لغة واصطلاحاً:

المنظمات الطوعية لغة:

مصطلح يعني التنظيم الاداري وفق اسس معينة متفق عليها او الذي يقدم جهداً خدمة للإنسان دون مقابل .

المنظمات الطوعية اصطلاحاً:

عبارة عن مجموعة من لأفراد اتفقوا على التعاون في وجه من الوجوه الاصلاحية والوقائية وذلك لتحقيق منفعة انسانية تنقل الناس من العوز والحاجة الى الكافية والرخاء وذلك عبر تأسيس تنظيم اداري محكم يقدم خدماته للإنسانية دون توقع جزاء مادياً ملموساً. احياناً: يتحدث العاملون في العمل الطوعي عن مفهوم العون الانساني.

اهم مسميات العمل الطوعي :

- ❖ المنظمات غير الحكومية ngos
- ❖ المنظمات غير الربحية non – profit organizations
- ❖ المنظمات الطوعية الخاصة private voluntartyorganization
- ❖ المنظمات غير الكلاسيكية الغربية non-classical-western
- ❖ القطاع الثالث
- ❖ النظام الثالث القطاع المستقل
- ❖ القطاع غير الهادف للربح
- ❖ منظمات التنمية الطوعية وتكون في افريقيا
- ❖ النشاط الاهلي في مصر
- ❖ التنمية غير الحكومية في امريكا اللاتينية

خلفيات بيئة العمل الطوعي في السودان:

السودان قطر شاسع المساحة مترامي الاطراف متعدد المناخات مع ضعف بائن في بنياته الاساسية مما جعله عرضة لكافة الوان الكوارث والنوازل الانسانية كالجفاف والتصحر والفيضانات والابوة والسودان مازال يعاني من حروب اهلية طاحنة في بعض اجزائه مهما قيل عن اسبابها ودوافعها فان افرازاتها السالبة من ازهاق ارواح وتفكك اسرى ونزوح ولجوء وتشرد مائتات مائتات للعيان . والسودان ينصف بتعدد اعراقه ولهجات وثقافته واديان وملله ونحله مما جعله قابلا للاستشارة والتحريض من قبل بعض الدوائر التي لا تريد له استقرارا ولا امنا ولا بناء وبمثل ما ان هذا التنوع الجغرافي والمناخي والأنثروبولوجي يمكن ان يصبح مهددا لوحدة السودان ويعصف بتماسكه فانه يمكن ان يشكل حافزا قويا لأثراء عوامل الانصهار والتكامل والتناغم بين مختلف عناصره ومكوناته في اطار القطر الواحد ويبقى التحدي لانتقال بالسودان الى واقع جديد نستشرق فيه افاق التقدم والنماء والاستقرار والسلام يبقى ماثلا امام سار ايناء هذ الوطن بفعالياته المختلفة وفئاته واحزابه ونقابات ومؤسسات المدنية ومنظماته الخيرية والانسانية .

نشأة وتطور العمل الطوعي في السودان:

العمل الطوعي في السودان مرتبط بطبيعة البيئة السودانية وما نذخر به من قيم مستمدة من الثقافات المتعددة التي تسود البلاد خاصة الثقافة الاسلامية فالتكافل الاسري ومساعدة الضعفاء والمحترجين والفرع والبنفير جميعها ممارستها طوعية

القوانين المنظمة للعمل الطوعي في السودان:

مرت بعدة اطوار:

- ١- 1957 صدر لأول مرة قانون تسجيل الجمعيات الوطنية
- ٢- 1986 صدر قانون مفوضية الاغاثة واعادة التعمير
- ٣- 1988 صدر قانون تنظيم لعمل الطوعي الاجنبي
- ٤- 1990 صدر مرسوم بالاتفاقية القطرية والتي تمخضت بعد اجتماعات بين حكومة السودان والمانيين
- ٥- 1993 صدر قرار انشاء مفوضية العمل الطوعي والتي اسند لها تسجيل وتنظيم العمل الطوعي بشقيه الوطني والاجنبي

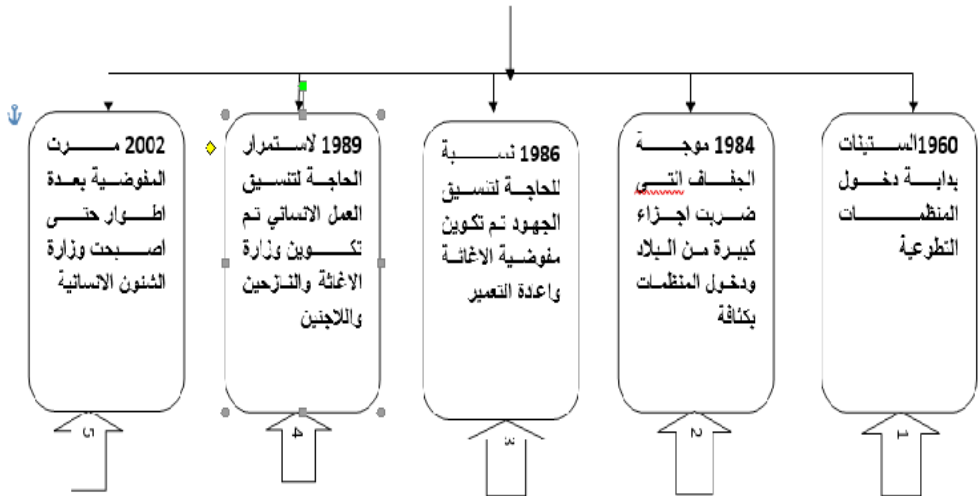
- ٦- 1994 صدر مرسوم مؤقت باسم قانون التعديلات المتنوعة «تنظيم العمل الطوعي»
 - ٧- 1995 صدر قانون مفوضية العون الانساني والذي تم بموجبه مفوضية العمل الطوعي ومفوضية الاغاثة واعادة التعمير في مفوضية العون الانساني وقد املت الضرورة العملية اتخاذ مثل هذا القرار الذي تجح في القضاء على الازدواجية في التعامل مع المنظمات وذلك عن طريق توحيد سلطة الاشراف والمتابعة والتنسيق في جهة واحدة.
 - ٨- 1999 مشروع قانون العمل الطوعي
 - ٩- 2006 صدر قانون العمل الطوعي بنسخته الاخيرة بعد ان اجيز من المجلس الوطني
- مبادئ العمل الطوعي:
١. عدم التمييز على اساس العنصر او النوع او العرق او الانتماء السياسي او المعتقدات الدينية.
 ٢. النزاهة في اختيار مواقع مع الاخذ في الاعتبار المناطق الاكثر حاجة.
 ٣. المحاسبية امام المستفيدين والمانحين والجهات العامة ذات الصلة المسؤولة عن الخدمات في المنطقة والجهات التي يحددها النظام الاساسي للمنظمة.
 ٤. استدامة برامج المعالجات لتهيئة الظروف التي تمكن المجتمعات المحلية من الاعتماد على ذاتها في المدى البعيد.
 ٥. مراعاة رغبات المجتمع المحلي في كل مراحل المشروع من خلال مشاركة المجتمعات المحلية في كافة مراحل تنفيذ المشروع.
 ٦. عدم تدخل المنظمات الطوعية والاجنبية في شئون السودان الداخلية بما يؤثر على سيادة البلاد.

اهداف العمل الطوعي حسب قانون 2006؛

- تشتمل ولا تقتصر الاعراف الانسانية الرئيسية للمنظمات المسجلة بموجب احكام هذا القانون على تقديم الخدمات (بما في ذلك خدمات حماية حقوق الانسان والبيئة) التالية:
- الاغاثة الطارئة للمواطنين المتضررين من الكوارث الطبيعية او غير الطبيعية بالتركيز على المجموعات الاكثر تأثرا.
١. درء مخاطر الكوارث وتخفيفها وادارتها.

٢. ربط المساعدات الاغاثية بإعادة التوطين واعادة التعمير والتنمية.
٣. الاهتمام بالنازحين في الداخل واللاجئين والعائدين من خلال اعداد وتنفيذ برامج الاغاثة واعادة التعمير واعادة التوطين بالتنسيق مع الجهات المعنية.
٤. اعادة تعمير البنيات الاقتصادية والاجتماعية التي دمرتها الحرب او الكوارث الطبيعية بالتنسيق مع المؤسسات الوطنية التي انشئت لهذا الغرض.
٥. تحديد الاولويات للإغاثة واعادة التوطين واعادة التوسكين واعادة التعمير بالتشاور والتنسيق مع المستفيدين والسلطات الحكومية ذات الصلة.
٦. بناء القدرات المحلية لتمكين المنظمات الوطنية من الاعتماد على قدراتها.
٧. تنفيذ مشاريع الاغاثة والخدمات الانسانية من خلال المنظمات الطوعية غير الحكومية والمنظمات الخيرية او منظمات المجتمع المدني التي تتسجم اهدافها مع السياسات العامة ومصالح المستفيدين.

الخط الزمني لتطور العمل التطوعي في السودان



تطور الكيانات الطوعية:

التطور من حيث الكم:

- 1 - بقدر عدد المنظمات الطوعية المسجلة في العام 1980 م بحوالي 20 .
١. 1990 م 122 - منظمة
٢. 2000 - 1200 منظمة
٣. 2008 م 2000 - منظمة
٤. 2010 م 3500 - منظمة
٥. 2011 م 4010 - منظمة
٦. 2012 م - متوقع ان يفوق العدد 500 منظمة.

معوقات العمل الطوعي في السودان:

1 - شح التمويل: تعاني أكثر المنظمات الوطنية من شح التمويل نتيجة لعزوف المانحين عن مساعدتها وخاصة الاجانب منهم بالإضافة لبطء الاجراءات البيروقراطية وتراخي المانحين على تمويلها من جهة اخرى مما يضع الوقت ويهدر الكثير من الجهد وقد تمخض عن ذلك تغيرات كبيرة في خريطة العمل الطوعي في العالم الثالث ومنها السودان.

2 - تدني القدرات: اكثر المنظمات الوطنية تعاني بسبب شح مواردها المالية من نقص ملحوظ في بنائها الاساسية اذ لا تتوافر لديها التقنيات ووسائل الاتصال الحديثة كما ان اكثر الكوادر البشرية العاملة في تلك المنظمات تفتقر الى الامام الكافي بأدبيات العمل الطوعي مثل التخطيط الاستراتيجي وتنمية الموارد والمفاهيم والمداخل التنموية والتشبيك وفض النزاعات وبناء السلام واجادة اللغات الاجنبية التي تسهل التوصل.

3 - ضعف التنسيق: يعتبر ضعف التنسيق هاجسا يورق العاملين في الحقل الطوعي منذ النشأة اذ ظلت المنظمات الطوعية تعمل منفردة وكان لأنشاء المجلس السوداني للجمعيات الطوعية عام 1979 م وليد هذا الهاجس وقد ساهم في بناء قدرات العاملين في المنظمات الطوعية عبر البرامج التدريبية التي تمت تحت مظلتها وظل يمثل حلقة الاتصال بين المنظمات الطوعية الوطنية ونظيرتها على المستويين المحلي والعالمي.

- 4 - المبالغ التي ترد الى المنظمات الاجنبية غير معروفة حيث تدخل هذه المنظمات عبر وزارة التعاون الدولي ولكن للأسف لا تستطيع ان تتحصل عن أي معلومة مالية من الوزارة بخصوص المبالغ التي تدخل الى السودان باسم الاغاثة والعمل الطوعي.
- 5 - من هم المانحين؟ الان مفوضية العون الانساني تتبع لوزارة الرعاية حسب التقسيم الجديد ولكن في السابق كانت تتبع لوزارة الشؤون الانسانية.
- 6 - طريقة تعيين الكوادر السودانية في المنظمات الاجنبية تحتاج الى مراجعة من قبل الوزارة المعنية؟ يلاحظ ان الموظف الاجنبي يتعاطى مرتبا يساوي اضعاف الموظف السوداني.

مقترحات لتطوير العمل الطوعي :

- 1 - تنشئة وتربية الاجيال منذ الطفولة تنشئة سليمة تغرس في نفوسهم روح التكافل والتراحم والتضحية من اجل الغير.
- 2 - نشر ثقافة العمل الطوعي عبر الفضائيات وشبكات الاتصال والتعريف به بين افراد المجتمع وابرار دوره في تنمية المجتمع.
- 3- ايجاد مقررات دراسية عن التطوع والعمل الطوعي تدرس في المؤسسات التعليمية المختلفة وان يكون هنالك برنامج تطبيقي يقوم به الطلاب لمساعدة زملائهم الايتام وغيرهم وغرس الاشجار ونظافة فناء المدارس.
- 4 - دعم مؤسسات العمل الطوعي ماديا ومعنويا لتأدية رسالتها بالصورة المثلى.
- 5 - التدريب المستمر للعاملين بهذه المؤسسات ونزودهم بالجديد من الافكار والنظم والقوانين التي تعضد العمل الطوعي.
- 6 - تبسيط الاجراءات الى تصاحب تسجيل المنظمات الطوعية.
- 7 - العمل على اعطاء البيانات والارقام الدقيقة التي تساعد في تقديم الخدمات الاجتماعية الجيدة.
- 8 - الاستقلال الامثل لطاقات الشباب والافراد في مجالات مثمرة لمصلحة التنمية الاجتماعية.
- 9 - تمليك وسائل الانتاج للمجموعات المستهدفة لدعم الاقتصاد القومي ولضمان استدامة العمل الطوعي المنظم.
- 10 - العمل الطوعي يجب ان لا ينحصر في جوانب محددة للمجتمع والانسان بل يجب ان يشمل كل الحقوق الاجتماعية من صحة وتعليم ومأكل ومشرب وملبس وحتى التنمية وبناء القدرات البشرية والمهنية والفنية.

- 11 - بناء تنظيمات المجموعات المستهدفة لتخرج من دائرة الوصاية وتتحدث بنفسها عن واقعها واحتياجاتها ومطالبها عبر مؤسساتها المستقلة .
- 12 - دعم جهود تشبيك المنظمات على المستويات المختلفة: القاعدية والوسطية والمانحة وتشجيع دخول المؤسسات ذات الصلة في الشبكات واختيار الشكل المناسب لتحقيق ذلك.
- 13 - تشجيع اللامركزية في العمل الطوعي .
- 14 - دعم جهود تشبيك المنظمات المحلية اقليميا وعالميا ودعم مشاركتها في المؤتمرات الاقليمية والدولية كشبكات فاعلة.
- 15 - التدريب هو الوسيلة الاساسية لتمكين اعضاء المنظمات من المشاركة

رابطة الباحث العلمي العربي ... نافذة علمية جديدة لتطوير البحث العلمي العربي

بقلم: د. أمنية سالم

يأتي إنطلاق رابطة الباحث العلمي العربي كأحد أهم المنافذ العربية الجديدة لتطوير ودعم البحث العلمي العربي، تأتي فكرة إنشاء الرابطة للاستاذ الدكتور فارس البياتي رئيس جامعة العلوم الإبداعية بالفجيرة وهي جامعة للتعليم المدمج أي أحد أشكال تطوير التعليم الذكي الذي يجمع بين التعليم التفاعلي التقليدي والتعليم الذكي عن بعد.

الرابطة تشجع الباحثين والمتخصصين والاكاديميين في كافة المجالات على إجراء وتطوير البحوث العلمية المتخصصة، كما تُسهم في إمداد الباحثين بالمواد والمعارف العلمية المتخصصة.

رابطة الباحث العلمي العربي ذات نفع عام أسست لخدمة الباحث العلمي العربي بوجه خاص بموجب قرار مجلس جامعة العلوم الإبداعية في 2018\1\6 وتتبع الرابطة قوانين ولوائح الجامعة فهي جزء لا يتجزأ من الجامعة ونشاطها العلمي والمجتمعي وتخضع لجميع المعايير العامة المطبقة في دولة الامارات العربية المتحدة، حيث أن مقر الرابطة الرئيسي في دولة الامارات العربية المتحدة.

الرابطة تتمتع بالعديد من شركاء العمل الدوليين ولديها بروتوكولات تعاون مع العديد من المراكز البحثية الدولية والعربية الحكومية وغير الحكومية وهو ما يُمكن الباحثين من تنوع مصادرهم البحثية والاستفادة من كافة الخبرات المهنية والعلمية والعملية.

يمكن للراغبين الانضمام للرابطة من خلال:

<http://www.ucs-uae.ae/u/bb/test.php>

الرابطة تشكل من سبع لجان رئيسية وهي لجنة اللجنة العلمية، ولجنة العلاقات الخارجية، ولجنة المؤتمرات والنشاطات الثقافية، ولجنة المجلة الخطط والتقويم والتطوير، ولجنة التوثيق العلمي، ولجنة التنظيم والمتابعة، ولجنة المجلة والنشر والاعلام.

يمكن للمشاركين الانضمام لأي لجنة يتشأن رغبة المشارك في تأدية أنشطة المخولة لها وبأن يرتقي في هذه اللجنة واذا كان يتمتع بمؤهلات علمية وبحثية متميزة يمكن أن يتم ترشيحه لرئاسة إحدى اللجان العلمية.

الرابطة تعقد مؤتمرات علمية متخصصة لمناقشة أهم البحوث العلمية المتخصصة التي قدمت لها سنوياً. كذلك للرابطة لجنة من الخبراء المتخصصون والذين يترأسون اللجان المتخصصة للرابطة وهم كالتالي:

رئيس اللجنة العلمية : الاستاذ الدكتور أحمد الزعبي
رئيس لجنة الخطط والتطوير: الاستاذ الدكتور غادة ربيع حسن
رئيس لجنة التنظيم والمتابعة: الدكتور أسامة عبد الحكيم
الأمانة العامة : الدكتورة أمل محمد البدو
رئيس لجنة العلاقات الخارجية: الدكتور جهاد فالح
رئيس لجنة المؤتمرات: الدكتورة هدى أبو حنّس
رئيس لجنة المجلة والنشر والإعلام : الدكتورة أمنية سالم
رئيس اللجنة التحضيرية: الاستاذ الدكتور فارس البياتي
الرابطة تمنح الباحثين العديد من المزايا البحثية والعلمية وكذلك العملية والمهنية التي تعينه في التقدم في مجال البحث العلمي.

وفي الختام نأمل بأن تلقي رابطة الباحث العلمي العربي المزيد من الدعم من قبل الحكومات العربية كأحد المنافذ العربية لتطوير وتنمية البحث العلمي العربي.



المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Democratic Arab Center
for Strategic, Political & Economic Studies

African Studies & River Nile Basin

international scientific periodical journal issued by the "Arab Democratic Center - Berlin"

